هُدَى السَّارِي

لِمُقَدِّمَة فَتْح البَارِي

تأليف

الإمَامِ الحَافِظِ شِهَابِ الدِّينِ أَحْمَدَ بْنِ عَلِيِّ بْنِ حَجَرٍ العَسْقَلَانِيّ

٧٧٣ - ٨٥٢ هـ

أشرف على تحقيق الكتاب وراجعه

شعيب الأرنؤوط　　عادل مرشد

اعتنى بتحقيق هذا الجزء وتصحيحه

أحمد برهوم　　عامر غضبان

الجزء الثاني

الرسالة العالمية

بسم الله الرحمن الرحيم

هدى الساري

لمقدمة فتح الباري

٢

بسم الله الرحمن الرحيم





دار الرسالة العالمية

الطبعة الأولى

١٤٣٤ هـ - ٢٠١٣م

شركة الرسالة العالمية م.م.

Al-Resalah Al-A'lamiah Ltd.

Publishers

الإدارة العامة

Head Office

دمشق - الحجاز

شارع مسلم البارودي

بناء خولي و صلاحي

2625

(963)11-2212773

(963)11-2234305

الجمهورية العربية السورية

Syrian Arab Republic

info@resalahonline.com

http://www.resalahonline.com

فرع بيروت

BEIRUT/LEBANON

TELEFAX: 815112- 319039- 818615

P.O. BOX:117460



الفصل السابع

في تبيين الأسماء المهملة التي يكثر اشتراكها

حرف الألف

قال الشيخ قطب الدِّين الحلبي: وقع من بعض الناس اعتراضٌ على البخاري بسبب إيراده أحاديثَ عن شيوخٍ لا يزيد على تسميتهم، لما يحصل في ذلك مِن اللَّبس، ولا سيما إن شاركهم ضعيفٌ في تلك الترجمة، وقد تكلم في بيان بعض ذلك الحاكمُ والكَلَاباذيُّ وابنُ السَّكَن والجَيَّانيُّ وغيرهم.

قلت: وقد نقل البَيَّاسي[1] ـ أحد الحفاظ من المغاربة ـ في «الأحكام الكبرى» التي جمعها، عن الفِرَبري ما نصه: كلُّ ما في البُخاري محمد عن عبد الله فهو ابن المبارك، وما فيه عبد الله غيرَ منسوب أو غير مُسمى الأب فهو ابن محمد المُسْنَدي[2]، وما فيه عن إسحاق كذلك فهو ابن راهويه، وما كان فيه محمد عن أهل العراق، مِثل أبي معاوية وعَبْدة بن سُليمان ومروان الفَزاري، فهو ابن سَلّام البِيكَنْدِي، وما فيه عن يحيى فهو ابن موسى البَلْخي.

قلت: وقد يرد على بعض ما قال ما يُخالفه، وقد يَسَّر الله تعالى تتبُّعَ ذلك في جميع الكتاب، واستوعبتُه هنا مُبيِّناً لجميعِه ناسباً كلَّ قولٍ إلى قائله، نفع الله بذلك.

ذكر من اسمه أحمد

فصل

فيمن ذُكِر مُجرَّداً عن النسب

وهو سبعة تراجم:

الأولى: أحمد قال: حدثنا بَهْزُ بن أسد، ذكره البخاري في البيوع عَقِبَ حديث حفص

---

(١) تصحَّفت في (س) إلى: البيّاشي، بالشين المعجمة.

(٢) تحرَّفت في (س) و(ع) إلى: الأسدي.

ابن عُمر، عن همّام، عن قتادة، حديث حكيم بن حزام: «البَيِّعان بالخيار»، قال: وزاد أحمد: حدثنا بهز، قال همّام: فذكرتُ ذلك لأبي التّيَّاح فذكَره، وأحمد هذا لم يذكره الحاكم ولا الكَلَاباذي ولا أبو عليٍّ الجَيَّاني، ولا أفرده[1] الحافظ أبو الحجَّاج المِزّي بترجمةٍ كما صنع في غيره، والمتبادِر إلى الذِّهن أنه الإمام أحمد بن محمد بن حنبل، إلا أنَّ هذا الحديث بهذا الإسناد ما هو في «مسنده»، وقد رواه أبو عَوانةَ في «صحيحه» قال: حدثنا أبو جعفر الدارمي، قال: حدثنا بهز بن أسد، وأبو جعفر الدارمي هذا اسمه أحمد بن سعيد بن صَخْر، حافظٌ جليل، قد روى عنه البخاري في «الجامع» في باب صلاة التطوع على الحِمار، قال: حدثنا أحمد بن سعيد، قال: حدثنا حَبّان، قال: حدثنا همام، فذكر حديثاً، وروى عنه غيرَ هذا، فيظهر أنه هو، والله أعلم.

الثانية: أحمد عن ابن وَهْب، وقع في الصلاة في باب رفع الصوت في المساجد، حدثنا أحمد، حدثنا ابن وَهْب بحديث كعب بن مالك، أنه تقاضى ابنَ أبي حَدْردٍ دَيْناً.

وفي باب إذا قام الرجل عن يسار الإمام فحَوَّله، حدثنا أحمد، حدثنا ابن وَهْبٍ بحديث ابن عباس: نِمتُ عند مَيْمونة.

وفي الجُمعة في موضع سيأتي ذكره.

وفي العيدين في باب الدَّرَق والحِراب في العيد: حدثنا أحمد، حدثنا ابن وَهْب بحديثِ عائشة: دخل عليَّ رسولُ الله ﷺ وعِندي جاريتان تُغنِّيان.

وفي الجنائز في موضعين، الأول: في باب نَقْض شعر رأس المرأة: حدثنا أحمد، حدثنا ابن وَهْب بحديث أمِّ عطية أنهنَّ جَعَلن رأسَ بنتِ رسول الله ﷺ ثلاثة قُرون. الثاني: في باب كيف الإشْعار للميت، وهو حديث أمِّ عطية أيضاً، لكن الأول من رواية حَفْصة بنت سيرين عنها، والثاني من رواية أخيها محمد عنها.

وفي الحج في ثلاثة مواضع، الأول: في باب قوله تعالى: ﴿يَأْتُوكَ رِجَالًا﴾: حديث ابن عمر:

(١) تحرَّفت في (س) إلى: ولأفرده.

رأيت رسولَ/الله ﷺ يركبُ راحلتَه بذي الحُلَيفة. الثاني: في باب مُهَلِّ أهل نَجْد: حديث ابن عمر: مُهَلُّ أهلِ المدينة ذو الحليفة. الحديث الثالث: في باب الطَّواف على غيرِ وُضوء[١]، حديث عائشة: أنَّ أول شيءٍ بدأ به حين قَدِم أنه توضأ ثم طاف بالبيت.

وفي الجهاد في باب الدَّرَق: حديث عائشة الذي تقدم في العيدين، ذَكَرَ طرفاً منه تعليقاً.

وفي بدء الخلق في باب «إذا قال أحدكم: آمين، والملائكة في السماء: آمين» الحديث[٢]: حدثنا أحمد، حدثنا ابن وَهْبٍ بحديثِ زيد بن خالد، أنَّ أبا طلحة حدثه بحديث: «لا تدخل الملائكةُ بيتاً فيه صورة».

وفي المغازي في باب غزوة خيبر: حدثني أحمد، حدثنا ابن وَهْبٍ بحديث أنس: قَدِمنا خيبر، فلما فتح الله الحِصْن ذُكر له جَمالُ صَفِية، الحديث.

وفي المغازي أيضاً في باب غزوة مؤتة: حدثنا أحمد، حدثنا ابن وَهْبٍ بحديث ابن عمر: أنه وقف على جعفر، قال: فعددت به خمسين بين طعنةٍ وضربة، الحديث.

وفي تفسير سورة الأحقاف: حدثنا أحمد، حدثنا ابن وَهْبٍ بحديثِ عائشة: ما رأيتُ رسولَ الله ﷺ ضاحكاً حتى أَرى منه لَهَواتِه، الحديث.

وقد اختلَف الحُفّاظ في تعيين أحمد هذا: هل هو أحمد بن صالح بن[٣] الطَّبَري، أو أحمد ابن عيسى التُّستَري، أو أحمد بن عبد الرحمن[٤] بن وهب ابن أخي ابن وَهْب؟ فقال أبو علي بن السَّكَن أحد رواة «الصحيح» عن الفِرَبري: هو في المواضع كلها: أحمد بن صالح، وقال الحاكم

---

(١) كذا في جميع الأصول الخطية التي بين أيدينا: «على غير وضوء»، وهو خطأ، الصواب: «على وضوء» كما في «الجامع» بين يدي الحديث (١٦٤١).

(٢) في الأصل المعتمد: «في باب ذكر الملائكة»، وسقط اسم الباب من (س)، والمثبت من (ع) و(ف)، وهو الصواب، فحديث طلحة المذكور إنما هو في الباب المذكور من «الجامع» برقم (٣٢٢٦)، وليس في باب ذكر الملائكة.

وقد وقعت هذه الفقرة في الأصل و(س) بعد الفقرتين التاليتين، والأوجه ذكرها هنا كما في (ع)، والله أعلم.

(٣) لفظة «بن» سقطت من (س).

(٤) «بن عبد الرحمن» سقطت من (س).

أبو أحمد الكرابيسي: هو ابن أخي ابن وَهْب، وقال الحاكم أبو عبد الله: هو أحمد بن صالح، أو أحمد بن عيسى لا يخلو أن يكون واحداً منهما، ولم يُحدِّث عن ابن أخي ابن وَهْب شيئاً، ومَن زعم أنه ابن أخي ابن وَهْب فقد وَهِم، والدليل على ذلك أن مشايخ البخاري الذين لم يُخرِّج عنهم في «الصحيح» قد روى عنهم في بقية كتبه، كأبي صالح[1]، ولم نجد له رواية عن ابن أخي ابن وَهْب في شيءٍ من تصانيفه، فإما أن يكون لم يكتب عنه شيئاً، وإما أن يكون كتب عنه وتَرَكه.

وقال أبو عبد الله بن منده: كل ما في «الجامع» أحمد عن ابن وَهْب، فهو ابن صالح، وإذا حدَّث عن أحمد بن عيسى نَسَبه، ولم يخرج عن ابن أخي ابن وَهْب شيئاً.

وقال الإسماعيلي في كثيرٍ من هذه المواضع بعد أن يخرجها من طريق أحمد ابن أخي ابن وَهْب: أحمد ابن أخي ابن وَهْب ليس مِن شرطه.

قلت: واختلف رواة «الجامع» في تعيين بعض هذه المواضع، فأما الموضع الأول الذي في الصلاة، فنَسَبه الوليد بن بكر العُمَري، عن أبي عليٍّ محمد بن عمر الشَّبُّويّ، عن الفِرَبري، عن البخاري، قال: حدثنا أحمد بن صالح، قال: حدثنا ابن وَهْب. وأهمله الباقون.

وأما الموضع الثاني فلم أرَهُ منسوباً في شيءٍ من الروايات، لكن جَزَم أبو نُعيم في «المستخرج» بأنه ابن صالح، وأخرجه مِن طريقه.

وأما الموضع الذي في الجُمعة فهو في باب من أين تُؤتَى الجُمعة، قال: حدثنا أحمد، حدثنا ابن وَهْب بحديث عائشة: كان الناس يَتَناوبون الجمعة من العَوَالي، الحديث، هكذا في أكثر الرِّوايات، وفي رواية أبي زيد المَرْوَزي، ورواية[2] أبي ذَرٍّ عن مشايخه، وفي أصل أبي سعد[3] بن السمعاني الذي قرأ فيه على أبي الوقت، وكذا في رواية الوليد بن بكر، عن أبي علي الشَّبُّوي: حدثنا أحمد بن صالح، حدثنا ابن وَهْب، ولم ينبه أبو عليٍّ الجَيَّاني على هذا الموضع.

---

(١) واسمه: عبد الله بن صالح المصري، كاتب الليث بن سعد.

(٢) لفظة «ورواية» سقطت من (س).

(٣) تحرَّفت في (ع) و(س) إلى: سعيد.

وأما الموضع الذي في العيدين فهو في رواية أبي ذرٍّ في هذا الحديث: حدثنا أحمد بن عيسى، وكذا هو في رواية الحافظ أبي القاسم بن عساكر، عن مشايخه. ووقع في رواية أبي علي الشَّبُّوي: حدثنا أحمد بن صالح، وقد علّق البخاري في الجهاد في باب الدَّرَق عَقِب حديث إسماعيل عن ابن وَهْب، طَرفاً من حديث أحمد هذا، كما قدمنا. واستخرجه الإسماعيلي وأبو نُعيم مِن حديث الحسن بن سفيان، عن أحمد بن عيسى، فالله أعلم.

وأما الموضعان اللذان في الجنائز فقال أبو علي الشَّبُّوي في الأول منهما: حدثنا أحمد بن صالح، وقال في الثاني: حدثنا أحمد، يعني ابن صالح.

وأما المواضع الثلاثة التي في الحج، ففي رواية أبي ذرٍّ: حدثنا أحمد بن عيسى، ووافقه أبو علي الشَّبُّوي في الموضعين الأوّلين وخالفه في الثالث، فقال فيه: حدثنا/ أحمد بن صالح[1]، ووجدت في الحج موضعاً آخر، وهو باب مِن أين يخرج من مكة: حدثنا أحمد، حدثنا ابن وَهْب، ولم أرَهُ منسوباً في شيءٍ من الروايات.

وأما الموضع الذي في الجهاد فمضى في العيدين.

وأما الموضع الذي في بدء الخلق ففي رواية الشَّبُّوي أيضاً: حدثنا أحمد بن صالح.

وأما الموضع الأول في المغازي: ففي رواية الشَّبُّوي أيضاً: حدثنا أحمد بن صالح، وفي رواية كريمةَ المَرْوَزيّة: حدثنا أحمد بن عيسى.

وأما الموضع الثاني في المغازي، فلم أره منسوباً في شيءٍ من الروايات، ولم ينبِّه عليه أبو عليٍّ الجَيَّاني، لكن جزم أبو نُعيم في «المستخرج» بأنه أحمد بن صالح.

وأما الموضع الذي في التفسير، ففي رواية أبي ذرّ: حدثنا أحمد بن عيسى. وأهمله الباقون.

ووَضَحَ من مجموع ذلك أنه لم يُخرِّج عن ابن أخي ابن وَهْب شيئاً، إذ الرواة مُتَّفِقون في الجُملَة على أحمد بن صالح وأحمد[2] بن عيسى، والله أعلم.

---

(١) زاد هنا في (س): حدثنا أحمد بن عيسى، وهو خطأ.

(٢) في الأصل المعتمد: أو أحمد، والمثبت من سائر الأصول.

الثالثة: أحمد عن محمد بن أبي بكر المُقدَّمي بحديث أنس قال: جاء زيد بن حارثة يشكو، فذكر الحديث، وهو في باب ﴿وَكَانَ عَرْشُهُۥ عَلَى ٱلْمَآءِ﴾ مِن كتاب التوحيد، قال أبو عليٍّ الجَيَّاني: لم يَنسُبْ أبو عليّ بن السَّكَن ولا غيره من رواة «الجامع» أحمدَ هذا، وقال الكَلَاباذي: يقال: إنه أحمد بن سَيَّار أبو الحسن المَرْوزي، وقال الحاكم أبو عبد الله: هو عندي أحمد بن النضر، يعني الآتي.

الرابعة: أحمد عن عُبيد الله بن معاذ بحديث أنس في ذِكر أبي جهل، وهو في تفسير سورة الأنفال، لم يُنسَب أيضاً في جميع الروايات، وجزم الحاكمان أبو أحمد وأبو عبد الله بأنه أحمد بن النضر بن عبد الوهّاب النَّيسابوري. قال الحاكم: بلغني أن محمد بن إسماعيل كان يُكثِر الكوْنَ[1] بنيسابور عند ابنَي[2] النضر، وقد روى الحديث المذكور في السورة المذكورة عن محمد بن النضر عن عُبيد الله.

الخامسة: قال البخاري في كتاب اللباس في باب هل يُجعل نَقشُ الخاتم ثلاثةَ أَسطُر: حدثنا محمد بن عبد الله الأنصاري، عن أبيه، عن ثُمامة، عن أنس: أنَّ أبا بكرٍ لما استُخلف كتب له.. الحديث، ثم قال: وزادني أحمد: حدثنا الأنصاري، حدثني أبي، عن ثُمامة، عن أنسٍ قال: كان خاتم النبيِّ ﷺ في يده وفي يد أبي بكر.. الحديث.

قلت: ولم يذكر أبو عليٍّ الجَيَّاني أحمدَ هذا مَن هو، وجزم المِزّي في «الأطراف» في ترجمة أنسٍ عن أبي بكر بأنه أحمد بن حنبل، وتبع في ذلك الحُميديَّ، لكن لم أرَ هذا الحديث مِن هذه الطريق في «مسند» أحمد فينظر فيه.

السادسة: قال البخاري في الشهادات: حدثنا أبو الرَّبيع سُليمان بن داود، وأفهمني بعضَه أحمد، قال: حدثنا فُلَيح بن سُليمان، عن الزُّهْري، فذكر حديث الإفك.

قلت: لم يُبين أبو عليٍّ الجَيَّاني مَن هو أحمد هذا، ووقع في كتاب خَلَف الواسطي في

---

(١) في (س): السكون.

(٢) في (س): ابن، والمثبت من سائر الأصول الخطية، وهو الصواب.

«الأطراف»: وأفهمني بعضَه أحمد بن يونس، وبهذا جَزَم الدِّمْياطي، وقال ابن عساكر والمِزِّي: إنه وهم.

قلت: ورأيته في نسخة الحافظ أبي الحسين اليونيني، وقد أهمله في جميع الروايات التي وقعت له إلا روايةً واحدة، فإنه كتب عليها علامة «ق» ونسبه فقال: أحمد بن يونس. وقال الذهبي في «طبقات القرّاء» له في ترجمة أحمد بن النضر: هو الذي أبهمه البخاري في حديث الإفك، يعني هذا، وجوَّز أبو عبد الله بن خَلفُون أن يكون هو أحمد بن حنبل، وأما أبو نُعيم في «المستخرج» فإنه أخرجه من طرق عن أبي الرَّبيع الزَّهْراني عن فُليح، وقال في آخره: أخرجه البخاري عن أبي الرَّبيع، ولم يتعرض لذكر أحمد، ولم أرَهُ في «المصافحة» للبُرقاني، مع أنه وقع له عالياً عن أبي الرَّبيع، وهو على شرطه لو كان عنده أنَّ أحمد المُهمَل الذي ثبَّت البخاري في بعضه ممن سمعه من أبي الرَّبيع الزَّهْراني كما قال الذهبي وغيره، فترْكُه لإخراجِه يدل على أنه اعتمد على أنه أحمد بن يونس، وعلى تقدير أن لا يكون هو أحمد بن يونس فالذين سمعوه من أبي الرَّبيع ممن يُسمَّى أحمد جماعةٌ، منهم: أحمد ابن علي بن المُثنَّى أبو يعلى، وأحمد بن عَمرو بن أبي عاصم النَّبِيل أبو بكر، وأحمد بن النضر.

السابعة: أحمد، حدثنا عَنبَسة، ذكره في باب شهود الملائكة بدراً مِن كتاب المغازي: هكذا هو في رواية أبي ذرٍّ الهَرَوي عن مشايخه غير منسوب، ونسبه الأصيلي وغيرُه في روايته، فقال: حدثنا أحمد بن صالح، وقد أخرج البخاري عن أحمد بن صالح، عن عَنبَسة عدةَ مواضع غيرَ هذا ولم يُنبِّه أبو عليٍّ الجَيَّاني على هذا الموضع أيضاً.

تنبيه: أحمد، حدثنا أبي، يأتي قريباً فيما بعدُ أنه أحمد بن حفصٍ النَّيسابوري.

فصل
فيمن ذُكِر منسوباً لكنه لم يتميز عمن يشترك معه في ذلك

وهو تراجم:

الأولى: أحمد بن محمد، عن إبراهيم، عن أبيه، في باب حج النساء: قال ابن عدي: هو أحمد

ابن محمد بن عَوْن القَوَّاس، وقال غيره: هو أبو الوليد الأزرَقيُّ جدُّ صاحب «التاريخ»، وهذا هو الصواب، وإبراهيم شيخه هو: ابن سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن ابن عوف.

الثانية: أحمد بن محمد، حدثنا عبد الله بن المبارك، قال الدارقطني: هو أحمد بن محمد بن ثابت يُعرف بابن شَبّويه، وقال الحاكم أبو عبد الله: هو أحمد بن محمد بن موسى المروزي يُعرَف بمَرْدُويه، ورَجَّح المزي وغيره هذا الثاني، ووقع في باب كم تُقصَر الصلاة: تابعه أحمد عن ابن المبارك، وهو هذا.

الثالثة: أحمد بن أبي عَمرو، عن أبيه، عن إبراهيم وهو ابن طَهْمان: هو أحمد بن حفص ابن راشد السَّلَمي(١) النَّيسابوري، له أحاديث في الحج والنكاح، وقد قال ابن السَّكَن في روايته في النكاح: حدثنا أحمد بن حفص، ووقع في باب قوله تعالى: ﴿جَعَلَ ٱللَّهُ ٱلْكَعْبَةَ ٱلْبَيْتَ ٱلْحَرَامَ﴾ في أثناء كتابِ الحج: حدثنا أحمد، حدثنا أبي، حدثنا إبراهيم، وهو هذا.

الرابعة: أحمد بن واقد، حدثنا حماد بن زيد، وقع في الصلاة وغيرها، وهو أحمد بن عبد الملِك بن واقد، نَسَبه إلى جده.

ذكر من اسمه إبراهيم

قال في الحج: حدثنا إبراهيم، أخبرنا الوليد، حدثنا الأوزاعي. وإبراهيم هذا هو: ابن موسى الفَرّاء المعروف بالصغير، وكان من كبار الحفاظ، ووقع منسوباً في رواية أبي علي ابن شَبّويه وغيره، والوليد: هو ابن مسلم، ويروي عن الوليد بن مسلم في «صحيح» البخاري ممن اسمه إبراهيم: إبراهيم بنُ المنذر الحِزامي، ومن شيوخه ممن حدث عن الوليد بن مسلم أيضاً: إبراهيم بن حمزة الزُّبيري، ولم يذكر الجَيَّاني هذه الترجمة، وقال في باب من باع نخلاً قد أُبِّرت: قال لي إبراهيم: أخبرنا هشام، عن ابن جريج. وإبراهيم هذا هو: ابن المنذر، قاله المِزّي، وهشام: هو ابن سُليمان المَخزومي، نبَّه عليه المِزّي، قال: لأن ابن المنذر لم يسمع مِن هشام بن يوسف.

---

(١) السَّلَمي، بفتح السين واللام، نسبة إلى بني سَلِمة، كما نُصَّ عليه في «السنن الكبرى» للنسائي في إسناد الحديث (٣٣٨٧)، واللام في سَلِمة مكسورة تفتح عند النسبة.

قلت: ويحتمل أن يكون إبراهيم هو: ابن موسى الرازي، وهشام هو: ابن يوسف.

ذكر من اسمُه إسحاق على ترتيب المشايخ

ترجمة: قال في باب مرض النبي ﷺ ووفاته، وفي باب المعانقة مِن كتاب الأدب: حدثنا إسحاق، حدثنا بِشْر بن شُعيب، وهو حديث واحد، ولم أرَ إسحاق هذا منسوباً في شيءٍ من الروايات إلا في رواية ابن السَّكَن، فإنه نَسَبَه في الباب الأول، فقال: حدثنا إسحاق بن منصور.

ترجمة: قال في باب «أُحلَّت لكم الغنائم»: حدثنا إسحاق سمع جريراً. وقال في باب تفسير «لقمان»: حدثنا جَرير، وقال في البيوع: قال إسحاق: عن جَرير، عن مُغيرة. أما الموضع الأول فنَسَبه المِزِّي في «الأطراف»: إسحاق بن إبراهيم، وهو في ترجمة عبد الملِك ابن عُمَير، عن جابر بن سَمُرة[1]، ولم أره منسوباً في شيءٍ من الروايات، وكذا قال أبو عليٍّ الجَيَّاني: إنه لم يَرَه منسوباً، ولا ذكره أبو نَصْر الكَلَاباذي.

قلت: ولا ذكره خَلَف في «الأطراف»، ومستند المِزِّي فيه أن الحديث وُجِد في مسند جابر بن سَمُرة من «مسند» إسحاق بن راهويه بهذا السياق.

وأما الموضع الثاني فقال الجَيَّاني فيه كما قال في الأول، ونسبه المِزِّي في «الأطراف» أيضاً: إسحاق بن إبراهيم، ويؤيد ذلك أن البخاري روى في تفسير سورة الأحزاب، وفي باب استئذان الإمام من كتاب الجهاد عن إسحاق بن إبراهيم، عن جرير.

وأما الموضع الثالث فهو: إسحاق بن إبراهيم، بدليل ما مضى، والله أعلم.

ترجمة: قال في باب الأذان للمسافر: حدثنا إسحاق، حدثنا جعفر بن عَوْن، حدثنا أبو العُمَيْس، عن عَوْن بن أبي جُحَيفة، عن أبيه، قال: رأيت رسول الله ﷺ بالأَبْطَح، الحديث. لم يقع إسحاق هذا منسوباً في شيءٍ من الروايات إلا في بعض النسخ من طريق أبي الوقت، وجَزَم خَلَف في «الأطراف» بأنه ابن منصور، وتردد أبو نَصْر الكَلَاباذي هل هو ابن إبراهيم، أو

---

(١) في (ع) و(س): جاء بن محمد بن سمرة، وهو خطأ.

ابن منصور؟ ورجَّح أبو عليٍّ الجَيَّاني أنه ابن منصور، واستَدَلَّ على ذلك بأن مسلماً روى هذا الحديث بعينه عن إسحاق بن منصور، عن جعفر بن عَوْن بهذا الإسناد، وهو استدلالٌ قوي.

ترجمة: قال في باب فضل صلاة الفجر، وفي باب «البَيِّعان بالخيار»، وفي باب إذا كان البائع بالخِيار هل يجوز البيع، وفي باب حديث بني النَّضير[1]، وفي باب أجر الصابر في الطاعون مِن كتاب الطب، وفي باب الجَعْد من كتاب اللباس، وفي باب المعاريض مَندُوحة عن الكذب، وفي باب كيف كانت يمين النبي ﷺ، وفي باب إذا أقرَّ بالقتل مرةً: حدثنا إسحاق، حدثنا حَبّان بن هِلال، قال أبو عليٍّ الجَيَّاني: لم أجد إسحاق هذا منسوباً عن أحدٍ من رواة الكتاب، ولعلّه إسحاقُ بن منصور، فإنّ مسلماً قد روى في «صحيحه» عن إسحاق بن منصور، عن حَبَّان بن هلال.

قلت: رأيته في رواية أبي علي محمد بن عمر الشَّبُّويِّ في باب «البَيِّعان بالخيار»، قد قال فيه: حدثنا إسحاق بن منصور، حدثنا حَبّان، فهذه قرينة تُقوِّي ما ظنه أبو عليٍّ رحمه الله، ويُقوِّي ذلك أن إسحاق بن راهويه لا يقول: حدثنا، وإنما يقول: أخبرنا.

ترجمة: قال في باب الأذان قبل الفجر، وفي باب إسلام سعد من كتاب المغازي: حدثنا إسحاق، حدثنا أبو أسامة، واسمه: حَمّاد بن أسامة، وقال في باب كم تُقْصَر الصلاة: حدثنا إسحاق[2]، قال: قلت لأبي أسامة. قال أبو عليٍّ الجَيَّاني: قد روى البخاري في كتاب الأطعمة عن إسحاق بن إبراهيم الحنظلي عن أبي أسامة، وروى في غير موضع عن إسحاق بن إبراهيم، عنه، وروى في العَقيقة وغيرها عن إسحاق بن منصور، عن أبي أسامة، وروى في تفسير سورة السجدة وغيرها عن إسحاق بن نصر، عن أبي أسامة، فلا

---

(١) تحرَّفت في (س) إلى: أبي النضر.

(٢) إسحاق في هذا الموضع لم يُنسب في رواية أبي ذر والأصيلي، ونسب في باقي الروايات: إسحاق بن إبراهيم الحنظلي. انظر السلطانية ٢/ ٥٤، ولعل هذا سبب عدم تنبيه الجَيّاني على هذا الموضع كما سيشير إليه الحافظ بعد قليل.

يخلو أن يكون إسحاقُ الذي لم ينسُبْه أحدَ هؤلاء الثلاثة.

قلت: جزم المِزِّي في «الأطراف» في الموضع الأول أنه إسحاق بن إبراهيم، وفيه نظر، وأما الموضع الثالث فلم يُنَبِّه عليه أبو عليٍّ الجَيَّاني، وهو عندي إسحاق بن إبراهيم أيضاً؛ لأن هذه الصيغة هي التي عبَّر بها في «مسنده» فقال في ترجمة عُبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر: قلت لأبي أسامة: حدثكم عُبيد الله، عن نافع، عن ابن عمر رضي الله عنهما، أن النبي ﷺ قال: «لا تسافر المرأةُ ثلاثاً إلا مع ذي محرم»، وقد جزم المِزِّي في «الأطراف» أيضاً بأنه إسحاق بن إبراهيم، وعلى هذا فينبغي حمل الموضع الثاني عليهما، ويتقرر أنه إذا روى عن إسحاق، عن أبي أسامة إذا لم يَنسُبْ إسحاق، فهو ابن إبراهيم الحنظلي، وإن روى عن غيره نَسَبَه، وربما روى عنه هو فنَسَبَه أيضاً، والله أعلم.

ترجمة: قال في باب «النسك شاة» من كتاب الحج، وفي باب «خيرُ مال المسلم غَنَمٌ يَتْبَع بها شَعَفَ الجِبال» من كتاب بدء الخلق، وفي باب غزوة الخندق، وفي باب تفسير البقرة في موضعين، وفي باب تفسير الأنفال، وفي باب ﴿وَمَن يَتَوَكَّلْ عَلَى ٱللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُۥٓ﴾ مِن كتاب الرِّقاق: حدثنا إسحاق، حدثنا رَوح، وهو ابن عُبادة. قال أبو عليٍّ الجَيَّاني: لم أجد إسحاق هذا منسوباً عن أحد من الشيوخ في شيءٍ من هذه المواضع ـ يعني التي ذكرها، وهي التي في بدء الخلق، وتفسير البقرة، والرِّقاق، ولم ينبِّه على ما عداها ـ، قال: وقد روى البخاري في تفسير سورة الأحزاب وتفسير سورة (ص) عن إسحاق بن إبراهيم، عن روح. قلت: وكذا في الرِّقاق. انتهى، قال: وروى في الصلاة والأشربة وغير موضع: عن إسحاق بن منصور عن رَوْح. ومراده أن التردد في كونه ابن إبراهيم أو ابن منصور باقٍ، والذي يظهر لي أنه إسحاق بن منصور في المواضع كلها إلا الذي في بدء الخلق، وقد جزم خَلَف في «الأطراف» بأن إسحاق المذكور في الحج، وفي بدء الخلق، وفي تفسير الأنفال هو إسحاق ابن منصور، ووافقه المِزِّي، والموضع الثاني مِن الموضعين اللذَين في تفسير البقرة قد أعاده البخاري في كتاب العِدّة، فقال: حدثنا إسحاق بن منصور حدثنا رَوْح، فذكره بعينه، فهذه المواضع تدل على أنه إذا رَوى عن إسحاق عن رَوْح، ولم يَنسبه فهو ابن منصور، إلّا إن عَبّر

إسحاق بقوله: أخبرنا، فهو ابن إبراهيم، لأنه لا يقول: حدثنا، وقد عَبَّر بهذا في بَدْء الخلق فأخرجه أبو نُعيم من «مُسند» إسحاق بن راهويه موافِقاً لسياقه حرفاً حرفاً، وقال: أخرجه البخاري عن إسحاق.

ترجمة: قال في باب مقام النبي ﷺ بمكة بعد الفتح من كتاب المغازي، وفي باب قول الله تعالى: ﴿وَأَسِرُّواْ قَوْلَكُمْ أَوِ ٱجْهَرُواْ بِهِۦٓ﴾ من كتاب التوحيد: حدثنا إسحاق، حدثنا أبو عاصم. وهو الضحّاك بن مَخْلَد شيخ البخاري، لم أرَه منسوباً في شيءٍ من الروايات، وجوّز أبو عليٍّ الجَيَّاني أنه إسحاق بن منصور، واستدلّ على ذلك بأن مسلماً أخرج في «صحيحه» عن إسحاق بن منصور عن أبي عاصم.

قلت: وجزم الحاكمُ أبو عبد الله بأن إسحاق الذي حدّث البخاري عنه عن أبي عاصم، هو إسحاق بن نصر الآتي ذكره، والله أعلم.

ترجمة: قال في تفسير سورة الأحزاب: حدثنا إسحاق، حدثنا عبد الله بن بكر، هو السَّهمي. قال أبو علي: لم ينسُبْه أحدٌ مِن شيوخ «الجامع» ولا أبو نَصْر الكَلَاباذي. قلت: جَزم خَلَف في «الأطراف» والمِزِّي بأنه إسحاق بن منصور.

ترجمة: قال في باب «سُترة الإمام سُترةٌ لمن خلفه»، وفي باب «مَن أجْرَى أهلَ الأمصار على ما يَتعارفون» في كتاب البيوع، وفي تفسير سورة النساء: حدثنا إسحاق، حدثنا عبد الله ابن نُمَير، قال أبو علي: لم أَجده منسوباً لأحدٍ من الرواة، ولا نَسَبه أبو نَصْر، يعني الكَلَاباذي.

قلت: الحديث الذي في البيوع هو الحديث الذي في التفسير، وقد جزم خَلَف في «الأطراف» وتَبِعَه المِزِّي بأن إسحاق الذي في التفسير هو إسحاق بن مَنصور، فيتعين أن يكون هو الذي في البيوع، وأما الذي في الصلاة، فلم ينسباه، وينبغي حملُه عليه.

ترجمة: قال في باب...(١) حدثنا إسحاق، حدثنا عبدُ الله بنُ الوليد العَدَني...(١).

---

(١) كذا وقع بياض هنا في الموضعين في الأصل المعتمد دون سائر الأصول التي بين أيدينا، وكُتِب في هامش الأصل: قال المؤلف: ذكره الجياني ولم أظفر به بعد.

ترجمة: قال في باب كراهية الخِلاف من كتاب الاعتصام: حدثنا إسحاقُ، حدثنا عبد الرحمن ابن مهدي. جزم أبو نَصْر الكَلَاباذي بأنه إسحاقُ بن إبراهيمَ الحَنْظَلي، ومال أبو عليٍّ الجَيَّاني إلى أنه إسحاقُ بن منصور.

ترجمة: قال في باب فضل الإصلاح بين الناس، وفي باب من يأخذ بالرِّكاب ونحوه من كتاب الجهاد، وفي تفسير سورة الأنعام، وفي تفسير الأعراف، وفي باب «اللهُ أعلمُ بما كانوا عاملين» من كتاب القَدَر، وفي باب ترك الحِيَل: حدثنا إسحاق، حدثنا عبدُ الرزَّاق. وإسحاق هذا في هذه المواضع، قال أبو عليّ الغَسَّانيُّ: يحتملُ أن يكونَ إسحاقَ بن نَصْر، فإنه أخرج عنه الكثيرَ عن عبد الرزاق، وهو إسحاق بنُ إبراهيمَ بن نَصْر، نسبه البخاريُّ إلى جدِّه، وقد رَوَى البخاريُّ أيضاً عن إسحاقَ بن إبراهيم الحنظلي ـ وهو إسحاق بن راهويه ـ عن عبد الرزّاق، وذلك في كتاب الوضوء، وروى أيضاً عن إسحاق بن منصور، عن عبد الرزاق، وذلك في كتاب الإيمان، وفي تفسير: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾، قال: فاجتمع لنا أنَّ البخاريَّ يروي عن هؤلاء الثلاثةِ، عن عبد الرزاق.

قلت: لكنَّ القاعدة أن مثل هذا المهمَل إنما يُحمَلُ على الأكثر، وأما الأقلُّ فيُنسبُ، فيتعيَّنُ حملُ ذلك على إسحاق بن نَصْر، لكن الذي في مناقب ابن عمرَ(١) من «الصحيح»: حدثنا إسحاق، حدثنا عبد الرزاق، فنسبه ابنُ السَّكَن، فقال: ابن منصور، ونسبه الأصيليّ فقال: إسحاق بن نصر، ولم ينسُبْه غيرهما(٢). والذي في تفسير الأنعام مهمل في أكثر الأصول، فنسبه خلَفٌ: ابنَ نصر، ونسبه مسعودٌ: ابن منصور، والحديثُ الذي في فضل الإصلاح نسبه أبو ذرٍّ في روايته: إسحاق بن منصور، والحديثُ الذي في القَدَر نسبه أبو ذرّ في روايته: إسحاق بن إبراهيم، وفي باب وَفْد بني حَنيفة: حدثنا إسحاق، حدثنا عبد الرزاق. فنسبه أبو زيد المَرْوزي وابنُ السَّكَن: إسحاق بن نصر، ونسبه الأصيليّ(٣) عن أبي أحمَدَ: إسحاق بن منصور، فالله أعلم.

---

(١) في (س): مناقب عمر، وهو خطأ.

(٢) في هذا الموضع من «الفتح» (٣٧٣٨) ذكر الحافظ أنَّ «إسحاق بن نصر» هي رواية أبي ذرٍّ وحده.

(٣) تحرَّف في (ع) و(س) إلى: الإسماعيلي.

ترجمة: قال في باب «إذا شَرِبَ الكلبُ من الإناء»، وفي باب هل يُوذِّنُ إذا جَمَعَ، وفي باب صلاة القاعد، وفي باب وقف الأرض للمسجد، ومناقب سعد، وغزوة خيبر، وغزوة الفتح، وفي باب التسليم والاستئذان، وفي باب ما ذُكِرَ أن النبيَّ ﷺ لم يكن له بوَّابٌ من كتاب الأحكام، وفي باب كراهية الخِلاف من كتاب الاعتصام: حدثنا إسحاق، حدثنا عبدُ الصمد. قال الغسَّانيُّ: نسب الأَصيليُّ إسحاقَ الذي في باب الوقف، وفي باب غزوة الفتح، وفي الباب الذي في الأحكام، فقال في هذه المواضع الثلاثة: حدثنا إسحاق بن منصور، وأهملَهُ سائرَها، ولم أجده لابن السَّكَن ولا لغيرِه منسوباً.

قلت: قد وقع في رواية أبي علي الشَّبُّوي عن الفِرَبْري في باب وقف الأرض: حدثنا إسحاق، هو ابنُ منصور، حدثنا عبد الصمد، وجزم أبو نُعيم في «المستخرج» بأن الذي في باب «إذا شَرِبَ الكلب»، وكذا الذي في التسليم والاستئذان هو الكَوْسَجُ، وهو إسحاقُ ابن منصور، ومما يدلُّ على أنه هو أنَّ البخاريَّ قال في باب صلاة القاعد: حدثنا إسحاق ابن منصور، حدثنا رَوحُ بن عُبادة ـ فذكر حديثاً، وقال بعده ـ: سواء، وحدثنا إسحاق، حدثنا عبدُ الصمد. فهذه قرينةٌ في أنه هو ابنُ منصور، والموضع الذي في الأحكام ثبت في رواية أبي ذرّ الهَرَوي عن شُيوخه الثلاثة منسوباً، فقال فيه: حدثنا إسحاق بن منصور. وتَعيَّن حملُ باقي المواضع عليه. وأهمل الغسَّانيُّ موضعاً آخر، وهو في التوحيد في باب كلام الربِّ مع الملائكة، وهو مهملٌ أيضاً في جميع الروايات، إلا أنني رأيتُ في بعض النُّسخ: حدثنا إسحاق هو ابن راهويه، وهذا تفسيرٌ من بعض من لا يُعرف، فلا يُعتمدُ، والله أعلم.

وقد أخرجَ البخاريُّ في باب غزوة خيبر، عن إسحاق، عن عبد الصمد حديثاً، فأشار أبو نُعيم إلى أنه ليس بإسحاقَ بن إبراهيم؛ لأن إسحاقَ بن إبراهيم إنما رَوَى ذلك الحديثَ في «مسنده» عن النَّضْر لا عن عبد الصمد.

فالحاصلُ من هذا كلِّه أن إسحاق عن عبد الصمد حيث أُبهم فهو: ابنُ منصور، والله أعلم.

ترجمة: قال في باب الأدب، حدثنا إسحاق، حدثنا أبو المغيرة، وهو عبدُ القدُّوس بن الحجَّاج، نسبه ابنُ السَّكَن في روايته: إسحاق بن راهويه، وحكى الكَلَاباذي عن أبي حاتم الحذَّاء أنه إسحاق بن منصور.

ترجمة: قال في باب وَفْد عبدِ القيس: حدثنا إسحاقُ، حدثنا أبو عامر العَقَديُّ. ذكر الكَلَاباذي أنه إسحاق بن راهويه، وكذا أخرجه أبو نُعيم في «المستخرج» من «مسند» إسحاق بن راهويه.

ترجمة: قال في باب كيف صلاةُ الليل، وفي باب كم يقرأ القرآن، من فضائل القرآن: حدثنا إسحاق، حدثنا عُبيد الله. قال الغسَّاني: لم أجده منسوباً لأحدٍ من رُواة الكتاب، وذكر الكَلَاباذي أن إسحاق الحَنْظلي يروي عن عُبيد الله بن موسى. قلتُ: وقد أخرج أبو نُعيم الحديثين من «مسند» إسحاقَ بن راهويه الحنظلي.

ترجمة: قال في الذبائح: حدثنا إسحاقُ، سَمِعَ عَبْدَةَ. قال الغسَّاني: نسبه أبو عليّ بنُ السَّكن: إسحاقَ بن راهويه. قلت: وكذا أخرجه أبو نُعيم من «مسند» إسحاق بن راهويه.

ترجمة: قال في الجهاد والاعتصام والتوحيد: حدثنا إسحاق، حدثنا عفَّان. قال الغسَّاني: لم ينسبه الكَلَاباذي ولا أحدٌ من الرواة التي[1] وقع لنا رواياتهم. قلتُ: وقع في رواية الأصيلي وابنِ عساكر وأبي الوقت في كتاب الجهاد: حدثنا إسحاق بنُ منصور، حدثنا عفَّان، فيُحمل الموضعان الأخيران على ذلك.

ترجمة: قال في الاعتصام: حدثنا إسحاق، أخبرنا عيسى بنُ يونس وابنُ إدريسَ وابنُ أبي غَنِيَّةَ، ثلاثتهم عن أبي حيان. قال الغسَّانيُّ: نسبه الكَلَاباذي: إسحاقَ بن إبراهيم الحَنْظلي، قال: ولـم أجده منسوباً في شيءٍ من الروايات. قلتُ: وقد جزمَ خَلَف في «الأطراف» أنه إسحاقُ بن راهويه، وكذا أخرجه أبو نُعيم في «مسند» إسحاقَ بن راهويه، والله أعلم.

---

(١) كذا في الأصل.

ترجمة: قال في باب كُنية النبيِّ ﷺ: حدثني إسحاق، أخبرنا الفضلُ بن موسى. قال الغسَّانيُّ: ذكر الكَلَاباذي أن إسحاق بن راهويه يروي في «الجامع» عن الفضل بن موسى. قلتُ: وقد وقع منسوباً في أصل أبي ذرٍّ الهَرَوي، وفي الأصل المقروء على أبي الوقت، ولفظه: حدثني إسحاق بن إبراهيم، وكذا أخرجه أبو نُعيم في «المستخرج» من «مسندِ» إسحاق بن راهويه.

ترجمة: قال في باب «من قاتَلَ لتكونَ كلمةُ الله هي العليا» في أول كتاب الجهاد: حدثنا إسحاق، حدثنا محمد بن المبارك، هو الصُّوري. قال الغسَّاني: نسبه الأَصيلي فقال: حدثنا إسحاق بنُ منصور. قلتُ: وأخرجه الإسماعيليُّ من حديث إسحاقَ بن زيد الخطَّابي، وكان يسكنُ حرَّان، حدثنا محمد بن المبارك. فإنْ كان[1] الأصيليُّ ما نسبه من قِبَل نفْسِه وإلّا فهو هذا الخطّابي فيما أراهُ، والله أعلم.

ترجمة: قال في الصلاة في باب «إذا قال الإمامُ: مكانَكم»، وفي تفسير سورة النور: حدثنا إسحاقُ، حدثنا محمد بن يوسف. قال الغسَّانيُّ: لم ينسُبْه أحدٌ من الرواة، ولعله إسحاق بن منصور. قلتُ: وبذلك جزمَ المِزِّي في «الأطراف».

ترجمة: قال في باب فصِّ الخاتم، من كتاب اللِّباس: حدثنا إسحاق، حدثنا مُعتِمرٌ[2]. قال الغسَّاني: لم أجده منسوباً لأحدٍ من الرواة. قلتُ: وأخرجه أبو نُعيم في «المستخرج» من «مسندِ» إسحاقَ بن راهويه.

ترجمة: قال في باب من لم يَرَ الوضوءَ إلّا من المَخْرَجَين، وفي باب تشبيك الأصابع من الصلاة، وفي فضائل الصحابة، وفي موضعينِ من تفسير سورة البقرة، وفي باب تشمير الثياب من اللِّباس، وفي باب «يَسِّروا ولا تُعسِّروا» من الأدب، وفي باب وصاة وفود العرب أن يُبلِّغوا مَنْ وراءَهم من إجازة خبر الواحد: حدثنا إسحاق، حدثنا النَّضر، وهو ابنُ شُمَيل.

---

(١) عبارة «فإنْ كان» تحرَّفت في (س) إلى: «قال: كأنّ».

(٢) تحرَّفت في (س) إلى: معمر.

أما الموضعُ الأول فوقع في رواية الأصيلي وأبي علي بن شَبّويه: حدثنا إسحاقُ ابن منصور، وبذلك جزم أبو نُعيم في «المستخرج» وفيما بعده، وجزم في باقي المواضع بأنه إسحاقُ بن إبراهيم، ووقع في رواية أبي علي بن السَّكَن في جميع المواضع: حدثنا إسحاق ابن إبراهيمَ، وقال الكَلاباذي في ترجمة النَّضر: إنه يروي عنه في «الجامع» إسحاقُ بن إبراهيم وإسحاق بنُ منصور، والله أعلم.

ترجمة: قال في الصوم: حدثنا إسحاق، حدثنا هارون بن إسماعيل. قال الغسَّاني: لم ينسبه أبو نَصْر ولا غيرُه من شيوخنا. قلتُ: أخرجه أبو نُعيم من «مسندِ» إسحاقَ بن راهويه.

ترجمة: قال في الأذان، وفي الاستسقاء، وفي باب التقاضي من البيوع، وذِكْرِ الملائكة: حدثنا إسحاق، حدثنا وَهْب بن جَرِير. أما الموضعُ الذي في الأذان فلم يقع منسوباً في شيءٍ من الروايات، وأما البقيةُ فنسبه أبو علي بن السَّكَن: إسحاقَ بن إبراهيم، وبه جزم الكَلَاباذي في ترجمة وهب بن جرير، وكذا أخرجها أبو نُعيم في «المستخرج» من «مسندِ» إسحاقَ بن راهويه.

ترجمة: قال في الكسوف، وفي الوكالة، وفي غزوة الحُدَيْبية، وفي الأيمان والنُّذور: حدثنا إسحاق، حدثنا يحيى بن صالح. قال الغسَّاني: لم يُنسَب إسحاق هذا، وأظنه ابنَ منصور، فإنّ مسلماً أخرج الحديثَ الذي أخرجه البخاريُّ في الوَكالة فنسبه، فقال: حدثنا إسحاقُ ابن منصور. قلتُ: أخرجَ أبو نُعيم الحديثَ الذي في الكسوف، والذي في الأيمان والنُّذور من «مسندِ» إسحاقَ بن راهويه، ووقع في رواية كَرِيمةَ المروزيةَ عن الكُشْمِيهَني في الحديث الذي في الأيمان والنذور: حدثنا إسحاقُ، يعني ابنَ إبراهيم.

ترجمة: قال في باب قول الله: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ ٱللَّهِ وَأَيْمَٰنِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا ﴾ من كتاب الشهادات، وفي باب إذا زوَّج ابنته وهي كارهةٌ من كتاب النكاح، وفي باب الدُّعاء بعد الصلاة من كتاب الدعوات: حدثنا إسحاقُ، أخبرنا يزيدُ بن هارون، قال الغسَّانيُّ: لم أجده منسوباً، وقد صرَّح البخاريُّ في باب شهود الملائكة بدراً، فقال: حدثنا إسحاقُ بنُ منصور، أخبرني يزيدُ بن هارون.

ترجمة: قال في باب ما يَسْتُرُ من العَورة، وفي باب من قال: لا يقطعُ الصلاةَ شيء، وفي باب النوافل جماعةً، وفي باب إذا قال المشركُ: لا إله إلّا الله، من كتاب الجنائز، وفي باب الفُتيا على الدَّابة، وفي باب حجِّ الصِّبيان من كتاب الحج، وفي باب هل يُرشِدُ المسلمُ أهلَ الكتاب؟ من الجهاد، وفي باب نزول عيسى ابن مريم من أحاديث الأنبياء، وفي باب شهود الملائكة بدراً، وفي عُمرة الحُدَيبية، وفي باب قول الله تعالى: ﴿وَيَوْمَ حُنَيْنٍ إِذْ أَعْجَبَتْكُمْ كَثْرَتُكُمْ﴾ من المغازي، وفي باب كتاب النبيِّ ﷺ إلى كسرى، وفي تفسير التوبة، وفي تفسير الممتحنة، وفي باب لُحوم الحُمر، وفي باب آية الحجاب: حدثنا إسحاقُ، حدثنا يعقوب بنُ إبراهيم.

قلتُ: وقع في رواية أبي ذرٍّ في الموضع الثاني، وفي الموضع الأخير: حدثنا إسحاقُ بن إبراهيم، والموضعُ الذي في نزول عيسى أخرجه أبو نُعيم من «مسندِ» إسحاقَ بن إبراهيم، وقال: رواه البخاريُّ عن إسحاق، والموضعان اللذان في الحجّ وقعا في رواية الأصيلي وفي رواية أبي عليّ بن شَبّويه معاً: حدثنا إسحاق بنُ منصور، حدثنا يعقوبُ، ووافقهما أبو عليّ ابنُ السَّكن في الموضع الأول، ووقع في عدة مواضعَ منها عند ابن السَّكن: حدثنا إسحاق ابن إبراهيم، ووقع في رواية أبي عليّ بن شَبّويه في الموضع الذي في الجنائز: حدثنا إسحاق ابنُ إبراهيم، وفي الموضع الذي في الجهاد: حدثنا إسحاقُ بن منصور، والموضعُ الذي في غزوة الحُديبية أخرجه أبو نُعيم في «مستخرجه» من طريق الحسن بن سُفيان، عن إسحاقَ ابن أبي كامل، عن يعقوب، وقال بعده: أخرجه البخاريُّ عن إسحاقَ، عن يعقوب.

ترجمة: قال في الطهارة، وفي عدة مواضع: حدثنا إسحاق، حدثنا خالد. وإسحاق هذا حيث أتى فهو: ابن شاهين الواسطي، وخالد هو: ابن عبد الله الطحان، وقد نسبه في بعض المواضع.

ذِكْر مَن اسمُه إسماعيل

ترجمة: قال في باب تفاضل أهل الإيمان في الأعمال، وفي عِدَّةِ مواضعَ: حدثنا إسماعيل، حدثنا مالك. وإسماعيلُ هذا حيث أتى هكذا فهو: ابنُ عبد الله بن أبي أُويس المدني ابنُ أختِ مالك، وكذا إذا قال: حدثنا إسماعيل، حدثني سليمان، وهو ابن بلال، هكذا وقع في باب ما جاء

في قبر النبيِّ ﷺ، وفي غير هذا الموضع قال: حدثنا إسماعيل، قال: حدثني أخي، حدثني سليمان. وإسماعيلُ بنُ أبي أُويس قد سَمِعَ من سليمانَ بن بلال، وسمعَ من أخيه ـ واسمُه عبدُ الحميد، يُكنى أبا بكر، ويُعرف بالأعشى ـ عن سليمان، ورَوَى أيضاً عن إسماعيلَ، عن عبد العزيز الأُويسيِّ، وعن إسماعيل، عن ابن وَهْب بن عُقبة، وهو هو. وقال في تفسير المنافقين: حدثنا إسماعيل بن عبد الله، حدثنا إسماعيلُ بن إبراهيم بن عُقبة، وهو هو.

ترجمة: قال في باب وضع اليُمنى على اليُسرى، في صفة الصلاة، عقبَ حديثِ القَعْنَبيِّ، عن مالك، عن أبي حازم، عن سهل بن سعد: وقال إسماعيلُ: يُنَمى[1] ذلك، ولم يقل: يَنمِي[1] ذلك، إلى النبيِّ ﷺ. إسماعيلُ هذا هو: ابنُ أبي أويس، وزعم مُغَلْطاي أنه إسماعيل ابن إسحاق[2] القاضي، وأنه رواه عن القَعْنَبيِّ، وفيما قاله نظرٌ، فإن إسماعيلَ القاضي لم يذكره أحدٌ من شيوخ البخاري، بل هو من أقرانه في الأخذ عن القَعْنَبيِّ وعليِّ بن المديني وأمثالهما، والبخاريُّ أكبرُ منه في غير ذلك، وقد وجدتُ الحديثَ من رواية إسماعيلَ بن إسحاق المذكور عن القَعْنَبي باللفظ الذي ساقه البخاريُّ عنه أولاً في «المتفق» للجَوْزقي، فدلَّ على أنه ليس المرادَ، وتعيَّن أنه ابنُ أبي أُويس، والله أعلم.

ذكر من اسمُه حَبَّان وغيرُ ذلك

ترجمة: قال في باب من نَسِي صلاةً: قال حَبَّان: حدثنا همَّام. وحَبَّان هذا بفتح الحاء المهملة، وهو ابنُ هِلال، وليس هو حِبَّان بالكسر، وهو ابنُ موسى، لأنه لم يُدرك همّاماً، وليس هذا من شرط هذا الفصل، لكن ذُكِر للفائدة.

ترجمة: قال في باب الإنصات للعلماء، وفي غير موضع: حدثنا حجَّاج، حدثنا شعبة، وهذا هو ابنُ مِنْهال. وقال في باب وجوب الزكاة: حدثنا حجَّاج، حدثنا حماد بنُ زيد، وهو ابنُ مِنهال أيضاً، نسبه أبو عليّ ابنُ شَبّويه في روايته، وقال في باب إذا عَدَّلَ رجلٌ أحداً: حدثنا

(١) تحرَّفت في (س) إلى: يفي، في الموضعين.

(٢) تحرَّفت في (س) إلى: إسماعيل.

حجَّاج، حدثنا عبدُ الله بن عمر النُّمَيْري. وهو ابنُ مِنهال أيضاً، نسبه البخاريُّ في هذا الحديث بعينه في باب حَمْل الرجلِ امرأتَه في الغزو.

ترجمة: قال في تفسير الزُّمر: حدثنا الحسنُ، حدثنا إسماعيل بنُ الخليل. كذا في أُصولنا، والحسنُ هذا هو: ابنُ شُجاع البَلْخي، جزم بذلك أبو حاتم سهلُ بن السَّري الحافظ، نقله عنه أبو نَصْر الكَلَاباذي، ووقع في «المصافحة» للبَرْقاني: الحُسين بضمِّ الحاء، ونقل عن الحاكم أبي أحمدَ أنه الحُسينُ بنُ محمد بن زياد القَبَّاني.

ترجمة: قال في غَزْوة خَيْبر: حدثنا الحسنُ، حدثنا قُرَّة بن حبيب. والحسنُ هذا هو: ابن[1] محمد بن الصبَّاح الزَّعْفَراني، نسبه أبو علي بن السَّكَن وغيره، وزعم الحاكم أنه الحسنُ بن شُجاع، والأولُ هو الصواب.

ترجمة: قال في كتاب الطب في باب الشفاء في ثلاث: حدثني حُسين، عن أحمد بن مَنيع. قال الحاكم: حُسين هذا هو: ابنُ يحيى بن جعفر، وقد أكثر البخاريُّ عن يحيى، وكان ابنُه الحسين كبيرَ القَدْر حدَّث أبوه عنه. وقال الكَلَاباذي: حُسين عندي هو: ابنُ محمد بن زياد القَبَّاني، فإن عنده مسندَ أحمدَ بن منيع عنه، وكان القَبَّاني ممن يلازمُ البخاريَّ لـمّا كان بنيسابور.

ترجمة: قال في باب التيمُّن في الوضوء والغسل: حدثنا حفص بن عمر، حدثنا شعبة. وقد تكرَّر كثيراً، وأخرج عنه أيضاً عن هشام الدَّستُوائي ويزيد بن إبراهيم التُّسْتَري وغيرهما، وحيث أتى فهو أبو عُمر الحَوْضي البَصْري، وفي عصره أبو عُمر حفص بن عُمر الدُّوري المقرىء وغير واحد، ولهذا ميَّزتُه.

ترجمة: قال في باب إذا لم يجد ماءً ولا تراباً[2]، وفي باب الخَيْمة في المسجد، وفي باب مَرْجِع النبي ﷺ من الأحزاب: حدثنا زكريا بنُ يحيى، حدثنا عبدُ الله بن نُمير. قال الكَلَاباذي:

---

(١) لفظة «ابن» سقطت من (س).

(٢) زاد هنا في (س) و(ع): وفي باب الجمعة، ولم ترد هذه العبارة في الأصل المعتمد و(ف)، والصواب حذفها، فلا يوجد في أبواب الجمعة رواية لزكريا بن يحيى عن ابن نمير، ولكن ورد ذلك في بابين آخرين لم يذكرهما الحافظ هنا، وهما باب من قام إلى جنب الإمام لعلة، وباب هجرة النبي ﷺ وأصحابه إلى المدينة.

هو في هذه المواضع الثلاثة زكريا بنُ يحيى بنِ صالح، أبو يحيى البَلْخي. وقال أبو أحمد بنُ عَديّ: هو زكريا بن يحيى بن زكريا بن أبي زائدةَ الكوفيُّ، وكذا ذكر الدارقطنيُّ في «رجال البخاري» زكريا بن يحيى الكوفي.

قلتُ: وقد حدّث[1] البخاريُّ في باب العيدَيْن، فقال: حدثنا زكريا بنُ يحيى أبو السُّكَين، حدثنا المحاربيُّ، وقال في باب خُروج النساء إلى البَرَاز: حدثنا زكريا، قال: حدثنا أبوأسامةَ، فيحتملُ أنه أبو السُّكَين الطائي الكوفي، ويحتمل أنه البَلْخي، ويحتمل أيضاً أن المرادَ في المواضع البقية الطائيَّ؛ فإنه يُحدِّثُ عن ابن نُمير أيضاً، لكن دَلَّ اقتصارُ البخاري على تمييز الذي في العيدَيْنِ دون غيره على تغايرهما.

ترجمة: قال في باب «الخيلُ معقودٌ في نواصيها الخَيْر»: قال سليمان: حدثنا شعبة، وقال في باب سمَّى النبيُّ ﷺ الإيمانَ عملاً، في أواخر الكتاب: حدثنا سليمانُ، حدثنا شعبة. وسليمانُ هذا هو: ابنُ حَرْب البصري، قاضي مكةَ، قد نسبه البخاريُّ في عِدّة مواضعَ من كتابه.

ترجمة: قال في تفسير سورة النِّساء: حدثنا صَدَقةُ، أخبرني يحيى، وهو ابنُ سعيد القطَّان. وصدقةُ هذا هو: ابنُ الفضل المَرْوَزيُّ، من حفَّاظ خُراسان، وقد رَوَى البخاريُّ في مواضعَ أخرى عنه، عن سفيانَ بن عُيينةَ وعبدِ الرحمن بن مهدي وحجَّاجِ بن محمد والوليدِ بن مسلم وأبي خالد الأحمر وغُنْدر وأبي معاوية، وربما نسبَه، وليس في شيوخه من اسمُه صدقةُ غيره.

ترجمة: عباسُ بن الوليد وعيَّاشُ بن الوليد، وهذان شيخان مشتبهان في الاسم خطّاً، مختلفان نُطقاً، متفقان في الأب خطّاً ونُطقاً مختلفان شَخْصاً، فالأولُ بالباء الموحدة والسينِ المهملة، والثاني بالياء المثناة تحت والشينِ المعجمة، وقد أوضحتُ أمرَهما في الفصل الماضي، فليُراجَعْ منه.

ترجمة: قال في باب من سأَلَ الناسَ تكثراً: زاد عبد الله حدثني الليث. وعبدُ الله هذا هو: ابنُ صالح أبو صالح كاتبُ الليث، وقد ذكره في مواضعَ أخرى تعليقاً، وقال في باب التكبير

---

(١) تحرَّفت في (س) إلى: وجدت.

إذا علا شَرَفاً: حدثنا عبد الله، حدثنا عبدُ العزيز بنُ أبي سَلَمَة، وفي تفسير سورة الفتح: حدثنا عبد الله، حدثنا عبدُ العزيز بن أبي سلمةَ، فأما الموضعُ الأول: فنسبه أبو علي ابن السَّكَن: عبدَ الله بن يوسف، وتردَّد أبو مسعود الدِّمشقي بين أن يكونَ هو عبدَ الله بن صالح كاتبَ الليث، أو عبدَ الله بن رجاء الغُدَاني، وأما الثاني فتردَّد فيه أبو مسعود، ونسبه أبو علي بن السَّكَن وأبو ذرّ في روايتهما: أنه عبدُ الله بن مَسْلمةَ، وجزم أبو علي الغسَّاني وتبعه جماعةٌ من المتأخرين بأنه عبدُ الله بن صالح، واستدل المِزِّي على صحة ذلك بأن البخاريَّ أخرج الحديثَ المذكورَ هنا في كتاب «الأدب المفرد» عن عبد الله بنِ صالح فنسبَه، فدلَّ أنه هو، فالله أعلم.

ترجمة: قال في باب ما يُكره من النياحة على الجنازة: تابعه عبدُ الأعلى، عن يزيدَ بن زُرَيع. وعبدُ الأعلى المذكور هو: عبدُ الأعلى بن حماد أحدُ مشايخه.

ترجمة: قال في باب ﴿وَإِلَىٰ ثَمُودَ أَخَاهُمْ صَـٰلِحًا﴾: حدثنا عبدُ الله، حدثنا وَهْبُ بن جَرير، وفي باب علامات النبوة: حدثنا عبدُ الله، حدثنا أبو عاصم، وفي باب وضع الصبيِّ على الفَخِذ: حدثنا عبد الله بن محمد، حدثنا عارِمٌ، وقال في تفسير سورة التوبة: حدثنا عبدُ الله بن محمد، حدثنا يحيى بنُ معين، حدثنا حجَّاج، فذكر حديثاً. وعبد الله في هذه المواضع هو: ابنُ محمد البخاري الجُعْفي المُسنَدي، وقد أكثر عنه المصنِّفُ، ونسبَه في مواضعَ كثيرة إلى أبيه، وتارةً يقول: الجُعْفي، وتارةً يقول: المسنَدي، وهو من نُبلاء مشايخه، وإن كان قد لقي مَنْ هو أعلى إسناداً منه.

ترجمة: قال في تفسير البقرة: قال عبدُ الله: حدثنا سفيانُ. وعبدُ الله هذا هو: ابنُ الوليد العَدَني، وسفيانُ هو: الثوريُّ، ولم يُدركه البخاريُّ، ويحتمل أنه المسنَدي المذكورُ قبلُ. وسفيانُ هو: ابنُ عيينة، وهذا الثاني أرجحُ عندي.

ترجمة: قال في تفسير الأعراف: حدثني عبد الله، حدثنا سليمانُ بن عبد الرحمن وموسى ابن هارون ـ هو البُرْدي ـ قالا: حدثنا الوليدُ بن مسلم، وقال في إسلام أبي بكر: حدثني

عبدُ الله، عن يحيى بن معين، حدثنا إسماعيلُ بن مجالد، فذكرَ حديثاً. فأما الأولُ فنسبه ابنُ السَّكن في روايته: عبدَ الله بن حماد، وبه جزمَ أبو نصر الكَلَاباذي وغيره، وكان عبدُ الله بن حماد من تلامذة البخاريِّ، وروايتُه عنه هنا من رواية الأكابرِ عن الأصاغر. وأما الثاني فنسبه أبو زيد المروزيُّ: عبدَ الله بن حماد، وبه جزمَ أبو نَصْر الكَلَاباذي أيضاً، وأمّا أبو علي ابن السَّكَن فنسبه: عبدَ الله بن محمد، قال أبو عليٍّ الجَيَّاني: لم يصنع شيئاً. قلتُ: بل لصنيعه وجهٌ، وقد تقدَّم قبلُ بترجمةٍ أن البخاريَّ رَوَى عن عبد الله بن محمد، عن يحيى بن معين، حديثاً غيرَ هذا، فهذه قرينةٌ تقوِّي ما ذهب إليه أبو علي بن السَّكَن، وروايةُ عبد الله بن محمد المسنَدي عن يحيى بن معين من باب رواية الأقران، والله أعلم.

ترجمة: قال في علامات النبوة: قال عبدُ الحميد: حدثنا عثمان بن عمر، فذكر حديثاً. وعبدُ الحميد هذا اتفق الحفَّاظُ على أنه عبدُ بن حُميد الحافظُ المعروفُ، لكني لم أجد هذا الحديث في «تفسيره» ولا في «مسنده»، والله أعلم.

ترجمة: قال في باب مَنْ خرج من اعتكافه عندَ الصُّبح: حدثنا عبدُ الرحمن، حدثنا سفيان، وقال في تفسير البقرة: حدثني عبدُ الرحمن، حدثنا يحيى بنُ سعيد، وقال في الصلاة، وفي الأدب: حدثنا عبدُ الرحمن، حدثنا بَهْزُ بن أسد. أما الأولُ فوقع منسوباً في رواية أبي ذرّ الهَرَوي: عبدَ الرحمن بن بِشر، وهو: ابنُ الحَكَم العَبْدي النَّيسابوري، وهو معروفٌ بالرواية عن سفيان بن عُيينة، وأما الموضع الثاني فلم أرَه منسوباً في شيءٍ من الروايات، وجزم صاحبُ «الأطراف» بأنه عبدُ الرحمن بن بِشر. وأما الموضعان الأخيران فنسبه أبو علي بن السَّكَن وغيرُه فيهما: عبدَ الرحمن ابن بشر أيضاً، والحديثان معروفان بروايته، والله أعلم.

ذكر من اسمُه عَبْدة

ترجمة: قال في باب مَن أعاد الحديثَ ثلاثاً ليُفهَمَ عنه، وفي قصة يوسفَ: حدثنا عَبْدَةُ، حدثنا عبدُ الصَّمد، وعبدةُ هذا هو: ابنُ عبد الله الخُزَاعيُّ المَرْوزيُّ، وقد نسبه المصنِّف في التفسير، وقال ابنُ عدي: إنَّ البخاريَّ رَوَى عن عَبْدةَ بنِ سُليمان المَرْوَزيِّ، ولم يذكر ذلك غيرُه.

ذِكر من اسمُه عثمان

ترجمة: قال في باب مَنْ سأل وهو قائمٌ عالماً جالساً، وفي غير موضع: حدثنا عثمانُ، حدثنا جَرِير. وعثمانُ هذا هو: ابنُ أبي شيبةَ، تكرَّر له في مواضع.

ذِكر من اسمه عليّ

ترجمة: قال في كتاب الدِّيات: حدثنا عليٌّ، حدثنا إسحاق بنُ سعيد بنِ عَمرو بن سعيد بن العاص. وعليٌّ هذا لم يذكره أبو عليٍّ الجَيَّاني، ولم أره منسوباً في شيءٍ من الروايات، وجَوَّز صاحبُ «الأطراف» أن يكون هو عليَّ بن الجَعْد، ولا يبعدُ ذلك، فإن إسحاقَ بن سعيد المذكور قديمٌ، مات قبل مالك فلم يُدركه عليُّ بن المديني ولا اللَّبَقي[1]، لكني لم أجد لعليِّ بن الجعد فيما جمعه البَغَويُّ مِن حديثه روايةً عن السَّعيدي، فالله أعلم.

ترجمة: قال في باب الغَيْرة، من كتاب النِّكاح: حدثنا عليٌّ، عن ابن عُلَيَّة. زعمَ أبو نَصْر الكَلَاباذي أنَّ علياً هذا هو: ابنُ أبي هاشم[2]، ولا يبعدُ عندي أن يكون هو ابنَ المديني، والله أعلم.

ترجمة: قال في باب ما يقولُ إذا رجعَ من الغزو، وفي باب شُهود الملائكة بدراً: حدثنا عليٌّ، حدثنا بِشرُ بن المفضَّل. وعليٌّ في الموضعين هو: ابنُ عبد الله بنِ المديني، وقد صرَّح به في كتاب الأدب، فقال: حدثنا عليُّ بن عبد الله، حدثنا بِشر بن المفضَّل.

ترجمة: قال في باب الترغيب في النِّكاح: حدثنا عليٌّ، سمعتُ حَسَّانَ بن إبراهيم. وعليٌّ هذا لم يذكره الجَيَّاني، ولم أره منسوباً في شيءٍ من الروايات، ونسبه صاحب «الأطراف»: عليَّ بن عبد الله، فهو ابنُ المديني.

ترجمة: قال في باب الطِّيب للجُمُعة: حدثنا عليٌّ، حدثنا حَرَميُّ بن عمارة. وعليٌّ هذا هو: ابن المديني، صرّح به ابن عساكر وغيره في الرواية، قالوا: حدثنا عليُّ بن عبد الله بن جعفر.

---

(١) واللبقي اسمه: عليُّ بن سلمة، وسيأتي تصريح المصنف باسمه بعد قليل.

(٢) تحرَّفت في (س) إلى: هشام.

ترجمة: قال في الطهارة، وفي غير موضعٍ: حدثنا عليٌّ، حدثنا سفيان. وعليٌّ هذا هو: ابنُ عبد الله بن جعفر المديني، قد نسبه في مواضعَ كثيرةٍ أيضاً.

ترجمة: قال في الشُّفعة، وفي تفسير الفتح: حدثنا عليٌّ، حدثنا شَبابةُ. وعليٌّ هذا نسبه أبو ذرّ عن الـمُستَملي في روايته في الموضعين: عليَّ بن سَلَمَةَ، وهو اللَّبَقي، ونسبه في الموضع الثاني في روايته عن أبي الهيثم وأبي محمد الحَمُّوي: عليَّ بن عبد الله، وكذلك نسبه أبو علي بن السَّكَن في روايته عن الفِرَبْريِّ، ورجَّح أبو عليٍّ الجَيَّاني أنه ابنُ سَلَمَة، فالله أعلم.

ترجمة: قال في باب إن حَلَفَ لا يشربُ نبيذاً: حدثني عليٌّ، سَمِعَ عبدَ العزيز بن أبي حازم. وعليٌّ هذا لم يذكره الجَيَّاني، ولا وجدتُه منسوباً في شيءٍ من الروايات، ولكن نسبَه خَلَفٌ في «أطرافه»: عليَّ بن عبد الله، فهو ابنُ المديني.

ترجمة: قال في تفسير سورةِ الحَشْر: حدثنا عليٌّ، حدثنا عبدُ الرحمن، هو ابنُ مهدي. تكرَّر، وهو ابنُ المديني، وقد نسبه في باب الدعاء إذا انتبهَ من الليل في الدَّعوات وغيرِه.

ترجمة: قال في تفسير المائدة، وفي باب الدعاء في الصلاة من كتاب الدَّعوات: حدثنا عليٌّ، حدثنا مالك بن سُعير. وعليٌّ هذا هو: ابنُ سَلَمة اللَّبَقي، بفتح اللام والباءِ الموحدة، بعدها قافٌ، جزم بذلك أبو مسعود الدِّمشقي وأبو نَصْر الكَلَاباذي، ووقع في رواية أبي ذرّ عن الـمُستَملي منسوباً في الموضع الأول.

ترجمة: قال في باب الدواءِ بالعَجْوة: حدثنا عليٌّ، حدثنا مروان[1]، وعليٌّ هذا لم أره منسوباً في شيءٍ من الروايات، ولا ذكره أبو عليّ الغسَّاني، وذكر صاحبُ «الأطراف» أنه عليُّ بن عبد الله، يعني ابنَ المديني.

ترجمة: قال في باب قراءة الفاجر والمنافق: حدثنا عليٌّ، حدثنا هشام، هو: ابنُ يوسف، حدثنا مَعْمرٌ. وعليٌّ هذا هو: ابنُ المديني.

---

(١) في (س): ابن مروان، وهو خطأ.

ترجمة: قال في باب «ما أُدِّي زكاتُه فليس بكَنْز»: حدثنا عليٌّ، سَمِعَ هُشيماً، وفي تفسير آل عمران: حدثنا عليٌّ، حدثنا هُشيم. أما الأولُ فنسبه أبو ذرّ في روايته عن الـمُسْتملي: عليَّ بن أبي هاشم، ووافقه أبو مسعود الدِّمشقي على ذلك، وكذلك نَسَبَ أبو ذرّ عن المستملي عليّاً هذا في الموضع الثاني، والله أعلم.

ترجمة: قال في باب افتراش الحرير: حدثنا عليٌّ، حدثنا وَهْبُ بنُ جَرير. وعليٌّ لم أره منسوباً، والظاهرُ أنه ابنُ المديني.

ترجمة: قال في باب مرض النبيِّ ﷺ ووفاته: حدثنا عليٌّ، حدثنا يحيى. وعليٌّ هذا هو: ابنُ المديني، قد أكثر عنه عن يحيى بن سعيد القطَّان.

ترجمة: قال في باب أين يصلِّي الظهر يوم التّروية، من كتاب الحج: حدثنا عليٌّ، سمع أبا بكر ابن عياش. وعليٌّ لم أره منسوباً، ويشبه أن يكون هو ابن المديني.

ترجمة: قال في الأدب، باب وضع الصبيِّ على الفَخِذ: حدثنا عبدُ الله بن محمد، حدثنا عارمٌ، حدثنا المعتمرُ بن سُليمان، عن أبيه، سمعتُ أبا تَـمِيمةَ يُحدِّث عن أبي عثمان، عن أسامةَ بن زيد. وعن عليٍّ، حدثنا يحيى، حدثنا سُليمان، عن أبي عثمان، عن أسامةَ. فقوله: «وعن عليّ» هل هو معطوف على عارم، فيكونَ من رواية الأقران، أو ذكره البخاريُّ عن شيخه عليّ بالعنعنة؟ الثاني أظهر. وعليّ هو: ابن المديني، وقد أكثر عن القطان.

ترجمة: قال في باب اغتباط صاحب القرآن: حدثنا عليُّ بن إبراهيم، سَمِعَ روحَ بن عُبادة، فاختلفوا في تعيين عليٍّ هذا، فقيل: هو عليُّ بن إبراهيم[١] بن عبد الحميد[٢] الواسطي، حكاه الحاكم، ورجَّحه اللالَكائيُّ وابنُ السَّمعاني، وقيل: هو علي بن عبد الله ابن إبراهيم البغدادي، وإنما نُسِبَ إلى جدِّه حكاه الحاكم أيضاً، وقد رَوَى البخاريُّ في باب إجابة الداعي عن عليٍّ بن عبد الله بن إبراهيم، عن حجَّاج بن محمد حديثاً آخر، وقال أبو أحمد

---

(١) زاد هنا في (س) و(ع): «ابن عبد الله»، وهو خطأ.

(٢) كذا في الأصول الخطية جميعها و(س)، ولعله وهم من الحافظ، صوابه «عبد المجيد»، انظر «تهذيب الكمال» ترجمة علي بن إبراهيم ٢٠/ ٣١٥، و«سير أعلام النبلاء» ١٣/ ٩٠.

ابنُ عديّ: يُشبه أن يكون عليُّ بن إبراهيم الذي في الفضائل هو: عليَّ بنَ الحُسين بن إبراهيم بن إشكاب، نَسَبَه إلى جدِّه، وقد حدَّث عن أخيه محمد في «الجامع». قلتُ: الأولُ أصحُّ وأصوب، وقد حدَّث البخاريُّ في «التاريخ» عن عليِّ بن إبراهيمَ بحديثٍ آخر.

ذِكرُ من اسمُه عُمر

ترجمة: قال في تفسير ﴿وَٱلَّيۡلِ إِذَا يَغۡشَىٰ﴾: حدثنا عمر، حدثنا أبي، حدثنا الأعمشُ. وعمرُ هذا هو: ابنُ حفص بن غِياث، وقع منسوباً في رواية أبي ذرّ، وإنما نبهتُ عليه لأنه رَوَى في موضعٍ آخرَ عن عمر بن محمد بن الحسن الكوفي، عن أبيه، وأبوه يروي عن الأعمش.

ذِكرُ من اسمُه عياش

ترجمة: عيّاش تقدّم في عبّاس.

ذكرُ من اسمُه محمد

ترجمة: قال في باب إمامةِ المفتون والمبتدع: حدثنا محمد بنُ أبان، حدثنا غُنْدَر. قيل: هو البَلْخي مُستملي وكيع، وقيل: الواسطي.

ترجمة: قال في الصوم: حدثنا محمدُ بن خالد، حدثنا محمد بن موسى بن أعيَن، وقال في باب رُقية العَيْن من كتاب الطبّ: حدثنا محمدُ بن خالد، حدثنا محمد بنُ وَهْب بن عطية، حدثنا محمد بنُ حَرْب، وقال في الأحكام[1]: حدثنا محمد بن خالد، حدثنا الأنصاريُّ محمد ابنُ عبد الله، وقال في كتاب التوحيد: حدثنا محمد بن خالد، حدثنا عُبيد الله[2] بن موسى. قال الحاكم والكَلَاباذي وأبو مسعود: محمدُ بن خالد هو: الذُّهْلي، نسبه إلى جدِّ أبيه، فإنه: محمد بن يحيى بن عبد الله بن خالد بن فارس، وقد حدَّث أبو محمد بنُ الجارود، عن محمد ابن يحيى الذُّهلي، عن محمد بن وهب بن عطية، بالحديث الثاني الذي في الطبِّ، فهذه قرينةٌ بأنه هو، مع أنه وقع التصريحُ به في رواية الأَصيلي، فقال: حدثنا محمد بن خالد الذُّهلي.

(١) تحرَّفت في (س) إلى: الأذكار.

(٢) تحرَّفت في (س) إلى: عبد الله.

وأما الذي في الأحكام فذكر خَلَفٌ أنه الرافِقي، وقد ذكر ابنُ عَديّ في شيوخ البخاري: محمدَ بن خالد بن جَبَلَةَ الرافِقي، وقال: أخرج عنه، عن عُبَيد الله بن موسى.

ترجمة: قال في كتاب الصُّلح: حدثنا محمد بن عبد الله، حدثنا الأُويسيُّ وإسحاقُ بن محمد الفَرْوي، وقال في الجهاد: حدثنا محمد بن عبد الله، حدثنا حسين بنُ محمد، وقال في المغازي: حدثنا محمد بن عبد الله، حدثنا حماد بن مَسْعَدة، وقال في تفسير الكهف: حدثنا محمد بن عبد الله، حدثنا سعيد بنُ أبي مريم، وقال في تفسير ص: حدثنا محمد بنُ عبد الله، حدثنا محمد بن عُبيد الطَّنافسيُّ، وقال في الأيمان والنذور: حدثنا محمد بن عبد الله، حدثنا عثمان بن عمر، وقال في الحدود: حدثنا محمد بن عبد الله، حدثنا عاصم بن علي، وقال في القَسَامة: حدثنا محمد بن عبد الله، حدثنا محمد بن سابق، وقال في التوحيد[1]: حدثنا محمد ابن عبد الله، حدثنا يحيى بن بُكير.

أما الموضعُ الأول الذي في الصُّلح، فهو هكذا في جميع الروايات إلا روايةَ أبي أحمدَ الجُرْجاني ورواية إبراهيم بن مَعقِل النَّسَفي، فسقط منها ذِكرُ محمد بن عبد الله، وصار الحديثُ عندهما للبخاري عن إسحاق الفَرْوي والأُويسيِّ بلا واسطة، وذكر الحاكم أن محمد بن عبد الله المذكور هو: الذُّهْلي نسبه البخاريُّ إلى جدِّه.

وأما الثاني الذي في الجهاد، فجزم الكَلَاباذيُّ بأنه الذُّهْلي، ووقع في رواية أبي عليّ بن السَّكن: أنه محمد بن عبد الله بن المبارك الـمُخرِّمي القاضي ببغداد.

وأما الثالثُ الذي في المغازي فجزم الكَلَاباذي بأنه الذُّهليُّ، وكذا جزم البَرْقانيُّ.

وأما الرابع الذي في تفسير الكهف، فجزم الحاكم بأنه الذُّهلي.

وأما الخامسُ الذي في تفسير ص، فقال الكَلَاباذي: أُراه الذُّهْلي.

وأما السادسُ والسابعُ، فقال الجَيَّاني: لم أره منسوباً في شيءٍ من الروايات، ولا ذَكَر الكَلَاباذيُّ فيه شيئاً. قلتُ: جزم المِزّيُّ «في التهذيب» بأنه فيهما: الذُّهلي أيضاً، وقد رَوَى

(١) زاد هنا في (س) إلى: محمد.

البخاريُّ في بَدْء الخَلق عن محمد بن عبد الله بن المبارك الـمُخرِّمي كما تقدَّم، وعن محمدِ بن عبد الله بن إسماعيل بن أبي الثَّلْج، وهما من هذه الطبقة، ورَوَى أيضاً عن محمدِ بن عبد الله الرَّقَاشيِّ في التفسير، ومحمدِ بن عبد الله بن نُمَيْر، ومحمدِ بنِ عبد الله بن حَوْشب، وهما أعلى من هذه الطبقة، وعن محمدِ بن عبد الله الأنصاريِّ، وهو أعلى من ابنِ حَوْشب والرَّقَاشي.

وأما الثامن، وهو الذي في القَسَامة، فقال الكَلَاباذي: يُقال: إنه الذُّهليُّ، والله أعلم.

وأما التاسع فلم يذكره الجَيَّاني، وجزم المِزِّيُّ في «التهذيب» بأنه الذُّهلي، والله أعلم.

ترجمة: قال في موضعين من الصلاة: حدثنا محمد بن أبان، حدثنا غُنْدَر. ومحمدُ بن أبان هذا هو: الواسطيُّ، روى عن البصريين، وغندرٌ بصريّ، وزعم ابنُ عَديٍّ أنه محمد بن أبان البَلْخيُّ. قال الباجي: هو وهمٌ، فإن البَلْخيَّ إنما يروي عن الكوفيين. قلتُ: ويُؤيد هذا أن البخاريَّ ذكر الواسطيَّ في «تاريخه» ولم يذكر البلْخي.

ترجمة: قال في باب غَزْوة خَيْبر: حدثني محمد بن أبي الحُسين، حدثنا عُمرُ بن حفص. ومحمدُ بن أبي الحسين هذا هو: السِّمْناني، واسمُ أبيه جعفر، وكان من الحفاظ، وهو من طبقة البخاريِّ، وليس له عنده غيرُ هذا الحديث فيما قيل.

ترجمة: قال في باب فضائل الصحابة: حدثنا محمدُ بن يوسف، حدثنا أحمدُ بن إبراهيم ابن يزيد الحرَّاني[1]. ومحمدُ بن يوسف هذا هو: البِيْكَنْديُّ البخاريُّ، من صِغار شيوخه. وقد أكثر البخاريُّ في «الجامع» عن محمد بن يوسف، وهو الفِرْيابيُّ، وهو أعلى طبقةً من هذا، وقال في العلم: حدثنا محمد بن يوسف، حدثنا أبو مُسهِر. ومحمد بن يوسف أيضاً هو: البِيْكَندي.

ترجمة: قال في فضائل الأنصار: حدثنا محمد بن يحيى، سَمِعَ شاذان. جزم الحاكمُ والكَلَاباذي بأنه محمدُ بن يحيى بن عبد العزيز الصائغ، وليس هو الذُّهلي.

ترجمة: قال في البيوع: حدثنا محمد بن عَمرو، حدثنا المكيُّ بن إبراهيم. جزم الدارقطنيُّ بأنه أبو غسَّان الرازي المعروف بزُنَيْج، ووقع في رواية أبي أحمد الجُرْجاني أنه محمدُ بن عمرو بن عبَّاد

---

(١) كذا في الأصول الخطية التي بين أيدينا، والصواب: أحمد بن يزيد بن إبراهيم الحرّاني.

ابن جَبَلَة، وجزم الحاكم والكَلَاباذي بأنه محمد بن عَمرو السَّوَّاق البَلْخي، ويُؤَيِّده أن المكيَّ شيخَه بَلْخيٌّ، فالله أعلم.

ترجمة: قال في باب فضل أبي بكر: حدثنا محمد بن يزيد الكوفي، حدثنا الوليد، عن الأوزاعيِّ. ومحمد بن يزيد هذا هو: الرِّفاعي أبو هشام فيما جزم به أبو أحمد بنُ عديّ وأبو الوليد الباجيُّ والخطيبُ وغيرهم، وجزم غيرُهم بأنه محمد بن يزيد الحِزامي، وهو كوفي أيضاً، وقد ذكره البخاريُّ في «التاريخ» فقال: محمد بن يزيد الكوفي سَمِعَ الوليدَ بن مسلم وضَمْرةَ، وذَكَرَ أباهشام الرِّفاعي في ترجمةٍ على حِدة، فهذه قرينةٌ تُقوِّي أن المرادَ بمَن ذكره في «الصحيح» هو الحِزاميُّ، والله أعلم.

ترجمة: قال في الطبِّ: حدثنا محمد، حدثنا أحمد بن بَشير أبو بكر. جزم أبو نَصْر الكَلَاباذي بأنه محمد بن سَلَام، وكذا نسبه الأَصيليُّ وأبو ذرّ في روايتهما.

ترجمة: قال في تفسير سورةِ براءة: حدثنا محمد، حدثنا أحمدُ بن أبي شُعيب. هكذا في أكثر الروايات، وسقط ذِكرُ محمد من رواية أبي علي بنِ السَّكَن، فصار الحديثُ للبخاريِّ: عن أحمدَ بن أبي شُعيب، وجزم الحاكم بأنه محمدُ بن إبراهيم البُوشَنْجيُّ، وقال مرةً: هو محمدُ بن النَّضر النَّيسابوري. قال أبو عليٍّ الجَيَّاني: والذي عندي أنه محمدُ بن يحيى الذُّهْلي لثبوت الحديث بعينه في كتاب «علل حديث الزُّهريّ»[1] لمحمد بن يحيى الذُّهْلي. قلتُ: وبذلك جزم البيهقيُّ في «الدلائل».

ترجمة: قال في التوحيد: حدثنا محمد، حدثنا أحمد بنُ صالح. كذا في معظم الروايات، وسقط ذِكرُ محمد لابن السَّكَن، وجزم الحاكم والكَلَاباذي بأن محمداً هو الذُّهلي.

ترجمتان: قال في النِّكاح وفي الأدب: حدثنا محمد، حدثنا إسماعيلُ بن جعفر، وقال في السَّلَم: حدثنا محمد، حدثنا إسماعيلُ ابن عُلَيَّة، قال أبو ذرّ في روايته في الأول: هو ابنُ سَلَام، وجزم الكَلَاباذي بأنه محمد بن سَلَام في الموضعين.

---

(١) تحرَّفت في (س) إلى: إبراهيم.

ترجمة: قال في الصلاة في باب الاستسقاء في الجامع: حدثنا محمد، حدثنا أبو ضَمْرة، هو: أنسُ بن عِياض، ووقع في رواية الأصيلي وغيره: حدثنا محمدُ بن سَلَام.

ترجمة: قال في أول كتاب الاستقراض: حدثنا محمد، حدثنا جَرِير. وقع منسوباً في رواية أبي علي الشَّبُّوي وغيره: محمد بن سَلَام، وفي رواية أبي ذرّ عن أبي الهيثم أنه محمدُ ابن يوسف، وقال في الفرائض: حدثنا محمد، حدثنا جَرِير. قال الجَيَّاني: هو ابنُ سَلَام إن شاء الله.

ترجمة: قال في باب ما ذُكر عن بني إسرائيل: حدثنا محمد، حدثنا حجَّاج بن مِنْهال. قال الحاكم: هو الذُّهلي، ونسبه أبو علي بن السَّكَن في روايته فقال: محمد بن مَعْمر.

ترجمة: قال في الحج، وفي المغازي: حدثنا محمد، حدثنا سُريج بن النُّعمان، حدثنا فُلَيح. قال الحاكم: هو الذُّهْلي في الموضعين، ونسب أبو علي بن السَّكَن الذي في الحج: محمدَ بن سَلَام، وقال أبو عليٍّ الجَيَّاني: الأشبهُ عندي أنه محمدُ بن رافع، فإن البخاري قال في الصُّلح: حدثنا محمد بن رافع، حدثنا سُريجُ بن النُّعمان، حدثنا فُليحٌ، فهذه الأحاديثُ الثلاثة من نُسخة واحدةٍ. قلتُ: وقد قال أبو ذر في روايته في الحديث الذي في المغازي: هو ابنُ رافع، فهذا موافقٌ لما رجَّحه الجَيَّاني.

ترجمة: قال في بَدْء الخلق: حدثنا محمد، حدثنا ابنُ أبي مريم. كذا وقع في رواية أبي ذرّ عن أبي الهيثم، وسقط في رواية الباقين ذِكرُ محمد، جعلوه عن البخاريِّ، عن سعيد بن أبي مريم، فإن كان أبوالهيثم حَفِظه فهو الذُّهلي كما قدَّمنا أنه رَوَى في تفسير سورة الكهف عن محمد بن عبد الله، عن ابن أبي مريم، وأن الحاكم جزمَ بأنه الذُّهلي، والله أعلم.

ترجمة: قال في الطهارة، والجهاد، والمغازي، والتفسير: حدثنا محمدٌ، حدثنا سفيانُ بن عُيينة. ومحمدٌ هذا هو: ابنُ سَلَام، فإنه نسبه في موضع آخرَ في الطهارة.

ترجمة: قال في الصِّيام: حدثنا محمدٌ، حدثنا أبو خالد سليمانُ بن حيان الأحمرُ. نسبه ابنُ السَّكن: محمدَ بن سَلَام، ، وإليه أشار الكَلَاباذي.

ترجمة: قال في الصلاة، وفي الأيمان والنُّذور: حدثنا محمدٌ، حدثنا أبو الأحوص سَلَّام ابن سُلَيم. نسبه ابنُ السَّكن: محمدَ بن سَلَام، وكذا نسبه الأَصيلي وغيره في الحديث الذي في الصلاة.

ترجمة: قال في ذِكر الأنبياء: حدثنا محمدٌ، قال: حدثنا سَهْل بن يوسف. نسبه ابنُ السَّكن: محمدَ بن سَلَام، وقال الكَلَاباذي: قال لي أبو أحمدَ الحافظُ: هو ابنُ المثنى، وقد رَوَى البخاريُّ في الجهاد عن محمد بن يسار، عن سَهْل بن يوسف حديثاً غيرَ هذا.

ترجمة: قال في الدِّيَات: حدثنا محمدٌ، حدثنا عبد الله بن إدريس. نسبه ابنُ السَّكن: محمدَ بن سَلَام.

ترجمة: قال في ذِكر بني إسرائيل: حدثنا محمدٌ، حدثنا عبد الله بن رجاء. قال الجَيَّاني: لم ينسبه أحدٌ من الرواة، ولعله محمدُ بن يحيى الذُّهلي. قلتُ: قد جوَّز أن يكون الذُّهليَّ أبو ذرٍّ الهَرَوي في روايته، فقال: يُشبهُ أن يكون محمدٌ هذا هو: الذُّهليَّ، وقد سَمِعَ البخاريُّ من عبد الله بن رجاء، ولكن هذا الحديث عنده: عن محمد، عن عبد الله بن رجاء، ثم ذكره بسنده عن محمد بن يحيى بن عبد الله الذُّهلي، عن عبد الله بن رجاء، وكذلك ساقه أبو نُعيم في «مُستخرجه» من طريق الذُّهْلي، عن عبد الله بن رجاء، فاللهُ أعلم، وقال البَرْقاني: قيل: هو الذُّهْلي.

ترجمة: قال في التفسير في أواخر تفسير البقرة: حدثنا محمد، حدثنا عبد الله بن محمد النُّفيلي. هكذا ثبت في جميع الروايات إلا في رواية أبي علي بن السَّكَن، فإنه جعله: عن البخاري، عن النُّفيلي، ولم يَذكُرْ بينهما أحداً، وقال الكَلَاباذي: أُرَى أن محمداً هذا هو: الذُّهلي، قال: وقال لي أبو عبد الله بن البَيِّع: هو محمد بن إبراهيم البُوشَنْجِي، قال: وهذا مما أملاه البُوشَنْجِيُّ بنَيْسابور. قلت: حكى الحاكم في «تاريخه» ذلك عن شيخه[1] أبي عبد الله بن الأخْرم، وقد أخرج أبو نُعيم هذا الحديثَ في «مستخرَجه» من طريق أبي حاتم محمد بن إدريس الرازي، عن

(١) تحرَّفت في (س) إلى: نسخة.

النُّفيلي، ثم قال: أخرجه البخاري عن محمد، عن النُّفيلي، ويُحتمل أن يكون محمدٌ هو أبو حاتم.

ترجمة: قال في الصلاة، وفي عدة مواضع: حدثنا محمد، حدثنا عبد الله. لا يَنسُبُهما، ومحمد هو: ابنُ مُقاتل، وعبد الله هو: ابن المبارك، وقد نسبهما أو أحدَهما في عِدَّة مواضع، وجزم بما قلناه أبو علي بن السَّكَن.

ترجمة: قال في البيوع: حدثنا محمد، حدثنا عبد الله بن يزيد. قال الجَيَّاني: لم يَنسُبْه أحدٌ من الرُّواة. قلت: ويظهر لنا أنه الذُّهلي، وبه جزم الحاكم، ثم راجعتُ نسخةَ أبي عليٍّ بن شَبّويه، فإذا به قد أسقَطَه، فصار: عن البخاري، عن عبد الله بن يزيد، لم يَذكُر بينهما أحداً.

ترجمة: قال في الحج وفي اللِّباس: حدثنا محمد بن عبد الأعلى. نَسَبَه ابنُ السَّكن: محمدَ ابن سَلَام، وفي رواية أبي ذرّ في الحج: حدثنا محمد، هو: ابن سَلَام، قال الجَيَّاني: وقد روى البخاريُّ في الحج أيضاً عن محمد بن الـمُثَنَّى، عن عبد الأعلى، فالله أعلم.

ترجمة: قال في العِتْق، وفي الفِتَن: حدثنا محمد، حدثنا عبد الرزاق. جزم الحاكم بأنه الذُّهْلي، ونسبَ ابنُ السَّكن الذي في العِتْق: محمدَ بن سَلَام، ولم يَصنَعْ شيئاً، وما ذكر الحاكمُ أشبهُ بالصواب، قاله الجَيَّاني. قلت: ويُشبِهُ عندي أن يكون محمدٌ في الموضعين هو محمدَ بن رافع، فإن البخاريَّ أخرج عنه، عن عبد الرزاق غيرَ ذلك.

ترجمة: قال في العِلْم: حدثنا محمد، حدثنا الـمُحارِبي. يعني عبدَ الرحمن بن محمد، ومحمدٌ هذا نسبه أبو ذَرٍّ والأصيليُّ في روايتهما: ابنَ سَلَام.

ترجمة: قال في التفسير: حدثنا محمد، حدثنا عبد الرحمن بن مَهْدي. ومحمدٌ هذا نسبه أبو علي ابن السَّكَن: ابنَ سلام.

ترجمة: قال في الهجرة: حدثنا محمد، حدثنا عبدُ الصّمد. ومحمد نسَبَه ابن السَّكَن: ابنَ بَشَّار بُنْدَار، وقال أبو نُعيم: يقال: إن محمداً هنا: هو أبو موسى محمد بن الـمُثَنَّى.

ترجمة: قال في الطَّهارة، والصلاة، والجنائز، والـمَناقِب والنِّكاح، والتوحيد: حدثنا محمد، حدثنا عبد الوهّاب، يعني الثَّقفي، ومحمدٌ نسبه ابنُ السَّكَن في بعض هذه المواضع: ابنَ سَلَام،

وكذا نسبه أبو ذَرٍّ في الصلاة، ونسبه الأَصِيليُّ في الجنائز: محمدَ بن الـمُثَنَّى، وقد صَرَّح البخاريُّ في الأضاحي وغيرِها باسم أبيه، ورَوَى في تفسير ﴿ٱقْتَرَبَتِ﴾ وفي الإكراه: عن محمد بن عبد الله بن حَوْشَب، عن عبد الوهَّاب، والله أعلم.

ترجمة: قال في الصلاة، والصِّيام[1]، والجِهاد، وبَدْء الخَلْق، والأنبياء، والمناقب، وتفسير: البقرة ويوسف، وفي النِّكاح، واللِّباس، والأدب، والإيمان، والأحكام، والتَّمَنِّي: حدثنا محمد، حدثنا عَبْدَةُ، يعني ابن سليمان، ومحمدٌ نَسَبَه ابن السَّكَن في بعض هذه المواضع: ابن سَلَام، وكذا نَسَبَه أبو ذَرٍّ في روايته في الجهاد، وبه جزم أبو نَصْر الكَلَاباذي، وابن عساكر، وغيرُهما.

ترجمة: قال في الطبِّ، وفي الاعتصام: حدثنا محمد، حدثنا عَتَّابُ بن بَشير. نسبه أبو ذَرٍّ عن الـمُسْتَملي: ابنَ سَلَام، وبه جزم الكَلَاباذي وغيرُه.

ترجمة: قال في الأدب: حدثنا محمد، حدثنا عثمان بن عمر. نسبه ابن السَّكن: ابنَ بَشَّار بُنْدار.

ترجمة: قال في المغازي في آخر حديث الإفك: قال محمد: حدثنا عثمان بن فَرْقَد. نسبه الأَصِيليُّ والـمُسْتَملي: محمدَ بن عُقْبة، وقال في البيوع: حدثنا محمد، حدثنا عثمان بن فَرْقَد. نسبه أبو ذرّ: ابنَ سَلَام، وكذا[2] نسبه ابن السَّكَن هنا، وفي الذي قبله.

ترجمة: قال في اللِّباس، وفي الأيمان والنُّذور: حدثنا عثمان بن الهَيْثَم، أو محمد، عنه. جزم الحاكم بأن محمداً هو: الذُّهْلي.

ترجمة: قال في المغازي، وفي التفسير: حدثنا محمد، حدثنا عفان. جزم الحاكم في الموضع الأول بأنه الذُّهْلي، ولم يَتعرَّض للثاني، وسقَطَ ذِكرُ محمدٍ من رواية ابن السَّكَن، جعله: عن البخاريِّ، عن عفان، بلا واسطة.

ترجمة: قال في العِيدَين: حدثنا محمد، حدثنا عمر بن حَفْص. قال أبو عليٍّ الجَيَّاني: يُشبِهُ

---

(١) زاد هنا في (س): والحج، وهو خطأ، والصواب بدونها كما في الأصول الخطية.

(٢) من قوله: «نسبه أبو ذر» إلى هنا سقط من (س).

أن يكونَ هو: الذُّهليَّ. وقد سقط ذِكرُ محمدٍ من رواية ابن السَّكَن وأبي أحمد[1] الجُرْجاني، وأبي زيدٍ الـمَرْوَزي. قلت: وعلى تقدير ثبوته، فيُشبِهُ أن يكونَ هو: محمد بن جعفر السَّمْناني، وقد تقدم له حديثٌ عن عمر بن حَفْص غيرَ هذا.

ترجمة: قال في الجنائز: حدثنا محمد، حدثنا عمرو بن أبي سَلَمَةَ، قال الكَلَاباذي: محمدٌ هذا يقال: إنه الذُّهلي.

ترجمة: قال في الاعتصام: حدثنا محمد، حدثنا الفُضَيل بن سليمان. نسبه الأَصِيليُّ: محمد ابن عُقْبَةَ الشَّيْبانيَّ، وكذا هو في رواية ابن عساكر وغيرِه، وقال الجَيَّاني: لا يَبعُدُ أن يكونَ هو محمدَ ابن أبي بكر الـمُقدَّمي، فإن البخاريَّ يَروِي عنه، عن فُضَيل بن سليمان كثيراً.

ترجمة: قال في الصِّيام، والتفسير، والطلاق: حدثنا محمد، حدثنا غُنْدَر. محمد بن جعفر لم يَنسُبْه أحدٌ من الرُّواة فيما قاله الجَيَّاني. قلت: ويُحتمل أن يكونَ هو: الذُّهليَّ، فإنه سمع من غُنْدَر، ويُحتمل أن يكون محمدَ بن أَبَان الذي تقدم ذِكره، وقد روى البخاريُّ في تفسير الفَتْح، عن محمد ابن الوليد البُسْري، عن غُنْدر، غيرَ هذا.

وفي أخبار الأنبياء في قصة موسى: حدثنا محمد، حدثنا غُنْدر. ومحمدٌ هذا يُحتمل أنه محمدُ بن الـمُثَنَّى أبو موسى، فقد روى أبو نُعيم في «مُستخرَجه» هذا الحديثَ من طريق الحسن بن سفيان، عنه.

ترجمة: قال في الطهارة، والجنائز، والحج، والشَّهادات، والمغازي، وتفسير ﴿عَمَّ﴾، والنِّكاح، والأطعمة، والأدب، والتعبير، والاعتصام: حدثنا محمد، حدثنا أبو معاوية. جزم ابنُ السَّكَن بأنه محمد بن سَلَام، ونسبه الأصيليُّ في بعضها كذلك، وقد صرَّح البخاريُّ بالرواية عن محمد بن سَلَام، عن أبي معاوية في النِّكاح وغيره، وروى في الطهارة عن محمد بن الـمُثَنَّى، عن محمد بن حازم، وهو أبو معاوية هذا، والظاهر أنه محمد بن سَلَام حيث أَهْمَله.

---

(١) تحرَّفت في الأصل المعتمد إلى: أبي محمد، والتصويب من سائر الأصول الخطية.

ترجمة: قال في تفسير المائدة: وزادني محمد، عن أبي النُّعمان. يعني محمد بن الفَضْل، قال الجَيَّاني: محمدٌ هذا هو: الذُّهلي. قلت: وقع في رواية ابن الحطيئة من طريق أبي ذَرٍّ: وزادني محمدٌ البِيكَندي، عن أبي النُّعمان، فعلى هذا فهو ابن سَلَام، أو محمد بن يوسف البخاري البِيكَنْدي، وهو أصغرُ من ابن سَلَام، فالله أعلم.

ترجمة: قال في الاعتكاف، والبيوع، والصَّيد: حدثنا محمد، حدثنا ابن فُضَيل. وقع في رواية الأَصِيلي في الاعتكاف: حدثنا محمد بن سَلَام، وفي رواية كَرِيمة، عن أبي الهيثم: حدثنا محمد، هو: ابن سَلَام، وبه جزم ابن السَّكَن في المواضع الثلاثة، وقد صرَّح البخاري في النِّكاح بروايته عن محمد بن سَلَام، عن محمد بن فُضَيل.

ترجمة: قال في الجُمُعة، وفي البيوع، والوصايا، والمناقب والمرضى، واللِّباس: حدثنا محمد، حدثنا مَخْلَد بن يزيد، قال الجَيَّاني: هو ابن سلام، قلت: وقد نسبه أبو ذَرٍّ في روايته في الوصايا، وصَرَّح البخاري في مواضع أُخرى بذكر أبيه، وجزم أبو نُعيم في «المُستخرَج» في عدَّةٍ منها أنه ابنُ سَلَام.

ترجمة: قال في الحج: زادني محمد: حدثنا مُحاضِر. نسبه ابن السَّكَن: ابنَ سَلَام.

ترجمة: قال في الحج، والمغازي، وتفسير المائدة: حدثنا محمد، حدثنا مروان الفَزَاري. نسبه ابن السَّكَن، وأبو ذَرٍّ عن المُسْتملي: ابن سَلَام، وبه جزم الكَلَاباذي عن أبي أحمد، وفي رواية كَرِيمة، عن أبي الهيثم: حدثنا محمد، هو: ابنُ سَلَام.

ترجمة: قال في الطهارة، والشَّركة، والجِزْية، واللِّباس: حدثنا محمد، حدثنا وكيع. نسب الأَصِيليُّ وغيرُه الذي في الطهارة: محمدَ بن سَلَام، وبه جزم ابنُ السَّكَن في بقية المواضع، وقد صَرَّح به في الفرائض، وقد روى في الوضوء عن محمد بن المُثَنَّى، عن وكيع، فالله أعلم.

ترجمة: قال في الحج: حدثنا محمد، حدثنا يحيى بن صالح. قال الحاكم: هو الذُّهْلي، وقال أبو مسعود الدِّمَشْقي: هو محمد بن مسلم بن وَارَة، وقال الكَلَاباذي: قال لي السَّرَخْسي: هو أبو حاتم محمد بن إدريس الرَّازي، وذكر أنه وجده في أصلٍ عَتِيق.

ترجمتان: قال في العيدين: حدثنا محمد، حدثنا أبونُميلةَ يحيى بن واضح، وقال في السَّلَم: حدثنا محمد، حدثنا يَعْلَى بنُ عُبَيد. نسبه ابن السَّكَن في الموضعين: محمدَ بن سَلَام، وبه جزم الكَلَاباذي فيهما.

ذكر من اسمه محمود

روى البخاري في مواضع عن محمود ـ غيرَ منسوب ـ عن عبد الرزاق، وعن سعيد ابن عامر، وعن أبي أحمد الزُّبَيري، وعن أبي أُسامة، وعن شَبَابَةَ بن سَوَّار، وعن وَهْب ابن جَرِير، وعن عُبَيد الله بن موسى. ومحمودٌ هذا هو: ابن غَيْلان الـمَرْوَزي، وقد صرَّح به في مواضع أُخرى عن هؤلاء، وعن غيرهم، وجزم أبو ذَرٍّ والأصِيليُّ وغيرُهما في روايتهم ببعض من ذكر فيما ذكر، وفي طبقته محمودُ بن آدم الـمَرْوَزي، ولم يُخَرِّجْ عنه البخاريُّ شيئاً.

ذكر من اسمه مُسْلِم

روى البخاري في مواضع عن مسلم، عن وُهَيب، وعن هشام الدَّسْتُوائي، وعن أبَان العَطَّار، وعن أبي عَقِيل. وهو ابن إبراهيم الفراديسيّ(١)، وقد صرَّح به في مواضع أُخرى.

ذكر من اسمه موسى

روى البخاري في مواضع عن موسى، عن وُهَيب، وعن أبي عَوَانة، وعن ثابت بن يزيد، وعن جُوَيرِيَة بن أسماء، وعن عبد الواحد بن زياد. وهو موسى بن إسماعيل التَّبُوذَكي، وقد صرَّح به في مواضع أُخرى عن هؤلاء، وعن غيرهم، وروى عن موسى بن حِزام، عن حسين بن علي الجُعْفي في كتاب بَدْء الخَلق، حدثنا موسى. وموسى بن حِزام أصغرُ من التَّبُوذكي، ولم يَلْقَ أحداً ممن ذُكر أولاً.

---

(١) كذا في الأصول التي بين أيدينا، وهو خطأ، لعله سبق قلم من الحافظ أو أنه خطأ قديم، صوابه: الفراهيدي، أما الفراديسي فالذي ينتسب إليها من شيوخ البخاري هو إسحاق بن إبراهيم بن يزيد، والله أعلم.

ذكر من اسمه هارون

قال في الوصايا: حدثنا هارون، حدثنا أبو سعيد مولى بني هاشم. وهارون هذا: هو ابنُ الأشعث البخاري، نسبه أبو ذَرٍّ في روايته، وقد روى البخاريُّ عن هارون بن إسماعيل الخَزّاز، ورَوَى عن واحدٍ عنه، والخَزَّاز أصغرُ من ابن الأشعث هذا.

ذكر من اسمه هشام

قال في قيام الليل: قال هشام: حدثنا ابن أبي العِشْرين. وهشام: هو ابن عَمَّار الدِّمَشْقي، وابن أبي العِشْرين: هو عبد الحميد، وفي طبقة هشام بن عَمّار: هشامُ بن خالد الدِّمَشْقي، ولم يُخرِّج عنه البخاري شيئاً.

ذكر من اسمه يحيى

ترجمة: قال في اللِّباس وغيره: حدثنا يحيى، حدثنا الليث. ويحيى هذا هو: يحيى بنُ عبد الله ابن بُكَيْر، وقد أكثرَ البخاريُّ الرواية عنه، عن الليث، لكنه يَنسُبُه إلى جدِّه، فيقول: حدثنا يحيى ابن بُكَير، وبهذا اشتهر.

ترجمة: قال في الحَيْض، وفي الاعتصام: حدثنا يحيى، حدثنا ابن عُيَينة. أما الذي في الحيض، فنسبه أبو علي بن السَّكَن في روايته: يحيى بنَ موسى، وهو المعروف بخَتٍّ(١)، واسمُ جدِّه عبد الله بن سالم، فيُحمل الثاني عليه.

ترجمة: قال في الصلاة، والصِّيام، والمناقب، وعلامات النُّبوَّة، وتفسير ﴿ٱقۡرَأۡ﴾، واللِّعان، والنَّفَقات، واللِّباس، والأحكام: حدثنا يحيى، حدثنا عبد الرزاق. نسبه ابن السَّكَن أيضاً يحيى بنَ موسى، ووافقه أبو ذَرٍّ الهَرَوي على الذي في المناقب، وكذا وجدتُه منسوباً لجميعهم في باب كَسْب الرجل من كتاب البيوع، وذكر الحُميديُّ في «الجمع بين الصحيحين» في مسند عائشة في حديث الزُّهريِّ(٢)، عن عُروة، عنها في قصة زيد بن حارثة وأُسامة بن زيد

(١) تصحَّف في (س) إلى: تحت.

(٢) لفظة «الزهري» تحرَّفت في (س) إلى: أبي موسى.

الذي في صفَة النبيِّ ﷺ، يحيى هذا غير منسوب، ويقال: إنه يحيى بن قَزَعةَ. قلت: ولم أرَ ذلك لغيره، وقد ذكرتُ أنّ في رواية أبي ذرٍّ: حدثنا يحيى بن موسى، فهو الصواب، وقد روى البخاريُّ أيضاً عن يحيى بن جعفر، عن عبد الرزاق، لكنه يَنسُبُه، وجدتُه كذلك في موضعين: في أول كتاب الاستئذان، وفي باب قوله تعالى: ﴿أَنفِقُوا۟ مِن طَيِّبَٰتِ مَا كَسَبْتُمْ﴾ من كتاب البيوع.

ترجمة: قال في الصلاة، والجهاد، والمغازي، وتفسير الأعراف، ومريم، والدُّخَان في موضعين، والنَّجْم، و﴿ٱقْتَرَبَتِ﴾، والـمُدَّثِر، والليل، وفي موضعين من النِّكاح، والذَّبائح، والأدب، والـمُرتدِّينَ، وخَبَر الواحد، والتوحيد: حدثنا يحيى، حدثنا وكيع. نسبه ابنُ السَّكَن في أكثر هذه المواضع: يحيى بنَ موسى، لكن في الموضع الذي في الصلاة، وهو في باب الصلاة عند مُناهَضةِ الحُصون، نسَبه أبو ذَرٍّ عن الـمُسْتَملي: يحيى بنَ جعفر، وكذا جزم أبو نُعيم في الذي في الأدب وغيرِه: بأنه يحيى بنُ جعفر، وقد صرَّحَ بروايته عن يحيى ابن جعفر، عن وكيع، في باب عِدَّةِ أصحابِ بَدْر، والله أعلم.

ترجمة: قال في أوائل الصلاة، وفي الجنائز، وفي تفسير الدُّخان: حدثنا يحيى، حدثنا أبو معاوية. ويحيى هذا نسَبَه ابنُ السَّكَن في الموضع الذي في الجنائز: يحيى بنَ موسى، فيُحمل الموضعان الآخران عليه، قال أبو عليٍّ الجَيَّاني: لم أجِدْهُ منسوباً لأحد من المشايخ. قلت: جزم أبو نُعيم بأن الذي في الجنائز هو: يحيى بن جعفر، وجزم أبو مسعود، وخَلَف، والمِزِّي في «الأطراف»: بأنه يحيى بن يحيى، وهو بعيدٌ، والاعتمادُ على ما قال ابنُ السَّكَن، وقد وافقه على ذلك أبو علي بن شَبّويه عن الفِرَبْري، والله أعلم.

ذكر من اسمه يعقوب

ترجمة: قال في الطهارة: حدثنا يعقوب بن إبراهيم، حدثنا إسماعيل بن إبراهيم. ويعقوب هذا هو: الدَّوْرَقي، وقد نسبه أبو ذَرٍّ الهَرَويُّ في روايته في باب الصلاة في مسجد قُباء، وكذا نسبوه كلُّهم في باب قوله للأنصار: «أنتم أحبُّ الناس إليَّ».

ترجمة: قال في باب إذا اصطَلَحُوا على جَوْر، وفي باب فضل من شَهِدَ بَدْراً: حدثنا يعقوب، حدثنا إبراهيم بن سعد[١]. جزم الكَلَاباذي بأن يعقوب في هذين الموضعين: هو ابنُ حُمَيد ابن كاسب، وبه جزم الحاكم عن مشايخه، ثم جوَّزَ أن يكونَ هو يعقوبَ بن محمد الزُّهْريَّ، وقال الحاكم أيضاً: ناظرني شيخنا أبو أحمد الحاكم في أن البخاريَّ روى في «الصحيح» عن يعقوب بن حُمَيد، فقلت له: إنما روى عن يعقوب بن محمد، فلم يَرجِعْ عن ذلك.

قلت: وجزم ابن منده، وأبو إسحاق الحَبَّال، وغيرُ واحد بما قال أبو أحمد الحاكم، وقال الجَيَّاني: اتفقت النُّسخُ كلُّها على أن الذي في الصُّلْح غيرُ منسوب، إلا ابنَ السكن فإنه قال فيه: حدثنا يعقوب بن محمد، وكذا قال في الذي في المغازي، وخالفه أبو ذَرٍّ الهَرَوي، وأبومحمد الأَصِيليُّ، فقالا: حدثنا يعقوب بن إبراهيم، وبذلك جزم أبو مسعود الدِّمَشْقي في «الأطراف»، ثم جوَّز أن يكون هو: يعقوبَ بن إبراهيم بن سعد، وهو غَلَطٌ، فإن يعقوب مات قبل أن يرحل البخاريُّ، وقد روى الكثيرَ بواسطة، وجوَّز المِزِّي أن يكونَ هو: يعقوب بن إبراهيم بن كثير الدَّوْرَقيَّ المذكورَ قبلَ هذا، والله أعلم، وقال البَرْقاني في «المصافحة»: يعقوب ابن حُمَيد ليس من شرطه، وقيل: هو يعقوبُ بن إبراهيم بن سعد، ولكن سقط من النُّسخة الواسطةُ بينه وبين البخاريِّ، لأنَّ البخاريَّ لم يَسمَع منه.

ذكر من اسمه يوسف

قال في التوحيد: حدثنا يوسف بن راشد، حدثنا أحمد بن عبد الله، يعني ابن يونس. ويوسف هذا: هو ابن موسى بن راشد، وقد روى عنه غيرَ هذا، فقال: حدثنا يوسف بن موسى، ونسبه هنا إلى جدِّه.

ذكر من يُكْنَى أبا أحمد

قال في الشُّروط: حدثني أبو أحمد، حدثنا أبو غسان محمد بن يحيى الكِناني، حدثنا مالك. سمَّاه ابنُ السَّكَن في روايته: مَرَّار بن حَمُّويَة، وبذلك جزم أبو ذَرٍّ الهَرَوي عن بعض

---

(١) تحرَّف في (س) إلى: سعيد.

مشايخه، وأبو نُعيم في «المستخرَج»، وأبو مسعود في «الأطراف»، وغيرُهم، وقال الحاكم: أهلُ بُخارى يزعمون أنه أبو أحمد محمد بن يوسف البِيكَنْدي البخاري، وقد أكثر البخاريُّ الروايةَ عنه، قال الحاكم: وقرأتُ هذا الحديثَ بخطِّ أبي عمرو الـمُسْتَملي، قال: حدثنا أبو أحمد محمدُ بن عبد الوَهَّاب الفَرَّاء، عن أبي غسان، يعني: فيجوزُ أن يكونَ هو الفَرَّاء، والله أعلم.

ذكر من يُكْنَى أبا صالح

قال في الكَفَالة: قال أبو صالح: حدثنا عبد الله بن يونس، عن الزُّهْري. وأبو صالح هذا هو: سليمان بن صالح، لقبُه سَلْمويه، وقد روى البخاريُّ في تفسير سورة ﴿اَقْرَأْ﴾، وفي الذبائح عنه بواسطة.

وقال في مواضع: قال أبو صالح، عن الليث. وهو: عبد الله بن صالح كاتبُ الليث كما سيأتي في الفصل التاسع، وقال في بَدْء الوحي عَقِبَ حديث يحيى بن بُكَير، عن الليث: تابَعَه أبو صالح وعبد الله بن يوسف، وأبو صالح هذا هو: عبد الله بن صالح كاتبُ الليث فيما جزم به أبو نُعيم في «المستخرَج» وغيرُ واحد، وذكر الحافظ قُطْبُ الدِّين الحَلَبي في «شرحه» تبعاً للحافظ أبي أحمد الدِّمْياطي: أنه عبد الغَفَّار بن داود الحَرَّاني، وبه جزم بعضُ المتأخِّرين، ثم وجدتُه كذلك في القطعة التي شرَحَها الشيخُ محيي الدِّين النَّوَوي رحمه الله، وهو وهمٌ، والحديثُ موجودٌ من رواية كاتب الليث في عِدَّةِ دواوينَ، منها: في «تاريخ يعقوب بن سفيان»، و«معجم الطبراني الأوسط»، و«مُسند محمد بن هارون الرُّوياني»، وغير ذلك، والله أعلم.

ذِكر من يُكْنَى أبا مَعْمَر

قال في العِلْم، وغيرِه: حدثنا أبو مَعْمَر، حدثنا عبد الوارث. وأبو مَعْمَر هذا، اسمُه عبدُ الله ابن عمرو بن أبي الحجَّاج البصري، يقال له: الـمُقْعَد. وقد روى البخاريُّ أيضاً عن أبي مَعْمَر إسماعيلَ بن إبراهيم القَطِيعيِّ، لكنه لا يَروي عن عبد الوارث.

ذكر من يُكْنَى أبا الوليد

قال في الطهارة: حدثنا أبو الوليد، حدثنا ابن عُيَيْنة. وأبو الوليد هو: هشام بن عبد الملك الطَّيَالسي، وقد روى البخاريُّ عن غير واحدٍ ممن يُكْنَى أبا الوليد ويَروي عن ابن عُيَيْنة، منهم: أحمد بن محمد الأزْرَقي، وهشام بن عَمَّار، وغيرُهما، لكنه يُسمِّيهم، وأكثَرَ من الرواية عن أبي الوليد الطَّيَالسي، عن شُعبة، وزائدة، وهذه الطبقة.

هذا آخر ما قصدتُ تحريرَه في هذا الفصل، ثم ظهر لي أن الاقتصارَ عليه قصورٌ، إذ لا فرقَ بين ما وقع من ذلك في شيوخ المصنِّف، أو شيوخ شيوخه فصاعداً، فرأيتُ أن أمُرَّ على ما في الكتاب من هذا النَّمط، وأَسرُدَه على الوِلاء، لكونه أكثرَ نفعاً، وأسهلَ تناولاً، وألحقتُ به ما في معناه من تسمية مَكْنيٍّ، أو مُبهَمٍ، أو مُلقَّبٍ، سواءٌ كان في الإسناد، أو الـمَتْن، وقدمتُ على ذلك فُصولاً:

الأول: في ضابط تسمية من ذُكِرَ بالكُنْية.

والثاني: في ضابط تسمية من ذُكر بالبُنُوَّة كابن فلان.

والثالث: في ضابط معرفة من ذُكِرَ بالنِّسْبة.

والرابع: في ضابط من ذكر باللَّقَب.

ثم مشيتُ على الكتاب على الوِلاء، وأعدتُ المكرَّرَ إذا تباعدَ العهدُ به في الغالب، والله الموفِّق.

فصل
في تسمية من اشتُهر بالكُنْية، وتكرَّرَ اسمُه غالباً

جمعتُه ليَسهُلَ، ورَتّبتُه على حروف المعجم.

أبو الأَحْوَص التابعي: عَوْف بن مالك، أبو الأَحْوَص من طبقة حمَّاد بن زيد، اسمُه: سَلَّام بن سُلَيم، أبو إدريس الخَوْلاني: عائذ بن عبد الله، أبو إسحاق السَّبِيعي: عمرو بن عبد الله، أبو إسحاق الشَّيْباني: سليمان بن فَيْروز، أبو إسحاق الفَزَاري: إبراهيم بن محمد

ابن الحارث، أبو الأسود الدِّيلي: ظالـمُ بن عمرو، عن عمر وغيره، أبو الأسود عن عُرْوَةَ وعِكْرِمة، اسمه: محمد بن عبد الرحمن، أبو أُسيد السَّاعِدي، صحابيٌّ، اسمه: مالك بن ربيعة، أبو الأشْهَب العُطاردي: جعفر بن حَيَّان، أبو أُمامة بن سَهْل، اسمه: أسعد، أبو أنس الأصْبَحي حليفُ بني تَيْم[1]، اسمه: مالك بن أبي عامر، أبو إياس: معاوية بن قُرَّة.

أبو بَدْر: شجاع بن الوليد، أبو بُرْدةَ بن أبي موسى، قيل: اسمه الحارث، وقيل: عامر، أبو بُرْدة بن نِيار خالُ البَرَاء، اسمه: هانىء، وقيل: الحارث، وقيل غيرُ ذلك، أبو بُرْدة الأصغر: بُرَيد بن عبد الله، أبو بَرْزَةَ[2] الأسْلَمي: نَضْلَة بن عُبَيد، أبو بِشْر، عن سعيد بن جُبَير وطبقتِه، اسمه: جعفر بن أبي وَحْشِيَّة، أبو بَشِير[3] الأنصاري: مشهورٌ بكُنْيته، قيل: اسمه قَيْس بن عُبَيد، أبو بكر بن أبي الأسود، اسمه: عبد الله بن محمد بن حُمَيد بن الأسود، أبو بكر بن أَصْرَم، اسمه: بُور بالباء الموحَّدة، أبو بكر بن حَزْم، هو: ابن[4] محمد بن عمرو الآتي، أبو بكر بن أبي أُوَيس، اسمه: عبد الحميد بن عَبْد الله، أبو بكر بن أبي خَيْثَمة، هو: أبو بكر بن سليمان بن أبي خَيْثَمة العَدَوي، يُنسَبُ إلى جدِّه، أبو بكر بن سالم بن عبد الله بن عمر، اسمُه كُنْيته، أبو بكر بن أبي شَيْبَةَ، اسمه: عبد الله بن محمد بن إبراهيم بن عثمان العَبْسي، أبو بكر بن شَيْبَةَ، اسمه: عبد الرحمن بن عبد المِلك بن شَيْبة، نُسِبَ إلى جدِّه، أبو بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام الـمَخْزُومي، قيل: اسمه محمد، وقيل: اسمُه كُنْيتُه، أبو بكر بن أبي مُلَيكة، أخو عبد الله، لا يُسمَّى، أبو بكر بن عمر بن عبد الرحمن بن عبد الله بن عمر: اسمُه كُنْيتُه، أبو بكر بن عَيَّاش، قيل: اسمه شُعبة، وقيل غيرُ ذلك على عشَرة أقوال، وصحَّحَ ابن حِبَّان وغيرُه أنّ اسمَه كُنْيتُه، ورجَّح أبو زُرْعة أنه شُعبة، أبو بكر ابن محمد بن عمرو بن حَزْم الأنصاري، اسمُه كُنْيتُه، أبو بكر بن الـمُنْكدِر، أخو محمد، اسمه

---

(١) تحرَّفت في (س) إلى: تميم.

(٢) تحرَّفت في (س) إلى: بردة.

(٣) تحرَّفت في (س) إلى: «أبو بشر».

(٤) لفظة «ابن» سقطت من الأصل المعتمد و(ع) و(س)، وأثبتناها من (ف).

كُنْيَتُه، وكان محمدٌ يُكْنَى أبا بكر وأبا عبد الله، أبو بكر بن أبي موسى الأشْعَري، قيل: اسمه عمرو، وقيل: عامر، وقال ابن سَعْد وغيرُه: اسمُه كُنْيَتُه، أبو بكر الحَنَفي، اسمه عبدُ الكبير بن عبد المجيد، أبو بكر[1] الصَّدِّيق: عبدُ الله بن عثمان بن أبي قُحافةَ، أبو بكرةَ الثَّقَفي: نُفَيع.

أبو تُـمَيْلة الـمَرْوَزي: يحيى بن واضح، أبو تَـمِيمَة الهُجَيمي: طَرِيف بن مجالد[2]، أبو تَوْبَةَ الحَلَبي: الرَّبيع بن نافع، أبو التَّيَّاح: يزيد بن حُمَيد الضُّبَعي.

أبو ثابت المدني: محمد بن عُبيد الله، أبو ثَعْلَبة الخُشَني، اسمه: جُرْثوم، وقيل غيرُ ذلك.

أبو جُحَيفة: وَهْب بن عبد الله السُّوَاني، أبو جعفر الباقر: محمد بن علي بن الحسين بن علي، أبو جعفر السِّمْناني: محمد بن جعفر، أبو جَمْرةَ الضُّبَعي: نَصْر بن عِمْران، أبو جُهَيم بن الحارث ابن الصِّمَّة، قيل: اسمه عبد الله، أبو الجُوَيْرية الجَرْمي: اسمه حِطَّان بن خُفَاف.

أبو حازم الأشْجَعي عن أبي هريرة: اسمه سلمان[3]، أبو حازم الأعْرَج عن سَهْل بن سعد السَّاعِدي: اسمه سَلَمة بن دِينار، أبو الحُباب: سعيد بن يَسار المدني، أبو حَبَّة البَدْري: أنصاري، قيل: اسمه عمرو، وقيل: عامر، وقيل: مالك، وقيل غيرُ ذلك، أبو حُذَيفة النَّهْدي: موسى بن مسعود، أبو حَسَّان عن ابن عباس اسمه: مسلم بن عبد الله، أبو الحسن السُّوَائي: اسمه عطاء، أبو حَصِين الأَسَدي ـ بفتح أوله ـ اسمه: عثمان بن عاصم، أبو حَفْص بن العلاء، قيل: اسمه عمر، أبو حَمْزة السُّكَّري الـمَرْوَزي: محمد بن ميمون، وقد يأتي بكُنْيته مجرَّداً، ويُعرَف بأنه شيخُ شيوخ البخاري، أبو حُمَيد الساعدي، قيل: اسمه عبد الرحمن، وقيل: المنذر، أبو حَيَّان التَّيْمي: يحيى بن سعيد بن حَيَّان.

أبو خالد الأحمر: سليمان بن حَيَّان، أبو خَلْدَةَ السَّعْدي: خالد بن دِينار، أبو خَيْثَمة: زُهَير بن معاوية الجُعْفي، أبو خَيْثَمة: زُهَير بن حَرْب شيخُه، أبو الخَيْر: مَرْثَد بن عبد الله اليَزَني.

---

(١) لفظة «بكر» سقطت من (س).

(٢) تحرَّفت في (س) إلى: خالد.

(٣) تحرَّفت في (س) إلى: سليمان.

أبو داود الطَّيالسي: سليمان بن داود، أبو الدَّرْداء: عُوَيمِر.

أبو ذِبْيان: خَليفة بن كَعْب، أبو ذَرٍّ الغِفاري: جُنْدُب بن جُنادة، وقيل: بُرَيْر[1] بن جُنْدُب، وقيل: جُنْدُب بن السَّكَن، وقيل غيرُ ذلك.

أبو رافع الصائغ: نُفَيع، أبو رافع مولى رسول الله ﷺ، اسمه: إبراهيم، وقيل: أَسْلَم، وقيل: ثابت، وقيل: هُرْمُز، أبو الرَّبيع الزَّهْراني: سليمان بن داود، أبو الرِّجَال: محمد بن عبد الرحمن الأنصاري، أُمُّه عَمْرةُ بنت عبد الرحمن، أبو رجاء مولى أبي قِلابَة: اسمه سَلْمان، ووقع في بعض الرِّوايات: سُليمان، وهو تصحيف، أبو رجاء العُطَاردي: عِمْران ابن تَيْم، أبو الرَّحَّال الطائي: عُقْبة بن عُبيد[2].

أبو زُبَيد: عَبْثَر بن القاسم، أبو الزُّبير: محمد بن مسلم بن تَدْرُس، أبو زُرْعَةَ بن عمرو ابن جَرير عن أبي هريرة قيل: اسمه هَرِم، وقيل: عَمْرو، وقيل: عبدُ الله، وقيل: عبد الرحمن، وقيل: جَرِير، ويقال: اسمه كُنْيَتُه، أبو الزِّناد: عبد الله بن ذَكْوان المدني، أبو زيد الهَرَوي: سعيد بن الرَّبيع.

أبو سعيد الأَشَجُّ: عبد الله بن سعيد، أبو سعيد بن الـمُعَلَّى الأنصاري، يقال: اسمه رافع، وقيل: الحارث، صحابي، أبو سعيد الخُدْري: سعد بن مالك بن سِنان، أبو سعيد الـمَقْبُري: كَيْسان، أبو سعيد مولى بني هاشم: عبد الرحمن بن عبد الله، أبو السَّفَر: سعيد ابن يُحْمِد، أبو سفيان: صَخْر بن حَرْب، أبو سفيان عن جابر: طَلْحة بن نافع، أبو سفيان المَعْمَري[3]: محمد بن حُمَيْد، أبو سفيان الحِمْيَري: سعيد بن يحيى، أبو سفيان مولى ابن أبي أحمد، قيل: اسمه وَهْب، وقيل: قُزْمان، وكان مولى لبني عبد الأشْهَل فلازم عبدَ الله بن أبي أحمد بن جَحْش فنُسِبَ إليه، أبو السُّكَين الطائي: زكريا بن يحيى، أبو سَلَمة بن عبد الرحمن بن عوف، قيل: اسمه عبد الله، وقيل: إسماعيل، وقيل: اسمه كُنْيتُه، أبو سَلَمة التَّبوذَكي: موسى بن إسماعيل، أبو سَلَمة

---

(١) تحرَّفت في (س) إلى: بريد.

(٢) تحرَّفت في (س) إلى: عبد الله.

(٣) تحرَّفت في الأصل المعتمد إلى: العمري، والتصويب من سائر الأصول.

الخُزَاعي: منصور بن سَلَمة، أبو سُهَيل بن مالك ابن أبي عامر، اسمه: نافع، أبو السَّوَّار العَدَوي، قيل: اسمه حَسَّان بن حُرَيث، وقيل: حُرَيث بن حَسَّان، وقيل: حُجَيْر بن الرَّبيع، وقيل غيرُ ذلك.

أبو شُرَيح الخُزَاعي الكَعْبي العَدَوي: خُوَيلد، وقيل: عبد الرحمن بن عمرو، وقيل: هانىء، وقيل غيرُ ذلك، أبو شُرَيح: عبد الرحمن بن شُرَيح، بصري، أبو الشَّعْثاء: جابر بن زيد، تابعيٌّ، أبو الشَّعْثاء المُحارِبي: اسمه سُلَيْم بن أسود، وهو أكبرُ من الذي قبله، أبو شِهاب الحَنَّاطُ[1] الكبير، اسمه: موسى بن نافع، له حديثٌ واحدٌ في الحجّ، أبو شهابٍ الحَنّاطُ الصغير، اسمه: عبدُ رَبِّه بن نافع، مُكثِر.

أبو صالح عن الليث، هو: عبد الله بن صالح الجُهَني، أبو صالح السَّمان الزَّيَّات، اسمه: ذَكْوان، صاحبُ أبي هريرة وأبي سعيد، أبو صالح مولى التَّوأمَة: اسمه نَبْهان، مُقِلٌّ، أبو صَخْرة: جامع بن شَدَّاد، أبو الصِّدِّيق النَّاجي: بكر بن عمرو، أبو صَفْوان: عبد الله بن سعيد الأُمَوي.

أبو الضُّحى: مسلم بن صُبَيح، أبو ضَمْرة: أنس بن عِياض اللَّيثي.

أبو الطُّفَيل: عامر بن وَاثِلة، أبو طَلْحة: زيدُ بن سَهْل الأنصاري، أبو طَوَالة: عبد الله ابن عبد الرحمن بن مَعْمَر الأنصاري.

أبو ظَبْيان: حُصَين بن جُنْدُب، أبو ظِلال: هو هِلال بن أبي هِلال، عن أنس، ووقع في رواية أبي ذَرٍّ: أبو ظِلال بن هِلال، وفيه نقص.

أبو عاصم: الضَّحَّاك بن مَخْلَد النَّبيل، بصريٌّ من قُدماء شيوخ البخاري، أبو العالية الرِّياحي: رُفَيع، تابعيٌّ كبير، أبو العالية البَرَّاء ـ بالتشديد ـ قيل: اسمه زياد بن فَيرُوز، وقيل: اسمه كُلثُوم، وقد رَوَيا معاً عن ابن عباس، والرِّياحي يأتي غيرَ منسوب، أبو عامر العَقَدي: عبد الملك بن عمرو، أبو عامر الأشعري: في الأشْرِبة، أو أبو مالك، كذا بالشكِّ، ولا يُعرف اسمُه، وأبو مالك هو المشهور، يأتي. أبو عَبَّاد: يحيى بن عَبَّاد الضُّبَعي، أبو العباس

(١) تصحّفت في (س) إلى: الخياط، وكذلك في الموضع الثاني الآتي بعد بضعة كلمات.

الشاعر الأعْمى: اسمه السائبُ بن فَرُّوخ الـمَكِّي، أبو عبد الله الأَغَرُّ، اسمُه: سَلْمان، أبو عبد الله الصُّنابحي: اسمه عبد الرحمن بن عُسَيلة، أبو عبد الرحمن السُّلَمي: عبد الله بن حَبِيب، أبو عبد الرحمن[1] الـمُقرىء: عبد الله بن يزيد، أبو عبد الصمد العَمِّي: عبد العزيز ابن عبد الصمد، أبو عَبْش بن جَبْر: اسمه عبد الرحمن، وقيل: عبد الله، أبو عُبيد: القاسم ابن سلام، أبو عُبيد عن عقبة بن وَسّاج وغيره، هو: حاجب[2] سُليمان، قيل: اسمه حَيٌّ، وقيل: حُيَيٌّ، وقيل: عبد الملك، أبو عُبَيد مولى ابن أَزْهر: اسمه سعد بن عُبَيد، أبو عُبيدة ابن الجَرَّاح: عامر بن عبد الله بن الجرَّاح الفِهْري أَمِينُ هذه الأُمَّة، أبو عُبيدة ابن عبد الله بن مسعود: اسمه عامر، أبو عُبَيدة الحَدَّاد: عبد الواحد بن واصل، أبو عثمان: الـجَعْد بن دِينار، عن أنس، أبو عثمان النَّهدي: عبد الرحمن بن مَلّ، أبو عثمان التَّبَّان مولى المغيرة، عن أبي هريرة: اسمه سعيد، وقيل: عمران، أبوعَطِيَّة الوادِعي: مالك بن عامر على الصحيح، أبو عَقِيل الدَّوْرَقي: بَشير بن عُقبة، أبو عَقِيل: زُهْرة بن مَعْبَد، أبو علي الـحَنَفي: عُبيد الله بن عبد المجيد، أبو عمر الـحَوْضي: حَفْص بن عمر، أبو عمر مولى أسماءَ بنت أبي بكر، اسمه: عبد الله بن كَيْسان، أبو عمرو الأوْزاعي: عبد الرحمن بن عمرو، أبو عمرو الشَّيْباني: سعد بن إياس، أبو عمرو مولى عائشة: اسمه ذَكْوان، أبو عِمْران الـجَوْني: عبد الملك بن حَبِيب، أبو العُمَيس: عُتْبة[3] بن عبد الله الـمَسْعُودي، أبو عَوَانة: الوَضَّاح ابن عبد الله، أبو عَوْن الثَّقفي: محمد بن عُبَيد الله، أبو العلاء: يزيد بن عبد الله بن الشِّخِّير، أبو عِياض: عمرو بن الأسود العَنْسي[4].

أبو غَسَّان: يحيى بن كثير[5] العَنْبَري، أبو غَسَّان المدني: محمد بن مُطرِّف، أبو غسَّان النَّهْدي

(١) تحرَّفت في (س) إلى: عبد الله.
(٢) تحرَّفت في (س) إلى: صاحب.
(٣) تحرَّفت في (س) إلى: عقبة.
(٤) تحرَّفت في (س) إلى: العبسي.
(٥) تحرَّفت في (س) إلى: بكير.

شيخُ البخاري: اسمه مالك بن إسماعيل، أبو غَلاّب: يونس بن جُبَير الباهلي، أبو الغَيْث مولى ابن مُطيع: اسمه سالم، مدني.

أبو فَرْوة الجُهَني: مسلم بن سالم، هو الأصغر، أبو فَرْوة الهَمْداني: عُرْوة بن الحارث، تابعي.

أبو قَتادة الأنصاري: اسمه الحارث بن رِبْعي، وقيل: النُّعمان، وقيل: عمرو، والأول أشهر، أبو قُتيبة: سَلْم[1] بن قُتَيبة الشَّعِيري، أبو قُدَامة: الحارث بن عُبيد، أبو قُدامة السَّرَخْسي: عُبَيد الله ابن سعيد، أبو قِلابة الجَرْمي: عبد الله بن زيد، عن أنس وغيره، أبو قَيْس الأَوْدي: عبد الرحمن ابن ثَرْوان، أبو قَيْس مولى عمرو بن العاص: لا يُعرف اسمه.

أبو كَبْشة السَّلُولي: لا يُعرف اسمُه، ووَهِم فيه الحاكم، أبو كُدَيْنة: يحيى بن الـمُهَلَّب، أبو كُرَيْب: محمد بن العلاء.

أبو لُبَابَةَ الأنصاري: بَشِير، وقيل: رِفاعة بن عبد المنذر، صحابيّ، أبو ليلى: عبدُ الله بن عبد الرحمن بن سَهْل[2] الأنصاري شيخُ مالك، وقيل: هو أبو ليلى عبد الله بن سَهْل.

أبو مالك الأشعري: لا يُعرف اسمه، أو هو الحارثُ بن الحارث، أبو المتوكِّل الناجي: علي بن دُؤاد، وقيل: ابن داود، أبو مجاهد الطائي: سعد، أبو مِجْلَز: لاحق بن حُمَيد، أبو محمد الحضرمي، عن أبي أيوب، زعم الطَّبَرانيُّ أنه أفلح مولى أبي أيوب، والحقُّ أنه غيره، أبو محمد مولى أبي قتادة: اسمه نافع بن عباس، أبو مُراوِح الغِفاري عن أبي ذَرٍّ، يقال: اسمه واقد، أبو مُرَّة مولى عَقِيل اسمه: يزيد، أبو مريم الأسَدي: عبد الله بن زياد، أبو مُساوِر: الفضل بن مُساوِر، أبو مسعود البَدْري: اسمه عُقبة بن عمرو الأنصاري، أبو مسعود الجُرَيري: سعيد بن إياس، أبو مسلم قائدُ الأعمش: اسمه عُبَيد الله بن سعيد، أبو مصعب الزُّهْري: أحمد بن أبي[3] بكر المدني، أبو معاوية الضَّرير: محمد بن خازم، بمعجمتين، أبو معاوية

(١) تحرَّفت في (س) إلى: مسلم.

(٢) تحرَّفت في (س) إلى: سهيل.

(٣) لفظة «أبي» سقطت من (س).

النَّحْوي: شَيْبان بن عبد الرحمن، أبو مَعْبَد، عن ابن عباس: اسمه نافِذ[1]، أبو مَعْشَر البَرَّاء: يوسف بن يزيد، أبو مَعْشَر البخاري، ذُكِرَ في سورة ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ﴾: من أصحاب البخاري، حكى عنه الفِرَبْري، واسمه: الفضل بن أحمد بن يعقوب، أبو الـمُعَلَّى عن سعيد ابن جُبَير: اسمه يحيى بن مَيْمون الكوفي، أبو مَعْمَر عن ابن مسعود: عبد الله بن سَخْبَرة، أبو مَعْمَر عن عبد الوارث: عبد الله بن عمرو بن أبي الحَجَّاج الـمُقْعَد، أبو المغيرة: عبد القُدُّوس بن الحجَّاج، أبو الـمَلِيح بن أُسامة الهُذَلي: اسمه عامر، وقيل: زيد، تابعيّ، أبو المِنْهال عن أبي بَرْزَةَ: اسمه سَيَّار بن سَلامةَ، أبو المِنْهال عن زيد بن أرْقَم والبَرَاء: اسمه عبد الرحمن بن مُطعِم الـمَكِّي، أبو موسى الأشعري: اسمه عبد الله بن قَيْس، صحابي، أبو موسى: محمد ابن الـمُثنَّى البصري شيخُ البخاري، أبو موسى عن الحسن: اسمه إسرائيل، أبو موسى عن جابر في صلاة الخَوْف، يقال: هو عَليُّ بن رَباح، وقيل: هو أبو موسى الغافِقي، ولا يَثبُت، أبو مَيْسَرة: اسمه عمرو بن شُرَحْبِيل، تابعي.

أبو النَّجاشي عن رافع بن خَدِيج: اسمه عطاء بن صُهَيب، أبو نَصْر عن ابن عباس في النِّكاح: لا يُعرف اسمه، أبو النَّضر: هاشم بن القاسم، بغدادي، أبو النَّضْر الدِّمشقي الفَرادِيسي: إسحاق بن إبراهيم بن يزيد، وقد يُنسب إلى جدِّه، أبو نَضْرةَ العَبْدي: المنذر بن مالك بن قُطَعة، أبو النُّعمان: محمد بن الفضل السَّدُوسي عارِم، أبو نُعيم: الفضل بن دُكين ابن زهير الكوفي، أبو نوح، اسمه: عبد الرحمن بن غزوان، لقبه: قراد.

أبو هارون الغَنَوي: إبراهيم بن العلاء، له موضعٌ واحد رواه عنه سفيان بن عُيَيْنة مقطوعاً، أبو هاشم الرُّمَّاني: يحيى بن دِينار، وقيل: ابن نافع، وقيل غير ذلك، أبو هريرة: جزم ابن الكَلْبي بأنه: عُمَير بن عامر، وجزم ابن إسحاق بأنه: عبد الرحمن بن صَخْر، ورواه عن[2] بعض أصحابه، عن أبي هريرة، قال: كان اسمي عبدَ شَمْس بن صَخْر، فسمَّاني النبيُّ ﷺ عبدَ الرحمن،

---

(١) تصحَّفت في (س) إلى: ناقد.

(٢) لفظة «عن» سقطت من (س).

رواه الحاكم في «المستدرك»، ويُقوِّيه ما رواه ابن خُزَيمة، عن محمد بن عمرو، عن أبي سَلَمة، عن أبي هريرة قال: كان اسمي عبدَ شَمْس، وصَحَّحه جمعٌ من المتأخِّرين، ومال الدِّمْياطي إلى قول ابن الكَلْبي، وقال ابن خُزَيمة: اسمه عبد الله، أو عبد الرحمن. قلت: وفيه اختلافٌ كثيرٌ جداً، وما ذكرناه أقربُها إلى الصِّحة مع ما فيها، والله أعلم. أبو هشام: المغيرة بن سَلَمة المَخْزُومي، أبو همَّام: محمد بن الزِّبْرِقان، أبو هلال الرَّاسِبي: محمد بن سُلَيْم.

أبو واقد اللَّيثي، قيل: اسمه الحارث بن مالك، وقيل غير ذلك، أبو وائل: شَقِيق بن سَلَمة، أبو الوليد الطَّيَالسي: هشام بن عبد الملك، أبو الوليد صاحبُ ابن سِيرين: اسمه عبد الله بن الحارث.

أبو لاس الخُزاعي، له موضعٌ واحد، يقال: اسمه عبد الله بن عَنَمة[1]، ولا يَصِحُّ، وهو صحابي.

أبو يحيى الحِمَّاني: هو عبد الحميد بن عبد الرحمن، أبو يزيد المدني: تابعي، قال أبو زُرْعَةَ: لا يُسَمَّى، أبو يَعْفُور الأكبر: تابعي، اسمه وَقْدان، وقيل: واقد، أبو يَعْفُور الأصغر: عبد الرحمن بن عُبَيد بن نِسْطاس، أبو يعلى: منذر الثَّوْري، أبو يعلى التَّوَّزي: محمد بن الصَّلْت، أبو اليَمان: الحَكَم بن نافع، شيخ البخاري. آخِرُ الكُنَى.

فصلٌ منه: أُمُّ حَرَام بنتُ مِلْحان، يقال لها: الغُمَيصاء.

أُمُّ خالد بنت خالد بن سعيد بن العاص: اسمها أَمَة.

أُمُّ الدَّرداء الكبرى، اسمها: خَيْرة، بالمعجمة المفتوحة[2].

أُمُّ الدَّرْداء الصُّغرى: هُجَيْمة.

أُمُّ رُومان والدةُ عائشة، قال ابن إسحاق: اسمها زينب، وحكى السُّهَيلي أن اسمها: دَعْد.

أُمُّ سلَمَة أُمُّ المؤمنين رضي الله عنها: هند بن أبي أمية بن المغيرة المخزومية[1].

---

(١) تصحَّفت في (س) إلى: غنمة.

(٢) هذه الترجمة سقطت من الأصل المعتمد و(ف)، وأثبتناها من (ع) و(س).

أم سُلَيم والدة أنس بن مالك: اسمها سَهْلة، ويقال: رُمَيلة، ويقال: مُلَيكة، ويقال: الرُّمَيصاء، ويقال غير ذلك.

أُمُّ شَرِيك، يقال: اسمها غَزِيَّة، ويقال: غُزَيلة.

أُمُّ عَطِيَّة: اسمها نُسَيبة.

أُمُّ عمرو بنت عبد الله بن الزُّبير: لا يُعرف اسمها.

أُمُّ العلاء الأنصارية، يقال: هي والدةُ خارجةَ بن زيد بن ثابت.

أُمُّ الفضل: لُبَابةُ بنت الحارث الهِلالية.

أُمُّ قَيْس بنت مِحْصَن الأسَدية، حكى أبوالقاسم الجَوْهَري أن اسمها: آمِنة.

أُمُّ كُلْثُوم بنت عُقْبَةَ بن أبي مُعَيط: كُنْيتها اسمها.

أُمُّ هانىء بنت أبي طالب: فاخِتةُ، وقيل: هِنْد.

أُمُّ يعقوب: لها قصةٌ مع ابن مسعود، لم تُسَمِّ.

فصل: فيمن ذُكِرَ باسم أبيه أو جدِّه، أو نحو ذلك

ابنُ أَبْزى: عبد الرحمن، ابنُ أخي الزُّهْري: محمد بن عبد الله بن مسلم، ابن إدريس الأَوْدي: عبد الله، ابن إدريس الشافعي: محمد، ذُكِرَ في موضعين في الرِّكاز والعرايا، ابن أُذَيْنة: عبد الرحمن، ذكر في الوصايا، ابن إسحاق: محمد، ابن أشوع: سعيد بن عمرو بن أشوع، ذكر في الهِبَة، ابن الأَصْبَهاني: عبد الرحمن بن عبد الله، ابن أَفْلح، عن أبي محمد مولى أبي قتادة، هو: عمر ابن كثير بن أفلح نُسِبَ إلى جدِّه، ابن أبي[2] أوفى: عبد الله، ابن أبي أُوَيس: إسماعيل، ابن أبي أيوب: سعيد.

ابن بُحَينة: عبد الله بن مالك بن القِشْب، ابن بَرَّاد: عبد الله، ابن أبي بُرْدَة: سعيد، ابن بُرَيدة: هو عبد الله، و لم يُخَرِّج لسليمان أخيه شيئاً، ابن بَشَّار: هو محمد، لقبُه بُنْدَار، ابن بُكَير

---

(١) وهذه الترجمة أيضاً سقطت من الأصل المعتمد و(ف)، وأثبتناها من (ع) و(س).

(٢) لفظة «أبي» سقطت من (س).

المصري: هو يحيى بن عبد الله بن بُكَير، نُسب إلى جدِّه، ابن أبي بُكَير الكِرْماني: اسمه يحيى، واسم أبي بُكَير: نَسْر[1] بالنون والمهملة، ابن بكر: محمد البُرْساني، ابن أبي بَكْرةَ: اسمه عبد الرحمن، ابن أبي بكر أخبر عبدَ الله بنَ عمر عن عائشة: هو عبد الله بن محمد بن أبي بكر الصِّدِّيق، نُسِبَ لجدِّه.

ابن التَّيْمي: مُعْتمِر بن سُليمان.

ابن أبي ثَوْر: عُبَيد الله بن عبد الله.

ابن جابر: اسمه عبد الرحمن بن يزيد بن جابر الدِّمَشقي، ابن جابر في حديث أبي بُرْدة ابن نِيار: هو عبد الرحمن بن جابر بن عبد الله الأنصاري، ابن جُرَيج: هو عبد الملِك بن عبد العزيز بن جُرَيج، نُسِبَ إلى جدِّه، ابن جعفر: عبد الله بن جعفر بن أبي طالب، ابن أبي جعفر: هو عُبَيد الله المصري.

ابن أبي حازم: عبد العزيز بن سَلَمة بن دِينار، ابن أبي حَبِيب: يزيد المصري، ابن أبي حَثْمَة: أبو بكر بن سليمان بن أبي حَثْمَة، نُسِبَ إلى جدِّه، ابن حزم: هو أبو بكر بن محمد بن عمرو بن حزم الأنصاري نُسب إلى جدِّه، ابنُ أبي حسين: عبد الله بن عبد الرحمن وعمر ابن سعيد، أبو حسين: جدُّهما، ابن الحَضْرمي: العلاء، صحابيٌّ، ابن أبي حَفْصة: محمد بن مَيْسرة، ابن حَلْحَلة: محمد بن عمرو بن حَلْحَلة، نُسِبَ إلى جدِّه، ابن حِمْيَر: اسمه محمد، ابن الحَنَفيَّة: محمد بن علي بن أبي طالب، والحنَفيَّةُ أُمُّه واسمُها خَوْلة كانت من سَبْي اليمامة، ابن حَكِيم عن سعيد بن جُبَير: اسمه يَعْلَى، ابن حُنَين: عبد الله وعُبَيد وإبراهيم أبناءُ عبد الله بن حُنَين، ابن حَيٍّ: صالح بن صالح بن حَيَّان.

ابن أبي خالد: هو إسماعيل، ابن خَرَّبُوذ: اسمه معروف، ابن الخطَّاب: هو عمر، كذا في

---

(١) كذا قال الحافظ هنا، اسم أبي بكير نسر، وكذلك قال في «تقريب التهذيب» تبعاً لأصله «تهذيب الكمال»، وهذا وهمٌ، والصواب أنَّ نسراً اسم والد أبي بكير جدّ يحيى، هكذا قال عبد الغني بن سعيد الأزدي في «المؤتلف والمختلف» (٨٢)، والخطيب البغدادي في «تاريخه» ١٤/ ١٥٥، وسبق أن ذكره الحافظ على الصواب في أوائل الفصل السادس.

مناقب أبي بكر، ابن خَلِيّ: خالد.

ابن داود: عبد الله الخرَيْبي[١]، ابن دُكَين: الفضل، ابن دِينار: عبد الله.

ابن ذرٍّ: عمر، ابن ذَكْوان: هو أبو الزِّناد عبد الله، ابن أبي ذِئْب: محمد بن عبد الرحمن.

ابن أبي رافع: عُبَيد الله، ابن رَاهَويه: إسحاق بن إبراهيم الحَنْظَلي، ابن رجاء: عبد الله، ابن أبي رجاء الهَرَوي: أحمد، ابن أبي رِزْمة: محمد بن عبد العزيز، ابن أبي رَوَّاد: عبد العزيز.

ابن أبي زائدة: يحيى بن زكريا بن أبي زائدة، ابن زَبْر: عبد الله بن العلاء بن زَبْر، نُسب إلى جدِّه، ابن الزُّبير: عبد الله، ابن أبي الزِّناد: عبد الرحمن.

ابن السَّبَّاق: عُبَيد، ابن أبي سَرْح: عِياض بن عبد الله بن سعد، ابن سعيد بن جُبَير: عبد الله، ابن أبي السَّفَر: عبد الله بن سعيد بن يُحْمِد[٢]، ابن سَلَمة: هو حماد، وقع في عُمْرة القَضاء، ابن أبي سَلَمة الماجِشُون: عبد العزيز بن عبد الله، ابن سَوّاء: محمد، ابن سُوقَة: محمد، ابن سَلاَم الصحابي: عبد الله، ابن سَلاَم شيخُ البخاري: محمد البِيكَنْدي، ابن سِيرين: محمد، ابن شُبْرُمة: عبد الله، ابن شِهاب: هو محمد بن مسلم بن عُبَيد الله بن عبد الله بن شهاب بن الحارث بن زُهْرةَ الزُّهْري الفقيه.

ابن أبي الشَّعْثَاء: أَشْعث بن سُلَيم.

ابن أبي صَعْصَعة: عبد الله بن عبد الرحمن.

ابن طاووس: عبد الله، ابن أبي طلحة: هو إسحاق بن عبد الله بن أبي طَلْحةَ زيدِ بن سَهْل الأنصاري.

ابن عابِس: عبد الرحمن، ابن عبَّاس: عبد الله، ابن عبد الرحمن بن أَبْزى: سعيد، ابن أُمِّ عَبْد: هو عبد الله بن مسعود، ابن أبي عَبْلَة: إبراهيم، ابن أبي عُبَيد عن سَلَمة: اسمه يزيد، ابن أبي عُتْبةَ مولى أنس: اسمه عبد الله، ابن أبي عَتِيق: هو محمد بن عبد الله، ابن أبي عَتِيق:

---

(١) تحرَّفت في (س) إلى: الخربي.

(٢) تحرَّفت في (س) إلى: محمد.

محمد بن عبد الرحمن بن أبي بكر الصِّدِّيق بن أبي قُحَافَةَ التَّيْمي، وهذا يروي عن الزُّهْري، وأبوه يروي عن عائشة، ابن عثمان: هو محمد بن عثمان بن مَوْهَب، له في الأدب، ابن عَجْلان: محمد، ابن عَرْعَرة: محمد، ابن أبي عَرُوبة: سعيد، ابن أبي عَدِيّ: محمد، ابن أبي العِشْرين: عبد الحميد بن حَبيب بن أبي العِشْرين، ابن عَطِيَّة: هو حِبَّان[1]، له ذِكرٌ في أواخر الجهاد، ابن عُفَير: سعيد بن كَثِير بن عُفَير، نُسِبَ إلى جدِّه، ابن عِلَاقة: زياد، ابن عُلَيَّة: إسماعيل بن إبراهيم بن مِقْسَم، وعُلَيَّةُ: أُمُّه، وقيل: جدَّتُه، ابن عمر: عبد الله، ابن عمرو ابن العاص: عبد الله، ابن عَوْن: عبد الله، ابن عَوْف: عبد الرحمن، ابن عيَّاش: أبو بكر، ابن عُيَيْنة: سفيان.

ابن الغَسِيل: عبد الرحمن بن سليمان بن عبد الله بن حَنْظلة ـ وهو غَسِيلُ الملائكة ـ ابن أبي عامر الأنصاري، ابن أبي غَنِيَّة: عبد الملك.

ابن أبي فُدَيك: محمد بن إسماعيل، ابن فُضَيل: محمد، ابن فُلان: هو عبد الله بن زياد بن سِمْعان، روى عنه ابنُ وَهْب، له موضعٌ واحد مقرون، ابن فُلَيح: محمد.

ابن أبي قَتادة: عبد الله، ابن قُسَيط: يزيد بن عبد الله بن قُسَيط.

ابن أبي كَثير: يحيى.

ابن أبي ليلى: عبد الرحمن.

ابن الماجِشُون: عبد العزيز بن عبد الله بن أبي سلمة، ابن المبارك: عبد الله، ابن أبي المُجالِد: اسمه محمد[2]، ابن مُجَمِّع: إبراهيم بن إسماعيل، ابن مُحَيْريز: عبد الله، ابن أبي مَرْيَم: سعيد، ابن مُسافِر: عبد الرحمن بن خالد بن مُسافِر، ابن مُسهِر: علي، ابن المُسَيّب: سعيد، ابن مُغَفَّل المُزَني الصحابي: عبد الله، ابن مُقَدَّم: عمر بن علي، ابن مِقْسَم: عُبيد الله، ابن أبي مُلَيكة: عبد الله بن عُبَيد الله، وأبو مُلَيكة جَدُّه، ابن مُنَبِّه: هَمَّام، ابن المُنْكَدِر: محمد،

(١) تصحَّفت في (س) إلى: حيان.

(٢) تحرَّفت في (س) إلى: مخلد.

ابن مَهْدي: عبد الرحمن، ابن مَوْهَب: هو عثمان بن عبد الله بن مَوْهَب.

ابن أبي نَجِيْح: عبد الله، واسم أبيه: يَسار، ابن أبي نُعْم[1]: عبد الرحمن، ابن نَمِر: عبد الرحمن، ابن أبي نَمِر: شَريك، ابن نُمَير: عبد الله، وابنُ نُمَير شيخُ البخاري: محمدُ بن عبد الله بن نُمَير.

ابن الهاد: يزيد بن عبد الله، ابن هُرْمُز عن ابن بُحَينة: هو عبد الرحمن الأعرج، ابن أبي هِنْد: عبد الله بن سعيد، ابن أبي هلال: سعيد، ابن وَهْب: عبد الله، ابن أبي يعقوب: محمد ابن عبد الله الضَّبِّي، ابن يَعْمَر: يحيى، ابن يونس: أحمد بن عبد الله بن يونس اليَرْبُوعي.

فصلٌ منه

بنت الحارث في قصة خُبَيْب بن عَدِيٍّ: هي أُمُّ عبد الله، وهي زوجة أبي سَرْوَعة بن الحارث أخي عُقْبة بن الحارث النَّوْفلي.

الفصل الثالث

في تسمية من ذُكِرَ من الأنساب

الأشجعي: عُبَيد الله بن عبيدالرحمن[2]، الأُوَيسي: عبد العزيز بن عبد الله، الأنصاري شيخُ البخاري: محمد بن عبد الله بن الـمُثَنَّى.

البَدْري: أبو مسعود عُقْبة بن عمرو، البَرَّاء: أبو العالية، نُسب إلى بَرْي السِّهام.

التَّيْمي: سليمان.

الثَّقَفي: عبد الوَهَّاب بن عبد المجيد، الثَّوْري: سفيان بن سعيد.

الجُدِّي: عبد الملك بن إبراهيم. الجُرَيْري: سعيد بن إياس.

الحُمَيْدي: عبد الله بن الزُّبَيْر.

الدَّرَاوَرْدي: عبد العزيز بن محمد.

---

(١) تحرَّفت في (س) و(ع) إلى: نعيم.

(٢) في (ع) و(ف) و(س): عبد الرحمن، والمثبت من الأصل المعتمد، وكلاهما قيل في اسمه.

الزُّبَيْدي: محمد بن الوليد، الزُّبَيْري: أبو أحمد محمد[1] بن عبد الله الأسَدي، الزُّهْري: في ابن شِهاب.

السَّبِيعي: عمرو بن عبد الله أبو إسحاق، السَّعِيدي: عمرو بن يحيى بن سعيد.

الشَّعْبي: عامر بن شَرَاحِيل، الشَّيْباني: أبو إسحاق سليمان بن أبي سليمان.

الصُّنابِحي: عبد الرحمن بن عُسَيلة.

العَدَني: عبد الله بن الوليد، العَقَدي: عبد الملك بن عمرو أبو عامر، العُمَري: عُبَيد الله ابن عمر بن حَفْص، الفَرْوي: إسحاق بن محمد، الفِرْيابي: محمد بن يوسف، الفَزاري: أبو إسحاق إبراهيم بن محمد الدِّمَشْقي.

القُمِّي: هو يعقوب بن عبد الله، له موضعٌ واحد في الطِّب.

المُجْمِر: نُعَيم بن عبد الله، المُحَارِبي: عبد الرحمن بن محمد، المَسْعُودي: اسمه عبد الرحمن بن عبد الله، المَعْمَري: أبو سفيان محمد بن حُمَيد، المَقْبُري: أبو سعيد كَيْسان، وابنه سعيد، المُقَدَّمي: محمد بن أبي بكر، المُقْرِىء: أبو عبد الرحمن عبد الله بن يزيد، المُلَائي: أبو نُعيم الفضل بن دُكَيْن.

الفصل الرابع
في مَن ذُكر بلَقَبٍ أو نحوِه

الأحول: عاصم بن سليمان، الأزرق: إسحاق بن يوسف، الأَعْرَج: عبد الرحمن بن هُرْمُز، الأَعْمش: سليمان بن مِهْران، الأَغَرُّ: أبو عبد الله سَلْمان.

الباقِر: محمد بن عليِّ بن حسين أبو جعفر، البَحْر: عبد الله بن عباس، البَطِين: مسلم بن عِمْران، بُنْدار: محمد بن بَشَّار، البَهِيُّ: عبد الله بن يَسَار[2].

الحَذَّاء: خالد بن مِهْران، كان يَجلِسُ عندهم.

---

(١) في (س): أبو أحمد بن محمد، بزيادة لفظة «بن» وهو خطأ، والمثبت من الأصول الخطية.

(٢) تصحَّفت في الأصل المعتمد إلى: بشار، والمثبت من سائر الأصول الخطية.

خَتَنٌ الـمُقْرِىء: بكر بن خلف.

دُحَيم: عبد الرحمن بن إبراهيم.

ذو البُطَين: أُسامة بن زيد، ذو اليَدَينِ: الخِرْباق.

الرِّشْك: يزيد الضُّبَعي.

سَعْدان اللَّخْمي: سعيد بن يحيى بن صالح، سَلَمويه: سليمان بن صالح الـمَرْوَزي، سُنَيد: اسمه الحسين.

شاذان: الأسود بن عامر.

عارِم: محمد بن الفضل السَّدُوسي، عَبْدان: عبد الله بن عثمان، عَبْدَة بن سليمان: اسمُه عبد الرحمن، عُبَيد بن إسماعيل: هو عُبَيد الله، عُوَيْمر أبو الدَّرْداء: اسمه عامر.

غُنْدَر: محمد بن جعفر.

فُلَيح بن سليمان، قيل: اسمه عبد الملك.

قُتَيْبة بن سعيد، قيل: اسمه يحيى.

كاتب المغيرة، قيل: اسمه وَرَّاد.

الماجِشُون: أبو سَلَمة، مُسَدَّد: اسمه عبد الملك.

النَّبيل: أبو عاصم الضَّحَّاك بن مَخْلد.

أبو الزِّناد: لَقَبٌ، وكُنيَتُه أبو عبد الرحمن.

ذاتُ النِّطاقَيْنِ: أسماءُ بنت أبي بكر الصِّدِّيق.

وهذا حِينُ الشُّروعِ في المقصود:

بَدْءُ الوحي

الحُميدي عن سفيان، هو: ابن عيينة حيث جاء.

عبدان عن عبد الله، هو: ابن المبارك، عن يونس، هو: ابن يزيد حيث وقع.

أبو اليمان عن شُعيب، هو: ابن أبي حمزة حيث وقع.

قوله في حديث أبي سفيان: في ركبٍ مِن قُريش: كانوا قريباً من ثلاثين رجلاً، والترجمان لم يُسَمَّ، والموضع الذي وَجَدهم فيه الرسول: غَزّة، وعظيم بُصرى، قيل: هو الحارث بن أبي شِمْر، وهو ملك غَسَّان، والرجل الأعرابي لم يُسَمَّ، وصاحب له برُومِيّة يقال: إنه ضغاطر، ابن أبي كبشة: عنى به سيدَنا محمداً ﷺ، فقيل: إنه جَدُّ جَدِّ أُمِّه، وقيل: أحد أجداده من الرَّضاعة، وقيل غير ذلك.

كتابُ الإيمان

وقال معاذ ـ هو: ابن جبل ـ: اجلس بنا، المقول له ذلك هو: الأسود بن هِلال.

إسماعيل هو: ابن أبي خالد، عن الشعبي.

داود: هو ابن أبي هند.

عن أبي موسى، قالوا: يا رسول الله. في مسلم: قلنا، ولابن حبان: أنه السائل، وللطبراني: عن عُبيد بن عُمَير،عن أبيه، أنه سأل عن ذلك.

الليث عن يزيد: هو ابن أبي حَبيب.

عن عبد الله بن عمرو، أن رجلاً سأل، قيل: هو أبو ذر، وفي «ابن حبان» مِن حديث هانىء ابن يزيد والد شُريح: أنه سأل عن معنى ذلك، فأجيب بنحو ذلك.

آدم: هو ابن أبي إياس.

أيوب: هو ابن أبي تَميمة السَّختياني.

عن عُبادة بن الصامت إني مِن النُّقباء: كان النُّقباء اثني عَشَر رجلاً، وهم: أسعد بن زُرارة، وعبد الله بن رَوَاحة، وسعد بن الربيع، ورافع بن مالك، والبراء بن مَعْرُور، وسعد ابن عُبادة، وعبد الله بن عَمرو والد جابر، والمنذر بن عَمرو، وعُبادة بن الصامت، هؤلاء مِن الخَزْرَج، ومن الأوس: أُسَيد بن حُضَير، وسعد بن خَيْثمة، ورفاعة بن عبد المنذر.

عَبْدة: هو ابن سُليمان، عن هشام: هو ابن عُروة.

عمرو بن يحيى، عن أبيه: هو ابن عُمارة بن أبي حَسَن.

قال وُهيب: حدثنا عَمرو، يعني: عن أبيه، بهذا الإسناد والمتن.

مرَّ برجل من الأنصار يعِظُ أخاه في الحياء: لم يُسَمَّيا جميعاً.

عن صالح، هو: ابن كَيْسان.

حدثنا أبو رَوْح الجَرْمي، هو اسمٌ بلفظ النَّسَب، غَلِط فيه بعضهم فجعَله نِسبةً، وسماه باسمٍ غَلِط فيه أيضاً.

عن واقد بن محمد: هو ابن زيد بن عبد الله بن عُمر.

وقال عِدَّةٌ من أهل العلم: سَمَّيتُ منهم في «وصل التعاليق»: أنساً وابن عُمر ومجاهداً وغيرهم.

سُئل أي: العلم أفضل؟ السائل هو: أبو ذر، كما في كتاب العِتق.

سعد بن أبي وقاص: اسمُ أبي وقاص: مالك بن وُهَيب بن زُهْرة.

قوله: فترك رجلاً هو أعجبُهم إليّ: هو جُعَيل بن سُراقة، ذكره الواقدي.

وقال عمار: هو ابن ياسر.

يونس: هو ابن عُبَيد البَصري.

عن الحسن: هو ابن أبي الحَسَن البصري.

قول أبي بَكْرة: أنصُرُ هذا الرجُلَ، هو: علي بن أبي طالب في وقعة الجَمَل.

قوله: عن الـمَعْرور: هو ابن سُوَيد.

قوله: وعلى غلامه حُلَّة: لم يسم هذا الغلام.

سابَبتُ رجلاً فعيَّرتُه بأمِّه: هو بلال، وأمُّه: حَمامة، وبها يُشهَر، وكانت نُوبِيّة.

بِشْرٌ، هو: ابن خالد، حدثنا محمد، هو: ابن جعفر غُنْدَر، عن سُليمان، هو: الأعمش، عن

إبراهيم، هو: ابن يزيد النَّخَعي، عن علقمة، هو: ابن قيس، عن عبد الله، هو: ابن مسعود، وهذا مما قيل: إنه أصح الأسانيد.

حدثنا أبو الرَّبيع، هو: الزَّهراني.

عبدُ الواحد، هو: ابن زياد، عُمارة، هو: ابن القَعْقاع.

حدثنا إسماعيل، هو: ابن أبي أُويس عبد الله بن عبد الله، وهو ابن أخت مالك.

حدثنا ابن سَلَام، هو: محمد، ويحيى بن سعيد، هو: الأنصاري.

زهير. هو: ابن معاوية الجُعفي، قال: حدثنا أبو إسحاق: هو عمرو بن عبد الله السَّبيعي[1]، عن البراء، هو: ابن عازِب.

نزل على أجداده، أو قال: أخواله مِن الأنصار: هم من بني عَمرو بن عَوف مِن الخزرج، وكانت أم عبد المطلب جدِّ النبي ﷺ منهم، واسمُها سلمى، فهم أجدادُه حقيقةً وأخواله مجازاً، والشك مِن راوي الخبر.

قوله: فخرج رجل ممن صلى معه فمر على أهل مسجد: قال ابن عبد البر: اسم الرجل عباد ابن نَهِيك، وقيل: ابن بشر بن قيظي الأشهلي. وهذا أرجح، رواه ابن أبي خَيْثمة وغيرُه[2]، وأهلُ المسجد: بنو حارثة.

مات على القِبلة رجالٌ وقُتلوا: سَمّى منهم ممن مات: البَرَاء بن مَعْرُور، وأسعد بن زُرَارة، وأما القَتْل ففيه نَظَر، لأن التحويل كان قبل نُزُول القتال.

حدثنا محمد بن المثنى، حدثنا يحيى: هو ابن سعيد القطان، عن هِشام: هو ابن عُروة.

وعندها امرأة: هي الحَوْلاء بنت تُوَيت، كما في مُسلِم.

---

(١) من قوله: قال حدثنا أبو إسحاق، إلى هنا، هذه العبارة لم ترد في الأصل المعتمد و(ف)، وأثبتناها من (ع).

(٢) بدل «وغيره» وقعت العبارة في (ع) و(س): والفاكهي وابن منده بسند حسن، وما أثبتناه من الأصل المعتمد و(ن).

هشام، هو: ابن أبي عبد الله الدَّستُوائي[1]، وقال أبان: هو ابن يزيد العَطَّار.

قوله: إنَّ رجلاً من اليهود قال لعُمر: هو كعب الأحبار، رُوِّينا ذلك في «مسند» مُسدَّد بإسناد حسن، وأورده ابن عساكر في أوائل «تاريخ دمشق» من طريقه، وهو في «المعجم الأوسط» للطبراني من هذا الوجه، وكان سؤاله لعمر عن ذلك قبل أن يُسلم، وجاء في روايةٍ أُخرى في «الصحيح»: أن اليهود قالوا، وقد تَعيَّن السائل منهم هنا، فلعله لما سأل كان في جماعةٍ منهم.

قوله: جاء رجلٌ مِن أهل نجد: قال ابن بَطَّال ـ وتَبِعه عِياض وابنُ العَرَبي والـمُنذري وابن باطيش وآخرون ـ: هو ضِمام بن ثَعْلَبة، وقال النووي في «شرح المهذب»: فيه نظر، وقال القرطبي في «المفهم» ـ وتبعه شيخُنا شيخ الإسلام سراج الدين البُلْقيني ـ: الظاهر أنه غيره لاختلاف السياقين. وهو كما قال.

حدثنا روح: هو ابن عبادة، حدثنا عَوف: هو الأعرابي، عن الحسن: هو البصري، ومحمد: هو ابن سيرين.

وقال ابن أبي مليكة، هو: عبد الله بن عُبَيْد الله بن أبي مُلَيكة، واسمه زهير بن عبد الله ابن جُدْعان أبو محمد التَّيمي: أدركت ثلاثين مِن أصحاب النبي ﷺ. قلت: أسماؤهم مسرودة في ترجمته في «تهذيب الكمال» وغيره، لكنهم لم يُبلغوهم هذا العدد. ويُذكر عن الحسن ما خافه، الضمير يعود على النِّفاق.

عن زُبَيد، هو: ابن الحارث اليامي.

قوله: فتلاحى رجلان: هما كعب بن مالك وعبد الله بن أبي حَدْرَد، قاله ابنُ دِحية.

أبو حَيَّان التيمي عن أبي زُرعة، هو: ابن عَمرو بن جرير البَجَلي.

حدثنا أبو نعيم، هو: الفضل بن دكين، قال: حدثنا زكريا، هو: ابن أبي زائدة، عن عامر، هو: الشعبي.

---

(١) زاد هنا في (ع) و(س) عبارة: «بفتح المثناة»، وهو خطأ.

عن أبي جَمْرة، هو بالجيم والراء، واسمه: نَصْر بن عِمران.

إنَّ وفد عبد القيس: كان الوفدُ أربعةَ عَشَر رجلاً بالأشَجّ، وهو رئيسهم، واسمه: الـمُنذر ابن عائذ، كذا في حديث مَزِيْدة العَصَري، وفي رواية أبي خِيَرة الصُّباحي أنهم كانوا أربعين رجلاً، فإما أن يكون لهم وِفادَتان، وإما أن يكون الأَشراف منهم أربعة عَشَر والباقون أتباعاً، وقد بينتُ أسماءَ الأربعين في كتابي في «الصحابة».

عن أبي مسعود، هو: عقبة بن عَمرو.

قال: استَعْفُوا لأميرِكم، فإنه كان يُحبُّ العَفو، الأمير هو: الـمُغيرة بن شُعبة، قال جرير: ذلك لما مات.

كتابُ العلم

عن أبي هريرة: بينما رسول الله ﷺ في مجلسٍ يحدث القوم جاءَه أعرابي، لم يُسمَّ هذا الأعرابي.

وقال أبو العالية، هو: رُفيع.

حدثنا سليمان، هو: ابن بلال.

واحتجَّ بعضُهم في القراءة على العالم بحديث ضِمام بن ثعلبة، هو: الحميدي شيخُه[1].

رواه موسى، هو: ابن إسماعيل التَّبُوذكي أبو سلمة.

واحتجَّ بعض أهل الحجاز في المناولة بحديث النبي ﷺ حيث كتب لأمير السرية، المحتج بهذا هو: الحُميدي، وأميرُ السرية هو: عبد الله بن جَحْش كما في «السيرة» لابن إسحاق، بسندٍ مُرسَل، ورجاله ثِقات، وكما في «الطبراني الكبير» من حديث جُندُب بن عبد الله بسَنَد حسن.

---

(١) قال المصنف في «فتح الباري» ١/ ٣١٦ ما نصه: كذا قال بعض من أدركته، وتبعته في المقدمة، ثم ظهر لي خلافه، وأنَّ قائل ذلك أبو سعيد الحداد، أخرجه البيهقي في «المعرفة» من طريق ابن خزيمة، قال: سمعت محمد بن إسماعيل البخاري يقول: قال أبو سعيد الحداد: عندي خبر عن النبي ﷺ في القراءة على العالم، فقيل له، فقال: قصة ضمام بن ثعلبة، قال: آلله أمرك بهذا؟ قال: نعم. اهـ.

بعث بكتابه رجلاً وأَمَره أن يدفعه إلى عظيم البَحرين، فدفعه عظيم البحرين إلى كِسرى، المبعوث: عبد الله بن حُذافة، وعظيمُ البحرين هو: المنذر بن ساوى، وكِسرى هو: أَبْرَوَيز بن هُرمُز.

قوله: فحسبت، القائل هو: ابن شهاب.

أخبرنا عبد الله، هو: ابن المبارك.

فقيل له: إنهم لا يقرؤون، أي: الروم.

إذ أقبل ثلاثةُ نفر: لم يُسمَّ واحدٌ منهم.

حدثنا مُسدد، حدثنا بشر، هو: ابن المُفضَّل. وأمسك إنسانٌ بخِطامه، هو: بلال، رواه النسائي مِن حديث أم الحصين، وعند الإسماعيلي التصريح بأنه أبو بكرة نفسه، فيُحمل على أن كلًّا منهما أمسك.

ويقال: الرباني: الذي يُربِّي، القائل فيما قيل هو: ابنُ عباس.

حدثنا جرير، هو: ابن عبد الحميد، عن منصور هو: ابنُ المُعتَمِر.

فقال له رجل: يا أبا عبد الرحمن، الرجل هو: عبد الله بن مِرْداس، أشار إلى ذلك محمد ابن سعد في كتاب «الطبقات».

حدثنا ابن وَهْب، هو: عبد الله، عن يونس، هو: ابن يزيد، سمعت معاوية، هو: ابن أبي سفيان.

حدثنا إسماعيل بن أبي خالد على غير ما حدثناه الزُّهْري، قال: سمعت قيس بن أبي حازم. القائل: سمعت قيس بن أبي حازم، هو: إسماعيل، والذي حدثه الزُّهْري هو: سُفيان، حدثه به الزُّهْري عن سالم بن عبد الله بن عُمر عن أبيه، بلفظٍ آخر، كما ذكره في التوحيد.

حدثنا يعقوب بن إبراهيم، عن أبيه، هو: إبراهيم بن سعد. «بينما موسى في ملأٍ مِن بني إسرائيل، إذا جاءه رجل»، لم نقف على تسميته، «فقال لموسى فتاه»، هو: يُوشَع بن نُون.

حدثنا عبد الوارث، هو: ابن سعيد، حدثنا خالد، هو: الحذَّاء.

باب الخروج في طلب العلم

ورحل جابرُ بن عبد الله مَسِيرة شهر إلى عبد الله بن أُنَيس في حديث واحد، الحديث ذكر المصنف طرفاً منه في كتاب التوحيد، والرحلة كانت من المدينة إلى مصر.

أبو بردة بن أبي موسى، تقدم في الإيمان[1].

قال إسحاق، هو: ابن راهويه.

وقال ربيعة، هو: ابن أبي عبد الرحمن شيخ مالك.

حدثنا المكي بن إبراهيم، هو اسمه بلفظ النسب، وليس بنسب؛ لأنه بَلْخيّ، أخبرنا حنظلة، هو: ابن أبي سفيان الجُمَحي، عن سالم، هو: ابن عبد الله بن عمر.

فجاءه رجل فقال: لم أشعر، الحديث من رواية عبد الله بن عَمرو، ومِن رواية عبد الله ابن عباس، لم يُسمَّ واحدٌ ممن سأل عن هذه الأشياء.

حدثنا وُهَيب، هو: ابن خالد، حدثنا هشام، هو: ابن عروة بن الزبير، عن فاطمة، هي: امرأته، وهي: بنت المنذر بن الزبير، عن أسماء، هي: بنت أبي بكر الصديق، وهي جدة هِشام، وفاطمة أم أبويهما عروة والمنذر، عن أبي جَمْرَة، بالجيم.

قوله: إنه تزوج ابنة لأبي إهاب: اسمها غَنِيَّة[2] وتُكْنى أم يَحيى، فأتته امرأةً: لم تُسمَّ، قولُه: ونكحت زوجاً غيره، هو: ظُرَيب بن الحارث.

كنت أنا وجارٌ لي من الأنصار: هو أوس بن خَوَلي الذي آخى النبي ﷺ بينه وبين عمر ابن الخطاب، ذكر ابن بَشكوال ما يؤيده، وسيأتي شرح ذلك في كتاب النكاح.

قوله: دخلت على حفصة: القائل: دخلت، هو: عمر لا الأنصاري، وفي السياق اختصار يأتي بيانه في كتاب النكاح.

أخبرني سفيان، هو: الثوري، عن ابن أبي خالد، هو: إسماعيل، عن أبي مسعود الأنصاري

---

(١) هذه العبارة لم ترد في الأصل، و(ف)، وأثبتناها من (ع) و(س).

(٢) تصحَّفت في (س) إلى: عنبة.

قال: قال رجل: يا رسول الله، لا أكاد أُدرك الصلاة مما يُطوِّل بنا فلان، أبو مسعود تقدم أنه عُقبة ابن عَمرو، والقائل: حزم بن أبي كعب، وفلان هو: مُعاذ بن جبل، وقيل: أُبيُّ بن كَعب.

سأله رجل عن اللقطة: قيل: هو بلال، وقيل: الجارود، وقيل: عُمير والد مالك، وقيل: هو زيد بن خالد نفسه.

فقال رجل: مَن أبي؟ قال: «أبوك حُذافة»: هو عبد الله كما يأتي في حديث أنس.

فقام آخر فقال: من أبي! قال: «أبوك سالم مولى شيبة»: هو سعد بن سالم مولى شَيبة بن ربيعة، ذكره ابن عبد البر في ترجمة سُهيل بن أبي صالح مِن «التمهيد»، ولم يذكر سعداً في الصحابة لا هو ولا غيرُه مِن جميع مَن صَنَّف فيه، وقد أوضحته بحمد الله في كتابي في «الصحابة».

حدثنا عبد الصمد، هو: ابن عبد الوارث، ثمامة، هو: ابن عبد الله بن أنس.

أخبرنا المحاربي، هو: عبد الرحمن بن محمد، حدثنا صالح بن حَيَّان، هو: صالح بن صالح بن حَيّ والد الحَسن، ووقع عنده في «الأدب المفرد»: حدثنا صالح بن حي.

حدثنا عبد العزيز بن عبد الله، حدثني سُليمان، هو: ابن بلال.

فقالت امرأة: واثنين؟ قال: «واثنين»: هي أم مُبَشِّر كما عند المصنف، وقيل: أم سُلَيم كما عند أحمد، والطبراني، وابن بِشْران، وابن أبي مَسَرَّة[١]، وقيل: أم أيمن كما في «الأوسط» للطبراني.

عبد الله بن عبد الوهاب قال: حدثنا حماد، هو: ابن زيد.

كما يحدث فلان وفلان: سمى ابنُ ماجه في روايته منهما: ابن مسعود، والثاني: قيل: هو أبو هريرة.

عبد الوارث، هو: ابن سعيد، عن عبد العزيز، هو: ابن صُهَيب.

حدثني موسى، هو: ابن إسماعيل التَّبُوذَكي[٢].

---

(١) تحرَّفت في (ع) و(ف) و(س) إلى: ميسرة، والمثبت من الأصل، وهو الصواب، وهو أبو يحيى عبد الله بن أحمد المكي، انظر ترجمته في «سير أعلام النبلاء» ١٢/ ٦٣٢.

(٢) زاد هنا في (ع): عثمان بن عاصم ولم ترد هذه الزيادة في سائر الأصول.

وكيع عن سفيان، هو: الثوري، عن مُطرِّف، هو: ابن طَرِيف.

شيبان: هو ابن عبد الرحمن ، عن يحيى، هو: ابن أبي كثير، عن أبي سلمة، هو: ابن عبد الرحمن بن عَوف، أن خُزَاعةَ قَتَلوا رجلاً مِن بني ليث عام فتح مكة بقَتيلٍ منهم قتلوه. المقتولان هما: مُنبِّه الخُزاعي، ذكره ابن إسحاق، وقتلته بنو ليث، وجُنَيدب بن الأوكع، ذكره ابنُ هشام، وقتلته بنو كعب، وهم خزاعة، وعن ابن إسحاق: أن خِراش بن أمية الخُزاعي قتل ابن الأثوع[1] الهُذَلي بقتيل في الجاهلية يقال له: أحمر، فقال النبي ﷺ: «يا معشر خُزاعة، ارفعوا أيديكم عن القتل» الحديث، ورُوينا في آخر الجزء من «فوائد» أبي علي بن خُزيمة أن اسم القاتل: هِلال بن أمية، فالله أعلم.

فجاء رجلٌ مِن أهل اليمن، فقال: اكتب لي يا رسول الله، فقال: «اكتبوا لأبي فلان»: هو أبوشاهٍ بهاءٍ مُنونة، والمسؤول أن يُكتب هو خطبة النبي ﷺ تلك.

فقال رجل من قريش: هو العباس بن عبد المطلب، ووقع في «مصنف» أبي بكر بن أبي شيبة أن اسمه: شاه، وهو غريب.

وهب بن منبه عن أخيه، هو: همام، تابعه معمر، أي: تابعَ وهباً. وعمرو، هو: ابن دينار، أي: أن عَمراً أخبر ابن عُيينة بذلك أيضاً عن الزُّهْري.

عن هند، هي: بنت الحارث الفِراسية، عن أم سلمة، هي: هند بنت أبي أمية بن الـمُغيرة الـمَخزومية زوج النبي ﷺ.

شعبة، حدثنا الحكم، هو: ابن عُتَيبة.

حدثنا إسماعيل، هو: ابن أبي أُوَيس، حدثني أخي، هو: أبو بكر عبد الحميد.

حدثنا حجاج، هو: ابن مِنهال.

فانطلقا، فإذا غُلام يلعب مع الغِلمان، فأخذ الخَضِر برأسه، اسم هذا الغلام: جَيْسُور.

---

(١) تصحَّفت في الأصل و(ف) إلى: الأنوع، وتحرَّفت في (س) إلى: الأكوع، وقد ضبطها الحافظ في «الفتح» عند الحديث (٦٨٨٠) ج ٢٢/ ص٤٦ بالثاء المثلثة والعين المهملة، والله أعلم.

حدثنا عثمان، هو: ابن أبي شيبة، حدثنا جَرير، هو: ابن عبد الحميد، عن: منصور، هو: ابن الـمُعتَمر، جاء رجل، هو: لاحق بن ضُمَيرة.

فقام رجل منهم فقال: يا أبا القاسم ما الرُّوح؟: لم يُسمَّ.

إسرائيل، هو: ابن يونس بن[1] أبي إسحاق عمرو بن عبد الله السَّبِيعي، عن الأسود، هو: ابن يزيد النَّخَعي.

أخبرنا معاذ بن هشام، هو: ابن أبي عبد الله الدَّستُوائي.

معتمر، سمعت أبي، هو: سُليَمان بن طَرْخان، عن أنس، قال: ذُكر لي، لم يُسمِّ أنسٌ مَن ذَكر له ذلك، ويحتمل أن يكون سمعه من معاذ صاحب القصة.

أنَّ رجلاً قام في المسجد فقال: يا رسول الله، من أين تأمرنا أن نُهِلَّ؟ لم يُسمَّ هذا الرجل. قال ابن عمر: يزعمون أن النبي ﷺ قال: «ويُهِلُّ أهل اليمن مِن يَلَمْلَم» ولم أفقه هذه من رسول الله ﷺ: ثبت ذكرها في حديث ابن عباس.

كتاب[2] الوضوء

وكره أهل العلم الإسراف فيه، أي: الوضوء. قد عقد أبو بكر بن أبي شَيبة باباً في ذلك ذكره عن جماعة من الأئمة، منهم: علقمة بن قَيس، وهلال بن يِساف، وإبراهيم التَّيمي، وإبراهيم النَّخَعي عن نفسه، وعن غيره.

قال رجل مِن حضرموت: ما الحَدَث؟ لم يُعرف اسمه، وجاء أنه أعرابي.

عن خالد، هو: ابن يزيد.

عن عباد بن تميم عن عمه، هو: عبد الله بن زيد بن عاصم المازني.

قلنا لعَمرو: إنَّ ناساً يقولون: إن النبي ﷺ تنام عينُه ولا ينام قلبُه، رُوي هذا مِن حديث أبي سَلَمة بن عبد الرحمن، عن عائشة، وهو في «الصحيح» في أبواب قيام الليل وغير ذلك.

---

(١) تحرَّفت في (س) إلى: عن.

(٢) لفظة «كتاب» لم ترد في الأصل و(ف)، وأثبتناها من (ع) و(س).

وقال موسى، هو: ابن إسماعيل، عن حماد، هو: ابن سلمة.

ورقاء، هو: ابن عمر.

إنَّ ناساً يقولون: إذا قعدت على حاجتك، ثبت ذلك من قول أبي أيوب الأنصاري.

يزيد بن هارون، أخبرنا يحيى، هو: ابن سعيد الأنصاري.

أجيء أنا وغلام، هو: أنصاري لكن لم أقف على اسمه، ثم ظهر لي أنه أبو هريرة، فيكون نِسبتُه أنصاريّاً على سبيل المجاز، وقد بينتُ ذلك في شرحي.

تابعه النضر: هو ابن شُميل، وشاذان، هو: الأسود بن عامر.

سعيد بن عمرو المكي، هو: ابن سعيد بن العاص الأموي.

حدثنا عَبدان، هو: عبد الله بن عثمان، أخبرنا عبد الله، هو: ابن المبارك كما تقدم، أبو إدريس، اسمه: عائذ الله بن عبد الله الخولاني، كما تقدم[1].

إسماعيل، هو: ابن عليَّة، حدثنا خالد، هو: ابن مهران الحذاء، أم عطيّة، هي: نسيبة الأنصارية[2].

في غسل ابنته: هي زينب كما في «مسلم».

أشعث بن سليم، هو: ابن أبي الشعثاء المحاربي.

وقال الزُّهْري: إذا ولغ في الإناء ليس له وضوءٌ غيره يتوضأ به، قال سفيان: هذا الفِقه بعينه، سفيان هذا هو: الثوري، وإنما نبهت عليه لأن المتبادر إلى الذهن أنه ابن عيينة، لأنه صاحب الزُّهْري دون الثوري، ولكن رواه ابنُ عبد البر في «التمهيد» من طريق دُحَيم عن الوليد بن مسلم، عن الأوزاعي، عن الزُّهْري، قال الوليد: فذكرتُه لسفيان الثوري، فقال: ذكره.

عاصم، هو: ابن سُليمان الأحول، عن ابن سيرين، هو: محمد، قلت لعَبيدة، هو بفتح العين: ابن عَمرو السَّلْماني.

---

(١) من قوله: «أبو إدريس» إلى هنا لم ترد في الأصل و(ف)، وأثبتناه من (ع) و(س).

(٢) عبارة «أم عطية هي نسيبة الأنصارية» لم ترد في الأصل و(ف)، وأثبتناها من (ع) و(س).

عباد، هو: ابن العوام، عن ابن عون، هو: عبد الله.

عن ابن أبي السفر، اسمه: عبد الله، واسم أبيه: سعيد بن يُحمِد[1] كما تقدم.

كان في غزوة ذات الرقاع فرمى رجلٌ بسهم: هو عبّاد بن بِشر الأنصاري، رواه الواقدي.

وقال أهل الحجاز: ليس في الدم وُضوء، رواه إسماعيل القاضي، عن إسماعيل بن أبي أُوَيس، عن عبد الرحمن بن أبي الزناد، عن أبيه، عن كل مَن أدركه مِن الفُقَهاء.

فقال رجل أعجَمي: ما الحدث؟: تقدم أنه حَضْرمي، وليس بينهما تنافٍ، لأنه حضرميُّ النسب أعجَميُّ اللسان.

منذر، هو: ابن يعلى، يكنى أبا يَعلى، عن محمد ابن الحنفية، اسم الحنفية: خَوْلة، وأبوه: علي ان أبي طالب.

النضر، هو: ابن شُميل.

قوله: أرسَلَ إلى رجل من الأنصار فجاءَ ورأسُه يقطر: قيل: اسم هذا الرجل صالح، رواه عبد الغَني بن سعيد في «مبهماته»، وفي «الأوسط» للطبراني أنه رافع بن خَدِيج، وذكره ابن بَشْكوال أيضاً، وفي مسلم في قصةٍ أخرى لعِتبان بن مالك يمكن أن يفسر بها، ووقع في «الصحابة» لابن قانع: عبد الله بن عِتبان، وروى ابن السَّكَن نحو هذه القصة لأبي عثمان الأنصاري. تابعه وهب، هو: ابن جَرير بن حازم.

يزيد بن هارون، عن يحيى، هو: ابن سعيد الأنصاري.

عبد الوهّاب، هو: ابن عبد المجيد الثقفي.

وقال حماد، هو: ابن أبي سُليمان، عن إبراهيم.

وسُئل مالك، الذي سأله عن ذلك هو: إسحاق بن عيسى بن الطَّبَّاع، بَيَّنة ابنُ خُزَيمة في «صحيحه».

---

(١) تحرَّفت في (س) إلى: محمد.

أنَّ رجلاً قال لعبد الله بن زيد، وقع في «الأم» للشافعي مِن هذه الطريق أنه قال لعبد الله، فيكون السائل هو: يحيى والدَ عَمرو، لكن في رواية أُخرى عند المصنف: شَهدتُ عَمرو بن أبي حَسَن سأل، فيجوز أن يكون كلاهما سأل، وهو جدُّ عَمرو بن يحيى، ليس هو جده حقيقة، وإنما هو بمنزلته لأنه عم أبيه.

وهيب عن عَمرو، هو: ابن يحيى بن عُمارة المازني.

وقال أبو موسى: دعا النبي ﷺ بقَدَحٍ فيه ماء، فغسل يديه ووجهه فيه، ومَجَّ فيه، ثم قال لهما: «اشربا منه»: المخاطب بذلك أبو موسى وبلال كما أسنده المؤلِّف في المغازي عن ابن شهاب، قال: أخبرني محمود بن الربيع قال: وهو الذي مَجَّ رسولُ الله ﷺ في وَجهه وهو غلام مِن بِئرِهم. قلت: لم يَذكر الـخَبَر بل اقتصر على الجُملَة المعترضة، والخبر مذكور مِن هذه الطريق في باب صلاة النوافل جماعةً، وبقيته: فزَعَم محمودٌ أنه سمع عِتبان بن مالك الأنصاري، وكان ممن شَهِد بدراً يقول: كنتُ أُصلِّي لقومي بني سالم، وكان يحول بيني وبينَهم واد، فذكر الحديث بطوله.

وقال عروة عن الـمُسور وغيرِه، هو: مروان بن الحَكَم، كما بينه في المغازي وغيرِه، عن الجعد، هو: ابن عبد الرحمن، سمعت السائب بن يزيـد يقول: ذَهَبَت بي خالتي، اسمها ...[1]

حدثنا خالد بن مخلد، حدثنا سُليمان، هو: ابن بلال، عن عَمرو بن يحيى، عن أبيه قال: كان عمي يُكثِر الوضوء، هو: عمرو بن أبي حَسَن.

حدثنا مسدَّد، حدثنا حماد، هو: ابن زيد.

مسعر، حدثني ابن جبر، هو: عبد الله بن عبد الله بن جبر، نَسَبه إلى جَدِّه.

---

(١) كذا هنا بياض في الأصل، ووقع في (ف): اسمها لم أقف عليه، وفي (ع): اسمها سامي، وفي (س): اسمها سلمى، وفي هامش (ف): وقال الجزري: هي أخت النمير بن قاسط الكبرى، انتهى من المناوي على «الشمائل».

من باب المسح على الخفين إلى كتاب الغسل

ابن وَهْب، هو: عبد الله، عن عَمرو، هو: ابن الحارث المصري، حدّثني أبو النضر، هو: سالم بن أبي أُمية مولى عُمر بن عُبَيد الله.

عمرو، عن بُكير، هو: ابن عبد الله بن الأشج.

مر النبي ﷺ بقَبرين فقال: «إنهما ليُعذبان» وفي رواية: مر بحائطٍ فسمع صوتَ إنسانَين يُعذَّبان، وقع في «الأوسط» للطبراني مِن حديث جابر: مر على قُبورِ نساءٍ هَلكن في الجاهلية مِن بني النجار، ورواه أبو موسى المديني في كتاب «الترغيب» مِن هذا الوجه، ولفظه: مر على قَبرين مِن بني النجار هَلَكا في الجاهلية فسمِعَهما يُعذَّبان في البول والنميمة.

رأى أعرابياً يبولُ في المسجد، وفي لفظٍ: جاء أعرابيٌّ فبال في طائفةِ المَسجد، ولأبي هُرَيرة: قام أعرابيٌّ في المسجد فبال، فتناوله الناس. قيل: إن اسم هذا الأعرابي: ذو الخُوَيصِرة اليماني، رواه أبو موسى في ذيل كتاب «الصحابة»، وذكر أبو بكر التاريخيّ عن عبد الله بن نافع أنه الأَقرع ابن حابس التميمي.

مالك، عن هشام بن عُروة، عن أبيه، عن عائشة، قالت: أُتي رسولُ الله ﷺ بصبيٍّ فبالَ على ثوبه، روى الدارقطني من طريق الحجاج بن أرطاة عن هِشام بهذا الإسناد: أنها أتت بعبدِ الله بن الزُّبير، ووقع نحو ذلك للحسين بن علي، رواه الحاكم، ولسليمان بن هاشم بن عُتبة بن أبي وقاص، رواه ابن مَنده.

عن أمِّ قَيس بنت مِحصَن أنها أتت بابنٍ لها صغير، اسمها: آمنة، وقيل: جذامة، وأما اسم ابنها فلم أره.

سُبَاطةَ قوم، في بعض الطرق: من الأنصار.

عن أسماء، هي: بنت أبي بكر، قالت: جاءت امرأةٌ إلى النبي ﷺ، فقالت: أرأيتَ إحدانا تحيضُ، الحديث، في «مسند» الإمام الشافعي أن أسماءَ هي السائلة، ولا بُعد في أن تُبهِمَ نفسَها كما وقع ذلك كثيراً في عدة مواضع، وسيأتي قريباً في معاذة نظيره. وقول النووي: إنه ضعيف، وَهمٌ

منه، بل إسناده على شرط الصّحيحين.

قال: وقال أبي: ثم توضّئي، القائل هو: هِشام بن عروة، حكى ذلك عن أبيه.

قتيبة، حدثنا يزيد، هو: ابن زُرَيع، وقيل: ابن هارون.

عن أنس، قال: قدم أُناسٌ من عُكْلٍ أو عُرَينة، وفيه: قَتَلوا راعيَ النبي ﷺ، واستاقوا النَّعَم، فجاء الخبر في أول النهار، فبعث في آثارهم، الحديث، اسم الراعي المقتول: يَسار، واسم أمير السرية: كُرْز بن جابر، وكانت النَّعَم خمسة عشر، ذكر ذلك ابنُ سعدٍ، وحكى موسى بن عُقبة أن اسم أمير السّريّة: سعيد بن زيد. وروى الطبريّ من حديث جرير بن عبد الله البَجَلي، أنه كان أمير السّريّة، ولا يصحّ.

معن هو: ابن عيسى القزاز.

حدثنا عَبْدان، أخبرني أبي، تقدم أنَّ عبدان هو: عبد الله بن عثمان[1] بن جبلة بن أبي روَّاد المروزي، أصله من البصرة[2].

إذ قال بعضُهم لبعض: أيُّكم يجيء بسَلَى جَزور بني فلان؟ القائل: أبوجهل، والجزور لبني جُمَح، وفيه: فانبعث أشقى القوم، هو: عُقبة بن أبي معيط كما في مسلم، وفيه: وعدَّ السابع فلم أحفظه، سماه في كتاب الصلاة قبيل باب المواقيت.

عُمارة بن الوليد بن المغيرة المَخزومي، حدثنا محمد بن يوسف، هو: الفِريابي، حدثنا سفيان، هو: الثوري، وإنما نبهت على هذا هنا وإن كان واضحاً لأن البخاري روى عن محمد بن يوسف البِيكَندي، وهو يروي عن سفيان بن عُيَينة، وهو يروي أيضاً عن حُمَيد، لكن هذا الحديث إنما هو من رواية الفِريابي عن الثَّوري، جزم بذلك خَلَف وأبو نُعيم وغيرهما.

فقيل لي: كبِّر، فدفعتُه إلى الأكبر، القائل له هو: جبريل عليه السلام كما بيناه في رواية نُعيم بن حماد التي عَلَّقها عن ابن المبارك، عن أسامة، هو: ابن زيد الليثي.

---

(١) تحرَّفت في (س) إلى: عمر.

(٢) من قوله: «حدثنا عبدان» إلى هنا، لم يرد في الأصل و(ف)، وأثبتناه من (ع) و(س).

عبد الله، أخبرنا سفيان، هو: الثوري، عن منصور، هو: ابن الـمُعْتَمِر.

من كتاب الغسل إلى الصلاة

أبو بكر بن حفص، هو: ابن عمر بن سعد بن أبي وَقَّاص، سمعت أبا سلمة يقول: دخلت أنا وأخو عائشة، هو: عبد الله بن يزيد رضيعها كما في مسلم، وزعم الشارح الداودي أنه عبد الرحمن بن أبي بكر.

وقال بَهز، هو: ابن أسد، والجُدِّي، هو: عبد الملك بن إبراهيم.

عن أبي إسحاق، حدثنا أبو جعفر، هو: محمد بن علي بن الحسين، وهذا من رواية الكبير عمن هو أصغر سِناً منه، وفيه: فقال رجل: ما يكفيني، هو: الحسن بن محمد بن علي ابن أبي طالب كما صرح به المؤلف بعد حديثين.

أبو عاصم، هو: الضحاك بن مَخلَد، أكثرَ البخاري عنه، وروى هنا عن واحدٍ عنه، عن حَنظلة، هو: ابن أبي سفيان الـجُمَحي، عن القاسم، هو: ابن محمد بن أبي بكر.

الأعمش، حدثني سالم، هو: ابن أبي الـجَعْد، كما في الحديث الذي بعده.

أفلح، هو: ابن حُميد، ولم يُخرِّج لأفلح بن سعيد شيئاً.

زاد مسلم، هو: ابن إبراهيم، ووهب، هو: ابن جَرير بن حازم، عن شعبة، وفي بعض الروايات هنا: ووُهيب. والظاهر أنه وَهم، فقد أسندَه الإسماعيلي في «مستخرجه» من طريق وهب بن جرير، عن شُعبة.

قال سُليمان: لا أدري أذكر الثالثة أم لا؟ سُليمان هو: الأعمش راوي الحديث، وكأنه شك فيه لـمَّا حدَّث به، وقد تقدم قبله مِن حديث عبد الواحد، عن الأعمش وفيه: مرتين أو ثلاثاً.

ابن أبي عدي، هو: محمد، وفيه: ذكرتُه لعائشة فقالت: يرحم الله أبا عبد الرحمن، لم يذكر البخاري مفعول الذِّكر هنا، وقد ذكره بعد أبواب مِن هذا الوجه، قال: ذكرت لعائشة قول ابن

عمر: ما أحب أن أصبح مُحرِماً أَنضخُ[1] طيباً، فقالت عائشة: أنا طيبتُ، فذكر الحديث، وظهر بهذا أنَّ أبا عبد الرحمن هو: عبد الله بن عمر.

حديث معاذ بن هشام، حدثني أبي، عن قتادة، حدثنا أنس: كان النبي ﷺ يدور على نسائِه في الساعة الواحدة مِن الليل والنهار، وهنّ إحدى عشْرة، الحديث. وقال سعيد: عن قتادة: إنّ أنساً حدثهم: تسعُ نسوة، فالتسع هن: عائشة بنت أبي بكر، وحفصة بنت عُمر، وأم سَلَمة بنت أبي أُمية، وزينب بنت جَحْش، وأم حَبيبة بنت أبي سفيان، وسَوْدة بنت زَمْعة، وجُوَيرية بنت الحارث، وصَفِيَّة بنت حُيَي، وزينب بنت خُزَيمة، وهي أُمُّ المَساكين، أو مَيْمونة بنت الحارث؛ لأن زينب بنت خُزَيمة ماتت قبلَه، وميمونة آخِر مَن تَزَوج منهن، والأشبه في هذا عدُّ ميمونة؛ لأن زينب إذ ماتت لم يكن استكمل نكاحَ التسع، وهذا موافق لرواية سعيد، وأما الزائدتان في حديث هِشام فأراد بهما مارية القِبطية، ورَيْحانة النَّضَريّة[2]، وهما سُرِّيَّتان، وإنما عَدَّهما في النسوة تغليباً، ولما مات النبي ﷺ خَلَّف منهن تِسعاً، ومارية، وماتت في حياته زينب بنت خُزَيمة ورَيْحانة.

زائدة، هو: ابن قُدَامة، عن أبي حَصِين، بفتح الحاء: تقدم أنه عُثمان بن عاصم، عن أبي عبد الرحمن، هو: السُّلَمي، واسمه عبد الله بن حبيب، عن علي، هو: ابن أبي طالب، قال: كنت رجلاً مَذَّاءً، فأمرت رجلاً أن يسأل، هو: المِقداد بن الأسود كما ثبت عنده بعد هذا، وفي النسائي و«الطبراني»: فأمرت عَمّار بن ياسر، وفيه أيضاً: تذاكَرَ عليٌّ وعمّار والمِقداد المذيَ، فقال لهما عليّ: سلا النبي ﷺ عن ذلك.

وقال بهز، هو: ابن حكيم بن معاوية بن حَيْدة القُشَيْري.

أُمُّ هانئ بنت أبي طالب، يقال: اسمها فاختة.

---

(١) في (س): ما أنضخ، وهو خطأ.

(٢) كذا في الأصل، وفي (ع) و(ف) و(س): النَّضِيرية، وكلاهما صواب، فهذه النسبة إلى بني النضير، وهم جماعة من اليهود كانوا يسكنون المدينة، والنسبة إليهم: نَضَري ونضِيري. انظر «الأنساب» للسمعاني.

وابن فضيل، اسمه: محمد[1].

بَكر[2] هو: ابن عبد الله المُزَني، عن أبي رافع، هو: نفيع الصائغ.

تابعه عمرو، هو: ابن مرزوق، وقال موسى، هو: ابن إسماعيل، حدثنا أبان، هو: ابن يزيد العطار.

الحسين الـمُعلِّم، قال: قال يحيى، هو: ابن أبي كثير.

وقال بعضهم: كان أول ما أُرسل الحيض على بني إسرائيل، قائل ذلك هو: ابن مَسعود، رواه ابن أبي شيبة.

وكان أبو وائل يرسل خادمه، لم أقِف على اسمها، إلى أبي رَزين، اسمه: مسعود بن مالك الأسدي.

حدثنا المكي بن إبراهيم، حدثنا هِشام، هو: ابن أبي عبد الله الدَّستُوائي، ولم يُخرِّج البُخاري لمكي، عن هشام بن عُروة شيئاً.

أبو إسحاق الشيباني، اسمه: سُليمان بن فَيْروز، تابعه خالد، هو: ابن عبد الله الطحان.

ورواه سفيان، هو: الثوري، عن الشيباني.

أنَّ عائشة رأت ماء العُصْفُر، فقالت: كأن هذا شيء كانت فلانة تجده. وفي الحديث الذي بعده: اعتكفَت مع رسول الله ﷺ امرأةٌ مِن أزواجه فكانت ترى الدمَ والصُّفْرةَ والطَّسْتُ تحتها، وهي تصلي. فقيل: إنَّ هذه المرأة سَوْدة بنت زَمْعة، وقيل: زينب بنت جَحْش، ورأيت في حاشية نسخةٍ صحيحة من طريق أبي ذر الـهَرَوي أنها أمُّ حَبيبة بنت أبي سفيان.

يزيد بن زريع ومُعتمر عن خالد، هو: الحذَّاء.

أيوب عن حفصة، هي: بنت سيرين.

---

(١) من قوله: «أم هانئ» إلى هنا، لم ترد هاتان الفِقْرتان في الأصل و(ف)، وأثبتناهما من (ع) و(س).

(٢) تحرَّفت في (ف) و(س) إلى: بكير.

منصور ابن صَفِية، هو: ابن عبد الرحمن العَبْدري، وصفية هي أُمه، وهي بنت شيبة بن عثمان الحَجَبي، أن امرأة من الأنصار قالت: كيف أغتسل مِن المحيض؟ في مسلمٍ أنها أسماء بنت شَكَل بفتح الشين المعجمة والكاف، وادعى الدِّمياطي أنه تصحيف، وأن الصواب: السَّكَن بالمهملة وآخره نون، وأنها نُسِبَتْ إلى جَدِّها، وهي أسماء بنت يزيد بن السَّكن، وبه جزم ابنُ الجوزي في «التلقيح»[1]، وقَبْله الخطيب، وهو رَدٌّ للأخبار الصحيحة بمُجرَّد التوهم، وإلّا فما المانع أن يكونا امرأتين، وقد وقع في «مصنف» ابن أبي شيبة كما في مسلم، فانتفى عنه الوهم، وبذلك جزم ابن طاهر، وأبو موسى المديني، وأبو عليٍّ الجَيَّاني، والله أعلم.

حدثنا موسى بن إسماعيل، حدثنا إبراهيم، هو: ابن سعد.

وبلغ بنتَ زيد بن ثابت أنَّ نساءً يَدْعُون بالمصابيح، لزيد بن ثابت مِن البنات: أم إسحاق وحسنة وعَمْرة وأم كلثوم، ولم أر لأحدٍ منهنّ رواية، إلّا لأم كُلثوم وكانت امرأة سالم بن عبد الله بن عُمر، فالظاهر أنها هي.

مُعاذة، أنَّ امرأة قالت لعائشة: أتجزئ إحدانا صلاتُها إذا تَطهَّرت؟ السائلة هي: مُعاذة كما في مسلم.

فقدمت امرأة فنزلت قصر بني خَلَف فحدثت عن أُختها، وكان زوج أختها غزا مع النبي ﷺ ثنتي عشرة غزوة، المرأة هي...[2] وأختها هي: أم عَطية، واسمها نُسَيبة بنت الحارث الأنصارية، وزوجُ أُمِّ عَطية هو...[2]، وقَصرُ بني خلف: منسوب إلى خَلَف الخزاعي جدِّ طلحة الطّلحات، وفيه: أليس يشهد عرفة، وكذا وكذا، يعني: ومزدلفة ومنًى والجمرات وما أشبه ذلك.

أنَّ أم حَبِيبة استُحِيضت سبع سنين، هي: بنت جحش.

إنَّ صفية قد حاضت، هي: بنت حُيَي.

---

(١) المسمى: «تلقيح فهوم أهل الأثر في عيون التواريخ والسِّير».

(٢) بياض في الأصول الخطية الثلاثة، في الموضعين.

حسين المعلم عن ابن بُرَيدة، هو: عبد الله، ولم يخرِّج البخاري عن أخيه سُلَيمان شيئاً، والمرأة هي: أم كعب الأنصارية كما في مسلم.

استعارت مِن أسماء، هي: بنت أبي بكر أختها، قلادةً فهلكت، فبعث رسول الله ﷺ رجلاً فوجدها، الرجل هو: أُسَيد بن حُضَير، كما ثبت عنده في رواية أُخرى، قال: فبعث أُسَيدَ بن حُضَير، وناساً معه.

أقبل النبي ﷺ مِن نحو بئر جمل، فلقيه رجلٌ فسلم عليه، هو: أبو جُهَيم راوي الحديث كما في «مسند الشافعي»، وجاء مِثلُه للمهاجِر بن قُنفُذ.

عن ذر، هو: ابن عبد الله المرهبي، وفيه: جاء رجل إلى عمر بن الخطاب، لم أقف على اسمه، وفي «الطبراني»: جاء رجل من أهل البادية.

وقال النضر، هو: ابن شُمَيل، وابن عبد الرحمن، هو: سَعيد كما في الرواية التي قبلها.

عوف، هو: الأعرابي، حدثنا أبو رجاء، هو: عمران بن مِلحان العُطَاردي، وفيه: فكان أول من استيقظ فلان، هو: أبو بكر الصديق، كما في رواية سَلْم بن زَرِير عنده، وفيه: فإذا هو برجُلٍ مُعتزل لم يُصلِّ مع القوم، فقال: «ما منعك يا فلان؟»، هذا الرجل لم يُسمَّ، ووهم من زعم أنه خَلاَّد بن رافع، وفيه: فدعا عَلياً وفلاناً، هو: عِمران بن حُصَين راوي الخَبَر، كذا في رواية سَلْم ابن زَرِير أيضاً، وفيه: فلقيا امرأة بين مَزَادتين، لم أقف على اسمِ هذه المرأة.

كتاب الصلاة

وقال ابن عباس: حدثني أبو سفيان، هو: صَخر بن حَرْب، في حديث هِرَقل: يعني الذي مَضَى في بَدءِ الوحي.

قال ابن شهاب: فأخبرني ابنُ حَزم، هو: أبو بكر بن محمد بن عَمرو بن حزم الأنصاري: أن ابن عباس وأبا حبة الأنصاري كانا يقولان، قال أبو زُرعة الرازي: اسم أبي حَبّة: عامر بن عبد عمرو، وهو بالموحدة، وفيه: فقال جِبريل لخازِنِ السماء: افتح، اسم خازن سماء الدنيا: إسماعيل، سماه الطبراني في «الأوسط» من حديث أبي سعيد.

يزيد بن إبراهيم، هو: التُّستَري، عن محمد، هو: ابن سيرين، عن أم عطية، هي: نُسَيبة، قالت: أُمِرنا، ووقع عنده في العيدين من طريقهما: أَمَرَنا نبينا ﷺ. وفيه: قالت امرأة، القائلة: هي: أم عطية نَفسُها كما في رواية أُخرى، وتقدم في الحيض ما يدل عليه.

وقال أبو حازم، هو: سلمة بن دينار.

صلى جابر، هو: ابن عبد الله، وفيه: فقال له قائل هو: عُبادة بن الوليد بن عُبادة بن الصامت كما في مُسلم، وعند البخاري: أن محمد بن المنكدر وسعيد بن الحارث سألاه عن ذلك أيضاً، وفي جزء عامر بن سَيَّار: أن سعيداً المَقْبُري سأله عن ذلك أيضاً.

يحيى، حدثنا هشام، حدثني أبي، هو: عُروة بن الزبير، عن عُمر بن أبي سلمة، هو: ابن عبد الله بن عَبد الأَسد ربيب النبي ﷺ.

عن أبي النضر، هو: سالم، أن أبا مُرة، هو: يزيد كما تقدم ذلك، وفيه: «زعم ابن أمي»، في رواية الحَمُّوي: «ابن أبي» وكِلاهما صحيح، وهو علي بن أبي طالب، وأُمُّهما فاطمة بنت أَسَد بن هاشم، وفيه: فُلان بن هُبَيرة، قال ابن الجوزي تبعاً لغيره: إن كان الـمُراد بفُلان ابنها فهو جَعْدَة، وقد استنكر ذلك ابنُ عبد البر على مَن قاله، وقال: يَبعُد أنَّ علياً يروم قَتلَ ابن أُختِه وهي مُسلِمة وهو صغير، ومال غيرُه إلى احتمال أن يكون لهُبيرةَ ولدٌ مِن غير أُمِّ هانىء، فهذا ما في هذه الرواية، وهي رواية مالك، ويُحتمل أن يكون سَقَط مِن روايته لفظة «عم» وكان فيه: «فُلان ابنُ عم هُبيرة» وهو صادق أن يُفسَّر به الحارثُ بن هشام، أو عبد الله بن أبي ربيعة، وكذلك زُهير بن أبي أُمية على ما عند الزبير بن بَكَّار في «النَّسب»، ومما يدل على أنَّ في رواية مالك شيئاً ما أخرجه أبو عُبيد في كتاب «الأموال» عن عبد الرحمن بن مَهدي، عن مالك في هذا الحديث بعينه، فقال فيه: هبيرة أو فلان بن هُبيرة، ولا يصح أن يُفسَّر الذي أجارته بهبيرة؛ لأنه كان هَرَب[1]، وسيأتي في الجهاد بقية ما فيه.

---

(١) تحرَّفت في الأصل إلى: صغيراً، والمثبت من سائر الأصول، فهبيرة كان من الذين هربوا يوم فتح مكة.

قوله: أنَّ سائلاً سأله: لم أقف على اسمه، لكن ذكر شمس الدين الحنفي السَّرَخْسي في كتابه «المبسوط» أن السائل: ثوبان.

الأعمش عن مسلم بن عِمران، هو: البَطِين.

رَوح، هو: ابن عُبادة، كان ينقلُ معهم، يعني: مع قُرَيش لما بَنَت الكعبة، وهذا من مرسلات الصحابة، ويُحتمل أن يكون جابر أخذه عن العباس بن عبد المطلب، وفي السياق ما يُستأنَس به لذلك، والله أعلم.

أيوب عن محمد، هو: ابن سيرين، وفيه: قام رجل فسأله عن الصلاة في الثوب الواحد، وفيه: ثم سأل رجلٌ عمر، أي: ابن الخطاب، لم أقف على تسمية واحدٍ منهما.

ابن أبي ذئب، هو: محمد بن عبد الرحمن كما تقدم، وفيه: سأل رجل ما يَلبَس الـمُحْرِم؟ لم أقف على اسمه.

قَبِيصة حدثنا سُفيان، هو: الثوري.

في مُؤَذِّنِين، لم أر مَن سماهم.

ابن أبي الـمَوَالي، هو: عبد الرحمن.

وقال جرهد، هو: الأَسلمي، ومحمد بن جَحش، هو: محمد بن عبد الله بن جحش نُسب إلى جده، وقال أبو موسى، هو: عبد الله بن قَيس الأشعري.

وركب أبو طلحة، هو: زيد بن سهل الأنصاري، وهو زوج أم أنس بن مالك. فقالوا: محمد، قال عبد العزيز، يعني: ابن صهيب. وقال بعض أصحابنا: والخميس، هو: ثابت البُناني، فجاء رجل إلى النبي ﷺ: لم أقف على اسمه، وفيه: قال: «خذ جارية مِن السبي غيرها»، في «الأم» للشافعي أنَّ النبي ﷺ قَتَل يومئذٍ كنانةَ بن الربيع وأعطى أُخته لدِحية الكَلبي. قلت: وكِنانة كان زوج صَفِية بنت حُيَي، فكأن النبي ﷺ لما استعاد صفية مِن دحية أعطاه عِوضاً عنها أُختَ زوجها. وفيه: فقال له ثابت، هو: البُناني، وأم سُلَيم هي: بنت مِلحان والدة أنس بن مالك.

حدثنا أبو اليمان، هو: الحكم بن نافع، أخبرنا شُعيب، هو: ابن أبي حمزة الحِمصي، تَكرَّر كثيراً.

إلى أبي جَهْم، هو: ابن حذيفة العَدَوي، واسمه عامر على المشهور.

الليث، هو: ابن سعد، عن يزيد، هو: ابن أبي حَبيب، عن أبي الخير، هو: مَرثَد بن عبد الله اليَزَني كما تقدّم.

عمِلَه فلان مولى فلانة، يعني: المِنبَر، هي أنصارية، صَحَّفها بعض الرواة فقال: عُلاثة، فذكرها بعضُهم في حرف العين مِن الصحابة وهوخطأ، والنجار قيل: اسمه باقوم بالموحدة والقاف، وقيل: آخره لام، وهي رواية عبد الرزاق، وقيل: قَبِيصة، وقيل: قصيبة بتقديم الصاد، وقيل: ميمون، وقيل: مِينا، وقيل: إبراهيم، وقيل: كِلاب، وقيل: صَباح، والأول أشهر، وقد شرحتُ أحاديثهم في كتابي في الصحابة، وقيل: إن الذي عمله تميم الداري، وسيأتي من حديث ابن عمر لكن رَوَى الواقدي مِن حديث أبي هريرة أن تميماً أشار به، فعَمِله كِلاب مولى العباس، وجزم البلاذُرِي بأن الذي عَمِله: أبو رافع مولى النبي ﷺ.

أنَّ جدته مُلَيكة، قيل: هي جدة أنس بن مالك، وقيل: بل جدة إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة، ويقال: إن أنس بن مالك كان إذا قال: «إن جدته» يُشير بيده إلى إسحاق، فإن تكن جدّة إسحاق فهي أم أنس بن مالك[1]؛ لأن عبد الله بن أبي طلحة أخوه لأمه أم سُلَيم، وليس اسم أم سُلَيم مُلَيكة على المشهور، وجزم ابنُ سعد في «الطبقات» بأن مليكة جدة أنس، فإن ثبت وإلا فيجوز أن تكون جدة إسحاق لأمه، وهي العجوز المذكورة في هذا الحديث، واليتيم: اسمُه ضُمَيْرة[2]، ذكره عبد الملك بن حبيب في «الواضحة».

الليث عن يزيد، هو: ابن أبي حَبيب، عن عِراك، هو: ابن مالك، عن عُروة، هو: ابن الزبير وهو تابعيّ، وحديثه هذا صورته صورة المرسل، وسيأتي أنه محمولٌ على أنه سمع من عائشة.

---

(١) العبارة في (س): فإن نكّر جدة فهي أم أنس بن مالك، وهو تحريف، والمثبت من الأصول الخطية.

(٢) تصحَّفت في (س) إلى: صميرة.

غالب القطان هو: ابن عبد الله، عن بكر بن عبد الله، هو: الـمُزَني.

قال إبراهيم: فكان يعجبهم، يعني: يُعجِب أصحاب عبد الله بن مسعود كما صرح به ابنُ خزيمة وغيره.

أبو أسامة، هو: حماد بن أسامة[١].

مهدي، هو: ابن ميمون، عن واصل، هو: ابن حيان المعروف بالأحدب، عن أبي وائل، هو: شقيق بن سلمة[٢]. رأى رجلاً، لم أقف على اسمه، وفي «صحيح» ابن خزيمة أنه كِنْدي.

عن جعفر، هو: ابن ربيعة، عن ابن هُرمُز، هو: عبد الرحمن الأعرج.

من باب استقبال القبلة إلى آخر المساجد

يحيى، هو: القطان، عن سيف، هو: ابن سُليمان، سمعت مجاهداً، هو: ابن جبر.

ابن جريج، هو: عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج، نسب إلى جده[٣]. عطاء، هو: ابن أبي رباح، وليس عنده عن عطاء الخُراساني إلا في التفسير على ما قيل، وعطاء بن السائب أخرج له مقروناً.

إسرائيل، هو: ابن يونس بن أبي إسحاق، وأبو إسحاق، هو: عَمرو بن عبد الله، تكرر. فصلّى مع النبي ﷺ رجل، ثم رجع فمر على قوم: تقدم في الإيمان أنه عباد.

حدثنا مُسلم، هو: ابن إبراهيم، حدثنا هشام، هو: ابن أبي عبد الله الدَّستُوائي، محمد ابن عبد الرحمن، هو: ابن ثَوبان، ولم يخرج لمحمد بن عبد الرحمن بن نَوفل عن جابر شيئاً.

بينا الناس بقُباء في صلاة الصبح إذ جاءهم آتٍ، قيل: هو عباد بن وهب، أو ابن نَهِيك[٤].

---

(١) هذه الفقرة لم ترد في الأصل و(ف)، وأثبتناها من (ع) و(س).

(٢) عبارة «عن أبي وائل شقيق بن سلمة» لم ترد في الأصل و(ف) وأثبتناها من (ع) و(س).

(٣) من أول هذه الفقرة إلى هنا، لم يرد في الأصل و(ف) وأثبتناها من (ع)، ووقعت في (س) مختصرة.

(٤) وقع بعد هذا في (ف) و(ع) و(س) عنوان نصه: من باب القسمة وتعليق القنو في المسجد إلى السترة. ولم يرد ذلك في الأصل، وهو الأوجه إذ أنه داخل ضمن العنوان السابق قبل بضعة أسطر.

وقال إبراهيم، هو: ابن طَهمان، وفيه: أُتي النبي ﷺ بمالٍ من البحرين، في «ابن أبي شَيبة» بسند جيد مع إرساله أن المال كان مئة ألف، والمرسل به: العلاء بن الحَضْرمي مِن الخراج، وفي «الردة» للواقدي أنَّ الرسول به هو: العلاء بن جارية[1] الثقفي. وفاديت عَقيلاً، هو: ابن أبي طالب.

أنَّ رجلاً قال: يا رسول الله، أرأيت رجلاً وجد مع امرأته رجلاً، سيأتي في النكاح أن السائل: عُوَيمر العَجْلاني.

عُقَيل، هو: ابن خالد، وفيه: وأنا أُصلّي لقومي، هم: بنو سالم بن عوف بن الخزرج، وفيه: فقال قائل منهم: أين مالك بن الدُّخْشن؟ فقال بعضُهم: ذلك منافقٌ، لم أقف على اسم واحدٍ من هذين، وزعم بعض المتأخِّرين أن الثاني هو: عِتْبان بن مالك راوي الحديث.

عن الأشعث بن سُلَيم، هو: أشعث بن أبي الشعثاء المحاربي.

أنَّ أم حَبيبة، هي: رملة بنت أبي سفيان، وأم سَلَمة هي: هِند بنت أبي أمية، وهما مِن أزواج النبي ﷺ كما تقدم.

عن أبي التيَّاح، هو: يزيد بن حُميد الضُّبَعي، وفيه: حتى ألقَى بفناءِ أبي أيوب، هو: خالد ابن زيد.

حدثنا عبيد الله، هو: ابن عمر بن حفص بن عاصم بن عُمر بن الخطاب.

لا تدخلوا على هؤلاء الـمُعذَّبين، هم: ثمود قوم صالح.

وقال عُمر: إنا لا ندخل كنائسكم، قاله للدِّهْقان الذي استدعاه لضيافتِه بالشام.

عَبْدة، هو: ابن سُليمان.

عن عائشة، أن وليدة كانت سوداء لحيٍّ مِن العَرَب، لم تُسمَّ هذه الوليدة التي روت عائشةُ عنها، ولا عُرفت مِن أي حيٍّ هي، ولا الصَّبيّة التي حكت عنها قصة الوِشاح.

---

(١) تحرَّفت في (ع) و(س) إلى: حارثة.

وقال أبو قِلابة، هو: عبد الله بن زيد، قدم قومٌ مِن عُكْل، تقدم في الطهارة: كان أصحاب الصُّفَّة فقراء، في حديث أبي حازم عن أبي هريرة أنهم كانوا سبعين، وهو عنده بعد قليل، وقد سَرَدهم أبو نُعيم في «حِلية الأولياء» ومن قَبلِه أبو عبد الرحمن السُّلَمي الصوفي الحافظ، والحاكم في «الإكليل».

فقال النبي ﷺ لإنسان: «انظر أين هو»، هو: سهل بن سعد راوي الحديث.

عن أبي حازم، هو: سَلمان مولى عَزَّة[1]، ولم يسمع أبو حازم سَلَمةُ بن دينار مِن أبي هريرة شيئاً.

وإياك أن تُحَمِّر أو تُصَفِّر، لم أقف على اسم المخاطَب بذلك.

عبد العزيز، حدثني أبو حازم، هو: أبوه سلمة بن دينار كما تقدم، وفيه: إلى امرأةٍ، مُرِي غُلامَك النجار، تقدم قريباً.

مرَّ رجلٌ ومعه سِهامٌ، لم أقف على اسم هذا الرجل.

سفيان، هو: ابن عُيينة، ويحيى هو: ابن سعيد، وعبد الوهاب، هو: ابن عبد المجيد الثقفي، وجعفر بن عَوْن، ومالك، كلهم عن يحيى، هو: ابن سعيد الأنصاري.

أنه تقاضى ابنَ أبي حَدْرَد، اسمه: عبد الله.

أنَّ رجلاً أسود، أو امرأة سوداء[2]، في رواية أُخرى: لا أراه إلا امرأة، وبه جزم أبو الشيخ في كتاب «الصلاة» له بسندٍ مُرسل، وسماها أمَّ مِحْجَن، وروي من طريق ابن بُريدة، عن أبيه أن اسمها: محجنة، وهو في «البيهقي».

أُصيب سعد[3]، هو: ابن معاذ، وفيه: وفي المسجد خَيمة مِن بني غِفار، هي خيمة رُفَيدة الأَسْلَمية، نزلها قوم من بني غِفار.

---

(١) تحرَّفت في (س) إلى: عميرة.

(٢) كتب هنا في هامش الأصل: في «القاموس» في مادة خرق: وخرقاء امرأة سوداء كانت تقم مسجد رسول الله ﷺ.

(٣) تحرَّفت في (س) إلى: سعيد.

أنَّ رجلين مِن أصحاب النبي ﷺ خرجا في ليلةٍ مُظلمة ومعهما مثل المصباحين، هما: أُسَيد بن حُضَير، وعبّاد بن بشر كما في مسلم.

وهب بن جرير، هو: ابن أبي حازم.

قوله: رأى عمر رجلاً يُصلي بين أُسطوانتين، هو: قرة بن إياس، رواه ابن أبي شيبة في «مُصنَّفه» وأوضحته في «تغليق التعليق».

قوله: اذهب فائتني بهذين، فجئتُهُ بهما، لم أقف على اسمهما.

أنَّ رجلاً نادى النبي ﷺ وهو على المنبر: لم أقف على تسميته، وكذا الثلاثة نفر، كما تقدّم في العلم.

عبّاد بن تميم عن عمه، هو: عبد الله بن زَيد كما تقدم.

وصلَّى ابن عون: عبد الله.

أبو معاوية، هو: محمد بن خازم بمعجمتين، عن الأعمش: سليمان بن مهران، عن أبي صالح: ذكوان، تكرر كثيراً، وهو من أصح الأسانيد.

ابن شُميل، هو: النضر، أخبرنا ابن عَوْن، هو: عبد الله، عن ابن سيرين، هو: محمد، وهي من أصح الأسانيد أيضاً. نبئت أن عِمران بن حُصَين قال: ثم سلم، القائل ذلك هو: محمد بن سِيرين، والذي أنبأه بذلك هو: خالد الحَذّاء، عن أبي قِلابة، عن عمه أبي الـمُهَلَّب، عن عِمران، فأبهم ثلاثةً، وصَرَّح بذلك عنه أشعث فيما رواه أصحابُ السنن الثلاثة.

وحدثني نافع، قائل ذلك هو: موسى بن عُقبة.

من باب سترة المصلى إلى المواقيت

قوله: أنا وغلام، تقدم في الطهارة[1].

الحكم، هو: ابن عتيبة.

(١) عبارة «في الطهارة» سقطت من الأصل، وهي مثبتة في بقية الأصول.

ورأى ابنُ عمر رجلاً، لم أقف على اسمه، وفي روايةٍ: ورأى عُمر، فإن ثبت فهو قُرَّة بن إياس، والد مُعاوية كما رواه ابن أبي شيبة.

أبو ضمرة، هو: أنس بن عياض[١].

فأراد شاب من بني أبي مُعَيط أن يجتاز بين يديه، وقع في النسائي: أن ابناً لمروان بن الحكم، وسماه ابن الجوزي في «التلقيح»: داود، وهو في «مصنف» عبد الرزاق كذلك، ومروان ليس هو مِن ولد أبي مُعيط بل أبو مُعيط ابن عم أبيه؛ لأنه مروان بن الحكم بن أبي العاص بن أمية، وأبو مُعَيط هو: ابن أبي عَمرو بن أمية، فيجوز أن تكون والدةُ[٢] داود بن مَروان مِن ذُرِّيَّة أبي مُعَيط، ثم راجعت «النسب» للزبير بن بَكَّار، فوجدت داود أمه أم أبان بنت عثمان بن عفان، وأمها رَملة بنت شَيبة بن ربيعة، وأمها أم شراك[٣] العامرية، فيجوز أن يكون داود نُسِبَ إلى أبي مُعَيط مِن جهة الرَّضاعة، أو لأنَّ جده لأمه عُثمان كان أخا الوليد بن عُقبة بن أبي مُعَيط مِن أمه فنُسب إليه مجازاً، والله أعلم. وزعم بعضهم أن الـمُجتاز هو عبد الرحمن بن الحارث بن هِشام، وهو غَلَط لما بيناه، فكأنّهما واقعتان، ووقع في كتاب الصلاة لأبي نُعيم: جاء الوليد بن عُقبة بن أبي مُعيط، وفيه نظر؛ لأنَّ الوليد حينئذٍ لم يكن شاباً بل كان شيخاً، فلعله ابنه.

قوله: لكان أن يقف أربعين، في «مسند» البزار من رواية ابن عُيينة عن أبي النَّضر: أربعين خَريفاً، ولم يشك.

ابن أخي ابن شهاب، اسمه: محمد بن عبد الله[٤].

هُشيم عن الشيباني، هو: أبو إسحاق سُليمان بن فَيروز.

قولُه: فانبعث أشقاهم، تقدم في الطهارة أنه عُقبة بن أبي مُعَيط. فانطلق مُنطلِقٌ إلى فاطمة، لم يُسمَّ هذا المنطلق، ويحتمل أن يكون هو: ابن مسعود الراوي.

---

(١) هذه الفقرة لم ترد في الأصل و(ف)، وأثبتناها من (ع) و(س)، لكن تحرفت فيهما ضمرة إلى: حمزة.

(٢) تصحَّفت في (س) إلى: يكون والده.

(٣) تحرَّفت في (س) إلى: شريك.

(٤) هذه الفقرة لم ترد في الأصل و(ف)، وأثبتناها من (ع) و(س).

من المواقيت إلى الأذان

أخَّرَ الصلاة، هي: صلاة العصر، كما عند المؤلف في كتاب بَدء الخلق.

قولُه: فدخل عليه أبو مسعود، هو: عُقبة بن عَمرو.

قولُه: أو أنّ جبريل هو أقام لرسولِ الله ﷺ وُقوت الصلاة، وقع ذلك مُبيَّناً في «السنن» لأبي داود، و«صحيح ابن حبان».

عن أبي جَمرة، هو: نصر بن عِمران.

يحيى، هو: ابن سعيد، عن إسماعيل، هو: ابن أبي خالد، عن قيس، هو: ابن أبي حازم، وهذا أيضاً مِن أصح الأسانيد، وتكرر.

أنَّ رجلاً أصاب مِن امرأة قُبلة، هو: أبواليَسَر كعب بن عَمرو كما في النسائي وغيره، ولم أعرف اسم المرأة.

عن يزيد بن عبد الله، هو: ابن أسامة بن عبد الله بن شَدَّاد بن الهاد، عن محمد بن إبراهيم، هو: التَّيمي.

مهدي، هو: ابن مَيمون، عن غَيلان، هو: ابن جَرير.

حدثنا أبو بكر، هو: عبد الحميد بن أبي أُوَيس عبد الله بن عبد الله الأَصْبَحي، عن سُليمان، هو: ابن بلال، الأعرج هو عبد الرحمن بن هُرمز، وغيره هو: أبو سَلَمة بن عبد الرحمن فيما أظن، ونافع هو بالرفع، والقائل: «ونافع» هو: صالح بن كَيسان شيخ سُليمان بن بلال، أنهما يعني: أنَّ شيخيه حدّثاه عن رسول الله ﷺ بالواسطتين اللذين ذكر.

أذَّن مؤذن النبي ﷺ، وفي رواية أخرى: فأراد المؤذن أن يؤذن، هو: بلال، وقد صرح باسمه الترمذي والجَوْزقي في روايتهما من طريق شُعبة بهذا الإسناد.

تابعه سُفيان، هو: الثَّوري، ويحيى، هو: ابن سعيد القطان.

أخبرنا عبد الله، هو: ابن المبارك، أخبرنا خالد بن عبد الرحمن، هو: السُّلمي أبو أمية البصري، ليس له في الكتاب سوى هذا الموضع، ولم يروِ عن خالد بن عبد الرحمن العَبدي ولا

عن خالد بن عبد الرحمن المكي شيئاً.

عن هِشام، هو: ابن عُروة، يعني عن أبيه، عن عائشة: في قعر حُجْرتها.

سمعت أبا أمامة، هو: أسعد بن سَهل بن حُنيف.

هشام، هو: الدَّستُوائي، كنا مع بُريدة، هو: ابن الحُصَيب الأسلمي.

الحُميدي: عبد الله بن الزبير، تكرر كثيراً.

شيبان، هو: ابن عبد الرحمن، عن يحيى، هو: ابن أبي كثير، عن أبي سلمة، هو: ابن عبد الرحمن بن عَوف، وهذا من أصح الأسانيد، وتكرر.

الوليد، هو: ابن مسلم، حدثنا الأوزاعي، هو[1]: عبد الرحمن بن عَمرو، تكرر كثيراً.

قَدِم الحَجّاج، هو: ابن يوسف الثقفي، يعني إلى المدينة النبوية حيث أمَّره عبد الملك بن مروان عليها بعد قتل ابن الزبير، فكان يُؤخِّر الصلاة، فسألْنا جابراً، يعني عن ذلك.

عن سلمة، هو: ابن الأكوع.

ويُذكر عن أبي موسى، هو: عبد الله بن قيس الأشعري.

وقال بعضُهم عن عائشة: أعتَمَ النبي ﷺ بالعتمة، هو بهذا اللفظ عنده مِن حديث صالح بن كَيْسان، عن الزُّهري، عن عُروة، عنها.

عن أبي موسى قال: كنت أنا وأصحابي الذين قَدِموا مَعي في السفينة، الحديث، كانت عُدَّتُهم سبعين نَفْساً كما ثبت من حديثه.

عن أبي المِنهال، هو: سَيَّار بن سَلامة.

حدثني أبو بكر، هو: عبد الحميد بن أبي أُويس، عن سليمان، هو: ابن بلال.

أبو جمرة عن أبي بكر ـ واسمه كُنيتُه ـ عن أبيه، وهو: أبو موسى عبد الله بن قَيس الأشعري،

---

(١) تحرَّفت في (س) إلى: عن.

وقد سمى أباه فقط في الإسناد الذي بعده فتعين، خِلافاً لمن قال هو: أبو بكر ابن عُمارة بن رُوَيبة.

قولُه: سَمِع رَوْحاً، هو: ابن عُبادة لا ابن القاسم، وسعيد، هو: ابن أبي عَروبة.

حدثنا إسماعيل بن أبي أُوَيس عن أخيه، هو: أبو بكر عبد الحَميد المتقدم آنفاً.

عن أبي العالية، هو: رُفيع الرِّياحي.

عن أبي أسامة عن عُبيد الله، هو: ابن عُمر بن حَفص العُمَري.

عن أم سلمة، هي: هند بنت أبي أمية المَخزومية أم المؤمنين.

عبد الواحد، هو: ابن زياد لا ابن زيد، حدثنا الشيباني، هو: أبو إسحاق سُليمان.

قوله: سرنا مع رسول الله ﷺ ليلاً فقال بعضُ القوم، لم يُسمَّ هذا الرجل، وقيل: هو عُمر.

أبو بكر بن أبي حَثْمة، هو مَنسوب إلى جده، وهو: أبو بكر ـ واسمه كُنيته ـ ابن سُلَيمان ابن أبي حَثمة، واسمه: عبد الله، وهو قرشي عَدَوي.

قوله: فهو أنا وأبي وأمي، هي: أم رُومان بنت الحارث بن غَنْم الفراسية من بني كِنانة زوج أبي بكر الصديق، «وامرأتي» اسمها: أُمَيمة بنت عَدي بن قَيْس السَّهْمي، والخادم لم يُسمَّ، وكذا لم يُسمَّ أحدٌ من الأضياف، ولا القوم الذين كان بينهم وبين النبي ﷺ العهد المذكور.

كتاب الأذان

هشام، هو: ابن أبي عبد الله الدَّستُوائي، عن يحيى، هو: ابن أبي كثير.

قوله: أنه سمع معاوية يوماً فقال مِثلَه إلى قوله: أشهد أن محمداً رسول الله، كذا اختصره، وقد أخرجه أبو نُعيم أوضح منه، ولفظه: كنا عند معاوية فنادى المنادي بالصلاة، فقال مثل ما قال، ثم قال: هكذا سمعت نبيكم. وساقه الإسماعيلي بتمامه، وفيه فقال: الله أكبر الله أكبر، فقال معاوية: الله أكبر الله أكبر، فقال: أشهد أن لا إله إلا الله، فقال معاوية: وأنا أشهد أن لا إله إلّا الله، فقال: أشهد أن محمداً رسول الله، فقال معاوية: وأنا أشهدُ أن محمداً رسولُ الله.

قوله: قال يحيى: وقال بعض إخواننا، هو: عَلقمة بن وَقَّاص فيما أَحسَب، كما أخرجه النَّسائي من وجه آخر عن علقمة، عن معاوية.

قول أبي ذرّ: فأراد المؤذّن: في رواية الترمذي: فأراد بلال، كما تقدم.

قول مالك بن الحويرث: أتى رجلان النبي ﷺ، هما: مالك بن الحُوَيرث وابن عمه كما بينه المصنف.

قوله: سمع جَلَبَةَ رجال، سُمِّي منهم: أبو بكرة في «الطبراني».

الجماعة

قوله: عن أنس، قال: أُقيمت الصلاةُ والنبي ﷺ يناجي رجلاً، لم يُسمَّ هذا الرجل.

قوله: وكان الأسود، هو: ابن يَزيد النخعي.

قولُه: الأعمش، قال: سمعت سالماً، هو: ابنُ أبي الجعد، سمعت أم الدرداء، هي: هُجَيمة الأوْصَابية وهي الصُّغرى، وأما أم الدرداء الكبرى فاسمها خَيرة.

حديث: «بينما رجل يمشي بطريق»، لم يُسمَّ هذا الرجل.

حديث مالك بن الحُوَيرث: «فأذِّنا وأقيما»، الـمُخاطب بذلك: مالك بن الحُوَيرث الراوي، وصاحبٌ له هو: ابن عمه كما سيأتي.

حديث ابن بُحَينة: رأى رجلاً وقد أقيمت الصلاة يُصلي ركعتين، الحديث، هو: ابن بُحينة كما رُوِّيناه من طريق جعفر بن محمد بن علي بن الحسين، عن أبيه مرسلاً، ووقع نحو ذلك لقيس بن عمرو جدّ[1] يحيى بن سعيد الأنصاري، أخرجه أبو داود وغيره، ولثابت ابن قيس بن شَمَّاس، أخرجه الطبراني مِن حديثه.

مؤذن ابن عباس بالبَصرة، لم يُسمَّ.

حديث أنس: قال رجل مِن الأنصار: إني لا أستطيع الصلاة معك، هو: عِتبان بن مالك.

---

(١) لفظة «جدّ» تحرَّفت في (س) إلى: حدثني.

فقال رجل من آل الجارود، هو: عبد الحميد بن الـمُنذر بن الجارود العَبدي، روى ابن ماجه بعضَ هذا الحديث بعينه من طريقه عن أنس.

حدثنا عبد العزيز بن عبد الله، هو: الأُوَيسي، حدثنا إبراهيم، هو: ابن سعد، عن صالح، هو: ابن كَيسان.

قلت لأبي قِلابة: كيف كان يُصلي؟ قال: مثل شيخِنا هذا، اسم الشيخ الـمُشار إليه: عَمرو بن سلمة الجَرمي، بَيَّنه الـمُصنّف في موضع آخر.

قوله: في حديث أبي موسى وعائشة: «مري أبا بكر فلْيصلِّ بالناس»، فأتاه الرسول، يعني أبا بكر، فصلى بالناس، اسم هذا الرسول: بلال كما عند المؤلف بعد قليل، ويحتمل أن يكون عبدَ الله بن زَمعة بن الأسود؛ لأنه رُوي ذلك مِن حديثه.

قوله في حديث سهل بن سعد: فجاءه المؤذن، هو: بلال، كما عند المصنف في الأحكام.

حديث عائشة: اشتكى النبي ﷺ فصلى وراءَه قومٌ قياماً، سُمِّي منهم: أبو بكر وعُمر وأَنس وجابر، كما أوضحتُه في «الشرح».

يحيى بن سعيد عن سفيان، هو: الثوري، حدثني أبو إسحاق، هو: السَّبيعي، حدثني عبد الله بن يزيد، هو: الخَطْمي، حدثني البراء، هو: ابن عازب.

قوله: كان يؤمهم سالم مولى أبي حُذَيفة، هو: ابن عُتبة بن ربيعة، اسمه مُهشِّم، وقيل غير ذلك.

حديث عُبيد الله بن عَديٍّ بن الخِيار في قوله لعثمان: إنك إمام عامة ونزل بك ما ترى، ويصلي لنا إمام فتنة ونتحرَّج، الحديث، المراد بإمام الفتنة المذكور: عبد الرحمن بن عُدَيس البَلَوي، قاله ابن عبد البر، قال: وقد صلى بالناس أيام حِصار عُثمان بأمره أبو أمامة أسعد ابن سَهل بن حنيف، وليس هو المرادَ هنا.

حديث: كان معاذ يؤمُّ قومَه فصلى العشاء، فقرأ بالبقرة، فانصرف رجلٌ، اسم هذا الرجل: حَزم بن أبي كعب، رواه أبو داود وابن حبان، وقيل: هو حَرَام خال أنس، رواه أحمد من

حديث أنس بإسناد صحيح، وقيل: سُليم بن الحارث، حكاه الخطيب، ورواه الطحاوي والطبراني.

حديث أبي مسعود: قال رجلٌ: يا رسول الله، إني لأتأخر عن الصلاة في الفجر مما يُطيل بنا فلان، يُحتمل أن يكون الإمام معاذاً والرجل سُليماً أو حزماً[1]، ولأبي يعلى في «مسنده»: كان أُبيّ بن كعب يُصلِّي بأهل قُباء، فاستفتح سورةً طويلة، فذكر نحو هذا الحديث، فيحتمل أن يكون هو الإمامَ في حديث أبي مسعود.

قول أبي أُسَيد: طوَّلت بنا يا بُنيّ، اسم ابنه: المنذر، ذكره أبو بكر بن أبي شيبة.

ثابت بن يزيد، حدثنا عاصم، هو: ابن سُليمان الأحول.

حديث عَمرو بن دينار، عن جابر، قال: كان معاذ يصلي مع النبي ﷺ، ثم يأتي قومَه فيصلي بهم، هي صلاة العِشاء كما ثَبت قَبلُ.

حديث الأسود عن عائشة، في صلاة أبي بكر بالناس في مَرَض النبي ﷺ: فخرج يُهادَى بين رجلين تخطُّ رِجلاه الأرض، هما: العَبَّاس وعلي، كما في حديث عُبَيد الله بن عبد الله بن عُتبة عنها، وفي روايةٍ لمسلم: أنه خرج بين علي والفضل بن عباس، وجَمَع النووي بينهما بأنّ خروجه مِن بيت عائشة كان بين علي والعَباس، وخروجه من بيتِ مَيمونة كان بين علي والفَضْل، وللخطابي في «المعالم»: أنه خرج بين علي وأسامة، ورُوِّيناه في الجزء الخامس من حديث إسماعيل الصَّفَّار، من طريق أُسامة بن زيد نفسه، قال: ثم أخرجته مُسنِدَهُ إلى صدري حتى انتهى إلى أبي بكر وهو في الصلاة، ولابن ماجه من رواية سالم بن عُبيد: أنه خرج بين بَريرة ورجل آخر، وفي رواية ابن أبي شيبة بسند جيد: ابن بَريرة وتوبة، واختُلف في تَوبة أَرجُلٌ هو أم أمرأة؟ وحديث سالم بن عبيد يدل على أنه رجل، وفي روايةٍ للواقدي: فخرج يتوكأ على الفضل بن العباس وغلامه ثوبان، فيُحمل هذا الاختلاف على تَعدُّد القصة، وقد حَمَلَ الشافعي رحمه الله الاختلاف في كونه كان الإمامَ

---

(١) في (س): حراماً، والمثبت من الأصول الخطية.

وأبو بكر يصلي مع الناس خلفه، أو كان أبو بكر الإمام ورسول الله ﷺ يُصلِّي خلفه على التعدُّد، لأنه ﷺ مَرِضَ أياماً واستخلفَ فيها أبا بكر فلا يَبعُد أن يكون خرج إلى الصلاة فيها مِراراً، والله أعلم.

وفي هذا الحديث أيضاً: فقيل له: إن أبا بكر رجل أَسِيف، أُبهم فيه القائل، والمراجع في ذلك: عائشة، ففي رواية حمزة بن عبد الله[1] بن عُمر عنها، قالت: لقد راجعتُه مرتين أو ثلاثاً، وفي رواية عُبيد الله بن عبد الله بن عتبة عنها: ما حَمَلَني على كثرة مُراجعتي له، وفي رواية عُروة عنها: أنها أَمَرَت حفصة فراجَعَتْه أيضاً في ذلك.

حديث أنس: صليت أنا ويتيمٌ في بيتنا، اسمه: ضُمَيْرةُ الحِمْيَرِيُّ. حدثنا عبد الله بن محمد، حدثنا سفيان، هو: ابن عيينة، عن إسحاق، هو: ابن عبد الله بن أبي طلحة.

قوله في حديث عائشة: فلما أصبح ذكر ذلك الناس، الذي ذَكَر له ذلك: عمر بن الخطاب، بيَّنه عبد الرزاق.

أبواب صفة الصلاة

باب التكبير وافتتاح الصلاة

حديث أنس: أنَّ رسول الله ﷺ ركب فرساً فجُحِش شِقُّه فصلى لنا صلاةً مِن الصلوات، هي: الظهر.

عبد الأعلى، هو: ابن عبد الأعلى، حدثنا عبيد الله، هو: ابن عمر بن حفص.

حدثنا موسى حدثنا أبو عَوانة، هو: الوضاح. شكا أهل الكوفة سعداً، هو: ابن أبي وقاص، وفيه: فأرسل معه رجلاً، هو: محمد بن مسلمة[2].

حديث أبي هريرة في قصة الـمُسيء صلاتَه، ذكر أبو موسى في «ذيل الصحابة»: أنه خَلاَّد جد يحيى بن عبد الله بن خَلاَّد.

---

(١) في (س): حمزة عن ابن عبد الله، وهو خطأ.

(٢) تحرَّفت في (س) و(ف) إلى: سلمة.

حدثنا عمر حدثنا أبي، هو: عُمر بن حفص بن غِياث.

إنَّ أم الفضل، هي: لبابة بنت الحارث.

معتمر عن أبيه، هو: سُليمان التيمي، عن بكر، هو: ابن عبد الله الـمُزَني.

شعبة عن أبي عَون، هو: محمد بن عُبَيد الله الثَّقَفي الأعور، وليس له في البخاري غير هذا الموضع.

وقال عُبيد الله، هو: ابن عمر بن حفص، عن ثابت، هو: البُناني، عن أنس: كان رجلٌ مِن الأنصار يؤمُّهم في مسجد قُباء، هو: كُلثوم بن الهِدْم، وقيل: كُرز بن زَهْدَم، كذا رأيت بخط الرَّشيد العطار نقلاً عن «صِفَة التصوُّف» لابن طاهر.

أبو وائل: شقيق بن سلمة[١]. جاء رجل إلى ابن مسعود، اسم الرجل: نَهيك بن سِنان كما عند مسلم، وفيه: فذكر عشرين سورة مِن الـمُفصَّل سورتين في كل ركعة، بَيَّن ابنُ خُزيمة في «صحيحه» أسماء العشرين سورة المذكورة مِن طريق أبي خالد الأحمر، عن الأعمش، قال: هي عشرون سورة ـ على تأليف عبد الله، أولهن الرحمن وآخرُهن الدخان ـ: الرحمن، والنجم، والذاريات، والطور، واقتربت، والحاقة، والواقعة، ونون، والنازعات، وسأل، والمدثر، والمزمل، وويلٌ للمطففين، وعبس، ولا أقسم، وهل أتى، والمرسلات، وعمَّ يتساءلون، وإذا الشمس كوِّرت، والدخان، وسيأتي في فضائل القرآن للمؤلف طرفٌ منه.

قوله: وكان أبو هريرة ينادي الإمام: لا تسبقني بآمين، روى ابن سعد في «الطبقات» أن أبا هريرة قال ذلك للعلاء بن الحَضْرمي لما توَجَّه معه إلى البحرين.

حدثنا إسحاق الواسطي أخبرنا خالد، هو: ابن عبد الله الطحان الواسطي. قوله: عن أبي العلاء، هو: يزيد[٢] بن عبد الله بن الشِّخِّير، عن مُطرِّف، هو: أخوه[٣].

---

(١) عبارة «أبو وائل: شقيق بن سلمة» لم ترد في الأصل و(ف)، وأثبتناها من (ع) و(س).

(٢) تصحَّفت في (س) إلى: بريد.

(٣) عبارة «عن مطرف هو أخوه» لم ترد في الأصل، وأثبتناها من سائر الأصول.

عن عكرمة قال: رأيت رجلاً عند المقام يُكبِّر في كل خفضٍ ورفع، قلت: هو أبو هريرة، سماه علي بن عبد العزيز في «مسنده»، والطبراني في «الأوسط»، ووقع في «مصنف» ابن أبي شيبة: رأيت يَعلى يُصلِّي، وهو تحريف، وإنما هو: رأيت رجلاً يُصلِّي، ولأبي نُعيم في «المستخرج» أن تلك الصلاة صلاة الظُّهر.

حديث زيد بن وهب رأى حذيفة رجلاً لا يُتمُّ الركوع، هذا الحديث مختصر، وهو مُطوَّل عند أحمد، وعند ابن خُزيمة: أنَّ الرجل كِنديٌّ، لكنه لم يُسمِّه.

حديث رِفاعةَ بن رافع: فقال رجل: ربَّنا ولك الحمْدُ، في أبي داود والترمذي: أنَّ القائلَ: رِفاعة، وجعله ابنُ منده غيرَ راوي الحديث، ووَهِمَ الحاكم فجعله معاذَ بن رِفاعة.

قوله: فصلَّى بنا صلاةَ شيخنا هذا أبي يزيد، هو: عمرو بن سَلَمة الجَرْمي كما تقدم.

أبو عَوَانةَ عن عمرو، هو: ابن دينار.

سعيدُ بن الحارث: صلَّى لنا أبو سعيد، هو: الخُدْري.

عن محمد بن عمرو بن عطاء: أنه كان جالساً في نَفَرٍ من أصحاب النبي ﷺ، فذكَرْنا صلاةَ النبي ﷺ، الحديث في صفة الصلاة، في «سنن أبي داود» وابن خزيمة: أنهم كانوا عشرةً من الصحابة، وسَمَّى أبو داود منهم: أبا قَتادة وأبا أَسِيد، وسهل بن سعد، ومنهم أيضاً أبو هريرة عنده ومحمدُ بن مسلمة[1].

حديث عائشة: فقال له قائل: ما أكثرَ ما تستعيذُ، لم يُسَمَّ هذا القائل، ثم وقع لي أنه عائشةُ كما سيأتي قريباً.

عن أبي الخير، هو: مَرْثَد بن عبد الله.

عمرو، هو: ابن دينار، أنَّ أبا مَعْبَد، هو: نافِذ[2] مولى ابنِ عباس.

---

(١) تحرَّفت في (س) إلى: سلمة.

(٢) تصحَّفت في (س) إلى: ناقد.

حديث أبي هريرة: جاء الفقراءُ إلى النبي ﷺ، فقالوا: ذهب أهل الدُّثور، الحديث، يأتي تسميةُ مَن عرفناه من السائلين عن ذلك في الدعوات. قوله فيه: فاختلفنا بيننا، القائل: سُمِّي، والمرجوعُ إليه: أبو صالح كما عند مسلم.

ابن أبي مُليكة عن عُقبة، هو: ابن الحارث النَّوْفلي. قوله: ففزِعَ الناسُ، الذي سأله عن ذلك منهم هو: عُقْبة الراوي، بَيَّنَ ذلك المصنفُ في أثناء كتاب الزكاة.

قوله: قَرِّبُوها ـ إلى بعض أصحابه ـ هو: أبو أيوب الأنصاري.

قوله: عبد الرحمن بن عابس، سمعتُ ابن عباس، وقال له رجل: شهدتُ الخروج مع رسول الله ﷺ، لم يُسمَّ السائل، وأظنُّ أن في بعض الطرق أنه الراوي.

قوله: فقال له قائل: ما أكثَرَ ما تستعيذُ من المأثم والمغرَم، السائل له عن ذلك: عائشة، بيَّنه النسائي في روايةٍ له من طريق مَعْمَر عن الزُّهري[1].

كتاب الجُمعة

عن ابن عمر: أنَّ عمر بن الخطاب بَيْنا هو قائم في الخُطبة يومَ الجمعة، إذ دخل رجل من المهاجرين الأوَّلين، هو: عثمان بن عفان كما في مسلم وأبي داود، قال ابن عبد البَرِّ: لا أعلمُ بين أهل الحديث في ذلك خلافاً.

قولُه: وقد قلتُ في حُلَّة عُطارِدَ، هو: ابن حاجب بن زُرارة التميمي.

عن ابن عمر: كانت امرأة لعمر تَشهدُ صلاةَ الصبح، هي: عاتكة بنت زيد بن عمرو ابن نُفَيل، روى ابن سعد ما يُؤَيِّدُه في ترجمتها من «طبقاته»، وقوله في سياق الحديث: «فقيل لها: لم تخرجين؟»، لم أقف على القائل لها ذلك، ويُحتملَ أن يكون هذا: ابنَ عمر راوي الحديث المذكور، فإنه مشهور من روايته من طرق أخرى.

حديث سهل بن سعد: أرسل رسول الله ﷺ إلى فلانةَ امرأةٍ من الأنصار: «مُرِي غلامَك

---

(١) تحرَّفت في (س) إلى: زهير.

النَّجار»، اختُلِف في اسم النجار، فقيل: باقوم، وقيل غيرُ ذلك، كما تقدّم في أبواب المساجد[1].

عن جابر بن عبد الله قال: جاء رجلٌ والنبيُّ ﷺ يَخطُب، هو: سُلَيك الغَطَفاني كما في «صحيح مسلم» وابن حبان.

قوله: عن أنس: بينما النبي ﷺ يَخطُب يومَ جمعة، إذ قام رجل فقال: هلك الكُراع، الحديث، لم يُسمَّ هذا الرجلُ، وقد قيل: هو مُرَّة بن كعب، وقيل: العباس بن عبد المطلب، وقيل: أبو سفيان بن حرب، وكل ذلك غَلَطٌ ممن قاله؛ لمغايَرةِ كلٍّ من أحاديث الثلاثة للقصة التي ذكرها أنس، ثم وجدت في «دلائل النبوة» للبيهقي في رواية مُرسَلة ما يدلُّ على أنه خارجة بن حِصْن بن حذيفة بن بدر الفَزاري، أخو عُيينة بن حِصن، فهذا هو المعتمد، وفي رواية يحيى بن سعيد: فقام أعرابيّ، وله: فقام رجل أعرابي من أهل البدو، وعنده: فأتى الرجل، فقال: يا رسول الله، فمقتضى هذا أنه هو، وفي رواية إسحاق بن أبي طلحةَ عن أنس: فقام ذلك الرجل أو غيره، وكذا ذكره عن قَتادة عن أنس في الاستسقاء، وفي رواية شَريك بن أبي نَمِر في الاستسقاء: سألت أنساً: أهو الرجلُ الأول؟ قال: لا أدري.

قولُه: عن جابر: بينا نحن نُصلِّي مع النبي ﷺ إذ أقبلَت عِيرٌ تَحمِلُ طعاماً، فالتَفَتُوا إليها حتى ما بقي مع النبي ﷺ إلّا اثنا عشر رجلاً، في «المراسيل» لأبي داود: أن القادم بالتجارة: دِحْية، ويقال: إنَّ صاحب المال هو: عبد الرحمن بن عوف، فيحتمل ـ إنَّ صحَّ ـ أن يكون دِحيةُ كان السفيرَ، وفي رواية لمسلم: فيهم أبو بكر وعمر، وذكر إسماعيل بن أبي زياد الشامي في«تفسيره» بسندٍ مُنقطعٍ أنهم: أبو بكر وعمر وعثمان وعلي وطلحة والزبير وسعد وسعيد وعبد الرحمن بن عوف وأبو عُبيدة وبلال وابن مسعود، وفي رواية: فيهم عمار بن ياسر، وفي رواية: سالم مولى أبي حُذيفة، وفي «الصحيح»: أنَّ جابرَ بن عبد الله منهم.

---

(١) بدل عبارة «وقيل غير ذلك كما تقدم في أبواب المساجد» وقع في (س) وهامش (ع): وقيل: باقول، وقيل: كلاب، وقيل: صباح، وقيل: ميمون، وقيل: قبيصة، وقيل: مينا، وقيل: إبراهيم، والمرأة لم تُسمَّ، وصحفها بعضهم فقال: علاثة بالعين والثاء المثلثة.

حديث سهل بن سعد: كانت فينا امرأةٌ تجعلُ[1] على أربِعاءَ في مزرعة لها سِلْقاً، الحديث، لم تُسمَّ هذه المرأةُ.

صلاة الخوف

قوله: عن موسى بن عُقْبة، عن نافع، عن ابن عمر، نحواً من قول مجاهد. انتهى، أحالَ على قول مجاهد ولم يتقدَّم له ذِكْر، وقد بيّنته في «تغليق التعليق» من طريق الإسماعيلي وغيره.

قوله: فأدرك بعضُهم العصرَ في الطريق، فقال بعضهم: لا نُصلِّي حتى نأتيَها، وقال بعضهم: بل نصلي، لم يُرِدْ منّا ذلك، فذُكِر للنبي ﷺ. انتهى، لم أقف على تسمية أحدٍ منهم.

صلاة العيدين

حديث حَفْصةَ بنتِ سيرينَ، تقدَّم في الحيض.

حديث عائشة: أنَّ أبا بكر دخل عليها وعندها جاريتان في أيام مِنىً، اسم إحداهما: حَمامة، سَمّاها ابنُ أبي الدنيا في كتاب «العيدين» له بسندٍ صحيح، وعند المحاملي من حديث ابن عباس: أنَّ امرأة كانت تُغنِّي بالمدينةِ اسمها زينب، فيمكن أن يُفسَّر به الثانيةُ.

حديث أنس: «مَن ذبح قبلَ الصلاة فَلْيُعِدْ» فقام رجل، هو: أبو بُرْدة بن نِيَار كما في حديث البراء بن عازب.

قوله: عن سعيد بن جُبَير، قال: كنت مع ابن عمر حين أصابه سِنانُ الرُّمْح في أَخْمَصِ قَدَمه، لم أقف على تسمية الذي أصابَ رِجْلَه، وهو من عَسْكر الحجاج بن يوسف، وكان ذلك في حِصار الحجاج لابن الزبير.

حديث ابن عباس في وَعْظِ النساء: فقالت امرأةٌ واحدة منهنّ، لم يُجِبْهُ غيرُها: نعم، لا يدري حَسَنٌ من هي، أما المرأة فيُحتَمَل أن تكون هي: أسماءَ بنت يزيد بن السَّكَن، خطيبةَ النساء، فهي التي قالت في شيءٍ من هذه القصة: «وكيف يكفُرْنَ؟[2]»، أخرجه الطبراني

---

(١) تحرَّفت في (س) إلى: تحقل.

(٢) تحرَّفت في (س) إلى: تكون.

والبيهقي من حديثها، وأما حَسَنٌ المذكور، فهو: ابن مُسلِم راوي الحديث.

حديث حَفْصةَ بنت سِيرينَ: جاءت امرأة فنزلت قَصْرَ بني خَلَفٍ، الحديث، تقدم في الحيض.

أبواب الوتر

حديث ابن عمر: أنَّ رجلاً سأل النبي ﷺ، في «المعجم الصغير» للطبراني في أوائله: أن ابنَ عمرَ السائلُ، لكن في مسلم عن ابن عمر: أنَّ رجلاً سأل النبيَّ ﷺ، وأنا بينه وبين السائل، وفي أبي داود: أنَّ رجلاً من أهل البادية.

قولُه: عبدُ الرحمن بن القاسم، هو: ابن محمد بن أبي بكر الصِّدِّيق.

عاصم، هو: ابن سليمان الأحول، سألت أنس بن مالك عن القُنوت، فقال: قد كان القنوتُ، قلت: قبل الركوع أو بَعْدهُ؟ قال: قبلَهُ، قلت: فإن فلاناً أخبرني عنك أنك قلتَ: بعد الركوع، الحديثَ، قلت: رَوَى عن أنسٍ أن القنوت بعد الركوع: محمدُ بن سيرين وغيرُه، ويُجمَعُ بينهما بأن القنوت في الصّلوات المكتوبة، كالصبح، بعد الركوع، كما صرَّح به ابن سيرين، وفي الوتر قبل الركوع، كما في حديث عاصم هذا، والله أعلم.

أبواب الاستسقاء

عَبَّاد بن تميم عن عمه، هو: عبد الله بن زيد بن عاصم المازِنيُّ.

حديث أنس في الاستسقاء، تقدَّم قريباً.

أبواب الكسوف

حديث عائشة: أنَّ يهوديةً، لم أقف على اسمها.

قول الزُّهْري: فقلت لعُرْوة: إن أخاك لم يَزِد على ركعتين، هو: عبد الله بن الزبير.

موسى عن مُبارَك، هو: ابن فَضَالة.

زائدة عن هشام، هو: ابن عُرْوة، عن فاطمة، هي: بنت المنذر زوجتُه، عن أسماء، هي: بنت أبي بكر جدَّتها.

قول الوليد: وقال الأوزاعي وغيره: سمعت الزُّهري، هو: عبد الرحمن بن نَمِر[١]، بيَّنه مسلم في روايته.

قول ابن عباس: أيكفُرْنَ بالله؟، لم أقف على اسم السائلة، وسيأتي قريباً.

أبواب سجود القرآن

عن عبد الله، هو: ابن مسعود، قال: قرأ النبي ﷺ النجمَ بمكة فسجد فيها، وسجد مَن معه، غيرَ شيخ أخذ كفّاً من حصى، هو: أُميَّة بن خلف، سمّاه المؤلف في تفسير سورة النجم.

حديث جُندُب: احتبَسَ جبريل، فقالت امرأة، هي: أم جميل حَمَّالةُ الحَطَب، وسيأتي قريباً.

سعد بن إبراهيم عن عبد الرحمن، هو: ابن هُرمُز الأعرج.

مُعتَمِر، حدثني أبي، هو: سليمان التيمي، حدثني بكر، هو: ابن عبد الله المُزَني.

أبواب تقصير الصلاة خالٍ، والتطوُّع[٢] قاعداً

قولُه: حدثنا أحمد بن سعيد حدثنا حَبَّان، هو: ابن هِلال، حدثنا همام.

قوله: رواه إبراهيم بن طَهْمان عن حجاج، هو: ابن حجاج.

رَوْح بن عُبادة أخبرنا حسين، هو: المعلِّم.

عبد الصمد سمعت أبي يقول، هو: عبد الوارث بن سعيد.

عبدان عن عبد الله، هو: ابن المبارك حيث أتى.

التهجد والنوافل

حديث جُندُب بن عبد الله: احتبَسَ جبريل، فقالت امرأةٌ من قريش: أبطأ عليه شيطانه، هي: أم جميل حمالة الحطب، رواه الحاكم في «المستدرك» من طريق زيد بن أرقم.

عن زياد، هو: ابن عِلاقة، سمعت المغيرة، هو: ابن شُعبة.

---

(١) تحرَّفت في (س) إلى: نمير.

(٢) تحرَّفت في (س) إلى: حال التطوع.

عن أشعث، سمعت أَبي يقول، هو: أبو الشَّعثاء سُلَيم بن أسود.

أخبرنا حنظلة بن أبي سفيان، هو: الجُمَحي.

تابعه سليمان وأبو خالد الأحمر، أبو خالد الأحمر: هو سليمان بن حَيّان، وما وجدتُه من حديث سليمان بن بلال، فيُحتمَل أن تكون الواو زائدةً.

الأسود، هو: ابن يزيد النَّخَعي، عن عائشة.

حديث عائشة: كانت عندي امرأة من بني أسد[1]، فقال رسول الله ﷺ: «مَن هذه؟» قلت: فُلانة. هي: الحَوْلاء بنت تُوَيت، كما تقدم في الإيمان.

حديث أنس: هذا حبلٌ لزينب، هي: بنت جحش.

حديث عبد الله بن عَمْرو[2]: «لا تكن مثلَ فلان» لم أقف على اسمه.

عمرو، هو: ابن دينار، عن أبي العباس، هو: السائب بن فَرُّوخ.

قال رجل من الأنصار، وكان ضَخماً، قيل: هو عِتْبان بن مالك، وفي الطبراني من طريق عَبَّاد بن منصور عن أنس قال: اتخذ أبو طلحة مسجداً في داره، فأرسل إلى النبي ﷺ، الحديث، فيحتمل أن يُفسَّرَ به.

قوله فيه: فقال فلان ابن فلان ابن الجارود، هو: عبد الحميد بن المنذر بن الجارود كما تقدم.

عبد الله بن بُرَيدة، حدثني عبد الله المُزَني: هو ابن مُغَفَّل.

مَرثَد بن عبد الله اليَزَني، قلت: ألا أعجِّبُكَ من أبي تميم، هو: الجَيْشاني عبد الله بن مالك، ولم يذكر المِزِّي في «التهذيب» أبا تميم هذا في من أخرج له البخاري، وهو على شرطه.

حديث عِتْبان: فقال رجلٌ: ما فعل مالك؟ هو: ابن الدُّخْشُم، فقال رجل منهم: ذاك منافق، قيل: إن الرجل الذي قال ذلك هو: عِتْبان.

---

(١) تحرَّفت في الأصل إلى: إسرائيل، والمثبت من بقية الأصول الخطية.

(٢) تحرَّفت في (س) إلى: عمر.

الأفعال في الصلاة

قَزَعةُ، هو: ابن يحيى.

فلمّا رجعنا من عند النجاشي، اسمه: أَصْحَمة.

عيسى، هو: ابن يونس، عن إسماعيل، هو: ابن أبي خالد.

حديث أبي هريرة: «نادت امرأةٌ ابنَها وهو في صَومَعته»، الابن: هو جُرَيْج، وأمه لم تُسَمَّ.

قوله: فجعل رجل من الخوارج يقول: اللهم افعل بهذا الشيخ، لم أعرف اسمَ هذا الرجل، والشيخ قد سُمِّيَ في هذا الحديث.

أبو هلال، اسمه: محمد بن سُلَيم الراسِبي.

حديث أبي هريرة: يقول الناس: أكثرَ أبو هريرة، فلَقِيتُ رجلاً، فقلت: بِمَ قرأ رسول الله ﷺ البارحةَ في العَتَمَة؟ فقال: لا أدري، قلت: لكن أنا أدري، قرأ سورة كذا وكذا، فيه الرجل المُبهَم، والسورة، ولم أعرفهما.

السهو

قول أم سَلَمة: فأرسلتُ إليه الجارية، لم أقف على اسمها.

كتاب الجنائز

قوله: وحَنَّطَ ابنُ عمر ابناً لسعيد بن زيد، اسمه: عبد الرحمن، رويناه في «جزء» أبي الجهم.

أم العلاء امرأة من الأنصار، هي: بنت الحارث بن ثابت الخَزْرجية.

حديث ابن عباس: مات إنسانٌ كان رسول الله ﷺ يعودُهُ، فمات بالليل، يحتمل أن يكون هو: طلحة[1] بن البراء.

حديث أبي سعيد: «من مات لها ثلاثةٌ مِن الولد كُنَّ حِجاباً من النار» فقالت امرأة: واثنان؟

(١) في (س): أبو طلحة، وهو خطأ.

قال: «واثنان»، هي أم مُبَشِّر، رواه الطبراني في «الكبير»، وذكره ابن بَشكُوالٍ من حديث جابر، قال: وقيل: أم هانىء، ولم يذكر مُستَنَدَهُ، وروى ابن أبي مَيسَرة في «فوائده» من حديث أم سُلَيم: أنها سألت عن ذلك وأجيبت بذلك، وهو عند أحمد والطبراني أيضاً، وروى الطبراني في «الأوسط» من حديث أم أيمن، وروى البيهقي من حديث عائشة: أنَّ كُلاًّ منهما ممّن سألت عن ذلك.

قوله: فقال سعد، هو: ابن أبي وقاص: «لو كان نَجِساً ما مَسِسْتُه»، لم أقف على اسم الميت المذكور[١].

حديث أم عَطِية، اسمها: نُسَيبة الأنصارية، بضم النون، وبنت النبي ﷺ المُتوفاة: زينبُ، وهي الكبرى، كما ثبت في مسلم، وورد في الترمذي: أن أم عطية أيضاً حَضَرَتُ وفاةَ أم كُلثوم بنت النبي ﷺ، والجمعُ واضحٌ بأنْ حَضَرَتْهما جميعاً، وقد شَهِدَ غُسْل أم كلثوم أيضاً: أسماءُ بنت عُمَيس وصفية بنت عبد المطلب وليلى بنت قائِف، فهُنَّ المراد بقوله: «اغسِلْنَها» بصيغة الجمع.

حديث ابن عباس: بينما رجل واقف بعَرَفة إذ وقع عن راحِلَته، لم أعرف اسمه، ووهمَ مَن قال من شُرَّاح «المنهاج»: إنه واقد بن عبد الله، وقد بيَّنته في موضع آخر.

حديث ابن عمر: أن عبد الله بن أُبَيٍّ لما تُوفِّي جاء ابنُه إلى النبي ﷺ، اسمه: عبد الله.

حديث سهل: أنَّ امرأة جاءت إلى النبي ﷺ ببُرْدَة منسوجة فيها حاشِيَتُها، لم أعرف اسم المرأة، وفيه: فقال رجل من القوم: اكْسُنِيها، ما أحسَنَها، هو: عبد الرحمن بن عوف، رواه الطبراني فيما أفاده المُحِبُّ الطبراني، لكن لم نقفْ على ذلك في «معجم» الطبراني، بل فيه في مسند سعد نقلاً عن قتيبة: أنه سعد بن أبي وقاص. وقوله: فقال القوم: ما أحسنتَ، الذي خاطبه بذلك منهم: سهلُ بن سعد راوي الحديث، بيَّنه الطبراني من وجه آخر عنه: قال سهلٌ: فقلتُ له.. إلى آخره.

---

(١) قلنا: لكن استدرك في «الفتح» ٤/٥٤٧ عندما أورد أثر عائشة بنت سعد من «مصنف ابن أبي شيبة»، وفيه أنَّ الميت: سعيد بن زيد بن عمر.

حديث أم عطية: نُهينا عن اتِّباع الجنائز، رواه ابن شاهين والإسماعيلي بإسناد صحيح عن أم عطية، قالت: نهانا رسولُ الله ﷺ.

حديث ابن سيرين: تُوفِّي ابنٌ لأُمِّ عطية، لم أعرف اسمه.

حديث زينبَ بنت أبي سَلَمة: «لما جاء نَعْيُ أبي سفيان من الشام»، المعروف: لـمَّا جاء نعيُ يزيد بن أبي سفيان، فلعله كان فيه: نعيُ ابنِ أبي سفيان، فسقطت «ابن»، وأما أبو سفيان فمات بالمدينة بلا خِلاف بين أهل الأخبار، وابنه يزيدُ مات على الشام أميراً.

قولها: ثم دخلت على زينب، هي: بنت جحش، حين توفي أخوها، هو: أبو أحمد بن جَحْش المكفوفُ، وأما أخوه عبد الله فاستُشهد قبل ذلك.

حديث أنس: مرَّ النبيُّ ﷺ بامرأة تبكي عند قبر، فقال: «اتقي الله»، لم أعرف اسمها، وفيه: فقيل لها: إنه رسول الله، في الطبراني في «الأوسط»: القائل لها ذلك: هو الفَضْل بن عباس.

حديث أسامة بن زيد: أرسَلَت بنتُ النبي ﷺ إليه: أنَّ ابناً لي قُبِضَ فائتِنا، أما البنت: فهي زينب، وأما ابنها فيحتمل أن يكون هو: عليَّ بن أبي العاص بن الربيع، كذا قال الدِّمياطي، وفيه نظرٌ؛ لأن علياً دخل مع النبي ﷺ مكةَ يومَ الفتح وقد راهَقَ، ومَن كان في هذا السنِّ لا يُقال فيه: صبيّ، وقد رواه الدُّولابي بسند البخاري بلفظ: أنَّ بنتاً لها أو صبياً، ولأبي داود من هذا الوجه: إن ابني أو ابنتي، وفي رواية للمصنف: إنَّ بنتي احتُضِرت، والبنت اسمها: أُمَيْمة، كذا في «معجم» أبي سعيد بن الأعرابي، ووقع في الجزء الثاني من حديث سَعْدان بن نصر: أُتِيَ النبي ﷺ بأُمامةَ بنت زينب، وفيه نظر؛ لأن أمامة عاشَت بعد النبي ﷺ حتى تزوَّجَها عليٌّ بعد فاطمة، فإن ثبت أن أُمامة غير أُمَيْمة فلا إشكالَ، وإلا فيُحمل على أنها وصلت إلى حدِّ النَّزْع، ثم أفاقَت، ويأتي مثلُ هذا الاحتمال في علي بن أبي العاص، ويُحتمل أن تكون البنتُ المرسَلَةُ لأجل الابن غيرَ البنت المرسَلَة بسبب البنت، إن ثَبَتَ أن أُميمة غيرُ أُمامة، فتتعيَّنُ أُميمة، ويكون الابن إما عبد الله بن عثمان من رُقيَّة، وإما مُحَسِّن بن علي بن أبي طالب من فاطمة، والله أعلم. ثم رأيت في «الأنساب» للبلاذُرِي أنه

عبد الله بن عثمان بن عفان، فإنه ذكر في ترجمته أن النبي ﷺ وضعه في حَجْره ودَمَعَت عليه عينُه، وقال: «إنما يَرحَمُ اللهُ من عباده الرحماءَ»، كذا ذكره بغير إسناد، وفي «مسند البزَّار» من حديث أبي هريرة قال: ثَقُلَ ابنٌ لفاطمة، فبَعَثَت إلى النبي ﷺ تدعوه، فقال: «ارجع، فإنّ لله ما أَخَذَ وله ما أبقى وكل أجلٍ بمقدار» فلما احتُضِرَ بَعَثَت إليه، فقال لنا: «قُوموا» فلما جلس جعل يقرأ ﴿فَلَوْلَآ إِذَا بَلَغَتِ ٱلْحُلْقُومَ﴾ الآيات [الواقعة:٨٣] حتى قُبِضَ فدَمَعَت عيناه، فقال سعد: يا رسول الله، تبكي وتَنْهَى عن البكاء؟ فقال: «إنما هي رحمة، وإنما يرحم الله مِن عباده الرحماءَ»، فتعيَّن أن يكون الابنُ مُحَسِّناً، فإن فاطمة لم تلد من علي من الذكور غيرَ ثلاثة، ولم يَمُتْ في عهده ﷺ غيرُه.

قوله: فقام ومعه سعد بن عُبادة ومعاذ بن جبل وأُبيّ بن كعب وزيد بن ثابت ورجالٌ، قلت: سُمِّيَ منهم: عبادةُ بن الصامت في رواية عبد الواحد في أوائل التوحيد، وفي رواية شُعْبة عند أبي داود: أن أسامة كان معهم، وفي رواية عبد الرحمن بن عوف عند الطبراني في «الكبير» أنه كان فيهم، ووقع في رواية شُعْبة في الأيمان والنذور: وأَبي أو أُبَيّ، كذا بالشك، فعلى الأول يكون معهم زيدُ بن حارثة، لكن الثاني أرجحُ لرواية هذا الباب: «وأُبَيُّ بن كعب»، والظاهر أن الشك فيه من شعبة؛ لأنه لم يقَعْ عند غيره.

حديث أنس: شَهِدْنا بنتاً للنبي ﷺ وهو جالسٌ على القبر، فرأيت عينيه تَدمَعَان، قال الطبري[1]: هي أم كُلْثُوم، وصححه ابن عبد البَرِّ، ووقع في «الأوسط» للبخاري[2] من حديث حماد بن سَلَمة، عن ثابت، عن أنس، أنها رُقَيَّة، ولا يَصِحُّ؛ لأن النبي ﷺ لم يَحضُر موتَها، وصحَّح ابن بَشْكُوال أنها زينب، وهي رواية ابن أبي شيبة.

حديث ابن أبي مُلَيكَةَ: توفِّيَت بنتٌ لعثمان، قال أبو عمر بن عبد البَرِّ: هي أم أَبان، قلت: وهو في مسلم.

قوله: وقال عمر: دَعْهُنَّ يبكينَ على أبي سليمان، هو: خالد بن الوليد.

---

(١) تحرَّفت في (ع) و(س) إلى: الطبراني، والمثبت من الأصل و(ف)، وانظر «تاريخ الطبري» ١١/ ٤٩٨.
(٢) تحرَّفت في (ع) و(س) إلى: «للطبراني» والمثبت من الأصل و(ف)، وهو في «التاريخ الأوسط» للبخاري (٥٢).

حديث جابر: فسَمِعَ صوتَ صائحة[١] فقال: «مَن هذه؟» فقالوا: بنتُ عمرو أو أختُ عمرو، أما بنت عمرو، فهي: فاطمةُ، وأما أخته: فهِنْد.

حديث سعد: ولا يَرِثُني إلا ابنةٌ لي، هي: أم الحكم كما حَرَّرْتُه في «الصحابة»، ووهم مَن قال: هي عائشة؛ لأنها لا صحبةَ لها، وليست لسعد ابنةٌ أخرى اسمُها عائشة.

قوله: فغُشِي عليه ورأسُه في حَجْر امرأة من أهله، هي: أم عبد الله بنت أبي دَوْمة زوجتُه، كذا في النسائي، وفي «تاريخ البَصْرَة» لعمر بن شَبَّة: صفية بنت دَمُون، وهي والدة أبي بُرْدة ولدِهِ.

حديث عائشة: لـمَّا جاء قتلُ ابنِ حارثة، هو: زيد، وجعفر هو: ابن أبي طالب، وابن رَوَاحة هو: عبد الله، وفيه: فأتاه رَجُلٌ، لم أعرف اسمه.

حديث أنس: اشتكى ابنٌ لأبي طلحة، هو: أبوعُمَير، رواه الحاكم في «المستدرك»، وفيه: قال سفيانُ: فقال رجلٌ من الأنصار، هو: عَبَايةُ بن رِفاعة بن رافع بن خَدِيج، ذكره الدِّمياطي في «أنساب الخزرج»، ووَصَلَه ابنُ سعد في طبقات النساء بإسناد صحيح.

قوله: فرأيتُ تسعةَ أولاد كلُّهم قد قرأَ القرآن، قد ذكر عليُّ بن المديني من أسماء أولاد عبد الله بن أبي طَلْحةَ ممن حَمَلَ العِلمَ وقرأ القرآنَ: إسحاق وإسماعيل ويعقوب وعُميراً وعمر ومحمداً وعبد الله وزيداً والقاسم، وذكر غيرَهم أيضاً.

حديث أنس: دَخَلْنا مع رسول الله ﷺ على أبي سيفٍ القَيْنِ، قيل: هو البراء بن أوس، وكان ظِئراً لإبراهيم، يعني: ابنَ النبيِّ ﷺ، ومُرضِعتُه: أمُّ سيفٍ كما في مسلم، وقيل: هي أمُّ بُرْدة بنت المنذر بن زيد بن لَبِيد الأنصارية، واسمها خَولة، وهي امرأةُ البراء بن أوس، قال أبو موسى: لعلَّهما أرضَعَتاه، وقال عِياض ثم النووي: خولة المذكورة لها كنيتان.

حديث أم عطية: فما وَفَتْ منَّا غيرُ خمسِ نسوة: أم سُلَيم وأم العلاء وابنة أبي سَبْرة وامرأتان أو امرأة معاذ وامرأة أخرى، وفي «الذَّيل»[٢] لأبي موسى: وأم معاذ، فقيل: هو تصحيفٌ، وليس

---

(١) تحرَّفت في (ع) و(س) إلى: نائحة.

(٢) تحرَّفت في (ع) و(س) إلى: الدلائل.

كذلك، بل ثبت في «الطبقات» لابن سعد: «أم معاذ وامرأة معاذ» معاً، وابنة أبي سَبْرة: لم تُسمَّ، وكذا امرأةُ معاذ، وقيل: هي هي.

قوله: فأَخَذَ أبو هريرةَ بيدِ مروان، هو: ابن الحَكَم بن أبي العاص، ولم يُسَمَّ صاحبُ الجنازة.

حديث جابر: «تُوفِّي اليومَ رجلٌ صالحٌ من الحَبَشِ» هو: النجاشي، واسمه أَصْحَمة، تقدم.

حديثُ ابن عباس في الذي دُفِن ليلاً، قيل: هو طَلحةُ بن البراء، وقيل: حبيب بن خُمَاشة.

قوله: وقال أنس: امشِ بين يديها وخلفَها، المخاطَبُ بذلك: العَيْزار، رواه عبد الرزاق من طريق حُمَيد، قال: سمعت العَيْزار يسأل أنس بن مالك، فقال له: إنما أنت مُشَيِّع، فذكره.

قوله: وقال غيره قريباً منها، هو: قول عبد الرحمن بن قُرْظ الصحابي، وروى سعيد بن منصور عن سعيد بن جُبَيرٍ نحوَه.

الليث، حدثنا سعيد، عن أبيه، هو: أبو سعيد كَيْسانُ الـمَقبُريُّ.

أبو إسحاق الشَّيباني هو: سليمان بن فيروز[1]، عن عامر: هو الشَّعبي.

قوله: قيل: وما القِيراطان؟ السائلُ عن ذلك هو: أبو هريرة، بيَّنه أبو عَوَانة في «صحيحه» من طريق أبي مُزاحم عنه.

حديث ابن عمر: أنَّ اليهودَ جاءوا برجلٍ وامرأة زَنَيَا، ذكر ابن العربي في «أحكامه» أن اسم المرأة: بُسْرة، ولم يُسَمّ الرجل.

ولـمَّا مات الحسن بن الحسن بن علي ضَرَبَت امرأتُه القُبَّةَ على قَبْره، هي: فاطمة بنت الحسين بنتُ عمه.

حديث أبي هريرة: أنَّ رجلاً أو امرأة كان يَقُمُّ المسجد، تقدَّم في الصلاة.

حديث سَمُرة: صَلَّى على جنازة فقام وَسَطَها، هي: أم كعب.

---

(١) عبارة «هو سليمان بن فيروز» لم ترد في الأصل و(ف)، وأثبتناها من (ع) و(س).

حديث طَلْحة بن عبد الله[1]: «صلَّيتُ خلفَ ابن عباس على جنازة»، لم تُسَمَّ.

حديث ابن عباس: أنَّ النبي ﷺ أَمَّهُم على قبرٍ منبوذٍ، تقدم، ويُحتمل أن يُفَسَّر بطلحة ابن البراء، أو بحبيب بن خُماشة، ففي ترجمة كُلٍّ منهما: أنه دُفِنَ ليلاً.

حديث أنس: «العبد إذا وُضِعَ في قبره أتاه مَلَكان»، هما: مُنكَر ونَكِير، رواه الترمذي من حديث أبي هريرة[2].

حديث أنس: شَهِدنا بنتَ رسول الله ﷺ وهو جالِسٌ على شَفير القبر، تقدَّم أنها زينب.

وقال سليمان بن كثير: حدثنا الزُّهري، قال: حدثني مَن سمع جابراً، هو: عبد الرحمن ابن كعب بن مالك.

قوله: وقال سفيان، هو: ابن عُيَيْنة، قال أبوهارون، هو: الغَنَوي، واسمه إبراهيم بن العلاء.

قوله: وقال ابن عبد الله، هو: عبد الله بن عبد الله[3].

قولُه: عن جابر، قال: لما حَضَرَ أُحُدٌ دعاني أبي من الليل، هو: عبد الله بن عَمْرو بن حَرَام.

قوله: واسْتَوصِ بأَخَواتِكَ خيراً، قيل: كانوا ستَّ بنات، وقيل: سبع.

قوله: ودفنتُ معه آخرَ في قبره، وفي رواية: دُفِنَ مع أَبي رجل فلم تَطِبْ نفسي حتى أخرَجْتُه، هو: عمرو بن الجَمُوح، وقال في طريق أخرى: كُفِّنَ أَبي وعَمِّي في نَمِرة، وعمرو ابن الجَمُوح ليس عَمَّه حقيقة، وإنما كان مُصادقاً لأبيه، كما ذكره ابنُ سعد، وكانت هندُ بنتُ عمرو عمَّةُ جابرٍ عنده.

قوله: وكان ابنُ عباس مع أُمِّه من الـمُستَضْعَفين، اسم أمه: لُبَابة بنت الحارث، وهي أم الفَضْل.

---

(١) تحرَّفت في (ع) و(س) إلى: عبيد الله.

(٢) وفي أثناء حديث قتادة عن أنسٍ هذا (١٣٧٤) قال قتادة: وذُكر لنا أنه يُفسح له في قبره، لم يبين الذاكر لقتادة هنا، ولا ذَكَر في «التعليق» من وصله. من هامش الأصل.

(٣) يعني: ابن أُبيٍّ بن سلول.

قوله: وقال: «الإسلام يعلو ولا يُعلَى»، ليس هو معطوفاً على ابن عباس، وإنما هو حديث مرفوع مُستَقِلّ.

ابن صَيَّاد: اسمه صافٍ كما ذُكِرَ بعدُ.

حديث أنس: كان غلام يهودي يَخدُم النبي ﷺ فمَرِض، ذكر ابن بَشكُوال أنَّ اسمه: عبد القُدُّوس، ولم يُسَمِّ أباه.

سفيان، قال عُبَيد الله، هو: ابن أبي يزيد.

قوله: ورأى ابنُ عمر فُسْطاطاً على قبر عبد الرحمن، هو: ابن سعيد بن زيد الذي تقدم في أول الجنائز أنه حَنَّطَه، ولم يُسَمَّ الغلام.

حديث ابن عباس: مَرَّ بقبرين يُعذَّبان، تقدَّم في الطهارة.

حديث علي: كنا في جنازة في بقيع الغَرْقَد، فيه: فقال رجل: يا رسول الله، أفلا نَتَّكِل؟ الرجل هو: عليّ، ذكره المصنف في التفسير لكن بلفظ: «قلنا»، وسيأتي هناك أن جابراً روى أنَّ سُراقة سأل عن ذلك.

حديث أنس: مرّ بجنازة فأثنَوا عليها خيراً فقال ﷺ: «وَجَبتْ»، ثم مَرُّوا بأخرى فأثنَوا عليها شراً فقال: «وَجَبَت»، وعن أبي الأسود: أنه وقع مثلُ ذلك في عهد عمر، لم يُسَمَّ واحد من الأربعة، ووقع في حديث أبي هريرة عند ابن أبي حاتم في تفسير قوله تعالى: ﴿لِّتَكُونُواْ شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِ﴾ [البقرة: ١٤٣]: أن الذي قال للنبي ﷺ: ما قولُك: وَجَبَت؟، هو: أُبَيُّ بن كعب.

حديث ابن عمر: اطّلع النبي ﷺ على أهل القَلِيب، الحديث، هم: الكفار الذين قُتِلوا يومَ بدر، ورأسهم أبو جَهْل بن هشام.

حديث عائشة: أنَّ يهوديَّةً دخلَت عليها فذكرت عذابَ القبر، لم تُسَمَّ.

عون بن أبي جُحَيفة عن أبيه، هو: وَهْبُ بن عَبْدِ الله السُّوائِي عن البراء عن أبي أيوب، فيه ثلاثة من الصحابة، بعضهم عن بعض.

موسى بن عُقْبة، حدثتني بنتُ خالد، اسمها: أَمَة.

حديث البراء: لما مات إبراهيم، هو: ابنُ النبي ﷺ.

حديث سَمُرة في رؤيا النبي ﷺ: «رأيتُ الليلةَ رجلين»، هما: جبريل وميكائيل، كما سيُوضِّحُه المصنف، وفيه: قال بعض أصحابنا عن موسى: كَلُّوب، بيَّنته في فصل التعليق، وكذا قوله فيه: قال يزيد ووهب بن جَرِير.

حدثنا سعيد بن أبي مريم، حدثنا محمد بن جعفر، أخبرني هشام بن عُرْوة، محمد بن جعفر هذا قد يَظُنُّ مَن لا خِبرةَ له أنه غُندَر، لكون المصنف يروي عنه بواسطة محمد بن المثنَّى وبِشر بن خالد ومحمد بن بشار وهذه الطبقة، وليس هو به، وإنما هو: محمد بن جعفر ابن أبي كثير المدني، وليست لمحمد بن جعفر غُندَرٍ روايةٌ عن هشام بن عُرْوة.

حديث وفاة عمر، فيه: ووَلَجَ عليه شابٌّ من الأنصار، لم أعرف اسمه.

أبو لَهَب، اسمه: عبد العُزَّى.

حديث عائشة: أنَّ رجلاً قال: إن أمي افتُلِتَت نفْسُها، نقل ابن عبد البَرِّ: أنه سعد بن عُبادة، واسم أمه: عَمْرة بنت سعد بن عمرو، وقيل: عَمْرة بنت مسعود بن قيس بن عمرو، وهي من بني النجار، وفي النسائي ما يَشهَدُ له.

كتاب الزكاة

عن أبي أيوب: أنَّ رجلاً قال للنبي ﷺ: أخبِرْني بعملٍ، الحديثَ، وعن أبي زُرْعةَ عن أبي هريرة نحوُه وأتمُّ منه، حكى ابن قُتيبة في «غريب الحديث»: أنه أبو أيوب نفسُه، وأفاد أبو إسحاق الصَّرِيفِيني أنه: لَقِيطُ بن صَبِرة وافدُ بني الـمُنتفِق، وقد وقع قريبٌ من ذلك لعبد الله بن الأخرَم أو سعد بن الأخرم، ولصخر بن القَعْقاع الباهلي.

حديث وَفْد عبد القيس: قالوا: ولسنا نَخلُصُ إليك إلا في الشهر الحرام، في «سنن البيهقي»: إلّا في شهر رجب.

حدثني ابن نُمَير حدثني أبي، هو: عبد الله.

حديث خالد بن أسلَم: خرجنا مع ابن عمر، فقال أعرابي: أخبِرْني عن قول الله عزَّ وجلّ: ﴿وَٱلَّذِينَ يَكۡنِزُونَ﴾[التوبة:٣٤]، لم يُسَمَّ هذا الأعرابي.

عبد الصمد حدثني أبي، هو: عبد الوارث.

حديث عَدِيِّ بن حاتم: كنت عند النبي ﷺ، فجاءه رجلان، أحدُهما يشكو العَيْلَة، والآخر يشكو قَطْع السبيل، لم أعرفهما.

عن أبي مسعود، هو: عُقْبة بن عمرو البَدْري، قال: كنا نُحامِل فجاء رجلٌ فتصدَّقَ بشيء كثير، فقالوا: مرائي، وجاء رجل فتَصدَّقَ بصاعٍ، فقالوا: إن الله لغنيٌّ، الحديث، في التفسير عند المصنف: وجاء أبو عَقِيل بنصفِ صاعٍ، أما المتصدِّقُ بالكثير، فقيل: هو عبد الرحمن بن عوف، ذكَرَه الواقدي، وذكر أن المال المذكور كان ثمانيةَ آلافٍ، وقيل: عاصم بن عَدِيّ، وكان تصدَّقَ بمئة وَسْقٍ، وأما المتصدِّقُ بالصّاع ففي «صحيح مسلم»: أنه أبو خَيثَمة، أخرجه في قصة كعب بن مالك في حديثه الطويل، وفيه: وقال النبي ﷺ: «كُنْ أبا خَيثَمة» فإذا هو أبو خيثمة الأنصاري، وهو الذي تصدَّقَ بصاعٍ حتى لَمَزَه المنافقون، واسم أبي خيثمة هذا: عبد الله، وقيل: مالك بن قيس، وروى سَمّويهِ في «فوائده» وابنُ قانع والطبراني في «الأوسط» في ترجمة موسى بن هارون الحَمَّال، من طريق عَمِيرة بنت سهلٍ صاحبِ الصاع الذي لَمَزه المنافقون، أنه خرج بزكاته بصاعٍ من تمر، وبابنتِه عَمِيرة، حتى أتى النبي ﷺ، فذكر قصة، وسهلٌ هذا: هو ابن رافع بن أبي عمرو البَلَوي، وأما أبو عَقِيل فاسمه عبد الرحمن بن سيحان[1]، ذكره ابن الكلبي في «تفسيره»، وأخرجه ابن منده من طريقه، وقيل: اسمه جثجاث بجيمين وثاءين مثلَّثتين، حُكي ذلك عن قَتادَة، وذكره السُّهَيلي، وقيل: أوله حاء مهملة، ووقع في «أسباب النزول» وغيره: أنَّ أبا عَقِيل تصدَّق بصاع، ولا ينبغي أن يُعَدَّ ذلك خلافاً؛ لأنَّ الذي في «الصحيحين» أصحُّ، وعلى ما حرَّرتُه لا يبقى اختلافٌ.

وأما اللامِزون فروى الخطيبُ في «المتّفِق» في ترجمة زيد ابن أسلَم من طريق «مغازي» الواقدي

---

(١) تصحَّفت في (س) إلى: شيخان.

قال: جاء زيد بن أسلم العَجْلاني بصدقته، فقال معتِّب بن قُشَير وعبد الرحمن بن نَبْتَل: إنما أراد الرِّياء، فنزلت الآية.

حديث عائشة: دخلت امرأةٌ معها ابنتان لها، لم أعرف اسمَها ولا ابنتَيها.

حدثنا سعيد بن يحيى، حدثنا أبي، هو: يحيى بن سعيد الأُمَوي.

حديث أبي هريرة: جاء رجل فقال: يا رسول الله، أيُّ الصدقة أعظمُ أجراً؟، لم أعرف اسمه، ويُحتَمَل أن يكون أبا ذَرٍّ، لثبوت معنى ذلك من حديثه.

عن فراس، هو: ابن يحيى.

حديث أبي هريرة: أنّ رسول الله ﷺ قال: «قال رجل: لأتصَدَّقَنّ بصدقة»، لم أعرف اسم واحد من الثلاثة الـمُتصدَّق عليهم ولا اسمَ الـمُتصدِّق.

أن مَعْنَ بن يزيد قال: بايعت النبي ﷺ أنا وأبي وجَدِّي، اسم جدِّه: الأخنس، وهو السُّلَمي، ووقع في «الصحابة» لمُطيَّن: أن اسم جده ثَوْر، لكن جزم ابن حِبان وغيرُه بأن ثوراً جدُّه لأمه.

حدثني إسماعيل، هو: ابن أبي أُوَيس، حدثني أخي، هو: أبو بكر، عبد الحميد[1]، عن سليمان، هو: ابن بلال: «ما من يوم يُصبِح العباد فيه إلا مَلَكان يَنزِلان»، لم يُعيَّنا.

جعفر، هو: ابن ربيعة، عن ابن هُرْمُز، هو: عبد الرحمن.

يحيى بن سعيد أخبرني عمرو سَمِعَ أباه، عمرو: هو ابن يحيى بن عُمارة بن أبي حَسَن.

حديث أبي سعيد: أنَّ أعرابياً سأل رسولَ الله ﷺ عن الهجرة، لم أقف على اسمه.

قوله: رواه بُكَير، هو: ابن عبد الله بن الأشجِّ.

قوله: فزعم ابن مسعود أنه وولدَه أحقُّ مَن تصدَّقتُ به عليهم. قلت: ما عرفتُ مِن أولاد

---

(١) في (ف) و(س): أبو بكر بن عبد الحميد، وهو خطأ، والمثبت من سائر الأصول، وهو عبد الحميد بن أبي أويس، كنيته أبو بكر، والله أعلم.

عبد الله بن مسعود أحداً وُلِدَ في عهد النبي ﷺ، وفي رواية: فوجدتُ امرأةً من الأنصار على الباب، حاجتُها مثلُ حاجتي، اسمها: زينب أيضاً، رواه أبو داود الطيالسي في «مسنده» عن شُعبة، عن الأعمش بسنده، وأخرجه النسائي أيضاً.

حديث أم سلمة: أَلِي أجرٌ أن أُنفقَ على بَني أبي سَلَمة، إنما هم بَنِيَّ، هم: سَلَمة وعُمَرُ[1] وزينب وعبد الله ودُرَّة، أولاد أم سلمة من أبي سلمة بن عبد الأسد.

حديث أبي هريرة: فقال النبي ﷺ: «ما يَنقِمُ ابنُ جميل؟»، قال ابن منده: لا يُعرَف اسمه، ومنهم من سَمَّاه حُميداً، وقيل: عبد الله.

حديث سعد: أعطى النبيُّ ﷺ رَهْطاً وأنا جالس فيهم، فتَرَكَ رجلاً، تقدَّمَ في الإيمان، وأنه: جُعَيل بن سُراقة.

الليث، حدثني ابن أبي جعفر، هو: عبيد الله[2].

عن الشَّعْبي، حدثني كاتب المغيرة بن شعبة، هو: وَرَّاد.

صالح، هو: ابن كَيْسان، عن إسماعيل بن محمد، أنه قال: سمعت أبي، هو: محمد بن سعد بن أبي وقاص.

عن عباس الساعدي، هو: ابن سهل بن سعد، إذا امرأةٌ في حديقة لها لم تُسَمَّ هذه المرأة، وفي هذا الحديث: «فقام رجل فألقَتْه بجَبَلَيْ طيِّء»، لم يُسَمَّ أيضاً، وفيه: وأهدى مَلِك أَيْلة للنبي ﷺ بَغلةً بيضاءَ، مَلِك أَيْلَة، وقع في كتاب «الهدايا» للحَرْبي، عن علي: أنه يُوحنّا ابن رُؤْبة، وفي «صحيح مسلم» في هذا الحديث: وجاء رسولُ ابنِ العَلْماء صاحب أَيلَة، فيُحمل على أنَّ اسمَ أبيه رُؤْبة، وأُمّه: العَلْماء، واسم البغلة: دُلدُل، وكان ذلك سنة تسع، وليست هذه البغلة التي شهد عليها يوم حُنَين وقال لها: «البَدِي»، بل تلك أهداها له فَرْوَةُ ابن نُفاثَة الجُذَامي، كما رواه مسلم أيضاً.

---

(١) تحرَّفت في (س) إلى: عمرو.

(٢) تحرَّفت في (س) إلى: عبد الله.

وقال سليمان بن بلال: حدثني عمرو، هو: ابن يحيى بن عُمارة.

عن عباس عن أبيه، هو: سهل بن سعد. قال أبو عُبيد، هو: القاسم بن سَلَّام.

قوله: فأخذ أحدُهما تمرةً، هو: الحسن بن علي كما سيأتي صريحاً.

حديث ابن عباس: أُعطِيَتْها مولاةٌ لميمونة، لم تُسَمَّ هذه المولاة.

حديث عائشة في قصة بَرِيرة: وأراد مواليها، هم أهل بيتٍ من الأنصار.

حديث أم عطية: إلّا شيءٌ بَعثَت به إلينا نُسَيبةُ، هي: أم عطية نفسُها.

شعبة عن عمرو، هو: ابن مُرَّة.

قوله: فأتاه أبي بصَدَقته، هو: أبو أَوفى، وهو: عَلْقمة بن خالد بن الحارث.

قوله: وقال مالكٌ وابنُ إدريس، هو: محمد الشافعي، وبذلك جزم أبو زيد المَرْوزي في روايته عن الفِرَبْري، وقيل: عبد الله بن إدريس الأَوْدي، ولا يصح.

حديث أبي حُميد: استعمل رسولُ الله ﷺ رجلاً من الأزْد على صدقات بني سُلَيم يُدعى ابنَ اللُّتبية، اسمه: عبد الله، والمبعوث إليهم: بنو ذِبْيان، أفاده العسكري، ولكن في حديث الباب: أنهم بنو سُلَيم، فلعله كان إلى الفريقين.

حديث أنس: أنَّ ناساً من عُرَينة، الحديث، كان عددهم ثمانيةً، فقَطَّع اثنين وصَلَبَ اثنين وسَمَلَ اثنين وسَمَرَ اثنين، رواه الحسن بن سفيان من طريق ابن عَقِيل، عن أنس، واسم الراعي: يَسَار، ذكره ابن سعد، وقد تقدم أتمُّ من هذا في الطهارة.

حدثنا الوليد، هو: ابن مُسلِم، حدثنا أبو عمرو، هو: عبد الرحمن بن عمرو الأَوزاعي.

كتابُ الحج

حديث ابن عباس: فجاءت امرأةٌ من خَثْعَم، لم تُسَمَّ.

قوله: وقال أَبَان، هو: ابن صالح.

حدثنا مالك بن إسماعيل حدثنا زهير، هو: ابن معاوية.

قوله: قال عبد الله، يعني: ابنَ عمر راوي الحديث: وبلغني أن رسول الله ﷺ قال: «ويُهِلُّ أهلُ اليمن من يَلَمْلَم»، وأعاده بعد قليل من وجه آخر بلفظ: قال ابن عمر: وزعموا أنَّ النبي ﷺ قال ـ ولم أسمعه ـ: «ومُهَلُّ أهل اليمن من يَلَملم»، يُحتمَل أن يكون ابنُ عمر عنى بمَن بَلَّغه ذلك ابنَ عباس، فإنه ثابت في «الصحيح» من روايته، وهو عند أحمد والطبراني وغيرهما من حديث الحارث بن عمرو السَّهْمي، وفي «مسند أحمد» من حديث جابر مرفوعاً، وهو في مسلم، لكن لم يُصرِّحْ برفعه، وعند النسائي من حديث عائشة، عن عبد الله بن عمر، قال: لـمَّا فُتِح هذان المِصْران، يعني: البصرة والكوفة.

الأوزاعي حدثنا يحيى، هو: ابن أبي كَثِير.

قوله: «أتاني آتٍ من ربي»، لم أقف على تعيينه، والذي يظهر أنه جبريل.

حديث يعلى بن أُمية: جاء رجل فقال: يا رسول الله، كيف ترى في رجل أحرَمَ بعمرة وهو مُتضمِّخٌ بطِيب؟ الحديثَ، حكى ابن فَتْحُون في «الذيل» أن اسم الرجل: عطاء بن مُنْية، وعزاه لـ«تفسير» الطَّرْطُوسي، وفيه نظر، وقال: إن صحَّ فهو أخو يعلى بن مُنْية. وفي «الشفاء» لعياض ما يُشعِر أنّ اسمه عمرو بن سَوَّاد، والصواب أنه: يعلى بن أُمية راوي الحديث، كما أخرجه الطحاوي من طريق شُعْبة، عن قتادة، عن عطاء: أنَّ رجلاً يقال له: يعلى بن أمية راوي الحديث، كما أخرجه الطحاوي من طريق شُعْبة، عن قتادة، عن عطاء: أنَّ رجلاً يقال له: يعلى بن أمية أحرَم وعليه جُبَّة، فأمره النبي ﷺ أن يَنزِعَها.

وَهْب بن جَرير، هو: ابن حازم.

عن الأعمش عن عُمارة، هو: ابن عُمَير، عن أبي عَطِيَّة، اسمه: مالك بن عامر، وقيل: عمرو بن أبي جُندُب.

أيوب عن رجل عن أنس، قيل: هو أبو قِلابة.

حدثني الحسن بن علي، حدثنا عبد الصمد، هو: ابن عبد الوارث.

حديث ابن عمر: سأل رجلٌ النبي ﷺ: ما يَلبَس الـمُحرِم؟، لم يُسَمَّ هذا الرجل.

حديث أبي موسى: فأتيتُ امرأة من قومي فمشطتني، لم تُسَمَّ هذه المرأة، وقد ذكر في أبواب العمرة أنها امرأة من قيس، ويُشبه أن يكون مَحرَماً لها[١].

قال رجلٌ برأيه ما شاء، يأتي في التفسير: أنه عمر.

حدثنا حاتم، هو: ابن إسماعيل.

وقال أبو معاوية: حدثنا هشام، يعني: ابنَ عُرْوة بالإسناد الماضي.

وقال يحيى بن الضحَّاك، هو: البابْلُتِّيّ، وفي نسخة: «وقال يحيى، عن الضحاك» وهو تصحيف.

الطواف

عن أبي وائل، يعني: شَقِيق بن سَلَمة، قال: جئتُ إلى شَيْبة، هو: ابن عثمان العَبْدَري الحَجَبي.

تابعه الدَّراوردي، هو: عبد العزيز بن محمد[٢].

قوله: وقد أخبرتني أمي، يعني: أسماء بنت أبي بكر، هي وأختها، يعني: عائشة، والزبير وفلان وفلان، هما: عبد الرحمن بن عوف وعثمان بن عفان.

أخبرني عطاء إذ مَنَعَ ابنُ هشام النساءَ الطوافَ مع الرجال، ابن هشام المذكور: هو إبراهيم بن هشام بن إسماعيل بن هشام بن الوليد بن المغيرة المَخزُومي، أو أخوه محمد، وكان أميرَ مكة أيامَ هشام بن عبد الملك بن مروان، وهو خال هشام.

عن يزيد بن زُرَيع عن حَبِيب، هو: المعلَّم.

حديث ابن عباس: أن النبي ﷺ مَرّ وهو يطوف بالكعبة بإنسان رَبَطَ يده إلى إنسان بسَيْرٍ أو بخيطٍ فقَطَعَه، لم يُسَمَّ واحدٌ منهما في هذا الحديث، وقد وقع ذلك لخليفة بن بِشْر، أخرجه ابن مَندَه من طريقه بإسناد غريب، عن خليفة بن بشر، عن أبيه، أنه أسلم، فذكر حديثاً،

---

(١) وقع في (س) بعد هذا عبارة: «وأبو شهاب، اسمه: صُدَي»، ولم ترد هذه العبارة في أصولنا الخطية.

(٢) هذه العبارة لم ترد في الأصل و(ف)، وأثبتناها من (ع) و(س).

قال: ثم لَقِيَه النبي ﷺ، فرآه هو وابنَه مقرونَين، فقال: «ما هذا؟» وفيه: فأخذ الحَبْل فقَطَعَه.

عن عطاء، هو: ابن أبي رباح، عن عروة، هو: ابن الزُّبير.

خالد عن خالد، تكرّر كثيراً، الأول هو: الواسطي، والثاني هو: الحذّاء.

قول العباس: يا فَضْلُ، اذهب إلى أمِّك، هي: أم الفَضْل، واسمها: لُبابة بنت الحارث.

حدثني محمد، هو: ابن سَلَام، أخبرنا الفَزَاري، هو: مروان بن معاوية عن عاصم، هو: ابن سليمان الأحوَل.

قول عائشة: أرسلني مع عبد الرحمن، هو: ابن أبي بكر أخوها.

أنَّ ابنَ عمر أراد الحجَّ عامَ نزل الحَجَّاجُ، هو: ابن يوسف، بابن الزبير، كان ذلك في سنة اثنتين وسبعين.

قوله: فقيل له: إن الناسَ كائنٌ بينهم قِتال، القائل له ذلك: أولادُه عبد الله وعبيد الله وسالم، روى البخاري ذلك عن نافع مُفرَّقاً وسَمَّى الثلاثةَ.

عن أيوب: هو السَّخْتِياني، عن حفصة، هي: بنت سِيرِين، قَدِمَت امرأة فنزلت قَصْرَ بني خلف، تقدم في كتاب الحيض.

أبواب الخروج إلى مِنىً وعَرَفة

قال عبدُ الملك، هو: ابن أبي سليمان، عن عطاء.

حدثني إسماعيل بن أَبَان، حدثنا أبو بكر، هو: ابن عَيَّاش، عن عبد العزيز، هو: ابن رُفَيع.

قوله: ثم رَدِفَ الفضلُ، هو: ابن العباس.

ابن جُرَيج، حدثنا عبد الله مولى أسماء، هو: البَهِيّ[1].

---

(١) كذا قال الحافظ رحمه الله، وهو ذهول منه، فإنَّ عبد الله مولى أسماء هذا: هو عبد الله بن كيسان المدني، كما ذكر الحافظ في «الفتح» ٥/ ٥٢٨، وهو غير عبد الله البهي، وهذا الأخير لم يخرِّج له البخاري شيئاً في «الصحيح».

الأعمش حدثني عُمارة، هو: ابن عُمير، عن عبد الرحمن، هو: ابن يزيد النَّخَعي، عن عبد الله، هو: ابن مسعود.

حدثني إسحاق أخبرنا النَّضْر، هو: ابن شُمَيل.

قول عائشة: ثم بَعَثَ بها مع أبي، تعني: أباها أبا بكر الصديق رضي الله عنه.

حدثنا أبو نُعيم حدثنا زكريا، هو: ابن أبي زائدة، عن عامر، هو: الشَّعْبي.

عن القاسم، عن أم المؤمنين، هي: عائشة.

علي بن المبارك، عن يحيى، هو: ابن أبي كَثِير.

أراد ابن عمر الحجَّ عام حج الحَرُورِيَّة في عهد ابن الزبير، كان ذلك في سنة أربع وستين.

قال يحيى: فذكرته للقاسم، يعني: ابنَ محمد بن أبي بكر الصديق.

يزيد بن زُرَيع، عن يونس، هو: ابن عُبَيد البَصْري.

حديث ابن عمر: أتى على رجلٍ قد أناخَ بَدَنَته، لم يُسَمِّ.

قال سفيان: حدثني عبد الكريم، هو: ابن مالك الجَزَري.

سليمان بن بلال، حدثني يحيى، هو: ابن سعيد الأنصاري. عن ابن[1] خُثَيم، هو: عبد الله بن عثمان بن خُثَيم.

حديث أبي هريرة وأنس في الرجل الذي قال له النبي ﷺ: «اركب» فقال: إنها بَدَنَة، لم يُسَمَّ هذا الرجل.

حديث عِمران: تمتَّعنا على عهد رسول الله ﷺ، قال رجلٌ برأيه ما شاء، هو: عمر، كما ثبت في «صحيح مسلم».

حديث جُوَيرية بن أسماءَ، عن نافع، أنَّ عبد الله، هو: ابن عمر، قال: حَلَقَ النبي ﷺ وطائفةٌ من أصحابه، وقَصَّرَ بعضُهم، كان ذلك في الحُدَيْبِيَة، ووقع عند ابن سعد في «الطبقات»

(١) تحرَّفت في (س) إلى: أبي.

من حديث أبي سعيد: أنَّ الصحابة حَلَقُوا إلّا أبا قتادَة وعثمان.

حديث ابن عباس وعبد الله بن عمرو في سؤال الرجل عن التقديم والتأخير في النَّحْر والحَلْق وغيرِهما، لم يُسَمَّ السائلُ، ويُحتمَل تعدُّدُه.

شعبة، أخبرنا عمرو، هو: ابن دينار، سمعت جابر بن زيد، هو: أبو الشَّعْثاء.

حدثنا قُرَّة، هو: ابن خالد، عن أبي بَكْرة، هو: نُفَيع بن الحارث.

مِسعَر عن وَبرة، هو: ابن عبد الرحمن الـمُسْلِي.

الأعمش، سمعت الحجاجَ يقول على المنبر، هو: الحجاج بن يوسف أميرُ العراق.

طلحة بن يحيى، حدثنا يونس، هو: ابن يزيد الأيلي.

مُحاضِر، هو: ابن الـمُوَرِّع.

أبوابُ العمرة

هَمَّام: هو ابن يحيى.

إبراهيم بن يوسف عن أبيه، هو: يوسف بن إسحاق بن أبي إسحاق السَّبيعي.

حديث ابن عباس: قال النبي ﷺ لامرأة من الأنصار سَمَّاها ابنُ عباس فنَسيتُ اسمَها: «ما مَنَعَكِ أن تَحُجِّي معنا؟» قالت: كان لي ناضحٌ فرَكِبَه أبوفلان وابنه، لزوجها وابنها، المرأة هي: أم سِنان، كما عند المصنف وعند مسلم، والزوج: أبو سِنان، والابن: سِنان، ووقع لأم مَعقِل ـ واسمها زينب ـ شبيهٌ بهذه القصة كما في النسائي والطبراني، واسم أبي مَعقِل: الهيثمُ، ووَقَعَ مثلُه لأم طَليق وأبي طَليق، وهو عند ابن أبي شيبة وابن السَّكَن، وروى ابن حِبّان في «صحيحه» من طريق يعقوب بن عطاء، عن أبيه، عن ابن عباس، قال: قالت أم سُلَيم: يا رسول الله، حَجَّ أبو طلحة وابنُه وتَرَكاني، ورواه ابن أبي شيبة أيضاً من وجه آخر عن عطاء، والابنُ المذكور: الظاهرُ أنه أنس؛ لأنَّ أبا طلحة لم يكن له ابنٌ كبير يحُجُّ، فيكون فيه مجازٌ، ويؤيد ذلك أنَّ في حديث البخاري: أنها من الأنصار، وليست

أُمُّ مَعقلٍ أنصاريةٌ، نعم، وفي «سنن أبي داود»؛ أن أبا مَعقِل لم يَحُجَّ معهم بل تأخَّر لمرضه فمات، وأما أم سِنان فهي أنصارية أيضاً، فيُحتمَل التعدُّد لمن ذُكِرَ هنا.

قوله: وليس مع أحد منهم هَدْيٌ غيرَ النبي ﷺ وطلحة، هو: ابن عبيد الله.

حديث ابن عوف، عن القاسم، عن عائشة: «فإذا طَهُرْتِ فاخرُجي إلى التَّنْعيم فأَهِلِّي ثم ائتِينا بمكان كذا» هو: الـمُحصَّب كما تبيَّن في موضعه.

حديث يعلى بن أُمية في السائل عن الخَلُوق بعد العمرة، تقدَّم.

حديث جَرِير، هو: ابن عبد الحميد، عن إسماعيل، هو: ابن أبي خالد، عن عبد الله بن أبي أوفى، قال: اعتَمَرَ رسول الله ﷺ واعتَمَرْنا معه، وفيه: فقال له صاحبٌ لي: أكان دَخَلَ الكعبةَ؟ قال: لا، لم يُسَمَّ هذا الرجل.

حديث أبي موسى: ثم أتيتُ امرأةً من قيس ففَلَتْ رأسي، تقدَّم.

حديث ابن عباس: فحَمَلَ واحداً بين يديه وآخرَ خلفه، الذي حَمَلَه خلفَه: قُثَمُ بن العباس، والآخر: عبد الله بن جعفر.

حديث البراء: فجاء رجل من الأنصار فدخل من قِبَل بابه، هو: رِفاعة بن التابوت كما في ترجمته في «الصحابة»، وكذا عند البغوي وغيره من المفسرين.

صفية بنت أبي عبيد، هي: زوج عبد الله بن عمر.

الـمُحصَر وجزاء الصيد

عن نافع: أنَّ بعض بني عبد الله بن عمر قال له: لو أقَمتَ، هو: سالم أو عبد الله كما تقدَّم عنهما.

وقال رَوْح، هو: ابن عُبادة، عن شِبل، هو: ابن عَبَّاد.

وقال مالك وغيره: يَنحَر هَدْيَه ويَحلِق، هو قول الشافعي وإسحاق بن راهَوَيهِ وجَمْع.

منصور: هو ابن الـمُعتمر، عن أبي حازم: هو سلمان الأشجعي.

حديث أبي قتادة: فلقيتُ رجلاً من بني غِفار في جوف الليل، فقلت: أين تركتَ النبي ﷺ؟ قال: تركتُه بِتِعْهِنَ، لم يُسَمَّ.

عن أبي محمد مولى أبي قتادة، اسمه: نافع. قال لنا عمرو: اذهبوا إلى صالح، القائل: سفيان بن عُيينة، وعمرو: هو ابن دينار، وصالح هو: ابن كَيْسان، وكان قَدِمَ مكة.

زيد بن جُبَير، سمعت ابن عمر، حدثتني إحدى نسوة النبي ﷺ، هي: حَفصة.

عمرو بن سعيد: هو الأشدَق، كان أمير المدينة أيام يزيد بن معاوية.

حديث ابن عمر: قام رجل فقال: يا رسول الله، ماذا تأمرنا أن نَلبَسَ؟، لم يُسَمَّ.

حديث ابن عباس: وَقَصَت بمُحرِمٍ ناقتُه، لم يُسَمَّ.

قول كُرَيب[1]:ثم قال لإنسان يَصُبُّ عليه الماءَ: اصْبُب، اسم أبي أيوب: خالد بن زيد، ولم يُسَمَّ الذي كان يصبُّ عليه.

حديث أنس: فلما نَزَعَه، جاء رجلٌ فقال: إنّ ابن خَطَلٍ متعلّقٌ بأستار الكعبة، ابن خَطَل اسمه: عبد الله، والذي جاء بذلك لم يُسَمَّ.

حديث يعلى، تقدَّم.

وعَضَّ رجلٌ يدَ رجُل، العاضُّ هو: يعلى، والمعضوض هو: أجيرُه كما في مسلم.

أنَّ امرأة من جُهَينة، هي: امرأة سِنان بن سَلَمَة الجُهَني، كما في النسائي، وفي الطبراني: أنها عمته، ولم تُسَمَّ أمُّها.

حديث الفضل بن عباس: أنَّ أمرأة من خَثْعَم، لم تُسَمَّ.

حديث السائب بن يزيد: حُجَّ بي مع النبي ﷺ، الذي حَجَّ به: أبوه، كما ثبت في رواية الفاكهي، واسم أم السائب: عُلَيَّة بنت شُرَيح الحَضْرمي، وتُكنى أم العلاء، وفي الرواية التي

---

(١) هذا سبق قلم من الحافظ رحمه الله، فهذا قول عبد الله بن حنين وليس كريباً، انظر الحديث في البخاري برقم (١٨٤٠).

بعدها: قال عمر بن عبد العزيز للسائب بن يزيد، لم يَذكُر مَقُولَ عمر بن عبد العزيز، وعند الإسماعيلي إشارةٌ إلى أنه بسبب قَدْرِ الصاع.

حديث ابن عباس: قال رجلٌ: يا رسول الله، إني أريد أن أخرُجَ في جيش كذا وكذا، وامرأتي تُريد الحجَّ، لم يُسمَّيا، ويُحتمَل أن يكون أبا مَعقِل وامرأته أم مَعقِل.

حديث ابن عباس: قال لأم سِنان الأنصارية: «ما مَنَعَكِ أن تَحُجِّي معنا؟» قالت: أبو فُلان، هو: أبو سِنان كما تقدَّم.

الفَزَاري: هو مروان بن معاوية، رأى شيخاً يُهادَى بين ابنَيهِ، هو: أبو إسرائيل، واسمه قيس، وقيل: قُشَير، ولم يُسَمَّ ابناه.

قال عُقْبة بن عامر: نَذَرت أختي، هي: أم حِبَال، بكسر المهملة بعدها موحدة خفيفة وآخره لام[1]، ذكرها ابن ماكُولا، لكن تبيَّن أن أخاها ما هو راوي هذا الحديث، وقد وهم في ذلك جماعة.

يحيى بن أيوب عن يزيد، هو: ابن أبي حَبِيب، عن أبي الخير، هو: مَرْثَد بن عبد الله اليَزَني.

فضائل المدينة

حدثنا محمد بن بشار، حدثنا عبد الرحمن، هو: ابن مَهدي، حدثنا سفيان، هو: الثَّوري، عن إبراهيم التَّيْمي، عن أبيه، هو: يزيد بن شَريك.

حدثنا خالد بن مَخْلَد، حدثنا سليمان، هو: ابن بلال.

قوله: «وآخِر مَن يُحشَر راعيان من مُزَينةَ» لم يُسَمَّيا.

أنس بن عِياض، حدثني عُبَيد الله، هو: ابن عمر بن حَفْص.

الفضل: هو ابن موسى السِّينانيّ[2]، عن جُعَيد، هو: ابن عبد الرحمن، عن عائشة بنت سعد،

---

(١) ذَهَلَ الحافظ رحمه الله هنا في ضبط الكنية، فإن ابن ماكولا ذكر في كتابه «الإكمال» ٢/ ٣١١ أم حِبّان بتشديد الباء والنون في آخره، وانظر ما كتبه الحافظ نفسه عند شرح الحديث رقم (١٨٦٦).

(٢) تصحَّفت في (س) إلى: الشيباني.

سمعت سعداً، تعني: أباها سعد بن أبي وقاص.

إبراهيم بن سعد عن أبيه، هو: سعد بن إبراهيم، عن جده، هو: إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف.

حديث جابر: جاء أعرابيٌّ إلى النبي ﷺ فبايَعه على الإسلام، لم يُسَمَّ، وفي «ربيع الأبرار» للزمخشري: أنه قيس بن أبي حازم، وفيه نظرٌ.

حديث أبي سعيد في قصة الدجَّال: «فيخرُج إليه رجلٌ هو خيرُ الناس يومئذٍ» ذكر إبراهيم ابن سفيان الراوي[1] عن مُسلِم: أنه يُقال: إنه الخَضِر، وكذا حكاه مَعمَر في «جامعه»، وهذا إنما يَنِمُّ على رَأي من يَدَّعي بقاء الخَضر، والذي جزَمَ به البخاري وإبراهيم الحَرْبي وآخرون مِن مُحقِّقي المحدّثين خلافُ ذلك.

حديث زيد بن ثابت: لـمَّا خَرَجَ رسول الله ﷺ إلى أُحُدٍ رجع ناسٌ من أصحابه، هم: عبد الله بن أُبَيٍّ وأصحابه.

عن زيد بن أسلم عن أمه، اسم أمه...[2] وأكثر الروايات: عن أبيه.

كتابُ الصوم

حديث طَلْحة: أن أعرابياً جاء، تقدَّم في الإيمان: أنه ضِمَام بن ثعلبة، وقيل: غيرُه.

جامعٌ: هو ابن أبي راشد.

ابن أبي أنس مولى التَّيْميِّين عن أبيه، هو: نافعُ بن أبي أنس مالكِ بن أبي عامر الأصْبَحي، حلفاء طلحة بن عبيد الله التَّيْمي.

وقال غيرُه: عن الليث، هو: أبو صالح كاتب الليث.

عَبْدان عن أبي حمزة، هو: محمد بن ميمون السُّكَّري.

---

(١) تصحَّفت في (س) إلى: الرازي، وإبراهيم بن سفيان هذا هو راوي كتاب مسلم، يكنى أبا إسحاق، انظر «صحيح مسلم» (٢٩٣٨) (١١٢).

(٢) بياض في الأصول الخطية بمقدار كلمة.

وقال صِلَةُ، هو: ابن زُفَر.

حديث ابن عمر: «الشهر هكذا وهكذا وهكذا» يعني عشراً وعشراً وتسعاً، وأما حديثه الآخر: «الشهر هكذا وهكذا» يعني مَرَّة تسعةً وعشرين، ومرَّة ثلاثين، فهذا لم يقل فيه: «هكذا» ثلاث مرات، بخلاف الذي قبلَه، ففيه: وخَنَسَ الإبهامَ في الثالثة، فدلَّ على أنه يُريدُ تسعة.

حديث البراء: أنَّ قيس بن صِرْمة الأنصاري أتى امرأته، لم تُسَمَّ.

حديث سَلَمة بن الأَكوع: أنَّ النبي ﷺ بعث رجلاً يُنادي في الناس يومَ عاشوراء، هو: هِندُ بن أسماء السلمي، رواه ابن بَشْكُوال من طريق محمد بن إسحاق بسنده، وقيل: أسماء ابن حارثة، كما رواه أحمد في «مسنده» في ترجمة هِنْد بن أسماء.

وقال همَّام وابنُ عبد الله بن عمر، عن أبي هريرة، هو: عبد الله، وقيل: عُبَيد الله بن عبد الله بن عمر.

حديث عائشة: إن كان رسول الله ﷺ لَيُقَبِّلُ بعضَ أزواجه وهو صائم، الـمُقَبَّلة هي: عائشة، كما في مسلم، أو أم سلمة، وهو عند البخاري.

يزيد بن زُرَيع، حدثنا هشام، هو: ابن حسان، حدثنا ابن سِيرين، هو: محمد.

قوله: وبه قال الشَّعْبي وابن جُبَير، هو: سعيد.

حديث عائشة: أنَّ رجلاً أتَى النبيَّ ﷺ، فقال: إنه احتَرَقَ، الحديث، هو: سَلَمة بن صَخْر، رواه ابن أبي شيبة وابن الجارود، وبه جَزَم عبدُ الغني، وتُعُقِّبَ عليه بأن سَلَمَة هو الـمُظاهِر في رمضان، وإنما أتَى أهله في الليل؛ رأى خَلْخالها في القمر، ولكن روى ابن عبد البر في «التمهيد» من طريق سعيد بن بشير، عن قتادة[1]، عن سعيد بن المسيّب: أنَّ الرجل الذي وَقَعَ على أهله في رمضان في عهد النبي ﷺ هو: سلمان بن صَخْر أحد بني بَيَاضة، قال ابن عبد البر: أظُنُّ هذا وهماً؛ لأن المحفوظ ما تقدَّم، يعني مِن أنَّ سَلَمة أو سلمان إنما كان مُظاهِراً. قلت: والسبب في ظَنِّهم أنه الـمُحترق: أنَّ ظِهارَه من امرأته كان في شهر رمضان

(١) عبارة «عن قتادة» سقطت من (س).

وجامَعَ ليلاً، كما هو صريح في حديثه، وأما المُحترِق ففي رواية أبي هريرة: أنه أعرابيٌّ وأنه جامَعَ نهاراً، فتغايَرَا، نعم اشتركا في قَدْر الكفارة، وفي الإتيان بالتمر، وفي الإعطاء، وفي قول كُلٍّ منهما: أَعَلَى أفقَرَ منّا، والله أعلم.

حديث أبي هريرة: جاء رجلٌ فقال: هَلَكتُ، الحديثَ، تقدَّم في الذي قبله.

يحيى: هو ابن أبي كَثِير، عن عمر بن الحَكَم. وقال بُكَير، هو: ابن عبد الله بن الأشَجِّ، عن أمِّ عَلقَمة، هي: مَرْجانة.

قولُه: ويُروى عن الحَسَن، عن غيرِ واحدٍ مرفوعاً: «أفطَرَ الحاجمُ والمحجوم» هكذا أبهَمَ شيوخَ الحسن سليمانُ التَّيمي، كما بيَّنتُه في «التعليق»، وبيَّنتُ أنه روى عنه، عن شدَّاد ابن أوس، وهذه رواية حُميد عنه، وعن أسامة بن زيد، وهذه رواية أشعَث عنه، وعن أبي هريرة، وهذه رواية يونس عنه، وعن ثَوبان، وهذه رواية قَتادةَ عنه، وعن مَعقِل بن يَسَار، وهذه رواية عطاء بن السائب عنه، ويُحتمَل أن يكون سَمِعَه منهم كلِّهم.

عن أبي إسحاق الشَّيْباني، هو: سليمان، سَمِعَ ابنَ أبي أَوفَى، هو: عبد الله، فقال لرجل: «انزل فاجْدَح لي» هو: بلال المؤذن.

حديث جابر: كان النبي ﷺ في سفر، فرأى زِحاماً ورجلاً قد ظُلِّلَ عليه، هو: أبو إسرائيل، وقد تقدَّمت تسميتُه في أواخر الحج.

زهير: هو ابن معاوية الجُعْفي، حدثنا يحيى، هو: ابن سعيد الأنصاري.

محمد بن جعفر، أخبَرَني زيد، هو: ابن أَسلَم، عن عياض، هو: ابن عبد الله بن سعد بن أبي سَرْح.

حديث ابن عباس: جاء رجلٌ فقال: يا رسول الله، إنَّ أمي ماتت وعليها نَذْرٌ، وفي رواية: إنَّ امرأة قالت: إن أختي ماتت، ذكر ابن طاهر أنَّ اسم الميتة: عائشةُ أو غانية[1].

---

(١) انظر شرح الحديث (١٨٥٢) من «الفتح».

حدثنا أحمد بن يونس، حدثنا أبو بكر، هو: ابن عَيَّاش، عن سليمان، هو: أبو إسحاق الشيباني، والمَقُول له: «اجدَحْ لي» تقدَّمَ أنه بلال.

وقال عمر لنَشْوان، لم يُسَمَّ، وفي رواية أبي عبيد: أنه كان شيخاً، وفي «أخبار المدينة» لعمر بن شَبَّة ما يدل على أنه ربيعة بن أُمية بن خلف.

قوله: عن الرُّبيِّع بنت مُعوِّذ قالت: أرسل النبيُّ ﷺ غَداةَ عاشوراء في قُرى الأنصار، لم أقف على اسم الرسول، وليس هو أسماء أو هنداً ابني حارثة، فإنهما أَسلَميَّان أُرسِل أحدُهما إلى قومه أسلَمَ بذلك.

حديث أبي هريرة: نهى رسول الله ﷺ عن الوِصال في الصوم، فقال له رجلٌ من المسلمين: إنك تُواصِل، لم يُسَمَّ هذا الرجل.

قال: فرأى أمَّ الدرداء، هي: خَيْرة الصحابية، وهي الكبرى، وأما أم الدرداء الصغرى: فهي هُجَيْمة كما تقدَّم.

قوله: قال سليمان عن حُميد: إنه سأل أنساً، هو: أبو خالد الأحمَر، ذَكَرَه بعدُ.

عن أبي قِلابة، حدثني أبو المَلِيح قال: دخلت مع أبيك، يعني: زيداً الجَرْمي والد أبي قِلابة، على عبد الله بن عمرو.

حديث ابن عمر: أنَّ رجلاً قال له: إني نذرتُ يوماً فوافق يومَ النَّحْر، لم يُسَمَّ الرجل.

حديث عِمران بن حُصَين عن النبي ﷺ: أنه سأله أو سأل رجلاً وعِمرانُ يَسمَع، فقال: «يا أبا فلان، أما صُمْتَ سَرَرَ هذا الشهر؟» لم يُسَمَّ هذا الرجل.

قولُه: زاد غير أبي عاصم عن ابن جُرَيج، هو: يحيى بن سعيد القَطَّان، رواه النسائي.

قتادة عن أبي أيوب، هو: العَتَكي، واسمه يحيى بن مالك، ويقال: حبيب.

عمرو: هو ابن الحارث، عن بُكَيْر، هو: ابن عبد الله بن الأَشَجِّ.

حديث سَلَمة بن الأكوَع: أمَرَ النبيُّ ﷺ رجلاً مِن أسلَم، تقدَّم.

التراويح وليلة القَدْر والاعتكاف

حديث عُبَادة بن الصامت: خرج النبي ﷺ ليُخبِرَنا بليلة القَدْر، فتَلاحَى رجلان، الحديثَ، زَعَمَ أبو الخَطَّاب بن دِحْيَة أنهما: كعب بن مالك وعبد الله بن أبي حَدْرَد، ولم يَذكُر على ذلك دليلاً، وفي رواية محمد بن نَصْر في «قيام الليل»: أنهما من الأنصار.

حديث صفية بنت حُيَيّ: مَرَّ رجلان من الأنصار فسَلَّما، فقال: «على رِسْلكما، إنها صفية» لم يُسمَّيا، وفي رواية: فأَبصَره رجلٌ من الأنصار، ووقع في «شرح العُمدة» لابن العطار: أنهما أُسَيد ابن حُضَير وعَبَّاد بن بِشر.

حديث عائشة: اعتَكَفَت مع رسول الله ﷺ امراةٌ مُستَحاضة، قيل: هي سَوْدة، وقد تقدَّم في كتاب الحيض.

كتاب البيوع إلى السَّلَم

قول أبي هريرة: وقد قال رسول الله ﷺ في حديث يُحدِّثه: «إنه لن يَبسُطَ أحدٌ ثوبَه حتى أَقضيَ مَقالتي» الحديث، المقالة المشار إليها رواها أبو نُعيم في «الحلية» من طريق الحَسَن، عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «ما مِن رجل يَسمَع كلمة أو كلمتين أو ثلاثاً أو أربعاً أو خمساً مما فَرَض الله عز وجل فيَتَعَلَّمُهنَّ ويُعلِّمُهنّ إلّا دخل الجنة» الحديث.

قول سعد بن الرَّبيع لعبد الرحمن بن عوف: انظر أيَّ زوجَتَيَّ هَوِيت، إحدى زوجتي سعد ابن الرَّبيع هي: عَمرة بنت حَزْم، أخت عمرو بن حَزْم، سمَّاها إسماعيل القاضي في «أحكام القرآن»، والأخرى لم تُسمَّ، ولا زوجة عبد الرحمن بن عوف التي تزوجها، إلّا أنَّ اسمَ أبيها أبو الحَيْسر أنسُ بن رافع الأنصاريّ.

ابن عُيينةَ عن أبي فَرْوَة، وهو الأكبر، واسمه: عُروةُ بن الحارث، وأما الأصغرُ فاسمه: مسلمُ بن سالم الجُهني، وغَلِط مَن زعم أنه يزيدُ بن سِنان أبو فَرْوةَ الجَزَري.

حديث عُقبة بن الحارث: أنَّ امرأةً سوداء جاءت، تقدَّم أنها لم تُسمَّ.

قوله: وكانت تحتَه بنتُ أبي إهاب، تقدَّم أن اسمها: غَنِيّة، واسم أبي إهاب التميمي: عَزِيزٌ، بفتح العين المهملة وزايين معجمتين.

وليدة زَمْعَة، لم تُسمَّ، وابنها الذي اختصم فيه سعدُ بن أبي وقاص وعبدُ بن زَمْعَةَ اسمه: عبدُ الرحمن، سمَّاه ابنُ عبد البرِّ وغيره.

منصور: هو ابنُ الـمُعتمر، عن طلحةَ هو: ابن مُصرِّف.

حديثُ عائشةَ وأنس في قصة اليهودي الذي رَهَن النبيُّ ﷺ عنده [دِرْعَه][1] على الطعام، هو: أبو الشَّحم، وهو من بني ظَفَر، رواه البيهقي، وكان الطعامُ ثلاثين صاعاً، رواه المصنِّف، وفي رواية: عشرين، ويُجمع بينهما بأنه كان فوق العِشرينَ ودونَ الثلاثين، فجُبِرَت الكسورُ تارةً وأُلغيت أخرى.

حديث الرجل الذي أقرضَ الرجلَ من بني إسرائيلَ ألفَ دينار، المُقرض هو: النجاشيُّ، رُوِّيناه في كتاب «معرفة الصحابة المصريين» لمحمد بن الربيع الجِيزي.

زائدةُ: هو ابن قُدامة، عن حُصَين، هو: ابنُ عبد الرحمن، عن سالم، هو: ابنُ أبي الجَعْد، حدثني جابرٌ قال: بينما نحن نُصلِّي... الحديث، حتى ما بقي مع النبيِّ ﷺ إلّا اثنا عشرَ رجلاً، تقدَّم في الجمعة.

عن أبي المنهال: هو عبد الرحمن بن مُطعِم.

حسان: هو ابنُ إبراهيمَ الكِرماني، حدثنا يونس، هو: ابن يزيد، قال: قال محمدٌ، هو: الزُّهري.

حديث حُذيفة: «تلقَّت الملائكةُ رُوحَ رجلٍ ممن كان قبلَكم» لم يُسمَّ.

حديث أبي مسعود عُقبة بن عمرو البَدْري: جاءَ رجلٌ من الأنصار يُكنى أبا شُعيب، فقال لغلام له قصَّاب، لم يُسمَّ. وفيه: فجاء معهم رجلٌ، فقال النبيُّ ﷺ: «إنَّ هذا قد تبعنا» لم يُسمَّ أيضاً.

(١) لفظة «درعه» لم ترد في الأصول الخطية، وأثبتناها من (س).

حديث سَمُرةَ: «رأيتُ رجلين أتياني»، هما: جبريلُ وميكائيل، كما تقدَّم في الجنائز.

عن عون بن أبي جُحَيفةَ قال: رأيتُ أبي اشترى عبداً حجَّاماً، لم يُسَمَّ.

حديثُ عبد الله بن أبي أَوفى: أنَّ رجلاً أقام سلعةً وهو في السوق، لم يُسمَّ أيضاً.

حديثُ علي: واعدتُ صوَّاغاً من بني قَينُقاع، لم يُسمَّ، وبنو قَيْنُقاع من اليهود.

حديث أنس: أنَّ خياطاً دعا النبيَّ ﷺ لطعامٍ، لم يُسمَّ.

حديث سهل بن سعد: جاءت امرأةٌ ببُرْدة، تقدَّمَ أنَّ المرأةَ لم تُسمَّ، وأنَّ الذي طلب البُردة: عبدُ الرحمن بن عوف.

حديث سهل أيضاً، وحديثُ جابر، في صانِع المنبر، تقدَّم الخلافُ في اسمه في الجُمعة، وأنَّ المرأة لم تُسمَّ لكنها أنصارية.

حديثُ عبد الرحمن بن أبي بكر: جاءَ مُشرِكٌ بغَنَم، لم يُسمَّ أيضاً.

حديث عائشةَ في اليهودي والرَّهن، تقدَّم قريباً.

حديثُ جابر: «تزوجتَ بِكراً أم ثيباً؟» اسم زوجته: سُهيلة بنت مسعود الأَوسية.

حديث سفيانَ: قال عمرو، هو: ابنُ دينار: اشترى ابنُ عمر إبلاً هِيْماً من رجل يقال له: نَوَّاس، وله شَرِيكٌ، لم يُسمَّ الشَّريك.

حديث أنس: حَجَمَ أبوطَيْبة، اسمه: دِينارٌ، وقيل: نافع، وقيل: مَيْسرة، وكان مولى مُحَيِّصة الأنصاريِّ الحارثي، وكان خراجُه ثلاثةَ آصُع، فوضعوا عنه صاعاً.

حديثُ ابن عباس: احتَجَم النبيُّ ﷺ، تقدَّم اسمُ الحجَّام.

حدثنا إسحاقُ، أخبرنا حَبَّان، هو: ابنُ هلال.

حديث ابن عمر: أنَّ رجلاً كان يُخدَعُ في البيوع، هو: حَبَّان بن مُنقذ، كما رواه ابنُ الجارود والحاكم وغيرهما، وقيل: هو مُنقِذ بن عمرو، كما وقع في ابن ماجه و«تاريخ» البخاري.

حديث أنس: كان النبيُّ ﷺ في السوق، فقال رجلٌ: يا أبا القاسم، لم يُسمَّ هذا الرجل.

حديث أبي هريرة: «أَثَمَّ لُكَعُ» هو: الحسنُ بن عليٍّ بن أبي طالب.

قوله: وقال سعيد، هو: ابنُ أبي هلال، عن هلال، هو: ابنُ أبي ميمونة، عن عطاء، هو: ابنُ أبي رباح، عن ابن سَلَام، هو: عبد الله.

وقال هشام، هو: ابنُ عُروة، عن وهب، هو: ابنُ كَيْسان.

الوليد: هو ابنُ مسلم، عن ثَور، هو: ابنُ يزيد الشامي.

حديث مالك بن أوس أنه قال: مَنْ عنده صَرْفٌ؟ فقال طلحة: أنا حتى يجيء خازنُنا من الغابة، لم يُسمَّ الخازن.

قوله: زاد إسماعيل، هو: ابنُ أبي أويس، يعني: عن مالك، عن نافع، عن ابن عمر.

حديث جابر: أنَّ رجلاً أعتقَ غلاماً له عن دُبُر، الرجلُ هو: أبو مذكور، والغلامُ اسمُه: يعقوبُ كما في مسلم، والمشتري: نُعيم بن النَّحَّام، والثمنُ ثمان مئة درهم كما في «الصحيحين».

قوله: قال بعضهم عن ابن سِيرين: صاعاً من طعام، وقال بعضهم: صاعاً من تمر، ولم يذكر ثلاثاً، بيَّنتُ الاختلافَ على ذلك في فصل التعليق.

حديث ابنِ عمر: أنَّ عائشة أرادت أن تشتريَ جاريةً، هي: بَرِيرةُ، زوجُ بَرِيرةَ اسمه: مُغيث، وأهلها من الأنصار.

حديث طلحةَ: حتى يأتي خازني من الغابة، تقدَّم قريباً.

عن أبي سفيان مولى ابن أبي أحمد، قيل: اسمه وهبٌ، وقيل: قزمان، وابنُ أبي أحمد: هو عبدُ الله بن أبي أحمد بن جحش، وقيل: إنه كان مولى بني عبد الأشهل إلّا أنه انقطع إلى ابن أبي أحمد فنُسِبَ إليه.

حدثنا عبدُ الله بن عبد الوهاب، هو: الحَجَبي، قال: سمِعتُ مالكاً وسأله عُبيدُ الله بن

الرَّبيع، هو: ابن أبي فَرْوةَ الحاجبُ؛ حاجبُ المهدي[1]: أحدَّثك داود، هو: ابنُ الحُصَين، عن أبي سفيان، هو: مولى ابن أبي أحمدَ، ولم يذكر المِزِّي عُبيدَ الله بن الرَّبيع في «التهذيب» لأنه ليس له روايةٌ، وإنما سَمِعَ الحجبيُّ الحديثَ بقراءته على مالك.

قوله: يحيى بن سعيد، هو: الأنصاريُّ، سمعتُ بُشَيْراً، هو: ابنُ يسار.

حديث جابر: نهى عن بيع الثمرة قبل أن تُشقِّح، قيل: وما تُشقِّح؟، لم يُسَمَّ القائل، وكذا حديث أنس: قيل: وما تزهو؟، لم يُسمَّ القائلُ أيضاً.

قوله: وقال يزيد عن سفيان بن حُسين، هو: يزيدُ بن هارون.

حكَّام: هو ابنُ سَلْم، حدثنا عَنْبسةُ، هو: ابن سعيد قاضي الريّ، عن زكريا، هو: ابن إسحاق.

قوله: حدثنا عمر بن يونس حدثني أبي، هو: يونسُ بن القاسم اليمامي الحنفي.

حديث عائشة: قالت هندُ أمُّ معاوية، هي: بنتُ عُتبةَ بن ربيعة بن عبد شمس.

حديثُ ابن عمرَ: «خرج ثلاثةُ نَفَرٍ يمشون، فأصابهم المطر» الحديث في قصة الغار، لم يُسمَّ واحدٌ منهم.

حديثُ عبد الرحمن بن أبي بكر: جاء رجلٌ مشركٌ مُشعانٌّ، الحديث، تقدَّم.

حديث أبي هريرة وأبي سعيد: استعمل رجلاً على خيبر، هو: سَوَاد بن غَزِيَّة، وقيل: مالك بن صَعْصَعة، حكاه الخطيبُ.

قوله: وقال لي إبراهيم، هو: ابنُ المنذر، أخبرنا هشام، هو: ابنُ سليمان.

حديث أبي هريرة: «هاجر إبراهيمُ بسارَةَ، فدخل بها قريةً فيها مَلِكٌ من الملوك» الحديث، وفيه: «وأخدم وليدةً» فالقرية قيل: هي مِصر، وذكر ابنُ قتيبة في «المعارف» أنها الأردنُّ، والـمَلِك اسمه: صادوق، وقيل غيرُه، فذكر ابن هشام في كتاب «التِّيجان»: أنه عمرو بن امرىء

---

(١) يعني أنَّ حاجب المهدي هو الربيع والد عبيد الله.

القيس بن سَبَأ، وأنه كان إذ ذاك ملكَ مِصر، وقيل: اسمه سفيان بن عُلْوان، والوليدةُ: هي هاجَرُ أمُّ إسماعيل.

حديث عائشةَ في ابن وليدةِ زَمْعة، تقدَّم.

حديث ابنِ عباس: بلغَ عمرَ بن الخطاب أن فلاناً باع خمراً، هو: سَمُرةُ بن جُندب.

حديث عبد الرحمن بن عوف أنه قال لصهيب: اتَّقِ الله ولا تَدَّعِ إلى غير أبيك، اسم أبيه: سِنانُ بن مالك.

حديث ابن عباس: أنَّ رجلاً أتاه فقال: إني إنسانٌ أبيع التصاوير، الحديث، لم يُسمَّ هذا الرجل.

حديث أبي سعيد: أنَّ رجلاً قال: يا رسول الله، إنا نصيبُ سَبْياً، هو: مجدي بن عمرو الضَّمْري كما سيُذكر في القَدَر.

حديث: سُئِلَ رسول الله ﷺ عن الأَمة تزني، الحديث، لم يُسمَّ السائل.

الليثُ عن سعيد، هو: ابنُ أبي سعيد الـمَقبُري.

وكيع عن إسماعيل، هو: ابنُ أبي خالد.

حديثُ أنس: ذُكِرَ له جمالُ صفيةَ بنتِ حُيَيّ وقد قُتِلَ زوجُها، الذاكر لذلك لم يُسمَّ، وزوجُ صفية: هو كِنانةُ بن أبي الحُقَيق اليهودي.

حديث عَون بن أبي جُحَيفة: رأيتُ أبي اشترى حجَّاماً، تقدَّم.

السَّلَم والشُّفْعة والإجارة

اختلف عبدُ الله بن شدَّاد وأبو بُردة، هو: ابنُ أبي موسى، في السَّلف.

شُعبة حدثنا عمرو، هو: ابنُ مرَّة.

سفيان عن أبي بردة، هو: بُرَيْد بن عبد الله بن أبي بُردة بن أبي موسى.

أقبلتُ ومعي رجلان من الأشعريين، لم يُسمَّيا، وقد سُمِّي من الأشعريين الذين قَدِموا مع

أبي موسى في السفينة: كعبُ بن عاصم وأبو مالك وأبو عامر وغيرُهم.

عمرو بن يحيى عن جدِّه، هو: سعيد بن عمرو الأَشدَق بن سعيد بن العاص.

حديث عائشةَ: استأجرَ رجلاً من بني الدِّيل، هو: عبد الله بن أُريقط.

حديث يعلى بن أُميَّة: كان لي أجيرٌ، فقاتل إنساناً، فعَضَّ أحدُهما إصبعَ صاحبه، تقدَّم أنَّ في مسلم أنَّ يعلى هو: العاضُّ، وأما أجيرُه فلم يُسمَّ، وفيه: عبد الله بن أبي مُلَيكة عن جدِّه، واسم جدِّه: زُهيرُ بن عبد الله بن جُدْعان.

حديث ابن عمر في قصة الغار، تقدَّم.

حديث أبي سعيد: فلُدِغ سيِّدُ ذلك الحي، لم يُسمَّ الحيُّ ولا كبيرُهم، والراقي هو: أبو سعيد راوي الحديث، رواه عبد بن حُميد من طريق أبي نَضْرةَ عن أبي سعيد، وعِدَّة الغنم التي أعطوها في ذلك: ثلاثون شاةً، وعِدَّةُ السَّرية: ثلاثون رجلاً. ورواه ابنُ ماجه والترمذيُّ أيضاً مختصراً، وجاء في روايةٍ أخرى أن الراقي غيرُ أبي سعيد، فيحتمل التعدُّد.

حديث أنس: حَجَم أبو طَيْبة النبيَّ ﷺ، اسمُ أبي طَيْبة: دينارٌ، وقيل غير ذلك كما تقدَّم.

حديث ابن عباس: احتجم النبيُّ ﷺ، وأعطى الحجَّام أجرَه، هو: أبو طَيْبة، وقيل: أبو هِند البَياضي، والأجرةُ وقع في حديث أنسٍ أنها صاع.

حديث أنسٍ: دعا النبيُّ ﷺ غلاماً فحجمه، تقدَّم.

محمد بن جُحادة عن أبي حازم، هو: سلمان.

الحَوالة والكَفَالة والوَكَالة

حديث سَلَمةَ: أُتي النبيُّ ﷺ بجنازة، لم يُسمَّ واحدٌ من الموتى الثلاثة.

حديث حمزة بن عمرو الأسلمي: أن عمر بَعثَه مُصدِّقاً، فوقع رجلٌ على جارية امرأته، لم يُسمَّوا.

قوله: وقال جَرِيرٌ والأشعثُ في المرتدِّين، هم الذين ارتدُّوا في إمارة ابن مسعود على

الكوفة، وكانت عِدَّتُهم مئة وسبعين رجلاً، ذكره ابنُ أبي شيبة.

حديث جابر: «لو قد جاءنا مالُ البحرين قد أعطيتك هكذا وهكذا» كانت الإشارة باليدين جميعاً.

حديث عائشة في قصة أبي بكر، فيها لُقِيُّه ابنَ الدَّغِنةِ سيِّدَ القارَة، اسمه: مالكٌ، أفاده مُغَلْطاي، ولم يذكر مستنده في ذلك، وقد روى البلاذُرِيُّ الحديثَ المذكور في شأن الهجرة عن الوليد بن صالح ومحمد بن سعد، كلاهما عن الواقديِّ، عن مَعمَر، عن الزُّهري، عن عُروة، عن عائشة، فذكرت خروجَ أبي بكر مهاجراً إلى الحَبَشة، وفيه: فلقيه ابنُ الدَّغِنةِ، وهو الحارثُ بن يزيد سيِّدُ القارَة، وساق الحديث بتمامه، فهذا أولى. ووهم مَنْ زعم أنه ربيعةُ بن رُفيع، لأن ذاك يُقال له: ابنُ الدَّغنة، ويقال له: ابنُ لَذْعة، وهو الذي قَتَلَ دُرَيد ابن الصِّمَّة. وفي الصحابة أيضاً حابسُ بن دَغِنَة وهو ثالثٌ.

الليث عن يزيد، هو: ابن حبيب.

حديث عبد الرحمن بن عوف في قصة أميةَ بن خَلَف وقَتلِه، اسمُ ابنِ أمية: عليّ، والذي قتله: عمارُ بن ياسر، والذي قتل أُميةَ: فريقٌ من الأنصار، سمَّى ابنُ إسحاق منهم: معاذَ بن عَفْراء وخارجةَ بن زيد وحبيبَ بن يِساف، وفي «المستدرك» للحاكم: أن رِفاعة بن رافع طَعَنَه تحتَ إبطه، وفي البلاذُري عن إبراهيمَ بن سعد وغيرِه: أن الذي تجلَّله[1] بالسيف من تحتِ عبد الرحمن ابن عوف هو الحُبابُ بن المنذر، وأنه أصابَ رِجلَ عبد الرحمن.

حديث: استعمل رجلاً على خيبر، تقدَّم قريباً.

حديث نافع: أنه سَمِعَ ابنَ كعب بن مالك، هو: عبدُ الله، واسمُ الجارية لا يُعرف.

حديث أبي هريرة: كان لرجل على النبيِّ ﷺ سِنٌّ من الإبل، الحديث، لم يُسَمَّ هذا الرجل، وفي «الأوسط» للطبراني شيء يدلُّ على أنه العِرباضُ بن سارية، لكن في النَّسائي وابن ماجه ما يدلُّ على أنَّ فيه وهماً.

(١) أي: علاه. وتصحَّفت في (س) إلى: تخلّله.

عن عطاء بن أبي رَباح وغيرِه، يزيد بعضُهم على بعض، عن جابر، سُمِّي منهم: أبو الزُّبير كما تقدَّم في الحج، وزوجةُ جابر تقدَّم أن اسمها سُهَيلة، وبناتُ عبد الله بن عمر وأخواتُ جابر لم يُسمَّيْن.

حديث سَهْل بن سعد: جاءت امرأة إلى النبيِّ ﷺ فقالت: يا رسول الله، إني قد وهبتُ نفسي لك، فقال رجلٌ: زَوِّجْنيها، لم يُسمَّ الرجلُ ولا المرأةُ، ووهم مَنْ زعم أنها أُمُّ شريك.

معاويةُ بن سَلَّام عن يحيى، هو: ابنُ أبي كثير.

حديث أبي هريرة في قصة العَسِيف: «واغدُ يا أُنيس على امرأةِ هذا، فإن اعترفَتْ فارجمها» العَسِيف وأبوه والمستأجرُ وامرأتُه لم أعرِف أسماءَهم، وأُنيس: هو ابنُ الضحَّاكِ الأسلَمي، نقله ابن الأثير عن الأكثرين، ويُؤيِّده أن في الحديث: فقال رجلٌ من أسلم، ووهم مَنْ قال: هو أُنيسُ بن أبي مَرْثد، فإنه غَنَويٌّ، وكذا قولُ ابن التين: الخِطابُ كان في ذلك لأنس بن مالك، ولكنه صُغِّر.

المزارعة والشِّرب

قال قيس بن مسلم، عن أبي جعفر، هو: محمدُ بن علي بن الحُسين.

ابنُ عُيينة عن يحيى، هو: ابن سعيد، سَمِعَ حَنْظَلَةَ، هو: ابنُ قيس الزُّرَقي، عن رافع، هو: ابنُ خَدِيج.

قال: حدثني عمَّاي أنهم كانوا يُكرون الأرضَ، عمُّه الواحد: ظُهَير، رواه المصنِّف، والآخرُ: اسمه مُهَير، رواه ابن السَّكن، وسمَّاه غيرُه مُظَهِّراً.

حديث أبي هريرة: كان عنده رجلٌ من أهل البادية، لم يُسمَّ.

حديث سَهْل بن سعد: كانت لنا عجوزٌ، تقدَّم في الجمعة.

حديث سَهْل بن سعد: أُتي النبيُّ ﷺ بقَدَح فشرب منه، وعن يمينه غُلامٌ أصغرُ القوم، هو: ابنُ عباس، رواه ابن أبي شيبة.

حديثُ أنس: حُلِبَت لرسول الله ﷺ داجنٌ، وعن يساره أبو بكر، وعن يمينه أعرابيّ، قيل: هو خالدُ بن الوليد، وقد أنكرَ ابنُ عبد البرِّ هذا على مَن زعمه.

حديث الأشعث: كانت لي بئرٌ في أرض ابن عم لي، اسم ابن عمه الجَفْشِيشُ بن معدي كَرِب، وهو لقبه، واسمه مَعْدان، ذكره الطبراني وغيره.

حديث: أنَّ رجلاً من الأنصار خاصم الزُّبير في شِراج الحَرَّة، هو: حُمَيد، رواه أبو موسى في «الذَّيل» بسند جيد، وقيل: ثابت بن قيس، حكاه ابن بشكوال واستُبْعِدَ، وقيل: حاطبُ بن أبي بَلْتَعة، حكاه ابن باطيش وليس بشيء؛ لأن حاطباً ليس أنصارياً.

حديث أبي هريرة: «بينا رجلٌ يمشي فاشتدَّ عليه العطش»، لم يُسمَّ هذا الرجل.

حديثُ ابنِ عمر: «عُذِّبت امرأةٌ في هِرَّة»، لم تُسمَّ أيضاً.

حديث سهل، تقدَّم قريباً.

حديث ابن عباس: يأتي في مناقب الأنبياء.

حديث أبي هريرة: وسُئِل رسولُ الله ﷺ عن الحُمُر، السائلُ: هو صَعْصَعة بن ناجية جدُّ الفرزدق.

حديث زيد بن خالد الجُهَني: جاء رجلٌ فسأل عن اللُّقطة، وفي رواية إسماعيلَ بن جعفر: أنَّ رجلاً سأل، وسيأتي، وفي رواية تأتي في اللُّقطة: سُئلَ النبيُّ ﷺ، هو: عُمَيرٌ أبو مالك، رواه الإسماعيليُّ، وأبو موسى في «الذيل» من طريقه، وفي «الأوسط» للطبراني من طريق ابن لَهيعة، عن عُمارة بن غَزِيَّة، عن ربيعة، عن يزيد مولى الـمُنبعِث، عن زيد بن خالدٍ أنه قال: سألتُ. وفي رواية سفيان الثوريِّ، عن ربيعة عند المصنِّف: جاء أعرابيٌّ. وذكر ابن بَشكُوال أنه بلال، وتُعقِّب بأنه لا يقال له: أعرابيٌّ، ولكن الحديث في أبي داود وفي رواية صحيحةٍ: جئتُ أنا ورجل معي، فيُفسَّر الأعرابيُّ بعُمير أبي مالك، ويحمل على أنه وزيد بن خالد جميعاً سألا عن ذلك، وكذا بلال، ثم وجدتُ في «معجم» البَغَويِّ وغيره من طريق عُقبة بن سُويد الجُهَني، عن أبيه قال: سألتُ رسول الله ﷺ عن اللُّقطة، فقال:

عَرِّفْها سنةً، الحديث، وسنده جيد، وهو أولى ما فُسِّر به المبهمُ الذي في «الصحيح».

الاستقراض والحَجْر والتفليس والخصومات والإشخاص والمُلازمة

حديث أبي هريرة: أنَّ رجلاً تقاضَى رسولَ الله ﷺ فأغلظَ له، تقدَّم.

حدثنا أبو نُعيم، حدثنا سفيان، هو: الثوريُّ، عن سَلَمة، هو: ابن كُهيل.

قول جابر: وكان لي عليه دينٌ: هو ثمنُ الجَمَل.

قوله في حديثِ ابنِ كعب بن مالك، هو: عبد الرحمن، ودَيْنُ والدِ جابر كان ـ كما سيأتي ـ ثلاثين وَسْقاً من تمر، والذي فَضَلَ له من التمر سبعة عشر وَسْقاً.

حدثنا إبراهيم بن المنذر، حدثنا أنس، هو: ابن عِياضٍ أبو ضَمْرة، عن هشام، هو: ابن عُرْوة. وتركَ عليه ثلاثين وَسْقاً لرجلٍ من اليهود، اسم اليهوديِّ: أبو الشَّحْم، رواه الواقدي في «المغازي» في قصة دَيْن جابر، عن إسماعيل بن عطية بن عبد الله السُّلمي، عن أبيه، عن جابر.

حدثنا إسماعيلُ بن أويس، حدثني أخي، هو: أبو بكر بنُ أبي أُويس، عن سليمان، هو: ابنُ بلال.

عن محمد بن أبي عَتِيق: هو محمد بن عبد الله بن محمد بن عبد الرحمن بن أبي بكر الصِّدِّيق، وأبو عَتِيق كنيةُ جدِّه محمد، وقد تقدَّم.

قولُ عائشة: فقال له قائل: ما أكثَرَ ما تستعيذُ من المأثم والـمَغْرَم، هي القائلة كما في الرواية الأُخرى.

قال سفيانُ: عِرضُه يقول: مَطَلَني، هو: سفيانُ الثوريُّ.

حديثُ جابر في بيع المدبَّر، تقدَّم.

عن جابر قال: أُصيب عبد الله، هو: ابن عمرو بن حَرَام والد جابر، وقد تقدَّم بقية ما فيه. وقوله فيه: فأخبرت خالي ببيع الجَمَل فلامني، اسمُ خاله: ثعلبةُ بن عَنَمة بن عَدِيِّ بن سنان، وله خالٌ آخرُ اسمه: عَمرو بن عَنَمة، وقد وقع عند ابنِ عساكر بإسناده إلى جابر، أنَّ اسمَ خاله الذي

شَهِدَ به العَقَبَةَ: الجدُّ بن قَيْس، وبيَّنا أنه خالُه من جهةٍ مجازية، فيحتمل أن يكون هو الذي لامه على بيع الجمل أيضاً، لأنه كان يُتَّهم بالنِّفاق بخلاف ثعلبة وعمرو ابنَيْ عنَمة.

حديث ابنِ عمر في الرجل الذي كان يُخدَعُ في البيوع، هو: حَبَّان بن مُنقِذ، أو والدُه مُنقِذُ بن عمرو.

حديث عبد الله، هو: ابنُ مسعود، سمعتُ رجلاً قرأ آيةً، لم أعرف اسمه.

حديث أبي هريرة: استبَّ رجلان: رجلٌ من المسلمين ورجلٌ من اليهود، اسمُ اليهوديِّ: فِنْحاص، سماه ابنُ إسحاق لكن في قصةٍ أخرى، وذكر ابن بَشكُوال أنَّ المسلم: أبو بكر الصِّدِّيق، وهو في «كتاب الأهوال» لابن أبي الدنيا بسند صحيحٍ إلى سعيد بن المسيّب، قال: كان بين أبي بكر ويهوديٍّ كلامٌ، فذكر الحديثَ، ورواه ابنُ عيينة في «جامعه» عن عَمرو بن دينار مرسلاً أيضاً، في رواية أخرى أنه عمر لكنه في قصةٍ أخرى أخرجها ابنُ أبي شيبةَ في «مصنفه» من مراسيل مكحولٍ، لكن سيأتي من حديث أبي سعيدٍ عقب هذا أن القصة وقعت لرجل من الأنصار، فيُحمَل على التعدُّد، لكن لم يُسمَّ من اليهود غيرُ واحد، أو يُحمَل على أن في قول اليهودي[1]: رجل من الأنصار مجازاً.

حديث أنس: أنَّ يهودياً رَضَّ رأسَ جارية بين حجرين، لم أعرفهما.

قوله: ويُذكر عن جابر: أنَّ النبيَّ ﷺ ردَّ على المتصدِّق صدقتَه، زعم مُغَلْطاي: أنه أبو مذكور الأنصاريُّ الذي دَبَّر غلامَه، وقد رَدَدنا ذلك عليه في «تغليق التعليق».

حديث الأشعث: كان بيني وبين رجل خصومة، تقدَّم أنه الجَفْشِيش.

حديث كعب بن مالك: أنه تقاضى ابنَ أبي حَدْرَد ديناً، هو: عبد الله كما يأتي عند المصنِّف.

قوله: أخرَج عمرُ أخت أبي بكر، هي: أُمُّ فَرْوة بنت أبي قُحافة.

حديث سعد بن أبي وقَّاص في ابن وليدة زَمْعَةَ، تقدَّم أن الوليدة لم تُسمَّ، وأن اسمَ الولد: عبد الرحمن.

---

(١) لفظة «اليهودي» تحرَّفت في (س) إلى: الراوي.

حديث أبي هريرة: بعث رسولُ الله ﷺ خَيلاً قِبَلَ نَجْد، كان أميرها العباس بن عبد المطلب، وهو الذي أَسَرَ ثُمامة، ذكره سيف في «الرِّدة والفتوح» له[١].

اللُّقَطة

حديث زيد بن خالد في السائل عن اللُّقَطة، تقدَّم.

روح: هو ابنُ عبادة، حدثنا زكريا، هو: ابنُ إسحاق.

حديث أبي بكر في شأن الهجرة: فانطلقتُ، فإذا أنا براعي غنم، فقلتُ: ممَّن أنت؟ فقال: لرجلٍ من قريش، الحديث، لم يُعرف اسمُ الراعي ولا صاحبُ الغنم، وذكر الحاكم في «الإكليل» شيئاً يدلُّ على أنه ابنُ مسعود، وهو وهم.

المظالم

معاذ بن هشام، أخبرني أبي، هو: ابنُ أَبي عبد الله الدَّستُوائي.

حديثُ صفوانَ بن مُحرِز: بينما أنا أمشي مع ابنِ عمر، إذ عَرَضَ رجلٌ فسأله عن النَّجوى، لم أعرف اسم هذا الرجل السائل.

حديث سهل بن سعد: أُتي بشراب وعن يمينه غلامٌ، هو: عبد الله بن عباس، وقيل: أخوه الفضل، حكاه ابن التين.

حديث أبي سلمة بن عبد الرحمن: أنه كانت بينَه وبينَ أُناس خصومة، لم يُسمَّوا.

شعبة عن جَبَلة، هو: ابنُ سُحَيم.

اللحام غلامُ أبي شعيب، لم يُسمَّ، ولا الرجلُ الذي تَبِعَهم كما تقدَّم.

حديث أمِّ سَلَمة: سَمِعَ النبي ﷺ جَلَبَةَ خصوم، لم يُسمَّوا.

عن أنس، قال: كنتُ ساقيَ القوم في منزل أبي طلحة، أسامي القوم جاءت مُفرَّقةً في

---

(١) قال الحافظ في شرح الحديث (٤٣٧٢): وفيه نظر، لأنَّ العباس إنما قدم على رسول الله ﷺ في زمان فتح مكة، وقصةُ ثمامة تقتضي أنها كانت قبل ذلك.

أحاديثَ صحيحة في هذه القصة، وهم: أُبيُّ بن كعب وأبو عُبيدة بن الجرَّاح ومعاذُ بن جبل، وأبو دُجانة سِماك بن خَرَشَةَ وسُهيل بن بَيْضاء وأبو بكر؛ رجلٌ من بني ليث بن بكر ابن عَبْد مناة بن كنانة، وهو ابنُ شَعُوب الشاعر الآتي ذِكرُه في أوائل المغازي.

حديث أبي هريرة: «بينما رجلٌ بطريق» لم يُسمَّ هذا الرجل.

قول عمر: كنتُ وجارٌ لي من الأنصار، تقدم في العلم، والمتخوَّفُ منه: جَبَلةُ بن الأَيهم كما في «تاريخ» ابن أبي خَيْثمة و«الأوسط» للطبراني، والغلامُ الأسود اسمُه: رَباح.

حدثنا مسلم، هو: ابنُ إبراهيم.

أبو الأسود الراوي عن عِكرمةَ، هو: محمدُ بن عبد الرحمن النَّوفلي يتيمُ عُرْوة.

حديث أنس: أنَّ النبيَّ ﷺ كان عند بعض نسائه، فأرسلت إحدى أمهات المؤمنين بقَصْعة مع خادم، أما الخادمُ فلم يُسمَّ، وأما المرسِلةُ فهي: صفية، رواه أبو داود والنسائي من حديث عائشة، وقيل: حَفْصة، رواه الدارقطني من حديث أنس، ورواه ابن ماجه من حديث عائشة، وقيل: أم سَلَمة، رواه الطبراني في «الأوسط» من حديث أنسٍ أيضاً، وإسناده أصحُّ من إسناد الدارقطني، وساقه بسندٍ صحيح، وهو أصحُّ ما جاء في ذلك، ويحتملُ التعدُّد. وحكى ابن حزم في «المحلَّى» أن المرسِلَة: زينب بنت جَحْش، وعيَّنَ أنه كان في بيت عائشةَ. والتي كسرت القَصْعة: عائشةُ على الأقوال كلّها، وصرَّح بها الترمذيُّ وغيره.

حديث أبي هريرة في قصة جُرَيج، لم تُسمَّ أُمُّه، واسم الراعي: صُهَيب، واسم الغلام: بابوس، وفي الطبراني «الأوسط» أن المرأة التي ادَّعَت أنه أَحبَلَها كانت بنتَ ملكِ القرية، أخرجه من حديث عِمران بن حُصين.

الشَّركة والرَّهن

حديثُ رافع بن خَدِيج: فأهوى رجلٌ منهم بسَهْم فحَبَسه الله، لم يُسمَّ هذا الرجلُ.

سألتُ أبا المِنهال، تقدَّم: أنه عبد الرحمن بن مُطعِم بن وهب.

أخبرني سعيدٌ، هو: ابنُ أبي أيوب.

الأعمش: تذاكرنا عند إبراهيمَ الرَّهن في السَّلَف، هو: إبراهيمُ بن يزيد النَّخَعي الفقيه.

أسماء الذين قَتَلوا كعبَ بن الأشرف تأتي في المغازي.

حديث عائشة: اشتَرَى من يهودي طعاماً، هو: أبو الشَّحْم، كما تقدَّم، وابنُ عمِّ الأشعث اسمه: الجَفْشِيشُ، تقدَّم أيضاً.

العتق وتوابعه

فانطلق علي بن الحُسين إلى عبدٍ له، لم يُسمَّ هنا، ووقع في روايةٍ لأحمد أن اسمه: مُطرِّف، وفي الأوّل من «الغيلانيات» أنه قِبْطيّ.

تابعه عليٌّ، هو: ابن المديني، عن الدَّرَاوَرْدي، هو: عبد العزيز بن محمد.

محمد بن بِشرٍ وغيرُه، عن إسماعيل، هو: ابنُ أبي خالد، عن قيس، هو: ابن أبي حازم، عن أبي هريرة: أنه لما أقبل يُريد الإسلامَ ومعه غُلامُه، لم يُسَمَّ.

حديث سعد في قصة ابن زَمْعَة تقدَّم، وكذا حديث جابر في المدبَّر.

حديث أنس: أنَّ رجالاً من الأنصار استأذنوا أن يتركوا لابن أُختهم عباسٍ فداءَه، أطلقوا على العباس ابنَ أُختهم مجازاً، لأنَّ أمَّ عبد المطَّلب من الأنصار من بني النَّجَّار.

حديث أبي ذَرّ: سابَّيتُ رجلاً، تقدَّم أنه بلالٌ، وأمُّه حَمامة.

حديث ابن عمر: فأصاب يومئذ جُويرية، هي: بنت الحارث بن أبي ضِرَار.

عن المغيرة: هو ابنُ مِقسَم الضَّبِّي، عن الحارث، هو: ابنُ يزيد العُكْلي، وعُمارة: هو ابنُ القَعْقاع بن شُبرمة الضَّبِّي، والسَّبيَّةُ التي كانت من بني تميم عند عائشةَ هي: أمُّ سَمُرة أو أُمُّ زينب العنبرية، رواه الطبراني من طريق عبد الله بن رُدَيح، عن أبيه، عن جدِّه ذُؤيب العنبري: أن عائشةَ قالت: يا نبي الله، إني أريد عَتِيقاً من ولد إسماعيل قَصْداً، فقال: «حتى يجيء سَبْيُ بني العنبر» فلما جاء قال لها: «خُذي أربعةَ غِلْمة» قال: فأخذت رُدَيحاً وزُبيباً وزُخَيّاً وسَمُرة، فقال زُبيبٌ: يا رسولَ الله، أخذوا زَرْبِيّةَ[1] أمي، فقال: رُدُّوها عليه.

---

(١) تحرَّفت في (س) إلى: زبيبة.

محمد بن فُضَيل عن مُطرِّف، هو: ابن طَرِيف.

غلامُ أبي ذَرّ، لم يُسمَّ.

أيمن: هو المكي، قال: دخلتُ على عائشة فقلت: كنتُ غلاماً لعُتبة بن أبي لهب، ومات فوَرِثني بنوه، وإنهم باعوني من ابن أبي عَمرو فأعتقني، واشترط بنو عُتبة الولاء، أما بنو عُتبة فهم: العباسُ وهاشم وغيرهما، وأما ابنُ أبي عمرو فهو: عبدُ الله بن أبي عمرو بن عمر بن عبد الله المخزومي.

الهبة

جيرانُ رسولِ الله ﷺ من الأنصار: سعد بن عُبادة، وعبد الله بن عَمرو بن حرام، وأبو أيوبَ خالدُ بن زيد، وأسعدُ بن زُرارة، وغيرُهم.

الغلامُ النجّار، تقدَّم اسمُه في الجمعة.

الأعرابيُّ الذي عن يمينه، لم يُسمَّ، ووهم من قال: هو خالدُ بن الوليد، كما قدَّمناه.

وزوجُ بَرِيرة الذي خُيِّرت منه اسمُه: مُغِيث.

حديث عائشة: أنَّ نساء رسولِ الله ﷺ كنَّ حزبين، والحزب الآخر: أمُّ سلمة، وسائرُ الأزواج هنَّ: جُويرية بنت الحارث الخُزَاعية وميمونةُ بنت الحارث الهِلالية وزينبُ بنت جَحْش وأمُّ حبيبة.

هشام بن عُرْوة عن رجلٍ عن الزُّهري، لم يُسمَّ الرجل من قريش، ولا الرجلُ الذي من الموالي، وأبو مروان هو: يحيى بن أبي زكريا يحيى الغسَّاني.

العطيةُ التي أعطاها والدُ النُّعمان بن بَشير بن سعد الأنصاريّ له هي: غلامٌ، لكن لم يُسمَّ، وأمُّ النُعمان: عَمرةُ بنت رَواحة.

ووليدةُ ميمونةَ: لم تُسمَّ أيضاً.

عمرو: هو ابن الحارث، ويزيدُ، هو: ابنُ أبي حبيب، كلاهما عن بُكَير، هو: ابنُ عبد الله بن الأشجِّ.

وابن اللُّتبية الأزْدي، اسمُه: عبد الله، حكاه ابنُ سعد.

حديث أبي هريرة: جاء رجلٌ إلى رسول الله ﷺ، فقال: هلكتُ، تقدَّم في الصوم، وفيه: فجاء رجلٌ من الأنصار بعَرَق فيه تمرٌ، لم يُسمَّ، وإن صحَّ أنّ المحترقَ: سَلَمةُ بن صَخْر، فالرجل هو: فَرْوة بن عمرو البَياضي.

حديث سهل بن سعد، تقدَّم قريباً.

قوله: ووَهَبَ الحسنُ بن علي لرجل دَينَه، لم يُسمَّ الرجلُ.

حديث أبي هريرة: كان لرجلٍ دينٌ، تقدَّم في الوَكالة.

حدثنا ابن فُضَيل، هو: محمد، كما تقدَّم، عن أبيه فُضَيل بن غزوان الضبِّي.

قوله لفاطمة: «ترسلي به إلى فلان» لم يُسمَّ.

قول عليّ: فشَقَقتُها بين نسائي في روايةٍ أخرى لمسلم: بين الفواطم، وهي: فاطمة بنت أَسَد أُمُّه، وفاطمةُ بنت النبيِّ ﷺ زوجتُه، وفاطمةُ بنت حمزة ابنة عمِّه، رواه ابنُ أبي الدنيا في كتاب «الهدية»، وحكى القرطبيُّ فيهن أيضاً: فاطمة بنت الوليد بن عتبة بن ربيعة، وفيه نظرٌ. وقال عِياض: يشبهُ أن تكون فاطمة بنت شَيبة بن رَبيعة زوج عَقِيل بن أبي طالب.

أُكَيدر دُومة: اسمه عبد الملِك.

وحديثُ أبي حُميد وغيره، تقدَّم.

واليهودية التي أَهدَت الشاةَ التي فيها السُّمّ: زينبُ بنت الحارث، ابنة أخي مَرْحَب، وهي زوجُ سلام بن مِشْكم.

حديث عبد الرحمن بن أبي بكر: فإذا مع رجل صاعٌ من طعام، لم يُسمَّ، وكذا المشرِكُ صاحبُ الغنم.

حديث ابن عمر: رأى عمرُ حُلَّةً على رجل تُباع، هو: عُطارد بن حاجب. وفيه: فأرسلَ بها عمرَ إلى أخٍ له من أهل مكة قبل أن يُسلم، هو: عثمانُ بن حَكيم، وهو أخوه لأمه.

حديث: أنَّ بني صُهيب ادَّعَوا بيتَيْن، أسماءُ أولادِ صُهيب: حمزةُ وسعد وصالحٌ وصَيْفي وعبَّاد وعثمان ومحمد، وقد رَوَوا عنه الحديث.

حديث عمر: حَمَلتُ على فرسٍ فأضاعه الذي كان عنده، لم يُسمَّ، وذكر الواقديُّ أن اسمَ الفرس: الوردُ، وكان تميمٌ الداريُّ أهداه للنبي ﷺ فأعطاه لعمر.

حديث جابرٍ في الثلاث حَثَيات، ذكر في الجِزية أن كلَّ حَثْية خمس مئة.

قول عائشة: ارفع بصرَك إلى جاريتي، لم تُسمَّ.

أُمُّ أيمن: اسمها بَرَكة.

أبو كَبْشة السَّلولي: لا يُسمَّى، قاله أبو حاتم، ووهم الحاكم في «المدخَل» فسمَّاه: البراءَ ابن قيس، وخطَّأه في ذلك الحافظ عبدُ الغني بنُ سعيدٍ فأصاب.

حديث أبي سعيد : جاء أعرابيٌّ فسأل عن الهجرة، لم يُسمَّ.

حديث ابنِ عباسٍ: خرجَ إلى أرضٍ تهتزُّ زَرْعاً، فقال: «لمن هذه؟» قالوا: لفلان، لم يُسمَّ هذا الرجل.

وقصة سارةَ، تقدَّمت في أواخر البيوع.

كتاب الشهادات

قوله في حديث الإفْك: «مَن يَعذِرني من رجل» هو: عبد الله بن أُبيّ. «ولقد ذكروا رجلاً» هو: صَفوان بن المُعطَّل.

امرأة رِفاعة القُرَظي، اسمها: سهيمة، وقيل غير ذلك، كما سيأتي في النكاح.

حديث عُقْبة بن الحارث: أنه تزوَّج بنتاً لأبي إهاب، هي: أم يحيى، واسمها: غَنِيَّة.

حديث أنس في الجنازتين، وحديث أبي الأسود عن عمر في ذلك أيضاً، تقدَّم في الجنائز، وفيه: أن السائل في حديث أنس هو: عمر.

قول أفلَحَ لعائشة: أَرضعَتْكِ امرأةُ أخي بلبن أخي، اسم أخيه: وائل، وقيل: الجَعْد، واسم

ابنة حمزة: أمامة، وقيل: عُمارة، وقيل غير ذلك، وعم حَفْصةَ من الرِّضاعة: لم يُسَمَّ، وأخو عائشة من الرَّضاعة: قيل: هو عبد الله بن يزيد، وهو غَلَط؛ لأنه تابعي.

اسم صاحبَيْ كعب بن مالك: هلالٌ ومُرارةُ كما سيذكر في المغازي.

واسمُ المرأة التي سَرَقَت في الفَتْح: فاطمةُ بنت أبي الأسود بن عبد الأسد.

حديث النعمان بن بَشِير، تقدَّم اسمُ أمه وغيرها في الهبة.

أبو جَمْرة الراوي عن زَهْدَم، هو: نَصْر بن عِمران الضُّبَعي.

وكان ابن عباس يَبعَث رجلاً إذا غابت الشمس، لم يُعيَّن.

قوله: وأجاز شهادتَه، يعني: الأعمى، قاسمٌ، يعني: ابنَ عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود، كذا ظننتُ، ثم تبيَّن أنه ابنُ محمد بن أبي بكر، وهو في «سنن» سعيد بن منصور.

وأجاز سَمُرة بن جُندُب شهادةَ امرأة مُنتَقِبة، لم أعرف اسم هذه المرأة.

حديث عائشة: سَمِعَ النبي ﷺ رجلاً يقرأ في المسجد، هو: عبد الله بن يزيد الأنصاري القارىء، وزَعَم عبد الغني أنه الخَطْمي، وليس في روايته التي ساقها نِسبتُه كذلك، وقد فرَّق ابن مَنده بينه وبين الخَطْمي فأصاب.

قوله: وزاد عَبَّاد بن عبد الله، هو: ابن الزبير، عن عائشة: تَهجَّد النبي ﷺ في بيتي، فسَمِعَ صوت عَبَّاد، هو: ابن بِشْر بن وَقَش.

الأَمَةُ السوداء التي أَرضَعَت أمَّ يحيى ابنة أبي إهاب: لم تُسَمَّ.

الذين تكلموا في الإفْك: مِسطَح بن أثاثة وحسَّان بن ثابت وحَمْنة بنت جحش وكبيرهم عبد الله بن أُبيّ بن سلول، وأما المرأة الأنصارية فلم تُسَمَّ.

قوله: وقال أبو جميلة، هو: سُنَيْن: وَجَدتُ مَنبوذاً، لم يُسَمَّ، قال عَرِيفي: إنه رجل صالح، اسم العريف: سِنان فيما ذكر الشيخ أبو حامد الإسفراييني في «تعليقته».

حديث أبي بكرةَ وأبي موسى معاً: أثنى رجلٌ على رجل، لم يُسمَّيا، ويمكن أن يسمى

الـمُثني بمِحجَن بن الأدرَع، والـمُثنَى عليه بعبد الله ذي البِجادين كما بيَّنتُه في الأدب من الشرح.

قوله: قال مغيرة: احتلمْتُ، هو: ابن مِقسَم الضَّبِّي.

وجدّةُ الحسن بن صالح لم تُسمَّ[1].

الذي خاصم الأشعَث بن قيس هو: الجَفْشيش، كما تقدَّم.

امرأة هِلال بن أمية اسمُها: خولة بنت عاصم، رواه ابن مَندَه.

حديث أبي هريرة: عَرَضَ النبي ﷺ اليمينَ على قوم فأَسرَعوا، لم يُسَمُّوا.

العَوَّام: هو ابن حَوشَب، أقام رجلٌ سِلعةً فحَلَفَ، لم يُسمَّ.

حديث طَلْحة: جاء رجلٌ، يُقال: هو ضِمام بن ثعلبة، وقد تقدَّم في الأيمان.

عن سعيد بن جُبَير: سألني يهودي من أهل الحِيرة، لم يُسمَّ.

حديث: أنّ أمَّ العلاء، امرأةً من نسائهم، يُقال: إنها والدة خارجة الراوي عنها.

الصُّلح

حديث سهل بن سعد: إنَّ أناساً من بني عمرو بن عوف، لم يُسمَّوا، وقوله فيه: في ناس مِن أصحابه، سُمِّي منهم: أُبيُّ بن كعب وسهيل بن بيضاء في الطبراني.

مُعتمِر، سمعت أبي، هو: سليمان التَّيْمي، فقال رجلٌ من الأنصار منهم: لَـحِمارُ رسول الله ﷺ أطيَبُ ريحاً منك، هو: عبد الله بن رَواحة، سمَّاه أسامة بن زيد في حديثه كما سيأتي في تفسير آل عمران، وقوله: فغَضِبَ لعبد الله رجلٌ من قومه، لم أعرفه.

حديث: جاء أعرابيٌّ، فقال: إن ابني كان عَسِيفاً على هذا، فيه عِدَّةُ مُبهَمات، وقد تقدَّم أنه لم يُسَمَّ واحدٌ منهم. وقوله في الحديث: فسألتُ أهلَ العلم فأخبروني، ذكر ابن سعد في

---

(١) الذي وقع في الخبر في باب بلوغ الصبيان وشهادتهم من كتاب الشهادات قبل الحديث (٢٦٦٤) هو إخبار الحسن بن صالح عن جارةٍ لهم كانت جَدّةً وهي بنت إحدى وعشرين، وليست بجَدَّته.

«الطبقات» من حديث سهل بن أبي حَثْمة: أن الذين كانوا يُفتُون على عهد رسول الله ثلاثةٌ من المهاجرين: عمر وعلي وعثمان، وثلاثة من الأنصار: أُبَيّ بن كعب ومعاذ بن جبل وزيد ابن ثابت. وعن ابن عمر قال: كان أبو بكر وعمر يُفتيان في زمن النبي ﷺ، وعن خِراش الأسلَمي: كان عبد الرحمن بن عوف ممن يُفتي في زمن النبي ﷺ.

حديث البراء في قصة بنت حمزة، تقدَّم اسمُها.

لم يذكر مُؤمل، هو: ابن إسماعيل، وأبو جَندَل اسمه: عبد الله.

قوله: زاد الفَزَاري، هو: مروان بن معاوية.

سفيان عن أبي موسى، هو: إسرائيل، سمعت الحسن، هو: البصري.

حديث عائشة: سمع النبيُّ ﷺ صوتَ خُصوم عالية أصواتها، هما: عبد الله بن أبي حَدْرَد وكعب بن مالك كما صُرِّح بهما في رواية أخرى عند المصنف فيما قيل، وفيه بُعد.

حديث الزبير: أنه خاصَمَ رجلاً من الأنصار، تقدَّم، وقيل: إنه ثعلبة بن حاطب، وقيل غيرُه.

حديث البراء في قصة صُلْح الحُدَيبِيَة وعُمرة القضية، فيه: فلما أقام ثلاثاً أَمَروه أن يَخرُجَ، كان السفير له بذلك: حُويطب بن عبد العُزَّى، رواه الطبراني في «الكبير» من حديث ابن عباس.

الشروط

الأعمش وأبو إسحاق، عن سالم، هو: ابن أبي الجَعْد، وحَنظلة الزُّرَقي، هو: ابن قيس، أنَّ رجلاً من الأعراب قال: اقض بيننا بكتاب الله، تقدَّم قريباً.

قوله: فلما أجمَعَ عمر على ذلك أتاه أحدُ بني أبي الحُقَيق، اسمه...[1].

---

(١) وقع هنا بياض في الأصول الخطية، وقال الحافظ عند شرح الحديث (٢٧٣٠): هو رأس يهود خيبر، ولم أقف على اسمه.

قوله في حديث الحُدَيبية: فانتَزَعَ سَهْماً من كِنانته ثم أمرهم أن يجعلوه فيه، روى ابن سعد من طريق أبي مروان: حدثني أربعة عشر رجلاً من الصحابة، أن الذي نَزَلَ البئر: ناجيةُ بن الأعجم، وقيل: هو ناجية بن جُندُب، وقيل: البراء بن عازب، وقيل: عباد بن خالد، حكاه عن الواقدي، ووقع في «الاستيعاب»: خالد بن عُبادة.

وفيه: فقال رجل من بني كِنانة: دعوني آتِهْ، فقالوا: ائْتِه، هو: الحُلَيس بن عَلْقمة سَيِّد الأحابيش، ذكره الزبير بن بَكَّار في «الأنساب»، وأبو جَندَل: اسمه عبد الله كما تقدَّم، وفيه: فدعا حالِقَه فحَلَقَه، ذكر النووي: أنه خِراش بن أُمية، وفيه: فطَلَّقَ عمر يومئذ امرأتين كانتا له في الشرك هما: قُرَيبة بنت أبي أمية، وأم كلثوم بنت أبي جَرْول الخُزاعية، كما سيأتي في «الصحيح» أيضاً، وفيه: فجاءه أبو بَصير، هو: عُتبة بن أسيد بن جارية الثَّقَفي، فأرسلوا في طَلَبِه رجلَين، هما: جُحَيش بن جابر من بني عامر بن لؤي، سمَّاه موسى بن عُقبة، وهو المقتول كما جَزَمَ به البلاذُرِي وابن سعد، لكن قالا: خنيس بن جابر، والآخر مولى له اسمه: كَوثَر، والذي أُرسِل إلى النبي ﷺ في طَلَبِ أبي بَصِير هو: الأَخنَس بن شريق وأزهر ابن عبد عوف، رواه ابن سعد.

قوله فيه: وكان المغيرة صحب قوماً في الجاهلية، ذكر الواقدي أنَّ المغيرة تَوجَّه مع نَفَرٍ من بني مالك من ثَقيف أيضاً إلى الـمُقَوقِس، فأعطاهم وقصَّر بالمغيرة، فلما رجعوا جلسوا في موضع يَشرَبون، فامتنع المغيرة من الشُّرْب معهم حتى سَكِروا وناموا، فقام فقَتَلهم كلَّهم وأخذ جميع ما معهم، فذكر القصة وقيامَ عَمِّه عُرْوة بن مسعود في إصلاح أَمْره مع قومه من بني مالك، قال: وكان عِدَّة المقتولين ثلاثة عشر رجلاً، فتحمَّل عروة ثلاث عشرة دِيَةً، فذلك قوله: أَسعَى في غَدْرَتِك، وروى عبد الرزاق، عن مَعمَر، قال: سمعت أنه لم يَنْجُ منهم إلا الشَّريد، فلذلك سُمِّي الشَّرِيد، وكان يُسمَّى قبل ذلك مالكاً.

الوصايا

قوله: «يَرحَم اللهُ ابن عَفْراء» كذا هنا، وفي أكثر الروايات: سعد بن خولة، ويُحتَمَل أن يكون خولةُ اسمَ أبيه، وعَفراء أمه، وهو من بني عامر بن لؤي، وفي هذا الحديث: ولم يكن له يومئذ إلّا

ابنةٌ، هي: أم الحَكَم الكبرى، وأمها: بنت شهاب بن عبد الله بن الحارث بن زُهْرة، وهي شَقِيقة إسحاق الأكبر الذي كان يُكنَى به سعد بن أبي وقَّاص، ووهم مَن قال: هي عائشة؛ لأن عائشة أصغر أولاده، وعاشت إلى أن أَدرَكها مالك بن أنس. وقد تقدَّم ذلك في الجنائز.

قصة ابن وليدة زَمْعة، تقدَّمت مِراراً، وأنَّ اسمه: عبد الرحمن، وأمه لم تُسَمَّ.

حديث أنس: أنَّ يهودياً رَضَّ رأسَ جارية، لم يُسَمَّيا.

حديث أبي هريرة: قال رجل: أيّ الصدقة أفضل؟ لم يُسَمَّ، وامرأة رافع بن خَدِيج الفَزَارية لا أعرف اسمَها.

الوَقْف

حديث أنس وأبي هريرة في الذي كان يَسُوق البَدَنَة، لم يُسَمَّ.

حديث ابن عباس: أنَّ سعد بن عُبادة تُوُفِّيت أمُّه وهو غائب عنها. تقدَّم أن أمه اسمها: عَمْرة، وكان سعد غائباً في غزوة دُومَة الجَندَل مع رسول الله ﷺ سنةَ خمسٍ من الهجرة.

حديث عائشة: أن رجلاً قال: إنَّ أُمي افْتُلِتَت نفسُها، هو: سعد بن عُبادة.

حديث ابن عمر: أنَّ عمر حَمَلَ على فَرَس فحَمَلَ عليها رجلاً، فأراد بيعها، الحديث، لم يُسَمَّ هذا الرجل.

حديث أبي عبد الرحمن، هو: السُّلَمي: أنَّ عثمان أَشرَف عليهم حيث حُوصِر، فقال: أنشد الله، الحديثَ، وفي آخره: فصَدَّقوه، عند النسائي وأبي داود الطيالسي من طريق الأحنف ابن قيس: أن ممن صَدَّقه على ذلك: علي بن أبي طالب وطلحة والزبير وسعد بن أبي وقاص.

قوله: خرج رجلٌ من بني سَهْم، هو: بُزَيل بن ماريَة، وفي هذا الحديث: فقام رجلان من أوليائه، هما: عمرو بن العاص، رواه الطبري من حديث تَمِيم الداري، والآخر: المطلَّبُ ابن أبي وَدَاعة السَّهميان، رواه عبد الغني بن سعيد الثَّقَفي في «تفسيره» من حديث عطاء، عن ابن عباس.

تنبيه: بُزَيل، بضم الموحدة أو النّون وفتح الزاي بعدها ياء آخر الحروف ثم لام، هذا هو المعروف، ووقع في كثير من الروايات: بُريل بموحدة وراء، وفي بعضها: بديل، بموحدة ودال، وعند الترمذي والطبري: ابن أبي مريم، وللطبري في رواية أخرى: ابن أبي مارِيَة، والله أعلم.

الجهاد

حدثنا مُسدَّد حدثنا خالد، هو: ابن عبد الله الطَّحَّان.

حديث أبي هريرة: جاء رجلٌ فقال: دُلَّني على عمل يَعدِل الجهاد، لم أعرف اسمه.

حديث أبي هريرة: «مَن آمن بالله وأقام الصلاة» الحديث، وفيه: فقالوا: يا رسول الله، أفلا أُبشِّر الناس؟، الحديث، المُستأذِن في ذلك: معاذ بن جبل، أخرجه الترمذي من حديثه[1]، أو أبو الدَّرداء، كما وقع عند الطبراني، وأصله في النسائي.

حديث أبي سعيد: قيل: يا رسول الله، تقدَّم في الإيمان.

حدثنا موسى، حدثنا جَرِير، هو: ابن حازم، و«الرجلين»: جبريل وميكائيل.

معاوية بن عمرو حدثنا أبو إسحاق، هو: الفَزَاري.

قوله: أول ما رَكِبَ المسلمون البحر، مع معاوية، كان ذلك في خلافة عثمان، وكانت غَزاتهم إلى قُبْرس، وبها ماتت أم حَرَام.

قوله: بعث النبي ﷺ أقواماً من بني سُلَيم إلى بني عامر في سبعين، يعني: من الأنصار، وهذه الغزاة هي: بئر مَعُونة، وسيأتي ذكرها في المغازي، قال: فلما قدموا قال لهم خالي، هو: حَرَام ابن مِلْحان أخو أم سليم، قال: فأومؤوا إلى رجل منهم فطَعَنَه، هو: عامر بن الطُّفيل، قال: فقتَلوهم إلّا رجلاً أعرج، هو: كعب بن زيد[2] الأنصاري، وهو من بني أمية ابن زيد، كما عند

(١) بل هو في البخاري نفسه (٢٨٥٦)، أما ما أخرجه الترمذي (٢٦٤٣) فليس فيه قصة استئذان معاذ، والله أعلم.

(٢) تحرَّفت في الأصل إلى: يزيد.

الإسماعيلي، قال همام: وأراه آخَرَ معه، هو: عمرو بن أُمية الضَّمْري، كما في السيرة.

جُنْدُب بن سفيان: هو جُنْدُب بن عبد الله بن سفيان العَلَقي البَجَلي، نُسِبَ إلى جده.

حدثنا عمرو بن زُرارة، حدثنا زياد، هو: ابن عبد الله البَكَّائي.

حديث البراء: لَقِيَ النبيَّ ﷺ رجلٌ مقنَّعٌ بالحديد، فقال: أُقاتل يا رسول الله، أو أُسلِم الحديثَ هذا الرجل لم أعرف اسمه، لكنه أنصاري أوسي من بني النَّبِيت كما وقع في مسلم.

حديث أنس: أنَّ أم الرُّبيِّع بنت البراء وهي أم حارثة بن سُراقة. قلت: كذا وقع هنا، وعند الإسماعيلي والترمذي: أن الربيع بنتُ النضر، وهي عمة أنس، وهي زوج سُراقةَ والدِ حارثة، وهذا هو الصواب.

شعبة عن عَمْرو، وهو: ابن مُرَّة، جاء رجلٌ فقال: الرجل يُقاتِل للمَغْنَم، هو: لاحق بن ضميرة كما تقدم، وفي جزء من حديث أبي بكر بن أبي الحديد في أوله: أن معاذ بن جبل سأل عن ذلك.

حدثنا إبراهيم بن موسى، أخبرنا عبد الوهاب، هو: ابن عبد المجيد الثَّقفي، حدثنا خالد، هو: الحَذَّاء.

قوله: فأتيناه وهو وأخوه في حائط، هو: قَتادة بن النعمان أخوه لأمه، كذا قال بعضهم، وهو خطأ، فإن قتادة مات في خلافة عمر، وهذا عاش إلى خلافة معاوية، لأن علي بن عبد الله بن عباس وُلِدَ في آخر خلافة علي، ولم أر في الأنساب لمالك بن سِنان والدِ أبي سعيد الخُدْري وَلَداً ذَكَراً سوى أبي سعيد، والله أعلم.

حديث جابر في بنت عمرو أو أخت عمرو، هي: هند أو فاطمة كما تقدَّم.

معاوية بن عمرو، حدثنا أبو إسحاق، هو: الفَزَاري.

عمرو بن ميمون الأَوْدي كان سعد، هو: ابن أبي وقاص.

قوله: ويُقال: واحد الثُّبات: ثُبَةٌ، قائل ذلك هو: أبو عبيدة مَعمَر بن المثنى، وهو في كتاب «المجاز» له.

حديث أنس: قُتِل أخوها معي، هو: حَرَام بن مِلْحان، والمراد بالمعية: معية الصحبة اللائقة، لأنه إنما قُتِل ببئر مَعُونة كما تقدَّم.

سفيان: هو الثوري، حدثني منصور، هو: ابن الـمُعتمِر.

حديث أبي هريرة: فقال بعض بني سعيد بن العاص، يأتي في المغازي في غزوة خَيبَر.

شعبة عن أبي إسحاق، هو: السَّبيعي.

حديث أبي سعيد الخُدْري: فقام رجل فقال: هل يأتي الخير بالشر؟ تقدَّم في أوائل الكتاب.

عبد الوارث، حدثنا الحسين، هو: الـمُعلِّم، حدثني يحيى، هو: ابن أبي كَثِير.

حديث مالك بن الحُوَيرِث، تقدَّم في الصلاة، وأن صاحبَه المذكور: ابنُ عمه، وهو لَيْثي.

حدثنا أبو نُعيم حدثنا زكريا، هو: ابن أبي زائدة، عن عامر، هو: الشَّعبي.

أبو الأحوَص عن أبي إسحاق، هو: السَّبيعي.

مقدار ثمن جَمَل جابر، مضى في الشروط.

حديث البراء في يوم حُنَين: فقال له رجل: أفَرَرتُم يوم حنين؟ لم يُسمَّ هذا الرجل، لكن وقع في المغازي أنه من قيس، وفيه: فلقد رأيتُه وإنه لعلى بغلته البيضاء وإن أبا سفيان آخِذٌ بلِجامها، أبو سُفيان هذا: هو ابن الحارث بن عبد المطلب ابنُ عم النبي ﷺ، وليس هو أبا سفيان بن حَرْب والدَ معاوية.

حدثنا عبد الله بن محمد، هو: المسنَدي، حدثنا معاوية، هو: ابن عمرو، حدثنا أبو إسحاق، هو: الفَزَاري.

حديث أنس: كانت العَضْباء لا تُسبَق، فجاء أعرابي فسَبَقَها، لم يُسمَّ هذا الأعرابي.

حديث أنس: دخل النبي ﷺ على بنت مِلْحان، هي: أم حَرَام، وفيه: فرَكِبَتِ البحر مع بنت قَرَظَة، هي: فاختة بنت قَرَظَة بن عبد عمرو بن نَوفل بن عبد مناف، وُلِدَت في عهد النبي ﷺ، ومات أبوها كافراً، وقُتل أخوها ـ واسمه: مسلم ـ يوم الجَمَل، وهي زوج معاوية بن أبي سفيان.

حديث أنس: «تَنقُزانِ القِرَبَ، وقال غيره: تنقلان» هو: جعفر بن مِهران.

حديث عمر بن الخطاب: أمُّ سَليط أحقُّ، لا يُعرف اسمها، وذكر ابن سعد أنها أم قيس بنت عبيد[1] بن زياد من بني مازن، وكان يُقال لها: أم سَلِيط لأن اسم ابنها سَلِيط، وقوله: فقال بعض مَن عنده، لم يُسمَّ القائل.

حديث أبي موسى الأشعري: رُمِيَ أبو عامر، هو: عمه.

إسماعيل بن زكريا، حدثنا عاصم، هو: ابن سليمان الأَحول.

زوج صَفيَّة بنت حُيَيّ في حديث أنس، هو: كِنانة بن الربيع.

حماد بن زيد عن يحيى، هو يحيى بن سعيد الأنصاري.

حديث سهل بن سعد: «ما أجزأ منا اليوم أحدٌ كما أجزأ فلان» هو: قُزْمان، وفيه: «فقال رجلٌ من القوم: أنا صاحبُه، هو: أكثَم بن أبي الجَوْن الخُزاعي.

حديث سَلَمة بن الأكوَع: «ارموا وأنا مع بني فلان» لم أر تعيينَ البَطْنِ المذكور، إلّا أنَّ في رواية أخرى: «وأنا مع بني الأدرَع» وقد سُمِّي منهم مِحجَن وسَلَمة، والأدرَع لقبٌ، واسمه: ذَكْوان، وعند ابن إسحاق في «المغازي» عن سُفيان بن فَرْوة الأسلَمي، عن أشياخ من قومه من الصحابة قالوا: مَرَّ رسول الله ﷺ ونحن نتناضلُ، فبينا مِحجَن يُناضِل رجلاً منا فقال: «ارموا»، فألقى نَضْلة قَوسِه من يده، وقال: والله لا أرمي مع مِحجَن وأنت معه، فقال: «ارموا وأنا معكم كلكم» وعُرِف بهذا تسمية القائل: كيف نرمي؟ وهو: نَضْلة الأسلمي، ويُحتَمَل أن يكون هو أبا بَرْزة، فإن اسمه نَضْلة بن عبيد، وفي الطبراني من حديث حمزة بن عمرو الأسلمي في هذا الحديث: «وأنا مع مِحجَن بن الأدرَع».

قوله: وقال بعضهم: اللُّحَيْفُ، هي: رواية الواقدي عن أُبَيّ[2] بن عباس بسنده المذكور.

حديث سهل: لما كُسِرت بَيضةُ النبي ﷺ وأُدمِيَ وجهُه وكُسِرت رَباعِيَتُه، الذي كَسَرَ

---

(١) تحرَّف اسمها في (س) إلى: ابنة قيس بن عبيد.

(٢) لفظة «أُبيّ» سقطت من (س) و(ع).

البيضة: عبد الله بن شهاب، والذي أَدْمى وجهَه: عبد الله أو عمرو بن قمئة، والذي كَسَر رَباعِيَته: عُتبة بن أبي وقاص.

حديث جابر: «وإذا عنده أعرابي، هو: غَوْرَث بن الحارث كما سيأتي في المغازي.

حدثنا محمد بن المثنّى حدثنا عبد الوهاب، هو: الثقفي.

وقال يعلى، هو: ابن عُبيد، حدثنا الأعمش. وقال مُعلَّى، هو: ابن أسد، حدثنا عبد الواحد، هو: ابن زياد.

حديث أنس: أن عبد الرحمن، هو: ابن عوف.

جَرِير بن حازم سمعت الحَسَن، هو: ابن أبي الحسن البَصْري.

حدثنا عمرو بن خالد حدثنا زهير، هو: ابن معاوية، حدثنا أبو إسحاق، هو: السَّبيعي، سمعت البراء وسأله رجل، هو: قيسيٌّ لم يُسَمَّ.

حدثنا إبراهيم بن موسى أخبرنا عيسى، هو: ابن يونس، أخبرنا هشام، هو: الدَّسْتُوائي، عن محمد، هو: ابن سِيرين، عن عَبِيدة، هو: ابن عمرو.

حديث ابن مسعود: الذي طَرَحَ عليه سَلاها، هو: عُقبة بن أبي مُعَيط. وقوله: فنسيت السابع، هو: عُمارة بن الوليد.

أبو الزِّناد، أن عبد الرحمن، هو: ابن هُرْمُز الأعرج.

حديث عبد الله بن عباس: أنَّ رسول الله ﷺ بعث بكِتابه إلى كِسرى، الرسولُ بذلك هو: عبد الله بن حُذَافة.

قوله: قال أبو سفيان: فوَجَدَنا رسولُ قَيصَر ببعض الشام، لم يُسَمَّ الرسول، وكذا الترجمان، وعظيم بُصْرى: تقدَّم أنه الحارث بن أبي شِمْر، والذي حَمَلَ الكتاب من عند الحارث إلى قَيصر: هو عَدِيُّ بن حاتم، وقع ذلك في رواية ابن السَّكَن في «معجم الصحابة»، والموضِعُ الذي كانوا فيه من الشام هو: غَزَّة، وكان متجَرُهم إليها كما في رواية ابن إسحاق، والرَّكْب

الذين كانوا صُحبة أبي سفيان: في رواية ابن السَّكَن أنهم كانوا نحو عشرين رجلاً، وللحاكم في «الإكليل»: كانوا ثلاثين، ولعل ذلك بأتباعهم؛ جَمْعاً بين الروايتين.

قوله: «وقال ابن وهْب: أخبرني عمرو، هو: ابن الحارث، عن بُكَير، هو: ابن عبد الله ابن الأشجّ، فذكَرَ حديث أبي هريرة: «إن لقيتم فلاناً وفلاناً ـ لرجلين من قريش سمّاهما ـ فحَرِّقوهما بالنار» هما: هَبَّار بن الأسود ونافع بن عبد عمرو، أخرجه ابن بَشكُوال من طريق ابن لَهِيعة عن بُكَير، ووقع في «السيرة» لابن هشام: هَبَّار وخالد بن عبد قيس، وكذا هو في «مسند البزّار»، وفي كتاب «الصحابة» لابن السَّكَن: هَبّار ونافع بن قيس، والصواب: نافع بن عبد قيس بن لَقِيط بن عامر الفِهري، وهو والد عُقبة، حرَّره البلاذُري، وهو الذي نَخَسَ بزينب بنت رسول الله ﷺ بعيرَها، وكانت حاملاً فألقت ما في بطنها، وكان هو وهبار معه، فلهذا أمر ﷺ بإحراقهما، وفي «الطبراني» من حديث حمزة ابن عمرو، أنه كان أمير هذه السَّريَّة.

حديث عبد الله بن زيد: لما كان زمن الحرة أتاه آتٍ فقال له: إن ابن حَنظَلة، هو: عبد الله بن حَنظلة بن أبي عامر، والآتي لم يَحضُرني اسمه.

ابن فُضَيل عن عاصم، هو: الأحول، وأخو مُجاشع اسمه: مُجالِد.

عن أبي وائل قال: قال عبد الله، هو: ابن مسعود: أتاني اليوم رجل، قلت: لم يَحضُرني اسمه.

قول جابر: فلقيني خالي، هو: ثعلبة بن عَنَمة، وزوجته: سهيلة بنت مسعود، وأخواته تقدَّم أنهن لم يُسمَّينَ، ومقدار الثمن تقدَّم الاختلافُ فيه في الشروط.

قوله: وأخذ عطية بن قيس فرساً، لم يُسمَّ صاحبُ الفَرَس.

حديث يَعلى في قصة الذي عَضَّ أجيرَه، تقدَّم أن العاضّ هو: يعلى، وأنَّ الأجير لم يُسَمَّ.

قوله: عَبدة، هو: ابن سليمان، عن هشام، هو: ابن عروة، وخروج الثلاث مئة كان في سَرِيّة أبي عُبيدة بن الجَرَّاح، قال رجل: يا أبا عبد الله، القائل هو: أبو الزبير، كما رواه مسلم، ويأتي في المغازي ما يدل على أنه وَهْب بن كَيْسان، والمخاطَبُ بذلك: جابر بن عبد الله راوي الحديث.

حديث عبد الله بن عمرو: جاء رجلٌ فاستأذَنَ في الجهاد، يُحتمَل أن يُفسَّر بجاهِمة أو معاوية بن جاهِمة، رواه البيهقي وغيره.

الرسول المذكور في حديث أبي بَشِيْر الأنصاري هو: زيد بن حارثة، رواه الحارث بن أبي أسامة في «مسنده».

حديث ابن عباس: فقام رجل فقال: يا رسول الله، اكتتبت في غزوة كذا وكذا، وتركتُ امرأتي حاجّةً، لم أر مَن سمّاها.

حديث علي في قصة رَوضَة خاخٍ، اسم الظَّعِينة: سارة، على المشهور، وكانت مولاة عمرو بن هاشم بن المطلب، وقيل: اسمها كَنود، وتكنى أم سارة، سماها كَنودَ البلاذُرِيُّ وغيرُه، وقالوا: إنها مزنيّة، وذُكِرَ أن المكتوبَ إليهم هم: صفوان بن أمية وسهيل بن عمرو وعكرمة بن أبي جهل.

حديث الصَّعْب بن جَثَّامة: سُئل النبي ﷺ، في «صحيح ابن حبان» أن الصَّعْب هو السائل.

حديث ابن عمر: أنَّ أمرأة وُجِدَت في بعض مغازي النبي ﷺ مقتولةً، لم تُسمَّ المرأة، وكان ذلك في غزوة الفَتْح.

حديث أبي هريرة في التحريق بالنار، تقدَّم قريباً.

حديث ابن عباس: أنَّ علياً حَرَّقَ قوماً، هم: السَّبئية أتباع عبد الله بن سبأ، وكانوا يَزعُمون أن علياً ربُّهم، تعالى الله وتقدَّسَ عن مقالتهم، وفي ابن أبي شيبة: أنهم كانوا قوماً يعبدون الأصنام.

حديث العُرَنيين، تقدَّم أن الراعي: يَسَار.

حديث أبي هريرة: «قَرَصَت نملةٌ نبيّاً من الأنبياء فأمَر بقرية النمل فأُحرِقَت» هو: موسى بن عِمران كليم الله، رواه الحكيم في «نوادر الأصول»، وكذا رواه جعفر الفِرْيابي في أواخر كتاب «القدر» من حديث أبي ذر موقوفاً، وقال المنذري في «الترغيب والترهيب»: هو عُزَير.

حديث جَرِير في ذي الخَلَصَة، فيه: فقال رسولُ جرير، اسم هذا الرسول: حُصَين بن ربيعة ويُكنَى أبا أرْطاة، سمَّاه مسلم في روايته، ووهم من سماه أرطاة، كأنه انقلب من كنيته إلى اسمه.

حديث البراء: بَعَثَ رسولُ الله ﷺ رَهْطاً إلى أبي رافع، هو: سَلَام بن أبي الحُقَيق اليهودي، والرَّهْط هم: عبد الله بن عَتِيك، وهو الذي تولى قَتْله، ومسعود بن سِنان وعبد الله بن أُنيس وأبو قتادة وخزاعي بن أسود الأَسلَمي، ذَكَرهم ابن إسحاق، وزاد موسى بن عُقبة: أسود بن حِزام حليف بني سواد، وروى أبو موسى في «الذَّيل» من طريق حماد بن سَلَمة: أنه أسود بن أبيض، والله أعلم. وسَمَّى المصنف في المغازي منهم عبد الله ابن عُتْبة، فالله أعلم.

حديث البراء في قصة الرُّماة يومَ أُحُد، وفيه: فلم يَبقَ معه غيرُ اثني عشر رجلاً، سُمِّي منهم عند ابن سعد وغيره: عاصم بن ثابت بن أبي الأقلح وسهل بن حُنَيف وأبو دُجانة ومحمد بن مسلمة وأُسيد بن حُضَير والحُباب بن الـمُنذر، فهؤلاء من الأنصار، وأبو بكر وعليّ وطلحة وعبد الرحمن بن عوف وأبو عبيدة والزبير وسعد بن أبي وقاص، فهؤلاء من المهاجرين. قلت: وهؤلاء غيرُ من استُشهِد، والله أعلم.

حديث سَلَمة بن الأكوَع: لقيني غلامُ عبد الرحمن بن عوف، لم يُسمَّ الغلام، ويحتَمل أنه رَباح الذي كان يَخدُم النبي ﷺ.

حديث أنس: جاء رجل فقال: إن ابن خَطَل، الحديث، ابن خَطَل اسمه: عبد العُزَّى، وكان النبي ﷺ سماه عبد الله، وقيل: هو عبد الله بن هِلال بن خَطَل، وقيل: هِلال بن عبد الله بن خَطَل، من بني تيم الأدرَم، والذي جاء: لم يُسمَّ، والذي قَتَلَ ابن خَطَل: سعيدُ ابن زيد كما رواه الحاكم، وقيل: سعد بن أبي وقاص، رواه البزّار، وقيل: الزبير بن العوَّام، رواه الدارقطني، وقيل: سَعيد بن حُريث، رواه ابن مَندَه، وقيل: سعد بن ذؤيب، رواه أبو نعيم، وهو تصحيف، وإنما هو سعيد بن حريث، وكذا وقع مصرَّحاً به في «تصنيف»

ابن أبي شيبة و«دلائل» البيهقي. وقيل: أبو بَرْزَة[1] الأسلَمي، رواه أبو سعيد النَّيسابوري، وقيل: عمار بن ياسر، رواه الحاكم، ويُجمَع بينها بأنهم ابتَدَروا إلى قَتْله والذي باشر قَتْلَه منهم هو: سعيد بن حُرَيث. وقال البلاذُري: الثبت أن الذي باشَرَ قَتْله أبو بَرْزة الأسلَمي وضَرَبَ عنقه بين الركن والمقام. قلت: ويؤيِّده ما رواه ابن أبي شيبة عن معتمر عن أبيه عن أبي عثمان النَّهدي: أن أبا بَرْزة قتل ابن خَطَل وهو متعلِّق بأستار الكعبة، وفي «البر والصلة» لابن المبارك من حديث أبي بَرْزة نفسِه قال: قَتلتُ ابن خَطَل وهو متعلِّق بأستار الكعبة.

حديث أبي هريرة: بَعَثَ رسول الله ﷺ عشرةً عيناً. سّمَّى ابن إسحاق في «السيرة» منهم ستة أنفس، وكذا موسى بن عقبة، وفيه: فَنزَلَ إليهم ثلاثةُ رَهْطٍ، منهم: خُبَيب وابن دَثِنة، اسمه: زيدٌ، ورجل آخر سمَّاه ابن هشام في «السيرة»: عبد الله[2] بن طارق، وهو الذي قال: هذا أول الغَدْر، فقتلوه، وفيه: فابتاع خُبَيباً بنو الحارث، هم: عُقْبة وأبو سِرْوَعة وأخوهما لأمهما حُجَير بن أبي إهاب، وبنت الحارث: تقدَّم أنها أم عبد الله، وابنها هو: أبو حسين بن مالك، أو الحارث بن عدي النَّوفَلي، ووقع في السيرة أنَّ الذي حَدَّثَ عبيدَ الله[3] بن عِياض بذلك: ماويّةُ[4] مولاة حُجَير بن أبي إهاب، والذي في «الصحيح» أصحُّ، أو لعلهما أخبَرَتاه جميعاً، وفي هذا الحديث: وكان عاصم قَتَلَ عظيماً من عُظَمائهم، هو: عُقْبة بن أبي مُعيط، وفيه: فقتله ابن الحارث، هو: أبو سِرْوَعة، رواه أبو داود الطيالسي وغيره.

قوله: زهير، هو: ابن معاوية، حدثنا مُطَرِّف، هو: ابن طَرِيف، أن عامراً، هو: الشَّعْبي.

حديث سَلَمة: أتى عَينٌ من المشركين، لم يُسَمَّ.

حديث ابن عباس: وأوصى عند موته بثلاث، فذكر اثنتين ونسيت الثالثة، القائل: ونسيت الثالثة، هو: ابن عُيَيْنة، بيَّنه الإسماعيلي في روايته هنا، وقد بيَّنه البخاري بعدُ في الجزية، وفي

---

(١) تحرَّفت في (س) إلى: بردة.

(٢) تحرَّفت في (ع) و(س) إلى: عبيد الله.

(٣) تحرَّفت في (س) إلى: عبد الله.

(٤) تحرَّفت في (س) إلى: مارية.

«مسند الحميدي» أنه: سليمان شيخ ابن عُيينة، والثالثة: وقع في «صحيح ابن حبان» ما يرشد إلى أنها الوصية بالأرحام.

قول عمر: إيايَ ونَعَمَ ابنِ عوف وابنِ عفان، هما: عبد الرحمن بن عوف وعثمان بن عفان، وهو واضح.

حديث ابن عباس في الرجل الذي قال: اكتُتِبتُ في غزوةٍ وحَجَّتِ امرأتُه، تقدَّم أنهما لم يُسَمَّيا.

حديث أبي هريرة في الرجل الذي قاتل قِتالاً شديداً أنه من أهل النار، تقدَّم أنه قُزْمان، وأنَّ الذي قال: قتل يا رسول الله، هو: أكثم بن أبي الجَوْن الخُزَاعي.

قوله: وقال رافع، هو: ابن خَدِيج، وذكر حديثه بعد أبواب من رواية عَباية بن رِفاعة عن جده رافع، وفيه: فأهوى إليه رجلٌ بسَهْم، لم يُسمَّ هذا الرجل، وقيل: هو رافع الراوي، والقائل: فقال جَدِّي، هو: عَباية، وظاهر السياق أن القائل ذلك هو: رافع، وليس كذلك، وقد تبيَّن من رواية أخرى ما قلناه.

وفي حديث ابن عمر: وأَبَقَ له عبدٌ، لم يُسَمَّ.

حديث رسول جَرِير، تقدَّم أن اسمه حُصَين بن ربيعة، ويُكنَى أبا أرْطاة الأَحْمَسي.

قول أبي عبد الرحمن، هو: السُّلَمي، لابن عطية: إني لأعلم الذي جَرَّأ صاحِبَك، يعني: عليَّ بن أبي طالب، وقد تقدم اسمُ المرأة الـمُبهَمة فيه قريباً.

فرض الخُمُس

قول علي: واعَدتُ صَوَّاغاً، تقدم أنه لم يُسَمَّ، ولا الرجل الأنصاري صاحب الحُجْرة.

حديث مالك بن أوس: إذا رسول عمر، قيل: هو يَرْفأ، وفيه نظر؛ لأن يَرْفأَ إنما كان حاجِبَه.

حديث عائشة: دخل عبد الرحمن بسواك، هو: ابن أبي بكر، وكان السواك جريدة رطبة.

حديث صفية في الاعتكاف، تقدَّم أنه لم يُسَمَّ الرجلان من الأنصار، وعَمُّ حفصة من الرَّضاعة لم أعرف اسمه.

قوله: وزاد سليمان، هو: ابن المغيرة، عن حُميد، هو: ابن هِلال.

حديث المِسْوَر: ثم ذكر صِهْراً له من بني عبد شمس، هو: أبو العاص بن الرَّبيع، وبنت عدوّ الله[١] هي: جُوَيرية بنت أبي جَهْل كما تقدَّم.

حديث جابر في قصة الأنصاري الذي أراد أن يُسمِّي ابنه القاسم، هو: أنس بن فَضالة، فسمَّى ابنَه محمداً، رواه ابن مَنده. وأما الحديث الذي فيه: «سَمِّ ابنَك عبد الرحمن» فهو لغير هذا.

حدثنا عبد الله بن يزيد، هو: المُقرِىء، حدثنا سعيد، هو: ابن أبي أيوب، حدثني أبو الأسود، هو: محمد بن عبد الرحمن بن نوفل يتيم عُرْوة، عن ابن أبي عَيَّاش، هو: النعمان، عن خولة الأنصارية، هي: بنت حَكيم.

جَرِير: هو ابن عبد الحميد، عن عبد الملك، هو: ابن عُمَير.

حديث أبي هريرة: «غزا نبيٌّ من الأنبياء» هو: يوشع بن نون، رواه الحاكم في «المستدرك» عن كعب الأحبار، والمدينة التي فُتِحت: أريحا، وهي بيت المَقدِس، والمكان الذي قُسمت فيه الغنيمة سُمِّي باسم الذي وُجِد عنده الغُلول، وهو: عاجز، فقيل للمكان: غور[٢]، رواه الطبريّ[٣].

حديث أبي موسى: قال أعرابي، هو: لاحق بن ضَمْرة كما تقدَّم.

حديث عبد الله بن الزبير: لما وقف الزبيرُ يومَ الجَمَل دعاني فقمت إلى جَنْبه، وفيه: وأوصى بثُلُث ثُلثِه لبني عبد الله بن الزبير، هم: خُبَيب وعَبَّاد وهاشم وثابت، وباقي بنيه وُلِدوا بعد ذلك، وفيه: وله ـ يعني: للزبير ـ يومئذ تسعة بنين وتسع بنات، الذكور هم: عبد الله وعُرْوة والمنذر، أمهم: أسماء بنت أبي بكر، وعمرو وخالد، وأمهما: أم خالد بنت خالد بن سعيد بن

---

(١) تحرَّفت في (س) إلى: عبد الله.

(٢) تصحفت في (س) و(س) إلى: عاجز.

(٣) تحرَّفت في (س) و(ع) إلى: الطبراني، انظر «تاريخ الطبري» ١/ ٤٤١.

العاص، ومصعب وحمزة أمُّهما: الرَّباب بنت أنيف، وعبيدة وجعفر، أمهما: زينب بنت بشر من بني قيس بن ثعلبة، وباقي أولاد الزبير ماتوا قبله. والبنات هن: خديجة الكبرى وأم الحسن وعائشة، أمهن: أسماء بنت أبي بكر، وحبيبة وسَودة وهند، أمهن: أم خالد المذكورة، ورملة، أمها: الرباب المذكورة، وحَفْصة، أمها: زينب بنت بشر المذكورة، وزينب، أمها: أم كلثوم بنت عقبة. وابن زَمْعة المذكور في هذا الخبر هو: عبد الله، وفيه: وكان للزبير أربع نسوة، قد ذُكِرْنَ، ومات وفي عصمته أيضاً عاتكةُ بنت زيد بن عمرو بن نفيل، ورَثَتْه بأبيات مشهورة، ولكن أسماء لم تَرِث؛ لأنه كان طَلَّقها قبل قَتْله بمدة طويلة، وكذا طَلَّق أمَّ كلثوم بنت عقبة بن أبي معيط قديماً. وقاتِلُ الزبير في يوم الجمل هو: عمرو بن جرموز التَّيْمي، قَتلَه غَدراً وهو نائم.

قوله: زَهدَم، هو: ابن الحارث[١]، وفي حديثه: وعنده رجل أحمر من بني تَيْم الله، لم يُسَمَّ.

حديث ابن عمر: أما تغيُّب عثمان عن بَدْر فإنه كان تحته بنت رسول الله ﷺ، هي: رقية.

حديث جابر في قسمة الجِعِرّانة: إذ قال له رجل: اعدِل، هو: ذو الخويصرة، واسمه: حرقوص بن زهير، ووقع في موضع آخر في «الصحيح»: أنه عبد الله بن ذي الخويصرة.

قول ابن إسحاق: وكان نوفل أخاهم لأبيهم، هم: أولاد عبد مناف بن قُصَيّ، وأم نوفل هي: واقدة بنت أبي عدي المازنية.

عن يحيى بن سعيد، هو: الأنصاري، عن ابن أَفلَح، هو: عمر بن كثير، نُسِبَ إلى جده، والرجل الـمُشرك الذي علا الرجلَ المسلم، فقَتَل أبو قتادة المشرك، لم يُسمَّيا، وفيه: قول أبي قتادة: مَن يَشهَد لي؟ ذكر الواقدي أن الذي شَهِدَ بالسَّلَب لأبي قتادة هو: أسود بن خزاعي الأسلَمي، والرجل الذي أَخذَ السَّلَب وقع في رواية أخرى عند المصنف أنه من قريش.

حديث ابن عمر: أصاب عمر جاريتين من سَبْي حُنَين، لم تُسمَّيا.

---

(١) كذا وقع للحافظ تسمية والد زهدم، وهو سبق قلم، والصواب أنه زهدم بن مُضرِّب الأزدي.

حديث أنس في مقالة الأنصار يوم حُنَين: فحُدِّثَ رسولُ الله ﷺ، لم أقف على اسم الذي حَدَّثه بذلك، ويُحتمَل أن يكون ابنَ مسعود، ثم رأيت عن ابن إسحاق أنه سعد بن عُبادة.

حديث أنس في الأعرابي الذي جَذَبَ البُرْدَ، لم أعرف اسمه.

حديث ابن مسعود في قول الرجل: والله إن هذه لقِسْمة ما عُدِلَ فيها، ذكر الواقدي أن هذا القائل هو: مُعتِّب بن قُشَير.

حديث عبد الله بن مُغَفَّل: رمى إنسان بجِرَاب فيه شَحْم، لم يُسمَّ الإنسان.

حديث ابن أبي أوفى: نادى مُنادي رسول الله ﷺ: أَكْفِئُوا القدور، المنادي هو: أبو طلحة كما تقدم، ورواه مسلم من حديث أنس.

الجزية والموادعة

المال الذي قَدِم به أبو عبيدة بن الجرَّاح من البَحرين، في «مُصنف ابن أبي شيبةَ» عن حميد بن هلال: أنه كان مئة ألف، قال: وهو أول خَراج قدم به عليه.

وعامِلُ كسرى المذكور في حديث المغيرة بن شعبة والهُرْمُزان هو: رستم، وسمَّاه ابن أبي شيبة من رواية أبي وائل شَقِيق بن سَلَمة عن المغيرة، والتَّرجُمان لم يُسمَّ.

ومَلِك أيلَة تقدم أن في «صحيح مسلم» أنه ابن العَلْماء، وفي غيره اسمه: يوحنا بن رُؤبة.

حديث أبي هريرة: لما فُتِحت خَيبَر أُهدِيَت للنبي ﷺ شاةٌ فيها سُمّ، اسم من أَهَدى الشاةَ: زينبُ، وفيه: «مَن أبوكم؟» قالوا: فلان، قال: «كَذَبتم، بل أبوكم فلان» ما أدري مَن عَنَى بذلك.

حديث عاصم عن أنس في القنوت: فقلت: إن فلاناً قال: بعد الركوع، هو: محمد بن سيرين، وأهل الحجاز يُطلِقون لفظ «كَذَبَ» في موضع «أخطأ»، وفيه: بَعَثَ أربعين أو سبعين من القراء إلى أناس من المشركين، هم: أهل بئر مَعُونة، وكانوا سبعين كما في «الصحيح»، وفي «السيرة» لابن هشام: أربعين.

حديث أم هانىء: فلان ابن هُبَيرة، قال ابن الجوزي وطائفة قبله: هو جعدة، وغَلَّطوه في ذلك كما سنُوضِّحه، قال ابن عبد البر: روى الحميدي وغيره من طريق ابن عجلان، عن سعيد المَقبُري، عن أبي مُرَّة مولى أم هانىء، عن أم هانىء قالت: أتاني يوم الفَتْح حَمَوان لي فأَجَرتُهما، فجاء عليٌّ يريد قتلَهما، الحديث، قال أبو عمر: ذكر ابن شريح الفقيه وغيره أنهما: جَعْدة بن هُبَيرة ورجل آخر، قال ابن عبد البر: وما أدري ما هذا ؛ لأنَّ هُبَيرة هو: ابن أبي وهب المَخزومي زوج أم هانىء، وجَعْدة ولده من أم هانىء، فهو ابنها لا حموها، وما كانت أم هانىء لتحتاج إلى إجارة ابنها، ولا كان عليٌّ ليَقصد قَتْلَ ابنِ أخته، ولم يكن لهبيرة ابنٌ يُسمَّى جَعْدة من غير أم هانىء. انتهى، وهو في غاية التحقيق، ثم أفاد بعد ذلك أنَّ الرجلين قيل: هما: الحارث بن هشام وعبد الله بن أبي ربيعة، فهذا أشبه، وكذا ذكره الأزرقي، والله أعلم. وقد تقدم بقيّة ما فيه في كتاب الصلاة.

بِشْر بن المُفضَّل عن يحيى، هو: ابن سعيد الأنصاري.

حديث ابن شهاب: وكان يعني الذي سحره من أهل الكتاب، هو: لَبيد بن الأَعصم.

حديث أسماء بنت أبي بكر: قَدِمَت عَلَيَّ أمي وهي مشركة مع ابنها، أمها هي: قُتَيلة، واسم ابنها: الحارث بن مدرك المخزومي، أفاده الزبير بن بَكَّار.

كتابُ بَدْءِ الخلق

حديث عِمران: فجاء رجلٌ فقال: يا عِمران، وفي رواية له: فنادى مُنادٍ، لم يُسمَّ هذا الرجل، والنَّفَر الذين من بني تميم يُحتمل أن يكونوا وَفْدَهم المشهور.

قوله: كانت بينه وبين أناس خصومةٌ في أرض، لم يُسمَّوا.

حدثنا عبد الله بن أبي شيبة، عن أبي أحمد، هو: الزُّبيري.

قوله: وقال مجاهد: ﴿بِحُسْبَانٍ﴾: كحُسْبان الرَّحى، وقال غيره: بحساب ومنازل لا يَعدُوانِها، هو قول يحيى بن زياد الفَرَّاء في «معاني القرآن»، وقد ثبت مثلُه عن ابن عباس، أخرجه الطبريّ[1] بإسناد صحيح إلا قوله: «لا يَعدُوانها»، وقوله بعد هذا: حُسْبان: جماعة

(١) تحرَّفت في (س) و(ع) إلى: الطبراني، وهو في «تفسير الطبري» ٢٧/ ١١٥.

الحساب، مثل: شِهاب وشُهبان، هذا قول أبي عبيدة في «مجاز القرآن»، وقوله بعد ذلك: ﴿ضُحَىٰهَا﴾: ضَوءها، إلى آخر ما ذكر، رَجَعَ إلى تفاسير مُجاهِد الذي بدأ به.

قوله تعالى ﴿يُولِجُ﴾: يُكوِّر، وقوله: «﴿وَلِيجَةً﴾: كل شيء أَدخَلتَه في شيء، هذا قول أبي عبيدة مَعمَر بن المثنى في «المجاز».

قوله: زاد موسى، يعني: عن جرير بن حازم بسنده الماضي.

حديث عائشة: إذ عَرَضتُ نفسي على ابن عبد ياليلَ بن عبد كُلالٍ، اسمه: مسعود، أو أخوه الأعمى المذكور في السيرة في قَذْف النجوم عند مبعث النبي ﷺ، وقوله هنا: «عبد كُلال» فيه نظرٌ، والذي في السِّيَر: أنَّ النبي ﷺ عرض على عبد ياليل وإخوته بني عمرو بن عُمير بن عوف، فالله أعلم. ومَلَك الجبال لم يُسمَّ.

يزيد بن زُرَيع، حدثنا سعيد، هو: ابن أبي عَروبة.

قوله تعالى: ﴿مَّوْضُونَةٍ﴾، هو قول أبي عبيدة.

قوله: ﴿عُرُبًا﴾، مُثقَّلة: واحدها عَروب، مثل: صَبور وصُبُر، وهو قول الفرَّاء.

قوله تعالى: ﴿مَّسْكُوبٍ﴾: جارٍ، قاله الفراء.

قوله: يُقال: غَسَقَت عينُه، إلى آخره، هو قول أبي عبيدة.

قوله: وقال غيره: ﴿حَاصِبًا﴾: الريح العاصف، هو قول أبي عبيدة، قاله في سورة «سبحان».

قوله: ويقال حَصَبَ في الأرض: ذَهَبَ، هو قول الخليل في «العين».

عن أبي وائل قيل لأسامة، هو: ابن زيد: لو أتيت فلاناً، هو: عثمان بن عفان.

حديث عبد الله، هو: ابن مسعود: ذُكِرَ عند النبي ﷺ رجلٌ نام حتى أصبح، لم يُسمَّ هذا الرجل.

حديث صفية في الرجلين من الأنصار، تقدم أنهما لم يُسمَّيا إلّا ما ذكره ابنُ العطار.

حديث سليمان بن صُرَد: كنت جالساً ورجلان يَستبَّان، لم أعرفهما.

قوله: إنَّ الشيطان عَرَضَ لي فشَدَّ عَلَيَّ يَقطَعُ الصلاة عليّ، فأمكَنني الله منه، فذكره، أي: بقية الحديث، وهو في الصلاة بتمامه.

حديث أبي الدرداء: أفيكم الذي أجاره الله من الشيطان؟ هو: عمار بن ياسر.

حدثني سليمان بن عبد الرحمن، حدثني الوليد، هو: ابن مُسلِم.

حديث سعد: استأذن عمر على النبي ﷺ وعنده نسوة من قريش، هن: أمهات المؤمنين: عائشة وحَفْصة وأم سلمة وزينب بنت جحش وغيرهن.

قوله: قال ابن جُرَيج وحَبيب عن عطاء، حَبيب هذا هو: الـمُعلِّم.

حديث أبي هريرة: «نزل نبيٌّ من الأنبياء تحت شجرة، فلَدَغَته نملة»، تقدَّم أنه موسى عليه السلام.

حديث أبي هريرة: «غُفِرَ لامرأة مُومِسة» لم تُسَمَّ هذا المرأة، وكذا المرأة التي رَبَطَت الهِرَّة.

قوله ـ عَقِبَ حديث ابن شهاب: عن عروة، عن عائشة في الوَزَغ ـ: وزعم سعد بن أبي وقاص، القائل: وزعم سعد: هو الزُّهري كما بيَّنه الدارقطني في «غرائب مالك» له، وهو مُنقطِع، وقد وَصَلَه مسلم من طريق مَعمَر، عن الزُّهْري، عن عامر بن سعد، عن أبيه.

أخبار الأنبياء

قوله: ﴿صَلْصَٰلٍ﴾ ، يُقال: مُنتِن، يُريدون به صَلَّ، كما يقولون: صَرَّ البابُ وصَرْصَر عند الإغلاق، هو قول الخليل.

قوله: وقال غيره: الرِّياش والرِّيش واحد، هو قول أبي عبيدة.

حديث عبد الله بن مسعود: «إلّا كان على ابن آدم الأول كِفْل من دمها» هو: قابيل قاتِلُ أخيه هابيل.

حديث أبي سعيد: فأَقبَل رجلٌ غائِرُ العينين، تقدم أنه ذو الخُوَيصِرة التميمي.

قوله: ﴿قِطْـرًا﴾، يُقال: الحديد، هذا قول أبي عبيدة.

قوله: وقال بعضهم: استطاع يستطيع[١].....

قوله: وقال رجل للنبي ﷺ: رأيت السَّدَّ، لم يُسمَّ هذا الصحابي.

حديث أبي هريرة في قصة سارة والجبار، تقدم في أوائل البيوع.

حديث أبي هريرة: قيل: يا رسول الله، مَن أكرم الناس؟ لم يُسمَّ السائل.

حديث أبي هريرة في قصة سارة، تقدم، ولم يُسمَّ حاجب الملك المذكور.

قوله: أما كَثِير بن كثير فحدثني قال: إني وعثمانَ بن أبي سليمان جلوسٌ مع سعيد بن جُبَير، فقال: ما هكذا حدثني ابن عباس، لم يُعيَّن المنفيُّ في كلام سعيد، وقد بيَّنه مُسلِم بن خالد عن ابن جُرَيج بهذا الإسناد: أنَّ سعيداً سئل عن المقام: هل قام عليه إبراهيم لما زار إسماعيل، لأن سارة أَحلَفته أن لا ينزل، فقال سعيد: ما هكذا، إلى آخره.

حديث ابن عباس في تزوج إسماعيل بن إبراهيم بالمرأتين من جرهم، واحدة بعد أخرى، أما الأولى فقال المسعودي في «مروج الذهب»: هي الحَدّاء[٢] بنت سعد، وأما الثانية فحكى ابن سعد عن ابن إسحاق: أنها رعلة بنت مضاض بن عمرو، وقال هشام ابن الكلبي: هي رعلة بنت يَشْجُب بن يَعْرُب بن لوذان بن جُرهُم، وقال المسعودي: هي سامة بنت مهلهل بن سعد بن عوف، وقال الدارقطني: اسمها السيدة، وقال السهيلي: قيل: اسمها عاتكة، وقال الشريف الجوّاني[٣]: هي هالة بنت الحارث بن مضاض، ويقال: سلمى، ويقال: الحنفاء. قلت: والنفس إلى ما قال ابن الكلبي أميل، والله أعلم. وفي حديث ابن عباس

---

(١) في الأصل و(ف): اسطاع يسطيع، والمثبت من (ع)، وهو الموافق لما في «الصحيح»، وقد وقع بعدها بياض في نسخة الأصل.

(٢) كذا في الأصول الخطية بالحاء وتشديد الدال، وجُوِّدت الحاء في (ف) بوضع علامة الإهمال عليها، ووقعت في (س) الجداء، بالجيم، والله أعلم.

(٣) تحرَّفت في (س) إلى: الحرّاني، وهو محمد بن سعد بن علي الشريف المالكي الجواني، توفي سنة (٥٨٨هـ)، صاحب «التحفة الظريفة في طبقات النسابين» و«ديوان العرب في إيضاح النسب» انظر «هدية العارفين» ٢/ ١٠٣.

من طريق أخرى: «لما كان بين إبراهيم وأهله ما كان» يشير إلى قصة غَيْرة سارة من هاجَر لما وَلَدْت إسماعيل.

قوله: عن سالم بن عبد الله: إنّ ابن أبي بكر، هو: عبد الله بن محمد بن أبي بكر الصديق.

حدثنا إبراهيم التيمي، عن أبيه، هو: يزيد بن شريك.

حديث سلمة: «ارموا وأنا مع بني فلان» تقدَّم في الجهاد.

حديث عبد الله بن زَمعة: «انتدب لها رجل» يعني: قاتل الناقة، هو: قدار بن سالف أشقى ثمود، وأبو زَمعة الذي وقع التمثيل به هو: الأسود بن المطلب بن أسد بن عبد العزى، وهو جد عبد الله بن زَمعة بن الأسود راوي الحديث المذكور، وقيل له: عم الزبير، لكونه ابن عم أبيه، ومات الأسود كافراً بعد وقعة بدر وقد قارب المئة، وقُتِلَ ابنُه زَمعة يوم بدر.

قوله: تابعه أسامة، هو: ابن زيد الليثي.

حديث أم رُومان في قصة الإفك: وَلَجت علينا امرأة من الأنصار، لم تُسمَّ هذه المرأة.

قوله: وقال غيره: كل ما لم ينطق بحرف أو فيه تَمتَمة أو فأفأة فهي عُقْدة، هذا قول أبي عبيدة في «المجاز».

حديث أُبَيّ بن كعب: «جاء موسى رجلٌ فقال: هل تعلم أحداً أعلمَ منك؟» لم أعرف اسم هذا الرجل.

حديث عبد الله، هو: ابن مسعود: قَسَمَ النبي ﷺ قَسْماً، فقال رجل: إن هذه لَقِسْمةٌ ما أُريد بها وجه الله، تقدَّم أنه مُعتِّب بن قُشَير.

حديث أبي هريرة: استَّبَ رجلٌ من المسلمين ورجل من اليهود، تقدَّم، وأن اليهودي اسمه: فنحاص، وأنَّ اللاطِمَ: أبو بكر، رواه ابن بَشْكُوال من طريق عمرو بن دينار، وقيل خلاف ذلك، كما سيأتي قريباً أن اللاطم رجلٌ من الأنصار ولم يُسمَّ.

حديث أبي هريرة: «لم يتكلّم في المهد إلّا ثلاثة» وفيه قصة جريج، وقد تقدَّم أنَّ اسمَ الراعي: صُهيب.

حديث أبي هريرة في قصة سليمان بن داود: «فلم تَلِد إلا امرأةٌ واحدة نصفَ إنسان» لم تُسمَّ المرأة، وقيل: إنها بنت الملك التي كانت سبباً لذهاب خاتمه ومُلكه، والنصف: قيل: هو الجَسَدَ الذي أُلقي على كرسيِّه.

وقوله في قصة سليمان بن داود أيضاً: «فقال له صاحبه» قيل: هو الملك، وقيل: الذي عنده عِلمٌ مِن الكتاب، وهو: آصف بن برخيا.

حديث أبي هريرة في المرأتين اللتين تخاصَمَتا عند سليمان عليه السلام في الولَدَين، لم يُسمَّوا.

حديث عبد الله، هو: ابن مسعود، في قصة ابن لقمان، ذكر ابن قتيبة في «المعارف» أن اسمه: باريان[١].

قوله: وقال غيره: النَّسْيُ: الحقير، هذا أشار إليه الفرّاء، وروى الطبري[٢] معناه عن الربيع بن أنس.

حديث أبي هريرة: «لم يتكلم في المهد إلا ثلاثة» تقدَّم، وفيهم: جُرَيج، وقد تقدَّم أن أمه لم تُسمَّ وأن الراعي اسمه: صُهَيب، وفيه ذِكْر الأمة وابنها ولم يُسمَّيا، ولا الجبار.

حديث أبي هريرة، فيه: «وأُتيتُ بإناءين أحدهما لبن، فأخذت اللبن، فقيل لي: هُديتَ» القائل له ذلك هو: جبريل.

حديث عبد الله: هو ابن عمر، في قصة الدجال، فيه: «كأشبه مَن رأيت بابن قَطَن» اسمه: عبد العُزَّى.

حديث أبي هريرة: «رأى عيسى رجلاً يسرق» لم يُسمَّ هذا الرجل.

حديث حذيفة: «إنَّ رجلاً حَضَرَه الموتُ» لم يُسمَّ هذا الرجل.

حديث ابن عباس: سمعت عمر يقول: قاتل الله فلاناً، يعني: سَمُرة بن جُندُب.

---

(١) كذا في (ف) و(ع)، وفي الأصل: باران، وفي (س): ثاريان، وكتب في هامش (ف): بالياء والراء، وقيل: بالدال، قلنا: ولم نتبين وجه الصواب فيه، والله أعلم.

(٢) تحرَّفت في (س) إلى: الطبراني.

قوله: حدثنا محمد، حدثنا حَجَّاج، هو: ابن المِنهال، حدثنا جَرِير، هو: ابن حازم، عن الحسن، هو: ابن أبي الحسن البَصْري، والرجل الذي به الجُرْح لم يُسمَّ.

حديث أبي هريرة في قصة أبرص وأقرع وأعمى، لم يُسمَّ واحدٌ منهم، ولم يُسمَّ الـمَلَك الذي جاءهم أيضاً.

حديث ابن عمر في قصة الثلاثة الذي دخلوا الغار، لم يُسمَّوا، وفيه مِن المبهم أيضاً: أَبَوا أحدهم، وأهلُه، وعيالُه، وبنت عم الآخر، وأجير الآخر، ولم أقف في شيءٍ من طرق هذا الحديث على تسمية أحد منهم.

وكذا المرأة التي سَقَت الكلب.

حديث أبي سعيد في قصة الذي قَتَلَ تسعة وتسعين نفساً، لم يُسمَّ هو ولا الراهب الذي أكمل به المئة، وفيه: «فقال له رجلٌ: ائتِ قرية كذ وكذا» اسم هذه القرية: نصرة، واسم القرية الأخرى: كفرة، رواه الطبراني من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص بإسناد لا بأس به، ولم يُسمَّ الرجل الذي أشار عليه بذلك، إلّا أن في بعض طرقه أنه راهبٌ أيضاً، وفي رواية في «الصحيح» أنهم وجدوه أقربَ إلى القرية الصالحة بِشِبْرٍ، والله أعلم.

حديث أبي هريرة: «بينا رجلٌ يَسوقُ بقرةً» لم أقف على اسمه.

حديث أبي هريرة: «اشترى رجل من رجل عقاراً» لم أقف على اسمهما، ولا على اسم وَلَدَيهما، ولا الحاكم الذي تحاكما إليه، ثم وجدت في «المبتدأ»[1] لوَهْب بن مُنبِّه أن الحاكم: داود عليه السلام.

حديث عائشة: أنَّ قريشاً أهمَّهم شأنُ المخزوميَّة، اسمها: فاطمة بنت الأسود، والرجل الذي قال: ومَن يَجْترِىءُ عليه إلا أسامةُ؟ هو: مسعود بن الأسود، رواه ابن أبي شيبة.

حديث ابن مسعود: سمعت رجلاً قرأ آيةً وسمعتُ النبيَّ ﷺ يقرأُ خِلافها، الحديثَ، في «مسند أحمد» شيءٌ يُستأنَسُ به على أنَّ الرجل المذكور هو: عمرو بن العاص.

---

(١) تحرَّفت في (س) إلى: «المسند».

حديث شَقِيق، هو: ابنُ سَلَمة أبو وائل، عن عبد الله، يعني: ابنَ مسعود: كأني أنظُرُ إلى النبي ﷺ يحكي نبياً من الأنبياء، قيل: هو نوح عليه السلام.

حديث أبي سعيد وحذيفة وأبي مسعود وأبي هريرة ـ بالمعنى ـ: «أنَّ رجلاً قال: إذا مِتُّ فأحرِقوني» لم يُسمَّ هذا الرجل.

وحديث أبي هريرة: «كان رجل يُداين الناسَ» لم يُسمَّ أيضاً.

حديث عبد الله بن عمر في المرأة التي رَبَطَت الهِرَّة، تقدَّم.

حديث ابن عمر: «بينما رجلٌ يَجُر إزارَه من الخُيَلاء خُسِفَ به» ذكر أبو بكر[1] الكَلَاباذي في «معاني الأخبار» أنه: قارون، وكذا هو في «صِحاح» الجوهري، وزعم السهيلي في «مبهمات القرآن» أن اسمه: هيزن، فالله أعلم.

المناقب النبوية

جَرير عن عُمارة، هو: ابن القَعقاع.

قتيبة، حدثنا المغيرة، هو: ابن عبد الرحمن المخزومي.

حدثنا أبو نُعيم، حدثنا سفيان، يعني: الثوري، عن سعد، هو: ابن إبراهيم بن عبد الرحمن.

حديث سَلَمة: «وأنا مع بني فلان» تقدم.

حدثنا علي بن عَيَّاش، حدثنا حَرِيز، هو: ابن عثمان الرَّحَبي الحِمصي.

حديث أبي هريرة: «لا تقوم الساعة حتى يَخرُج رجلٌ من قَحطان» قيل: اسمه جهجاه.

قوله: «أرأيتم إن كانت جُهَينة ومُزَينة» الحديث، وفيه: فقال رجل: خابوا وخَسِروا، القائل: هو الأقرع بن حابس، كما تُرشِد إليه الرواية التي بعد هذه.

حديث جابر: «غَزَونا فكَسَعَ الأنصاريَّ المُهاجِريُّ» الأنصاري: سنان بن وبرة، والمهاجري: جهجاه بن قيس الغِفاري، والغزوة المذكورة: غزوة المُرَيسِيع.

---

(١) تحرَّفت في (س) إلى: «أبو نصر».

حديث أبي ذر: فقلت لأخي: انطَلِق، اسم أخيه: أُنَيس، كما في رواية ابن عباس.

حديث أبي هُريرة: «يا أم الزبير بن العوام» هي: صَفِية بنت عبد المطلب.

حديث أنس: قالوا ـ يعني الأنصار ـ: إلّا ابنَ أختٍ لنا، هو: النعمان بن مُقرِّن، رواه أحمد بن منيع في «مسنده» بسند صحيح.

حديث عائشة: أنَّ أبا بكر دَخَلَ عليها وعندها جاريتان، تقدم في العيدين.

حديث أنس: كان رسول الله ﷺ في السوق، فقال رجل: يا أبا القاسم، يُقال: إن القائلَ كان يهودياً ولم يُسَمَّ.

حديث السائب بن يزيد: ذهبت بي خالتي، لم تُسمَّ.

قوله: قال ربيعة: فرأيت شَعْراً من شَعْره، فإذا هو أحمر فسألتُ، لم أعرف اسم المسؤول، ويُحتمَل أن يكون أنساً، وهو شيخه فيه.

قوله: «ما قال المُدْلِجي» هو: مُجَزِّز.

يعقوب بن عبد الرحمن، عن عمرو، هو: ابن أبي عمرو مولى المطلب، عن سعيد المَقبُري.

حديث عائشة: ألا يُعجِبُكَ أبا فلان، جاء فجلس إلى جانب حُجْرَتي، هو: أبو هريرة كما في مسلم.

علامات النبوة

حديث عِمران بن حُصَين: فاعتَزَلَ رجلٌ من القوم، لم يُسمَّ، وفيه المرأة صاحبة المَزادَتين لم تُسمَّ أيضاً، وقد تقدَّم ما فيه في التيمم.

حدثنا عبد الرحمن بن المبارك، حدثنا حَزْم، هو: ابن أبي حَزْم القُطَعي[1].

حديث أنس: فانطلق رجلٌ من القوم فجاء بقَدَح، لم يُسمَّ، ثم وجدت في «مسند الحارث

(١) تحرَّفت في (س) إلى: القطيعي.

ابن أبي أسامة» من طريق شَرِيك بن أبي نَمِر، عن أنس قال: قال لي رسول الله ﷺ: «انطلق إلى بيت أم سَلَمة» قال: فأتيتُه بقَدَح ماء، إما ثلثه وإما نصفه، فتوضأ وفَضَلت فَضْلة وكثر الناس فقالوا: لم نَقدِر على الماء، فوَضَع يده في القَدَح فتوضَّأ الناس، الحديث، وأخرجه أبو نعيم في «دلائل النبوة» من هذا الوجه.

حديث عبد الرحمن بن أبي بكر قال: فهو أنا وأبي وأمي، هي: أم رُومان كما تقدم في آخر المواقيت، وامرأة عبد الرحمن هي: أُميمة بنت عدي بن قيس بن حُذافة السَّهْمي، وهي أم أكبر أولاده أبي عتيق محمد الذي له رؤية، والخادِم لم تُسمَّ.

حديث أنس: فقام رجلٌ فقال: هَلَكت الكُراع، تقدَّم في الاستسقاء.

حديث جابر: فقالت امرأة من الأنصار أو رجل: يا رسول الله، ألا نَجعَل لك مَنبَراً؟ في رواية ابن أبي رَوَّاد عند البيهقي في «الدلائل» ـ وهي التي عَلَّقها البخاري قبل هذا ـ: أنَّ الرجل: تَمِيمٌ الداري، وقد قَدَّمنا الاختلافَ في اسم صانع المِنبَر، ورَجَّحنا أن تميماً هو المُشِير به، وأنَّ صانعه الذي قطعه من طرفاء الغابة هو المُختلَف في اسمه، وأما المرأة فتقدم في حديث سهل بن سعد أنها أنصارية لم تُسمَّ.

حديث أبي هريرة: «تقاتلون قوماً نِعالُهم الشَّعْر، وهو هذا البارَز» أخرجه أبو نعيم من طريق إبراهيم بن بَشَّار الرَّمادي عن سفيان بالإسناد المذكور، قال أبو هريرة: «وهم أهل هذا البارَز» يعني: الأكراد.

حديث عَدِيِّ بن حاتم، إذ أتاه رجلٌ فشكا إليه الفاقَةَ ثم أتاه آخرُ، لم يُسمَّ الرجلان فيما وقفتُ عليه، لكن في «دلائل النبوة» لأبي نعيم ما يُرشِد إلى أنهما: صُهَيب وسلمان.

الليث عن يزيد، هو: ابن أبي حَبِيب.

الماجِشون عن عبد الرحمن بن أبي صَعْصَعة عن أبيه، هو: عبد الله، وعبد الرحمن نُسِبَ إلى جده.

حدثنا عبد العزيز الأُويسي، حدثنا إبراهيم، هو: ابن سعد.

حديث عمرو بن يحيى بن سعيد الأموي عن جده، هو: سعيد بن عمرو بن سعيد بن العاص، قال: كنت مع مروان، يعني: ابن الحَكَم، وأبي هريرة، الحديث، وفيه قول أبي هريرة: إن شئت أُسَمِّيهم بني فلان وبني فلان، يعني: بني حَرْب وبني مروان.

حديث أبي سعيد: «آيتُهم رجلٌ أسودُ إحدى عَضُدَيه مثل ثَدْي المرأة» اسمه: نافع، أخرجه ابن أبي شيبة في أواخر كتابه، وقيل: حرقوص، وقيل: ثرملة، وقيل غير ذلك.

حديث أنس: افتقد ثابت بن قيس، فقال رجل: يا رسول الله، أنا أعلَمَ لك عِلمَه، هو: سعد بن معاذ، رواه مسلم وإسماعيل القاضي في «أحكام القرآن»، ورواه الطبري لعاصم ابن عدي، والواقدي لأبي مسعود، وابن المنذر لسعد بن عبادة، ولعلّه أقوى[١].

حديث البراء: قرأ رجلٌ الكهفَ، وفي الدار دابةٌ، هو: أُسَيد بن حُضَير.

حديث البراء عن أبي بكر في قصة الهجرة: فإذا أنا بِراعٍ مُقبِل بغَنَمه إلى الصخرة، فقلت: لمن أنت يا غلام؟ فقال: لرجل من أهل المدينة أو مكة، وفي رواية تقدمت في البخاري الجَزْمُ بأنها مكة، وإطلاق المدينة عليها للصفة لا للعَلَمية، فليست المدينة النبوية مُرادةً هنا، والراعي وصاحب الغنم لم يُسميًا، ويأتي في الفضائل أنه من قريش، وأما ما رواه أحمد وابن أبي شيبة وغيرهما، من طريق عاصم بن أبي النَّجُود ، عن زِرِّ بن حُبَيش، عن ابن مسعود، قال: كنتُ غلاماً يافعاً أرعَى غنماً لعُقبة بن أبي مُعَيط، فجاء النبي ﷺ وأبو بكر وقد فَرَّا من المشركين، الحديث، فليس هو في هذه القصة؛ لمغايرة السياقين، والله أعلم.

حديث ابن عباس: دَخَلَ على أعرابيٍّ يَعودُه، الحديث، في «ربيع الأبرار» أن اسمه: قيس.

---

(١) كذا في الأصل و(ف)، يعني: سعد بن عبادة، ووقع في (ع) و(س): «والأول أقوى»، يعني: سعد بن معاذ، وقد اختلف قول الحافظ في «الفتح» فقد رجَّح عند شرح الحديث (٣٦١٣) أنه سعد بن عبادة، وعند شرح الحديث (٤٨٤٦) رجَّح أنه سعد بن معاذ بقوله: والأول المعتمد. قلنا: والراجح أنه سعد بن عبادة كما هو مثبت هنا، لأنه علَّل ذلك هناك بقوله: وهو أشبه بالصواب، لأنَّ سعد بن عبادة من قبيلة ثابت بن قيس، فهو أشبه أن يكون جاره من سعد بن معاذ لأنه من قبيلة أخرى، والله أعلم.

حديث أنس: كان رجلٌ نصرانيّاً فأسلم، وفيه أنه ارتدَّ ولَفَظَته الأرضُ، في «صحيح مسلم»: أنه من بني النجار.

حديث أبي بكرة: أخرَجَ النبيُّ ﷺ ذاتَ يوم الحَسَنَ، يعني: ابن علي.

حديث جابر: فأنا أقولُ لها ـ يعني امرأته ـ: أَخِّري عني أنماطَك، الحديثَ، اسمُ امرأته: سهيمة بنت مسعود بن أوس[1] الأنصارية، ذكرها ابنُ سعد فيمَن بايَعَ من النساء.

حديث ابن مسعود: انطَلَقَ سعدُ بن معاذ مُعتَمِراً، الحديث، فقال أُمية بن خلف لامرأته، اسم امرأته: صفية بنت معمر بن حبيب بن وَهْب بن حُذافة بن جُمَح، من رَهْطه.

حديث ابن عمر: جاء اليهودُ برجل وامرأة زنيا، تقدَّم أنَّ اسم المرأة: بُسْرة، والرجل لم يُسمَّ، وفيه: فوضَعَ أحدُهم يدَه على آية الرَّجْم، هو: عبد الله بن صوريا، فسَّره النسائي في روايته.

حديث ابن عباس: أنَّ عبد الرحمن قال لعمر: إن لنا أبناءً مثله، كان أكبر أولاد عبد الرحمن بن عوف محمداً، وبه كان يُكنَى.

حديث أنس: أن رجلين خَرَجا مِن عند النبي ﷺ في ليلة مُظلِمة، هما: أُسيد بن حُضَير وعَبَّاد بن بِشْر، كما علَّقه المصنِّف بعدُ.

قوله: سمعت الحَيَّ يتحدثون، هم: البارِقيُّون.

فضائل الصحابة

حديث أبي بكر[2] في شأن الهجرة، تقدَّم قريباً.

حديث جُبَير بن مُطعم: أتت امرأة، لم تُسمَّ.

حديث عمار: رأيت النبي ﷺ وما معه إلّا خمسةُ أعبُد وامرأتان وأبو بكر، الأعبُد المذكورون هم: بلال وزيد بن حارثة وعامر بن فُهَيرة وأبو فُكَيهَة وياسر والد عمار، والمرأتان: خديجة،

---

(١) تحرَّفت في (س) إلى: سهيلة بنت مسعود بن أبي أوس.

(٢) تحرَّف في الأصل إلى: أبي بكرة، والمثبت من سائر الأصول، وحديثه في شأن الهجرة في «الصحيح» برقم (٣٦٥٢).

وسُمَيَّة والدة عمار، أو أم أيمن.

حديث عمرو بن العاص: قلت: ثم مَنْ؟ قال: «عمر»، فعَدَّ رجالاً، في رواية...[(١)].

حديث أبي هريرة: «بينما راعٍ» لم يُسمَّ، وفيه: «بينما رجلٌ يَسوقُ بقرةً» لم يُسمَّ أيضاً، لكن يُحتمَل أن يُفسَّر الأول بأنه: هَبَّار بن أوس الأسلمي، فقد روى البخاري في «تاريخه» من طريقه أنه قال: «كنت في غنم لي، فشَدَّ الذئبُ على شاة منها، فصاح عليه، فأقعَى على ذنبه فقال: مَن لها يوم تُشغَل عنها؟» الحديث.

حديث محمد ابن الحنفية: قلت لأبي: مَن خير الناس؟ قال: أبو بكر، قلت: ثم مَن؟ قال: عمر، رُوِّينا في الجزء الثاني من حديث أبي بكر الـمُنَقِّي: أنَّ علياً سُئِل مرة أخرى: مَن الثالث؟ فقال: عثمان بن عفان، وفي إسناده إرسال.

حديث أبي موسى: إن يُرِد الله بفلان خيراً، يريد أخاه، هو: أبو رُهْم أو أبو بُرْدة.

حديث أنس: أنَّ رجلاً سأل النبي ﷺ عن الساعة، الحديث، قال ابن بَشكُوال: هو أبو موسى أو أبو ذر، وساق الحديث من طريقهما، وليس فيما ساقه ما يَشهَد لصحة ما ذَكَرَ، وفي الدارقطني من حديث ابن مسعود التصريحُ بأن السائل عن ذلك هو: الشيخ الأعرابي الذي بال في المسجد، وقد قدَّمنا تسميتَه في الطهارة، وفي «جزء أبي الجَهْم» أنَّ السائل عن ذلك: عُمَير بن قتادة، وفي «العِلم» للمُرْهِبي: أنَّ السائل عن ذلك: عمر بن الخطاب، وأظن هذا من جملة الحكمة في إيراد البخاري لهذا الحديث في مناقب عمر.

قوله في مناقب عمر: قال يحيى: الـزَّرَابيُّ: الطَّنافِس، يحيى المذكور: هو ابن زياد الفرَّاء.

حديث سعد: وعنده نسوةٌ من قريش، تقدَّم.

حديث أبي سعيد: «عُرِض عليَّ عمر وعليه قميصٌ يَجرُّه» قالوا: فما أوَّلته؟ قال: «الدِّين» السائل عن ذلك: أبو بكر الصديق، رواه الحكيم الترمذي في «نوادر الأصول».

---

(١) بعد هذا بياض في الأصول الخطية.

حديث عبد الله بن هشام: كنا مع النبي ﷺ وهو آخِذٌ بيد عمر بن الخطاب، يأتي تمامه في الأيمان والنذور.

حديث عُبَيد الله بن عدي بن الخِيَار: أنه كلَّم عثمان في أمر الوليد، هو: ابن عُقبة بن أبي مُعَيط، كان أمير الكوفة فشَهدوا عليه أنه شَرِبَ الخَمْر، فطَلَبه عثمانُ إلى المدينة، فلما ثَبَت عليه عنده ذلك أقام عليه الحدَّ، فوقع هنا: أن علياً جَلَده ثمانين، وفي موضع آخر ـ وهو قبيل الهجرة ـ: أنه جلده أربعين، وكذا في مسلم: أن علياً أمَرَ عبد الله بن جعفر فجَلَدَه أربعين، وهو أصح، والذين شَهِدوا عليه بذلك: أبو زينب الأَزْدي، وسعد بن مالك الأشعري، وأبو مُورِّع، وجُندُب الأزْدي، روى ذلك عمر بن شَبَّة عن المَدائني، وذكر ابن عبد البر منهم: حُمْران مولى عثمان، وهو في مسلم، وذكر ابن حمدون في «تذكرته» منهم: قَبِيصة بن جابر.

حديث عثمان بن مَوهَب: جاء رجلٌ من أهل مصر وحَجَّ البيت، فرأى قوماً من قريش، فقال: من الشيخ فيهم؟ قالوا: عبد الله بن عمر، قيل: إن هذا الرجل هو: يزيد بن بِشْر السَّكْسَكي، وفيه: فإنه كانت تحته بنتُ رسول الله ﷺ، هي: رُقيَّة.

حديث مَقتَل عمر، فيه: فطار العِلْج بسِكِّين، هو: أبو لؤلؤة فيروز غلام المُغيرة بن شعبة، وفيه: حتى طَعَن ثلاثة عشر رجلاً مات منهم سبعة، قلت: سُمِّي منهم: كليب بن البكير الليثي، أخرجه ابن أبي شيبة بإسناد حَسَن، وفيه: فلما رأى ذلك رجل من المسلمين، في «مغازي» يحيى بن سعيد الأموي أن اسمه: حِطَّان، وفي «طبقات ابن سعد»: فقام إليه هاشم بن عتبة[1] وعبد الله بن عوف وغيرهما، فطَرَح عليه عبد الله بن عوف خَمِيصةً فنَحَرَ نفسَه، فاحتَزَّ رأسَه عبدُ الله بن عوف، وفيه: وجاء رجلٌ شابٌّ فقال: أَبْشِر، في رواية أخرى أن هذا الشاب أنصاري، وفي «طبقات ابن سعد» و«صحيح ابن حبان» شيءٌ يُرشِد إلى أنه هو: ابن عباس، وفي المغازي من «مصنف ابن أبي شيبة» من طريق المِسوَر بن مَخرَمة ما

---

(١) تحرَّف في (ف) و(س) إلى: عقبة، والمثبت من الأصل و(ع)، وهو الصواب، وهو هاشم بن عتبة بن أبي وقاص الزهري، انظر ترجمته في «تاريخ بغداد» ١ / ٥٥٦ طبعة دار الغرب الإسلامي.

يُرشِد إلى أنه: المِسوَر، والأول أصح، ويُحتمَل أن يكون أُطلق عليه أنصاري بالمعنى الأعم.

حديث: جاء رجلٌ إلى سَهْل فقال: هذا فلان ـ لأمير المدينة ـ يدعو علياً على المِنبَر، الرجل الذي جاء لم يُسمَّ، وأمير المدينة: هو مروان بن الحكم.

حديث: جاء رجل إلى ابن عمر فسأله عن عثمان وعلي، هذا الرجل هو: نافع بن الأزرَق، فقد روى ابن أبي شيبة من هذا الوجه في هذه القصة، فذكر طَرَفاً من الحديث، وفي آخره: فإني أُبغِضُه، قال: فأبغضك الله، وأبهَمَ الرجلَ، ثم روي من وجه آخر: أنَّ نافع ابن الأزرق جاء إلى ابن عمر فقال له: إني لأُبغِضُ علياً، فقال: أبغَضَك الله، وليس هذا السَّكْسَكي المتقدم فيما أظن.

حديث مروان بن الحكم: أصابَ عثمانَ رُعافٌ شديد، سنةُ الرُّعاف هي: سنة إحدى وثلاثين، ذكره عمر بن شَبَّة، فدَخَلَ عليه رجلٌ من قريش، هو: طلحة بن عُبَيد الله، وفيه: دخل عليه رجلٌ آخرُ أحسَبُه الحارثَ، هو: ابن الحكم أخو مروان.

حديث عائشة: دخل على النبي ﷺ قائِفٌ، هو: مُجَزِّز المُدْلِجي.

حديث عائشة: أنَّ امرأة من بني مَخزوم سَرَقَت، تقدَّم أنها: فاطمة بنت أبي الأسود.

حديث أبي الدرداء في الذي أجارَه اللهُ من الشيطان، هو: عمار بن ياسر.

حديث أبي موسى: قَدِمتُ أنا وأخي من اليمن، تقدَّم أنه: أبو رُهْم، وفيه من دخول عبد الله بن مسعود وأمه، أمُّه هي: أم عَبْد.

قوله: بَعَثَ بَعْثاً وأمَّر عليهم أسامة، فطَعَن بعض الناس في إمارته، كان البَعْث المذكور إلى أطراف الرُّوم حيث قُتِل زيد بن حارثة والد أسامة، وأمير جَيْش الروم حينئذٍ: شُرَحْبيل بن عمرو الغَسَّاني، ذكره البلاذُري، وذكر أمر الذي أنكر بَعْثَ أسامة هو: عياش ابن أبي ربيعة المخزومي.

حديث: أَوتَـرَ معاوية بعد العِشاء بركعةٍ وعنده مولى لابن عباس، هو: كُرَيب، رواه محمد بن نصر المَرْوزي في كتاب «الوتر» له، ورواه أيضاً من طريق علي بن عبد الله بن عباس:

أنه شاهَدَ ذلك من معاوية، فسأل عن ذلك أباه، وهو المراد بقول ابن أبي مليكة: قيل لابن عبّاس.

حديث عائشة أنها استعارت من أسماء، يعني: بنت أبي بكر أختَها، قِلادةً فهَلَكت، فأرسل ناساً، تقدم في التيمم.

قول غَيْلان بن جَرير: ويُقْبِل أنسٌ عليَّ أو على رجل من من الأزْد، غَيْلان هو: الأزْدي، والشك من الراوي، هل قال: عليَّ أو أبهَمَ نفسَه؟

حديث أنس في قول الأنصار في الغنائم: فبَلَغَ ذلك النبي ﷺ، اسم الذي بَلَّغَه ذلك تقدَّم قريباً.

حديث عائشة: كان يومُ بُعاث، هو: حَرْبٌ كانت بين الأوس والخَزْرَج قبل الهجرة بخمس سنين.

حديث عبد الرحمن بن عوف وأنس في تزوُّج عبد الرحمن بن عوف امرأةً من الأنصار، هي: بنتُ أبي الـحَيْسِر، اسمه: أنس بن رافع، أو سَهْلة بنت عاصم بن عدي بن الجدّ[1] بن العَجْلان، كما تقدم في البيوع.

حديث أنس: جاءت امرأةٌ من الأنصار ومعها صَبيٌّ لها، لم يُسمَّيا.

حديث أبي أُسَيد: فقال سعدٌ، هو: ابن عُبادة، كما يأتي عَقِبه، وفيه: «قيل: قد فَضَّلَكم على كثير»، والجوابُ قولُ النبي ﷺ كما سيأتي أيضاً.

حديث أُسَيد بن حُضَير: أنَّ رجلاً من الأنصار قال: يا رسول الله، ألا تَستَعمِلُني كما استَعمَلتَ فلاناً؟ السائل هو: أُسَيد الراوي، والـمُستعمَل هو: عمرو بن العاص.

حديث أنس حين خرج إلى الوليد، يعني: ابنَ عبد الـمَلِك بدمشق.

حديث أبي هريرة: أنَّ رجلاً أتى النبيَّ ﷺ فقال: «مَن يُضِيفُ هذا؟» في بعض السِّيَر وهي

---

(١) تحرَّفت في (س) و(ع) إلى: الخيار، والمثبت من (أ) و(ف) على الصواب، انظر «طبقات ابن سعد» ٣/ ١٢٧، و«تاريخ دمشق» ٤٥/ ١٢٣.

«سيرة أبي البختري»: أنَّ الرجل هو أبو هريرة، وفيه: فقال رجل من الأنصار لامرأته، في مسلم: فقام رجل من الأنصار يقال له: أبو طلحة، وعلى هذا فالمرأة: أم سُليم، والأولاد: أنس وإخوته، واستَبعَدَ الخطيبُ أن يكون أبو طلحة هذا هو زيد بن سَهْل عمَّ أنس بن مالك زوجَ أمِّه، فقال: هو رجل من الأنصار لا يُعرَف اسمُه، ونَقَلَ ابن بَشْكُوال عن أبي المتوكل الناجي أنه: ثابت بن قيس، وقيل: عبد الله بن رَوَاحة.

حديث سعد بن أبي وقاص في عبد الله بن سَلَام قال: وفيه نَزَلت هذه الآية:﴿وَشَهِدَ شَاهِدٌ مِّنۢ بَنِىٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ عَلَىٰ مِثۡلِهِۦ﴾ الآية [الأحقاف:١٠]، قال: لا أدري قال مالك الآيةَ أو في الحديث، قلت: هذا الشك من عبد الله بن يوسف شَيْخِ البخاري، وليس ذلك في سياق الحديث، بل هو قول مالك، أوضَحَه ابن وَهْب عن مالك، وأخرجه الدارقطني من حديثه في «غرائب مالك».

حديث قيس بن عُبَادٍ: دَخَلَ رجلٌ على وَجْهِهِ أثَرُ الخُشوع، فقالوا: هذا رجلٌ مِن أهل الجنة، الحديثَ، سُمِّي من القائلين: سعدُ بن مالك وابنُ عمر، كما سيأتي في التعبير.

حديث البراء: أُهدِيَت للنبي ﷺ حُلَّة، الذي أهداها هو: أُكَيدِر دُومة، كما في رواية أنس.

حديث أبي صالح عن جابر: «اهتزَّ العرشُ لموت سَعْد» فقال رجلٌ لجابر: فإنَّ البراء يقول: «اهتزَّ السريرُ»، لم أعرف اسم هذا الرجل.

حديث أبي سعيد: أنَّ ناساً نَزَلوا على حُكْم سَعْدٍ، هم: بنو قُرَيظة.

حديث أنس: أنَّ رجلَين خَرَجا، فسَّرهما في الرواية المعلَّقة التي بعد ذا كما مضى، وقد ذكرنا مَن وَصَلها في الفصل الثالث.

حديث أنس: جَمَع القرآنَ أربعةٌ، فذكرهم، وفيهم: أبو زيد، هو: قيس بن السَّكَن، وقيل: أوس، وقيل غير ذلك في تسميته.

أيام الجاهلية والمبعث

حديث ابن عمر في سؤال زيد بن عمرو بن نفيل عالماً من اليهود وعالماً من النصارى، لم يُسمَّيا.

قوله: دخل أبو بكر على امرأة من أحمَس يُقال لها: زينب، هي: بنت عوف أو بنت جابر، وقيل: بنت المُهاجِر بن جابر.

حديث عائشة: أسلَمَت امرأةٌ سوداء لبعض العرب، وكان لها حِفْشٌ، تقدَّم في الصلاة أنها لم تُسَمَّ ولا مَن ذُكِرَ من قومها.

حديث عائشة: كان لأبي بكر غلامٌ يَجبي له الخَرَاج، الحديث، لم يُسمَّ الغلامُ ولا الذي كان تكهَّن له فأعطاه.

حديث ابن عباس في القَسامة، اشتَمَل على جماعة ممن أُبهِمَ، وهم: المستأجِر، والأجير، والهاشمي الذي أَخَذَ العِقال، والـمُبلِغ، والمرأة، وابنها، والرجل الذي فَدَى يمينَه، والخمسون الذين حَلَفوا فلم يَبقَ منهم عينٌ تَطرِف، وقد ذكر الزبير بن بَكَّار أن المستأجِر: خِداش بن عبد الله بن أبي قيس العامَريّ، وأن الأجير: عمرو بن عَلْقَمة بن المطلب[1] بن عبد مناف، وأُطلِق عليه أنه هاشمي مجازاً، وأن المرأة: زينب بنت علقمة، وأن ابنها: حُوَيطِب بن عبد العُزَّى، ولم أقف على اسم الهاشمي الذي أخذ العِقال، ولا على اسم اليمني الـمُبلِغ، ولا على أسماء باقي الخمسين الذين حَلَفوا، وأفاد الزبير أيضاً أن الذي حَكَم بينهم في ذلك هو: الوليد بن المغيرة.

سفيان عن عُبَيد الله، هو: ابن أبي يزيد، وفيه: ونَسِيَ الثالثة، الناسي هو: عُبَيد الله.

قوله: زاد بَيَان، هو: ابن بِشْر.

حديث عمار: إلّا خمسةُ أعبُدٍ وامرأتان، تقدَّم قريباً.

عن معن بن عبد الرحمن، هو: ابن عبد الله بن مسعود.

حديث ابن عباس في إسلام أبي ذر، اسم أخي أبي ذر: أُنَيْس.

حديث ابن عمر: ما سَمِعتُ عمرَ يقول لشيء: إني لأظنُّه كذا، إلّا كان، بينما عمر جالسٌ إذ مرَّ به رجل جميل، قال البيهقي: يُشبه أن يكون هو: سَوَاد بن قارب، وقد سُقتُ حديث سواد

---

(١) في (ع) و(س): عبد المطلب، وهو خطأ.

ابن قارب في كتابي في الصحابة من عدّة طرق.

قولةُ سعيد بن زيد: رأيتُني موثقي عمرَ على الإسلام أنا وأخته، اسمها: فاطمة، وكانت زَوجَ سعيد المذكور.

حديث أنس: أنَّ أهل مكة سألوا أن يُريَهم آيةً، فأراهم انشقاقَ القمر، في «دلائل النبوة» لأبي نعيم من حديث ابن عباس: أنَّ السائل: الوليد بن المغيرة، وأبو جهل، والعاص بن وائل، والعاص بن هشام، والأسود بن عبد يَغُوث، والأسود بن المطلب وابنه زَمْعة، والنَّضر بن الحارث، وهم الذين قالوا: سَحَرَهم، والـمُخاطَب بقوله: اشْهَدُوا: أبو سَلَمة بن عبد الأسد، والأرقَم بن أبي الأرقم، وابن مسعود.

حديث جابر: شَهِد بي خالاي العقبةَ، وفيه عن ابن عيينة: أن أحدهما البراء بن معرور، وكأنه خالُه من جهة مجازية، وتعقبه الدّمياطي بأن هذا لا يَصِح، وخالاه إنما هما: ثعلبة وعمرو ابنا عَنَمة الأنصاريان. انتهى، وروى الطبراني في ترجمة جابر بإسناد حسن إليه، قال: شَهِد بن خالي جد بن قيس العقبة.

حديث عُبادة في عدد أصحاب العقبة الأُولى، تقدَّم في أوائل الكتاب.

الهجرة إلى المدينة

حديث عائشة: أنَّ سعداً، هو: ابن معاذ، وقوله: من قوم، أراد: قريشاً كما عند المصنف، وغَلِط الداوودي الشارح فقال: أراد بني قُرَيظة.

حديث عائشة: لقيه ابن الدَّغِنة، اسمه: مالك أو الحارث كما تقدم، وفيه: فقال قائل لأبي بكر: هذا رسول الله ﷺ، يحتمل أن يُفسَّر بعامر بن فُهَيرة مولى أبي بكر، وفي الطبراني أنَّ قائلَ ذلك: أسماءُ بنت أبي بكر، وفيه: خُذْ إحدى راحَلتَيَّ، قال: «بالثمن»، في «سيرة عبد الغني» وغيره أنَّ الثمن كان أربع مئة درهمٍ، وعند الواقدي أنه ثمان مئة، وفيه: استأجر رجلاً من بني الدِّيلِ، هو: عبد الله بن أُرَيْقط، وفيه: فأوفى رجلٌ من يهود على أُطُمٍ من آطامِهم، لم يُسمَّ هذا اليهودي، وفيه: فتمثّل بشعر رجل من المسلمين، هو: عبد الله بن رَوَاحة.

حديث البراء في شأن الهجرة مختصراً: فمرَّ براعٍ، تقدَّم أنه لم يُسمَّ.

حديث أنس: فإذا هو بفارس قد لحِقَهم، هو: سُرَاقة بن مالك بن جُعشُم.

حديث عائشة: إنَّ أبا بكر تزوَّج امرأةً من كَلْب يُقال لها: أم بكر، فلما هاجَرَ طلَّقها فتزوَّجها ابنُ عمها، هذا الشاعر الذي رثى كُفّارَ قريش، الشاعر المذكور: هو أبو بكر بن الأسود بن شَعوب، مشهور بالنسبة إلى جده، واسمه: شداد، وساق ابن هشام الشِّعْر في «السيرة» بزيادة خمسة أبيات، وزَعَم أنه كان أسلَمَ ثم ارتدَّ، وفي «مسند البزار»: أن أبا بكر ابن شعوب المذكور كان في الرَّهْط الذين كانوا في بيت أبي طَلْحةَ لما حُرِّمت الخَمْرُ، وهو الذي يقول فيه أبو سفيان بن حَرْب في وقعة أُحُد[1]:

ولم أحمـلِ الـنَّعماءَ لابـنِ شَـعوبِ

قوله: ثم قَدِمَ عمرُ بن الخطاب في عشرين، سَمَّى ابنُ إسحاق منهم في «السيرة» ثلاثة عشر رجلاً، فلعل باقي العدد أتباع.

حديث عائشة في القَينَتين، تقدَّم في العيدين.

حديث سعد: ولا يَرِثُني إلا ابنةٌ لي واحدة، تقدم أنها: أم الحكم الكُبرى، ووهم مَن سمَّاها عائشة.

حديث أنس في تزويج عبد الرحمن بن عوف امرأةً من الأنصار، هي: سُهَيمة كما تقدم.

حديث عبد الرحمن بن مُطعِم: باع شَرِيك لي دراهم، لم يُسمَّ هذا الشريك.

حديث أبي هريرة: «لو آمَنَ بي عشرة من اليهود» سَمَّى أبو نعيم منهم في «دلائل النبوة»، الزبيرَ بن بَاطِيَا ويوشع، ولفظه: «لو آمن بي الزبير وذَوُوه من رؤساء يهود لأسلَموا كلُّهم».

---

(١) كذا في الأصل على الصواب «وقعة أحد» وهو كذلك في «سيرة ابن هشام» ٢/ ٧٥، ووقع في سائر الأصول: «وقعة بدر» وهو خطأ.

من المغازي إلى آخر بَدْر

اسم امرأة أُميَّة بن خَلَف: أمُّ صفوان صفية، كما تقدم.

حديث أنس: انطَلَق ابنُ مسعود فوَجَد أبا جهل قد ضَرَبَه ابنا عَفْراء حتى بَرَد، هما: معاذ ومُعوِّذ كما تقدم في «الصحيح»، وفي «المغازي» أنهما معاذ بن عَفْراء ومعاذ بن عمرو ابن الجموح، وفيه نظر.

حديث علي: فينا نَزَلَت هذه الآية: ﴿هَٰذَانِ خَصْمَانِ﴾ [الحج:١٩]، وفيه حديث أبي ذر: نَزَلَت في هؤلاء الرَّهْط الستة، قد سمَّاهم المصنف في روايته، ووقع تعيين المبارَزة في «سنن أبي داود» والحاكم «والغيلانيات»، وكذا هو في «السيرة» لكن اتفقوا على أنَّ علياًّ للوليد، واختلفوا هل عُبَيدة لشَيبة أو لعُتبة؟

حديث عبد الرحمن بن عوف في قَتْل أُمية بن خلف، وفيه: قَتْلُ ابنه، اسمُه: عليّ، وتقدَّم ذِكْرُ من قتلَه في الوكالة.

حديث ابن مسعود: غير أنَّ شيخاً أخذ كَفّاً من تراب، تقدم أنه: الوليد بن المغيرة.

قول هشام بن عروة: فأخذه بعضنا: هو أخوه عثمان.

حديث أبي طلحة: أَمَرَ يومَ بدر بأربعة وعشرين رجلاً من قريش، فقُذِفوا في طَويٍّ، سمَّاهم ابن إسحاق في «المغازي» ولكن لم يَستوفِ العِدَّة.

حديث أنس: أُصيبَ حارثةُ وهو غلام فجاءت أمه، هي: الرُّبيِّع بنت النضر، عمةُ أنس، وابنها: حارثةُ بن سُراقة.

حديث علي في الظَّعِينة، هي: سارة كما تقدم، وللحاكم في «الإكليل»: هي كَنود أم سارة.

حديث البراء: أصابوا منا ـ يعني: يوم أحد ـ سبعين، وكان النبي ﷺ أَصابَ منهم يومَ بدر أربعين ومئة: سبعين أسيراً وسبعين قَتيلاً، قد سَرَدَ ابن إسحاق في «المغازي» أسماءَ الجميع، لكن لم يَستوفِ العِدَّة.

حديث عبد الرحمن بن عوف في أَبناءِ عَفْراء، تقدَّم قريباً.

حديث أبي هريرة: بَعَثَ رسولُ الله ﷺ عشرةً عيناً، تقدَّم في الجهاد جميعُ ما فيه من المُبهَمات.

حديث أنس: مات أبو زيد ولم يَتْرُكْ عَقِباً وكان بَدْرِيّاً، هو: قيس بن السَّكَن، وقيل غيره.

حديث عائشة: أنَّ سالماً مولى أبي حُذَيفة كان مَولى امرأةٍ من الأنصار، هي: ثُبَيْتة بنت يَعَار[١]، وقيل غير ذلك.

حديث الرُّبيِّع بنت مُعوِّذ: دَخَلَ عليَّ النبيُّ ﷺ غَدَاةَ بُنِيَ بي، الحديث، اسم زوجها: إياس بن البِكِّير[٢]، وقُتِلَ من آبائها يومَ بدر: أبوها مُعوِّذ، وعمُّها عوف، قَتَلَهما عكرمةُ بن أبي جهل.

حديث علي في الشارف، تقدم أن الصَّوَّاغ لم يُسمَّ، والقَيْنة التي غَنَّت أيضاً لم تُسمَّ، وذكر المَرزُباني في «معجم الشعراء» أن قائلَ الشِّعرِ المذكور هو: عبد الله بن السائب المخزومي.

حديث صالح بن خَوَّات عن من شَهِد النبي ﷺ، هو: سَهْل بن أبي حَثْمة، أو والده: خَوَّات بن جُبير، كما رواه ابن منده.

حديث ابن مَعقِل: أنَّ علياً كبّر على سهل بن حُنَيف، في «المُستخرَج» للإسماعيلي أنه كَبَّر عليه ستاً.

حديث رافع بن خَدِيج: أنَّ عمَّيه شَهِدا بدراً، هما: ظُهَير ومُظَهِّر كما تقدم في البيوع.

مِن قَتْل كعب بن الأشرَف إلى الحديبية

حديث جابر في قَتْل كعب بن الأَشرَف، لم تُسمَّ امرأة كَعْبٍ المذكور.

حديث البراء في قَتْل أبي رافع، هو: سَلَام بن أبي الحُقَيق، تقدم في الجهاد.

حديث البراء: لَقِينا المشركين يومئذ، يعني: يوم أُحُد، وأمَّرَ عليهم عبد الله، هو: ابن جُبَير.

---

(١) تحرَّف اسمها في (س) إلى: بثينة بنت معاذ.

(٢) كذا ضبطت في رواية أبي ذر الهروي، ويقال أيضاً: بُكَير، بضم الباء مصغراً.

حديث جابر: قال رجلٌ يوم أُحُد: إن قُتِلت أين أنا؟ قال ابن بَشكُوال: هو عُمَير بن الحمام، والذي في السِّيَر وفي مسلم من حديث أنس: أن عميراً قال ذلك ببدر، ولا بُعْدَ في تعدُّد القصة، فعلى هذا فهو غير عمير، والله أعلم.

حديث أنس: أنَّ عمَّه غاب عن قِتال بَدْر، هو: أَنَس بن النَّضْر، وفيه: حتى عَرَفَته أختُه، هي: الرُّبيِّع بنت النَّضر.

حديث زيد بن ثابت: رجع ناسٌ ممن خَرَج إلى أُحُد، هم: عبد الله بن أُبَيٍّ بن سَلول ومَن تَبِعَه، كما في السيرة.

حديث جابر، تقدَّم اسمُ امرأته، وأما أخواته فلم أقف على أسمائهنَّ ولا على أسماء غُرَمائه.

حديث سعد: رأيت رجلَين يومَ أُحُد يُقاتلان مع رسول الله ﷺ، هما: جبريل وميكائيل، كما وقع عند المصنف في الفضائل.

حديث عائشة في قَتْل اليمان والد حُذَيفة، بَيَّن عَبْدُ بن حُمَيد في «تفسيره» أن الذي باشَرَ قَتْلَ اليمان خطأً هو: عُتْبة بن مسعود أخو عبد الله.

قوله في حديث أنس: وقال غيره: تنقلان، تقدم أنه عَنَى بذلك: جعفر بن مهران السباك.

حديث عثمان بن مَوهَب: جاء رجلٌ حَجَّ البيت، فرأى قوماً جلوساً، فقال: مَن هؤلاء القعود؟ قالوا: قريش، قال: مَن الشيخ؟ قالوا: ابن عمر، تقدَّم أنَّ الرجل مِصريّ، وأن اسمه: يزيد بن بِشر السَّكْسَكي فيما قيل.

حديث وَحْشيٍّ في مَقتَل حمزة: ووَثَبَ إليه رجلٌ من الأنصار، يعني إلى مُسيلِمة، هو: عبد الله بن زيد بن عاصم المازني، رواه الحاكم في «المستدرك»، ونقل السهيلي في «الروض» أنَّ عدي بن سهل شاركه في قَتْله، وكذا قيل في أبي دُجانة سِماك بن خَرَشة.

حديث أبي هريرة: بَعَثَ النبيُّ ﷺ سَرِيَّةً عيناً، تقدَّم في الجهاد أنهم عشرة، وتقدم فيه أسماءُ مَن عَرَفتُ ممن أُبهِم فيه.

حدثنا عبد الوارث، هو: ابن سعيد، حدثنا عبد العزيز، هو: ابن صُهَيب.

قوله: سأل رجلٌ أنسَ بن مالك عن القنوت: أبعد الركوع أو عند الفَرَاغ من القراءة؟ السائل هو: عاصم الأحوَل، رواه المصنف أيضاً.

حديث أنس: بَعَثَ خالَه، هو: حَرَام، والأعرج: كعبُ بن زيد، وهو من بني أُمَيَّة بن زيد، والرجل الآخر لم يُسمَّ، وكأنه عمرو بن أمية الضَّمْري.

حديث هشام بن عروة، أخبرني أبي، قال: لما قُتِلَ أهلُ بِئر مَعُونة، قال عامر بن الطُّفيل لعمرو بن أمية: مَن هذا القَتيل؟ فقال له: عامر بن فُهَيرة، يقال: إن الذي قَتَل عامرَ بن فُهَيرة هو: عامرُ بن الطفيل، وقيل: جَبَّار بن سُلمى.

حديث عاصم: قلت لأنس: إن فلاناً حدثني عنك، تقدَّم في القنوت.

حديث جابر، قال لامرأته، تقدَّم اسمُها قريباً.

حديث ابن عمر: دخلتُ على حَفْصة، هي: أختُه بنتُ عمر.

قوله: قد كان من أَمْر الناس ما ترين، هذا في قضيّة الحَكَمين بصِفِّين، وقد بَيَّن ذلك محمد بن قدامة الجوهري في تصنيفه، وفيه: قال حبيب: حُفِظتَ، هو: حَبِيب بن مَسلَمة الفِهْري.

حديث أنس: فجاءت أم أيمن، هي: بركةُ حاضِنةُ النبي ﷺ، وهي والدة أسامة بن زيد.

حديث جابر: فجئنا فإذا أعرابي قاعدٌ بين يديه، هو: غَورَثُ بن الحارث كما عند المصنف، وفي «مغازي الواقدي» أنه: دُعْثُور.

حديث عائشة في قصة الإفك بطوله، فيه: فدَخَلَت عليَّ امرأةٌ من الأنصار، لم تُسمَّ هذه المرأة، وفي رواية أم رُومان: إذ وَلَجَت امرأةٌ من الأنصار، فقالت: فَعَلَ الله بفلان وفَعَل، قالت أم رُومان: وما ذاك؟ قالت: ابني ممن حَدَّث الحديثَ، قالت: وما ذاك؟ قالت: كذا وكذا، يعني: ما قيل في عائشة من الإفك. قلت: وهذه المرأة أيضاً لم تُسمَّ، وهي غير الأولى، والذين تكلموا في الإفك من الأنصار ممن عُرِفَت أسماؤهم: عبد الله بن أُبَيّ بن سَلُولَ، وحسَّان بن ثابت، ولم تكن أم واحد منهما موجودة إلّا أن تكون أماً لأحدهما من رَضاع أو غيره، أن يكون المذكور ممن لم يُسمَّ منهم، كما في حديث عروة: أنَّ فيهم من لم يُسمَّ، لكنهم

عُصْبة كما قال الله، وفي حديث الإفك: وكانت أم حَسَّان من رَهْط ذلك الرجل، وأم حسَّان اسمها: الفُرَيعة بنت خالد، والله أعلم.

مِن الحديبية إلى غزوة الفتح

قال أبو داود: حدثنا قُرَّة، هو: ابن خالد، حدثنا الأعمش، سمع سالماً، هو: ابن أبي الجَعْد.

حديث زيد بن أسلمَ، عن أبيه: خَرَجتُ مع عمر إلى السوق، فلَحِقَت عمرَ امرأةٌ شابةٌ، فقالت: هَلَكَ زوجي وتَرَكَ صِبْيَةً صغاراً، هي: بنت خُفَاف بن إيماء الغِفاري كما عنده، لكن لم أعرف اسمَ زوجها ولا أولادها، وفيه: فقال رجل: أكثَرتَ لها، لم أعرف اسمه، وفيه: إني لأرى أبا هذه وأخاها حاصَرَا حِصْناً، لم أعرف اسم أخيها إلا أنه يحتمل أن يُفسَّر بالحارث الذي أخرج له مسلم من رواية خالد بن عبد الله بن حَرْملة عنه عن أبيه خُفَاف في الصلاة، ويُعكِّر على ذلك أنَّ ابن حبان ذكر الحارث في التابعين، ومقتضى حديث الباب أن يكون صحابياً، ولخُفاف ابنٌ آخرُ اسمه مَخْلَد، تابعي.

حديث زاهر الأسلمي: نادى مُنادي رسول الله ﷺ، هو: أبو طلحة كما تقدم.

حديث عمر: فسَمِعتُ صارخاً يَصرُخ بي: لم أعرف اسمه.

حديث المِسْور بن مَخْرمة ومروان في قصة الحديبية، فيه: وبعث عيناً له من خُزاعة، هو: بُسر بن سفيان، وهو بالموحّدة المضمومة والسين المهملة، ذكره ابن عبد البرّ، وفيه: فكانت أم كُلْثوم بنت عُقبة ممن خَرَج، فجاء أهلُها يسألون أن تُرجَع إليهم، حَضَر في ذلك أخوها عمارة بن عقبة كما في السيرة.

حديث نافع: أن بعض بني عبد الله ـ يعني: ابن عمر ـ قال له: لو أَقمتَ العام، هو: عبد الله ابن عبد الله، وأخوه سالم بن عبد الله كما جاء من حديثهما.

حديث نافع: أرسَلَ عبدُ الله ـ يعني: ابن عمر ـ إلى فَرَسٍ عند رجل من الأنصار، لم يُسمَّ هذا الرجل، ويَصلُح أن يكون هو: أوس بن خَوْلِيّ.

حديث أنس في قصة العُرَنيِّين، تقدم في الطهارة أنهم كانوا ثمانيةً، وأن الراعي: يَسَار، وغير ذلك من الفوائد، وأن أمير البَعْث الذين خرجوا في طَلَبهم: سعيد بن زيد، أو كُرْز ابن جابر، ووهم مَن قال: هو جَرِير البَجَلي.

حديث سَلَمة بن الأكوَع: فلَقِيني غلامٌ لعبد الرحمن بن عوف تقدَّم أنه لم يُسمَّ.

حديث سَلَمة أيضاً: فقال رجلٌ مِن القوم لعامر، هو: ابنُ الأَكوَع، عمُّ سَلَمة، لأنَّ سلمة[1] هو: ابن عمرو بن الأكوع، وفيه: «مَن السائق؟» قالوا: عامر بن الأكوع، قال: «يَرحَمُه الله» قال رجل من القوم، هو: عمر بن الخطاب كما في «صحيح مسلم»، والذي سأل عامراً أولاً هو: أُسيد بن حُضَير، وهو ممّن قال: إن عامراً حَبِطَ عملُه، كما صرَّح به المصنف في الأدب، وفيه: فتناول به ساق يهودي، هو: مَرحَب كما في مسلم أيضاً، وفيه: فقال رجل: يا رسول الله، أوَنُهرِيقُها؟ لم يُسمَّ هذا، ويحتمل أن يكون هو: عمر.

حديث أنس: جاءه جاءٍ فقال: أُكلتِ الحُمُر، لم يُسمَّ.

قوله: فأمر مُنادياً، هو: طلحة كما تقدم.

حديث سهل بن سعد: وفي أصحاب رسول الله ﷺ رجلٌ لا يَدَعُ لهم شاذَّةً ولا فاذَّةً، تقدم أنه قُزْمان، والذي قال: أنا صاحبه حتى عَرَفَ ما آلَ إليه أمره، هو: أكثم بن أبي الجَون، وقد تقدم ذلك.

حديث أبي هريرة في هذه القصة: «فقال: قم يا فلان فأَذِّنْ: أنه لا يَدخُل الجنةَ إلّا مؤمنٌ» هو: بلال، سمّاه المؤلف في باب العمل بالخواتيم، وروى مسلم أن المؤذن في قصة خيْبر هو: عمر بن الخطاب، وروى الطبراني والبيهقي من حديث العِرباض بن سارِيَة، أن عبد الرحمن بن عوف أذَّنَ: أنَّ الجنةَ لا تَحِلُّ إلّا لمؤمن، وكأنَّ هذا في قصةٍ أخرى، أو المؤذِّن أكثر من واحد.

حديث أنس: قَدِمنا خَيبَرَ فذُكِرَ له جَمَالُ صفية بنت حُيَيٍّ وقد قُتِلَ زوجُها وكانت عروساً، الحديثَ، اسم زوجها: كِنانة بن الربيع، وكانت صفيَّة قد صارت في سَهْم دِحْيَةَ الكَلْبي،

---

(١) عبارة «لأنَّ سلمة» سقطت من (س).

فعَوَّضه النبي ﷺ عنها أختَ كنانة بن الربيع زوجِها، ذكر ذلك الشافعي في «الأم»، وهو في «مغازي أبي الأسود» عن عُرْوة من رواية ابن لَهِيعة.

حديث سهل بن سعد في قصة عليٍّ يوم خَيبَر، فيه: «فأرسِلوا إليه» كان الرسولُ إليه: سَلَمة بنَ الأكوَع كما في مسلم من حديثه.

حديث عبد الله بن مُغفَّل: فرمى إنسانٌ بجِراب فيه شَحْم، تقدَّم في الجهاد.

حديث ابن أبي أوفى: فجاءَ مُنادي النبيِّ ﷺ: «لا تأكلوا من لحوم الحُمُرِ» هو: أبو طلحة زيد ابن سهل، كما تقدَّم.

حديث أبي هريرة: ومعه عَبْدٌ له يُقال له: مِدْعَم، أهداهُ له أحدُ بني الضِّباب، هو: رِفاعة بن زيد كما عند المصنف في موضع آخر. وفيه: فجاء رجل حين سَمِعَ ذلك من النبي ﷺ بشِرَاك، لم يُسمَّ هذا الرجل إلّا أنَّ في رواية محمد بن إسحاق وغيره: أنه أنصاري.

حديث أبي هريرة: فقال له بعض بني سعيد بن العاص، هو: أَبان، وفيه: هذا قاتِلُ ابن قَوقَل، هو: النعمان بن قَوقَل الأنصاري، وكان قتَلَهُ بأُحُد، ويُقال: إن قاتِلَه صفوان بن أمية الجُمَحي.

حديث أبي سعيد وأبي هريرة: استعمَل رجلاً على خَيبَر، هو: سواد بن غزية، وهو من بني عدي بن النجار، رواه الخطيبُ، قال: ويُقال: هو مالك بن صَعْصَعة، والأول أقوى؛ لأن في الرواية الثانية: بَعَثَ أخا بني عدي، وأما مالك بن صَعْصَعة فهو من بني مازن بن النجَّار.

حديث أبي هريرة في الشاة المسمومة، تقدم أنَّ التي أَهدَت الشاةَ يهوديّةٌ اسمُها: زَينَبُ بنت الحارث بن سَلّام، وفي «جامع مَعمَر» عن الزُّهْري: أنها أسلَمَت فترَكَها النبي ﷺ.

حديث البراء في عُمْرة القضاء: فتَبِعَتْهم ابنةُ حمزة، اسمها: أُمامة، على المشهور.

قوله: مغيرة بن عبد الرحمن عن عبد الله بن سعيد، هو: ابن أبي هند، ولم يخرِّج البخاري لعبد الله بن سعيد بن أبي سعيد المَقبُري شيئاً، وهو من هذه الطبقة، ووقع في بعض الروايات هنا: عبد الله بن سَعْد، بإسكان العين، وهو تصحيف.

حديث عائشة: فأتاه رجل فقال: إنَّ نساءَ جَعفَر، يعني: ابن أبي طالب، فذَكَرَ بكاءَهنَّ، لم يُسمَّ الرجلُ، وكان الذي أتى بخَبَرَ أهل مُؤتَة: يعلى بن أُمية، ذكره موسى بن عقبة في «مغازيه».

قوله: محمد بن فُضَيل عن حُصَين، هو: ابن عبد الرحمن، عن عامر، هو: الشَّعْبي.

حديث أسامة بن زيد: بعثنا النبي ﷺ إلى الحُرَقَة، فصَبَّحْنا القومَ، ولَحِقتُ أنا ورجلٌ من الأنصار رجلاً منهم، لم أعرف اسمَ الأنصاري، ويحتمل أن يكون أبا الدَّرْدَاء، ففي «تفسير» عبد الرحمن بن زيد ما يُرشِد إليه، وأما المقتول فهو: مِرْداس بن عمرو، ويُقال: ابن نَهيك الفَدَكي، وكان أميرُ هذه السرِيَّة: غالبَ بن عبد الله الليثي.

حديث يزيد بن أبي عُبَيْد عن سَلَمة: غَزَوتُ سَبْعَ غَزَوات، فذكر منها أربعاً، قال يزيد: ونَسيتُ الباقي. قلت: هي الفَتْح والطائف وتبوك.

مِن غزوة الفَتْح إلى حجِّ أبي بكر الصديق سنةَ تسع

حديث عليٍّ في الظَّعينة، تقدَّم أنها سارة أو كَنُود.

قوله في غزوة الفَتْح: فرآهم ناس من حَرَسِ رسول الله ﷺ، سُمِّي منهم في السيرة: عمر بن الخطاب.

حديث أنس: جاءه رجل، فقال: ابنُ خَطَل، تقدَّم أن اسم ابنِ خَطَل: عبدُ العُزّى، والرجل لم يُسمَّ.

حديث ابن عباس: لم يَدخُل الكعبةَ حتى أُخرِجَت الأصنامُ، الذي باشَرَ إخراجها هو: عمرُ، روى أبو داود من حديث جابر معناه.

حديث ابن عباس: كان عمر يُدخلُني مع أَشياخ بَدْر، فقال بعضُهم، هو: عبد الرحمن بن عوف.

حديث سعد في ابن وَليدَة زَمْعة، تقدم أنَّ اسمَ الابن: عبدُ الرحمن، وأن الوليدةَ لم تُسمَّ.

حديث عُرْوة بن الزبير: أنَّ امرأةً سَرَقَت، تقدَّم أنها فاطمةُ المخزومية.

حديث المِسوَر في وَفْد هَوَازِن، ذكر ابنُ سعد بإسناده أنهم كانوا أربعة عشر رجلاً قَدِموا بإسلام قومهم، وفيهم: أبو ثروان عمُّ النبي من الرَّضاعة، وأبو صُرَد زُهَير بن صُرَد.

حديث أبي قتادة في غزوة حُنَين، تقدم أن الرجل الذي رآه يَختِلُ الرجلَ المسلمَ لم يُسمَّيا، وأن الذي أَخَذَ السَّلَب لم يُسمَّ أيضاً، إلّا أنه قرشي، وعند الواقدي: أنه أوس بن خزاعي الأسلمي.

حديث أبي موسى الأشعري في قصة أوطاس، فيه: ورُمِيَ أبو عامر عمُّ أبي موسى في رُكْبتِه، رماه جُشَميٌّ منهم، قال ابن إسحاق في «المغازي»: يَزعُمون أن سَلَمة بن دُرَيد بن الصِّمَّة هو الذي رَمَى أبا عامر، وقال ابن هشام: حدثني مَن أثِقُ به أن الراميَ له: العلاءُ ابن الحارث الجُشَمي وأخوه أَوفَى، وقيل: وافي، فأصابَ أحدُهما قَلْبَه والآخرُ رُكبتَه، فقَتَلاه، فقتَلَهما أبو موسى، فرَثَاهما بعضُهم بأبيات منها:

هُمَا القَاتِلانِ أبَا عَامِرٍ[1]

حديث أم سَلَمة في قول المُخَنَّث: إن فَتَحَ اللهُ عليكم الطائفَ، قال ابنُ جُرَيج: اسمه: هِيتٌ، كذا هو في البخاري من قول ابن جُرَيج، ووقع موصولاً من حديث عائشة في «صحيح ابن حبان»، وابنة غَيْلان اسمُها: بادية، وقد تزوَّجها عبد الرحمن بن عوف بعدَ ذلك، وهي بالباء الموحّدة والدال المُهمَلة بعدها ياء أخيرة، وقيل: بعد الدال نون، والأول أرجح.

قوله: شُعْبة عن عاصم، هو: ابنُ سليمان، سمعت أبا عثمان، هو: النَّهْدي، سمعتُ سعداً، هو ابن أبي وقاص، وأبا بَكْرة، هو: الثَّقَفي، وكان تَسوَّرَ حِصْنَ الطائف في أناسٍ، ذكر ابنُ إسحاق في «المغازي» أن عِدَّتَهم ثلاثةٌ وعشرون نَفْساً.

حديث أبي موسى: قال أعرابي: ألا تُنجِزُ لي ما وَعَدْتَني؟ لم يُسمَّ هذا الأعرابي.

---

(١) عجزه:

وقَدْ كَانَ ذا هَبَّةٍ أرْبَدا

جاء في «السيرة» لابن هشام ٢/ ٤٥٧: أنَّ الذي رثاهما رجل من بني جشم، وقال مرة ٢/ ٤٧٦: أنها امرأة من بني جشم، وهي أختهما.

حديث أنس في قصة حُنَين: فلم يُعْطِ الأنصارَ شيئاً، فقالوا، لم يَذكُر المقالة ما هي في هذه الرواية، وهي مذكورة عنده في آخر الباب من حديث أنس أيضاً.

حديث يعلى بن أمية في الأعرابي الـمُتضَمِّخ بالطِّيبِ السائل عن العُمْرة، تقدَّم في الحج قَولُ مَن زَعَمَ أن اسمَه: عطاء.

حديث ابن مسعود: لما قَسَمَ النبي ﷺ غنائمَ حُنَين، قال رجل من الأنصار، هو: مُعتِّب ابن قُشَير، كما تقدم.

قوله في قِسْمة غنائم حُنَين: وأعطى ناساً، قد سمَّاهم ابنُ إسحاق في «المغازي» فيُنظَر منه.

حديث علي: بَعَثَ النبي ﷺ سَرِيَّةً، فاستَعمَل رجلاً من الأنصار، كذا في هذه الرواية، وهي سَرِيَّة عَلْقمة بن مُجَزِّز الـمُدْلجي، والذي وقع له ذلك هو: عبدُ الله بن حُذافة السَّهْمي، كما رواه أحمد وابن ماجه من حديث أبي سعيد، فلعل مَن أطلَقَ عليه أنصارياً أطلَقَه باعتبار حِلْفٍ أو غير ذلك من أنواع المجاز.

حديث أبي موسى ومعاذ في بَعْثِهما إلى اليمن، فيه: وإذا رجلٌ عنده قد جُمِعَت يداه إلى عُنُقه، لم يُسمَّ هذا الرجلُ الذي ارتَدَّ.

حديث أبي موسى في حجَّته: حتى مَشَطَتني امرأةٌ مِن نساء بني قَيْس، تقدَّم أنها لم تُسمَّ، وأظنُّ المرادَ بقَيْس: والدَه، فكأنها كانت مِن نساء أحد إخوته.

حديث معاذ: لما قرأ: ﴿وَٱتَّخَذَ ٱللَّهُ إِبْرَٰهِيمَ خَلِيلًا﴾ [النساء:١٢٥] فقال رجلٌ خَلْفه: قَرَّت عينُ أمِّ إبراهيم، لم أقف على اسم هذا القائل.

حديث أبي سعيد: بَعَثَ عليٌّ بذُهَيْبة، وفيه: فقال رجلٌ من الصحابة: كنا نحن أحقَّ بهذا، لم أعرف اسم هذا القائل، وكأنه أُبهِم سَتْراً عليه، وفيه: فقام رجل غائِرُ العينَين، تقدم أنه: ذو الخُوَيصِرة، وقيل: عبد الله بن ذي الخُوَيصِرة، وكلاهما عند المصنف، وقيل فيه: حرقوص، وجَزَمَ بذلك ابنُ سعد.

حديث جَرِير في كَسْر ذي الخَلَصة، فيه: فقال رسول جَرِير، تقدم أنه أبو أَرْطاة حُصَين ابن ربيعة، وقد ذكره المصنف بكُنيته من طريق أخرى هنا، ووَقَعَ مُسمًّى عند مسلم.

قوله: وقال ابنُ إسحاق عن يزيد، هو: ابن رُومان، عن عروة هو: ابن الزبير.

حديث جَرِير: كنتُ باليمن، فلما كنا ببعض الطّريق رُفِعَ لنا رَكْبٌ، لم يُسمَّ منهم أحد.

حديث جابر في قصة بَعْث الساحِل، فيه: وكان رجلٌ من القوم نَحَرَ ثلاثَ جرائِر، هو: قَيْس بن سعد بن عُبادة، كما عند المصنف، وهو الذي مَرَّ على بَعيرِه راكباً تحت ضِلْع الحُوت.

مِن حَجِّ أبي بكر إلى التفسير

حديث أبي هريرة: وكانت منهم ـ أي: من بني تميم ـ سَبِيَّة عند عائشة، تقدَّم أنها أم سمرة في العِتق.

حديث ابن عباس في قدوم وَفْد عبد القَيْس، تقدم في أول الكتاب.

حديث أم سَلَمة: فأرسَلْتُ إليه الخادِم، لم تُسمَّ.

حديث أبي هريرة: بَعَثَ النبي ﷺ خيلاً قِبَلَ نَجْد، فجاءَتْ برجلٍ من بني حَنِيفة يُقال له: ثُمامة، في «الفتوح» لسيف: أن الذي أَسَرَ ثُمامة هو: العباسُ بن عبد المطلب، وفيه نَظَر.

حديث ابن عباس: قَدِمَ مسيلِمةُ الكذاب، وفيه: أحدهما العَنْسِيّ، اسمه: عيهلة بياء أخيرة ساكنة، ولقبه الأسود، تَنبَّأ باليمن فقُتِل بصَنْعاء، وصاحب اليمامة هو: مُسَيلِمة.

قوله: عن صالح، هو: ابن كَيْسان، عن ابن[1] عُبَيدة، هو: عبد الله، أنَّ عُبَيد الله بن عبد الله بن عُتْبة قال: بَلَغَنا أن مُسَيلمةَ الكذَّاب قَدِمَ المدينة فنَزَلَ في دار بنت الحارث، وكان تحته ابنةُ الحارث بن كُرَيز، وهي أم عبد الله بن عامر، مقتضى هذا السياق أن التي نَزَلَ مُسيلمةُ عليها هي: زوجتُه، وليس كذلك، بل التي نَزَلَ عليها هي: رَمْلة بنت الحَدَث، بدال مهملة بعد الحاء المهملة، لا بِرَاءٍ قبلها ألف، كذا هو عند ابن سعد وغيره، والحَدَث هو: ابن ثَعلبة بن الحارث بن زيد من الأنصار، وكانت دارُها دارَ الوفود، ولعل الحدث صُحِّفَ بالحارث،

---

(١) تحرَّفت في (س) إلى: أبي.

إذ الحارث يُكتَب بلا ألف، وأما زوجة مُسَيلمة فهي كَيِّسة ـ بعد الكاف ياء مثناة تحتانية مشددة ـ ابنة الحارث بن كُرَيز ـ بضم الكاف ـ ابن ربيعة بن حبيب بن عبد شمس، تَزوَّجها مسيلمةُ ثم قُتِلَ عنها، فخَلَفَ عليها ابنُ عمها عبد الله بن عامر بن كُرَيز، فولدت له عبد الله وعبد الرحمن وعبد الملك، ذكر ذلك الدارقطني في «المؤتلف والمختلف» وتَبِعَه ابنُ ماكولا. فعلى هذا، فالصواب أن يُقال: وهي أمُّ عبد الله بن عبد الله ابن عامر، ولعلها كانت كذلك فسَقَطَ عبدُ الله الثاني على بعض الرواة، ويُمكِن أن يُقال: إن أصحاب مسيلمة نزلوا دار الوفود وهي دار بنت الحَدَث، ونَزَل هو دار زوجتِه بنت الحارث فيرتفعُ التصحيفُ، وليس مقصودُ البخاري منه إلّا أن يسوقَ حديثَ عُبَيد الله بن عبد الله بن عُتْبَة عن ابن عباس في رُؤْيا النبي ﷺ، وباقي القصة أورده ضِمْناً وتَبَعاً، والله الموفق.

حديث حُذَيفة: جاء أهل نَجْران، تقدَّم أن رأسَهم: السِّيدُ والعاقِب.

حديث أبي موسى: قَدِمتُ أنا وأخي من اليمن، تقدَّم أنه أبو رُهْم، وأُمُّ عبد الله بن مسعود هي: أُمُّ عبد.

حديث زَهْدَم، هو: ابن مُضَرِّب الجَرْمي، لما قَدِم أبو موسى ـ يعني: الكُوفةَ ـ أكرَمَ هذا الحيَّ من جَرْم، وإنّا لجلوسٌ عنده، وهو يَتغدَّى دَجاجاً، وفي القوم رجلٌ جالسٌ، لم يُسمَّ هذا الرجلُ، ووقع في الترمذي وغيرِه ما يُوهِمُ أنه زَهْدَمٌ المذكور.

شُعبة عن سليمان، هو: الأعمش، عن ذَكْوان، هو: أبو صالح السَّمّان.

حديث أبي هريرة: وأَبَق غلامٌ لي، لم أعرِفِ اسمَه، ويُحتمل أن يكونَ هو: سعداً الدَّوْسي.

حديث: أنَّ امرأةً من خَثْعَم استفتت، لم أعرف اسمَها، ولا اسمَ ابنها.

أيوب هو: السَّخْتياني، عن محمد هو: ابن سِيرين، عن أبي بَكْرَةَ هو: عبد الرحمن.

حديث طارق بن شِهاب: أنَّ ناساً من اليهود قالوا: لو نَزَلَتْ هذه الآيةُ فينا، يعني: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ تقدَّم أن المخاطَبَ بذلك: عمرُ بن الخطاب، وأن المتكلِّمَ به منهم: كَعْب الأحبار.

حديث ابن عمر: حَلَق النبيُّ ﷺ في حَجَّة الوَداع، تقدَّم أن اسمَ الذي حَلَقَ رأسَ النبي ﷺ: هو: مَعْمَر بن عبد الله بن نَضْلَة.

حديث سعد بن أبي وَقَّاص: ولا يَرِثُني إلا ابنةٌ لي، تقدَّم أنها أُمُّ الحَكَم الكبرى.

حديث عُروة بن الزُّبير: سئل أسامة بن زيد، وأنا شاهد، لم أعرف اسمَ السائل عن ذلك.

حديث يَعْلَى بن أُميَّة: كان لي أجيرٌ، فقاتل إنساناً، تقدَّم أنَّ الأجيرَ لم يُسَمَّ، وأن يَعْلَى هو الذي عَضَّ يَدَ أجيره.

حديث كَعْب بن مالك في قصة تَوْبتِه عن تَخَلُّفِه في غزوة تَبُوك، فيه: فقال: «ما فعل كعبٌ؟» فقال رجلٌ من بني سَلِمَة، في «مغازي الواقدي»: أنَّ اسمه عبدُ الله بن أُنَيس، وفيه: إذا نَبَطيٌّ من الشام، لم يُسمَّ هذا النَّبَطي، وملكُ غَسَّان هو: الحارث بن أبي شِمْر، وامرأةُ كعب بن مالك اسمها: خَيْرة، وامرأةُ هلال بن أُميَّة اسمها: خَوْلة بنت عاصم، والذي بَشَّر كعباً بتوبته، وسعى إليه بذلك: حمزةُ بن عمرو الأَسْلمي، والذي رَكَضَ الفرسَ لم أعرفِ اسمَه، وفي «مغازي الواقدي» أن الذي استعار كعبٌ منه الثَّوْبينِ: أبو قَتادةَ، فيُحتمل أن يكونَ هو صاحبَ الفَرَس؛ لأنه كان فارسَ النبيِّ ﷺ.

حديث ابن عباس: «إلى عظيم البحرين» هو: المنذر بن ساوى، وكسرى هو: ابن هرمز.

وحديث أبي بكرة: أنَّ أهل فارس ملَّكوا عليهم بنتَ كِسْرى، هي: بُوران، رواه ابن قُتَيبة وغيرُه من طريق عبد العزيز بن أبي بَكْرة، عن أبيه.

قوله: وسكَتَ عن الثالثة، أو قال: فنَسِيتُها، القائل: ابن عُيَينة، والساكتُ: شيخُه سليمان الأحْوَل.

قول عائشة: دخل عليَّ عبدُ الرحمن، يعني: أخاها، وكان السِّواكُ جَرِيدةً رَطْبةً كما عند المؤلف أيضاً.

قول الزُّهْري: أخبرني سعيدُ بن المُسَيَّب في رجال من أهل العلم، سُمِّي منهم: عُرْوة، وهو عند المصنِّف، وأبو سَلَمة بن عبد الرحمن.

قوله: فقال بعضُهم: قد غلبه الوَجَعُ، القائل هو: عمر، وصرَّح به المصنِّف في كتاب الطِّب.

قول الصُّنابحيِّ عبد الرحمن بن عُسَيلة: فأقبَلَ راكبٌ، لم أعرفِ اسمَه.

من أول التفسير إلى آخر البَقَرة

قوله: وقال غيرُه: ﴿يَسُومُونَكُمْ﴾: يُولُونكم، هذا قول أبي عُبيدة مَعْمَر بن الـمُثَنَّى في «المجاز».

قوله: وقال بعضُهم: الحبوبُ التي تُؤكَلُ كلُّها فُومٌ، هذا يُحكى عن عطاء وقتادة.

قوله: وقال غيرُه: ﴿يَسْتَفْتِحُونَ﴾: يَسْتَنصِرُون، هو قول أبي عبيدة.

حدثني عمرو بن عليّ، هو: الفَلاَّس، حدثنا يحيى، هو: ابن سعيد القَطَّان، حدثنا سفيان، هو: الثَّوري، عن حَبيب، هو: ابن أبي ثابت، عن عبد الله بن أبي حسين، نُسبَ إلى جدِّه، وهو: عبد الله بن عبد الرحمن.

قول عمر: بَلَغَني معاتبةُ النبيِّ بعضَ نسائه، هي: عائشة وحَفْصة. وقوله: فدخلتُ عليهن، فقالت لي إحداهن، هي: زَيْنَبُ بنت جَحْش كما رُوِّيناه في «جزء حاجب الطُّوسي» من الوجه الذي أخرجه منه البخاريُّ، ومن طريقه رواه الخطيبُ، ولأمِّ سَلَمَة مع عمرَ كلامٌ آخر أخرجه البخاريُّ بعد ذلك من حديث ابن عباس عن عمر.

حديث البَرَّاء في تحويل القِبْلة: فخرج رجلٌ ممن كان صَلَّى معه، هو: عَبَّاد بن بِشْر كما مضى، والمسجدُ: مسجدُ بني عبد الأشْهَل، والرِّجالُ الذين ماتوا قبلَ التحويل سَمَّينا منهم: أسعدَ بن زُرَارة والبراء بن مَعْرور كما تقدم.

وفيه حديثُ ابن عمر: إذ جاءَ جاءٍ، لم يُسَمَّ، ومن فَسَّره بالذي قبله فقد أخطأ؛ لأن الصلاةَ في حديث البَرَاء كانت صلاةَ العصر، وهذه الصُّبح، وذاك مسجدُ بني حارثَةَ، وذا مسجد قُباء.

قول أنس: لم يَبْقَ ممن صلَّى القِبلتَيْنِ غيري، يعني: قِبْلَةَ بيتِ الـمَقْدس والكَعْبة.

حديث أنس: أنَّ الرُّبَيِّع عَمَّته كسَرَتْ ثَنِيَّة جارية، لم أعرف اسمَ المكسورة.

قوله: قراءةُ العامَّةِ ﴿يُطِيقُونَهُۥ﴾ وهو أكثر، يشيرُ إلى قراءة ابن عباس وعائشة وعِكْرِمة وسعيد بن جُبَير ومجاهد: ﴿وَعَلَى ٱلَّذِينَ يُطِيقُونَهُۥ﴾ أي: يَعجِزُون عنه، والمراد بالعامَّة هنا: القراءاتُ المشهورة الموافقةُ لرسم المصحف.

قوله: عن الشَّعْبي، عن عَدِيٍّ، يعني: ابن حاتم الطَّائي، قال: أخذ عَدِي، القائلُ هو: الشَّعبي، أو عَدِيٌّ قال ذلك على سبيل التَّجريد.

قول سَهْل بن سعد: وكان رجالٌ إذا أرادوا الصومَ، هم من الأنصار، وقد سُمِّي منهم: صِرْمةُ بن قَيْس.

حديث نافع عن ابن عمر: أتاه رجلان في فِتْنة ابن الزُّبَير، هما: نافعُ بن الأَزْرق كما تقدَّم، والثاني يحمل أن يُفسَّرَ بالعلاء بن عِرَار الآتي.

قول ابن وَهْب: أخبرني فلانٌ، هو: ابن لَهِيعة، والرجلُ الذي أتَى ابنَ عمر هو: العلاء ابن عِرَار ـ بمهملات ـ بيَّنَه النسائي في كتاب «الخصائص»، وفي «أمالي النَّجَّاد»: أنه ابن عِرَار، أو الهيثم بن حَنَش.

قوله: فقال رجلٌ برَأيِه ما شاء، هو: عمر كما في مسلم، وفي بعض نُسخ البخاري كذلك.

النَّضْر: هو ابن شُمَيل، عن شُعبةَ، عن سليمان، هو: الأعمش.

قوله: وقال عبد الله، هو: ابن الوليد العَدَني.

قوله: تَدْرِي فيم نَزَلتْ؟ قلت: لا. قال: أُنزِلَتْ في كذا وكذا، للطَّبَري في «التفسير»: قال: نَزَلتْ في إتْيان النِّساء، يعني مُدبِرات.

قوله: عَبَّاد بن راشد حدثنا الحسن، هو: البصري، حدثني مَعْقِل بن يَسار، هو: المُزَني، قال: كانت لي أُختٌ، اسمُها: جُمَيلُ[1] ـ بضم الجيم ـ سمَّاها ابنُ الكَلْبي، وحكى السُّهَيلي في

---

(١) في الأصل و(س): جميلة، بزيادة هاء في آخره، والصواب ما أثبتناه كما في «الإكمال» لابن ماكولا ٢/ ١٢٥، و«التبصير» للمصنف ١/ ٢٦٤، وسيأتي على الصواب في أبواب العدّة.

اسمها: ليلى، وقال إبراهيم، هو: ابن طَهْمان، عن يونس، هو: ابن عُبَيد.

قوله: طَلَّقَها زوجُها، هو: أبو البَدَّاح بن عاصم بن عَدِيّ، كذا قاله بعضُ الناس، وهو غلطٌ، فإن أبا البَدَّاح تابعيٌّ، والصُّحبة لأبيه، فلعلّه هو الزوج، ووقع في كتاب «المجاز» لابن عبد السلام: أنه عبدُ الله بن رَوَاحة.

يزيد بن زُرَيع عن حَبيب، هو: ابن الشَّهيد.

حدثني إسحاق، حدثنا رَوْح، هو: ابن عبادة، حدثنا شِبْل، هو: ابن عبّاد.

حدثنا عبد الله بن محمد، حدثنا يزيد، هو: ابن هارون، أخبرنا هشام، هو: الدَّسْتُوائي، عن محمد، هو: ابن سِيرين، عن عَبِيدة، هو بفتح العَيْن، وهو: ابن عمرو السَّلْماني.

الأعمش، حدثنا مسلم، هو: ابن صُبَيح أبو الضُّحَى، وفي طَبَقَتِه: مسلم المُلائي الأعْور، ولم يُخَرِّجْ له البخاري.

النُّفَيلي، حدثنا مِسْكين، هو: ابن بُكَير.

آل عِمران والنِّساء

حديث الأشْعث وغَرِيمه، هو: جَفْشِيش كما تقدم.

حديث عبد الله بن أبي أَوْفَى: أنَّ رجلاً أقام سَلْعَةً، لم أعرف اسمَه.

عن ابن أبي مُلَيكة: أنَّ امرأتين كانتا تَخْرِزانِ في بيت، أو في الحُجْرة، فخَرَجتْ إحداهما وقد أُنفِذَ بإِشْفَى في كَفِّها، لم أعرف اسمَها.

حديث ابن عباس، عن أبي سفيان بن حَرْب في قصة هِرَقْلَ، فيه: «عظيم بُصْرى»، وهو: الحارث بن أبي شِمْر الغَسَّاني.

وقوله: فدَفَعَه عظيمُ بُصْرى إلى هِرَقل، فيه مجاز، وذلك أنه أرسَلَ به إليه صُحبة عَدِيِّ ابن حاتم كما في رواية ابن السَّكَن في الصحابة، وقد أوردنا بقية ما فيه في أول الكتاب.

قوله: فقسمها أبو طلحة في أقاربه وبني عمِّه، سمَّى منهم المصنفُ في كتاب الوقف: أُبَيَّ بن كعب وحَسَّان بن ثابت.

حديث ابن عمر في اليهوديَّينِ الزانيين، تقدم أنَّ الرجل لـم يُسَمَّ، وأنَّ اسمَ المرأة: بُسْرةُ، وأنَّ الذي وَضَعَ يدَه: عبد الله بن صوريا.

قوله: «العَنْ فلاناً وفلاناً» سمَّاهم المؤلفُ: الحارثَ بن هِشام وصفوانَ بن أُمية وسُهَيلَ ابن عمرو، وقد أَسلَم الثلاثةُ، وسمَّى الترمذي في روايته: أبا سفيان بن حَرْب، وفي كتاب ابن أبي شيبة: منهم العاص بن هشام، وهو وهمٌ، فإن العاص قُتِلَ قبل ذلك ببَدْر، ونقل السُّهيلي عن رواية الترمذي فيهم: عمرو بن العاص، فوهم في نَقْله.

قوله: «العَنْ فلاناً وفلاناً» لأحياءٍ من العرب، هم الذين قَدَّمنا قبلُ، ولم يُرِد بقوله: «أحياء»: قبائلَ، وإنما أرادَ: ضِدَّ أمواتٍ، وعند الإسماعيلي: «العن فلاناً وفلاناً وأُناساً من العرب» ثم رأيتُه عند مسلم: «عصية ورِعْل وذَكْوان» فتعيَّن أن المراد أحياء، أي: قبائل.

حديث البراء بن عازب في أُحُد: ولم يَبقَ معه غيرُ اثني عشر رجلاً، قيل: هم العَشَرة وعمار وابن مسعود وجابر، وهذا غَلَطٌ من قائِله، إنما ذلك في حال الانفِضاضِ يومَ الجمعة، وقد ثبت في «الصحيح» أن عثمان بن عفان ﷺ لم يَبقَ معه، وحكى ابنُ التين أنَّ الاثني عشر كانوا من الأنصار، وأنهم ممن قُتِلَ، ولَـحِقَ النبيُّ ﷺ بالجبل وليس معه إلا طلحة بن عُبَيد الله. وقد ذكر الواقدي والبلاذُري أسماءَ مَن ثَبَتَ معه ﷺ بأُحُد، فمن المهاجرين: أبو بكر وعمر وعلي وسعد ابن أبي وقاص وطلحة والزبير وأبو عُبَيدة وعبد الرحمن بن عوف، ومن الأنصار: أُسَيد بن حُضَير والحُبَاب بن الـمُنذر والحارث بن الصِّمَّة وسعد بن معاذ وأبو دُجانة وعاصِم بن ثابت ابن أبي الأَفلَح وسَهْل بن حُنَيف، قالوا: وبايَعَه يومئذ منهم على الموت من المهاجرين: عليٌّ وطلحةُ والزبيرُ، ومن الأنصار: الحارثُ والحُباب وعاصم وسهل وأبو دُجَانة، والله أعلم.

«حدثنا أحمد بن يونس، أراه قال: وحدثنا أبو بكر» يعني: ابن عَيَّاش، رواه الحاكم في «المستدرك» من طريق أحمد بن يونس عن أبي بكر بن عيَّاش من غير تردُّد.

قوله في حديث ابن عباس: «دعا النبي ﷺ يهوداً فسألهم عن شيء فكَتَموه إياه» كان السؤالُ عن صِفَته عندهم بإيضاح، فأخبروه بأمرٍ مُجمَل.

حديث عائشة: «أنَّ رجلاً كانت له يتيمة فنَكَحَها، وكان لها عَذْق» لم أرَ مَن سمَّاها.

الأشجَعي عن سفيان: هو الثوري، عن الشَّيْباني: هو أبو إسحاق سليمان.

أبو أسامة عن إدريس: هو ابن يزيد الأَودي.

حديث عائشة: «هَلَكت قِلادة لأسماء فبعَثَ رجالاً في طَلَبها» المبعوث: أُسَيد بن حُضَير ومَن تَبِعَه.

حديث عروة، هو ابن الزبير: «خاصَمَ الزبيرُ رجلاً من الأنصار» هو: ثابت بن قيس بن شَمَّاس، وقيل: ثعلبة بن حاطب، وقيل: حُميد.

سفيان عن عُبَيد الله: هو ابن أبي يزيد المكي، سمعت ابن عباس: «كُنت أنا وأمي» هي: لُبابة بنت الحارث أم الفَضْل.

قوله: «وقال غيره: المراغَم: المهاجَر» هو قول أبي عبيدة في «المجاز»، قال: المراغَم والمهاجَر واحد.

قوله: «غُندَر وعبد الرحمن» هو: ابن مَهدي «قالا: حدثنا شُعبة، عن عَدِي» هو: ابن ثابت «عن عبد الله بن يزيد» هو: الخَطْمي.

وقوله: رجع ناس، هم عبد الله بن أُبَيّ وأصحابه، وكانوا ثُلُثَ الناس، والفريقُ الذين قالوا: «اقتلهم» المهاجرون.

حديث ابن عباس: «كان رجلٌ في غُنيمة له فلَحِقَه المسلمون، فقال: السلام عليكم، فقتلوه وأخذوا غُنَيمتَه»[1] القاتل: محلِّم بن جَثَّامة، والمقتول: عامر بن الأضبَط، رواه البغوي في «معجم الصحابة» من طريق عبد الله بن أبي حَدْرَد، وكان أميرَ السَّرِيَّة: أبو قَتادة الأنصاري.

حديث البراء «لما نزلت: ﴿لَّا يَسْتَوِى ٱلْقَٰعِدُونَ﴾ [النساء:٩٥] قال: ادعوا فلاناً» هو: زيد ابن ثابت، كما بيَّنه في رواية أخرى.

---

(١) في (س): سلبه.

قوله: «حدثنا عبد الله بن يزيد، حدثنا حَيْوة» هو: ابن شُرَيح، «وغيره» هو: عبد الله بن لَـهِيعة، كما رواه الطبراني في «المعجم الأوسط».

حديث أبي الأسود، عن عِكرمة، عن ابن عباس: «أنَّ ناساً من المسلمين كانوا مع المشركين يُكثِّرون سوادَ المشركين، يأتي السَّهْم يُرمَى به فيُصيبُ أحدَهم» الحديثَ، سَمَّى ابنُ أبي حاتم في «تفسيره» من طريق ابن جُرَيج عن عِكرمة، ومن طريق ابن عُيَينة عن ابن إسحاق، الناسَ المذكورين، وهم: علي بن أُميَّة بن خَلَف، وأبو العاص بن منبِّه بن الحجاج، وزَمْعة بن الأسود، والحارث بن زمعة، وأبو قيس بن الفاكه، وعند ابن جُرَيج: أبو قيس بن الوليد بن المغيرة.

فليح: هو ابن سليمان، حدثنا هلال، هو: ابن أبي ميمونة.

المائدة والأنعام

قوله: «وقال غيره: الإغراء: التسليط» هو قول..............[1].

حديث طارق بن شهاب: «قالت اليهود لعمر» تقدَّم أن قائِلَهم لهذه المقالة هو: كعب الأحبار.

حديث أنس في العُرَنيِّين، تقدَّم.

وقول عَنْبسة: «يا أهلَ كذا»، في رواية أخرى: «يا أهل الشام»، وفي رواية: «يا أهل هذا الجند».

حديث أنس في التي كُسِرَت ثَـنِيَّتُها، لم تُسَمَّ.

سفيان: هو الثوري، وخالد: هو ابن عبد الله الطحّان، كلاهما عن إسماعيل: هو ابن أبي خالد.

---

(١) بياض في الأصل بمقدار كلمتين، وقد كتب الناسخ على طرف البياض: «كذا»، ووقع في بقية النسخ: هو قول صاحب «العين»: قلنا: وهذه زيادة مقحمة، بدليل قوله في «الفتح» ١٣/ ٢٢٢: لم أعرف الغير ولا مَن عاد عليه الضمير.

قوله: «وقال غيره: الزَّلَم هو القِدْح لا ريش له» إلى آخره، هو تفسير السُّدِّي، رواه الطبري وغيرُه، وروى معناه عن مجاهد وغيره.

حديث أنس: «إني لقائمٌ أسقي أبا طلحة وفلاناً وفلاناً إذ جاء رجلٌ» تقدَّم مِن تسميةِ مَن كان مع أبي طلحة: أُبيُّ بن كعب وسُهَيل ابن بيضاء وغيرُهما. وأما الرجل الذي جاء فلم يُسمَّ.

عيسى: هو ابن يونس، وابنُ إدريس: عبد الله، كلاهما عن أبي حَيَّان التَّيمي.

حديث أنس: «فقال رجل: مَن أَبي؟ قال: أبوك فلان» تقدم أنه عبد الله بن حُذَافة.

قوله: «يقال: على الله حُسْبانه» أي: حِسابه.

قوله: «عن العوَّام» هو: ابن حَوْشَب «عن مجاهد».

شُعبة، عن عمرو: هو ابن مُرَّة.

من أول الأعراف إلى آخر هود

عن أبي سعيد قال: «جاء رجلٌ من اليهود فقال: يا محمد، إن رجلاً مِن أصحابك من الأنصار قد لَطَمَني» اليهوديُّ: اسمه فنحاص، وجاء في الذي لَطَمه أنه: أبو بكر، وفي رواية: عمر، لكنْ فيه نظر لقوله هنا: «من الأنصار» فيُحتَمل تعدُّدُ القصة، لكن فنحاصَ مَلطُومُ أبي بكر.

قول ابن عباس: «الصُّمُّ البُكْمُ: نَفَرٌ من بني عبد الدار» هم الذين كانوا يَحمِلون اللواءَ يومَ أُحُد حتى قُتِلوا، وأسماؤهم في «السيرة».

حديث ابن عمر: أن رجلاً جاءه فقال: «يا أبا عبد الرحمن» تقدَّم في البقرة.

قوله: «بَيَانٌ» هو ابن بِشْر، أن وَبَرَة: هو ابن عبد الرحمن.

قوله: «فقال رجل: كيف تَرَى في قِتال الفتنة» هذا الرجل اسمُه: حكيم، سمَّاه البيهقي في روايته لهذا الحديث من الطريق التي أخرجها البخاري.

حدثنا يحيى بن عبد الله السُّلَمي، أخبرنا عبد الله، هو: ابنُ المبارك.

قوله: «لأَوَّاهٌ: شَفَقاً وفَرَقاً» إلى آخره، هو كلام أبي عبيدة في «المجاز»، ولم يُسَمَّ الشاعرُ، وهو: المثقَّب العبدي، واسمه عائذ بن محصن بن ثعلبة، وهذا البيت في قصيدة له أولها:

أفــــاطِمَ قبــــلَ بَيْنِــــكِ متِّعينــــي

حديث: «بعثني أبو بكر في تلك الحَجَّة» يعني: حجة أبي بكر الصديق سنةَ تسع «في مؤذِّنين» لم يُسمَّوا.

حديث حُذَيفة: «ما بقي من أصحاب هذه الآية إلّا ثلاث» في رواية الإسماعيلي تعيينُ الآية، وهي قوله تعالى: ﴿لَا تَتَّخِذُواْ عَدُوِّى وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَآءَ﴾ [الممتحنة:١] وفيه: «فقال أعرابي» لم يُسَمَّ، والأربعة من المنافقين الذين أشار إليهم حُذَيفة يُمكِنُ معرفةُ تعيينهم من الاثنَيْ عشر أصحابِ العَقَبة بتبوك، فيُنظَر فيمَن تأخَّرَت وفاتُه منهم، ويُطبَّق على ذلك.

قوله: «قال ابنُ أبي مُليكة: وكان بينهما شيء» أي: بين ابن عباس وابن الزُّبَير، وكان الاختلاف بينهما في أَمْر البيعة بالخلافة لابن الزبير، فأبى ابنُ عباس حتى يَجتمِعَ الناسُ عليه، فأمره ابنُ الزبير بالخروج من مكة، فآل الأمرُ إلى أن خَرَجَ إلى الطائفِ فأقام به حتى مات. وقد ساق مسلم طرفاً من ذلك.

قوله في الرواية الأخرى: «لَأَن يَرُبَّني بنو عمِّي» يعني: بني أُمية.

حديث أبي سعيد: «فقال رجل: ما عَدَلْتَ» تقدَّم أنه: ذو الـخُوَيصِرة.

حديث ابن مسعود: «فجاء أبو عَقِيْل بصاع» تقدم في الزكاة.

قول كعب بن مالك في حديثه: «عن كلامي وكلامِ صاحِبَيّ» هما: مُرارة بن الربيع وهِلال بن أُمية.

قوله في تفسير: ﴿ٱلْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ﴾: «وقال غيره: النظرُ إلى وجهه» هذا رواه مسلم من حديث ثابت، عن عبد الرحمن بن أبي ليلى، عن صُهَيب مرفوعاً، وقيل: إنَّ الصواب أنه موقوف

على عبد الرحمن، ورواه الطبري من قول أبي موسى الأشعري وحُذَيفةَ بن اليمان وغيرهما، وأخرجه ابنُ خُزَيمة من قول جَرِير بن عبد الله البَجَلي وغيره.

قوله: «وقال غيره: وحَاقَ: نَـزَلَ، يَحِيقُ: يَنزِلُ، يؤوس: فَعُول مِن يَئِسْتُ» هذا كلام أبي عبيدة في «المجاز».

حدثنا الحَسَن بن محمد، حدثنا حَجَّاج، هو: ابن محمد.

قوله: «وقال غيره عن ابن عباس: يَستَغشُون: يُغَطُّون رؤوسَهم» وهذه رواية علي بن أبي طلحة عن ابن عباس، أخرجها الطبري وغيره من طريقه، وعن ابن عباس فيها قولٌ ثالثٌ.

قوله: «إجرامي: مصدر أجرَمتُ، وبعضهم يقول: جَرَمتُ» هكذا ذكره أبو عبيدة في «المجاز».

يزيد بن زُرَيع، حدثنا سعيد، هو: ابن أبي عَرُوبة، وهشام: هو الدَّسْتُوائي، والرجل الذي عَرَضَ لابن عمر لم يُسَمَّ.

حديث ابن مسعود: «أن رجلاً أصابَ من إمرأةٍ قُبْلَةً» قيل: هو أبو اليسر كعب بن عمرو، وقيل: نبهان التمار، وقيل: فلان بن مُعتِّب، رواه الطبري، وقيل: عمرو بن غَزِيَّة، وقد ذُكِرَ بعضُ ذلك في كتاب الصلاة في أوائل المواقيت.

من أول يوسف إلى آخر الحِجْر

قال ابن عُيَينة: «عن رجل، عن مُجاهد» الرجل هو: منصور بن المعتمِر.

قوله: «وقال بعضُهم: واحدُها شَدٌّ في الأشُدِّ» هو قول الكِسائي.

قوله: «وأبطَلَ الذي قال: الأُتْـرُجُّ» قال أبو عبيدة في «المجاز»: زَعَمَ قومٌ أنه الترنج، وهذا أبطَلُ باطلٍ في الأرض، ولكن عسى أن يكون مع المتَّكأ ترنج.

قوله: «وقال غيره: مُتَجاوِرات: مُتَدَانيات» هذا كلام أبي عبيدة في «المجاز»، وكذا قوله: «المثُلات: واحِدُها مَثُلَة، وهي الأمثالُ» ولفظ أبي عبيدة: مجازها مجاز الأمثال.

قوله: «وقال علي: قال غيرُه: على صَفْوان يَنفُذُهم ذلك»، وقوله: «قال علي: قلت لسفيان: إنَّ إنساناً روى عنك: فُزِّعَ» يعني بالزاي والعين المهملة «قال: هكذا قرأ عمرٌو» الإنسان المذكور: هو الحُميدي، وأشار عليٌّ بذلك إلى الرواية الشاذة التي قرأها الحسن في هذا الحرف: «إذا فُرِّغَ» بالراء والغين المعجمة، وأما الغيرُ المُبهَم في الأول فما عَرفتُ مَن هو.

من أول النحل إلى آخر العنكبوت

قوله: «وقال غيره: ﴿ فَإِذَا قَرَأْتَ ٱلْقُرْءَانَ فَٱسْتَعِذْ ﴾ هذا مُقدَّمٌ ومُؤخَّرٌ، وذلك أنَّ الاستعاذةَ قبلَ القراءة» أشار إلى هذا المعنى أبو عُبيدة في «المجاز»، ونقله ابنُ جُرَيج عن بعض أهل العربية مُبهَماً، ورَدَّه على قائله.

قوله: «وقال ابن عُيينة عن صَدَقَةَ: ﴿أَنكَٰثًا ﴾ هي خَرقاءُ» قال مُقاتل: هي رَيْطة بنت عمرو بن كعب بن سعد بن زيد مناة بن تميم، كانت إذا أبرَمَت غَزْلَها نقَضَته، ذكره السُّهيلي. قلتُ: وذكر ذلك البلاذُري وغيره أيضاً، وزاد أن لَقَبَها الحظياء، قالوا: وهي والدةُ أَسَد بن عبد العُزَّى بن قُصَيٍّ، وفي «تفسير ابن مردويه»: أنها المجنونة التي كانت تُصرَعُ، فدعا لها النبي ﷺ بالصَّبْر، واسمها: سُعَيرة الأسدية، أخرجه من طريق ابن عباس بسند ضعيف، وسيأتي في الطب أنها: أم زُفَر.

هارون الأعور، عن شُعَيب، هو: ابن الحَبْحاب.

قوله: «وقال غيره: نَغَضَت سِنُّك: أي: تحرَّكت» هو قول أبي عبيدة في «المجاز».

قوله: «وقال مجاهد: ﴿ وَكَانَ لَهُۥ ثُمُرٌ ﴾: ذَهَبٌ وفِضَّة، وقال غيره: جماعةُ الثَّمَر» هو قول أبي عبيدة في «المجاز»، وكذا قوله: «باخِعٌ: مُهلِكٌ»، وقوله: ﴿وَلَمْ تَظْلِم﴾: لم تَنقُص، وكذا قوله: «﴿أَسَفًا ﴾: نَدَماً.

قوله: «يَزعُم أن موسى صاحِبَ الخَضِر ليس هو موسى صاحِبَ بني إسرائيل» قلت: وهو قول غير واحد ممن أسلَمَ من أهل الكتاب كما نقله وَثِيمة عنهم، يَزعُمون أنه موسى ابن ميشا بن إفراثيم بن يوسف بن يعقوب، وهو: ابن عم يُوشَع؛ لأنه يوشع بن نون بن إفراثيم

ابن يوسف، والحقُّ أنه موسى بن عمران.

قوله: «يزعمون عن غير سعيد أنه: هُدَد بن بُدَد» لم أقف على اسم هذا المُبهَم.

قوله: «وفي حديث غير عمرو: وفي أصل الصخرة عين يقال لها: الحياة» هذا كلام سفيان، يُشير إلى أن ذلك لم يقع في حديث عمرو، وقد رواه ابنُ مردويه من وجه آخر عن سفيان، فأدرَجَه في حديث عمرو.

قوله: «وقال غيره: بُكِيّاً: جماعةُ باكٍ» هو قول أبي عبيدة في «المجاز».

شعبة، عن سُليمان هو: الأعمش في قصة خَبَّاب.

قوله في الأنبياء: «وقال غيره: أَحَسُّوا: تَوَقَّعوا، مِن: أحسَسْت» إلى آخره، ذكره أبو عبيدة في «المجاز» بمعناه. وقال فيه: مجاز خامدٍ مجاز هامدٍ.

قوله في الحج: «وقال غيرُه: يَسطُون: يَفرُطون» هذا قول أبي عبيدة في «المجاز»، قال البخاري: «ويُقال: يَسطُون: يَبطِشُون» وهذا قول ابن عباس في رواية علي بن أبي طلحة عنه، أخرجه الطبري وغيره.

قوله في المؤمنون: «وقال غيره: ﴿مِن سُلَٰلَةٍ﴾: الولدُ» إلى آخره، هو كلام أبي عبيدة في «المجاز».

قوله في النور: «وقال غيره: سمِّي القرآن لجماعة السُّوَر، وسمِّيت السورة لأنها مقطوعة» إلى آخره، هو كلام أبي عبيدة أيضاً.

واسم امرأة عُوَيمر التي لاعَنَها: خَوْلَةُ بنت قيس، ذكره مُقاتِل، وفي رواية لسهل أُبهِم الرجلُ والمرأة، وقد عُيِّن الرجلُ قبلُ، وكذا في رواية ابن عمر أبهَمَهُما وهما هذانِ، وأما ما في رواية ابن عباس: أنَّ هِلالَ بن أُمية قَذَفَ امرأته، فاسمُها: خولة بنت عاصم، والمَرميُّ بها هو: شَرِيكُ ابن سَحْماء بخلاف الأول، فوهِمَ مَن زَعَمَ أنه المرميُّ بها.

حدثنا محمد بن كثير، حدثنا سُليمان هو: ابنُ كثير أخوه، عن حُصَين، بالضم هو: ابن عبد الرحمن.

قوله في حديث الإفك: «وقام رجلٌ من الخَزرج» هو: سَعْد بن عُبَادة، وفيه: «فسأل عني خادمي» هي بَريرة كما في رواية الزُّهْري، وفيه: «وقد جاءت امرأةٌ مِن الأنصار» لم تُسَمَّ هذه المرأة، ولا الغلامُ الذي أُرسِل معها، قولها فيه: «الذين يَرحَلون هَودَجي» وقع عند الواقدي من طريق عباد بن عبد الله بن الزبير، عن عائشة في حديث الإفك، أن الذي كان يَرحَل هَودَجها ويَقُودُ بعيرَها: أبوموهوبة مولى رسول الله ﷺ، وكان رجلاً صالحاً، وذكره البلاذُري فقال: أبومُوَيهِبة.

حديث عائشة: «لما نزلت هذه الآية: ﴿وَلْيَضْرِبْنَ بِخُمُرِهِنَّ عَلَىٰ جُيُوبِهِنَّ﴾ أَخَذْنَ أُزْرَهنَّ»، في «تفسير ابن مردويه» وغيره: أنهن نساء الأنصار.

قوله: «وقال غيره: السَّعيرُ مذكَّر» إلى آخره، هو كلام أبي عبيدة في «المجاز»، وكذا قوله في الشعراء: «وقال غيره: ﴿لَشِرْذِمَةٌ﴾: طائفةٌ قليلة» إلى آخره.

حديث ابن عباس في نزول: ﴿وَأَنذِرْ عَشِيرَتَكَ ٱلْأَقْرَبِينَ﴾، ذكر الواقدي أنهم كانوا يوم جَمْعهم لذلك خمسةً وأربعين رجلاً من بني هاشم ومن بني المطَّلب[1] فقط.

قوله: «سفيان العُصفُري» هو: ابن زياد.

قوله في العنكبوت: «وقال غيره: الحَيَوان والحَيُّ واحدٌ» هو قول أبي عبيدة، ولفظه: مجازُ الحيوان والحياة واحد.

من أول الروم إلى آخر سَبَأ

حديث مسروق: «بينما رجلٌ يُحدِّث في كِنْدَة» لم أقف على اسمه.

حديث أنس في الأحزاب: «وقَعَدَ في البيت ثلاثةُ رجال» الحديث في قصة الحِجاب، وفي رواية: «رجلان»، لم يُسمَّوا.

حديث عائشة: «كنتُ أغارُ على اللاتي وَهَبْنَ أنفُسَهن لرسول الله ﷺ» ذكروا مِن الواهِبات: أُمَّ شَرِيك، وقد تقدَّم أن اسمَها غزيَّة، وقيل: غُزيلة، روى هذا النسائي، وخَولةَ

(١) في (س) وحدها: بني عبد المطلب، وهو خطأ.

بنتَ حَكِيم، صَرَّح به المؤلف في النكاح، وليلى بنتَ الخَطِيم، ذكره ابنُ أبي خَيثَمة عن أبي عبيدة مَعمَر بن المثنى، وكذا ذكر فاطمة بن شُرَيح، ولم يَدخُل بهؤلاء، ورُوِيَ عن قتادة وغيره: أنَّ ميمونة بنت الحارث ممن وَهَبَت نفسَها فتزوَّجها، وكذا قيل في زينب بنت خُزَيمة أمِّ المساكين، وقال ابن عباس: لم يكن عند النبي ﷺ أحَدٌ ممن وَهَبَت نفسَها له.

قوله: «يقال: إناهُ: إدراكه» إلى آخره، وفيه الكلام على قوله: ﴿لَعَلَّ ٱلسَّاعَةَ تَكُونُ قَرِيبًا﴾، هو قول أبي عبيدة في «المجاز».

قولها: «أرضَعَتني امرأةُ أبي القُعَيس» لم تُسمَّ.

ابن أبي حازم والدَّرَاوَرْدي، عن يزيد: هو ابنُ عبد الله بن الهاد.

قوله في سبأ: «وقال غيره: العَرِم: الوادي» هو قول قتادة، رواه ابن جَرير بإسناد صحيح.

حديث أبي هريرة: «إنَّ عِفْريتاً تفلَّتَ عليَّ» يُمكِنُ أن يُفسَّر بإبليسَ، كما رواه مسلم من حديث أبي الدرداء.

من أول الزُّمَر إلى آخر الأحقاف

قوله: «وقال غيره: مُتَشاكِسون: الرجل الشَّكِسُ» هو قول أبي عبيدة في «المجاز».

ابن جُرَيج قال: قال يعلى، هو: ابن مُسلم.

حديث ابن عباس: «أنَّ ناساً مِن أهل الشِّرْك كانوا قد قَتَلوا وأكثَروا» الحديث في نزول قوله تعالى: ﴿قُلْ يَـٰعِبَادِىَ ٱلَّذِينَ أَسْرَفُوا۟ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ﴾ سَمَّى الواقديُّ منهم: وَحْشيَّ بن حَرْب.

حديث ابن مسعود: «جاء حَبْر إلى النبي ﷺ فقال: إن الله يُمسِكُ السماوات على إصبع» لم يُسمَّ هذا الحَبْر.

حدثنا إسماعيل بن خليل، حدثنا عبد الرحيم، هو: ابن سليمان، وفيه: عن عامر، وهو: الشَّعْبي.

قوله في أول غافر: «ويقال: ﴿حمٓ﴾ مجازُها مجازُ أوائل السُّوَر، ويُقال: هو اسم» إلى آخره،

هذا كلام أبي عبيدة في «المجاز» ولفظه: قال أبو عبيدة في قول الله عزَّ وجلّ ﴿حمٓ﴾: مجازها مجاز أوائل السور، وقال بعض العرب: بل هو اسمٌ، واحتَجَّ بقول شُرَيح ابن أوفى العَبسي؛ وذكر البيت، ثم ساق باقي الكلام على ذلك.

قوله في فُصِّلت: وقال رجلٌ لابن عباس، قيل: هو نافع بن الأزرَق، وقيل: عطية بن الأسود.

قوله: «وقال غيرُه: ﴿سَوَآءً لِّلسَّآئِلِينَ﴾: قَدَّرها سَواءً» إلى آخره، هو كلام أبي عبيدة أيضاً.

قوله: «وقال غيره: ويُقال للعنب إذا خَرَجَ أيضاً: كافور وكُفُرَّى» قاله الأصمعي.

حديث ابن مسعود: «جاء رجلان من قريش وخَتَنٌ لهما مِن ثَقِيف» الثقفي هو: عبد ياليل ابن عمرو بن عمير، رواه البغوي في «تفسيره»، وقيل: حبيب بن عمرو، حكاه ابن الجوزي، وقيل: الأخنَس بن شَرِيق، حكاه ابن بَشكُوال، والقُرَشيان: صفوان بن أُمية وربيعة، رواه البغوي، وقيل: الأسود بن عبد يَغُوث، حكاه ابن بَشكُوال.

قول سفيان: حدثنا منصور وابن أبي نَجِيح، أو حُمَيد: يعني ابنَ قيس الأعرج.

قوله: ﴿وَقِيلِهِۦ يَٰرَبِّ﴾ إلى آخره، لم يُعيَّن قائلُه، فكنت أظنُّه من جملة قول مجاهد فلم أجِدْه منقولاً عن مجاهد، ثم وجدتُ في كلام أبي عبيدة في «المجاز» نحوَه، وهو كثير النَّقْل منه كما عَلِمتَ، قال أبو عبيدة: ﴿وقِيلَهُ يَٰرَبِّ﴾ نَصْبُه في قول أبي عمرو بن العلاء على ﴿نَسْمَعُ سِرَّهُمْ وَنَجْوَىٰهُم﴾... وقِيلَهُ، وقال غيره: هي في مَوضِع الفِعل: ويقول.

قوله: «وقال غيره: ﴿إِنَّنِى بَرَآءٌ مِّمَّا تَعْبُدُونَ﴾ العربُ تقول: نحن منك البَرَاء» إلى آخره، هو قول أبي عبيدة في «المجاز» بمعناه.

قوله في الدخان: «الأعمَش عن مُسلِم» هو: أبو الضُّحَى.

قوله: «قال عبد الله» يعني ابن مسعود: «إنما كان هذا» أي: قوله: ﴿فَٱرْتَقِبْ يَوْمَ تَأْتِى ٱلسَّمَآءُ بِدُخَانٍ مُّبِينٍ﴾ وأشارَ بذلك إلى ما أخرجه مسلم في أول هذا الحديث: «قال: جاء إلى عبد الله رجلٌ فقال: تركتُ في المسجد رجلاً يُفسِّر هذه الآية: ﴿يَوْمَ تَأْتِى ٱلسَّمَآءُ بِدُخَانٍ

مُّبِينٍ﴾ قال: يأتي الناسَ يومَ القيامةِ دُخَانٌ فيأخُذُ بأنفاسِهم حتى يأخُذَهم منه كهيئة الزُّكَام، فقال عبد الله: إنما كان هذا» فذكر الحديث، والرجل المذكور يُحتَمَل أن يُفسَّر بأبي مالك الأشعري، فإن الطبراني أخرَجَ في ترجمته من طريق شُرَيح بن عبيد عنه في أثناء حديث قال: الدُّخَان يأخُذُ المؤمنَ كالزَّكْمة.

قولُه: «وقال غيره: تُبَّع: ملوك اليمن» إلى آخره، هو قول أبي عبيدة أيضاً.

حديث ابن مسعود: «قيل: يا رسول الله، استَسقِ اللهَ لمُضَر، فإنها قد هَلَكَت، قال: لمُضَر؟ إنك لجريءٌ» في رواية للمؤلف: «فأتاه أبو سفيان» يعني: ابنَ حَرْب «فقال: أي مُحمَّد، إنَّ قومَك هَلَكوا»، وفي ترجمة كعب بن مُرَّة في «المعرفة» لابن مَنْدَه بإسناده إليه قال: دعا رسولُ الله ﷺ على مُضَرَ فأتيتُه فقلتُ: يا رسول الله، قد نَصَرَكَ اللهُ وأعطاك واستَجابَ لك، وإن قومَكَ قد هلكوا، فادعُ اللهَ لهم... فذكر الحديث، فهذا أَولى أن يُفسَّر به القائلُ لقوله: يا رسول الله، بخلاف أبي سفيان، فإنه وإن كان جاء أيضاً مُستَشفِعاً، لكنه لم يكن أسلمَ إذ ذاك.

قوله في الأحقاف: «وقال بعضُهم: أَثَرَة وأُثْرة وأَثارة: بقيَّةٌ من عِلم» هو قول أبي عبيدة في «المجاز».

قوله: «فقال له عبد الرحمن بن أبي بكر شيئاً» أُبهِمَ القول، وكان الذي دار بين مروان وعبد الرحمن في ذلك أن مروان لما تكلَّم في البَيعة ليزيد بن معاوية قال: سُنَّة أبي بكر وعمر، فقال له عبد الرحمن بن أبي بكر: بل سُنَّة هِرَقْل، بيَّنه الإسماعيلي في «مستخرجه».

من أول القتال إلى آخر الواقعة

حدثنا إبراهيم بن حمزة، حدثنا حاتم، هو: ابن إسماعيل، عن معاوية، هو: ابن أبي المُزَرِّد.

حديث البراء: «بينما رجلٌ من أصحاب النبي ﷺ يقرأ» هو أُسَيد بن حُضَير كما تقدَّم.

حدثنا أحمد بن إسحاق السُّلَمي، حدثنا يعلى، هو: ابن عُبَيد.

قوله فيه: «فقال رجلٌ: ألم تر إلى الذين يُدعَون إلى كتاب الله؟ فقال عليٌّ: نعم» الرجل هو الأشعث بن قيس.

حديث ابن أبي مُلَيكة: «وأشار الآخرُ برجلٍ آخر» تقدَّم عنده، ويأتي أنَّ عمر أشار بالأَقرَع ابن حابِس، وأشار أبو بكر بالقَعْقاع بن مَعبَد بن زُرارة.

قوله: «ولم يذكر ذلك عن أبيه» يعني: أبا بكر الصديق؛ لأنه جَدُّ عبد الله بن الزبير لأُمِّه، وقد روى ابن مردويه من طريق مُخارِق، عن طارق، عن أبي بكر، أنه قال ذلك أيضاً.

حديث أنس: «أنَّ النبيَّ ﷺ افتقَدَ ثابتَ بن قيس بن شمّاس، فقال رجل: أنا أعلَمُ لك عِلمَه» هو: سَعْد بن مُعاذ، وقيل: أبو مسعود[1].

قوله: «وقال غيرُه: ﴿ نَّضِيدٌ ﴾: الكُفُرَّى» إلى آخره، هو: قول أبي عبيدة في «المجاز» بمعناه.

قوله: «وقال غيره: ﴿تَذۡرُوهُ﴾: تُفرِّقه» لم أعرف قائله.

قوله: «وقال بعضهم في قوله: ﴿ وَمَا خَلَقۡتُ ٱلۡجِنَّ وَٱلۡإِنسَ إِلَّا لِيَعۡبُدُونِ﴾: خَلَقَهم ليَفعلوا، ففَعَلَ بعضٌ وتَرَكَ بعضٌ» رواه ابن جرير من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس بمعناه.

قوله: «وقال غيره: ﴿تَمُورُ﴾: تدور» هو: قول مجاهد.

قوله: «وقال غيره: ﴿يَتَنَـٰزَعُونَ ﴾: يَتَعاطَون» هو: قول أبي عبيدة في «المجاز».

قوله: «ومن قرأ: أَفتَمْرُونَه: أَفتَجْحَدونه» قلت: هي قراءة حمزة والكِسائي، ومن السلف: ابن عباس وابن مسعود ومسروق ويحيى بن وثّاب[2] والأعمش وإبراهيم، وفَسَّرها كذلك، رواه أبو عبيدٍ في كتاب «القراءات» عن هُشيم[3]، عن مغيرة، عن إبراهيم قراءةً وتفسيراً.

قوله في حديث عبد الله، هو: ابن مسعود: «فسَجَدوا إلّا رجلاً واحداً» قيل: هو الوليد ابن المغيرة، كما تقدَّم في الصلاة.

---

(١) وفاتَه هنا أن يذكر سعدَ بن عُبادة، وذكره في «الفتح» عند شرح الحديث (٣٦١٣)، وقال: هذا أشبه بالصواب... إلخ.

(٢) تحرَّف في (س) إلى: ثوبان.

(٣) تحرَّف في (س) إلى: هشام.

قوله: «فتَعَاطَى فعاطَى» إلى آخره، هو: كلام أبي عبيدة.

حدثنا يحيى بن بُكَير، حدثنا بَكْر، هو ابن مُضَر، عن جعفر، هو: ابن ربيعة.

قوله: «عن أبي إسحاق: أنه سَمِعَ رجلاً سأل الأسودَ» يعني: ابنَ يزيد، لم أعرف اسمَ هذا الرجل، وللمصنف في رواية أن الأسود هو الذي سأل عبدَ الله بن مسعود عن ذلك.

قوله في الرحمن: «وقال غيره: ﴿ وَأَقِيمُواْ ٱلْوَزْنَ ﴾: يُريد لسانَ الميزان» هذا قول ابن عباس، رواه ابن جرير في «التفسير» من طريق المغيرة بن مسلم، قال: رأى ابنُ عباس رجلاً يَزِنُ قد أَرجَحَ، فقال: أَقِمِ اللسان، أَقِمِ اللسان، أليس قد قال الله: ﴿ وَأَقِيمُواْ ٱلْوَزْنَ بِٱلْقِسْطِ ﴾؟

قوله: «وقال بعضهم: العَصْف: يريد المأكول» إلى آخره، هو: كلام أبي عبيدة في «المجاز»، ويحيى بن زياد الفرَّاء في كتاب «معاني القرآن».

قوله: «وقال غيرُه: العَصْف: وَرَقُ الحِنْطة» هذا قول ابن عباس وقتادة، رواه ابن جرير وغيره.

قوله: «وقال بعضهم عن مجاهد: ﴿رَبُّ ٱلْمَشْرِقَيْنِ﴾» إلى آخره، رواه ابن جرير وغيره من طريق ابن أبي نجيح عنه.

قوله: «وقال بعضهم: ليس الرُّمَّان والنَّخل بالفاكهة» إلى آخره، هو كلام الفَرَّاء بنحوه.

قوله: «وقال غيره: مارِجٌ: خالِصٌ» هو: قول ابن عباس من رواية علي بن أبي طلحة عنه.

قوله: «يُقال: مَرَجَ الأميرُ رعيَّتَه» إلى آخره، هو: كلام أبي عبيدة في «المجاز».

قوله: «وقال غيره: ﴿ تَفَكَّهُونَ ﴾: تَعجَبون» هو: قول عبد الرحمن بن زيد بن أسلم، رواه ابن جرير في «التفسير» عنه.

قوله: «ويقال: بمَسقِط النجوم إذا سَقَطنَ» هو: قول قتادة، رواه ابن جرير عنه بإسناد صحيح.

من أول الحديد إلى آخر الجمعة

حدثنا قُتَيبة، حدثنا ليث، هو: ابن سعد، ولـم يروِ قُتيبة عن ليث بن أبي سُلَيم ولم يُدْرِكْه.

حديث أبي هريرة: «أتى رجلٌ رسولَ الله ﷺ فقال: إني مجهودٌ» تقدَّم أنه قيل فيه: إنه أبو هريرة، والذي نزلت فيه الآية هو: أبو طلحة كما في مسلم.

حديث علي في قصة الظَّعِينة التي أرسلها حاطِبٌ، تقدم أنها: سارة.

حديث أم عطية في البيعة: «فقبَضَت امرأةٌ يَدَها» المرأة هي: أم عطية بدليل الرواية الأخرى: «فقلت: أَسعَدَتني فلانةُ» لكن فلانة لم تُسمَّ.

حديث ابن عباس: «فقالت امرأةٌ واحدةٌ لم يُجِبْهُ غيرُها» هذه المرأة يقال: إنها أسماء بنت يزيد بن السَّكَن.

قوله: «وقال يحيى: بالرصَاص» هو: يحيى بن زياد الفرَّاء أبو زكريا، قال هذا في كتاب «معاني القرآن».

حديث جابر: «فانفَضَّ الناسُ إلّا اثني عشر رجلاً» تقدم في الصلاة أنهم: العَشَرةُ المبشَّرةُ، وابنُ مسعود، وعمار بن ياسر، وجابر راوي الحديث، فكأنه لم يَعُدَّ نفسَه من الاثني عشر.

من أول المنافقين إلى آخر القيامة

حديث زيد بن أرقم في قصة عبد الله بن أُبيٍّ في قوله: ﴿لَا تُنفِقُواْ﴾ قال: «فذكرتُ لعمِّي» قيل: اسمُ عمِّه: ثابت بن زيد بن قيس بن زيد، وفيه نَظَر؛ لأنه يكون ابنَ عمِّه، لكن لعله سمّاه عمّاً تعظيماً، وفي «تفسير ابن مردويه»: أنه قال ذلك لسعد بن عُبادة، وعنده أنَّ الضمير في ﴿يَنفَضُّواْ﴾ يعود إلى الأعراب، وكونه سمَّى سعدَ بن عبادة عمَّه يُسوَّغ، لأنه كبيرُ قومه، وقال بعضهم: يجوز أن يكون أراد عمَّه لأُمِّه: عبدَ الله بنَ رَوَاحة.

حديث جابر: «كنا في غَزَاةٍ فكَسَعَ رجلٌ من المهاجرين رجلاً من الأنصار» اسمُ الأنصاري:

سِنان، وهو جُهَنيٌّ من حلفاء الأنصار، والمهاجريُّ: جَهْجاه الغفاري، وكان يَخدِمُ عمرَ بن الخطاب، وفي «تفسير ابن مردويه» أن مُلاحاتَهما كانت بسببِ حَوضٍ شربت منه ناقَةُ الأنصاري.

حديث أنس: «حَزِنتُ على مَن أُصيب بالحَرَّة» يعني: الوقعة التي كانت بحَرَّة المدينة سنة ثلاث وستين في إمرة يزيد بن معاوية، وفي هذا الحديث: «فسأل أنساً بعضُ مَن كان عنده» السائل يحتمل أن يكون: النَّضْر بن أنس، فإنه روى حديث الباب عن أبيه.

حديث ابن عمر: «أنه طَلَّقَ امرأتَه وهي حائضٌ» هي: آمنةُ بنت غِفار، رويناه في الجزء التاسع من حديث قُتيبة جَمْع سعيد العيّار، وكذا ضَبَطَ ابنُ نقطة أباها بغين معجمة وفاء، وعزاه لابن سعد، وذكر أنه وجده كذلك بخط أبي الفَضْل بن ناصر الحافظ.

حديث أم سَلَمة: «قُتِلَ زوجُ سُبَيعة» هو: سعد ابن خولة، وأبو السنابل اختُلِفَ في اسمه فقيل فيه: حَبَّة، وقيل: لَبيد رَبِّه، وقيل غير ذلك، وممن خطبها أيضاً: أبو البِشْر بن الحارث، ذكره ابن وضاح، ونقله ابن الدباغ وقيَّده بكسر الموحدة وسكون المعجمة.

حديث عمر: «إذ قالت لي امرأتي» هي: زينبُ بنت مَظعُون.

قوله: «وكان لي صاحب من الأنصار» نقل ابن بَشكُوال أنه: أوس بن خَوَليّ، وقيل: هو عِتبان بن مالك.

قوله: «نتخوَّف مَلِكاً من ملوك غسَّان» هو: جَبَلة بن الأَيهم، رواه الطبراني في «الأوسط»، وقوله: «وغلام لرسول الله ﷺ» اسمُ هذا الغلام: رَبَاح.

حديث ابن عباس: «﴿عُتُلٍّ بَعْدَ ذَٰلِكَ زَنِيمٍ﴾ رجلٌ من قريش له زَنَمة» قيل: هو الوليد ابن المغيرة، رواه مقاتل، وقيل: الأسود بن عبد يغوث، رواه مجاهد وعطاء، وقيل: الأخنس بن شَريق، رواه السُّدِّي، ويُحتَمَل الجميعُ.

قوله: «وقال غيره: ﴿دَيَّارًا﴾: أحداً» هو: قول أبي عبيدة في «المجاز».

حدثنا محمد بن بشار، حدثنا عبد الرحمن بن مَهدي وغيره، هو: أبو داود الطيالسي، بَيَّنه أبو نعيم في «مستخرجه».

من أول الإنسان إلى آخر القرآن

قوله: «﴿هَلۡ أَتَىٰ عَلَى ٱلۡإِنسَٰنِ﴾: يقال: معناه: أتى على الإنسان» إلى آخر كلامه، هو: كلام يحيى بن زياد الفراء في «معاني القرآن».

قوله: «ويقال: سَلاسِلاً وأغلالاً، ولم يُجْرِ بعضهم» هو أيضاً كلام الفراء، وعنى ببعضهم: حمزةَ الزيَّات، فإنه قرأ الجميع بلا ألف.

قوله: «وسُئِل ابن عباس» تقدم في (فصلت).

حديث ابن مسعود: «بينا نحن في غار» كان ذلك بالخَيْف من مِنى.

قوله: «وقال غيره: ﴿وَغَسَّاقًا﴾: غَسَقَت عينُه» هو: أبو عُبيدة في «المجاز»، وكذا قوله: «وقال بعضهم: النَّخِرة: البالية» وقوله: «وقال غيره: ﴿أَيَّانَ مُرۡسَىٰهَا﴾: متى مُنتهاها؟» وأما قوله: «وقال غيره: ﴿سُجِّرَتۡ﴾: أَفضَى بعضها إلى بعض فصارت بحراً واحداً» فهو: كلام يحيى بن زياد الفراء.

قوله: «وقرأ أهلُ الحِجاز: فعَدَّلَكَ، بالتشديد» هم: ابن كثير ونافع وأبو جعفر وشيبة.

قوله: «وقال غيره: المطفِّف لا يُوَفِّي غيرَه» هذا قول أبي عبيدة.

قوله: «ويقال: الضَّريع: نَبْت يُقال له: الشِّبرِق» إلى آخره، هو: كلام الفرّاء، ونقل منه أبو عبيدة ما هنا فقط.

قوله: «وقال غيره: ﴿سَوۡطَ عَذَابٍ﴾» إلى آخره، هو: كلام يحيى بن زياد الفراء في كتاب «معاني القرآن».

قوله: «وقال غيره: ﴿جَابُواْ﴾: نَقَبوا» هو: كلام أبي عبيدة، وبقيته من نقل المصنِّف.

حديث عبد الله بن زَمعة: «﴿إِذِ ٱنۢبَعَثَ أَشۡقَىٰهَا﴾ انبعَثَ لها رجلٌ عزيزٌ عارِمٌ» هو: قُدَار بن سالف.

عن إبراهيم، هو: ابن يزيد النَّخَعي «قدم أصحاب عبد الله» هم: علقمة بن قيس، وعبد الرحمن والأسود ابنا يزيد النَّخَعي.

حديث علي: «كُنَّا في جنازة» لم يُسمَّ صاحبُها فيما وقفتُ عليه، وأخرج ابن مردويه في «تفسيره» من طريق جابر: أن السائل عن ذلك: سُرَاقة بن جُعشُم، وسيأتي بقية الكلام عليه في القدر.

قوله: «﴿سَجَىٰ﴾: أَظلمَ وسَكَن» هذا كلام الفراء.

حديث جُندُب بن سفيان: «جاءت امرأةٌ، فقالت: إني لأرجو أن يكون شيطانُك قد تَرَكَك، فنزلت: والضُّحى» هي: العوراء بنت حرب أخت أبي سفيان، وهي حَمَّالة الحَطَب زوج أبي لهب، رواه الحاكم في «المستدرك» من حديث زيد بن أرقم، والتي قالت له: «ما أرى صاحِبَك إلا أبطأ عنك» هي: زوجته خديجة رضي الله عنها، كما في «المستدرك» أيضاً و«أعلام النبوة» لأبي داود و«أحكام القرآن» للقاضي إسماعيل و«تفسير ابن مردويه» من حديث خديجة نفسها، فخاطَبته كلُّ واحدةٍ منهما بما يليق بها، وروى سُنَيد في «تفسيره»: أنَّ قائل ذلك: عائشة، وهو باطل لأنَّ عائشة لم تكن إذ ذاك زوجته.

قوله: «يقال: ﴿فَمَا يُكَذِّبُكَ﴾ فما الذي يُكذِّبك؟ كأنه قال: فمن يَقدِر على تكذيبك؟» إلى آخره، هذا كلام الفراء في «معاني القرآن».

قوله: «قال قتادة: فأُنبِئتُ أنه قرأ عليه: لم يكن» هذا رواه ابن مردويه من حديث أُبيّ بن كعب.

حديث أبي هريرة: «وسُئل عن الحُمُر» السائل: صَعْصَعة بن ناجية جَدُّ الفَرَزْدَق الشاعر، وفي رواية لابن مردويه: صَعْصعة بن معاوية عمّ الأحنف.

قوله: «يقال: ﴿فَأَثَرْنَ بِهِۦ نَقْعًا﴾ غباراً» هو: قول الفراء إلى آخر كلامه.

قوله: «قال بعض العرب: الماعون: الماء» نقله الفراء عن بعض العرب فقال: سمعتُ بعضَ العرب يقول: الماعون هو الماء، وأنشدني فيه:

يَــــمُجُّ صَـــبِيرُهُ المـــاعُونَ صَـــبّا

قوله: «يقال: ﴿لَكُمْ دِينُكُمْ﴾: الكفر» إلى آخره، إلى قوله: «ويَشفِين» هو: كلام الفراء في «معاني القرآن»، ومن قوله: «﴿لَآ أَعْبُدُ مَا تَعْبُدُونَ﴾ الآن» كلام أبي عبيدة في «المجاز».

حديث ابن عباس: «كان عمر يُدخِلني مع أشياخِ بدرٍ، فكأنَّ بعضَهم وَجَدَ في نفسه» هو: عبد الرحمن بن عوف.

قوله: ﴿حَمَّالَةَ ٱلْحَطَبِ﴾، تقدَّم أنها: العَوراء بنت حَرْب بن أمية.

قوله: «يُقال: لا يُنوَّنُ أحدٌ، أي: واحدٌ» هذا كلام أبي عبيدة في «المجاز».

قوله: «يُقال: فَلَقٌ أبين من فَرَقٍ» هو: كلام الفرّاء.

قوله: «سفيان، عن عاصم» هو: ابن أبي النَّجود، وعَبْدَة: هو ابن أبي لُبابة، عن زِرٍّ: هو ابن حُبَيش.

فضائل القرآن

حديث جُندُب، تقدَّم أنَّ المرأة: العوراءُ بنت حَرْب.

حديث يعلى بن أُمية في المُتضمِّخ، قيل: اسمُه عطاء، كما تقدَّم في الحج.

حديث يوسف بن ماهِك «قال: إني عند عائشة أم المؤمنين إذ جاءها عراقي فقال: أيُّ الكَفَنِ خير» الحديثَ، لم أعرف اسمَ هذا العراقي.

حديث شَقِيق، هو: ابن سَلَمة أبو وائل،

قال عبد الله، هو ابن مسعود: «قد عَلِمَتُ النظائر» وفيه: «عشرون سورةً من أول المفصَّل على تأليف ابن مسعود آخرُهنَّ من الحواميم: ﴿حمٓ﴾ الدخان و﴿عَمَّ يَتَسَآءَلُونَ﴾»، قلت: وقع سِرُّ ذلك في رواية أبي داود من طريق أبي إسحاق، عن عَلْقمة والأسود، عنه قال: (الرحمن) و(النجم) في ركعة، و(اقتَرَبَت) و(الحاقة) في ركعة، و(الطُّور) و(الذاريات) في ركعة، و(سَأَلَ) و(النازعات) في ركعة، و(وَيْلٌ للمُطَفِّفِينَ) و(عَبَسَ) في ركعة، و(الـمُدَّثِّر) و(الـمُزَّمِّل) في ركعة،

و(هَلْ أتى) و(لا أُقسِم) في ركعة، و(عَمَّ يتساءلون) و(المُرسَلات) في ركعة، و(الدُّخان) و(إذا الشمسُ كوِّرت) في ركعة. والرواية التي في آخرها: (حم) الدخان و(إذا الشمس كُوِّرت)، رواها محمد بن نصر المَرْوزي في «قيام الليل» مفسِّراً للسور أيضاً، وقد تقدَّم في أبواب صفة الصلاة: أنَّ خزيمة أخرجه مفسِّراً من طريق أبي خالد الأحمر، عن الأعمَش.

حدثنا خالد بن يزيد، حدثنا أبو بكر، هو: ابن عَيَّاش.

حديث: «خُذوا القرآن من أربعة: من عبد الله بن مسعود وسالم» هو: مولى أبي حُذَيفة ومعاذ، هو: ابن جَبَل.

حديث علقمة: «كنا بحِمْص، فقرأ ابنُ مسعود سورة يُوسفَ، فقال رجلٌ» قيل: هو نَهيك بن سِنان.

قوله: «تابعه الفضل» هو: ابن موسى.

قوله: «فجاءت جاريةٌ فقالت: إن سَيِّد الحيِّ سَليم، وإن نَفَرَنا غَيَبٌ، فقام معها رجلٌ» قد تقدَّم أنه هو: أبو سعيد، وقيل: غيره، ولم تُسمَّ الجاريةُ ولا سيِّد الحي ولا الحيُّ.

حديث البراء: «كان رجلٌ يقرأ سورة الكهف» هو: أُسَيد بن حُضَير كما تقدم.

حديث أبي سعيد الخدري: «أنَّ رجلاً سَمِعَ رجلاً يقرأ: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾» الحديث، اسم القارئ: قتادة بن النعمان، رواه ابن وَهْب، عن ابن لَهيعة، عن الحارث بن يزيد، عن أبي الهيثم، عن أبي سعيد[1].

حديث سهل بن سعد في قصّة الواهبة، فقال: معي سورة كذا وسورة كذا، يقال: إنَّ المرأة خولة بنت حكيم، وقيل: أم شريك، ولا يَثبُت شيء من ذلك، والرجل لم يُسَمَّ، والسُّوَر في النسائي وأبي داود من حديث عطاء عن أبي هريرة: البقرة أو التي تليها، وفي الدارقطني عن ابن مسعود: البقرة وسورة من المفصَّل، ولتَمّام الرازي عن أبي أُمامة قال: زَوَّج النبي ﷺ رجلاً من الأنصار على سبع سور، وفي «فوائد» أبي عمرو بن حيّويه، عن ابن

---

(١) زاد في (ع) و(س): وأما السامع فلم يسمَّ.

عباس، قال: معي أربعُ سور أو خمسُ سور.

حديث عائشة: «سمع رجلاً يقرأ في المسجد» هو: عبد الله بن يزيد الأنصاري كما تقدَّم.

حديث أبي وائل: «غَدَوْنا على عبد الله، فقال رجل: قرأتُ المفصَّل البارحةَ» هو نَهِيك ابن سِنان كما مضى في الصلاة.

حديث عبد الله بن عمرو: «أنكحني أبي امرأةً ذات حَسَبٍ» الحديث، هذه المرأة هي: أم محمد بنت مَحْمِيَة بن جَزْء الزُّبيدي، ذكرها ابن سعد.

قوله: «وعن أبيه، عن أبي الضحى» الضمير يعود على سفيان، وهو: الثوري؛ لأنه روى هذا الحديث عن الأعمش بإسنادَي الأعمش، ورواه أيضاً عن أبيه، وهو: سعيد بن مسروق، بإسناد آخر.

حديث ابن مسعود: «سمعت رجلاً قرأ آيةً» تقدم أنه لم يُسمَّ.

من كتاب النكاح

حديث أنس: «جاء ثلاثةُ رَهْطٍ» هم: ابن مسعود وأبو هريرة وعثمان بن مَظعون، وسيأتي مُفرَّقاً ما يشير إلى ذلك، وقيل: هم سعد بن أبي وقاص وعثمان بن مظعون وعلي بن أبي طالب، وفي «مصنف عبد الرزاق» من طريق سعيد بن المسيّب أنَّ منهم علياً وعبد الله ابن عمرو بن العاص.

حديث ابن عباس: «كان عند النبي ﷺ تِسعٌ، كان يَقسِم لثمانٍ ولا يَقسِمُ لواحدة» هي: سَوْدة بنت زَمْعة، كانت وَهَبت يومَها لعائشة، ووهم مَن قال: هي صفية بنت حُيَيّ، وأسماء الباقيات تقدّمت في الطهارة، وكذا حديث أنس.

رَقَبة: هو ابن مَصقَلة، عن طلحة، هو: ابن مُصرِّف.

حديث أنس: «آخى النبيُّ ﷺ بين عبد الرحمن بن عوف وسعد بن الربيع الأنصاري، وعند الأنصاري امرأتان» هما: عَمْرة بنت حَزْم بن زيد أخت عمارة وعمرو، والأُخرى لم أعرف اسمها، والأنصارية التي تزوجها عبد الرحمن تقدَّم أنها: بنت أبي الحَيسَر بن رافع الأنصارية،

ذكره الزبير بن بكّار، وقال ابن سعد في تسمية أولاد عبد الرحمن بن عوف: وعبد الله بن عبد الرحمن قُتِلَ بإفريقية، وأمه بنت أبي الحسحاس بن رافع بن امرئ القيس من الأوس، ولم يسمِّها أيضاً، وفي زوجات عبد الرحمن بن عوف من الأنصار أيضاً: سهلة بنت عاصم ابن عدي بن العجلان.

حديث جابر: «أبِكْراً أم ثيِّباً؟ قلت: ثَيِّباً» هي: سهيلة بنت مسعود بن أوس بن مالك الأوسية، وهي والدة ابنه عبد الرحمن، ذكرها ابن سعد.

قوله: «وقال أبو بكر» هو: ابن عَيَّاش.

حديث أبي هريرة في الجبّار الذي مَرَّ به إبراهيمُ وسارة، تقدَّم أنه: صادوق، وقيل غير ذلك.

حديث أنس: «أعتَقَ صفيَّة» هي: بنت حُيَيّ.

حديث سهل: «جاءت امرأة» تقدَّم في فضائل القرآن اسمُها، ولم أعرف اسم الزوج.

قوله: «أن أبا حُذيفة بن عُتبة» اسمه: مُهشِّم، وقيل: هُشَيم، وقيل: قاسم، وقيل غير ذلك.

قوله: «وهو» أي: سالم «مولى امرأة من الأنصار» هي: سلمى بنت تَعَار بالمثناة من فوق بعدها مهملة، قاله موسى بن عقبة عن ابن شهاب، وقال إبراهيم بن المنذر: هي بنت يَعار بالمثناة من تحت، وحكى الخطيبُ عن مُصعَب: أن اسمِها ثُبيتة، بمثلَّثة مضمومة بعدها موحدة مفتوحة ثم ياء أخيرة ساكنة ثم مثناة من فوق مفتوحة، وعن أبي طُوَالة: اسمها عمرة بنت يعار، والله أعلم.

قوله في آخر حديث أبي اليمان عن شُعَيب، في قصة سالم مولى أبي حذيفة المذكور: «فذكَرَ الحديثَ» لم يَسُقْ بقيَّته في موضع آخر، وقد ساقه بتمامه البَرقاني في «المستخرج»، ورويناه من طريق الطبراني في «مسند الشاميين».

حديث سهل بن سعد: «مَرَّ رجلٌ فقال: ما تقولون في هذا؟ قالوا: حَرِيٌّ إن خَطَبَ أن يُنكَح» وفيه: «فمَرَّ رجلٌ من فقراء المسلمين، فقال: ما تقولون في هذا؟ قالوا: حَرِيٌّ إن خَطَبَ أن لا يُنكَح» لم أعرف اسم واحد من المارَّيْنِ، وأما المجيب عن القول فقد روى ابن حبان في

«صحيحه»: أنه أبو ذرّ، أخرجه من حديثه.

عمر بن محمد العسقلاني، عن أبيه، هو: محمد بن زيد بن عبد الله بن عمر.

حديث عائشة: «سمعت رجلاً يستأذنُ في بيت حَفْصة» تقدَّم أنه لم يُسمَّ، وفيه: «فقلت: لو كان فلان حيّاً» لعمِّها من الرَّضاعة لم يُسمَّ أيضاً، وليس هو أفلَحَ أخا أبي القُعَيس، فإن ذاك قد أُذِنَ لها في دخوله عليها، وهذا ذكرت أنه مات.

حديث ابن عباس: «قيل للنبي ﷺ: ألا تزوّج ابنةَ حمزة؟» القائل له ذلك هو: عليّ بن أبي طالب كما ثبت من حديثه في مسلم، وابنة حمزة اسمها: أُمامة، وقيل: عُمارة، وقيل: فاطمة.

حديث أم حبيبة: «انكَحْ أختي ابنةَ أبي سفيان» اسمها: حَمْنة، وهي في مسلم، وقيل: دُرَّة، رواه أبو موسى في «الذيل» وهو وهمٌ، وقيل: عزَّة، صحَّحه ابن الأثير، وفي هذا الحديث: «إنك تُريد أن تَنكِح بنت أبي سلمة» هي: دُرَّة كما عند المصنف وغيره، وسيأتي ما في البيهقي: أنها زينب، وفي هذا الحديث: «فلما مات أبو لهب أُرِيَه بعضُ أهله» ذكر السهيلي أنَّ الذي رآه: العباسُ بن عبد المطلب أخوه.

حديث عائشة: «أن النبي ﷺ دخل عليها وعندها رجلٌ، فكأنه تغيَّر» لم أعرف اسم هذا الأخ، ويحتمل أن يكون ابناً لأبي القُعَيس؛ لأن أبا القُعَيس كان مات، وجاء أخوه يستأذن على عائشة كما في «الصحيح»، وأبطَلَ مَن زعَمَ أنه عبد الله بن يزيد رَضِيع عائشة؛ لأنه تابعي باتفاق الأئمة، ولم يذكره أحدٌ في الصحابة، ويحتمل أنه إنما كان أخا عائشة من الرَّضاعة؛ لأن أباه وأمه كانا عاشا بعد النبي ﷺ، فولداه بَعدُ، فهو رضيع عائشة باعتبار شُرْبها من لَبَنِ أبوَيه، فالله أعلم.

حديث عُقبة بن الحارث: «تزوَّجتُ فلانةَ بنتَ فلان» تقدَّم أنها: أم يحيى بنت أبي إهاب ابن عزيز الدارمية، وأن الأمَةَ السوداء لم تُسمَّ.

قوله: «وجَمَعَ الحسنُ بن الحسن بن علي بين ابنتَي عَمٍّ في ليلة» هما: أم الفضل بنت محمد ابن علي، وأم موسى بنت عُمر[1] بن علي.

---

(١) تحرَّف في (س) إلى: عَمرو.

قوله: «وجَمَعَ عبد الله بن جعفر بين بنت علي وأمراتِه» أما امرأة علي فهي: ليلى بنت مسعود، وأما بنته فهي: زينب.

قوله: «ودَفَعَ النبي ﷺ رَبيبةً له إلى مَن يَكفُلُها» هي: زينب بنت أم سلمة كما في «مسند أحمد» و«المستدرك»، والمدفوعة إليه هو: عمار بن ياسر، وكان أخا أم سلمة من الرَّضاع، ثم ظَهَرَ لي أن الصواب أنه نَوفَل بن معاوية الدِّيلي كما أخرجه الحاكم في «المستدرك» وبيَّنتُه في «تغليق التعليق».

قوله: «وسمَّى النبي ﷺ ابنَ ابنتِه ابناً» هو: الحَسَن بن علي.

حديث أم حبيبة: «بلغني أنك تخطب، قال: بنتَ أمِّ سلمة» رواه البيهقي من هذا الوجه فقال: زينب بنت أم سلمة، والمعروف في هذه القصة: دُرَّة كما تقدم.

حديث عائشة: «يجيء بكِ المَلَكُ في سَرَقَةٍ» هو جبريل، سمَّاه الترمذي في روايته.

قوله: «وقال داود» هو: ابن أبي هند «وابن عون، عن الشَّعبي، عن أبي هريرة» وساقه قبله من رواية عاصم: وهو ابن سليمان، عن الشَّعبي، عن جابر.

قوله: «فنرى خالة أبيها بتلك المنزلة» قائل ذلك هو: الزُّهْري.

قوله في حديث ابن عباس: «فقال له مَولى له: إنما ذلك في الحال الشديد» هو: عكرمة.

حديث: «كنا في جَيْش، فأتانا رسولُ الله ﷺ فقال: إنه قد أُذِنَ لكم أن تستمتعوا» لم أعرف اسم هذا الرسول.

حديث أنس: «جاءت امرأةٌ إلى رسول الله ﷺ تَعرِضُ نفسَها» هي: أم شَرِيك، أو خولة بنت حكيم، أو ليلى بنت قيس بن الخَطيم، وهذا الثالث أشبَهُ، وقد تقدم في تفسير الأحزاب أنهنّ من الواهبات[1]، وفي هذا الحديث: «فقالت ابنةُ أنس: ما أقلَّ حياءَها» اسم هذه الابنة: أُمينةُ.

حديث سهل بن سعد، تقدم قريباً.

---

(١) في (س): «وقد تقدم في التفسير: تزوج امرأتين من الواهبات» وهو خطأ.

حديث عائشة: «أُريتُكِ في المنام يجيء بكِ المَلَكُ» تقدم قريباً.

حديث مَعقِل بن يَسَار، تقدَّم في تفسير البقرة.

قوله في «باب تزويج الرجلِ ابنتَه للإمام» في قول هشام بن عروة: «وأُنبِئْتُ» إلى آخره، لم يُسمّ مَن أنبأَه، ويُشبِه أن يكون حَمَلَه عن امرأته فاطمة بنت المنذر عن جدتها أسماء.

قوله: «وخَطَبَ المغيرة بن شعبة امرأةً هو أَولى الناس بها، فأمر رجلاً فزوَّجه» هو: عثمان بن أبي العاص، بيَّنه سعيد بن منصور، وأما المرأة فلم تُسمَّ.

حديث خنساء بنت خِدَام[1]: «أنَّ أباها زوَّجها» اسم زَوجِها: أُنيس بن قتادة، ذكره ابن عبد البر مختصراً، وهو وهمٌ، فإن أنيس بن قتادة هو زوجها الأول وقُتِلَ عنها يوم أحد، كذا رواه الواقدي من طريق خنساء نفسِها: أنها كانت تحت أُنيس بن قتادة وقد قُتِلَ عنها يوم أُحُد فزَوَّجها أبوها رجلاً من مُزَينة فكَرِهَته، فرَدَّ النبي ﷺ نكاحَه، فتزوَّجها أبو لُبابة ابن عبد المنذر، وبنحو ذلك رواه عبد الرزّاق في «مصنّفه» من وجه آخر مرسل، لكن لم يقل: من مزينة، وقال: فقالت: يا رسول الله، إنَّ عمَّ ولدي[2] أحب إليَّ. ولم يذكر اسمه في هذه الرواية، بل رواه من طريق أخرى فقال: إنه أبو لُبابة بن عبد المنذر كما في رواية الواقدي، وكذا أخرجه الدارمي عن يزيد بن هارون بسند حديث الباب، وروى ابنُ إسحاق عن حَجَّاج بن السائب، عن أبيه ـ هو: السائب بن أبي لُبابة بن عبد المنذر ـ عن جدته خنساء بنت خِدَام: أنها كانت أَيِّماً من رجل فزوَّجها أبوها رجلاً من بني عوف، فحَنَّت إلى أبي لُبابة، فارتَفَع شأنُها إلى النبي ﷺ، فأَمَرَ أباها أن يُلحِقَها بهواها. قلت: فلاحَ مِن هذا أنَّ الزوجَ الذي أُبهِم في البخاري لم يُسمَّ، بل قيل فيه: من مُزَينة، وقيل فيه: من بني عوف، والله أعلم.

---

(١) ضبطه الحافظ في «الفتح» عند شرح الحديث (٥١٣٨) بالدال المهملة، وكذلك فعل في «التقريب»، والمشهور عند غيره ممن اعتنى بضبط مشتبِه الأسماء: خِذَام بالذال المعجمة.

(٢) في الأصول: ابن عم ولدي، وهو تحريف، وأثبتنا العبارة على الصواب من «مصنف عبد الرزاق» (١٠٣٠٩).

حديث ابن عمر: «جاء رجلان مِن أهل الـمَشرِق» هما: عمرو بن الأهتَم والزِّبرقان بن بدر، رواه الطبراني في «الأوسط» من حديث أبي بَكْرة.

حديث الرُّبيِّع بنت مُعوِّذ: «جاء النبي ﷺ حين بُنيَ بي» اسم زوجها: إياس بن البُكير الليثي كما تقدم في المغازي.

حديث أنس في تزويج عبد الرحمن بن عوف، تقدم.

حديث المِسوَر: «ذَكَرَ صِهْراً له» هو: أبو العاص بن الرَّبيع.

حديث أنس في الرجلين اللذين تأخَّرا في بيت زينب بنت جَحْش، تقدم في الأحزاب.

حديث عائشة: «تزوَّجني النبي ﷺ فأَتتني أمِّي» هي: أم رُومان، وفيه: «فإذا نِسوةٌ من الأنصار» منهن: أسماء بنت يزيد بن السَّكَن، وأسماء مُقَيِّنة عائشة، وقيل: هي بنت يزيد المذكورة.

حديث أبي هريرة: «غزا نبيٌّ من الأنبياء» قيل: هو يُوشَع.

حديث عائشة: «أنها زَفَّتِ امرأةً إلى رجل من الأنصار» الرجل هو: نُبيط بن جابر، والزوجة هي: الفارعة أو الفُريعة بنت أسعد بن زُرَارة، ذكر ذلك ابن سعد وغيره، وكان أسعَدُ أوصى إلى رسول الله ﷺ، فكان أولاده في حَجْرِه، فهذا وجه مَدخَل عائشة في القصة.

«وقال إبراهيم» هو: ابن طَهْمان «عن أبي عثمان» هو: الجَعْد.

حديث عائشة في القِلادة: «فبعَثَ أُناساً في طَلَبها» تقدم أن رأسهم: أُسَيد بن حُضَير.

أبواب الوَليمة وعِشرة النساء

حديث أنس في الرَّهْط الذين تأخروا في بيت زينب بنت جحش تقدَّم، وحديثه في تزويج عبد الرحمن بن عوف: تقدَّم أنَّ امرأته بنتُ أبي الحسحاس الأنصاري، واسم إحدى امرأتَي سعد بن الربيع تقدَّم.

قوله: «عن بيان» هو: ابن بِشْر «سمعت أنساً يقول: بنى النبي ﷺ بامرأة» هي: زينب بنت جحش.

حديث صفية بنت شيبة: «أَولَـمَ النبي ﷺ على بعض نسائِهِ بمُدَّين من شعير» هي: أم سلمة.

أبو الأحوص: هو سَلَّام بن سُلَيم، عن الأشعث، هو: ابن أبي الشَّعثاء.

حديث: «دعا أبو أُسَيد رسول الله ﷺ في عُرْسِه وكانت امرأته خادمَهم» هي: أم أُسَيد سلامة بنت وهب بن سلامة بن أميمة.

حديث أم زَرْع، سمى الزبير بن بكار في روايته عن محمد بن الضحاك، عن الدَّراوَرْدي، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة، منهن: عَمْرة بنت عمرو، وحُبَّى بنت كعب، ومهدد بنت أبي هزومة، وكَبْشة، وهند، وحُبَّى بنت علقمة، وكبشة بنت الأرقم، وبنت أوس بن عبد، وأم زرع، وأغفل اسم اثنتين منهن، رواه الخطيب في «المبهمات» وقال: هو غريب جداً، وحكى ابن دُرَيد أن اسم أم زَرْع: عاتكة، ولم يُسمَّ أبو زَرْع، ولا بنته، ولا ابنه، ولا جاريته، ولا المرأة التي تزوَّجها، ولا الولدان، ولا الرجل الذي تزوَّجَته أم زَرْع بعد أبي زَرْع.

قوله: «وقال بعضهم: فأَتَقَمَّح» هو في رواية أحمد بن حُباب عن عيسى بن يونس، وفي رواية سعيد بن سلمة بن أبي الحسام عن هشام بن عروة.

حديث عمر في قصة المتظاهرتين، تقدَّم في العلم أن اسمَ جاره فيما زَعَم ابنُ القسطلّاني: عِتبان أو أوس، وتلقّاه ابن بَشكُوال كعادته، فإنه ذكر فيمَن آخى النبي ﷺ بينه وبين عمر: أوس بن خَوَليّ أو عِتبان بن مالك. قلت: والراجح أنه أوس بن خَوَليّ، روى ابن سعد في طبقات النساء من حديث عائشة: كان عمر مؤاخياً لأوس بن خَوَليّ، لا يسمع شيئاً إلا حدَّثه، ولا يسمع عمر شيئاً إلّا حدَّثه، فلَقِيَه عمر يوماً فقال: هل كان مِن خَبَر؟ قال أوس: نعم عظيمٌ، قال عمر: لعل الحارث بن أبي شِمْر سار إلينا، قال أوس: «أَعظَمُ من ذلك» الحديث، وتقدم أن اسمَ امرأة عمر: زينبُ بنت مظعون، ومَلِك غسان هو: جَبَلة بن الأيهم، رواه الطبراني من حديث ابن عباس، وقد ذكرت من حديث عائشة: أنه الحارث بن أبي شمر، ويُجمَع بينهما بأن الحارث هو: مَلِك غسان، وهو الذي كان أراد أن يُجهِّز إليهم: جَبَلَة ابن الأيهم، والغلام الأسود اسمه: رَبَاح.

قوله: «ورواه أبو الزِّناد أيضاً، عن موسى، عن أبيه» هو: موسى بن أبي عثمان التبَّان.

حدثنا خالد بن مَخْلَد، حدثنا سليمان، هو: ابن بلال، وفيه: «قيل: يا رسول الله، إنك آليتَ» القائل له ذلك: عائشة، وكذا في حديث أم سلمة.

حديث عائشة: «أن امرأةً من الأنصار زَوَّجت ابنتَها» يأتي في العِدَّة.

حديث أسماء، هي: بنت أبي بكر: «أن امرأةً قالت: يا رسول الله، إنَّ لي ضَرَّةً» هي: أسماء، كَنَّتْ في هذه الرواية عن نفسها، وزوجها: الزُّبير، وضَرَّتها: أم كلثوم بنت عُقبة بن أبي مُعَيط.

حديث أسماء المذكورة، فيه: «حتى أرسل إليَّ أبو بكر بخادِم» لم أعرف اسم الخادم.

حديث أنس: «أرسَلَت إحدى أمهات المؤمنين بصَحْفة» تقدم في المظالم ذِكْرُ الخِلاف في المُرسِلة، أما الضاربة فعائشة بلا تردُّد.

حديث المِسوَر: «أن بني هشام بن المغيرة استأذنوا في أن يُنكِحوا ابنتَهم عليَّ بن أبي طالب» هي: العوراء بنت أبي جهل بن هشام كما تقدَّم، والذي استأذَنَ النبيَّ ﷺ هو: عَمُّها الحارث بن هشام، روى ابن أبي شيبة في مناقب فاطمة من «مصنفه» ما يُرشِد إليه.

حديث عُقْبة بن عامر: «فقال رجل من الأنصار: أرأيت الحَمْوَ؟» لم أعرف اسمه.

حديث ابن عباس: «فقام رجل فقال: إن امرأتي خَرَجَت حاجَّةً» تقدَّم في الحج.

حديث أنس: «جاءت امرأةٌ من الأنصار إلى النبي ﷺ» لم أعرفها.

حديث أم سلمة: «كان عندها في البيت مُخَنَّث» هو: هِيت.

حديث عائشة: «جاء عمي من الرَّضاعة» هو: أفلَحُ أخو أبي القُعَيس.

حديث جابر: «تزَوَّجتَ بِكراً أو ثَيِّباً؟» تقدَّم قريباً.

حديث ابن عباس: «وسأله رجلٌ: هل شَهِدتَ العيدَ؟» تقدَّم.

كتاب الطلاق إلى الظِّهار واللعان

حديث ابن عمر: «طَلَّق امرأته» هي: آمنة بنت غِفار كما تقدم.

حديث عائشة: «أن ابنة الجَونِ استعاذَت» هي: أُميمة بنت النعمان بن شَراحيل، كما عند المصنف من حديث أبي أُسَيد، وفي رواية له: أُميمة بنت شراحيل، ولابن ماجه: عَمْرة، ولابن إسحاق: أسماء بنت كعب، وقال ابن الكلبي: أسماء بنت النعمان بن الحارث بن شراحيل بن الجون بن حَجْر بن معاوية بن عمرو، وما في «الصحيح» أولى أن يُتَّبع، وذكر في رواية أبي أُسيد: «ومعها دايتُها حاضِنةٌ لها»، ولم تُسمَّ، فلعل اسمها أَحَدُ ما قيل عند هؤلاء فاشتبه.

حديث سهل بن سعد في قصة عُوَيمر العَجْلاني، تقدَّم في تفسير النور.

حديث عائشة: «أن رجلاً طَلَّق امرأته ثلاثاً فتزوَّجت فطلَّق»، وأعاده بعد بابين بلفظ آخر، الزوج الأول: هو رِفاعة القُرَظي، والثاني: عبد الرحمن بن الزَّبير، كما في «الصحيح» أيضاً، والمرأة اسمها: تميمة بنت وهب، وقيل: سُهيمة بالسين، وقيل: أُميمة بنت الحارث، وقيل: عائشة بنت عبد الرحمن بن عَتيك، ووقع في «السيرة» لابن إسحاق و«المعرفة» لابن مَندَه مقلوباً أنَّ الأول: عبد الرحمن والثاني: رفاعة، ويُحتمل أن يكون مَن أُبهِمَ في حديث عائشة هذا غير هذه القصة، فقد روى النسائي من طريق عائشة أيضاً: أن عمرو بن حَزْمٍ طَلَّقَ الرُّميصاء فنَكَحَها رجلٌ فطَلَّقها قبل أن يَمسَّها، وأشار الترمذي في الباب إلى رواية الرُّميصاء هذه، والله أعلم.

حديث عُبَيد بن عُمَير، عن عائشة في قصة المغافير، فيه: «فدَخَلَ على إحداهما» هي: حَفْصة.

حديث عائشة: «فدخل على حَفْصة، فأَهدَت لها امرأةٌ مِن قومها عُكَّة عَسَل» لم أعرف اسمها.

حديث أبي هريرة: «أن رجلاً من أسلَمَ زنى» هو: ماعز بن مالك، والمرأة: فاطمة فتاة هَزّال.

قوله: «قال الـزُّهري: فأخبرني مَن سَمِعَ جابر بن عبد الله» قيل: هو أبو سلمة بن عبد الرحمن.

حديث ابن عباس: «أن امرأة ثابت بن قيس» هي: جميلة الآتي ذِكْرها، وقيل: هي حبيبة بنت سهيل، رواه الشافعي وأبو داود.

حديث عِكرمة: «أن أخت عبد الله بن أُبيٍّ» هي: جميلة، رواه النسائي من هذا الوجه فقال: جميلة بنت أُبيّ ابن سلول، والنسائي أيضاً والطبراني من وجه آخر من حديث الرُّبيِّع بنت معوِّذ: جميلة بنت عبد الله بن أُبيّ، فأتى أخوها يشتكي، وهذا هو الصواب وجَزَمَ به الخطيب، وقال الدِّمياطي: مَن قال: إنها أخت عبد الله فقد وهِمَ، كذا قال وجَرَى على عادته في توهيم ما في «الصحيح» اعتماداً على ما في غيره، وقد روى الدارقطني والبيهقي من وجه آخر أن زينب بنت عبد الله بن أُبيٍّ كانت عند ثابت، فعلى هذا يُحتمَل أنه كانت عنده زينبُ بنت عبد الله وأختُها أو عمتُها جميلة، واحدة بعد أخرى، أو كانت زينب تُلقَّب جميلة وتجتمع الروايات، ولا بُعدَ في أن يقع لهما جميعاً الاختلاعُ منه، والله أعلم.

قوله: «مثل حديث مجاهد» أشار إلى حديثه المُرسَل، وهو في «مصنف عبد الرزاق» وغيره من طريقه.

قوله: «واشترى ابنُ مسعود جاريةً فالتمسَ صاحِبَها» لم أرَ مَن سَمَّاهما.

حدثنا أبو عامر: هو العَقَدي، حدثنا إبراهيم، هو: ابن طَهْمان، عن خالد، هو: الحَذَّاء.

حديث أنس في اليهودي الذي قَتَلَ الجاريةَ على أوْضاح، لم أر من سَمَّاهما ولا مَن ذُكِرَ لها.

حديث ابن أبي أوفى: «قال لرجل: اجْدَحْ لي» هو: بلال.

حديث أبي هريرة: «أن رجلاً أتى النبيَّ ﷺ فقال: وُلِدَ لي غلامٌ أسودُ، فقال: هل لك من إبل؟» هو ضَمضَم بن قتادة، رواه عبد الغني بن سعيد في «المبهمات» وابن فتحون من طريقه وأبو موسى في «الذيل»، ولم أعرف اسمَ امرأته، لكن في الرواية أنها امرأة من بني عِجْل، وفي الحديث: فقَدِمَ نِسوةٌ من بني عِجْل فأخبَرنَ أنه كان لها جَدّةٌ سوداء.

حديث ابن عمر: «أن رجلاً من الأنصار قَذَفَ امرأته» هو: عُوَيمر العجلاني، كما سيأتي من روايته: فَرَّقَ بين أخَوَي بني العجلان، كما تقدم، ويأتي من حديث سهل بن سعد قريباً.

حديث ابن عباس: «أنَّ هِلال بن أُميَّة قَذَفَ امرأته» هي: خولة بنت عاصم.

حديث ابن عباس: «ذُكِرَ التلاعُنُ، فقال عاصم بن عَدِيٍّ قولاً، فأتاه رجلٌ من قومه» هو: عُوَيمر كما في حديث سهل بن سعد، والمرأة والذي رُمِيَت به ذكر ذلك في تفسير النور، وفيه: «فقال رجل لابن عباس في المجلس: هي التي قال رسول الله ﷺ: لو رَجَمتُ أحداً بغير بَيِّنة لَرَجَمتُ هذه؟ قال: لا، تلك امرأة كانت تُظهِر في الإسلام السُّوءَ» السائل هو: عبد الله بن شَدَّاد، والمرأةُ لم أعرفها، لكن في «سنن النسائي» في الفرائض من رواية عمرو ابن شُعَيب عن أبيه عن جده ما يدلُّ على أنها هي هذه الملاعنة.

أبواب العِدَّة

حديث: «طَلَّقَ رِفاعةُ امرأتَه» تقدَّم الخِلاف في اسمها.

حديث أم سَلَمة: «أن سُبَيعة تُوفِّي زوجُها» هو: سعد بن خَوْلة.

حديث: «إنَّ يحيى بن سعيد بن العاص طَلَّق بنت عبد الرحمن بن الحَكَم» هي: عَمْرة فيما أظن.

أختُ مَعقِل بن يَسَار: تقدَّم أنها: جُمَيلُ، بضم الجيم.

امرأةُ ابن عمر: تقدم أنها: آمنة بنت غِفار.

قوله: «زاد غيرُه عن الليث» هو: أبو الجَهْم العلاء بن موسى.

حديث أم حبيبة: «فدَعَت بطِيبٍ فدَهَنَت منه جاريةً»، لم أعرف اسمَ هذه الجارية، وأخو زينب بنت جحش هو: أبو أحمد، وفيه حديث أم سلمة: «جاءت امرأةٌ فقالت: يا رسول الله، إن ابنتي تُوفِّي عنها زوجُها وقد اشتَكَت عينَها» فالزوج هو: المغيرة المخزومي، رواه إسماعيل القاضي في «الأحكام»، والمرأة السائلة هي: عاتكة بنت نُعيم بن عبد الله بن النحام، رواه أبو نعيم في «معرفة الصحابة»، وروى الإسماعيلي في «مسند يحيى بن سعيد الأنصاري» ـ تأليفَه ـ من طريق يحيى المذكور، عن حميد بن نافع، عن زينب بنت أم سلمة، عن أم سلمة قالت: جاءت امرأةٌ من قريش، قال يحيى: لا أدري: ابنةُ النحام أو أمها بنت سعد، ورواه الإسماعيلي من طرق كثيرة فيها التصريح بأن البنت هي: عاتكة، فعلى هذا فأمها لم تُسمَّ.

حديث ابن عمر في المتلاعنَين، تقدم قريباً.

النفقات

حديث عبد الرحمن بن أبي ليلى عن علي: «أن فاطمة أتَتِ النبيَّ ﷺ تسأله خادِماً»، وفيه: قيل ولا ليلة صِفِّين»، عيَّن مسلم في روايته القائل بأنه عبد الرحمن راويه، وقد سأل علياً عن ذلك أيضاً عبدُ الله بن الكوّاء، رواه ابن أبي شيبة من وجه آخر.

حديث: «هَلَكَ أبي وتَرَكَ سَبعَ بناتٍ أو تسع بنات» تقدم أني لم أعرف أسماءَهنَّ.

حديث أبي هريرة في الذي أفطَرَ في رمضان بالجِماع، تقدم في الصوم.

حديث أم سلمة: «هل لي من أَجْر في بني أبي سلمة؟» هم: عمر وسَلَمة وزينب ودُرَّة، وقيل: فيهم محمد، والله أعلم.

حديث أم حبيبة: «قلت: يا رسول الله، انكَحْ بنتَ أبي سفيان» تقدم في أوائل النكاح.

الأطعمة

حديث أنس: «أنَّ خَيَّاطاً دعا رسول الله ﷺ لطعام صَنَعَه» تقدم في البيوع.

قوله: «وكان قال بواسِطٍ قُبَيلَ هذا في شأنه كلِّه» قاله في آخر حديث عبد الله هو: ابن المبارك، عن شعبة، عن أشعث، هو: ابن أبي الشعثاء، والضمير في «كان» لشعبة، وقائِلُ ذلك: عبد الله بن المبارك.

حديث عبد الرحمن بن أبي بكر، تقدم في البيوع.

حديث قتادة: «كنا عند أنس وعنده خَبَّازٌ له» لم يُسمَّ.

يونس الإسكاف: هو يونس بن أبي الفرات البصري.

حديث ابن عباس عن خالد بن الوليد: «أنه دخل على ميمونة فوجد عندها ضَبّاً محنوذاً، فأَهْوى رسولُ الله ﷺ إلى الضّبِّ، فقالت امرأة» هي: ميمونة كما في رواية الطبراني في ترجمة مطَّلب بن شعيب من «الأوسط»، وفي مسلم من حديث يزيد بن الأصم عن ابن عباس ما

يُؤَيِّده، والذي أهدى الضَّبَّ هي: أم حُفيد كما تقدم عند المصنف، واسمها: هُزيلة بنت الحارث.

حديث نافع: «كان ابن عمر لا يأكل حتى يُؤتَى بمسكين يأكل معه، فأَدخَلتُ رجلاً» هو: أبو نَهِيك كما أخرجه المصنف من وجه آخر.

حديث أبي هريرة: «أن رجلاً كان يأكل أكلاً كثيراً، فأسلم فكان يأكل أكلاً قليلاً»، قال ابن بَشكُوال: الأكثر على أن هذا الرجل هو: جَهْجاه الغِفاري، رواه ابن أبي شيبة والبزار في «مسنده» وغيرهما، وقيل: هو نَضْلة بن عمرو، رواه أحمد في «مسنده»، وأبو مسلم الكَجِّي في «سننه»، وثابت بن قاسم في «الدلائل»، وقيل: هو أبو نَضْرة الغفاري، ذكره أبو عُبيد في «الغريب» وعبد الغني بن سعيد في «المبهمات»، وقيل: ثُمامة بن أُثال، ذكره ابن إسحاق وحكاه ابن بطَّال.

حديث عِتْبان بن مالك في صلاة النبي ﷺ في بيته، فيه: «فقال قائلٌ منهم: أين مالك ابن الدُّخشُن؟» تقدَّم في الصلاة أنَّ بعضهم قال: إن القائل هو: عِتْبان بن مالك.

حديث سهل بن سعد: «كانت لنا عجوز تأخذ أصول السلق» تقدَّم في الجمعة.

فُليح ومحمد بن جعفر، هو: ابن أبي كثير، عن أبي حازم: هو سلمة بن دينار المدني.

حديث أنس: «دعا النبيَّ ﷺ خياط» تقدَّم في البيوع.

حديث سعد: «رأيتني سابعَ سبعة مع النبي ﷺ» لم أر مَن سمَّاهم، وعند المصنف في مناقب سعد: أنَّ ذلك كان في بعض المغازي.

حديث حذيفة: «فسقاه مجوسيٌّ» لم يُسمَّ، ولكن عند المصنف أنه دِهقان.

حديث عائشة في بَرِيرة، اسم زوجها: مُغِيث كما عند المصنف.

حديث أبي مسعود الأنصاري: «كان من الأنصار رجلٌ يقال له: أبو شُعَيب، وكان له غلامٌ لحَّامٌ، فقال: اصنع لي طعاماً أدعو رسول الله ﷺ خامس خمسة، فتَبِعَهم رجلٌ» لم أرَ مَن سَمَّاهم جميعاً ولا بعضَهم.

حديث أبي عثمان، هو: النَّهدي: «تَضَيَّفتُ أبا هريرة سبعاً فكان هو وامرأته وخادِمه يَعتَقِبون الليلَ أثلاثاً» امرأته اسمها: بُسْرة بنت غزوان، وهي بضم الموحدة وسكون المهملة، وخادِمُه لم أعرف اسمها.

حدثنا سعيد بن أبي مريم، حدثنا أبو غسَّان، هو: محمد بن مُطرِّف، حدثنا أبو حازم، هو: سلمة بن دينار، وفيه: «كان يهودي يُسلِفُني إلى الجِذَاذ» لم أعرف اسمه، ويحتمل أن يكون هو: أبو الشحم.

العقيقة

حديث عائشة: «أُتيَ النبي ﷺ بصَبيٍّ» تقدَّم في الطهارة.

حديث أنس: «كان ابنٌ لأبي طلحة يشتكي» هو: أبو عُمير، وفيه: «فولَدَت غلاماً» هو: عبد الله.

قوله بعده: «عن ابن عون، عن محمد» هو: ابن سيرين «عن أنس، وساق الحديث»، يُوهِمُ أنَّ المتن مُساوٍ للذي قبله، وليس كذلك، نبَّه عليه الإسماعيلي، وقد أخرجه مسلم عن محمد بن المثنى شيخ البخاري كما ذكر الإسماعيلي.

قوله: «وقال حَجَّاج» هو: ابن مِنهال: «حدثنا حماد» هو: ابن سلمة «حدثنا أيوب وقتادة وهشام» هو: ابن حسان «وحَبِيب» هو: ابن الشهيد، وقد أوضحنا ذلك في «تغليق التعليق».

قوله: «وقال غيرُ واحد» ذكرت منهم في «تغليق التعليق»: سفيان بن عُيَينة وعبد الرزاق وحفص بن غِياث وعبد الله بن نُمَير وعبد الله بن بكر السَّهمي وغيرهم.

الذبائح والصيد

«قال الأعمش، عن زيد» هو: ابن وَهْب: «استعصى على آل عبد الله» هو: ابن مسعود.

حديث عبد الله بن مُغفَّل: «أنه رأى رجلاً يَخذِف» وفيه: «لا أكلِّمُك كذا وكذا».

حديث جابر في قصة العَنبَر: «فلما اشتدَّ الجوعُ نَحَرَ ثلاث جزائر» هو: قيس بن سعد بن عُبادة.

حديث رافع بن خَدِيج: «فأهوى إليه رجلٌ بسهم فحَبَسَه الله» لم أعرف هذا الرجل.

حديث نافع: «سمعتُ ابنَ كعب يُخبِر ابنَ عمر أنَّ أباه أخبَره أنَّ جاريةً لهم كانت ترعى غَنَماً» وفي رواية: عن رجل من بني سَلِمة، وفي رواية: أنه سمع رجلاً من الأنصار، يأتي في فصل الأحاديث المعللة، واسم الجارية لا يُعرَف.

الرجل الذي سأل عن الضبِّ، فقال: «لا آكلُه ولا أُحرِّمه» هو: خزيمة بن جَزْء السلمي، رواه الطبراني وغيره.

حديث عبد الله بن مُغفَّل: «فرمى إنسانٌ بجرابٍ فيه شَحْم» لم أعرفه.

حديث هشام بن زيد: «دخلتُ مع أنس على الحَكَم بن أيوب» هو: أمير البصرة نيابةً عن ابن عمه الحجَّاج بن يوسف الثقفي.

حديث ابن عمر: «أنه دخل على يحيى بن سعيد» هو: ابن العاص بن سعيد بن العاص ابن أُمية، وكان أبوه أمير المدينة، وكذا أخوه عمرو الأشدق، وهو والد سعيد الذي روى عن ابن عمر هذا الحديث.

قوله في حديث خالد بن الوليد في قصة الضبِّ: «فقال بعضُ النسوة اللاتي في بيت ميمونة» تقدَّم قريباً أنها: ميمونة، وبقية النسوة لم يُسمَّينَ.

قوله: «قال غلامٌ من بني يحيى» اسم الغلام: سعيد.

أيوب، عن القاسم: هو ابن عاصم، عن زَهدَم، هو: الجَرْمي، قال: «كنا عند أبي موسى وعنده رجلٌ أحمر»، لم أعرف اسمه.

عن أنس: «دخلت على النبي ﷺ بأخٍ لي» هو: عبد الله بن أبي طلحة، وهو أخوه من أمّه.

حديث رافع بن خَدِيج في قصة البعير الذي نَدَّ فرماه رجل، لم أعرف اسمه.

حديث ابن عباس: «مَرَّ بشاة مَيْتة، فقال: ما على أهلها» كانت الشاة لمولاة ميمونة كما في مسلم، ولم تُسَمَّ المولاة.

كتاب الأضاحيّ

قال مُطرِّف: هو ابن طَرِيف، عن عامر، هو: الشَّعبي.

هشام، عن يحيى: هو ابن أبي كَثير، عن بَعْجة، هو: ابن عبد الله بن بدر الجُهَني.

حديث أنس: «مَن ذَبَحَ قبل الصلاة فليُعِدْ، فقام رجل» هو: أبو بُرْدة بن نِيَار خال البراء بن عازب، وقد ذكره المصنف من حديث البراء.

«تابَعَه عُبيدة» هو بضم العين: وهو ابن مُعتِّب «عن الشَّعبي، وإبراهيم» هو النَّخَعي، وحُرَيث هو: ابن أبي مطر.

عن مسروق: أنه أتى عائشة فقال: «إن رجلاً يبعث بالـهَدْي إلى الكعبة» هو: زياد ابن أبيه، وذُكر أنه أخذ ذلك عن ابن عباس.

حديث أبي سعيد: «فخرجتُ حتى آتيَ أخي أبا قتادة، وكان أخاه لأمه وكان بَدْرياً» كذا أورده هنا، وإنما هو قتادة بن النعمان أخو أبي سعيد لأمه، وقد ذكره المؤلف في المغازي على الصواب.

كتاب الأشربة

قوله: «تابعه مَعمَرٌ وابنُ الهاد والزُّبيدي وعثمان بن عمر» هو: ابن موسى بن عُبَيد الله ابن معمر التيمي، ووهمَ مَن قال: هو عثمان بن عمر بن فارس.

حديث عبد الملك بن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام: «أن أبا بكر» يعني: أباه.

حديث أنس: «كنت أسقي فأتاهم آتٍ» لم يُسمَّ هذا الآتي.

حديث سهل بن سعد: «أتى أبو أُسَيد وكانت امرأته خادِمَهم» تقدَّم أن اسمها: سلامة.

قوله: «الأعمش: سمعت أبا صالح يذكر أُراهُ عن جابر» هكذا أورده من حديث حفص ابن غِيَاث عنه، ورواه مسلم من حديث أبي معاوية عن الأعمش عن أبي صالح عن جابر بغير تردُّد، وإنما قدَّم المصنف رواية حفص لقول الأعمش فيه: سمعت أبا صالح.

حديث البراء عن أبي بكر: «مَرَرتُ براعٍ» تقدَّم.

حديث جابر: «دَخَل رسول الله ﷺ على رجل من الأنصار ومعه صاحبٌ له» الأنصاري هو: أبو الهيثم بن التَّيِّهان، والصاحب المذكور هو: أبو بكر الصديق.

حديث سهل بن سعد: «أُتِيَ بشَرَاب فشَرِبَ منه، وعن يمينه غلامٌ وعن يساره الأشياخ» تقدَّم أنَّ الغلام: عبد الله بن عباس، وفي «مسند أحمد» من حديث عبد الله بن أبي حَبيبة الأنصاري شيءٌ يدل على أنه هو عبد الله بن أبي حبيبة المذكور.

حديث: «كنت قائماً على الحيِّ أسقيهم عمومتي» تقدَّم مِن تسميتهم: أبو طلحة وأُبيُّ بن كعب وسُهَيل ابن بيضاء، وفي هذه الرواية: «قال: وحدثني بعض أصحابي أنه سمع أنساً» هو قتادة.

قوله: «قال عبد الله» هو: ابن المبارك «قال معمر أو غيره: هو الشرب من أفواهها» لم أعرف اسم الغير المذكور.

حديث حذيفة: «أنه استسقى فأتاه دِهْقان» لم أعرف اسمه.

حديث سهل: «ذُكِرَ للنبي ﷺ امرأةٌ من العرب» تقدَّم أنها: الجَوْنيّة، وذُكِرَ هناك الاختلاف في اسمها.

كتاب المرضى والطب

سفيان: هو الثوري، عن سعد: هو ابن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف.

يحيى: هو ابن سعيد القَطَّان، عن عِمران أبي بكر: هو: ابن مسلم القَصير.

حديث ابن عباس: «ألا أُريكَ امرأةً من أهل الجنة؟» ذكر في الحديث أنها: أم زُفَر، وسماها أبو موسى في «الذَّيل»[1]: سُعَيرة بالمهملات، وهو في «تفسير ابن مردويه». وذكر ابن طاهر أنها المرأة التي كانت تأتي النبي ﷺ فيُكرمُها لأجل خديجة، وهو من رواية الزبير ابن بكار عن شيخ من أهل مكة قال: أم زُفَر ماشِطَة خديجة.

---

(١) تحرَّف في (ع) و(س) إلى: الدلائل، وكتاب «الذيل» هذا استدراك على كتاب ابن منده في الصحابة.

حديث ابن عباس: «دخل النبي ﷺ على أعرابي يعودُه» وقع في «ربيع الأبرار»: أنَّ اسم هذا الأعرابي: قيس بن أبي حازم، فإن صَحَّ فهو متفق مع التابعي الكبير المخضرم، وإلا فهو وهمٌ.

حديث الجعيد: هو ابن عبد الرحمن، عن عائشة بنت سعد، هو: ابن أبي وقاص: «أن أباها قال: شَكَيتُ بمكة شكوى شديدة» وفيه: «إني لا أترك إلا ابنةً واحدةً» هي: أم الحَكَم الكبرى كما تقدم في الوصايا موضحاً.

حديث السائب بن يزيد: «دخَلَت بي خالتي» لم تُسمَّ.

حديث أبي سعيد: «أنَّ رجلاً أتى النبي ﷺ فقال: أخي يشتكي بطنه» لم أعرفهما[1].

حديث أنس في العُرَنيين، تقدم في الطهارة.

قوله: «وقرأ عبد الله: قُشطت» عبد الله هذا هو: ابن مسعود، وقد بيَّنتُه في «تغليق التعليق».

حديث ابن عباس في قصة عُكّاشة: «فقام آخر فقال: أَمِنْهم أنا؟» هو: سعد بن عُبادة فيما قيل، رواه الخطيب في «مبهماته» بإسناد مُرسَل فيه أبو حذيفة البخاري، وهو ضعيف، وسيأتي في اللباس عند المصنف: فقام رجل من الأنصار.

حديث أم سلمة: «أنَّ امرأةً تُوفِّي عنها زوجُها فاشتَكَت عينَها» تقدَّم في النكاح.

حديث أم قيس بنت محصن: «دخلت بابنٍ لي» لم أعرف اسمه.

حديث أبي سعيد: «جاء رجلٌ إلى النبي ﷺ فقال: إن أخي استطلق بطنه» لم أعرفهما.

حديث أبي هريرة في: «لا عدوى، فقال أعرابي» لم أعرف اسمه.

حديث أنس: «أَذِنَ لأهل بيت من الأنصار أن يَرْقُوا من الحُمَةِ» هم: آل عمرو بن حَزْم، رواه مسلم من حديث جابر، وفي «موطأ ابن وَهْب» التصريحُ بعُمارة بن حَزْم منهم.

حديث العرنيين، تقدَّم.

---

(١) هذه الفقرة سقطت من (س).

حديث ابن عباس: «أن عمر خَرَج إلى الشام فلَقِيَه أمراء الأجناد أبو عبيدة بن الجرَّاح وأصحابه» قلت: بقيتهم: يزيد بن أبي سفيان وخالد بن الوليد وشُرَحبيل بن حَسَنة وعمرو بن العاص.

حديث حَفْصة بنت سِيرين: «قال لي أنس: يحيى بِمَ مات؟» هو يحيى: بن سِيرين أخوها.

حديث أبي سعيد: «أنَّ ناساً من الصحابة أتَوا على حَيٍّ من العرب، فلُدِغَ سيِّدُهم» وفيه: الرُّقية بأم القرآن، ووقع في رواية أبي ذر عن الحمُّوِي والمستملي: بالقرآن، وقد عيَّنه باقي الروايات، وتقدم هذا الحديث وأن الصحابة كانوا في سَرِيَّة، وكانوا ثلاثين رجلاً، وأنَّ الغَنَم التي كانت أَجْرَ الراقي ثلاثين رأساً، وأن الحيَّ لم يُعيَّن، وأن سيِّدَهم لم يُسمَّ، وأن الراقي هو: أبو سعيد الخدري راوي الحديث، لكنه أبهَمَ نفسَه في هذه الرواية.

حديث ابن عباس في المعنى، كان الراقي فيه: عمَّ خارجة بن الصَّلْت.

حديث أم سلمة: «رأى في بيتها جارية في وجهها سَفْعة» لم تُسمَّ.

سفيان، حدثني سليمان: هو الأعمش، عن مسلم، هو: ابن صُبيح أبو الضُّحى.

حديث أبي سعيد في الرقية، تقدم قريباً.

حديث ابن عباس في قصة عُكّاشة، تقدَّم أيضاً.

حديث أبي هريرة: «أنَّ امرأتين من هُذَيل اقتَتَلتا، فرَمَت إحداهما الأخرى بحَجَر فقتَلَت وَلَدَها، فقال وليُّ المرأة» الحديث، الضاربة هي: أم عفيف بنت مسروح، والمضروبة: مُلَيكة بنت عُوَيم[1]، رواه أحمد في «مسنده»، وفي رواية البيهقي وأبي نعيم في «المعرفة» عن ابن عباس أنَّ اسم المرأة الأخرى: أم غُطيف، ووليُّ المرأة: هو مسروح ابنها، رواه عبد الغني بن سعيد في «المبهمات»، والأكثر على أنَّ القائل هو: زوجها حَمَل بن النابغة، وفي «معجم الطبراني» أنَّ القائل هو عِمران بن عُوَيم أخو مُلَيكة، ويحتمل تعدُّد القائلين، فإن إسناد هذه صحيح، والله أعلم.

---

(١) في (ع) و(س): عويمر، بزيادة راء، وكلاهما قيل في اسمه، وفي عزو هذا الخبر إلى «مسند أحمد» وهمٌ نبَّهنا عليه في «الفتح» ١٧/ ٥٨٤.

حديث عائشة: «سَحَرَ رسولَ الله ﷺ رجلٌ من بني زُرَيق يقال له: لَبِيد بن الأعصم» ذكر ابن سعد في «الطبقات» أنَّ مُتولِّيَ السِّحْر: أخوات لبيد، وكُنَّ أسحَرَ منه، وأنه هو الذي دَفَنَه، وفيه: «أتاني رجلان»، في رواية الطبراني من طريق مرجَّى بن رجاء، عن هشام ابن عروة بسنده بلفظ: «أتاني مَلَكان»، ويحتمل أن يكونا جبريلَ وميكائيلَ، كما في حديث سعد بن أبي وقاص الذي سيأتي، وفيه: «فأتاها النبيُّ ﷺ في ناس من أصحابه» سمَّى ابنُ سعد منهم: عَمَّار بن ياسر وعليَّ بن أبي طالب والحارث بن قيس الزُّرَقي، وفي رواية للمؤلف أخرى: «فاستخرج»، ذكر ابنُ سعد أيضاً أنَّ الذي استخرَجَه: قيس بن محصن الزُّرقي.

حديث ابن عمر: «قَدِمَ رجلان من المَشرق» تقدَّم أنهما: الزِّبرقان بن بدر وعمرو بن الأهتم.

حديث أبي هريرة في «لا عدوى، فقال أعرابي» لم يُسمَّ.

حديث أبي هريرة في جَمْع اليهود لما أهدَوا شاةً فيها سُمٌّ: «فقال: مَن أبوكم؟ قالوا: فلان، فقال: كَذَبتُم، بل أبوكم فلان» الذي أبهَموه هم لم أعرفه، والمُبهَم في الجواب هو: إسرائيل يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم الخليل عليهم السلام.

كتاب اللباس

حديث أبي هريرة وابن عمر بمعناه: «بينما رجلٌ يمشي في حُلَّةٍ تُعجِبه نفسُه، إذ خُسِفَ به» ذكر السُّهيلي عن الطبري أن اسم الرجل المذكور: الهَيْزَن، وأنه من أعراب فارس، ذَكَرَ ذلك في «مبهمات القرآن» في سورة الصافات، ووقع في كتاب «معاني الأخبار» لأبي بكر الكَلَاباذي الجزمُ بأنه قارون، وكذا ذكر الجوهري في «الصحاح»، وفي «تاريخ الطبري» عن سعيد بن أبي عَروبة، عن قتادة: ذُكِرَ لنا أنه يُخسَف بقارون كل يوم قامة، وأنه يُجلجَلُ فيها لا يبلُغ قَعرَها إلى يوم القيامة.

قوله: «ويُذكَر عن الزُّهْري وأبي بكر بن محمد» هو: ابن عمرو بن حَزْم.

حديث عائشة: «جاءت امرأةُ رِفاعة» تقدَّم ذِكرُها في النكاح، وخالد بن سعيد المذكور هاهنا هو: ابن العاص بن أُمية.

حديث ابن عمر: «أنَّ رجلاً سأل عما يَلبَس المُحرِم» تقدَّم في الحج.

قوله: «تابَعَه عبد الله بن يوسف، عن الليث، وقال غيره: فرّوج حرير» يعني بالإضافة، هو: أبو صالح كاتب الليث، وكذا رواه يونس بن محمد بن المؤدب عن الليث.

حديث عائشة في قصة الهجرة، فيه قول أبي بكر: «خُذْ إحدى راحلتي، قال: بالثمن» لم يذكر قَدْر الثمن، وقد ذكر الواقدي: أنه كان أربع مئة درهم.

حديث أنس: «كنت أمشي مع رسول الله ﷺ فأدركه أعرابي» لم يُسمَّ.

حديث سهل بن سعد في المرأة التي أهدَت الجُبَّة، تقدَّم في الجنائز.

حديث ابن عباس في قصة عُكّاشة، تقدَّم في الطب.

حدثنا أبو نعيم، حدثنا إسحاق بن سعيد، عن أبيه سعيد بن فلان بن سعيد بن العاص هو: سعيد بن عمرو الأشدق، وقد صرَّح به المؤلف بَعدُ في روايته عن أبي الوليد عن إسحاق بن سعيد.

حديث أنس في ولد أم سُليم: هو عبد الله بن أبي طلحة كما تقدم.

حديث امرأة رفاعة، تقدم تَسميتُها في النكاح. وفي هذا: «فجاء ومعه ابنانِ له مِن غيرها» لم أعرف اسمَها ولا اسمَ أُمِّها.

حديث سعد: «رأيت بشمال النبي ﷺ ويمينه رجلين» وفي رواية مسلم: جبريل وميكائيل.

حديث حذيفة في الدِّهقان: لم يُسمَّ.

قوله: «وقال جَرير عن يزيد» جَرِير هو: ابن عبد الحميد، ويزيد هو: ابن أبي زياد، وليس له في البخاري غير هذا الموضع.

حديث عمر في المتظاهرتَين، تقدَّم في عِشرة النساء[1].

قوله: «قال إسحاق: حدثتني امرأةٌ من أهلي: أنها رأته على أم خالد»[1].

(١) في (ع) و(س): «تقدم في الطلاق» وهو خطأ.

قوله: «وقال عمرو: أخبرنا شعبة» عمرو هذا هو: ابن مرزوق، وروى عن شعبة عمرُو ابن حَكَّام لكن لم يخرج عنه المصنف شيئاً.

حديث سهل بن سعد في الواهبة، تقدم في النكاح.

حديث عائشة: «هَلَكَت قِلادةٌ لأسماء فبعث في طَلَبها رجالاً» الحديث، تقدَّم أنَّ رأسهم: أُسَيد بن حُضَير.

حديث ابن عباس في الـمُخنَّثين من الرجال والمُترجِّلات من النساء: «فأخرَجَ النبي ﷺ فلاناً، وأخرَجَ عُمرُ فلاناً» تقدَّم عند المؤلف أنَّ الـمُخنَّث الذي أمر النبي ﷺ أن لا يدخل على نسائه هو: هيت، وقيل: ماتع، وقيل: أَنَّةُ بنون مشددة بعدها هاء تأنيث، وأما الذي أخرجه عمر فهو: ماتع وهو بتاء مثناة فوق، وقيل: هَدِم، ووقع في رواية أبي ذر الهَرَوي: «فأخرج النبي ﷺ فلانة» فإن كان محفوظاً فيُكشَف عن اسمها، وفي الطبراني من حديث واثلة نحو حديث ابن عباس، وفيه: أنه أخرَجَ أَنجَشَة، وهو في «فوائد تمام» أيضاً.

حديث أم سلمة: «فقال مُخنَّث لعبد الله أخي أم سلمة: إن فتح عليكم الطائف فإني أدلُّك على بنت غيلان» تقدَّم أنَّ المُخنَّث: هيت، وأما المرأة فهي: بادية بنت غيلان، وعبد الله المذكور هو: ابن أبي أمية.

قوله: «حدثنا المكي بن إبراهيم، عن حنظلة، عن نافع، قال أصحابنا: عن مكي، عن ابن عمر» قلت: تقدم التنبيه عليه في فصل التعليق.

قوله: «قال بعض أصحابي: عن مالك» يعني: ابنَ إسماعيل، وقد بيَّنتُ في فصل التعليق مَن المرادُ بقوله: بعض أصحابي.

قوله: «حدثنا مسلم» هو ابن إبراهيم «حدثنا جرير» هو: ابن حازم لا ابن عبد الحميد، فإنه لم يُدرِك قتادة.

قوله: «معاذ بن هانئ، حدثنا قتادة، عن أنس أو عن رجل، عن أبي هريرة، قال: كان

---

(١) هنا بياض في الأصل.

النبي ﷺ ضَخْم القَدَمين» هذا الرجل يحتمل أن يكون سعيدَ بن المسيّب، فقد رواه ابن سعد من حديثه عن أبي هريرة، وقتادة مكثِرٌ عنه.

حديث سهل بن سعد: «أنَّ رجلاً اطَّلَع من جُحْر في دار النبيِّ ﷺ» تقدم أنه: الحَكَم ابن أبي العاص، وفي «السنن» لأبي داود في باب كيفية الاستئذان من طريق هُزَيل: هو ابن شُرَحبيل، قال: «جاء سعدٌ فوقف على باب النبي ﷺ ليستأذن، فقام على الباب مُستقبِل الباب، فقال النبي ﷺ: هكذا عنك، وإنما الاستِئذانُ من النَّظَر» وسعد هذا لم يُنسَب عند أبي داود ونُسِبَ عند الطبراني، فوقع في روايته: جاء سعد بن عبادة، وأورد ابن عساكر هذا الحديث في «الأطراف» في ترجمة سعد بن أبي وقاص، فالله أعلم.

وُهيب: هو ابن خالد، حدثنا هشام هو: ابن عُروة بن الزبير.

حديث عائشة: «أن جاريةً من الأنصار تزوَّجَت، وأنها مَرِضَت فتمَعَّطَ شَعرُها فأرادوا أن يَصِلوها»، وحديث أسماء بنت أبي بكر: «أن امرأةً جاءت إلى رسول الله ﷺ فقالت: إني أَنكَحتُ ابنتي ثم أصابها شكوى، فتمَزَّقَ رأسُها، وزوجُها يَستَحِثُّني» لم أعرف أسماء الثلاث، وفي حديث أسماء: «منصور بن عبد الرحمن عن أمه» وهي: صفية بنت شَيْبة، وأعاد حديث أسماء ـ وهي: ابنة أبي بكر ـ من رواية بنت ابنها فاطمة بنت المنذر عنها بلفظ: أصابَتها الحَصْبة.

حديث أبي هريرة: «أنه دخل داراً بالمدينة فرأى أعلاها مُصوِّراً يُصوِّر» الدار لمروان بن الحَكَم، والمصوِّر ما عرفتُ اسمه.

حديث ابن عباس: «فحَمَل واحداً بين يديه وآخرَ خلفه» هما: قُثَم والفَضْل ابنا العباس بن عبد المطلب كما عند المؤلف، وحصل عنده تردُّد في أيِّهما قدَّامه.

قوله: «وقال بعضُهم: صاحبُ الدابة أحقُّ بصَدْرِها» قد ذكرت في فصل التعليق أنه مرفوع من حديث النعمان بن بَشِير وغيره.

حديث أنس: «أقبلنا من خَيبَر وبعضُ نساء النبيِّ ﷺ رَدِيفُه» هي صفية بنت حُيَيّ.

ابن شهاب، عن عَبَّاد بن تميم، عن عمه هو: عبد الله بن زيد بن عاصم المازني.

كتاب الأدب

حديث أبي هريرة: «أنَّ رجلاً قال: يا رسول الله، مَن أحقُّ الناس بُحسْن صَحَابتي؟» هو معاوية بن حَيْدة جد بَهْز بن حَكِيم.

حديث عبد الله بن عمرو: «قال رجل: أُجاهِد، قال: لكَ أبوان؟ قال: نعم، قال: ففيهما فجاهد» لم أعرف أسماءهم، ويحتمل أن يُفسَّر بجاهمة بن العباس.

حديث ابن عمر: «بينما ثلاثة» الحديث في قصة الغار، لم يُسمَّوا.

منصور: هو ابن المُعتمِر، عن الـمُسيّب هو: ابن رافع.

حديث أسماء بنت أبي بكر: «أتَتني أمي وهي راغبةٌ» اسمها: قُتيلة[1] كما تقدم.

حديث ابن عمر: «رأى عُمرُ حُلَّةَ سِيَراء فأرسَلَ عمر بها إلى أخ له من أهل مكة قبل أن يُسلِم» هو: أخوه لأمه عثمان بن حكيم بن أُمية، وثبت في رواية النسائي: فكَسَاها عمر أخاً له من أُمِّه مشركاً، والسياق الأول مفهومه أنه أسلم، ولم يذكروه في الصحابة، ويرشِّح[2] ما قلناه أنَّ ابن إسحاق ذكر أنَّ حكيم بن أمية أسلم قديماً بمكة، وقد قيل: إنَّ في قوله: «أخاً له» مجازاً؛ لأنه إنما هو أخو أخيه زيد بن الخطاب، أمهما أسماء بنت وهب، ويحتمل أن يكون أخا عمر من الرَّضاعة.

حديث عمرو بن العاص: «ألا إن آل أبي فلان ليسوا لي بأولياء، إنما وليِّي اللهُ وصالحُ المؤمنين» قال أبو بكر بن العربي: المراد: آل أبي طالب، ومعنى الحديث: إني لا أُخُصُّ قرابتي ولا فصيلتي الأَدنَينَ دون المؤمنين، وقال غيره: المراد: آل أبي العاص بن أمية.

قوله: «ويقال أيضاً: عن أبي اليمان» بيَّنتُ قائِلَه في فصل التعليق.

حديث أنس: «أخذ النبي ﷺ إبراهيم» هو: ابنه من مارية القِبطية.

حديث ابن عمر: «سأله رجلٌ عن دم البَعُوض» لم أعرفه، وفيه: «وقد قَتَلوا ابن النبي ﷺ» يعني: الحسين بن علي.

---

(١) تحرَّف في (س) إلى: قيلة.

(٢) في (س): ويوضح.

حديث عائشة: «جاءتني امرأةٌ ومعها ابنتان لها تسألني» لم أعرف أسماءهن.

حديث عائشة: «جاء أعرابي فقال: أتُقبِّلون الصبيان؟» يحتمل أن يكون هو: الأقرَع بن حابِس، سمَّاه المصنف في قصةٍ قبل هذه، ووقع مثل هذا لعُيَينة بن حِصْن، وفي كتاب أبي الفرج الأصفهاني بإسناده عن أبي هريرة: أن قيس بن عاصم دخل على النبي ﷺ، فذكر قصة وفيها: «فهل إلا أن تُنزَع الرحمة منك؟» فهذا أشبه بلفظ حديث عائشة، ويحتمل التعدُّد.

حديث عمر: «فإذا امرأة من السَّبْي تَحلُبُ ثديَها» لم أعرف اسمها ولا اسم الصبي.

حديث عائشة: «أنَّ النبي ﷺ وضع صَبيّاً في حَجْره يُحنِّكُه، فبال عليه» تقدَّم في الطهارة احتمال أن يكون: الحُسَيْن بن علي أو ابن الزبير.

حديث أبي هريرة: «بيْنا رجل يمشي بطريق فاشتد عليه العَطَش» تقدَّم.

حديث أبي هريرة: «قام رسول الله ﷺ في صلاة وقمنا معه، فقال أعرابي: اللهم ارحمني ومحمداً» هو الذي بال في المسجد كما تقدم، وتقدم في الطهارة أنه ذو الخُويصِرة اليماني.

حديث عائشة: «إنَّ لي جارَين» لم يعيَّنا.

حديث أنس: «أنَّ أعرابياً بال في المسجد» تقدَّم.

حديث: «دخلنا على عبد الله بن عمرو حين قَدِمَ معاويةُ الكوفة» كان ذلك سنة إحدى وأربعين.

حديث أنس: «استأذَنَ رجلٌ على النبي ﷺ فقال: بئس أخو العَشِيرة» قال عبد الغني ابن سعيد في «المبهمات»: هو مَخرَمَة بن نوفل والد المِسوَر، قلت: وكذا رُويناه في «أمالي الهاشمي» من طريق أبي زيد المدني عن عائشة قالت: جاء مَخرَمة بن نَوفَل[1]، فذكره، وقيل: عُيَينة بن حِصْن الفَزَاري.

قوله: «وقال أبو ذر لأخيه» اسمه: أنيس.

حديث سهل في البُرْدة المنسوجة، تقدَّم في الجنائز.

---

(١) زاد في (س): والد المسور.

موسى بن عُقبة عن نافع هو: مولى ابن عمر.

حديث سليمان بن صُرَد: «استَبَّ رجلان» وفيه: «فانطَلَق إليه الرجل» فيه ثلاثة أُبهِموا ولم أعرف أسماءهم.

حديث عُبادة بن الصامت في ليلة القدر: «فتَلاحَى فلانٌ وفلان» تقدم في الصيام أنَّ ابن دِحْية زَعَمَ أنهما: كعب بن مالك وعبد الله بن أبي حَدْرد.

حديث أبي ذر: «كان على غلامه بُرْدٌ فقال: كان بيني وبين رجل كلامٌ، وكانت أمه أعجمية» الرجل هو: بلال المُؤذِّن، وأمه: حَمامة، وكانت نُوبية، وغلام أبي ذر لم أعرف اسمه.

حديث ابن عباس في القبرين، تقدَّم في الطهارة.

حديث عائشة: «استأذن رجل فقال: بئس أخو العشيرة» تقدم قريباً.

قوله: «حدثنا أحمد بن يونس، حدثنا ابن أبي ذئب، وقال في آخره: قال أحمد: أَفهَمَني رجلٌ إسناده» هذا الرجل هو: ابن أخي ابنِ أبي ذئب، كذلك ذكره أبو داود عن أحمد بن يونس، وكذا أخرجه الإسماعيلي عن إبراهيم بن شريك عن أحمد بن يونس.

حديث ابن مسعود: «قَسَمَ رسول الله ﷺ قسمةً، فقال رجل من الأنصار» تقدم أنه: مُعتِّب بن قُشَير.

حديث أبي موسى: «سمع النبيُّ ﷺ رجلاً يُثني على رجل»، وحديث أبي بكرة في ذلك، لم أعرفها.

حديث عائشة: «أتاني رجلان» تقدم في الطب.

حديث عائشة: «ما أظن فلاناً وفلاناً يَعرِفان من ديننا شيئاً» لم أعرفهما، وقد صرَّح الليث بأنهما كانا من المنافقين.

حديث صفوان بن مُحرِز: «أنَّ رجلاً سأل ابن عمر» لم يُسمَّ.

عوف بن الطُّفيل: هو ابن عبد الله[1] بن سَخْبَرة.

حديث ابن عمر: «رأى عمر على رجل حُلّةً من إستبرق» هو: عُطارِد بن حاجب التميمي.

حديث عائشة في امرأة رِفاعة، تقدم في النكاح، وفي هذه الرواية: «وابن سعيد بن العاص» هو: خالد كما مضى.

حديث محمد بن سعد عن أبيه: وهو سعد بن أبي وقاص قال: «استأذن عمر على رسول الله ﷺ وعنده نسوةٌ من قريش» هن من أزواجه كما تقدم.

حديث أبي هريرة: «أتى رجل النبيَّ ﷺ فقال: هَلَكتُ» تقدَّم في الصيام.

حديث أنس: «أنَّ رسول الله ﷺ زار أهل بيت من الأنصار» هم: آل أبي طلحة في بيت أم سُليم كما في رواية إسحاق بن أبي طلحة عن أنس، ويحتمل أن يكون: عِتْبان بن مالك، وهو الراجح.

قوله: «قال إبراهيم: العَرَق: المِكتَل» هو: إبراهيم بن سعد.

حديث أنس: «فأدركه أعرابي فجَبَذَ بردائه» تقدَّم.

حديث أنس: «أنَّ رجلاً جاء يوم الجمعة فقال: قَحَطَ المطر» تقدَّم في الاستسقاء.

حديث سَمُرة: «أتاني رجلان» تقدَّم في آخر الجنائز.

حديث ابن مسعود: «فقال رجل من الأنصار: والله إنها لقِسْمةٌ» الحديث، تقدم قريباً.

حديث عائشة: «صَنَع النبي ﷺ شيئاً فرخَّصَ فيه، فتَنزَّه عنه قومٌ» يُنظَر فيه.

عبد الله مولى أنس هو: ابن أبي عُتبة البصري.

حدثنا محمد بن عَبَادة الواسطي، حدثنا يزيد هو: ابن هارون، وفيه: «فتجوَّزَ رجلٌ فصَلَّى صلاة خفيفةً» تقدم أنه: حَزْم بن أبي كعب.

---

(١) ذكرُ «عبد الله» في نسب عوف ذهولٌ من الحافظ رحمه الله، وقد اختُلف في نسبه فقيل: عوف بن مالك بن الطفيل ابن سخبرة، وقيل: عوف بن الطفيل بن الحارث بن سخبرة، وقيل: عوف بن الحارث بن الطفيل بن سخبرة، كما هو مبيَّن في مصادر ترجمته.

حديث أبي مسعود: «أتى رجلٌ النبي ﷺ، فقال: إني أتأخر» تقدَّم في الصلاة.

حديث زيد بن خالد في السؤال عن اللُّقَطة، تقدَّم في البيوع.

حديث سليمان بن صُرَد، تقدَّم قريباً.

حديث أبي هريرة: «أنَّ رجلاً قال للنبي ﷺ: أوصني، قال: لا تغضب» هو: جارية بن قُدامة، رواه ابن أبي شيبة وأحمد والحاكم في «المستدرك» من حديثه، ووقع مثل هذا السؤال لأبي الدرداء، وهو في «فوائد ابن خيرون» والطبراني، وعبد الله بن عمرو في «فوائد ابن صخر»، وكذا سفيان بن عبد الله الثقفي عند الطبراني، وكذا وقع مثله لعثمان بن أبي العاص، فالله أعلم.

حديث ابن عمر: «مَرَّ النبي ﷺ على رجل وهو يعاتِبُ في الحياء» تقدَّم في الإيمان.

حديث أنس: «جاءت امرأة تَعرِض نفسها» وفيه: «فقالت ابنته» هي: أُمينة بنت أنس، وتقدَّم في النكاح.

حديث الأزرق بن قيس: «وفينا رجل له رأي» تقدم في الصلاة أنه من الخوارج.

حديث أبي هريرة: «أنَّ أعرابياً بال في المسجد» هو: ذو الخُوَيصِرة اليماني.

حديث عائشة: «استأذن رجل» تقدم.

حديث عبد الرحمن بن أبي بكر في قصة أضياف أبي بكر، تقدم في علامات النبوة.

حديث سلمة بن الأكوع في قصة قتل عامر بن الأكوع، فيه: «فقال رجل من القوم لعامر بن الأكوع» هو: أُسَيد بن حُضَير، وفيه: «فقال رجل من القوم: وَجَبَت» هو: عمر بن الخطاب كما في مسلم، وفيه: «فقال رجل: أوْ نُهريقُها ونَغسِلُها؟» يحتمل أن يكون هو: عمر أيضاً، وفيه: «من قاله؟ قال: فلان وفلان وأُسَيد بن حُضَير» لم أقف على تسمية الباقين.

حديث أنس: «أتى النبيُّ ﷺ على بعض نسائه ومعهن أم سُلَيم فقال: ويحك يا أنجَشَة» هو: الحادي، وكان عبداً أسودَ، والمُبهَمة فيه: عائشة وحفصة فيما قيل.

حديث: «إن أخاً لكم لا يقول الرَّفَث، يعني بذلك ابن رَوَاحة» هو: عبد الله.

حديث عائشة في قصة أفلح أخي أبي القُعَيس، لم أعرف اسم المرأة كما تقدم.

حديث أم هانئ في الذي أجارته: «فلان بن هُبَيرة» تقدَّم ما فيه أوائل الصلاة.

حديث أنس وأبي هريرة في الذي يَسوقُ البَدَنه، لم يُسمَّ.

حديث أبي بكرة: «أثنى رجل على رجل» لم أعرفهما.

حديث أبي هريرة في الذي جامع في رمضان، تقدَّم في الصوم.

حديث أبي سعيد في الخوارج: «آيتُهم رجلٌ» تقدَّم ذكر المخدَج واسمه: نافع.

«أنَّ أعرابياً قال: أخبرني عن الهجرة» تقدَّم في الإيمان.

حديث أنس: «أنَّ رجلاً من أهل البادية قال: متى الساعة؟» لم أعرف اسمه، لكن تقدم أنَّ في «الدارقطني» ما يدل على أنه ذو الخويصرة اليماني، وفي الحديث: «فمَرَّ غلامٌ للمغيرة» هو: ابن شُعبة «وكان من أقراني» هذا الغلام اسمه: سعد وهو دَوْسي، كذا في النسائي، ولمسلم: «فمَرَّ غلام من الأنصار اسمه محمد» فيُحمَل على التعدُّد.

حديث ابن مسعود: «جاء رجل فقال: يا رسول الله، كيف تقول في رجل أحبَّ قوماً» الحديث هو: أبو ذر، رواه أحمد بن حنبل من حديثه، أو أبو موسى كما تقدَّم في مناقب عمر.

حديث أنس: «أنَّ رجلاً سأل النبي ﷺ: متى الساعة؟» قيل: هو أبو موسى أو أبو ذر، وفيه نظر لمجيئه من الطريق السابقة بلفظ: أنَّ رجلاً من أهل البادية، وقد تقدَّم قريباً أنه: ذو الخويصرة، ويُحتمَل أن يكون الذي من البادية سأل أولاً، ثم سأل أبو ذر أو أبو موسى.

حديث ابن عباس: «قَدِمَ وَفْدُ عبدِ القَيْس» تقدَّم في الإيمان.

حديث جابر: «وُلِدَ لرجل منا غلامٌ» لم أعرف الرجل.

حديث سهل بن سعد: «أُتِيَ بالمنذر بن أبي أُسَيد حين وُلِدَ فقال: ما اسمه؟ قال: فلان، قال: بل هو المنذر» ينظر فيه.

حديث أبي هريرة: «أنَّ زينب كان اسمها بَرَّةَ فسماها النبي ﷺ زينب» هي: زينب بنت أم سلمة، رواه ابن مردويه في تفسير الحجرات من طريقها، وقيل: إنَّ ذلك وقع أيضاً لزينب بنت جحش ولميمونة بنت الحارث ولجويرِيَة بنت الحارث أمهات المؤمنين.

سعيد بن المسيّب، عن أبيه، عن جده هو: حَزْن بن أبي وَهْب المخزومي.

حديث صفية في قصة الاعتكاف: «مَرَّ بهما رجلان من الأنصار» لم يُسمَّيا.

حديث أنس: «عَطَس عند النبي ﷺ رجلان» الحديث، الذي لم يَحْمَد فلم يُشمِّته هو: عامر ابن الطفيل، والذي حَمِدَ فشمَّته: ابن أخيه، كذا أخرج الطبراني من حديث سهل بن سعد.

كتاب الاستئذان

حديث ابن عباس: «وأقبَلَت امرأةٌ من خَثعَم تستفتي، فقالت: إن فريضة الله في الحجِّ أدرَكَت أبي شيخاً كبيراً» تقدَّم في الحج.

«ابن جريج، أخبرنا زياد» هو: ابن سعد: «أنه سمع ثابتاً مولى ابن زيد» هو: ابن عياض الأعرج مولى عمر بن عبد الرحمن بن زيد بن الخطاب.

حديث عبد الله بن عمرو: «أنَّ رجلاً سأل: أيُّ الإسلام خيرٌ؟» تقدَّم في الإيمان[1].

حديث أنس في البناء بزينب بنت جحش: وبقي منهم رَهْط، تقدَّم في النكاح، وفي تفسير الأحزاب.

حديث سهل بن سعد وحديث أنس بمعناه: «اطَّلَع رجل من جُحْرٍ» تقدَّم أنه: الحكم ابن أبي العاص.

حديث سهل بن سعد: «كانت لنا عجوز» تقدَّم في الجمعة.

حديث أبي هريرة في قصة المُسيء صلاته، هو: خلّاد كما تقدَّم.

---

(١) زاد هنا في (س) وحدها: أنه الحكم بن أبي العاص. وهي زيادة مقحمة، وتقدم أنه أبو ذر أو هانئ بن يزيد والد شريح بن هانئ.

حديث عليٍّ في روضة خاخ: «فإنَّ بها امرأةً من المشركين» تقدَّم في المغازي وأنَّ اسمها: سارة.

حديث أبي سفيان في قصة هِرَقل، تقدَّم في بدء الوحي.

حديث أبي هريرة في قصة الرجل الذي أسلَفَ، تقدَّم في البيوع.

قوله: «أَفهَمَني بعض أصحابي عن أبي الوليد» بيّنته في فصل التعليق.

حديث عبد الله بن مسعود: «فقال رجل من الأنصار: إن هذه لَقِسمة» تقدَّم في الجهاد.

حديث أنس: «أُقيمَتِ الصلاةُ ورجلٌ يناجي النبي ﷺ» تقدَّم في صلاة الجماعة.

حديث سفيان عن عمرو هو: ابن دينار «قال: قال ابن عمر» فذكر الحديث، «قال سفيان: فذكرتُه لبعض أهله فقال: والله لقد بَنَى بيتاً» يُنظَر فيه.

حدثنا أبو نُعيم، حدثنا إسحاق، عن سعيد: هو إسحاق بن سعيد بن عمرو بن سعيد ابن العاص بن سعيد بن العاص[1] بن أُميَّة، وسعيد شيخُه: أبوه المذكور.

كتاب الدَّعَوات

عبد الوارث، حدثنا الحسين هو: المُعلِّم.

حديث الحارث بن سُوَيد: «حدثنا عبد الله» هو: ابنُ مسعود: «حديثين أحدهما عن النبي ﷺ، والآخر عن نفسه» قد فَسَّر مسلم والترمذي وابنُ المبارك في «الزهد» أنَّ الحديث الأول هو الموقوف، والثاني المرفوع.

حديث البراء: «أنَّ النبي ﷺ أوصَى رجلاً» هو: البراء راوي الحديث كما عند المؤلف من طريق أخرى في الباب الذي قبله، ووقع ذلك لأُسَيد بن حُضَير، رواه الخطيبُ من حديثه.

قوله: «العلاء بن المسيّب، حدثني أَبي» هو: ابن رافع.

حديث كُرَيب، عن ابن عباس في دعاء النبي ﷺ بالليل: «قال كُرَيب: وسَبْع في التابوت،

(١) قوله: «بن سعيد بن العاص» سقط من (س).

فلَقِيتُ رجلاً من ولد العباس فحدَّثني بهن» هو: داود بن علي بن عبد الله بن عباس، رواه الترمذي وغيره من جهته، والقائل: «فلقيت» هو: سَلَمة بن كُهَيل الراوي له عن كُرَيب لا كُرَيب، وقيل: هو كُرَيب، والذي لَقِيَه هو علي بن عبد الله بن عباس.

قوله: «وعن شُعبة، عن خالد» هو: الحذَّاء.

قوله: «وقال يحيى وبِشْر: عن عُبَيد الله» يحيى هو: ابنُ سعيد القطَّان، وبِشْر هو ابن المُفَضَّل، وشيخُهما عبيدُ الله هو: ابن عمر بن حَفْص بن عاصم.

حديث يزيد بن زُرَيع: «حدثنا حسين» هو المُعلِّم كما تقدَّم.

الليث وعمرو بن الحارث، عن يزيد هو: ابن أبي حبيب.

حديث أبي هريرة: «قالوا: يا رسول الله، ذهب أهل الدُّثور» تقدَّم في أواخر صفة الصلاة أنَّ قائلَ ذلك: فقراءُ المهاجرين، وسُمِّي منهم في رواية النسائي في «اليوم والليلة»: أبو الدَّرْداء، أخرجه من طريق أبي عمر الضَّبِّي وأبي صالح كلاهما عن أبي الدَّرْداء قال: قلت: يا رسول الله، وسُمِّي منهم أيضاً أبو ذر، أخرجه أبو داود والطبراني في «الأوسط» من وجه آخر عن أبي هريرة، وأخرجه أحمد وابن خزيمة وابن ماجه من حديث أبي ذر نفسه.

حديث سَلَمة بن الأكوع في قصة عامر بن الأكوع، تقدَّم في المغازي أن الرجل المُبهَمَ هو: عمر.

حديث عائشة: «سَمِعَ النبيُّ ﷺ رجلاً يقرأ في المسجد» تقدم أنه: عبد الله بن يزيد[1] الأنصاري.

حديث عبد الله: «قسم النبي ﷺ قَسْماً، فقال رجل» تقدَّم أنه: مُعتِّب بن قُشَير.

قوله: «وقال أبو موسى: وُلِدَ لي غلام» هو: إبراهيم كما عند المصنف في الأدب.

هارون المُقرئ هو: ابن موسى النحوي.

حديث أنس في الاستسقاء: «فقام رجلٌ» تقدم في الصلاة.

---

(١) تحرَّف في (ع) و(س) إلى: زيد. وقد تقدَّم في الشهادات.

حديث أنس: «قالت أمي» هي أم سليم بنت مِلحان.

حديث السائب بن يزيد: «ذهبت بي خالتي» تقدَّم أنها لم تُسمَّ.

حديث عائشة: «فأُتِيَ بصبيّ فبال» تقدم.

الدَّراوَرْدي وابن أبي حازم، عن يزيد هو: ابنُ أسامة بن عبد الله بن شَدَّاد بن الهاد الليثي.

حديث أنس: «فإذا رجلٌ يُدعَى لغير أبيه، فقال: مَن أبي؟ قال: حُذَافة» هو: عبد الله السَّهْمي.

حديث عائشة: «دَخَلَت عليَّ عجوزان من عُجُز يهود» لم تُسمَّيا.

حديث سعد هو: ابن أبي وقاص: «ولا يَرِثُني إلا ابنةٌ لي» هي: أم الحَكَم الكبرى كما تقدم.

هِشام: هو ابن عُرْوة، عن أبيه، عن خالته هي: عائشة.

حديث أنس: «تزوَّجَ عبد الرحمن بن عوف امرأةً» تقدَّم تسميتها في البيوع.

حديث جابر في بناته وأخواته، تقدَّم أنهنَّ لم يُسمَّيْنَ، وزوجته تقدَّم أنها: سُهَيلة بنت مسعود.

حديث عائشة: «جاءني رجلان» تقدَّم أنهما مَلَكان.

حديث أبي إسحاق هو: السَّبيعي، عن ابن أبي موسى هو: أبو بُـرْدة.

وُهَيب: هو ابن خالد، عن داود هو: ابن أبي هند، عن عامر هو: الشَّعبي، والرَّبيع هو: ابن خُثَيم، وإسماعيل هو: ابنُ أبي خالد، وهِلال هو: ابن يِسَاف.

حديث أبي موسى: «فلما علا رجل نادى» لم يُسمَّ الرجلُ، وأظنُّ أنه: أبو موسى الراوي.

حديث شَقِيق هو: أبو وائل: «كنا ننتظر عبد الله» يعني: ابنَ مسعود «إذ جاء يزيدُ بن معاوية فقلنا: ألا تَجلِس» هو: يزيد بن معاوية العَبْسي، بالباء الموحدة، أو النَّخَعي الكوفي، ولم يُدرِكْ يزيدُ ابن معاوية بن أبي سفيان عبدَ الله بنَ مسعود.

كتاب الرقاق

حديث عمرو بن عوف حَلِيف بني عامر بن لؤي البَدْري وليس هو المُزَني: «فقَدِمَ أبو عبيدة بمال من البَحْرين» تقدَّم أن المالَ كان مئةَ ألفٍ.

حديث أبي سعيد: «إنَّ أكثرَ ما أخافُ عليكم ما يخرجُ لكم من زَهْرة الدنيا، فقال رجل: هل يأتي الخيرُ بالشر؟» تقدَّم في الزكاة.

حديث سهل بن سعد: «مَرَّ رجل على رسول الله ﷺ، فقال لرجل عنده جالس: ما رأيُكَ في هذا» وفيه: «ثمَّ مَرَّ رجل آخر، فقال: ما رأيُكَ في هذا؟» فيه ثلاثة: المسؤول والمارَّان، فأمّا المسؤول فهو: أبو ذَرٍّ الغِفاري، رواه ابن حبان في «صحيحه» من طريقه، والمارَّان لم يُسمَّيا، لكن في «مسند الرُّوياني» ما يُشعِر بأنَّ الفقير المارَّ هو: جُعَيل الضَّمري.

حديث مجاهد، عن أبي هريرة: «أنه كان يقول: آلله الذي لا إله إلّا هو إن كنتُ لأعتمدُ بكَبِدي على الأرض من الجوع» وفيه: «مِن أين هذا اللبن؟ قالوا: أهداهُ لك فلانٌ أو فلانة» لم يُسمَّ، وفيه: «الحَقْ إلى أهل الصُّفَّة فادْعهم» تقدَّم أنهم سبعون نَفْساً، وأن الحاكم في «الإكليل» والسُّلمي وابن الأعرابي وأبا نعيم في «الحلية» عُنُوا بسَرْدِ أساميهم.

حديث قتادة: «كنا نأتي أنساً وخَبَّازُه قائم» لم يُسمَّ.

قوله: «حدثنا علي بن مسلم، حدثنا هُشَيم، أخبرنا غيرُ واحد منهم: مغيرةُ وفلانٌ ورجلٌ ثالث» قلت: المرادُ بفلان: مُجالِد بن سعيد، أخرجه الإسماعيلي من طريقه، والثالث: زكريا بن أبي زائدة أو إسماعيل بن أبي خالد، وقد أخرجه الطبراني من طريق الحسن بن علي بن راشد، عن هُشَيم، عن الأربعة، عن الشَّعبي به.

حديث حذيفة وأبي سعيد: «كان رجلٌ ممن كان قبلكم يُسيء الظنَّ بعمله، فقال لأهله: إذا متُّ فأحرِقوني» قيل: إن هذا الرجل اسمه: جُهَينة، وذلك أنَّ في «صحيح أبي عوانة» عن أبي بكر، أنَّ هذا الرجل هو: آخر أهل النار خروجاً منها، وفي «الرواة عن مالك» للخطيب

من رواية ابن عمر: آخر مَن يَدخُل الجنةَ رجلٌ من جُهَينة، يقول أهل الجنة: عند جُهَينةَ الخبرُ اليقين.

حديث أبي هريرة: «أصدَقُ بيتٍ قاله الشاعرُ» هو لَبيد بن ربيعة كما عنده في موضع آخر.

مَهدِيٌّ: هو ابنُ ميمون، عن غَيلان هو: ابن جَرِير.

حديث سهل بن سعد: «نظر إلى رجل يُقاتِل المشركين» هو: قُزْمان كما تقدَّم في الجهاد.

حديث أبي سعيد: «جاء أعرابي فقال: أيُّ الناس خَير؟» لم يُسمَّ.

حديث أنس: «كانت العضباء لا تُسبَق، فجاء أعرابي على قَعُود» لم يُسمَّ.

حديث قتادة، عن زُرَارة هو: ابن أبي أوفى، عن سعد[١] هو: ابن هشام بن عامر الأنصاري.

حديث أبي هريرة: «استَبَّ رجلان: رجلٌ من المسلمين ورجلٌ من اليهود» تقدَّم أن اليهودي: فِنحاص فيما قيل، وأنَّ المسلم: أبو بكر أو عمر، وفي رواية في «الصحيح» أنه من الأنصار، فيحتمل التعدُّد.

حديث أبي سعيد: «أتى رجلٌ من اليهود فقال: ألا أخبِرُك بنُزُلِ أهل الجنة» لم يُسمَّ.

حديث أنس: «أن رجلاً قال: يا نبي الله، كيف يُحشَر الكافرُ على وجهه»........[٢].

قوله: «قال سَهلٌ أو غيره: ليس فيها مَعلمٌ لأحد» ما أدري مَن عَنَى أبو حازم بقوله: «أو غيره».

حدثنا عبد العزيز بن عبد الله هو: الأُوَيسي، حدثني سليمان: هو ابن بلال.

حدثنا ابن عباس في قصة عُكّاشة: «ثم قام رجلٌ آخر» تقدَّم.

حديث أنس: «أصيب حارثة يوم بدر» هو: حارثة بن سُرَاقة، وأمه: الرُّبيِّع بنت النضر عمة أنس.

---

(١) تحرَّف في (س) إلى: سعيد.

(٢) بياض في الأصول، وفي (س): لم يُسمَّ. وقال في «الفتح» عند شرح الحديث (٦٥٢٣): لم أقف على اسمه.

حدثنا إبراهيم: هو النَّخعي، عن عَبِيدة بفتح العين هو: ابن عمرو السَّلْماني، عن عبد الله هو: ابن مسعود: «إني لأعلَمُ آخِرَ أهل النار» تقدم أن اسمه: جُهَينة.

حديث مَعبَد بن خالد، عن حارثة هو: ابن وَهْب الخُزاعي، وفيه: «فقال: المُستَورِد» هو: ابن شَدَّاد الفِهْري.

كتاب القدر

حديث عِمران بن حُصَين: «قال رجلٌ: يا رسول الله، أيعرف أهلَ الجنة مِن أهل النار؟» قلت: هو عمران الراوي، بيَّنه مُسدَّد في «مسنده»، وهو عند المصنف في موضع آخر في التفسير.

حديث أُسامة، هو: ابن زيد: «كنتُ عند النبي ﷺ إذ جاءَهُ رسولُ إحدى بناتِه أنَّ ابنَها يُجودُ بنفسه» تقدَّم الكلام على تسمية الابن والبنت في الجنائز، وأما الرسول فلم يُسمَّ.

حديث أبي سعيد: «جاء رجلٌ من الأنصار فقال: إنا نصيب سَبْياً» الحديث في العَزْل، هو: أبو صِرْمة بن قيس، وفي المغازي للمصنف عن أبي سعيد قال: سألنا، ولابن مَندَه في «المعرفة» من طريق مَجْديّ بن عمرو الضَّمْري أنه قال: غَزَونا مع النبي ﷺ غزوة المُرَيسيع فأصبنا سَبْياً.

حديث علي: «ما منكم من أحد إلّا قد كُتِبَ مَقعَدُه، فقال رجل» تقدم في التفسير أنَّ سُراقة سأل عن ذلك، وصاحب الجنازة ما عرفتُه، وقيل: إنَّ السائل هو: علي الراوي، وفي مسند أبي بكر من «مسند أحمد»: أن أبا بكر سأل عن ذلك، وفي «مسند عمر» لأبي بكر المَرْوَزي والبزار: أنَّ عمر أيضاً سأل عن ذلك، ووقع مثلُ ذلك لذي اللِّحية الكِلابيّ، واسمه شُرَيح بن عامر، أخرجه عبدُ الله بن أحمد في زيادات «المسند» والحسنُ بن سفيان وابنُ أبي خَيثمة والطبراني كلهم من حديثه.

حديث أبي هريرة: «شهدنا خيبَر، فقال لرجل ممن يَدَّعي الإسلام: هذا من أهل النار»، وحديث سهل بن سعد نحوه، هو: قُزمان كما تقدَّم، والذي تَبِعَه: أكثم بن أبي الجَوْن الخُزاعي.

قوله: «وقال ابن جُريج: أخبرني عَبْدَة» هو: ابن أبي لُبابة.

كتاب الأيمان والنذور والكفارات

حديث أبي هريرة وزيد بن خالد في قصة المتخاصِمَين والعَسِيف الذي زَنَى بالمرأة، لم يُسمَّ واحدٌ منهم.

حديث أبي حُمَيد الساعديّ: «استعمل عاملاً» هو: عبد الله ابن اللُّتبيَّة.

حديث أبي سعيد: «أنَّ رجلاً سَمِعَ رجلاً يقرأ: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾» السامِعُ هو: أبو سعيد نفسُه، والقارئُ هو: قتادة بن النعمان كما تقدَّم في فضائل القرآن.

حديث أبي موسى في أكل الدجاج، لم أعرف اسمَ الرجل الأحمر الذي من تَيْمِ الله، وقد قيل: إنه زَهدَم راوي الحديث.

حديث أسامة في قصة موت ابن بنت النبي ﷺ، تقدَّم قريباً، وفيه: «فقال سعد» هو: ابن عُبَادة.

حديث عبد الله: «سُئِلَ النبيُّ ﷺ: أيُّ الناس خير؟ قال: قَرْني» لم يُعيَّن السائل.

حديث عبد الله بن عمرو في قصة السائل عن التقديم والتأخير في الحج، وأُبهِمَ المسؤول عنه هنا، تقدم في العلم، وحديث ابن عباس في ذلك كذلك.

حديث أبي هريرة في المُسيء صلاتَه، تقدم أنه: خَلّاد.

حديث الأشعث: «نزلتْ في صاحب لي» هو: الجفشيش كما تقدم.

حديث البراء بن عازب: «وكان عندهم ضَيفٌ لهم، فأَمَر أهلَه أن يذبحوا» الحديثَ، كذا وقع هنا، والصواب أن البراء روى ذلك عن أبي بُرْدة بن نِيَار خالِه، والضَّيفُ لم يُسمَّ.

حديث سهل بن سعد في عُرْس أبي أُسَيد، زوجتُه: هي أم أُسَيد.

حديث سعد بن عُبَادة: «أنه استَفْتى في نَذْرٍ كان على أمه» تقدَّم أنها: عَمْرة بنت مسعود.

حديث ابن عباس قال: «أتى رجلٌ فقال: إن أختي نَذَرت» هو: عُقْبة بن عامر الجُهَني، ولم تُسَمَّ أختُه[١].

حديث أنس: «إنَّ الله لغَنيٌّ عن تعذيبِ هذا نفسَه» تقدَّم أنه: أبو إسرائيل فيما قيل.

حديث ابن عباس: «مَرَّ بإنسان يَقُودُ إنساناً» لم يُسمَّيا، وتقدم في الحج أنه يُحتمَل أن يكونَ هو: بِشْراً والد خليفة.

حديث ابن عمر: «سأله رجلٌ فقال: نَذَرتُ أن أصوم» لم يُسمَّ، وفي «الأوسط» للطبراني: أنَّ كريمة بنت سِيرين سألت ابنَ عمر عن ذلك.

حديث أبي هريرة في الذي وقع على امرأتِه في رمضان، تقدَّم أنه قيل: إنه سَلَمة بن صَخْر البَيَاضي.

حديث جابر: «دَبَّرَ رجلٌ من الأنصار غلاماً» تقدَّم أنَّ السيِّدَ: أبو مذكور، والغلامَ: يعقوبُ القِبطي.

حديث زَهدَم في قصة رجلٍ أحمرَ شبيهٍ بالموالي، تقدم قريباً.

قوله: «وهشام والربيع» هو: ابن صَبيح، والله أعلم.

كتاب الفرائض

حديث سعد بن أبي وقاص: «وليس يَرِثُني إلّا ابنةٌ لي» هي: أم الحَكَم الكبرى.

حديث هُزَيل بن شُرَحبيل: «سُئِلَ أبو موسى» لم يُسمَّ السائل.

حديث أبي هريرة: «قَضَى في جَنينِ امراةٍ من بني لحيان» فيه عِدَّة ممن أُبهِم، وقد تقدم تسمية بعضهم في المرضى والطب[٢]، وللبيهقي من حديث أبي المليح عن أبيه: أنَّ المرأة الأخرى من بني معاوية.

---

(١) في (س) مكان قوله: «ولم تسمَّ أخته»: اسم أخته أم حبال كما تقدم. وهو خطأ، وكون السائل هو عقبة بن عامر الجهني فيه نظر، وانظر ما سلف في هذا الفصل عند أبواب المحصر وجزاء الصيد في قول عقبة بن عامر: نذرت أختي... وانظر كلام الحافظ في «الفتح» عند شرح هذا الحديث برقم (١٨٦٦).

(٢) قوله: «في المرضى والطب» من (ع) و(س).

أخوات جابر: تقدم أنهم لم يُسمَّين، وزيدٌ المذكور في هذه الأبواب هو: ابن ثابت الأنصاري.

قوله: «قلت لأبي أسامة: حدَّثكم إدريس» هو ابن يزيد الأَودي «عن طلحة» هو ابن مُصرِّف.

حديث ابن عمر في اللِّعان، تقدم في التفسير.

حديث ابن وليدة زَمْعة، تقدَّم أنه: عبد الرحمن، وأن الوليدة لم تُسمَّ.

قول بَريرة: «لو أُعطِيتُ كذا وكذا ما كنتُ معه» وفي رواية أخرى: «فخَيَّرها من زوجها» اسم زوجها: مُغِيث.

حديث أنس: «ابن أخت القوم منهم» هو: النعمان بن مُقرِّن، رواه أحمد بن مَنيع، وهذا قاله في حقه للأنصار، ووقع مثلُ ذلك لقريش في حق عُتبة بن غَزْوان، رواه الحاكم، وقاله أيضاً لوفد عبد القيس في حق مُشَمرِج العبدي، رواه ابن السَّكَن في «الصحابة» له، وقاله لبني عبد المطلب في حق جُبَير بن مُطعِم، أخرجه ابن عساكر في ترجمته، وقوله: «مولى القوم منهم» عنى به: رُشَيداً الفارسي، رواه ابن سعد.

حديث أبي هريرة: «كانت امرأتان ومعهما ابناهما» لم يُسمَّوا.

كتاب الحدود

حديث أبي هريرة: «أُتيَ النبيُّ ﷺ برجل قد شَرِبَ، فقال: اضربوه» هو: النُّعَيمان، وقوله: «قال بعضُ القوم: أخزاك الله» هو: عمر بن الخطاب، رواه البيهقي، ويُفسَّر به القائل في حديث عمر في قصة عبد الله المُلقَّب حِماراً.

حديث عائشة: «أنَّ أسامة كلَّم النبيَّ ﷺ في امرأة» هي: فاطمة بنت أبي الأسد، وهي المذكورة بعدُ في حديث عائشةَ: «أنَّ قريشاً أهمَّهم شأنُ المرأة المخزومية التي سَرَقَت» وهي المراد بقول عائشة بعدُ: «أنَّ النبي ﷺ قَطَعَ يدَ امرأةٍ فكانت تأتي بعد ذلك».

حديث أنس في العُرَنيِّين، تقدَّم في الطهارة.

حديث علي حين رَجَمَ المرأة، هي: شُرَاحة الهَمْدانية.

حديث جابر: «أنَّ رجلاً من أَسلَم» هو: ماعز.

حديث أبي هريرة: «أتى رجل فقال: إني زَنَيتُ، فأَعرَضَ عنه» هو: ماعز، والمرأة: فاطمة فتاة هَزَّال، وقيل: مُنِيرة، وفي «طبقات ابن سعد»: مهيرة، والذي رَجَمه لما هَرَبَ فقتله: عبد الله بن أُنَيس، وحكى الحاكم عن ابن جُرَيج: أنه عمر، وكان أبو بكر الصديق رأسَ الذين رجموه، ذكره ابن سعد، وقول الزُّهْري: «أخبرني مَن سمع جابراً» هو: أبو سَلَمة بن عبد الرحمن.

حديث ابن عمر في قصة اليهوديَّين الزانيَين، تقدم أن اليهودية: بُسْرة، ذكر ذلك ابن العربي في «أحكام القرآن» واليهودي لم يُسمَّ، وقد كُرِّر في هذا الفصل، وقوله: «فوَضَعَ أحدُهم» هو: عبد الله بن صوريا.

قوله: «ولم يُعاقِب الذي جامَعَ في رمضان» هو: سَلَمة بن صَخْر إن ثبت ذلك كما تقدَّم في الصيام.

قوله: «ولم يُعاقِب عمرُ صاحب الظبي» هو: قَبيصة بن جابر، رواه عبد الرزاق في «مصنفه».

حديث أبي هريرة وعائشة في قصة الذي جامَعَ في رمضان، تقدَّم قريباً.

حديث أنس: «فجاء رجل فقال: إني أصبتُ حَدّاً» تقدم في الصلاة أنه: أبو اليَسَر بن عمرو، واسمه كعب.

حديث أبي هريرة وزيد بن خالد في قصة العَسِيف: تقدم أن مَن أُبهِم فيه لم يُسمَّ، وقد كُرِّر في هذا الفصل.

حديث ابن عباس عن عمر في قصة السَّقيفة، فيه: «فقال عبد الرحمن بن عوف: لو رأيتُ رجلاً أتى أمير المؤمنين فقال: يا أمير المؤمنين، هل لك في فلان يقول: لو قد مات عمرُ لقد بايعتُ فلاناً»، في «مسند البزار» و«الجعديات» بإسناد ضعيف أنَّ المراد بالذي يُبايَعُ له: طلحةُ بن عُبَيد الله، ولم يُسمَّ القائلُ ولا الناقلُ، ثم وجدتُه في «الأنساب» للبلاذُري بإسناد

قوي من رواية هشام بن يوسف، عن مَعمَر، عن الزُّهْري بالإسناد المذكور في الأصل، ولفظه: «قال عمر: بلغني أن الزبير قال: لو قد مات عمر بايَعْنا علياً»، الحديث، فهذا أصح، وفيه: «فلما دَنَونا منهم لَقِيَنا رجلان صالحان» هما عُوَيم بن ساعدة ومَعْن بن عدي، سمّاهما المصنف في غزوة بدر، وكذا رواه البزار في مسند عمر، وفيه رَدٌّ على مَن زعم أن عُوَيم بن ساعدة مات في حياة النبي ﷺ، وفيه: «تشهَّد خطيبهم» قيل: هو ثابت بن قيس بن شَمَّاس، وفيه: «فقال قائل الأنصار» هو: الحُبَاب بن المنذر، رواه مالك وغيره، وأما القائل: «قتلتُم سعداً» فلم أعرفه.

حديث ابن عباس: «وأخرج فلاناً وأخرج عمر فلاناً» تقدَّم في اللباس.

حديث أبي هريرة وزيد بن خالد في قصة العَسِيف، تقدَّم قريباً.

حديث أبي هريرة: «جاء أعرابي فقال: إنَّ امرأتي وَلَدَت غلاماً أسودَ» تقدَّم في اللعان.

حديث عبد الرحمن بن جابر عمَّن سمع النبي ﷺ، هو: أبو بُرْدة بن نِيَار.

حديث أبي هريرة في النهي عن الوِصَال: «فقال: إنك تواصِل» لم يُسمَّ.

حديث سهل بن سعد وابن عباس في المتلاعِنَين، تقدَّم في النكاح.

كتاب الدِّيَات

حديث عبد الله، هو: ابن مسعود: «قال رجل: يا رسول الله، أيُّ الذنب أعظم؟» هو: ابن مسعود راوي الحديث، كما وقع عند المصنف من وجه آخر.

حديث المقداد: «إني لَقِيتُ كافراً فاقتَتَلنا فضرب يدي فقَطَعها ثم لاذَ مني بشجرة» لم أعرف المقتول، وأظنُّ المسألةَ حَصَلَت فَرْضاً وتقديراً لا وقوعاً، فإنَّ المقداد لم يكن مقطوع اليد.

حديث عبد الله، هو: ابن مسعود: «لا تُقتَل نفسٌ ظُلماً إلّا كان على ابن آدم الأول كِفلٌ منها» هو: قابيل بن آدم في قتله لأخيه هابيل، وكان أول مَن سَنَّ القتلَ ظُلماً فسَنَّ سنة سيئة بقي عليه وِزرُها.

حديث أسامة بن زيد: «بعثَنا رسول الله ﷺ إلى الحُرَقة من جُهَينة، ولَحِقتُ أنا ورجل من الأنصار رجلاً» الأنصاري لم يُسمَّ، والمقتولُ: مِرداس، كما تقدم في الجهاد.

حديث الأحنف: «ذهبتُ لأنصر هذا الرجل» هو: عليٌّ.

حديث أنس: «أنَّ يهودياً رَضَّ رأس جارية» لم يُسمَّيا.

حديث أبي هريرة: «قتلَت خُزاعةُ رجلاً من بني ليث بقتيل لهم في الجاهلية» تقدَّم في العلم، وفيه: «فقام رجلٌ من قريش» هو: العباس كما في الرواية الأخرى، وفي «مصنف» ابن أبي شيبة: فقام رجل من قريش يقال له: شاه[1].

قوله: «وقال بعضُهم: عن أبي نُعيم» القائل: هو محمد بن يحيى الذُّهلي، ورواه البخاري في العلم عن أبي نعيم بالشك.

حديث: «جرَحَت أختُ الرُّبيِّع إنساناً» هذه رواية حماد بن سلمة عن ثابت عن أنس، والمحفوظ قصة الربيِّع، لكن الخبر محتمل للتعدّد لأن هذه «جرحت» وتلك «كسرت».

حديث أنس: «أن رجلاً اطّلع في بيت النبي ﷺ» تقدَّم أنه: الحَكَم بن أبي العاص.

حديث سلمة بن الأكوع في قصة عامر بن الأكوع: «فقال رجل منهم: أسمِعْنا يا عامر» تقدَّم أنه أُسَيد بن حُضَير.

حديث عِمران بن حُصَين: «أن رجلاً عَضَّ يد رجل» تقدَّم أن العاضَّ: يعلى بن أمية، والمعضوضَ: أجيرُه، وهو مُصرَّح به عند النسائي من رواية يعلى نفسِه، بخلاف ما وقع في «شرح مسلم» للنووي: ولم يُسمَّ الأجيرُ.

حديث أنس: «أنَّ ابنة النضر لَطَمَت جاريةً» ابنةُ النضر هي: الرُّبيِّع بنت النضر عمة أنس، والملطومة: ما عَرَفتُ اسمَها.

حديث الشَّعبي: «أنَّ رجلين شِهَدا عند عليٍّ على رجل أنه سَرَقَ» لم أعرف أسماءَهم.

---

(١) حكم الحافظ ابن حجر على هذه الرواية بالغلط عند شرح الحديث (١١٢) (س).

حديث ابن عمر: «أن غلاماً قُتِلَ غِيلةً» المقتول اسمه: أُصَيل، رواه البيهقي، والقاتل وقع عند المؤلف أنهم أربعة: المرأة أم الصبي، وصديقها، وخادِمُها، ورجل ساعدهم، ولم يُسمَّوا، وقد شرح الطحاوي ثم البيهقي القصة وبيَّنتُها في «تغليق التعليق».

قوله: «وكتب عمر بن عبد العزيز في قتيل» لم أعرف اسمه.

حديث سهل بن أبي حَثْمة: «أن نَفَراً من قومه» هم: محيِّصة وحويِّصة ابنا مسعود وعبد الله وعبد الرحمن ابنا سهل.

حديث أبي قِلَابة في ذكر العُرَنيين: «فقال القوم: أَوَليس قد حَدَّث أنسٌ» المخاطِب بذلك لأبي قلابة هو: عَنْبَسة بن سعيد بن العاص، وأسماء العُرَنيين تقدمت في الطهارة، وفيه: «دخل نَفَرٌ من الأنصار فتحدَّثوا فخَرَجَ رجلٌ منهم فقُتِلَ» هذه القصة هي: قصة حويِّصة ومحيِّصة التي رواها سهل بن أبي حَثْمة، وفيه: «وقد كانت هُذَيل خَلَعوا خليعاً[1] لهم في الجاهلية» لم أقف على أسماء هؤلاء، وفيه: «وكان عبد الملك بن مروان أقاد رجلاً بقَسَامة ثم نَدِمَ» لم أقف على أسمائهم أيضاً.

حديث أنس وسهل في الذي اطَّلع من الجُحْر، تقدَّم قريباً.

حديث أبي هريرة: «أن امرأتين من هُذَيل اقتتلتا» تقدَّم أنهما: أم غطيف ومُلَيكة، وبيَّنا بقيةَ ما فيه قبله.

«حدَّثنا عبد الواحد» هو ابن زياد «حدثنا الحَسَن» هو: ابن عَمْرو الفُقَيمي.

حديث أبي سعيد: «أن يهودياً قال: إن رجلاً من الأنصار لَطَمني» لم يُسمَّ الأنصاريُّ، ووقع مثلُ هذه القصة لأبي بكر ولعمر كما تقدم بيانُه.

كتاب المرتدين

حديث عبد الله بن عَمْرٍو: «جاء أعرابي فقال: ما الكبائر؟» يُنظَر.

حديث ابن مسعود: «قال رجل: يا رسول الله، أَنُؤاخَذُ بما عملنا في الجاهلية؟» يُنظَر.

---

(١) في (ع) و(س): حليفاً، وهي رواية أبي ذر الهروي عن الكشميهني.

حديث عكرمة: «أُتِيَ عليّ بزنادقة فأحرَقَهم» قد قَدَّمنا أنهم الذين ادَّعَوا فيه الإلهية.

حديث أبي موسى: «أقبلتُ ومعي رجلان من الأشعريين» لم أعرفهما، وفيه قصة اليهودي الذي ارتدَّ بعد أن أسلم، ولم أعرف اسمه.

حديث أنس: «مَرَّ يهودي فقال: السامُ عليكم» لم أعرفه.

حديث أبي سعيد: «جاء عبد الله بن ذي الخُوَيصرة التميمي فقال: اعدل يا رسول الله» تقدَّم عند المصنف من رواية أبي سعيد أيضاً: جاء ذو الخويصرة، وهو أصوب، وفي هذا الحديث: «آيتُهم رجلٌ إحدى يديه مثل ثَدْي المرأة» واسم هذا المذكور المقتول في وقعة النهر: نافعٌ كما تقدم، وقاتِلُه اسمه: الأشهب البجلي.

حديث عمر: «سمعت هِشام بن حَكيم يقرأ سورة الفرقان على حروف كثيرة لم يُقرِئْنيها رسولُ الله ﷺ» بيَّنها أبو عمر بن عبد البر في «التمهيد» في كلامه على هذا الحديث.

قوله: «كما قال لقمان لابنه» اسم ابنه بارِيَان، ذكره ابن قتيبة في «المعارف».

حديث عِتْبان: «فقال رجل: أين مالِك؟ فقال رجل: ذاك منافق» تقدَّم أن عِتْبان راويَ الحديث أحدُ هذين، ولم يُسمَّ الآخر.

قوله: «عن حُصَين، عن فلان» هو: سعد بن عُبَيدة كما تقدَّم، و تقدَّم تسميةُ المرأة.

كتاب الإكراه وترك الحيل

حدثنا سعيد بن سليمان: هو الواسطي الملقب سَعْدويه، حدثنا عَبَّاد هو: ابن العوَّام، عن إسماعيل هو: ابن أبي خالد، عن قيس هو: ابن أبي حازم.

حديث خنساء بنت خِدَام، تقدَّم في النكاح.

حديث جابر في المدبَّر، تقدم في العتق.

حديث صفية بنت أبي عبيد: «أن عبداً من رقيق الإمارةِ وقع على وليدة من الخُمس» لم أعرفها.

حديث أبي هريرة: «هاجَرَ إبراهيمُ بسارةَ فدخل بها قريةً فيها مَلِك» تقدَّم أنه: صادوق.

حديث أنس: «انصُر أخاك، فقال رجل: يا رسول الله، أنصُرُه مظلوماً» يُنظر.

حديث طلحة: «أنَّ أعرابياً ثائرَ الرأسِ» تقدَّم في الإيمان.

حديث: «استَفتَى سعدُ بن عُبَادة في نَذْرٍ على أُمِّه» هي: عَمْرة بنت مسعود كما تقدَّم.

حديث ابن عمر: «ذُكِرَ للنبي ﷺ رجلٌ يُخدَع في البيوع» هو: حَبَّان بن مُنقِذ كما تقدَّم.

حديث القاسم، هو: ابن محمد: «أن امرأةً من ولد جعفر» هو: ابن أبي طالب «تخوَّفَت أن يُزوِّجَها وليُّها وهي كارهةٌ» هي: أم كلثوم بنت عبد الله بن جعفر، ووليُّها: أبوها، وكان الخاطِبُ لها: يزيدَ بن معاوية، فتزوّجت ابنَ عَمِّها القاسم بن محمد بن جعفر.

قوله: «فأهدت لحفصةَ امرأةٌ مِن قومها» لم تُسمَّ.

كتاب التعبير

حديث ابن عباس: «أن رجلاً قال: إني رأيتُ الليلةَ في المنام» تقدَّم وأنه لم يُسمَّ.

حديث أبي سعيد الخُدْري، فيه: «وعُرِضَ عَليَّ عمرُ بن الخطاب وعليه قميص يَجُرُّه، قالوا: فما أوّلتَ؟» السائلُ عن ذلك هو: أبو بكر الصديق، ذكره الحكيم الترمذي في «نوادره» في هذا الحديث.

حديث عائشة: «رأيتُ المَلَكَ يَحمِلُكِ في سَرَقةٍ من حَريرٍ» هو: جبريل كما في رواية الترمذي.

قوله في حديث أبي هريرة: «إذا اقتَرَبَ الزمان» ـ: «وأدرجه بعضُهم كلَّه في الحديث» الرواية المُدرَجة: رواية قتادة ويونس وهشام، والمُفصَّلة: رواية عوف.

كتاب الفتن[1]

حديث أُسَيد بن حُضَير: «أنَّ رجلاً أتى النبيَّ ﷺ فقال: يا رسول الله، استَعمَلتَ فلاناً» تقدَّم أنَّ القائلَ: أُسَيد الراوي، والمرادُ بفلانٍ: عمرُو بن العاص.

---

(١) زاد في (س) وحدها: نعوذ بالله العظيم منها.

حديث أبي هريرة: «لو شئتُ أن أقول: بني فلان وبني فلان» يعني: بني مروان وبني معاوية.

حديث جابر: «مَرَّ رجلٌ بسِهَام في المسجد» وحديث أبي موسى نحوه تقدَّما في الصلاة.

حديث ابن سِيرين: «عن عبد الرحمن بن أبي بكرة ورجلٍ آخرَ أفضل في نفسي من عبد الرحمن» هو: حُمَيد بن عبد الرحمن الحِميَري سمَّاه المصنف في الحج، وفيه: «فلما كان يوم حُرِّقَ بن الحَضرَميّ» هو: عبد الله بن عمرو بن الحضرمي.

قوله فيه: «فحدَّثتني أُمي عن أبي» اسم أمه: هالة العِجلية، ذكره خليفة بن خياط، وسمَّاها ابن سعد: هولة.

قوله: «حدثنا عبد الله بن عبد الوهاب» هو: الحَجَبي «حدثنا حماد» هو: ابن زيد «عن رجل لم يُسمِّه» هو: عمرو بن عُبَيد رأسُ الاعتزال، وإنما ساق الحديث من طريقه ليُبيِّنَ غلطَه فيه.

«حدثنا عبد الله بن يزيد» المقرئ «حدثنا حَيْوَة» هو: ابن شُرَيح و«غيره» هو: ابن لَهِيعة كما رواه الطبراني.

حديث سلمة بن الأكوع: «أنه دخل على الحجاج» هو: ابن يوسف، وكان ذلك لما كان أميراً على المدينة.

حديث أنس في قصة السائل عن أبيه، هو: عبد الله بن حُذافة.

حديث سعيد بن جُبَير: «خرج علينا عبد الله بن عمر، فبادَرَنا إليه رجلٌ» هو: يزيد بن بِشْر السَّكسَكي.

حديث أسامة: «ألا تُكلِّم هذا» هو: عثمان بن عفان.

حديث أبي بَكْرة: «أن فارساً ملَّكوا ابنةَ كِسرى» هي بوران بنت بَرويز كما تقدَّم.

قوله: «وجاء إلى ابن شُبرُمة فقال: أدخلني على عيسى» يعني: ابن موسى بن محمد بن علي بن عبد الله بن عباس، وكان أمير الكوفة يومئذ.

«أخبرني محمد بن علي» هو: أبو جعفر الباقر «أن حَرْملة» هو: مولى أسامة بن زيد.

كتاب الأحكام

حديث علي: «بَعَثَ النبيُّ ﷺ سَرِيَّةً وأمَّر عليها رجلاً من الأنصار» تقدَّم أن فيه مجازاً، وأنَّ الأمير في هذه القصة هو: عبد الله بن حُذَافة السَّهمي، وهو مُهاجِريّ، وفي ابن ماجه و«مسند أحمد» تعيينُ عبد الله بن حُذافة، وأنَّ أبا سعيد كان من جملة المأمورين.

حديث أبي موسى: «دخلتُ أنا ورجلان من قومي» تقدَّم، وأنهما لم يُسمَّيا، إلّا أنَّ في «الأوسط» للطبراني أن أحدهما: ابنُ عمه.

حديث أبي تَميمة طَرِيف بن مُجالِد: «شَهِدتُ صفوان» هو: ابن مُحرِز «وجُندُباً» هو: ابن عبد الله البَجَلي.

حديث أنس في الرجل الذي سأل: متى الساعة؟ تقدَّم في الأدب.

حديث ثابت: «سمعت أنساً يقول لامرأة من أهله: تعرفين فلانة» لم أعرفها.

حديث أبي موسى: «أن رجلاً أسلَم ثم تَهوَّد» تقدَّم قريباً.

قوله: «كتب أبو بكرةَ إلى ابنه» هو: عُبَيد الله.

حديث أبي مسعود: «جاء رجلٌ فقال: إني لأتأخَّرُ عن صلاة الغَدَاة من أجل فلان» تقدَّم في صلاة الجماعة، وأنَّ الذي جاء: سُليم بن الحارث، والإمامَ: أُبيُّ بن كعب، كما في «مسند أبي يعلى»، وقيل: هو معاذ بن جبل.

حديث ابن عمر: «أنه طَلَّق امرأته» هي آمِنة كما تقدَّم.

قوله: «وكتب عمر إلى عامِلِه في الحدود» هو: يعلى بن أُمية عامِلُه على اليمن، كتب إليه في قصة رجل زنى بامرأةٍ مُضِيفِه: إن كان عالماً بالتحريم فحُدَّه.

حديث سهل بن سعد في المتلاعِنَين، تقدَّم في اللعان.

حديث أبي هريرة: «أتى رجل فقال: إني زَنَيتُ» هو: ماعز كما تقدم.

حديث أم سلمة: «إنكم تَختَصِمون إليَّ»، في «مصنف عبد الرزاق»: أنَّ المُختَصَمَ فيه كان

أرضاً هَلَكَ أهلُها وذهب مَن يَعلَمُها، لكنه لم يُسمِّ المختصمَين.

قوله: «وقال شُرَيح ـ وسأله إنسان الشهادةَ ـ قال: ائتِ الأميرَ» لم يُسمَّ.

حديث أبي قتادة في السَّلَب: تقدم في الجهاد، ولم يُسمَّ القرشي الذي أخذ السَّلَب.

حديث: «مَرَّ رجلان من الأنصار» في قصة صفية بنت حُيَيّ، لم يُسمَّيا.

قوله: «وقد أجاب عثمان بن عفان عبداً للمغيرة بن شُعبة» لم أعرف اسمه.

قوله: «فيهم أبو بكر وعمر وأبو سَلَمة» هو: ابن عبد الأسد «وزيد» هو: ابن حارثة.

حديث ابن عمر: «قال له أناس: إنا ندخُلُ على سُلطاننا» هو الحجاج بن يوسف كما فُسِّر في «الغيلانيات»، والسائل: هو أبو إسحاق الشيباني، كما رواه الطبراني في «الأوسط»، ورُوينا في «جزء» أبي مسعود بن الفرات: أن عروة بن الزبير سأل عن ذلك ابنَ عمر أيضاً، وأنَّ أبا الشَّعثاء سأل ابنَ عمر عن ذلك أيضاً، فهؤلاء ثلاثة يُحتمَل أن يكونوا المرادَ بقول الراوي: أُناس.

حديث سعد في ابن وليدة زَمْعة، هو: عبد الرحمن، والأَمَةُ لم تُسمَّ.

حديث الأشعث: «نَزَلَت فيَّ وفي رجل» تقدَّم أنه: الجفشيش.

حديث جابر: «دَبَّر رجلٌ» تقدَّم قريباً.

حديث زيد بن خالد وأبي هريرة في قصة العَسِيف، تقدَّم أنهم لم يُسمَّوا.

حديث المِسوَر بن مَخرَمة: «أن الرَّهط الذين وَلّاهم عمرُ اجتمعوا» هم: علي وعثمان وسعد بن أبي وقاص وطلحة بن عُبَيد الله والزبير بن العوَّام وعبد الرحمن بن عوف.

حديث جابر: «أنَّ أعرابياً بايَعَ ثم أصابه وَعْكٌ» هو: قيس[1] كما تقدَّم.

حديث أم عطية: «فقَبَضَت امرأةٌ يدَها فقالت: فلانة أَسعَدَتني» تقدَّم في الجنائز.

حديث جُبَير بن مُطعِم: «أتَتِ امرأةٌ النبيَّ ﷺ تُكلِّمُه في شيء» لم تُسمَّ.

قوله: «وقد أخرَجَ عمرُ أختَ أبي بكر حين ناحَت» هي: أم فَرْوة بنت أبي قُحافة.

---

(١) زاد في (س): «بن ثابت» وهي زيادة مقحمة، وانظر شرح الحديث (١٨٨٣) من «الفتح».

كتاب التمنِّي وإجازة خَبَر الواحد

حديث عائشة: «ليت رجلاً صالحاً من أصحابي يَحرُسُني، قال: مَن هذا؟ قيل: سعد» هو: ابن معاذ.

حديث ابن عباس في المتلاعِنَين، تقدَّم في اللعان.

حديث ابن عمر وحديث البراء في تحويل القِبلة، تقدَّما في أوائل الكتاب.

حديث أنس: «كنتُ أسقي أبا طلحة فجاءهم آتٍ فقال: إن الخمْرَ قد حُرِّمت» تقدَّم في البيوع وغيره.

حديث عمر: «كان رجلٌ من الأنصار إذا غاب عن رسول الله ﷺ وشَهِدتُه أتيتُه بما يكون» هو: أوس بن خَوَلِيّ كما تقدَّم.

حديث علي: «أنَّ النبي ﷺ بعث جيشاً وأمَّر عليهم رجلاً» هو عبد الله بن حُذافة كما تقدَّم.

حديث عمر: «جئتُ فإذا غلامٌ أسودُ على الدَّرَجة» هو: رَبَاح كما تقدم.

حديث ابن عباس: «بَعَثَ بكتابه إلى كِسرى فأمره أن يَدفَعَه إلى عظيم البحرين» المبعوث بالكتاب: هو عبد الله بن حُذافة، وعظيمُ البحرين: المُنذِر بن ساوى، وكِسرى: هو: ابن هُرمُز، وقد تقدَّم جميعُ ذلك.

حديث سَلَمة بن الأكوع: «أنَّ رسول الله ﷺ قال لرجل مِن أسلم: أذِّنْ في قومك» هو: أسماء بن حارثة، رواه أحمد في «مسنده» في ترجمة هند بن أسماء، وقد تقدَّم في الصوم.

حديث ابن عمر في ذِكرِ لحم الضَّبِّ: «فنادتهم امرأةٌ» هي: ميمونة بنت الحارث زوجُ النبي ﷺ.

كتاب الاعتصام

حديث طارق بن شِهاب: «قال رجلٌ من اليهود لعمر» هو: كعب الأحبار، كما تقدم في الإيمان.

عن أبي وائل قال: «جَلَستُ إلى شَيْبة» هو: ابن عثمان الحَجَبي.

حديث جابر: «جاءت ملائكةٌ» سُمِّي منهم: جبريل وميكائيل، رواه الترمذي والإسماعيلي.

حديث أبي موسى: «سُئِلَ رسول الله ﷺ عن أشياء، فقام رجلٌ فقال: يا رسول الله، مَن أَبي؟ قال: أبوك حُذافة» هو: عبد الله «ثم قام آخرُ فقال: مَن أبي؟ قال: أبوك سالمٌ مولى شَيْبة» هو سعد بن سالم مولى شَيبة بن ربيعة بن عبد شمس، وقد أوضحتُه في كتاب الإيمان.

حديث أنس في نحو هذه القصة: «فقام رجل فقال: أين مَدخَلي يا رسول الله؟ قال: النار» لم يُسمَّ هذا الرجل.

قوله: «وأشار الآخَرُ بغيره» هو القَعقَاع بن مَعبَد بن زُرارة التميمي.

حديث سَهْل في المتلاعِنَين، تقدَّم في اللعان.

حدثني ابن وَهْب، حدثني عبد الرحمن بن شُرَيْح وغيرُه، هو ابن لَهيعة.

حديث أبي سعيد: «جاءت امرأة إلى رسول الله ﷺ فقالت: ذهب الرجالُ بحديثِكَ» هي: أسماء بنت يزيد بن السَّكَن، وفيه: «فقالت امرأةٌ: أو اثنين» هي: أم مُبشِّر أو أم سُلَيم أو أم هانئ، وتقدَّم في الجنائز.

حديث أبي هريرة: «أنَّ أعرابياً قال: إن امرأتي وَلَدَت غلاماً أسودَ» تقدَّم أنَّ الأعرابيَّ هو: ضمضم بن قتادة.

حديث ابن عباس: «أنَّ امرأة قالت: إنَّ أمي نَذَرَت أن تَحُجَّ» تقدَّم أنها: عمة سِنَان بن عبد الله الجُهَني، وقيل: اسمها غايثة[1].

حديث جابر: «أنَّ أعرابياً بايَعَ» تقدَّم أنَّ اسمه: قيس.

حديث عبد الله: «إلّا كان على ابنِ آدمَ الأولِ» تقدَّم أنه: قابيل.

حديث ابن عباس عن عبد الرحمن بن عوف: «لو شَهِدتَ أميرَ المؤمنين أتاه رجلٌ» تقدَّم في الحدود.

---

(١) انظر شرح الحديث (١٨٥٢) من «الفتح».

حديث عبد الرحمن بن عابس: «سُئِلَ ابنُ عباس: أَشَهِدتَ العيدَ» السائلُ: عطاءُ بن أبي رباح.

حديث ابن عمر في اليهوديَّين اللذين زَنَيا، تقدَّم مراراً أن الرجل لم يُسمَّ، وأنَّ اسمَ المرأة: بُسرَة.

حديث ابن عمر في الدعاء في قنوت الفجر: «اللهم العن فلاناً وفلاناً» تقدَّم أنَّ منهم صفوان بن أمية والحارث بن هشام وغيرهما.

حديث أبي هريرة وأبي سعيد: «أن النبي ﷺ بَعَثَ أخا بني عَدِيّ الأنصاري» هو: سَوَاد ابن غَزِيّة كما تقدم.

حديث جابر في أكل الثُّوم والبَصَل: «قَرَّبوها إلى بعض أصحابه» هو: أبو أيوب الأنصاري.

«حدثنا عُبَيد الله بن سَعْد بن إبراهيم، حدثنا أبي وعمي» هو: يعقوب بن إبراهيم بن سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف، وفيه: «أَتَته امراة» لم أعرف اسمها.

حديث عائشة: «أتت امرأةٌ تسأل عن دم الحيض» هي: أسماء بنت شَكَل كما في مسلم، وقد تقدَّم ما فيه.

قوله في حديث الإفك من طريق هشام عن أبيه عن عائشة: «وقال رجل من الأنصار لما بَلَغَه ذلك: سُبحانك ما يكون لنا أن نتكلَّم بهذا، سُبحانك هذا بُهتانٌ عظيم» قائل ذلك من الأنصار: أبو أيوب، رواه الحاكم في «الإكليل» وغيره من طريق ابن إسحاق والواقدي وغيرهما، والطبراني في «مسند الشاميين» والآجُرِّي في طرق حديث الإفك، كلاهما من طريق عطاء الخراساني عن الزُّهري عن عُرْوة عن عائشة، ورُوي أيضاً عن أُبيّ بن كعب أنه قال ذلك لامرأته أم الطُّفيل، رواه الحاكم أيضاً من طريق الواقدي، ورُوي عن قتادة بن النعمان أيضاً، نُقِلَ عن ابن بَشكُوال، ولم أَرَه في كتابه.

كتاب التوحيد

حديث أبي سعيد: «أنَّ رجلاً سمع رجلاً يقرأ: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾» تقدَّم في فضائل القرآن.

حديث عائشة: «بَعَثَ النبي ﷺ رجلاً على سَرِيَّة، وكان يقرأ لأصحابه في صلاتهم فيَختِم بـ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾» قيل: هو كُلثوم بن الهِدْم، وفيه نظرٌ؛ لأنهم ذكروا أنه مات في أول الهجرة قبل نزول القتال، ورأيت بخط الرشيد العطار: كلثوم بن زَهدَم، وعزاه لـ«صفة التصوُّف» لابن طاهر، ويقال: قتادة بن النعمان، وهو غَلَط وانتقالٌ مِن الذي قبله إلى هذا.

حديث أسامة بن زيد: «جاءه رسولُ إحدى بناتِهِ» تقدَّم في الجنائز.

قوله: «قال يحيى: الظاهرُ على كل شيءٍ علماً» هو: يحيى بن زياد أبو زكريا الفرَّاء.

قوله: «وقال الأعمش عن تميم» هو: ابن سلمة، ووهم مَن زَعَم أنه تميم بن طَرَفة.

حديث أبي هريرة في قصة قَتْل خُبيب بن عدي، تقدَّم في المغازي.

قوله: «رواه سعيد، عن مالك» هو: سعيد بن داود بن أبي زَنبَر الزَّنبري.

حديث عبد الله: «جاء رجلٌ إلى النبي ﷺ من أهل الكتاب فقال: يا أبا القاسم، إن الله يُمسِكُ السماوات على إِصبَع» تقدَّم وأنه لم يُسمَّ، وفي بعض طرقه أنه حَبْرٌ مِن أحبارهم.

«أبو عوانة وعبيد الله بن عمرو، عن عبد الملك» هو: ابن عُمير الكوفي.

حديث عمران: «ثم أتاني رجلٌ فقال: يا عمران، أدرِك ناقتَك» لم يُسمَّ هذا الرجلُ.

حديث أنس: «جاء زيدُ بن حارثة يَشكو» يعني: زينبَ بنت جحش امرأته.

حديث ابن عباس: «قال أبو ذَرٍّ لأخيه» هو: أُنيس.

حديث أبي سعيد: «فأقبَلَ رجلٌ غائرُ العينَين» هو: ذو الخويصرة التميمي.

حديث أبي هريرة وأبي سعيد في الشفاعة، وفيه ذِكرُ آخرِ أهل النار خروجاً منها، تقدَّم أنه: جُهَينة.

«حدثنا عُبيد الله بن سَعْد، حدثنا عمي» هو: يعقوب بن إبراهيم بن سعد.

«أيوب، عن محمد، عن ابن أبي بَكْرة» هو: عبد الرحمن.

حديث أسامة: «كان ابنٌ لبعض بناتِ النبي ﷺ يَقضِي» تقدَّم في الجنائز.

حديث أبي هريرة في قصة سليمان بن داود، تقدَّم أن المرأة التي جاءت بشِقِّ إنسان لم تُسمَّ، وقيل: إنه الجَسَدُ الذي أُلقيَ على كرسيِّه.

حديث ابن عباس: «دَخَلَ على أعرابي يَعودُه» تقدَّم أنَّ اسمه: قيس.

حديث أبي هريرة: «استَبَّ رجل من المسلمين ورجل من اليهود» تقدَّم أنَّ اليهودي لم يُسمَّ، وأنَّ المسلم: أبو بكر أو عمر.

حديث البراء بن عازب قال: «قال رسول الله ﷺ: يا فلان» تقدَّم أنَّ البراء هو المُخاطَب بذلك.

حديث أبي هريرة: «قال رجل لم يَعمَل خيراً قطُّ» تقدَّم أنه آخر أهل النار خروجاً منها وأنَّ اسمه: جهينة.

حديث أبي موسى: «جاء رجل فقال: يا رسول الله، الرجل يقاتل حميَّةً» الحديث، تقدَّم أنَّ اسمه: لاحق بن ضُميرة.

حديث صفوان بن مُحرِز: «أنَّ رجلاً سأل ابنَ عمر: كيف سَمِعتَ رسولَ الله ﷺ يقول في النَّجوى» تقدَّم أنه لم يُسمَّ.

حديث أبي هريرة: «أن النبي ﷺ كان يُحدِّث، وعنده رجلٌ من أهل البادية فقال: إن رجلاً من أهل الجنة استأذَنَ ربَّه في الزرع» الحديث، لم أقف على اسم الأعرابي المذكور، ويُحتمَل أن يكون هو المراد فإنه سأل ذلك.

حديث عبد الله، هو: ابن مسعود: «اجتَمَع عند البيت ثَقَفيَّان وقُرشيٌّ، أو قرشيان وثَقَفي» تقدَّم في تفسير فُصلت.

حديث أبي هريرة من طريق ابن جُرَيج، عن ابن شهاب: «ليس منا مَن لم يَتَغنَّ بالقرآن، زاد غيرُه: يَجهَرُ به» الغير المذكور هو: سفيان بن عُيَينة، رواه المصنف من طريقه أيضاً، وكذا رواه بعدُ من طريق أبي سَلَمة عن أبي هريرة.

حديث عبد الله، هو: ابن مسعود: «قال رجل: يا رسول الله، أيُّ الذنب أكبرُ؟» الرجل المذكور هو: عبد الله بن مسعود الراوي، بيَّنَ ذلك المصنف قبلُ في باب قول الله: ﴿فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَندَادًا﴾.

حديث ابن مسعود: «أن رجلاً سأل النبيَّ ﷺ: أيُّ العَمَل أفضلُ» السائل هو: ابن مسعود الراوي كما ثبت عند المصنف في الصلاة وغيرها.

حديث ابن عمر: «أُتيَ النبيُّ ﷺ برجل وامرأة من اليهود زَنَيا» تقدَّم مراراً أن الرجلَ لم يُسمَّ، وأنَّ المرأة اسمُها: بُسْرة، وفيه: «فقالوا لرجل ممن يَرضَون: يا أعور، اقرأ» هو: عبد الله ابن صوريا، وفيه: «فقال: ارفَعْ يَدَكَ» الذي قال له: «ارفع يدك» هو: عبد الله بن سَلَام، صَرَّح به المؤلف في باب الرجم في البلاط.

حديث عائشة في الإفك، تقدَّم مراراً أنَّ أصحاب الإفك: عبدُ الله بن أبيٍّ ابن سلول وحسَّان بن ثابت ومِسطَح بن أُثاثة وحَمْنة بنت جحش.

حديث علي: «أنَّ النبي ﷺ كان في جنازة فقال: ما منكم من أحد إلا كُتِبَ مَقعَدُه من النار أو من الجنة، فقالوا: ألا نَتَّكِلُ» الحديثَ، صاحب الجنازة لم يُسمَّ، والسائل عن ذلك جماعةٌ سُمِّيَ منهم: عِمرانُ بن حُصَين وأبو بكر وعمر وسُرَاقة بن جُعشُم، وقد تقدَّم قريباً في القدر.

«حدثنا محمد بن أبي غالب» هو: القُومَسي، وهو أصغر من البخاري «حدثنا محمد بن إسماعيل» هو: ابن أبي سَمِينة[1] البصري.

حديث زَهدَم الجَرْمي: «كان بين هذا الحيِّ من جَرْم وبين الأشعريين وُدٌّ وإخاء، فكنا عند أبي موسى الأشعري، فقُرِّبَ إليه طعامٌ فيه لحمُ دجاج، وعنده رجل من بني تَيْم الله كأنه من

(١) تحرَّف في (ع) و(س) إلى: سمية.

الموالي» لم يُسمَّ هذا الرجل، وفي سياق الترمذي أنه هو: زَهدَم، وكذا عند أبي عوانة في «صحيحه»، ويُحتمَل أن يكون كلٌّ من زَهدَم والأحمر امتَنعا من الأكل.

حديث عائشة: «سأل أناسٌ النبيَّ ﷺ عن الكُهّان» هم: ربيعة بن كعب الأسلمي وقومه، كما ثبت ذلك في «صحيح مسلم».

وإلى هنا انتهى الكلامُ على تعيينِ المُهمَل وتسميةِ المُبهَم، مما حصل الوقوفُ عليه مما في «الجامع الصحيح»، نَفَعَ اللهُ بجميع ذلك بمنه وكرمه.

الفصل الثامن

في سياق الأحاديث التي انتقدها عليه حافظُ عصره أبو الحسن الدارقطني وغيرُه من النقاد، وإيرادها حديثاً حديثاً على سياق الكتاب وسياق ما حضر من الجواب عن ذلك

وقبل الخَوْض فيه ينبغي لكل منصف أن يعلمَ أن هذه الأحاديث، وإن كان أكثرُها لا يَقدَحُ في أصل موضوع الكتاب، فإن جميعها واردٌ من جهة أُخرى: وهي ما ادَّعاه الإمامُ أبو عمرو بن الصَّلاح وغيره من الإجماع على تلقِّي هذا الكتاب بالقَبُول، والتَّسليم لصحة جميع ما فيه، فإن هذه المواضع مُتنازَعٌ في صحتها، فلم يَحصُلْ لها من التلقِّي ما حَصَلَ لمعظم الكتاب، وقد تَعرَّضَ لذلك ابنُ الصلاح في قوله: إلّا مواضعَ يسيرة انتقدها عليه الدارقطنيُّ وغيره، وقال في مقدمة «شرح مسلم» له: ما أَخَذَ عليهما ـ يعني على البخاري ومسلم ـ وقدح فيه، مُعتمَدٌ من الحفّاظ، فهو مستثنى مما ذكرناه لعدم الإجماع على تلقِّيه بالقَبُول. انتهى، وهو احترازٌ حسنٌ.

واختلف كلام الشيخ محيي الدين في هذه المواضع، فقال في مقدمة «شرح مسلم» ما نصُّه: فصلٌ، قد استدرَكَ جماعةٌ على البخاري ومسلم أحاديث أخلّا فيها بشرطَيهما، ونَزَلَت عن درجة ما التَزَماه، وقد أَلَّف الدارقطنيُّ في ذلك، ولأبي مسعود الدمشقي أيضاً عليهما استدراكٌ، ولأبي علي الغَسّاني في جزء العِلَل من «التقييد» استدراكٌ عليهما، وقد أُجيب عن ذلك أو أكثره. انتهى، وقال في مقدمة «شرح البخاري»: فصلٌ: قد استدرَكَ الدارقطنيُّ على البخاري ومسلم أحاديث وطَعَنَ في بعضها، وذلك الطعنُ مبنيٌّ على قواعدَ لبعض المحدِّثين ضعيفةٍ جدّاً، مخالفةٍ لما عليه الجمهورُ من أهل الفقه والأصول وغيرهم، فلا تغترَّ بذلك. انتهى كلامه، وسيَظهَرُ من سياقها والبحث فيها على التفصيل أنها ليست كلُّها كذلك، وقوله في «شرح مسلم»: وقد أُجيبَ عن ذلك أو أكثره، هو الصوابُ، فإنَّ منها مما

الجوابُ عنه غيرُ مُنتهِضٍ كما سيأتي، ولو لم يكن في ذلك إلّا الأحاديثُ المعلَّقة التي لم تتَّصل في كتاب البخاريِّ من وجهٍ آخر، ولا سيَّما إن كان في بعض الرجال الذين أُبرِزُهم فيه مَن فيه مقالٌ كما تقدم تفصيلُه، فقد قال ابن الصلاح: إن حديث بَهْز بن حَكيم المذكور وأمثاله ليس من شَرْطه قطعاً، وكذا ما في مسلم من ذلك، إلاّ أن الجوابَ عما يتعلَّقُ بالمعلَّق سهلٌ، لأن موضوع الكتابين إنما هو للمسنَداتِ، والمعلَّق ليس بمُسنَدٍ، ولهذا لم يتعرض الدارقطنيُّ فيما تتبَّعه على «الصحيحين» إلى الأحاديث المعلَّقة التي لم تُوصَلْ في موضع آخر، لعلمه بأنها ليست من موضوع الكتاب، وإنما ذُكِرَت استئناساً واستشهاداً، والله أعلم. وقد ذكرنا الأسبابَ الحاملة للمصنِّف على تخريج ذلك التعليق، وأن مراده بذلك أن يكون الكتابُ جامعاً لأكثر الأحاديث التي يُحتَجُّ بها، إلا أن منها ما هو على شَرْطه، فساقه مساقَ أصل الكتاب، ومنها ما هو على غير شرطِه فغايَرَ السياقَ في إيراده ليمتاز، فانتفى إيرادُ المعلَّقات.

وبقي الكلامُ فيما عُلِّل من الأحاديث المسنَدات، وعِدَّةُ ما اجتمعَ لنا من ذلك مما في كتاب البخاريِّ ـ وإن شارَكَه مسلمٌ في بعضه ـ مئةٌ وعَشَرةُ أحاديث، منها ما وافَقَه مسلمٌ على تخريجه: وهو اثنانِ وثلاثون حديثاً، ومنها ما انفرَدَ بتخريجه: وهو ثمانيةٌ وسبعون حديثاً، والجوابُ عنه على سبيل الإجمال أن نقول: لا رَيْبَ في تقديم البخاريِّ ثم مسلمٍ على أهل عصرِهما ومَن بعدَه من أئمة هذا الفنِّ في معرفة الصحيح والعِلَل، فإنهم لا يَختلِفُون أنَّ عليَّ بن المَدِيني كان أعلمَ أقرانه بعِلَل الحديث، وعنه أخذ البخاريُّ ذلك، حتى كان يقول: ما استصغَرتُ نفسي عند أحدٍ إلا عند عليِّ بن المديني، ومع ذلك فكان عليُّ بن المديني إذا بَلَغَه ذلك عن البخاري يقول: دَعُوا قولَه، فإنه هو ما رأى مثلَ نفسِه، وكان محمد بن يحيى الذُّهْلي أعلمَ أهل عصره بعِلَل حديث الزُّهْري، وقد استفادَ منه ذلك الشيخان جميعاً، وروى الفِرَبْريُّ عن البخاري قال: ما أدخلتُ في «الصحيح» حديثاً إلّا بعد أن استَخَرتُ الله تعالى وتَيقَّنتُ صِحَّتَه، وقال مَكِّيُّ بن عبدان[1]: سمعتُ مسلم بن

(١) تحرَّف في (س) إلى: عبد الله.

الحَجَّاج يقول: عَرَضتُ كتابي هذا على أبي زُرْعة الرازي، فكلُّ ما أشار أن له عِلَّةً تركتُه.

فإذا عُرِفَ ذلك وتَقرَّرَ أنهما لا يُخرِّجان من الحديث إلا ما لا عِلَّة له، أو له عِلَّةٌ إلّا أنها غير مؤثِّرة عندهما، فبتقدير توجيه كلام مَن انتقَدَ عليهما يكون قولُه معارضاً لتصحيحهما، ولا رَيْبَ في تقديمِهما في ذلك على غيرهما، فيندفعُ الاعتراضُ من حيث الجُمْلةُ، وأما من حيث التفصيلُ فالأحاديث التي انتُقِدَت عليهما تنقسم أقساماً:

القسم الأول منها: ما تختلف الرُّواةُ فيه بالزيادة والنقص من رجال الإسناد، فإن أَخرَجَ صاحبُ «الصحيح» الطريق المَزِيدةَ، وعلَّلَه الناقدُ بالطريق الناقصة، فهو تعليلٌ مردود كما صَرَّح به الدارقطني فيما سنحكيهِ عنه في الحديث الخامس والأربعين، لأن الراوي إن كان سمعه، فالزيادةُ لا تَضُرُّ، لأنه قد يكون سَمِعَه بواسطةٍ عن شيخه ثم لَقِيَه فسمعه منه، وإن كان لم يَسمَعْه في الطريق الناقصة فهو مُنقطِعٌ، والمنقطِع من قسم الضعيف، والضعيفُ لا يُعِلُّ الصحيح، وسيأتي أمثلةُ ذلك في الحديث الثاني والثامن وغيرِهما.

وإن أخرجَ صاحبُ «الصحيح» الطريقَ الناقصة، وعلَّلَه الناقدُ بالطريق المَزِيدة، تَضمَّنَ اعتراضُه دعوى انقطاعٍ فيما صَحَّحَه المصنِّف، فيُنظَرُ إن كان ذلك الراوي صحابياً أو ثقةً غيرَ مدلِّس، قد أدرَكَ من روى عنه إدراكاً بيّناً، أو صَرَّح بالسَّماع إن كان مدلِّساً من طريق أخرى، فإن وُجِد ذلك اندفع الاعتراضُ بذلك، وإن لم يُوجَدْ وكان الانقطاعُ فيه ظاهراً، فمُحصَّلُ الجواب عن صاحب «الصحيح» أنه إنما أخرج مثلَ ذلك في بابٍ ما له متابعٌ وعاضِدٌ، أو ما حَفَّته قَرِينةٌ في الجُمْلة تقوِّيه، ويكون التصحيح وَقَعَ من حيثُ المجموعُ كما سنوضح ذلك في الكلام على الحديث الرابع والعشرين من هذه الأحاديث وغيره، وربما عَلَّل بعضُ النقّاد أحاديث ادَّعى فيها الانقطاعَ لكونها غيرَ مسموعة، كما في الأحاديث المرويّة بالمكاتبة والإجازة، وهذا لا يلزم منه الانقطاعُ عند من يُسوِّغ الروايةَ بالإجازة، بل في تخريج صاحب «الصحيح» لمثل ذلك دليلٌ على صِحَّة الرواية بالإجازة عنده، وقد أشرنا إلى ذلك في الحديث السادس والثلاثين وغيره.

القسم الثاني منها: ما تختلف الرواة فيه بتغيير رجالٍ بعض الإسناد، فالجواب عنه: أنه إن أمكَن الجمعُ بأن يكون الحديث عند ذلك الراوي على الوجهين جميعاً فأخرَجَهما المصنِّفُ ولم يَقتصِر على أحدهما حيث يكون المختلفون في ذلك متعادلِينَ في الحفظ والعدد، كما في الحديث الثامن والأربعين وغيره، وإن امتنع بأن يكون المختلفون غيرَ متعادلين بل متفاوتين[1] في الحفظ والعدد، فيُخرِّجُ المصنِّف الطريق الراجحة، ويُعرِضُ عن الطريق المرجوحة أو يشيرُ إليها كما في الحديث السابع عشر، فالتعليلُ بجميع ذلك من أجل مُجرَّد الاختلاف غيرُ قادحٍ، إذ لا يَلزَمُ من مجرَّد الاختلاف اضطرابٌ يُوجِبُ الضعف، فينتفي الاعتراضُ أيضاً عمّا هذا سبيلُه، والله أعلم.

القسم الثالث منها: ما تَفرَّد بعضُ الرواة بزيادةٍ فيه دون مَن هو أكثرُ عدداً أو أضبطُ ممن لم يَذكُرْها، فهذا لا يُؤثِّر التعليلُ به إلا إن كانت الزيادةُ منافيةً بحيث يَتعذَّرُ الجمعُ، أما إن كانت الزيادةُ لا مُنافاةَ فيها بحيث تكون كالحديث المستقِلِّ، فلا، اللهمَّ إلا إنْ وَضَحَ بالدلائل القوية أن تلك الزيادةَ مُدرَجةٌ في المتن من كلام بعضِ رُواتِه، فما كان مِن هذا القِسْم فهو مؤثِّر، كما في الحديث الرابع والثلاثين.

القسم الرابع منها: ما تَفرَّدَ به بعضُ الرواة ممن ضَعُفَ من الرواة، وليس في هذا «الصحيح» من هذا القَبيل غيرُ حديثين: وهما السابع والثلاثون، والثالث والأربعون، كما سيأتي الكلامُ عليهما ويتبيّن أن كلًّا منهما قد تُوبع.

القسم الخامس منها: ما حُكِم فيه بالوَهْم على بعض رجاله، فمنه ما يُؤثِّـرُ ذلك الوهمُ قَدْحاً، ومنه ما لا يؤثِّـرُ، كما سيأتي تفصيله.

القسم السادس منها: ما اختُلِفَ فيه بتغيير بعض ألفاظ المتن: فهذا أكثرُه لا يترتَّبُ عليه قَدْحٌ، لإمكان الجَمْع في المختلف من ذلك أو الترجيحِ، على أن الدارقطنيَّ وغيرَه من أئمة النَّقْد لم يَتعرَّضوا لاستيفاء ذلك من الكتابَينِ كما تَعرَّضوا لذلك في الإسناد، فممّا لم يَتعرَّضوا له

---

(١) تحرَّف في (س) و(ف) إلى: متقاربين.

من ذلك: حديثُ جابرٍ في قصة الجمل، وحديثُه في وفاءِ دَيْن أبيه، وحديث رافع بن خَديج في المخابَرة، وحديثُ أبي هريرة في قصة ذي اليدين، وحديثُ سهل بن سعدٍ في الواهبةِ نفسَها، وحديثُ أنس في افتتاح القراءة بـ: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾، وحديثُ ابن عباس في قصة السائلةِ عن نَذْر أمِّها أو أختها، وغيرُ ذلك مما سنأتي إن شاء الله تعالى على بيانه عند شَرْحِه في أماكنه.

فهذه جملةُ أقسامِ ما انتقَدَه الأئمةُ على «الصحيح»، قد جرَّدتها وحَقَّقتُها وقَسَّمتُها وفَصَّلتُها، لا يَظهَرُ منها ما يؤثِّرُ في أصل موضوع الكتاب بحمد الله إلا النادرُ، وهذا حينُ الشُّروعِ في إيرادها على ترتيب ما وَقَعَ في الأصل ليَسهُلَ مراجعتُها إن شاء الله تعالى.

من كتاب الطهارة

الحديث الأول: قال الدارقطنيُّ: أخرجَ البخاري (١٥٦) عن أبي نُعَيم، عن زهير، عن أبي إسحاق قال: ليس أبو عُبَيدة ذَكَرَه ولكن عبدُ الرحمن بن الأسود عن أبيه عن عبد الله قال: أتيتُ النبيَّ ﷺ بحَجَرين ورَوْثةٍ... الحديث في الاستجمار، قال: وقال إبراهيم بن يوسف، عن أبيه، عن أبي إسحاق: حدَّثني عبدُ الرحمن بن الأسود عن أبيه بهذا. انتهى، ثم ساق الدارقطنيُّ وجوهَ الاختلاف فيه على أبي إسحاق، فمنها: روايةُ إسرائيل عنه عن أبي عُبيدة عن أبيه، ومنها: روايةُ مالك بن مِغْوَلٍ وغيره عنه عن الأسود عن عبد الرحمن من غير ذِكْر عبد الرحمن، ومنها: رواية زكريا بن أبي زائدة عنه عن عبد الرحمن[1] بن يزيد عن الأسود، ومنها: روايةُ مَعمَر عنه، عن عَلْقمة عن عبد الله، ومنها: روايةُ يونسَ بن أبي إسحاق عن أبيه عن أبي الأحوص عن عبد الله، قال الدارقطنيُّ: وأحسنُها سياقاً الطريق الأُولى التي أخرجها البخاريُّ، ولكنْ في النفس منها شيءٌ لكثرة الاختلاف فيه على أبي إسحاق، انتهى.

وأخرج الترمذيُّ في «جامعه» حديثَ إسرائيل المذكور، وحكى بعضَ الخلاف فيه، ثم قال: هذا حديثٌ فيه اضطراب، وسألتُ عبدَ الله بن عبد الرحمن ـ يعني الدارميَّ ـ عنه، فلم يَقْضِ

(١) تحرَّف في (س) إلى: عبد الله.

فيه بشيء، وسألتُ محمداً ـ يعني البخاريَّ ـ عنه فلم يَقْضِ فيه بشيء، وكأنه رأى حديثَ زهير أشبهَ، ووضعه في «الجامع»، قال الترمذي: والأصح عندي حديث إسرائيل، وقد تابعه قيس بن الربيع، قال الترمذي: وزهير إنما سمع من أبي إسحاق بأَخَرة، انتهى.

وحكى ابنُ أبي حاتم عن أبيه وأبي زُرْعة أنهما رَجَّحا روايةَ إسرائيل، فكأنَّ الترمذي تَبِعهما في ذلك، والذي يَظهَرُ أن الذي رَجَّحه البخاري هو الأرجح، وبيان ذلك أن مجموع كلام هؤلاء الأئمة مُشعِرٌ بأنَّ الراجح على الروايات كلِّها إما طريق إسرائيل: وهي عن أبي عُبيدة عن أبيه، وأبو عُبيدة لم يَسمَعْ من أبيه، فيكون الإسنادُ مُنقطِعاً، أو رواية زهيرٍ: وهي عن عبد الرحمن بن الأسود عن أبيه عن ابن مسعود فيكون متَّصِلاً، وهو تصرُّف صحيح؛ لأن الأسانيد فيه إلى زهير وإلى إسرائيل أثبتُ من بقيةِ الأسانيد، وإذا تَقرَّرَ ذلك كانت دعوى الاضطرابِ في هذا الحديث منتفيةً، لأن الاختلاف على الحفَّاظ في الحديث لا يُوجبُ أن يكون مُضطرباً إلّا بشرطين، أحدهما: استواءُ وجوه الاختلاف، فمتى رَجَحَ أحدُ الأقوال قُدِّمَ، ولا يُعَلُّ الصحيحُ بالمرجوح، وثانيهما: مع الاستواء أن يَتعذَّرَ الجمعُ على قواعد المحدِّثين، أو يَغلِبَ على الظن أنَّ ذلك الحافظَ لم يَضبِطْ ذلك الحديثَ بعَيْنِه، فحينئذ يُحكَمْ على تلك الرواية وحدَها بالاضطراب، ويُتوَقَّف عن الحُكم بصحة ذلك الحديث لذلك، وهنا يَظهرُ عدمُ استواء وجوه الاختلاف على أبي إسحاق فيه؛ لأن الروايات المختلِفةَ عنه لا يَخلُو إسنادٌ منها من مَقالٍ غير الطريقين المقدَّمِ ذِكرُهما عن زهير وعن إسرائيل، مع أنه يمكن رَدُّ أكثرِ الطرق إلى رواية زهير.

والذي يَظهَرُ بعد ذلك تقديمُ رواية زهير، لأن يوسف بن إسحاق بن أبي إسحاق قد تابع زهيراً، وقد رواه الطبراني في «المعجم الكبير» من رواية يحيى بن أبي زائدة عن أبيه عن أبي إسحاق كرواية زهيرٍ، ورواه أبو بكر بن أبي شَيْبة في «مصنفه» من طريق ليث بن أبي سُلَيم عن عبد الرحمن بن الأسود عن أبيه عن ابن مسعودٍ كروايةِ زهير عن إبي إسحاق، وليثٌ وإن كان ضعيفَ الحِفْظ فإنه يُعتبَر به ويُستشهَد، فيُعرَف أن له من رواية عبد الرحمن

ابن الأسود عن أبيه أصلاً، ثم إن ظاهرَ سياقِ زهير يُشعِرُ بأن أبا إسحاق كان يرويه أولاً عن أبي عُبيدة عن أبيه، ثم رَجَعَ عن ذلك وصَيَّره عن عبد الرحمن بن الأسود عن أبيه، فهذا صريحٌ في أن أبا إسحاق كان مُستحضِراً للسَّندَينِ جميعاً عند إرادة التحديث، ثم اختارَ طريقَ عبد الرحمن وأضرَبَ عن طريق أبي عُبيدة، فإما أن يكون تَذكَّر أنه لم يَسمَعْه من أبي عبيدة، أو كان سَمِعَه منه وحدَّثَ به عنه ثم عَرَفَ أن أبا عبيدة لم يَسمَعْ من أبيه فيكون الإسنادُ مُنقطِعاً، فأعلَمَهم أن عنده فيه إسناداً مُتَّصِلاً، أو كان حدَّث به عن أبي عبيدة مُدلِّساً له ولم يكن سمعه منه.

فإن قيل: إذا كان أبو إسحاق عندكم مدلِّساً، فلِمَ تَحكُمون لطريق عبد الرحمن بن الأسود بالاتصالِ مع إمكان أن يكون دَلَّسَه عنه أيضاً، وقد صَرَّحَ بذلك أبو أيوب سليمان ابن داود الشاذَكُوني فيما حكاه الحاكمُ في «علوم الحديث» عنه، قال في قول أبي إسحاق: ليس أبو عُبيدةَ ذكره ولكن عبدُ الرحمن عن أبيه، ولم يقل: حدَّثني عبدُ الرحمن، وأوهَمَ أنه سمعه منه: تدليسٌ، وما سمعتُ بتدليسٍ أعجبَ من هذا. انتهى كلامه، والجواب: أن هذا هو السببُ الحامل لسِياقِ البخاري للطريق الثانية عن إبراهيم بن يوسف بن إسحاق بن أبي إسحاق التي قال فيها أبو إسحاق: حدَّثني عبدُ الرحمن، فانتَفَتْ ريبةُ التدليس عن أبي إسحاق في هذا الحديث، وبَيَّنَ حفيدُه عنه أنه صَرَّحَ عن عبد الرحمن بالتحديث، ويتأيَّدُ ذلك بأن الإسماعيلي لما أخرجَ هذا الحديثَ في «مُستخرَجه على الصحيح» من طريق يحيى ابن سعيد القَطَّان عن زهيرٍ استَدَلَّ بذلك على أن هذا مما لم يُدلِّسْ فيه أبو إسحاق، قال: لأن يحيى ين سعيد لا يَرضَى أن يأخذَ عن زهيرٍ ما ليس بسماعٍ لشيخه، وكأنه عرف هذا بالاستقراءِ من حالِ يحيى، والله أعلم.

وإذا تَقرَّرَ ذلك لم يَبْقَ لدعوى التعليل عليه مجالٌ، لأن روايتَي إسرائيل وزهير لا تَعارُضَ بينهما، إلّا أنَّ رواية زهير أرجحُ لأنها اقتَضَت الإضرابَ عن رواية إسرائيل، ولم تَقتَضِ ذلك روايةُ إسرائيل، فتَرَجَّحَت روايةُ زهير.

وأما متابعةُ قيس بن الرَّبيع لرواية إسرائيل، فإن شَرِيكاً القاضي تابع زهيراً، وشريكٌ أوثقُ من قيس.

على أنَّ الذي حَرَّرناه لا يردُّ شيئاً من الطريقين إلا أنه يُوضح قوةَ طريق زهير واتصالها، وتمكُّنَها من الصحة وبُعْدَ إعلالها، وبه يَظهَرُ نفوذُ رأي البخاري وثقوبُ ذهنه، والله أعلم، وقد أخرج البخاريُّ من حديث أبي هريرة ما يَشهَدُ لصحة حديث ابن مسعود، فازداد قوةً بذلك، فانظُرْ إلى هذا الحديث كيف حَكَم عليه بالمرجوحية مثلُ أبي حاتم وأبي زُرْعة، وهما أماما التعليل، وتَبِعهما الترمذيُّ، وتَوقَّفَ الدارميُّ، وحكم عليه بالتدليس الموجِبِ للانقطاع أبو أيوب الشاذَكُونيُّ، ومع ذلك فتَبيَّن بالتنقيب والتتبُّع التامِّ أن الصواب في الحُكْم له بالراجحية، فما ظنُّك بما يدَّعيه مَن هو دون هؤلاء الحفَّاظِ النُّقَادِ من العِلل، هل يَسُوغُ أن يُقبَل منهم في حق مثل هذا الإمام مُسلَّماً؟ كلّا والله، واللهُ الموفق.

(خ م) **الحديث الثاني**: قال الدارقطنيُّ: وأخرجا جميعاً ـ يعني البخاريَّ (٢١٨) ومسلماً (٢٩٢) ـ حديثَ الأعمش عن مجاهدٍ عن طاووس عن ابن عباس، يعني في قصة القَبرَين وأنَّ أحدَهما كان لا يَستبرِئُ من بولِه، قال: وقد خالفه منصورٌ فقال: عن مجاهدٍ عن ابن عباس، وأخرج البخاريُّ حديثَ منصور على إسقاطه طاووساً. انتهى، وهذا الحديث أخرجه البخاري في الطهارة (٢١٦) عن عثمان بن أبي شَيبة عن جَرير، وفي الأدب (٦٠٥٥) عن محمد بن سَلام عن عَبِيدة بن حُميد، كلاهما عن منصور به، ورواه (٢١٨) من طريق أخرى من حديث الأعمش، وأخرجه باقي الأئمةِ السِّتة من حديث الأعمش أيضاً، وأخرجه أبو داود أيضاً والنسائي وابن خُزَيمة في «صحيحه» من حديث منصور أيضاً، وقال الترمذي بعد أن أخرجه: رواه منصورٌ عن مجاهد عن ابن عباس، وحديث الأعمش أصحُّ: يعني المتضمِّن للزيادة. قلت: وهذا في التحقيق ليس بعلَّةٍ؛ لأنَّ مجاهداً لم يُوصَف بالتدليس، وسماعُه من ابن عباس صحيحٌ في جُملةٍ من الأحاديث، ومنصورٌ عندهم أتقَنُ من الأعمش، مع أنَّ الأعمش أيضاً من الحفَّاظ، فالحديث كيف ما دار، دارَ على ثقة، والإسناد كيف ما دار، كان متّصلاً، فمثلُ هذا لا يَقدَحُ في صحة الحديث إذا لم يكن راويهِ مُدلِّساً، وقد أكثَرَ الشيخانِ

من تخريج مثل هذا، ولم يَستوعِب الدارقطنيُّ انتقادَه، والله الموفق.

(خ م) الحديث الثالث: قال الدارقطنيُّ فيما قرأتُ بخطِّه: وأخرج البخاريُّ (٢٩٢) عن أبي مَعْمَر، عن عبد الوارث، عن الحُسين المعلِّم، عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي سَلَمة، عن عطاء بن يَسار، عن زيد بن خالد الجُهَني: أنه سأل عثمانَ بن عفَّانَ عن الرجل يُجامِعُ أهلَه ولا يُمْنِي، فقال عثمان: يتوضَّأ ويَغسِلُ ذَكَره، سمعته من رسول الله ﷺ، قال: وسألتُ عن ذلك عليّاً والزُّبير وطلحةَ وأبيَّ بن كعب فأمروه بذلك، قال يحيى بن أبي كثير: وأخبرني أبو سَلَمةَ أيضاً، أنَّ عُرْوة أخبره، أن أبا أيوبَ أخبره، أنه سمع ذلكَ من رسول الله ﷺ. قال الدارقطنيُّ: وهذا وهمٌ، وهو قولُه: إنَّ أبا أيوب أخبره أنه سمعَ ذلك من رسول الله ﷺ، لأنَّ أبا أيوب لم يسمعه من رسول الله ﷺ، إنما سمعه من أُبيِّ بن كعب، كذلك رواه هشام بن عُرْوة عن أبيه، وقد أخرجه البخاريُّ من حديث هشام على الصواب، انتهى.

وقد وافق البخاريَّ مسلمٌ على تخريجه على الوجهين، وقال الخطيب: قولُه: إنَّ أبا أيوب سمع ذلك من النبي ﷺ، خطأٌ، فإن جماعة من الحفَّاظ رَوَوْه عن هشام عن أبيه عن أبي أيوب، عن أبيِّ بن كعب. قلت: وغايةُ ما في هذا أن أبا سلمة وهشاماً اختلفا، فزاد هشامٌ فيه ذِكر أُبيِّ بن كعب، ولا يَمْنَع ذلك أن يكون أبو أيوب سمعه من رسول الله ﷺ، وسمعه أيضاً من أبيِّ بن كعب عن النبي ﷺ، مع أن أبا سلمة أجَلُّ وأَسَنُّ وأتقنُ من هشام، بل هو من أقران عُرْوة والدِ هشام، فكيف يُقضَى لهشامٍ عليه، بل الصواب أن الطريقين صحيحان.

ويُحتمَل أن يكون اللفظُ الذي سمعه أبو أيوب من أُبيِّ بن كعب غيرَ اللفظ الذي سمعه من النبي ﷺ؛ لأن سِياقَ حديث أُبيِّ بن كعب عند البخاريِّ يقتضي أنه هو الذي سألَ النبيَّ ﷺ عن هذه المسألة، فتضَمَّن زيادةَ فائدةٍ، وحديث أبي أيوب عنده لم يَسُقْ لفظَه، بل أحال به على حديث عثمان كما تَرَى، وعلى تقدير أن يكون أبو أيوب في نَفْس الأمر لم يسمعه إلّا من أُبيِّ بن كعب، فهو مُرسَل صحابيٍّ، وقد اتفقَ المحدِّثون على أنه في

حُكْم الموصول، وقد أخرج مسلم في «صحيحه» (١٩) شبيهاً به، ولم يتعقَّبه الدارقطنيُّ، وهو حديثُ ابن عباس في قصة إرسال معاذ بن جَبَل إلى اليمن، فإن في بعض الروايات: عن ابن عباس عن معاذٍ، وفي بعضها: عن ابن عباس قال: أَرسَلَ النبيُّ ﷺ معاذاً.

وتَعقَّبَ القاضي أبو بكر بن العربي حديثَ زيد بن خالد وزَعَم أن فيه ثلاثَ عِللٍ، فقال: الأولى: أن مَدَارَه على حُسين بن ذَكْوان المعلِّم، ولم يُصرِّح بسماعه له من يحيى بن أبي كثير، وإنما جاء عن حسين قال: قال يحيى بنُ أبي كثير، الثانية: أنه خُولِف فيه فرواه غيرُه عن يحيى بن أبي كثير موقوفاً غيرَ مرفوع، الثالثة: أن أبا سلمة أيضاً قد خُولِفَ فيه فرواه زيدُ بن أسلمَ عن عطاء بن يسار عن زيد بن خالد موقوفاً عن جماعة من الصحابة. قلت: والجواب عن الأُولى: أن ابن خُزيمة والسَّرّاج والإسماعيلي وغيرهم رَوَوُا الحديثَ من طريق حسين المعلِّم فصرَّحوا فيه بالإخبار، ولفظ السَّرّاج بسنده إلى حسين: أخبرنا يحيى ابنُ أبي كثير أن أبا سلمة حدَّثه... إلى آخره، وأما الجوابُ عن الثانية والثالثة: فالتعليل المذكور بهما غيرُ قادحٍ، لأن رواية حسين مُشتمِلةٌ على الرفع والوقف معاً، فإذا اشتَمَلَ غيرُها على الموقوف فقط، كانت هي مُشتمِلةً على زيادة لا تُنافي الروايةَ الأخرى فتُقبَلُ من الحفَّاظ وهو كذلك، فتبيَّنَ أن التعليل بذلك ليس بقادحٍ، والله أعلم.

من كتاب الصلاة

الحديث الرابع: قال البخاريُّ: باب الخَوْخَة والـمَمَرِّ في المسجد (٤٦٦): حدثنا محمد ابن سِنَان، حدثنا فُلَيح ـ هو ابن سليمان ـ حدَّثنا أبو النَّضر، عن عُبَيد بن حُنَين، عن بُسْر ابن سعيد، عن أبي سعيد الخدري قال: خطب النبيُّ ﷺ فقال: «إن الله خَيَّرَ عَبداً بين الدنيا وبين ما عنده فاختارَ ما عندَه» الحديث، قال الدارقطنيُّ: هذا السِّياق غيرُ محفوظ، واختُلِفَ فيه على فُلَيح، فرواه محمد بن سِنان هكذا، وتابعه المعافَى بن سليمان الحَرَّاني، ورواه سعيد بن منصور ويونس بن محمد المؤدِّب[1] وأبو داود الطَّيالسي عن فُلَيح عن أبي النَّضْر عن عُبَيد بن حُنَين وبُسْر

(١) تحرَّف في (س) إلى: المؤذن.

ابن سعيد جميعاً عن أبي سعيد. قلت: أخرجه مسلمٌ عن سعيد، وأبو بكر بن أبي شَيْبة عن يونس، وابن حِبَّان في «صحيحه» من حديث الطَّيالسي، ورواه أبو عامر العَقَدي عن فُلَيح عن أبي النضر عن بُسْر بن سعيد عن أبي سعيد، ولم يذكر عُبَيدَ بن حُنَين، أخرجهما البخاري في مناقب أبي بكر، فهذه ثلاثةُ أوجه مختلفة.

فأما روايةُ أبي عامر فيمكن ردُّها إلى رواية سعيد بن منصور، بأن يكون اقتَصَرَ فيها على أحد شَيخَيْ أبي النضر دون الآخر، وقد رواه مالكٌ عن أبي النضر عنهما جميعاً، حَدَّثَ به القَعْنَبيُّ في «الموطأ» عنه، وتابعه جماعةٌ عن مالك خارج «الموطأ»، وأخرجه البخاري أيضاً عن ابن أبي أُوَيس عن مالكٍ في الهجرة، لكنه اقتصر فيه على عُبَيد بن حُنين حَسْبُ. وأما رواية محمد بن سِنان فوَهمٌ، لأنه صَيَّرَ بُسْرَ بن سعيد شيخاً لعُبيد بن حُنَين، وإنما هو رفيقُه في رواية هذا الحديث، ويمكن أن تكون الواوُ سَقَطت قبل قوله: عن بُسْر، وقد صَرَّحَ بذلك البخاريُّ فيما رواه أبو علي بن السَّكَن الحافظ في زوائده في «الصحيح»، قال: أخبرنا الفِرَبْري، قال: قال البخاريُّ: هكذا رواه محمد بن سنان عن فُلَيح، وإنما هو عن عُبيد بن حُنين وعن بُسْر بن سعيد؛ يعني بواو العَطْف، فقد أَفصَحَ البخاريُّ بأن شيخه سقطت عليه الواوُ من هذا السياق، وأن من إسقاطها نَشَأ هذا الوهمُ، وإذا رجعنا إلى الإنصاف لم تكن هذه عِلَّةً قادحةً مع هذا الإيضاح، والله أعلم.

(خ م) **الحديث الخامس**: قال الدارقطنيُّ: أخرجا جميعاً[1] حديثَ مالك عن الزُّهري عن أنس قال: كنا نُصلِّي العصر، ثم يذهبُ الذّاهبُ منَّا إلى قُبَاء فيأتيهم والشمسُ مرتفعةٌ، وهذا مما يعتد[2] به على مالك؛ لأنه رفعه وقال فيه: إلى قُباء، وخالفه عددٌ كثير، منهم: عمرو ابن الحارث، والليث بن سعد، ويونس بن يزيد، ومعمر، وشعيب بن أبي حمزة، وصالح بن كَيسان، وابنُ أبي ذئب، وآخرون. انتهى، وقد تعقّبه النسائيُّ أيضاً على مالك، وموضعُ التعقُّب منه قوله: إلى قُباء، والجماعة كلُّهم قالوا: إلى العَوَالي، ومثلُ هذا الوَهْم اليسير لا

(١) البخاري (٥٥١)، ومسلم (٦٢١) (١٩٣).

(٢) في (س): ينتقد.

يلزم منه القدحُ في صحة الحديث، لا سيَّما وقد أخرَجَا الروايةَ المحفوظة، والله أعلم.

(خ م) **الحديث السادس**: روى البخاريُّ (٦٦٣) من طريق شُعْبة قال: أخبرني سعدُ بن إبراهيم، سمعتُ حفصَ بن عاصم قال: سمعتُ رجلاً من الأَزد يقال له: مالك ابن بُحَيْنة: أنَّ رسول الله ﷺ رأى رجلاً وقد أُقِيمَت الصلاةُ يُصلِّي ركعتين، فلما انصرفَ رسولُ الله ﷺ لاثَ به الناسُ، فقال له رسول الله ﷺ: «آلصُّبحَ أربعاً، آلصُّبحَ أربعاً»، وقال حمادٌ عن سعدٍ عن حَفْص: عن مالك، وقال ابنُ إسحاق عن سعد عن حفص: عن عبد الله بن مالك ابن بُحَيْنة، ورواه قبلَ ذلك عن عبد العزيز عن إبراهيم بن سَعْد عن أبيه عن حَفْص عن عبد الله بن مالك به، قال أبو مسعود الدمشقيُّ: أهلُ العراق منهم شُعْبة وحماد وأبو عَوَانة يقولون: مالك ابن بُحَينة، وأهلُ الحجاز يقولون: عبد الله بن مالك ابنُ بُحَينة، وهو الصواب. وذكر البخاري في «تاريخه» ترجمةَ عبد الله بن مالك ابن بُحَينة ثم قال: وقال بعضُهم: مالكُ ابن بُحَينة، والأول أصحُّ. قلت: وهذا لا يُعِلُّ هذا الخبرَ، لأن أهل النَّقد اتَّفقوا على أن رواية أهل العراق له عن سعدٍ فيها وهمٌ، والظاهرُ أن ذلك من سعد بن إبراهيم إذْ حَدَّثَ به بالعراق، وقد اغترَّ ابنُ عبد البرِّ بظاهر هذا الإسناد فقال: لعبد الله ابن بُحَينة ولأبيه مالكٍ صحبة، والله أعلم.

الحديث السابع: قال الدارقطنيُّ: أخرجَ البخاريُّ أحاديثَ للحسن عن أبي بَكْرة، منها (٧٨٣): حديثُ «زادَكَ الله حِرْصاً ولا تَعُدْ»، والحسن إنما يروي عن الأحنَف بن قيس عن أبي بَكْرة، يعني فيكونُ الحديث مُنقطعاً، وسيأتي الكلام على ذلك قريباً في الكسوف إن شاء الله تعالى.

(خ م) **الحديث الثامن**: قال الدارقطنيُّ: وأخرَجَا جميعاً[1] حديثَ يحيى بن سعيد القَطَّان عن عُبَيد الله بن عُمر عن سعيدٍ المَقْبُري عن أبيه عن أبي هريرة، في قصَّة المسِيء صلاتَه، وقول النبي ﷺ له: «ارجِعْ فصَلِّ فإنك لم تُصَلِّ»، وقد خالَفَ يحيى القَطَّانُ أصحابَ عُبَيد الله

---

(١) البخاري (٧٥٧) و(٧٩٣)، ومسلم (٣٩٧).

كلَّهم، منهم: أبو أسامة وعبد الله بن نُمَير وعيسى بن يونس وغيرهم، فرَوَوْه عن عُبيد الله عن سعيدٍ عن أبي هريرة، ولم يذكروا أباه، ويحيى حافظٌ ويُشبِهُ أن يكون عُبَيْدُ الله حَدَّثَ به على الوجهين، والله أعلم. قلت: ورجَّحَ الترمذيُّ رواية يحيى القَطَّان، وهذا من قَبِيلِ الحديث الثاني. وقد أوضحنا الجوابَ عن مثل ذلك هناك.

الحديث التاسع: قال الدارقطنيُّ: وأخرج البخاري (٨٨٣) عن آدمَ عن ابن أبي ذِئب عن سعيد المقبُري عن أبيه عن ابن وَدِيعةَ عن سَلْمان عن النبي ﷺ في غُسْل الجمعة، وقد اختُلِفَ فيه على المَقْبُرِيِّ فقال ابنُ عَجْلان: عن أبيه عن ابن وَديعة عن أَبي ذرٍّ، وأرسله أبو مَعشَر عنه فلم يذكر أبا ذر ولا سلمان، ورواه الدَّراوَرْديُّ عن عُبيد الله بن عمر عن المقبُرِيِّ عن النبي ﷺ، ولم يَذكُرْ بينهما أحداً، وقال عبد الله بن رجاءٍ عن عُبَيد الله بن عمر عن سعيد المقبري عن أبي هريرة، انتهى.

ورواه البخاري أيضاً (٩١٠) من حديث ابن المبارك عن ابن أبي ذِئب به، وقد اختُلِفَ فيه على ابن أبي ذئب أيضاً، فقال أبو عليٍّ الحنفي فيما رُويناه في «مسند» الدارمي عنه مثلَ رواية آدم، وكذا رُويناه في «صحيح» ابن حِبَّان من طريق عثمان بن عمر عن ابن أبي ذئب، ورواه أحمدُ في «مسنده» عن أبي النَّضْر وحَجَّاج بن محمد جميعاً عن ابن أبي ذئب كذلك، وقال أبو داود الطَّيالسي في «مسنده» عن أبي أبي ذئب عن سعيد عن أبيه: عن عُبَيد الله بن عَدِيٍّ بن الخِيار عن سلمان، وهذه رواية شاذَّةٌ؛ لأن الجماعة خالَفُوه، ولأن الحديث محفوظٌ لعبد الله بن وَدِيعة لا لعبيد الله بن عَدِي، وأما ابن عَجْلان فلا يقارب ابنَ أبي ذئب في الحفظ ولا تُعلَّل رواية ابن أبي ذئب مع إتقانه في الحفظ برواية ابن عجلانَ مع سوءِ حفظه، ولو كان ابن عجلانَ حافظاً لأمكن أن يكون ابنُ وَديعة سمعه من سلمان ومن أبي ذر، فحدَّثَ به مرةً عن هذا ومرةً عن هذا، وقد اختار ابنُ خُزَيمة في «صحيحه» هذا الجمع وأخرج الطريقين معاً: طريقَ ابن أبي ذئب من مسند سلمان، وطريقَ ابن عَجْلان من مسند أبي ذر، رضي الله عنهما.

وأما أبو مَعشَر فضعيفٌ لا معنى للتعليل بروايته، وأما روايةُ عُبَيد الله بن عمر فهو من الحفَّاظ، إلّا أنه اختُلِفَ عليه كما ترى، فرواية الدَّرَاوَرْدي لا تنافي روايةَ ابن أبي ذئب لأنها قَصَّرَت عنها، فدَلَّ على أنه لم يَضبِطْ إسناده فأرسله، ورواية عبد الله بن رجاءٍ إن كانت محفوظةً فقد سَلَكَ الجادّةَ في أحاديث المقبري، فقال: عن أبي هريرة، ويجوزُ أن يكون للمقبريِّ فيه إسنادٌ آخر، فقد وجدتُه في «صحيح» ابن خُزَيمة من رواية صالح بن كَيْسان عن سعيد المقبُريِّ عن أبيه عن أبي هريرة، وإذا تقرَّرَ ذلك عُرِفَ أن الرواية التي صحَّحها البخاري أتقنُ الروايات، والله أعلم.

الحديث العاشر: قال الدارقطنيُّ: وأخرج البخاري (٩٥٣) عن محمد بن عبد الرحيم عن سعيد بن سليمان عن هُشَيم عن عُبَيد الله بن أبي بكر عن أنس، أن النبيَّ ﷺ كان لا يَغْدُو يوم الفِطْر حتى يأكلَ تَمَراتٍ. قال: وقد أنكَرَ أحمدُ بن حنبل هذا من حديث هُشَيم عن عُبَيد الله بن أبي بكر وقال: إنما رواه هشيم عن محمد بن إسحاقَ عن حَفْص بن عُبَيد الله عن أنس، وقيل: إن هُشَيماً كان يُدلِّسه عن عبيد الله بن أبي بكر، وقد رواه مِسعَر ومُرجَّى بن رجاءٍ وعلي بن عاصم عن عُبَيد الله، ولا يَثبُتُ منها شيءٌ. انتهى كلامه، وأحمدُ ابن حنبل إنما استنكَرَه لأنه لم يعرفه من حديث هُشَيم، لأن هُشَيماً كان يُحدِّث به قديماً هكذا، ثم صار بعدُ لا يُحدِّث به إلا عن محمد بن إسحاق، ولهذا لم يسمعه منه إلّا كبار أصحابه.

وأما قوله: إن هُشَيماً كان يُدلِّسُ فيه، فمردودٌ، فرواية البخاريِّ نصُّها[1] عن هُشَيم: قال: أخبرنا عبيدُ الله بن أبي بكر، فذَكَرَها، والعَجَبُ من الإسماعيليِّ أيضاً، فإنه أخرجه من رواية أبي الرَّبيع الزَّهْراني عن هُشَيم عن عُبَيد الله، ثم قال: هشيمٌ مدلِّس، فكأنَّه لمَّا رآه عنده[2] مُعنعَناً ظنَّ أن هشيماً دَلَّسه، ومن هنا يظهر شفوفُ نَظَرِ البخاري على غيره.

وأما روايةُ مرجَّى بن رجاء فعلَّقها البخاريُّ في الباب، ووَصَلها أحمدُ بن حنبل وابن خُزيمة في «صحيحه» والإسماعيليُّ، ولا أدري ما معنى قولِ الدارقطني: لا يثبُتُ منها شيءٌ وقد رواه

(١) في (س): نفسها.

(٢) في (س): لما رواه عنه.

غيرُ من ذَكَرَ، أخرجه ابن حبان في «صحيحه» والإسماعيليُّ في «مستخرَجه» والحاكم في «مستدركه» من طريق عُتْبَة بن حُميد عن عُبَيد الله بن أبي بكر نحوَه. نعم، رواية مِسْعَرٍ لا يصحُّ إسنادُها عنه، وعليُّ بن عاصم ضعيف. وأما الطريق التي ذكرها عن هُشَيم عن محمد ابن إسحاق فرواها أحمدُ بن مَنيع في «مسنده» والتِّرمذي في «جامعه» والإسماعيلي في «مستخرجه» من طريق هُشيم به، وقد ظَهَرَ بما قَرَّرناه أنَّ إحدى الطريقين لا تُعِلُّ الأُخرى، والله أعلم.

الحديث الحادي عشر: قال البخاريُّ (٩٨٦): حدثنا محمدٌ، حدَّثنا أبو تُمَيْلة يحيى بن واضح، عن فُلَيْح بن سليمان، عن سعيد بن الحارث، عن جابر بن عبد الله قال: كان النبيُّ ﷺ إذا كان يومُ عيدٍ خالَفَ الطريقَ، تابَعَه يونُسُ بن محمد بن فُلَيح، وحديثُ جابرٍ أصحُّ. هكذا في جميع الروايات التي وَقَعَت لنا عن البخاريِّ، إلّا أنَّ في رواية أبي علي بن السَّكَن: تابَعَه يونسُ بن محمد عن فُلَيح عن سعيد عن أبي هريرة، وحديثُ جابر أصحُّ، كذا وقع عنده، قال أبو عليٍّ الجَيَّاني: والظاهرُ أنَّ هذا الإصلاح من قِبَله[1]. قلتُ: والتخبيط[2] فيه ممن دون البخاريِّ، وقد ذكره أبو مسعود الدمشقي في «الأطراف» مُحَرَّراً، فذكر حديث أبي تُمَيلة وبعده تابعه يونسُ بن محمد عن فُلَيح، وقال محمد بن الصَّلْت عن فُلَيح: عن سعيد عن أبي هريرة، قال البخاريُّ: وحديثُ جابر أصحُّ، وكذا حكاه أبو نُعيم في «مُستخرَجه»، وحكى البَرْقاني نحوَه، ثم قال أبو مسعود متعقِّباً عليه: إنما رواه يونسُ بن محمد عن فليح عن سعيد عن أبي هريرة لا عن جابر، قال: وكذا رواه الهيثمُ بن جَميل عن فُلَيح. قلت: ولم يُصِبْ أبو مسعود في دعواه أنَّ رواية يونس بن محمد إنما هي من مسند أبي هريرة، فقد رواه أبو بكر بن أبي شَيْبة في «مسنده» عن يونس بن محمد من مسند جابرٍ كما قال البخاريُّ، ومن طريقه أخرجه الإسماعيليُّ، وكذا رواه أبو جعفر العُقَيلي في «مصنفه» من حديث يونس، وكذا قال الترمذيُّ: أنَّ أبا تُمَيلة ويونسَ بن محمد رَوَياه عن فُلَيح عن سعيد عن

(١) ليس كذلك، فقد وقع هذا أيضاً في رواية أبي ذر الهروي.

(٢) في (س): والتخليط.

جابر. نعم، رُويناه من طريق محمد بن عُبَيد الله بن المُنادَى وأحمد بن الأزهر وعلي بن مَعْبَد، ثلاثتهم عن يونس بن محمد عن فُلَيح عن سعيد عن أبي هريرة، كما قال أبو مسعود، وقَوِيَ بهذا أن لسعيد بن الحارث فيه شيخَين، وقد ذكر أبو مسعود أيضاً أن محمد بن حُميد رواه عن أبي تُميلة، فصيَّره من مسند أبي هريرة، ولكن محمد بن حُميد لا يُحتَجُّ به، ورواية محمد بن الصلت قد ذكَرتُ مَن وَصَلَها في فصل التعليق، ولله الحمد.

الحديث الثاني عشر: قال الدارقطني: أخرج البخاريُّ أحاديثَ للحسن عن أبي بَكْرة، منها: حديث الكسوف (١٠٤٠) والحسن إنما يروي عن الأحنف عن أبي بَكْرة. قلت: البخاريُّ معروف أنه ممن كان يُشدِّد في مثل هذا، وقد أخرج البخاريُّ حديث الكسوف من طرقٍ عن الحسن عَلَّق بعضها، ومن جملة ما علَّقه فيه: رواية موسى بن إسماعيل (١٠٤٨) عن مُبارَك بن فَضَالة عن الحسن قال: أخبرني أبو بكرة، فهذا مُعتمَدُه في إخراج حديث الحسن، ورَدُّه على من نفى أنه سمع من أبي بكرة باعتماده على إثبات من أثبته، وسيأتي مزيدٌ لذلك في فَضْل الحسن بن علي بن أبي طالب إن شاء الله تعالى.

من قَصْر الصلاة

(خ م) **الحديث الثالث عشر**: قال الدارقطنيُّ: أخرجا جميعاً[1] حديث ابن أبي ذِئْب عن سعيد المَقبُري عن أبيه عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: «لا يَحِلُّ لامرأةٍ تسافرُ وليس معها مُحرَمٌ»، قال الدارقطني: وقد رواه مالك ويحيى بن أبي كَثير وسُهَيل عن سعيد عن أبي هريرة؛ يعني لم يقولوا: عن أبيه. قلت: لم يُهمِل البخاريُّ حكاية هذا الاختلاف، بل ذكره عَقِبَ حديث ابن أبي ذِئْب، والجواب عن هذا الاختلاف كالجواب في الحديث الثاني، فإن سعيداً المقبريَّ سمع من أبيه عن أبي هريرة، وسمع من أبي هريرة، فلا يكون هذا اختلافاً قادحاً، وقد اختُلِفَ فيه على مالك، فرواه ابن خُزَيمة في «صحيحه» من حديث بِشْر بن عمر عنه عن سعيد عن أبيه عن أبي هريرة، وقال بعده: لم يقل أحدٌ من أصحاب مالك في هذا

(١) البخاري (١٠٨٨)، ومسلم (١٣٣٩).

الحديث: عن سعيد عن أبيه، غيرُ بِشْر بن عمر. انتهى، وقد أخرجه أبو عَوَانة في «صحيحه» من حديث بشر بن عمر أيضاً، وصَحَّحَ ابنُ حبان الطريقين معاً، والله أعلم.

من قيام الليل

الحديث الرابع عشر: قال الدارقطني: أخرج البخاريُّ (١١٥٢) حديث الأوزاعي عن يحيى عن أبي سَلَمة عن عبد الله بن عمرو قال: قال لي النبيُّ ﷺ: «لا تكن مثلَ فلانٍ، كان يقوم الليلَ فتَرَكَ قيام الليل». وقد اختُلِفَ فيه على الأوزاعيّ فقال عمرو بن أبي سَلَمة والوليد بن مُسلم وغيرهما عنه عن يحيى: عن عُمر بن الحكم بن ثَوْبان عن أبي سلمة، زادوا رجلاً. انتهى، وهذا القول فيه كالقول في الذي قبلَه، بل هنا صَرَّح الأوزاعي بالتحديث عن يحيى، وصرَّح يحيى بالتحديث عن أبي سلمة، فانتفت تُهْمَةُ التدليس، والراوي له هكذا عنده عن الأوزاعيِّ عبد الله بن المبارَك، وهو من الحفَّاظ المتقنين، ومع ذلك فالبخاريُّ لم يُهمِلْ حكاية الخلاف في ذلك، بل ذكره تعليقاً، وأخرج مسلمٌ طريق عمرو بن أبي سلمة كما أوضحتُه في «تغليق التعليق».

(خ م) **الحديث الخامس عشر**: قال الدارقطني: وأخرجا جميعاً[1] حديث شُعبة عن عمرو عن جابر: «إذا جاء أحدكم والإمامُ يَخطُبُ فليُصلِّ ركعتين»، وقد رواه ابن جُرَيْج وابن عُيَينة وحماد بن زيد وأيوب ووَرْقاء وحبيب أبو[2] يحيى، كلهم عن عمرو: أنَّ رجلاً دخل المسجد فقال له: صَلَّيتَ. قلت: هذا يُوهم أن هؤلاء أرسلوه، وليس كذلك، فقد أخرجه الشيخانِ من رواية حماد بن زيد وسفيان بن عُيَينة، ومسلم من حديث أيوب وابن جريج، كلهم عن عمرو بن دينار موصولاً، وإنما أراد الدارقطنيُّ أن شُعبةَ خالف هؤلاء الجماعةَ في سياق المتن واختصره، وهم إنما أَورَدُوه على حكاية قصَّة الداخل وأمْرِ النبي ﷺ له بصلاةِ ركعتين والنبيُّ ﷺ يَخطُب، وهي قصة مُحتمِلةٌ للخُصوص، وسياقُ شعبة يقتضي العمومَ في حقِّ كل داخل، فهي مع اختصارها أَزْيدُ من روايتهم، وليست بشاذَّةٍ، فقد تابعه

---

(١) البخاري (١١٦٦)، ومسلم (٨٧٥) (٥٧).

(٢) تحرَّف في (س) إلى: بن، ووقع في (ف): وحبيب وأبو يحيى، وهو خطأ.

على ذلك رَوْحُ بن القاسم عن عمرو بن دينار، أخرجه الدارقطنيُّ في «السنن»، فهذا يدلُّ على أنَّ عمرو بن دينار حَدَّثَ به على الوجهين، والله أعلم.

ووقع في هذا الموضع للمِزِّي في «الأطراف» شيءٌ ينبغي التنبيهُ عليه، وذلك أنه قال في أول ترجمة شُعبة عن عمرو بن دينار عن جابر: حديث: أن رجلاً جاء والنبيُّ ﷺ يَخطُب فقال: «أَصلَّيتَ؟» قال: لا... الحديث: خ في الصلاة عن آدم، وم فيه عن بُندارٍ عن غُندَر، يعني كلاهما عن شعبةَ به. وهذا اللفظ الذي صَدَّر به الحديثَ ليس هو لفظَ شعبة كما ترى.

من كتاب الجنائز

الحديث السادس عشر: قال الدارقطنيُّ: وأخرج البخاريُّ (١٣٢٥) حديثَ ابن أبي ذِئْب عن سعيدٍ عن أبيه أنه سأل أبا هريرة، فقال: سمعتُ النبيَّ ﷺ يقول: «من صلَّى على الجنازة فله قيراطٌ» الحديث، قال: وقد رواه عُبَيد الله بن عمر عن سعيد عن أبي هريرة، لم يقل: عن أبيه. قلتُ: وهذا نظيرُ الحديث الثالثَ عشرَ، لكن رواية عُبَيد الله بن عمر في هذا غيرُ مشهورة، فرواية ابن أبي ذِئْب هي المعتمَدَة، وهي من أفراد «الصحيح»، وإنما أورَدَها المصنف مقرونةً برواية الأعرج عن أبي هريرة.

الحديث السابع عشر: قال الدارقطني: أخرج البخاريُّ (١٣٤٣) حديثَ الليث عن الزُّهري عن عبد الرحمن بن كعب عن جابر: أن النبيَّ ﷺ كان يَجمَعُ بين قتلى أُحدٍ ويُقدِّمُ أقرأهم، وقد رواه ابنُ المبارك عن الأوزاعي عن الزُّهْري مرسلاً عن جابر، ورواه معمر عن الزهري، عن ابن أبي صَعِيرة عن جابر، ورواه سليمان بن كَثيرٍ عن الزُّهْري: حدَّثني من سمع جابراً، وهو حديث مُضطرِب. انتهى، أطلق الدارقطنيُّ القولَ في هذا الحديث بأنه مُضطرِب مع إمكان نفي الاضطراب عنه بأن يفسَّر المبهَم الذي في رواية سليمان بالمسمَّى الذي في رواية الليث، وتُحمَل رواية معمر على أنَّ الزهريّ سمعه من شيخين، وأما رواية الأَوزاعي المرسلة فقصَّر فيها بحذف الواسطة، فهذه طريقة من ينفي الاضطراب عنه، وقد ساق البخاريُّ ذِكرَ الخلاف فيه، وإنما أخرج روايةَ الأوزاعي مع انقطاعها لأنَّ الحديث عنده

عن عبد الله بن المبارَك عن الليث والأوزاعي جميعاً عن الزُّهري، فأسقط الأوزاعيُّ عبدَ الرحمن ابن كعب، وأثبَتَه الليثُ، وهما في الزُّهْري سواءٌ، وقد صَرَّحا جميعاً بسماعهما له منه، فقَبِلَ زيادةَ الليث لثقته، ثم قال بعدَ ذلك: ورواه سليمانُ ابن كثير عن الزُّهْري عمَّن سمع جابراً، وأراد بذلك إثباتَ الواسطة بين الزُّهْريِّ وبين جابرٍ فيه في الجُمْلة، وتأكيدَ رواية الليث بذلك، ولم يَرَها عِلَّةً تُوجِب اضطراباً، وأما روايةُ مَعمَر فقد وافقه عليها سفيان بن عُيَيْنة، فرواه عن الزُّهْري عن ابن أبي صَغيرة وقال: ثَبَّتني فيه معمر، فرَجَعَت روايتُه إلى رواية معمر.

وعن الزُّهْري فيه اختلافٌ لم يذكره الدارقطنيُّ، فقيل: عن أُسامة بن زيد عن الزُّهري عن أنس، ومن هذا الوجه أخرجه أبو داود والتِّرمذي، ونقل في «العلل» عن البخاري أنه قال: حديث أُسامة خطأٌ غَلِطَ فيه؛ يعني أن الصواب حديثُ الليث، ووَهِمَ الحاكمُ فأخرج حديثَ أسامة هذا في «مستدركه»، وعن الزُّهْري فيه اختلافٌ آخر، رواه البيهقيُّ من طريق عبد الرحمن ابن عبد العزيز الأنصاري عن الزُّهْريّ عن عبد الرحمن بن كعب بن مالك عن أبيه، وهو خطأٌ أيضاً، وعبدُ الرحمن هذا ضعيف، ولا يَخفَى على الحاذقِ أن رواية الليث أرجحُ هذه الروايات كما قَرَّرْناه، وأن البخاري لا يُعِلُّ الحديثَ بمجرَّد الاختلاف.

حديث ابن عباس: مَرَّ النبيُّ ﷺ بقبرين، تقدَّم في الثاني.

الحديث الثامن عشر: قال الدَّارقطنيُّ: أخرج البخاري (١٣٦٨) حديث داود بن أبي الفُرَات عن ابن بُرَيدة عن أبي الأسود عن عمر: مُرَّ بجنازةٍ فقال: وَجَبَت... الحديث، وقد قال عليُّ بن المديني: إنَّ ابن بُـرَيْدة إنما يروي عن يحيى بن يَعمَر عن أبي الأسود، ولم يقل في هذا الحديث: سمعتُ أبا الأسود، قال الدارقطني: وقلت أنا: وقد رواه وَكِيع عن عمر بن الوليد الشَّنِّي عن ابن بُريدة عن عمر، ولم يذكر بينهما أحداً. انتهى، ولم أره إلى الآن من حديث عبد الله بن بُريدة إلا بالعنعنة، فعِلَّتُه باقية إلا أن يُعتذرَ للبخاري عن تخريجه بأن اعتماده في الباب إنما هو على حديث عبد العزيز بن صُهَيب عن أنس، بهذه القصة سواءٌ، وقد

وافقه مسلمٌ على تخريجه، وأخرج البخاريُّ حديث أبي الأسود كالمتابعة لحديث عبد العزيز بن صُهيب، فلم يَستوفِ نَفْيَ العِلَّة عنه كما يستوفيها فيما يُخرِّجه في الأصول، والله أعلم.

من الزَّكاة

(خ م) **الحديث التاسع عشر**: قال الدارقطني: وأخرجا جميعاً[1] حديث عَفَّان عن وُهَيب عن أبي حيَّان عن أبي زُرْعة عن أبي هريرة: أن رجلاً قال للنبي ﷺ: دُلَّني على عملٍ إذا أنا عملتُه دخلتُ الجنة... الحديث، وقد رواه يحيى القَطَّان عن أبي حيان فخالف وُهَيباً فأرسَلَه ولم يذكر أبا هريرة. انتهى، وقد أخرج البخاري حديث يحيى القَطَّان عقبَ حديث وُهَيب، فأَشعَرَ بأن العِلَّة ليست بقادحةٍ لأن وُهيباً حافظ، فقدَّم روايته لأن معه زيادة، وفي معنى روايته حديثٌ آخر اتفقا عليه من هذا الوجه في كتاب الإيمان من طريق جَرِير وإسماعيل ابن عُلَيَّة عن أبي حيان، وهو مما يُقوِّي روايةَ وُهَيب، والله أعلم.

الحديث العشرون: قال أبو مسعود: أخرج البخاريُّ (١٤٠٥) حديث شُعيب بن إسحاق، عن الأوزاعي، قال: أخبرني يحيى بنُ أبي كثير، أنَّ عمرو بن يحيى بن عُمارة أخبره عن أبيه أنه سَمِعَ أبا سعيد يقول: قال النبيُّ ﷺ: «ليس فيما دُون خمسةِ أوْسُقٍ صَدَقة» الحديث، وقد رواه داود بن رُشَيْد وهشام بن خالد عن شُعَيب عن الأوزاعي عن يحيى غير منسوب، ورواه الوليد بن مُسلِم عن الأوزاعي عن عبد الرحمن بن أبي اليَمان عن يحيى ابن سعيد، ورواه عبد الوهاب بن نَجْدة عن شعيب عن الأوزاعي قال: حدثني يحيى بن سعيد. انتهى كلامه، واقتضى أمرَينِ، أحدهما: أن شيخ البُخاريِّ ـ وهو إسحاقُ بن يزيد ـ وَهِمَ في نسبة يحيى فقال: ابن أبي كثير، وإنما هو يحيى بن سعيد، بدليل رواية عبد الوهّاب، وأن داود وهشاماً لم يَنسُباه، ثانيهما: أنه اختُلِفَ فيه على الأوزاعي مع ذلك بزيادة رجلٍ فيه بينَه وبينَ يحيى بن سعيد من رواية الوليد بن مسلم، وإذا تأمَّلتَ ما ذَكَرَه لم تَجِدْ ما اختاره مستقيماً، بل روايةُ الوليد بن مسلم تدلُّ على أنه لم يكن عند الأوزاعي عن يحيى

---

(١) البخاري (١٣٩٧)، ومسلم (١٤).

ابن سعيد إلّا بواسطةٍ، وقد صَرَّح شعيبٌ عنه بأن يحيى أخبره، فاقتَضَى ذلك أن رواية عبد الوهاب ابن نَجْدة إمَّا موهومة وإما مُدلَّسة، ورواية إسحاق عن شعيبٍ صحيحة صريحة.

وقد وجدتُ لإسحاق فيه متابعاً عن شعيب، وذلك فيما أخرجه أبو عَوَانة في «صحيحه» قال: حدثنا أبو إبراهيم الزُّهري ـ وكان من الأبدال ـ حدثنا أبو أيوب سليمان بن عبد الرحمن، حدثنا شعيبُ بن إسحاق حدثنا الأوزاعيُّ، أخبرني يحيى بن أبي كَثِير، فذكره سواءً، وهكذا أخرجه الإسماعيلي في «مُستخرَجه» من طريق سليمان بن عبد الرحمن، ثم قال: الحديثُ مشهور عن يحيى بن سعيد رواه الخلقُ عنه، وقد رواه داود ابن رُشَيد عن شعيب عن الأوزاعي عن يحيى بن سعيد. قلت: وهو يدلُّ لما قلناه، أنَّ رواية الأوزاعي له عن يحيى بن سعيد مُدلَّسة، وعن يحيى بن أبي كثير مسموعة، وكأنه كان عند شعيب بن إسحاق عن الأوزاعيِّ على الوجهين، والله أعلم.

الحديث الحادي والعشرون: قال الدارقطني: وأخرج البخاري (١٤٤٨) حديثَ الأنصاريِّ عن أبيه عن ثُمامة عن أنسٍ عن أبي بكر حديثَ الصَّدَقات، وهذا لم يسمعه ثمامةُ من أنس، ولا عبدُ الله بن المثنّى من ثُمامة، قال عليُّ بن المديني: حدثني عبدُ الصمد حدثني عبدُ الله بن المثنَّى قال: دَفَعَ إليَّ ثمامةُ هذا الكتابَ، قال: وحَدَّثَنا عَفّانُ، حدثنا حماد قال: أخذتُ من ثمامة كتاباً عن أنس نحو هذا، وكذا قال حماد بن زيد عن أيوب: أَعطاني ثمامةُ كتاباً، فذكر هذا. قلت: ليس فيما ذَكَرَ ما يقتضي أن ثمامة لم يسمعه من أنس كما صَدَّرَ به كلامه، فأما كَونُ عبد الله بن المثنى لم يسمعه من ثمامةَ، فلا يَدُلُّ على قَدْحٍ في هذا الإسناد، بل فيه دليلٌ على صحة الرواية بالمناوَلة إن ثبت أنه لم يسمعه، مع أن في سياق البخاريِّ عن عبد الله بن المثنى: حدثني ثمامةُ أن أنساً حَدَّثَه، وليس عبدُ الصمد فوقَ محمد بن عبد الله الأنصاري في الثِّقة، ولا أعرفَ بحديث أبيه منه، والله أعلم.

حديث أنس في النهي عن بَيْع الثَّمَرة، يأتي في البيوع إن شاء الله تعالى.

من كتاب الحج

(خ م) **الحديث الثاني والعشرون**: قال الدارقطنيُّ: اتَّفَقا[١] على حديث عطاءٍ عن صفوان ابن يَعْلى عن أبيه حديث الجُبَّة في الإحرام، وفيه: «واصنَعْ في عُمرَتك ما تَصنَعُ في حَجِّكَ» من حديث ابن جُرَيج وهَمَّام وغيرهما عن عطاء، ورواه الثَّوريُّ عن ابن جُرَيج وابن أبي ليلى جميعاً عن عطاءٍ عن يعلى بن أُميَّة مُرسَلاً، وكذا قال قتادةُ ومَطَرٌ الورَّاق ومنصور بن زاذان وعبد الملك بن أبي سليمان وغيرُ واحدٍ عن عطاءٍ ليس فيه صفوان. قلت: في رواية ابن جُرَيج: أخبَرني عطاءٌ أن صفوان بن يعلى أخبره عن يعلى به، ورواية جَمِيع مَن ذكره عن عطاء عن يعلى مُعَنعَنة، فدلَّ على أنه لم يَرْوِه عن يعلى إلّا بواسطة ابنه، وابنُ جُرَيج من أعلم الناس بحديث عطاءٍ، وقد صَرَّح بسماعه منه، فالتعليل بمثل هذا غير مُتَّجِهٍ كما قدَّمنا غيرَ مرة.

الحديث الثالث والعشرون: قال الدارقطنيُّ: أخرج البخاريُّ (١٥٥٠) حديثَ الثَّوري عن الأعمش عن عُمارة عن أبي عَطِيَّة عن عائشة في التلبية، وتابعه أبو معاوية عن الأعمش، وقال شعبةُ عن الأعمش: عن خَيْثمة عن أبي عطية به، وقال: ورُوِيَ عن يحيى القَطَّان عن الأعمش عن خَيْثَمة أيضاً، ورواه إسرائيلُ وأبو الأحوص وزهيرُ بن معاوية ومحمد بن فُضَيل وأبو خالد وغير واحد عن الأعمش كما قال الثَّوريُّ، ورواه عبد الله بن داود الخُرَيْبي عن الأعمش، فأوضَحه وبَيَّنَ عِلَّته، قال: حدثنا الأعمشُ عن عُمارة عن أبي عطيَّة عن عائشة، فذَكَره، قال الأعمش: وذَكَر خَيْثمة عن الأسود: أنه كان يزيدُ: «والـمُلْك، لا شَرِيكَ لك»، قال الدارقطنيُّ: فيُشبِهُ أن يكون الوهمُ دَخَلَ على شُعْبة من ذِكْر الأعمش لخيثمة في آخره. قلت: وهو تحقيقٌ حَسَنٌ، ومقتضاه صحةُ ما اختاره البخاريُّ واعتمده من رواية الأعمش، على أن البخاري لم يُهمِلْ حكايةَ الخلاف، بل حكاها عَقِبَ حديث الثوري، والله أعلم.

---

(١) البخاري (١٥٣٦)، مسلم (١١٨٠).

الحديث الرابع والعشرون: قال الدارقطنيُّ: أخرج البخاري (١٦٢٦) حديثَ أبي مروان عن هشام بن عُرْوة عن أبيه، عن أم سَلَمة، أن النبيَّ ﷺ قال لها: «إذا صُلِّيَت الصُّبحُ فطُوفي على بَعِيرك والناسُ يُصلُّون» الحديث، وهذا مُنقطِع، وقد وَصَله حفصُ بن غِيَاث عن هشام عن أبيه عن زينب عن أم سَلَمة، ووَصَلَه مالكٌ عن أبي الأسود عن عُرْوة كذلك في «الموطأ». قلت: حديث مالكٍ عند البخاري في هذا المكان مقرونٌ بحديث أبي مروان، وقد وقع في بعض النُّسخ ـ وهي رواية الأصيليّ في هذا ـ: عن هشامٍ عن أبيه عن زينبَ عن أم سلمة موصولاً، وعلى هذا اعتَمَدَ المِزِّي في «الأطراف»، ولكن مُعظَم الروايات على إسقاط زينب، قال أبو عليٍّ الجَيَّاني: وهو الصحيحُ، ثم ساقه من طريق أبي علي بن السَّكَن عن علي بن عبد الله بن مُبشِّر عن محمد بن حَرْب شيخِ البخاري فيه على الموافقة وليس فيه زينبُ، وكذا أخرجه الإسماعيليُّ من حديث عَبْدة بن سليمان ومُحاضِر وحسَّان بن إبراهيم، كلُّهم عن هشام ليس فيه زينب، وهو المحفوظُ من حديث هشام، وإنما اعتمد البخاريُّ فيه روايةَ مالك التي أثبَتَ فيها ذكرَ زينب، ثم ساق معها روايةَ هشام التي سَقَطَت منها، حاكياً للخلاف فيه على عُرْوة كعادته، مع أن أسماع عُرْوةَ من أمِّ سلمة ليس بمُستبعَدٍ، والله أعلم.

(خ م) **الحديث الخامس والعشرون**: قال الدارقطنيُّ: وأخرجا[1] حديث ابن جُرَيج عن الزُّهْري عن سليمان بن يسار عن ابن عباس عن الفضل في قصة الخَثعَميَّة، قال: وقال حَجَّاجٌ في هذا الحديث عن ابن جُرَيج: حُدِّثتُ عن الزُّهري. قلت: الحديث مُخرَّج عندهما من رواية مالكٍ وغيره عن الزُّهْري، فليس الاعتمادُ فيه على ابن جُرَيج وحدَه، مع أن حَجَّاجاً لم يُتابَع على هذا السِّياق، إلّا أنه حافظٌ، وابن جريج مدلِّس، فتُعتَمدُ رواية حجاج إلى أن يُوجَدَ من رواية غيره عن ابن جُرَيج مصرِّحاً فيه بالسَّماع من الزُّهْري، فإني لم أرَه من حديثه إلّا مُعَنعَناً، والله أعلم.

---

(١) البخاري (١٨٥٣)، ومسلم (١٣٣٥).

الحديث السادس والعشرون: قال الدارقطنيُّ: وأخرج البخاريُّ (١٨٩٠) حديث الليث عن خالد عن سعيد بن أبي هِلالٍ عن زيد بن أسلمَ عن أبيه عن عمر: اللهمَّ ارزُقْني شهادةً في سبيلك، واجعَلْ موتي في بلدِ رسولك. قال: وقال هشامُ بن سعد: عن زيد بن أسلمَ عن أبيه عن حَفْصة عن عمر، وقال رَوْحُ بن القاسم: عن زيد بن أسلمَ عن أُمِّه عن حفصة عن عمر. قلت: الظاهر أنه كان عند زيد بن أسلم عن أبيه عن عمر وعن أمِّه عن حفصة عن عمر؛ لأنَّ الليث ورَوْحَ بن القاسم حافظان، وأسلمُ مولى عمر من الملازِمينَ له العارفين بحديثه، وفي سياق حديث زيد بن أسلم عن أُمِّه عن حفصة زيادةٌ على حديثه عن أبيه عن عمر، كما بيَّنْتُه في كتابي «تغليق التعليق»، فدَلَّ على أنهما طريقانِ محفوظان، وأما روايةُ هشام بن سعد فإنها غيرُ محفوظةٍ، لأنه غيرُ ضابطٍ، والله أعلم، وقد رواه مالكٌ عن زيد بن أسلم عن عمر لم يَذكُرْ بينَهما أحداً، ومالك كان يَصنَعُ ذلك كثيراً.

من كتاب الصيام

(خ م) **الحديث السابع والعشرون:** قال الدارقطنيُّ: أخرج مسلم (١١٤٨) حديث الأشجِّ عن أبي خالدٍ عن الأعمش عن الحَكَم ومسلم البَطِين وسَلَمة بن كُهَيل عن سعيد وعطاء ومجاهد عن ابن عباس: أن امرأةً زَعَمَتْ أن أختها ماتت وعليها صومٌ... الحديث، قال: وقال البخاري (١٩٥٣): ويُذكَرُ عن أبي خالدٍ، فذكره، قال الدارقطني: وخالفه جماعةٌ منهم شعبةُ وزائدة وابن نُمَيْر وأبو معاوية وجَرِير وغيرُ واحد عن الأعمش عن مسلم عن سعيد بن جُبَير عن ابن عباس، وبيَّن زائدةُ في روايته من أين دَخَلَ الوهمُ على أبي خالد، فقال في آخر الحديث: فقال الحَكمُ وسلمةُ بن كُهَيل، وكانا عند مُسلم حين حَدَّثَ بهذا الحديث: ونحن سمعناه من مجاهدٍ عن ابن عباس. قلت: قد أَوضحتُ هذه الطرق في كتابي «تغليق التعليق» وبَيَّنتُ أنه لا يَلحَقُ الشيخين في ذِكرِهما لطريق أبي خالد لومٌ، لأن البخاري علَّقه بصيغةٍ تشير إلى وَهْمِه فيه، وأما مسلم فأخرجه مُقتصِراً على إسناده دون سياق متنه، لكن للحديث عِلَّةٌ أخرى لم يتعرَّض لها الدارقطنيُّ، وهي اختلافُهم في سياق متنه، وسنُوضح إن شاء الله تعالى في موضعه إذا يَسَّرَ اللهُ علينا الوصول بمنِّه وقُوَّته.

من كتاب البيوع

(خ م) **الحديث الثامن والعشرون**: قال الدارقطني: أخرج البخاري (٢١٥٢) حديث الليث عن سعيد الـمَقْبُري عن أبيه عن أبي هريرة، أنه سمعه يقول: قال النبيُّ ﷺ: «إذا زَنَتِ الأَمَةُ فتَبَيَّنَ زِناها، فليَجلِدْها الحدَّ ولا يُثرِّبْ» الحديث، وقد اختُلِفَ على سعيدٍ فرواه عبيدُ الله بن عمر من رواية محمد بن عُبَيد ويحيى بن سعيد الأُمَوي عنه عن سعيد عن أبيه، ورواه عَبْدةُ بن سليمان عن ابن إسحاق عن سعيدٍ هكذا، وخالفه ابنُ المبارَك ومُعتمِرُ بن سليمان وعُقْبة بن خالد وأبوأسامة وغيرهم فرَوَوْه عن عُبَيد الله بن عمر عن سعيد عن أبي هريرة، لم يقولوا: عن أبيه، وكذا قال غيرُ واحد عن ابن إسحاق، وكذا رواه أيوب بن موسى وإسماعيل بن أُمية وأسامة بن زيد وغيرهم عن سعيدٍ ليس فيه: عن أبيه، وأخرجها مسلمٌ على اختلافها واقتصَرَ البخاريُّ على حديث الليث. قلت: الليثُ إمامٌ وقد زاد فيه: عن أبيه، فلا يضرُّه من نَقَصَه، على أنه في مثل هذا لا يَبعُدُ أن يكون الحديثَ عند سعيد على الوجهين لكثرة من رواه عنه دون ذِكْر أبيه، وإذا صحَّ أنه عنده على الوجهين، فلا يضرُّه الاختلافُ، مع أن الحديث عند الشيخين من غير طريق الـمَقبُري عن أبي هريرة أيضاً، والله أعلم.

(خ م) **الحديث التاسع والعشرون**: قال الدارقطني: وأخرجا جميعاً[1] حديث مالك عن حُمَيد عن أنس: أن النبي ﷺ نَهَى عن بيع الثِّمار حتى تُزهِيَ، فقيل: وما تُزهِي؟ قال: حتى تَحمَرَّ، قال رسولُ الله ﷺ: «أرأيتَ إذا مَنَعَ اللهُ الثَّمرةَ بِمَ يأخذُ أحدُكم مال أخيه»، قال الدارقطني: خالف مالكاً جماعةٌ منهم: إسماعيلُ بن جعفر وابنُ المبارك وهُشَيم ومروان بن معاوية ويزيد بن هارون وغيرهم، قالوا فيه: قال أنسٌ: أرأيت إن مَنَعَ الله الثمرة، قال: وقد أخرجا جميعاً حديثَ إسماعيل بن جعفر وقد فَصَل كلامَ أنس من كلام النبي ﷺ. قلت: سَبَقَ الدارقطنيَّ إلى دعوى الإدراج في هذا الحديث أبو حاتم وأبو زُرْعة الرازيان وابن خُزَيمة وغير

---

(١) البخاري (٢١٩٨)، ومسلم (١٥٥٥).

واحد من أئمة الحديث، كما أوضحتُه في كتابي «تقريب الـمَنهَج بترتيب الـمُدْرَج» وحكيتُ فيه عن ابن خُزيمة أنه قال: رأيتُ مالك بن أنس[١] في المنام فأخبَرني أنه مرفوعٌ، وأن مُعتمِر بن سليمان رواه عن حُميدٍ مُدرَجاً لكن قال في آخره: لا أدري: أنسٌ قال: بمَ يستحِلُّ، أو حَدَّث به عن النبي ﷺ؟! والأمرُ في مثل هذا قريبٌ.

(خ م) **الحديث الثلاثون:** قال الدارقطني: وأخرجا[٢] حديث عَمْرو بن دينار عن طاووس عن ابن عباس، قال: بَلَغَ عمرَ بن الخطاب أن سَمُرة باعَ خمراً، فقال: قاتَلَ الله سَمُرة... الحديث، وقد رواه حماد بن زيد عن عمرو عن طاووس: أن عمر قالَ، وكذلك رواه الوليد بن مسلم عن حَنْظلة بن أبي سفيان عن طاووس: أنَّ عمر. قلت: صَرَّح ابن عُيَينة عن عمرو بسماع طاووس له من ابن عباس، وهو أحفظُ الناس لحديث عمرو، فروايتُه الراجحة، وقد تابعه رَوْحُ بن القاسم، أخرجه مسلم من طريقه.

من الشُّفعة

الحديث الحادي والثلاثون: قال الدارقطني: أخرج البخاريُّ (٢٢٥٨، ٦٩٧٧، ٦٩٨١) حديث إبراهيم بن مَيسرة عن عمرو بن الشَّرِيد عن أبي رافع: «الجارُ أحقُّ بسَقَبِه» من رواية ابن جُرَيج والثَّوْري وابن عُيَينة عن إبراهيم، وخالفهم محمدُ بن مسلم عن إبراهيم ابن مَيسَرة، ولا يُلتفَتُ إليه، يعني لأنه ضعيفٌ، فلا تُعلِّلُ روايتُه الرواياتِ الثابتةَ.

حديث كعب بن مالك، يأتي في الذبائح إن شاء الله تعالى.

من الشِّرب

الحديث الثاني والثلاثون: قال الدارقطنيُّ فيما نقلتُ من خطّه من جزءٍ مُفرَد وليس هو في كتاب «التتبُّع»: أخرج البخاري (٢٣٥٩) عن التِّنِّيسي عن الليث عن الزُّهْري عن عُرْوة عن عبد الله بن الزُّبير: أنَّ رجلاً خاصَمَ الزُّبير في شِرَاجِ الحَرَّة... الحديث بطوله، وهو إسنادٌ متصِل لم

(١) في (س): رأيت أنس بن مالك.

(٢) البخاري (٢٢٢٣)، ومسلم (١٥٨٢).

يَصِلْه هكذا غيرُ الليث، ورواه غير الليث عن الزُّهْري فلم يذكروا فيه عبدَ الله بن الزُّبير، وأخرج البخاريُّ أيضاً من حديث مَعمَر، ومن حديث ابن جُرَيج، ومن حديث شعيب، كلُّهم عن الزُّهْري عن عُرْوة، ولم يذكروا في حديثهم عبد الله بن الزبير كما ذكره الليث. انتهى، وإنما أخرجه البخاري بالوجهين على الاحتمال لأن عُرْوةَ صحَّ سماعُه من أبيه، فيجوزُ أن يكون سمعه من أبيه وثبَّته فيه أخوه، والحديث مُشتمِلٌ على أمر يتعلّق بالزبير، فدواعي أولاده متوفِّرةٌ على ضَبطِه، فاعتَمَدَ تصحيحَه لهذه القَرينة القوية، وقد وافق البخاريَّ على تصحيح حديث الليثِ هذا، مسلمٌ وابن خُزَيمة وابن الجارود وابن حِبَّان وغيرُهم، مع أن في سياق ابن الجارود له التصريحَ بأن عبد الله بن الزُّبير رواه عن أبيه الزبير، وهي رواية يونس عن الزُّهْري، والله أعلم.

(خ م) **الحديث الثالث والثلاثون**: قال الدارقطنيُّ: أخرجا جميعاً[1] حديث الزُّهْري عن سالم عن أبيه عن النبي ﷺ: «مَن باعَ عبداً وله مالٌ»، وقد خالفه نافعٌ عن ابن عمر عن عمر، وقال النسائي: سالمٌ أجلُّ في القلب، والقولُ قول نافع. قلت: الحديث عند البخاريِّ بهذا السِّياق عن عبد الله بن يوسف حدثنا الليثُ حدثني ابن شِهاب عن سالم عن أبيه سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول: «مَن ابتاعَ نَخلاً بعدَ أن تُؤبَّر» الحديث، وفيه: «ومَن ابتاعَ عبداً وله مالٌ، فمالُه للذي باعه إلا أن يَشترِطَ المبتاعُ»، وعن مالكٍ عن نافع عن ابن عمر عن عمر في العبد، وهو معطوفٌ على «حدَّثنا الليث»، فقد أخرجه على الوجهين، ومقصودُه منه الاحتجاجُ بقصة النخل المؤبَّرة، وهي مرفوعةٌ بلا خلاف، بدليل أنه أخرجَها في أبواب المزارَعَة، وأما قصة العبد فأخرجها على سبيل التَّبَع وبَيَّنَ ما فيها من الاختلاف، فلا اعتراضَ عليه، والله أعلم.

حديث جابر في الجَمْع بين القتلى يوم أُحُدٍ، تقدَّم في الجنائز.

حديث أبي هريرة: «من أَعتَقَ شِرْكاً» يأتي في العتق.

حديث أنس عن أبي بكرٍ في الصَّدقات، مضى في الزكاة.

---

(١) البخاري (٢٣٧٩)، ومسلم (١٥٤٣) (٨٠).

من العتق

(خ م) **الحديث الرابع والثلاثون**: قال الدارقطني: وأخرَجا جميعاً[١] حديثَ قَتادة عن النَّضْر ابن أنس عن بَشير بن نَهِيك عن أبي هريرة: «من أعتقَ شَقِيصاً» وذكرا فيه الاستسعاء من حديث ابن أبي عَرُوبة وجَرير بن حازم، وقد رَوَى هذا الحديثَ شعبةُ وهشام، وهما أثبتُ الناس في قتادة فلم يَذكُرا في الحديثِ الاستسعاءَ، ووافَقَهما همامٌ وفَصَلَ الاستسعاء من الحديث فجعله من رأي قتادةَ لا من رواية أبي هريرة، قاله المقرِئ[٢] عن همام، وقال أبو مسعود: حديثُ همام عندي حسن وعندي أنه لم يَقَعْ للشيخين، ولو وقع لهما لحَكَما بقوله وتابعه معاذ بن هشام عن أبيه عن قتادة، وكذا رواه أبو عامر عن هشام، قاله الدارقطنيُّ، قال: وهذا أوْلَى بالصواب من حديث ابن أبي عَرُوبة وجَرِير بن حازم. قلت: قد اختُلِفَ فيه على همام وعلى هشام، وأَشبَعتُ الكلام عليه في «تقريب المنهَج بترتيب الـمُدرَج» ولله الحمد.

من الهبة

الحديث الخامس والثلاثون: قال الدارقطنيُّ: وأخرج البخاري (٢٥٨٥) حديث عيسى بن يونس عن هشامٍ عن أبيه عن عائشة: أن النبيَّ ﷺ كان يَقبَلُ الهديةَ ويُثيبُ عليها. قال: ورواه وكيعٌ ومُحاضِر ولم يَذْكُرا: عن عائشة. قلت: رَجَّحَ البخاريُّ الرواية الموصولة بحِفْظ راويها.

حديث عمر في الطاعون، تقدَّم في الجنائز[٣].

حديث أبي بَكْرة: «إن ابني هذا سيِّدٌ» يأتي في المناقب.

من كتاب الجهاد

(خ م) **الحديث السادس والثلاثون**: قال الدارقطنيُّ: وأَخرجا جميعاً[٤] حديث موسى بن عُقْبة عن أبي النَّضْر مولى عمر بن عُبَيد الله قال: كتَبَ إليه عبدُ الله بن أبي أوفى فقرأته: أنَّ

---

(١) البخاري (٢٥٢٧)، ومسلم (١٥٠٣).

(٢) تحرَّف في الأصل و(ع) و(س) إلى: المقبري، ووقع في (ف) على الصواب، والمقرئ: هو عبد الله بن يزيد.

(٣) لم يتقدم في الجنائز، وهو عند البخاري برقم (٥٧٢٩).

(٤) البخاري (٢٩٦٥) و(٣٠٢٤)، ومسلم (١٧٤٢).

النبي ﷺ قال: «لا تتمنَّوْا لقاءَ العدو، وإذا لَقِيتُموهم فاصبِرُوا» الحديث، قال: وأبو النَّضْر لم يسمع من ابن أبي أوفى، وإنما رواه عن كتابه، فهو حُجَّةٌ في رواية المكاتَبة. قلت: فلا عِلَّة فيه، لكنه ينبني عن أن شَرْطَ المكاتَبة:هل هو من المكاتِبِ إلى المكتوب إليه فقط، أم لكلِّ مَن عَرَفَ الخطِّ أن يرويَ به، وإن لم يكن مقصوداً بالكتابة؟ الأول هو المتبادِرُ إلى الفَهْم من المصطلَح، وأما الثاني فهو عندهم من صور الوِجَادة، لكن يمكن أن يقال هنا: إن رواية أبي النَّضْر هنا تكون عن مولاه عمر بن عُبَيد الله عن كتاب ابن أبي أوفى إليه، ويكون أَخْذُه لذلك عن مولاه عَرْضاً لأنه قرأه عليه لأنه كان كاتِبَه، فتصيرُ ـ والحالةُ هذه ـ من الرواية بالمكاتَبة كما قال الدارقطني، والله أعلم.

الحديث السابع والثلاثون: قال الدارقطني: وأخرج البخاري (٢٨٥٥) حديث أُبيِّ بن عباس ابن سهل بن سعد عن أبيه عن جدِّه، قال: كان للنبيِّ ﷺ فرس يقال له: اللحيف، قال: وأُبيٌّ هذا ضعيف. قلت: سيأتي الكلام عليه في الفصل الآتي.

الحديث الثامن والثلاثون: قال أبو مسعود في حديث إبي إسحاق الفَزَاري عن عبد الله ابن عبد الرحمن الأنصاريِّ ـ هو أبو طُوَالة ـ سمعتُ أنساً يقول: دخل النبيُّ ﷺ على بنت مِلْحان فاتَّكأ عندها ثم ضحك... الحديث، وفيه: «ناسٌ من أُمَّتي يَرْكَبُون البحرَ الأخضر»، قال أبو مسعود: هكذا في كتاب البخاري (٢٨٧٧): أبو إسحاق عن أبي طُوَالة، وسَقَطَ عليه بينهما زائدةُ بن قُدامة، كذا قال أبو مسعود، واستَنَدَ في ذلك إلى رواية المسيَّب ابن واضح عن أبي إسحاق الفَزَاري عن زائدة عن أبي طُوَالة، وهو مُستنَدٌ في غاية الوَهاءِ، فإن المسيّب ضعيف، والحديث في كتاب «السِّيَر» لأبي إسحاق الفزاري من رواية عبد الملك بن حَبيب المِصِّيصي عنه، ليس فيه زائدة، وهكذا رواه الإمام أحمد في «مسنده» عن معاوية بن عمرو عن أبي إسحاق الفزاري عن أبي طُوَالة، ليس فيه زائدة، كما رواه البخاريُّ عن عبد الله بن محمد عن معاوية بن عَمْرو سواء، حتى قال أبو عليٍّ الجَيَّاني: تتبَّعتُ طرقَ هذا الحديث عن أبي إسحاق فلم أجد فيها زائدة. انتهى، نَعم، الحديثُ محفوظٌ لزائدة عن أبي طُوَالة أيضاً بمتابعة أبي إسحاق عن أبي طُوَالة، لا من رواية أبي إسحاق الفَزَاري عن زائدة،

رواه عن زائدةَ حسينُ بن علي الجُعْفيُّ ومعاويةُ بن عمرو أيضاً، ومن طريقهما أخرجه الإسماعيلي في «مُستخرَجه» وأبو عَوَانة في «صحيحه» لا ذِكْرَ لأبي إسحاق الفَزَاري فيه، وقد رواه أحمد في «مسنده» عن معاوية بن عمرو عن أبي إسحاق، وعن معاويةَ بن عمرو عن زائدة كلاهما عن أبي طُوَالة، فذكر هذا الحديث، وأخرجَ بهذا الإسناد عن معاويةَ بن عمرو عنهما حديثاً آخر، وهو حديث أنس في فَضْل عائشة على النساء، فأظنُّ المسيَّبَ بن واضح إن كانت روايتُه محفوظةً يكون قد رواه عن أبي إسحاق الفَزاري وزائدة جميعاً عن أبي طُوَالة، فوقع[1] موضعَ واوِ العطف: عن، والله أعلم.

الحديث التاسع والثلاثون: قال الدارقطنيُّ: أخرج البخاريُّ (٢٨٩٢) حديث عبد الرحمن ابن عبد الله بن دينارٍ، عن أبي حازم، عن سَهْل بن سعد: «رِباطُ يومٍ في سبيل الله خيرٌ من الدنيا وما عليها» الحديث، ولم يقل هذا غيرُ عبد الرحمن، وغيره أثبتُ منه، وباقي الحديث صحيح. قلت: عبد الرحمن بن عبد الله بن دينار يأتي الكلامُ عليه في الفصل الذي بعد هذا، وقد تفرَّد بهذه الزيادة.

الحديث الأربعون: قال الدارقطني: أخرج البخاري (٢٨٩٦) حديث محمد بن طَلْحة عن أبيه، عن مُصعَب بن سعد قال: رأى سعدٌ أنَّ له فَضْلاً على مَن دُونَه، فقال النبي ﷺ: «هل تُنصَرون وتُرزَقون إلّا بضعفائكم»، قال الدارقطني: وهذا مُرسَل. قلت: صورتُه صورة المرسَل إلّا أنه موصولٌ في الأصل معروف من رواية مُصعَب بن سعد عن أبيه، وقد اعتمدَ البخاريُّ كثيراً من أمثال هذا السِّياق، فأخرجه على أنه موصولٌ إذا كان الراوي معروفاً بالرواية عمَّن ذَكَرَه، وقد رُويناه في «سنن» النسائي، وفي «مُستخرَجَي» الإسماعيلي وأبي نُعَيم، وفي «الحلية» لأبي نُعيم، في الجزء السادس من «حديث» أبي محمد بن صاعد، من حديث مُصعب بن سعد عن أبيه: أنه رأى... فذكره، وقد تَرَكَ الدارقطنيُّ أحاديث في الكتاب من هذا الجنس لم يتتبَّعْها.

---

(١) في (س): فوضع.

الحديث الحادي والأربعون: قال الدارقطني: وأخرج البخاريُّ (٢٩٤٧، ٣٠٨٨) حديثَ توبةِ كعب بن مالك، من طرق صحيحة عن عُقَيل وغيره، عن الزُّهري، عن عبد الرحمن ابن عبد الله بن كعب بن مالك، عن أبيه، عن كعب، وهو الصواب، وأخرجه ـ يعني في الجهاد (٢٩٤٨) مختصراً ـ عن أحمد بن محمد، عن ابن المبارَك، عن يونس، عن الزُّهْري، عن عبد الرحمن بن عبد الله بن كَعْب عن كعب، قال: وهو مُرسَل، فقد رواه سُوَيْد بن نَصْر عن ابن المبارك فقال: عن أبيه عن كعب، كما قال الجماعةُ. قلت: وقع في رواية البخاري: عن عبد الرحمن بن عبد الله بن كعب قال: سمعتُ كعباً، فأخرجه على الاحتمال، لأنَّ من الجائز أن يكون عبدُ الرحمن سمعه من جدِّه وثَبَّتَه فيه أبوه، فكان في أكثر الأحوال يرويه عن أبيه عن جدِّه، وربما رواه عن جدِّه، لكن رواية سُوَيد بن نصر التي أشار إليها الدارقطنيُّ تُوجبُ أن يكون الخلاف فيها على عبد الله بن المبارك، وحينئذٍ فتكون روايةُ أحمد بن محمد شاذّة، ولا يترتَّب على تخريجها كبيرُ تعليل، فإنَّ الاعتماد إنَّما هو على الرواية المتصلة، والله أعلم. ثم وجدت الحديث في «سنن» أبي داود عن مَعمَر، عن الزُّهْري، عن عبد الرحمن بن عبد الله بن كعب، عن أبيه، قال: كان رسول الله ﷺ... فذكره، وقال محمد بن يحيى الذُّهْلي في «عِلل حديث الزُّهْري»: ما أظنُّ عبدَ الرحمن بن عبد الله بن كعب سمع من جدِّه شيئاً، وإنما يروي عن أبيه وعمه عُبَيد الله بن كعب، ثم ساق حديث مَعمَرٍ كما ذكره أبو داود سواءً.

الحديث الثاني والأربعون: قال الدارقطني: وأخرج البخاري (٢٩٩٦) حديث العوَّام ابن حَوشَب، عن إبراهيم السَّكْسكي، عن أبي بُرْدة، عن أبي موسى، عن النبي ﷺ قال: «إذا مَرِضَ العبدُ أو سافرَ، كَتَبَ اللهُ له مثلَ ما كان يعملُ صحيحاً مُقِيماً»، وهذا لم يُسنِدْهُ غيرُ العَوَّام وخالفه مِسعَرٌ فقال:عن إبراهيم السَّكْسَكي عن أبي بُردة قولَه، لم يذكر أبا موسى ولا النبيَّ ﷺ . قلت: مِسعَرٌ أحفظُ من العوَّام بلا شكٍّ، إلّا أنَّ مثل هذا لا يقال من قِبَل الرأي، فهو في حُكْم المرفوع، وفي السِّياق قصةٌ تَدُلُّ على أن العوّام حَفِظَه، فإن فيه: اصطَحَبَ يزيدُ بن أبي كَبشَة وأبو بُرْدة في سفر فكان يزيد يصومُ في السفر، فقال له أبو بُرْدة:

أفطِرْ فإني سمعتُ أبا موسى مِراراً يقول؛ فذكره، وقد قال أحمد بن حنبل: إذا كان في الحديث قصة دَلَّ على أنَّ راويه حَفِظَه، والله أعلم.

الحديث الثالث والأربعون: قال الدارقطني فيما وجدتُ بخطِّه: أخرج البخاريُّ (٣٠٥٩) حديث إسماعيل بن أبي أُوَيس، عن مالك، عن زيد بن أسلمَ، عن أبيه: أنَّ عمر استعمل مولًى له يُدعَى هُنيّاً على الحُمْس... الحديث بطوله، قال: وإسماعيلُ ضعيف. قلت: سيأتي الكلامُ عليه، وأظنُّ أن الدارقطني إنما ذَكَرَ هذا الموضع من حديث إسماعيل خاصة وأعرض عن الكثير من حديثه عند البخاري لكون غيرِه شارَكَه في تلك الأحاديث وتَفَرَّدَ بهذا، فإنْ كان كذلك، فلم ينفرد به بل تابعه عليه مَعْنُ بن عيسى، فرواه عن مالكٍ كرواية إسماعيل سواءً، والله أعلم.

الحديث الرابع والأربعون: قال الدارقطني: وأخرج البخاريُّ (٣٠٧٤) حديث عَمْرو ابن دينار عن سالم بن أبي الجَعْد عن عبد الله بن عمرو قال: كان على ثِقْل النبي ﷺ رجلٌ يقال له: كِرْكِرة... الحديث، وليس فيه سماعُ سالمٍ من عبد الله بن عمرو، وقد روى سالم عن أخيه عن عبد الله بن عمرو غيرَ هذا. قلت: وهذا تعليلٌ لا يَرِدُ على البخاريِّ مع اشتراطه ثبوتَ اللقاء، ولا يَلزَمُ من كون سالمٍ روى عن عبد الله بن عمرو حديثاً بواسطةٍ أن لا يرويَ عنه بلا واسطةٍ بعد أن ثَبَتَ لُقِيُّه له، والله أعلم.

(خ م) **الحديث الخامس والأربعون**: قال الدارقطني: وأخرجا جميعاً[1] حديثَ ابن جُرَيْج عن الزُّهْري، عن عبد الرحمن بن عبد الله، عن أبيه وعمِّه عُبَيد الله بن كعب، عن كعبٍ: أن النبي ﷺ كان إذا قَدِمَ من سفرٍ ضُحىً بدأ بالمسجد... الحديث، وقد خالف مَعمَرٌ فقال: عن الزُّهري عن عبد الرحمن بن كعب عن أبيه، وقال عُقَيل عن الزُّهْري: عن ابن كعبٍ عن أبيه، وهي تُشبه روايةَ معمر، قال الدارقطني: ورواية ابن جُرَيج أصحُّ ولا يَضُرُّه مَن خالفه. قلت: قولُ معمر وغيره: عبد الرحمن بن كعب يُحمَل على أنه نَسَبه إلى جدِّه، فتكون

(١) البخاري (٣٠٨٨)، ومسلم (٧١٦).

روايتُهم مُنقطِعةً، وهذا الجواب صحيح من الدارقطني في أن الاختلاف في مثل هذا لا يضرُّ كما قَرَّرْناه أولاً، والله أعلم.

من الخمس والجزية

الحديث السادس والأربعون: قال الدارقطني: أخرج البخاريُّ (٣١٤٤) حديث حماد ابن زيد عن أيوب عن نافع: أن عمرَ أصاب جاريتين من سَبْيِ حُنَينٍ، وفي أوله: أنَّ عمر قال: نَذَرْتُ نَذْراً... هكذا أخرجه مُرسَلاً، ووَصَلَ حديثَ النذر حماد بن سلمة وجَرِير بن حازم وجماعةٌ عن أيوب عن نافع عن ابن عمر عن عمر، وهو صحيحٌ، ووَصَلَ حديثَ الجاريتين جَرِيرُ بن حازم عن أيوب، وقولُ حمادٍ أصحُّ. قلت: إذا صحّ أصلُ الحديث صحَّ قولُ من وَصَلَه، وقد بَيَّن البخاري الخلاف فيه، وقَدَّمنا أنه في مثل هذا يُعتمَدُ على القرائن، والله الموفِّق.

الحديث السابع والأربعون: قال الدارقطني: أخرج البخاريُّ (٣١٦٦) حديث عبد الواحد ابن زياد عن الحسن بن عمرو عن مُجاهدٍ عن عبد الله بن عَمْرو عن النبي ﷺ: «من قَتَلَ مُعاهداً لم يَرِحْ رائحةَ الجنة» الحديث. وقد خالفه مروانُ بن معاوية فرواه عن الحسن بن عمرو عن مجاهدٍ عن جُنَادة بن أبي أميّة عن عبد الله بن عمرو، وهو الصواب. قلت: مروان أثبت من عبد الواحد، وقد زاد في الإسناد رجلاً، ولكن قد تابَعَ عبدَ الواحد أبو معاوية، أخرجه ابنُ ماجه من طريقه، وعمرُو بن عبد الغفار الفُقَيمي ومن طريقه أخرجه الإسماعيليُّ، فالظاهر أن رواية عبد الواحد أرجحُ لمن تابعه، وأما روايةُ مروان بن معاوية التي زاد فيها جُنادة فأخرجها النسائي وغيره، ووَهِمَ الحاكمُ فاستدركه، ويحتمل أن يكون مُجاهدٌ سمعه من عبد الله بن عمرو بعد أن سمعه من جُنادة عنه، فالله أعلم.

من بَدْء الخلق

الحديث الثامن والأربعون: قال الدارقطنيُّ: أخرج البخاريُّ (٣٣١٧) من حديث إسرائيل عن الأعمش ومنصور جميعاً عن إبراهيم عن عَلْقمة عن عبد الله قال: كنّا مع النبيّ ﷺ في غارٍ

فنَزَلَت ﴿وَٱلْمُرْسَلَٰتِ﴾ الحديث. ولم يُتابَع إسرائيل عن الأعمش على عَلقَمة، أما عن منصور فتابَعَه شَيبَانُ عنه، وكذا رواه مُغيرة عن إبراهيم. انتهى، وقد حكى البخاريُّ الخلافَ فيه، وهو تعليل لا يَضُرُّ، والله أعلم.

من أحاديث الأنبياء

الحديث التاسع والأربعون: قال الدارقطني: أخرج البخاريُّ (٣٣٥٠) حديث ابن أبي أُوَيْس عن أخيه عن ابن أبي ذِئب عن سعيدٍ المَقْبُري عن أبي هريرة قال: يَلْقى إبراهيمَ عليه السلام أباه آزرَ يوم القيامة وعلى وجه آزرَ قَتَرة... الحديث، قال: وهذا رواه إبراهيم ابن طَهْمان عن ابن أبي ذئب، عن سعيد المقبري، عن أبيه، عن أبي هريرة. قلت: قد علَّق البخاري حديث إبراهيم بن طهمان في التفسير فلم يُهمِلْ حكايةَ الخلاف فيه، ولكن أعلَّه الإسماعيلي من وجه آخر فقال بعد أن أورده: هذا خبرٌ في صحته نظرٌ من جهة أن إبراهيم عالمٌ أنَّ الله لا يُخلِفُ المِيعادَ، فكيف يجعلُ ما بأبيه خِزْياً له مع خُبْرِه بأن الله قد وَعَدَه أن لا يُخزِيَه يوم يُبعَثون، وعِلْمِه بأنه لا خُلْفَ لوَعْده؟ انتهى، وسيأتي جوابُ ذلك إن شاء الله في موضعه.

الحديث الخمسون: قال الدارقطني: أخرج البخاريُّ (٣٣٥٣) حديث يحيى القَطَّانِ عن عُبَيد الله عن[1] سعيد عن أبيه عن أبي هريرة قيل: يا رسولَ الله، من أكرمُ الناس؟ قال: «أتقاهم» الحديث، ووافقه مسلم (٢٣٧٨) على إخراجه، وقد خالفه فيه جماعةٌ منهم أبو أسامة وعبد الله بن نُمَير ومُعتمِر بن سليمان وآخرون قالوا: عن عُبَيد الله عن سعيدٍ[1] عن أبي هريرة، لم يقولوا: عن أبيه. قلت: قد أخرج البخاريُّ حديثَ مُعتمِر وأبي أسامة وغيرهما، فهو عنده على الاحتمال، ولم يُهمِلْ حكايةَ الخلاف فيه.

الحديث الحادي والخمسون: قال أبو عليٍّ الجَيَّاني: أخرج البخاري (٣٣٦٢) عن أحمد ابن سعيد الدارميِّ حدثنا وَهْبُ بن جرير عن أبيه عن أيوب عن عبد الله بن سعيد بن جُبَير عن

(١) تحرَّف في (س) في الموضعين إلى: بن.

أبيه عن ابن عباس عن النبي ﷺ قصةَ زَمْزَمَ، قال: وتَعقَّبه أبو مسعود الدمشقيُّ بأن قال: اختلَفُوا في هذا الإسناد على وَهْب بن جَرِير؛ كأنه يَغمِزُ البخاريَّ إذ أخرجه في «الصحيح»، قال أبو علي: رواه حَجَّاج بن الشاعر عن وهب بن جرير مثلَه سواء، لكن قال: عن ابن عباس عن أُبيِّ بن كعب، زاد فيه أُبيّاً، وأسنده من رواية أبي عليّ بنِ السَّكَن عن البَغَويّ عن حَجَّاج به، وعن محمد بن بَدْر الباهلي عن محمد بن أحمد بن نَيزَك عن وهب بن جُرَير مثله، لكن قال: عن أيوب عن سعيد بن جُبَير، فأسقَطَ عبد الله بن سعيد، وكذا رواه عليُّ بن المدِيني عن وهب بن جَرير، رواه النسائي في «السنن» من طريقه عن أحمد بن سعيد شيخ البخاريِّ مثلَ ذلك، وقال في آخر حديث ابن المديني: قال وهبٌ: وحدثنا حماد بن زيد عن أيوب عن عبد الله بن سعيد عن أبيه نحوَه، ولم يذكر أُبيّاً، فتبيَّن بهذا أن وهب بن جرير كان إذا رواه عن أبيه أسقط عبد الله بن سعيد بن جُبير وأثبت أُبيَّ ابن كعب، وإذا رواه عن حماد بن زيد أسقطَ أُبيَّ بن كعب وأثبت عبد الله بن سعيد بن جبير، فبانَ أنَّ روايةَ البخاري فيها إدراجٌ يسير.

وفي الإسناد اختلافٌ آخر، فإن في آخره عند النسائي أيضاً: قال وهبُ بن جرير: فأتيتُ سَلَّامَ بن أبي مُطيع فحدَّثتُه بهذا عن حماد فأنكره إنكاراً شديداً، ثم قال لي: فأبوكَ ما يقول؟ قلت: يقول: عن أيوب عن سعيد بن جبير، فقال: قد غَلِطَ إنما هو أيوبُ عن عِكْرمة بن خالد. انتهى، ورواه إسماعيل بن عُلَيَّة عن أيوب، قال: نُبِّئْتُ عن سعيد بن جُبير عن ابن عباس: ولم يذكر أُبيَّ بن كعب، قال أبو عليٍّ الجَيَّاني: هذا الاختلاف إذا تأمَّلَه المتبحِّرُ في الصَّنْعة عَلِمَ أنه يعود إلى وِفاقٍ وأنه لا يدفع بعضُه بعضاً، وحَكَمَ بصحته، ثم بيَّن طريقَ الجمع بين هذه الروايات، والله الموفق.

الحديث الثاني والخمسون: قال أبو عليٍّ الجَيَّاني: قال البخاري (٣٤٣٨): حدثنا محمد ابن كَثير أخبرنا إسرائيلُ حدثنا عُثمانُ بن المغيرة عن مجاهدٍ عن ابن عمر قال: قال النبيُّ ﷺ: «رأيتُ عيسى وموسى وإبراهيم» الحديث، قال: والمحفوظُ فيه: مجاهد، عن ابن عباسٍ، قال

أبو مسعود: أخطأَ البخاريُّ في قوله: عن ابن عمر، وإنما رواه محمدُ بن كثير عن إسرائيل بهذا الإسناد عن ابن عباس، وكذلك رواه إسحاق بن منصور السَّلُوليُّ ويحيى ابن آدم وابن أبي زائدة وغيرُهم عن إسرائيل، وكذلك نبَّه على هذا الوَهْم أبو ذَرٍّ الـهَرَويُّ في نسخته فساق الحديث من طريق حَنبَل بن إسحاقَ عن محمد بن كثير فقال: عن ابن عباس، كذا قال أبو ذرّ، وكذا رواه عثمانُ الدارميُّ عن محمد بن كثير، وكذا رواه أبو أحمد الزُّبيريُّ عن إسرائيل.

قلت: وكذا رواه أحمدُ في «مسنده» عن أسود بن عامرٍ شاذانَ عن إسرائيل، وكذا رواه الطبرانيُّ عن أحمد بن محمد الخُزَاعي عن محمد بن كثير، وكذا رواه سَمّويه في «فوائده» عن الحُسين بن حَفْص عن إسرائيل، ويؤيد أنه من سَبْقِ القلم أن البخاري قد أخرجه في موضعٍ آخر من رواية ابن عَوْن عن مجاهد عن ابن عباس، وهو الصواب، وقد تَعَقَّبه أبو عبد الله بن مَندَه أيضاً على البخاري فأخرجه في كتاب «الإيمان» من طريق محمد بن أيوب بن الضُّرَيْس وموسى بن سعيد الطَّرَسُوسي كلاهما عن محمد بن كثير به، وقال في آخره: قال البخاريُّ: عن ابن عمر، والصوابُ: ابن عباس، ثم رأيته في «مُستخرَج» الإسماعيلي من طريق أبي أحمد الزُّبيري عن إسرائيل، وقال فيه: عن ابن عباس، ولم يَتعقَّبه كعادته، واستدللتُ بذلك على أن الوهمَ فيه من غير البخاري، والله أعلم، وكذا رواه أبو نُعيم في «مُستخرَجه» عن الطبراني[1] كما تقدم، وقال بعده: رواه البخاريُّ عن محمد بن كثير فقال: ابن عمر، ثم ساقه من طريق أبي أحمد الزُّبيري فقال: ابن عباس أيضاً، الحديث.

من ذِكْر بني إسرائيل

الحديث الثالث والخمسون: قال الدارقطني: أخرج البخاري (٣٤٦٩، ٣٦٨٩) عن يحيى بن قَزَعةَ وعن الأُوَيسي عن إبراهيم بن سعد عن أبيه عن أبي سَلَمة عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ:

---

(١) زاد هنا في (ف) و(س): «عن أحمد بن محمد بن علي الخزاعي عن محمد بن كثير وقال: ابن عباس»، وهو تكرار لما سبق، ووقع في (ع) و(ف) و(س) تقديم تخريج رواية أبي نعيم على رواية الإسماعيلي.

«كان في الأمم ناسٌ مُحدَّثون»، قال: وتابَعَهما سليمانُ بن داود الهاشميُّ وأبو مروان العُثْماني، وخالَفَهم ابنُ وَهْب فرواه عن إبراهيم بن سعد فقال: عن عائشة، بدَلَ: أبي هريرة، وقد رواه زكريا بن أبي زائدة عن سعد بن إبراهيم عن أبي سلمة عن أبي هريرة، ورواه يعقوبُ وسعدٌ ابنا إبراهيم بن سعد وأبو صالحٍ كاتبُ الليث ويزيدُ بن الهادِ عن إبراهيم بن سعد عن أبيه عن أبي سلمة قال: بَلَغني أن النبي ﷺ قال، فذكره. قلت: تَقْوَى روايةُ الأُوَيسي ومن تابعه بمتابعة زكريا، وأما روايةُ ابن الهادِ ومن تابعه فلا تُنافيها لأنها مُبهَمةٌ وتلك مُفسَّرة، فبقيت روايةُ ابن وَهْب وحدَه، وقد قال أبو مسعود في «الأطراف»: لا أعلمُ أحداً تابع ابنَ وهبٍ في قوله عن إبراهيم بن سعد: عن عائشة، والمشهورُ من رواية إبراهيم بن سعد: عن أبي هريرة، لكن أخرجه مسلمٌ (٢٣٩٨) من حديث ابن عَجْلان عن سعد بن إبراهيم بن سعد كما قال ابن وَهْب، فيحتمل أن يقال: لَعلَّ أبا سلمة كان يرويه عن أبي هريرة وعن عائشة أيضاً، والله أعلم.

من المناقب

الحديث الرابع والخمسون: قال البخاري (٣٥٠٤): حدثنا أبو نُعيم، حدَّثنا سفيان (ح) قال: وقال يعقوب بن إبراهيم ـ هو ابن سعد ـ: حدثنا أبي عن أبيه حدثني الأعرجُ عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «قريشٌ والأنصار وجُهَينةُ ومُزَينةُ وأسلَمُ وأشجعُ وغِفَارُ مَوَاليَّ ليس لهم مَولًى دونَ الله ورسولِه». وتعقَّبه أبو مسعود الدمشقي بأن رواية يعقوب تخالف روايةَ سفيان؛ لأن يعقوب إنما يرويه عن أبيه عن صالح بن كَيْسانَ عن الأعرج عن أبي هريرة بلفظ: «غفار وأسلمُ ومُزينة ومَن كان من جُهَينة خيرٌ عندَ الله من أسد وغطفان»، وكذا أخرجه مسلم (٢٥٢١/ ١٩١) قلت: وهو تعقُّبٌ غير جيّد، لأن يعقوب يحتمل أن يكون روى الحديثين جميعاً عن أبيه، فالأول الذي أخرجه البخاريُّ، شاركه سفيانُ الثَّوري في روايته فرواه عن سَعْد بن إبراهيم والد إبراهيم بن سعد، والثاني الذي أخرجه مسلمٌ رواه عن أبيه عن صالح مُنفرِداً به، والله أعلم.

الحديث الخامس والخمسون: قال الدارقطنيُّ: أخرج البخاريُّ (٣٦٩٢) حديث ابن عُليَّة عن أيوب عن ابن أبي مُلَيكة عن المِسوَر بن مَخرَمة: لما طُعِنَ عمرُ قال له ابن عباس: صحبتَ النبيَّ ﷺ فأحسنتَ صُحبتَه... الحديث، ورواه حمادٌ عن أيوب عن ابن أبي مُلَيكة عن ابن عباس، ليس فيه المِسوَر. قلت: طريق حمادٍ أسندها الإسماعيليُّ وغيره، وقد أشار إليها البخاريُّ، وابن أبي مُلَيكة قد صحَّ سماعه من ابن عباس ومن المِسوَر جميعاً، والمِسورُ قد حضر القصَّة، فالظاهر أن ابن أبي مُلَيكة رواه عن كلٍّ منهما، والله أعلم.

الحديث السادس والخمسون: قال الدارقطنيُّ: أخرج البخاري (٣٧١٧، ٣٧١٨) حديث مروانَ عن عثمان في فضيلة الزُّبير، وقد اختَلَفَ في لفظه عليُّ بن مُسهِر وأبوأسامة. قلت: البخاري أخرجه من حديث علي بن مسهر وأبي أسامة جميعاً، وليس بينهما تبايُنٌ يُوجِبُ تعليلاً كما سيأتي في مناقب الزُّبير إن شاء الله تعالى.

الحديث السابع والخمسون: قال الدارقطني: أخرج البخاري (٣٧٢٦) عن مَكِّيّ بن إبراهيم عن هاشم بن هاشم عن عامر بن سعدٍ عن أبيه قال: لقد رأيتُني وأنا ثلثُ الإسلام. وقد خالفه ابنُ أبي زائدة ويحيى بن سعيد الأُموي وأبوأسامة، رَوَوْه عن هاشم ابن هاشم عن سعيد بن المسيّب عن سعد. قلت: قد أخرج البخاريُّ حديث ابن أبي زائدة إثرَ حديث مكيّ، وعلَّق حديثَ أبي أسامة، وطريقُ الأُموي أخرجها الإسماعيلي، والظاهر أنَّ البخاري أخرجه على الاحتمال لقرينةِ معرفة عامر بن سعد بحديث أبيه وصحةِ سماع هاشمٍ منه ومن سعيد[1] جميعاً.

(خ م) **الحديث الثامن والخمسون:** قال الدارقطني: أخرجا جميعاً[2] حديث شُعبة عن أبي إسحاق عن صِلةَ عن حُذيفة قصة مجيء أهل نَجْران، وفيها: «لأبعَثَنَّ حقَّ أمين» فبَعَثَ أبا عُبيدة بن الجرَّاح. قال: وأخرجه مسلمٌ للثَّوري عن أبي إسحاق مثلَه، وخالفهما إسرائيلُ

(١) تحرَّف في (س) إلى: سعد.
(٢) البخاري (٣٧٤٥)، ومسلم (٢٤٢٠).

فرواه عن أبي إسحاق عن صِلَة عن عبد الله بن مسعود، ولا يَثْبُتُ قولُ إسرائيل. قلت: قد وافَقَهما على تصحيحه عن حذيفة.

الحديث التاسع والخمسون: قال الدارقطنيُّ: أخرج البخاريُّ أحاديثَ للحسن عن أبي بَكْرة، منها: حديث «إنَّ ابني هذا سيِّدٌ» الحديث، والحسنُ إنما يروي عن الأحنف عن أبي بَكْرة، يعني: فيكون ما أخرجه البخاريُّ مُنقطِعاً. قلت: الحديث مخرَّج عن الحسن من طرق عنه، والبخاريُّ إنما اعتَمَدَ روايةَ أبي موسى عن الحسن أنه سمع أبا بَكْرة، وقد أخرجه مطوَّلاً في كتاب الصُّلح (٢٧٠٤)، وقال في آخره: قال لي عليُّ بن عبد الله: إنما ثَبَتَ عندنا سماعُ الحسن من أبي بَكْرة بهذا الحديث، وأعرَضَ الدارقطنيُّ عن تعليله بالاختلاف على الحسن، فقيل عنه هكذا، وقيل عنه: عن أم سَلَمة، وقيل عنه: عن النبي ﷺ مرسَلاً؛ لأنَّ الأسانيد بذلك لا تَقْوَى.

وما زلتُ متعجِّباً من جَزْم الدارقطني بأن الحسن لم يسمع من أبي بَكْرة، مع أن في هذا الحديثِ في البخاري: قال الحسنُ: سمعتُ أبا بَكْرة يقول، إلى أن رأيتُ في «رجال البخاري» لأبي الوليد الباجيِّ في أول حرف الحاء للحسن بن علي بن أبي طالبٍ ترجمةً وقال فيها: أخرج البخاريُّ قولَ الحسن: سمعتُ أبا بكرة، فتأوَّل أبو الحسن الدارقطني وغيرُه على أنه الحسن بن علي؛ لأن الحسن[1] عندهم لم يسمع من أبي بَكْرة، وحمله البخاريُّ وابن المديني على أنه الحسنُ البصري، وبهذا صحَّ عندهم سماعُه منه، قال الباجيُّ: وعندي أن الحسن الذي سمعه من أبي بَكْرة إنما هو الحسن بن علي بن أبي طالب. قلت: أوردتُ هذا مُتعجِّباً منه، لأني لم أرَه لغير الباجيِّ، وهو حَمْلٌ مخالفٌ للظاهر بلا مُستنَد، ثم إن راوي هذا الحديث عند البخاريِّ عن الحسن لم يدرك الحسن بن علي، فيلزم الانقطاعُ فيه، فما فَرَّ منه الباجيُّ من الانقطاع بين الحسن البصري وأبي بَكْرة وقع فيه بين الحسن بن علي والراوي عنه، ومن تأمَّل سياقه عند البخاري تحقَّق ضعفَ هذا الحَمْل، والله أعلم. وأما

---

(١) أي: البصريَّ.

احتجاجُه بأنَّ البخاري أخرج هذا الحديث[١] من طريق أخرى فقال فيها: عن الحسن عن الأحنف عن أبي بكرة، فليس بين الإسنادين تنافٍ؛ لأن في روايته له عن الأحنف عن أبي بَكرة زيادةً بيِّنَةً لم يشتمل عليها حديثُه عن أبي بَكرة، وهذا بَيِّنٌ من السياقين، والله الموفق.

من السيرة النبوية والمغازي

الحديث الستون: قال الدارقطني: أخرج البخاريُّ (٣٨٥٦) حديث محمد بن إبراهيم التَّيْمي، حدثني عُرْوةُ بن الزُّبير، قال: سألتُ ابنَ عمرو بن العاص: أخبِرْني بأشدِّ شيء صنعه المشركون بالنبي ﷺ... الحديث، وتابعه ابن إسحاق عن يحيى بن عُرْوة عن عروة قلتُ لعبد الله بن عمرو، وقال هشامٌ عن أبيه: قيلَ لعمرو بن العاص، وكذا قال محمد بن عمرو عن أبي سَلَمة عن عمرو[٢]. قلت: ذكر البخاريُّ الاختلافَ فيه كما ترى، واقتضى صنيعُه ترجيحَ رواية محمد بن إبراهيم التَّيْمي، لأن يحيى وهشاماً ابني عُرْوة اختَلَفا على أبيهما، فوافَقَ محمدُ بن إبراهيم يحيى بنَ عروة على قوله: عن عبد الله بن عمرو، وأكَّدَ ذلك أن لقاء عروة لعبد الله بن عمرو بن العاص أثبتُ من لقائه لعمرو بن العاص، وقد صَرَّح في حديث محمد بن إبراهيم التَّيمي بأنه هو الذي سأل، وأما رواية هشام فليس فيها أنه سأل عمرَو بن العاص، فيحتمل أنه كان بلغه ذلك عن عمرو بن العاص، لأن رواية أبي سلمة تدلُّ على أن عمرو بن العاص حدَّث بذلك، وكأنه بَلَغَ عروةَ عنه فأرسله عنه ثم لقيَ عبدَ الله بن عمرو فسأله فحدَّثَ بذلك عنه، ومقتضى ذلك تصويبُ صنيع البخاريِّ، وتبيَّن بهذا وأمثاله أنَّ الاختلاف عند النُّقّاد لا يضرُّ إذا قامت القرائنُ على ترجيح إحدى الروايات، أو أمكن الجمعُ على قواعدهم، والله أعلم.

الحديث الحادي والستون: قال الدارقطني: أخرج البخاري (٣٨٦٤) حديث ابن وَهْب عن

---

(١) بل هو حديث آخر، وهو حديث «إذا التقى المسلمان بسيفيهما»، وهو في «الصحيح» برقم (٣١)، وأما حديث «إنَّ ابني هذا سيِّد» لم يخرجه البخاري من طريق الحسن عن الأحنف عن أبي بكرة، إنما هو عنده في عدة مواضع من رواية الحسن عن أبي بكرة بلا واسطة.

(٢) تحرَّف في (س) إلى: عروة.

عُمر بن محمد قال: أخبرني جَدِّي زيدُ بن عبد الله بن عمر عن أبيه، قال: بينما هو في الدارِ خائفاً - يعني عمرَ - بعد أن أسلمَ، إذ جاءه العاصُ بن وائل السَّهْمي أبو عمرو فقال: ما بالُك؟ قال: زعم قومُك أنهم سيقتلونني... الحديث، قال: وخالفه الوليد بن مسلم فرواه عن عمر بن محمد: حدثني أبي عن جدِّي عن ابن عمر، زاد فيه رجلاً. قلت: قد صَرَّح في رواية البخاري بسماعه من جدِّه، فالظاهر أنه سمعه منهما إن كان الوليدُ حَفِظَه.

الحديث الثاني والستون: قال الدارقطني: وأخرج البخاري (٣٩١٢) حديث ابن جُرَيج عن عُبَيد الله بن عمر عن نافع: أن عمر فَرَضَ للمهاجرين الأوَّلين أربعةَ آلاف، وهذا مُرسَل، يعني أن نافعاً لم يُدرِكَ عمرَ بن الخطاب. قلت: لكن في سياق الخبر ما يدلُّ على أن نافعاً حمله عن عبد الله بن عمر، فقد قدَّمْنا مِراراً أن البخاري يعتمدُ مثلَ ذلك إذا تَرجَّحَ بالقرائن أن الراوي أخذه عن الشيخ المذكور في السِّياق، والله أعلم. وقد أورده أبو نُعيم من طريق أخرى عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر، فذكر نحوَه وأتمَّ منه.

الحديث الثالث والستون: قال الدارقطنيُّ: أخرج البخاريُّ (٣٩٩٢) حديث جَرِير عن يحيى بن سعيد عن مُعاذ بن رِفاعة عن أبيه، وكان أبوه من أهل بدرٍ، حديثَ: «ما تَعُدُّون مَن شَهِدَ بدراً فيكم؟»، وأخرجه (٣٩٩٣، ٣٩٩٤) من حديث حمادٍ ويزيد بن هارون معاً عن يحيى بن سعيد عن معاذٍ مُرسلاً، ولم يُسنِدْه غيرُ جرير، وقد خالفه الثَّوْريُّ فقال: عن يحيى عن عَبَاية بن رِفاعة، عن رافع بن خَدِيج. قلت: سياقُ البخاري يُعطي أن طريق حماد مُتَّصلة، فإنه قال: حدثنا سليمانُ، يعني: ابن حَرْب، حدثنا حمادٌ، يعني: ابنَ زيد، عن يحيى: هو ابن سعيد، عن مُعاذ بن رِفاعة بن رافع، وكان رِفاعةُ من أهل بدر وكان رافعٌ من أهل العَقَبة، وكان يقول لابنه، يعني لرِفاعة: ما يَسُرُّني أني شهِدتُ بدراً بالعَقَبة، قال: سأل جبريلُ النبيَّ ﷺ... فذكر الحديث، وروى ابن مَندَه في «المعرفة» من طريق عُمارة بن غَزِيَّة عن يحيى بن سعيد عن رفاعة بن رافع؛ كذا عنده، ولعلَّه عن ابن رفاعة بن رافع، قال: سمعت أَبي يقول: إنَّ جبريل قال، وهذا يُقوِّي رواية جرير في الجُمْلة، والله أعلم. وأما حديث الثوريِّ الذي

أشار إليه فرواه ابنُ ماجه وإسحاق بن راهويه وأحمد بن حنبل والطَّبَراني وابن حِبَّان من طريقه، وكذا رواه أبو يعلى من حديث علي بن مُسهِر عن يحيى ابن سعيد به، وهو حديث آخرُ غيرُ حديث رفاعة بن رافع، والله أعلم.

(خ م) **الحديث الرابع والستون**: قال الدارقطنيُّ: وأخرجا[١] حديثَ مالكٍ عن يزيد بن رُومانَ عن صالح بن خَوَّاتٍ عمَّن صَلَّى مع النبي ﷺ صلاةَ الخوف، وأخرجاه من حديث شُعْبة عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن صالح بن خَوَّات عن سهل بن أبي حَثْمة، وأخرجه البخاريُّ من حديث يحيى بن سعيد عن القاسم عن صالح عن سهلٍ موقوفاً. قلت: واختُلِفَ فيه على صالحٍ اختلافاً آخر، فقيل: عنه عن أبيه، وهذه رواية أبي أُوَيس عن يزيد بن رُومان، أخرجها ابن مَنْدَه في «المعرفة»، فيحتمل أن يُفسَّر به المُبهَم في رواية مالك، وأما تعارُض الرفع والوقف في حديث سهلٍ فالرفعُ مشهور عنه، والله أعلم.

الحديث الخامس والستون: قال أبو عليٍّ الجَيَّاني: أخرج البخاريُّ (٤٢٠٣) حديث شعيبٍ عن الزُّهري: أخبرني سعيدُ بن المسيّب أنَّ أبا هريرة قال: شَهِدْنا خَيْبَر فقال رسولُ الله ﷺ لرجلٍ ممن يَدَّعي الإسلام: «هذا مِن أهلِ النارِ» الحديث، قال: وتابعه مَعمَرٌ، وقال شَبيب[٢] عن يونس عن الزُّهْري: أخبرني ابنُ المسيّب وعبدُ الرحمن بن عبد الله بن كعب أن أبا هريرة قال قال: وقال ابن المبارك عن الزُّهْري: عن سعيدٍ عن النبي ﷺ - يعني مُرسَلاً - وتابعه صالحٌ عن الزُّهري، وقال الزُّبيدي: أخبرني الزُّهري أن عبد الرحمن بن كعب أخبره عن عبيد الله[٣] بن كعب قال: حدَّثني مَن شَهِدَ مع النبي ﷺ خيبرَ، قال الزُّهْريُّ: وأخبرني عبد الله بن عبد الله وسعيدٌ عن النبي ﷺ. انتهى، قال: وكلامه فيه اختصارٌ وحذفٌ لا يُفهَمُ المراد منه، وفيه وهمٌ في قوله: قال الزُّهْريُّ: وأخبرني عبد الله بن عبد الله وسعيدٌ عن النبي ﷺ؛ لأنَّ عبد الله بن عبد الله لا يُعرَف، والصواب إن شاء الله: عبد الرحمن بن

(١) البخاري (٤١٢٩)، ومسلم (٨٤٢).
(٢) تحرَّف في (س) إلى: شعيب، وشبيب هذا: هو ابن سعيد البصري.
(٣) تحرَّف في (س) إلى: عبد الله.

عبد الله ـ وهو ابن كعب ـ قال: وكنت أظنُّ أن الوهمَ فيه ممن دون البخاريِّ، إلى أن رأيتُه في «التاريخ» قد ساقه كما ساقه في «الصحيح» سواءً.

قلت: الخَطْبُ فيه يسيرٌ مِن سَبْقِ القَلَم من عبد الرحمن إلى عبد الله، على أن يعقوب بن سفيان قد وافَقَ البخاريَّ على سياقه له، فرواه عن شيخه الذي أخرجه عنه في «التاريخ» وهو إسحاق بن العلاء بن زِبرِيق، فلعلَّ الوهمَ منه، والله أعلم، ثم ساق من «حديث الزُّهْري» لمحمد بن يحيى الذُّهلي طرقَ حديث شعيب ومعمر وصالح كما قال البخاريُّ، ثم ساق حديثَ الزُّبَيدي عن الزُّهْري أن عبد الرحمن بن عبد الله بن كعب أخبره أن عمَّه عُبيد الله بن كعب قال: أخبَرني من شَهِدَ... فذكر الحديث إلى قوله: قد صَدَّقَ اللهُ حديثَك، قد انتحَرَ فلانٌ فقتَلَ نفسه. قال الزُّهري: وأخبرني عبد الرحمن أنّ عبد الله وسعيد بن المسيّب قالا: إن رسول الله ﷺ قال: «يا بلال، قُمْ فأذِّن: إنه لا يدخلُ الجنَّة إلّا مؤمن» الحديث، قال الذُّهلي: فمعمر وشعيب ساقا الحديثَ كلَّه وميَّزه الزُّبَيديُّ، قال الجَيَّاني: لا تَخالُفَ بين هذه الطرق؛ لأن الحديث جميعه عند سعيد بن المسيّب عن أبي هريرة كما أسنده معمرٌ وشعيب، ولكنَّ الزُّهْري لما رواه للزُّبَيدي عن عبد الرحمن بن عبد الله بن كعب، ولم يكن آخِرُه عند[1] عبد الرحمن موصولاً، بَيَّنَ ذلك وقَرَنَها وأرسله عن ابن المسيّب، ولكن رواية شَبيب[2] عن يونس غيرُ محفوظةٍ حيث جعله كلَّه موصولاً عن عبد الرحمن بن عبد الله بن كعب وسعيد بن المسيّب جميعاً عن أبي هريرة، فوَهِمَ، قاله الذهليُّ، قال: ويدلُّ على ذلك أنَّ موسى بن عُقْبة وابن أخي الزُّهْري رَوَيَا عن الزُّهْري عن سعيد بن المسيّب وعبد الرحمن بن عبد الله بن كعب القصة الأخيرة مرسَلاً لم يذكرا أبا هريرة. قلت: فهذا يُقوِّي أن في رواية شعيب ومعمر إدراجاً أيضاً في آخره.

وحكى مسلمٌ في «التمييز»: أنَّ الحُلْواني حدَّثهم بهذا الحديث عن يعقوب بن إبراهيم بن سعد عن أبيه عن صالح بن كَيْسان عن ابن شِهاب أخبرني عبدُ الرحمن بن المسيّب أنَّ النبي ﷺ

---

(١) تحرَّف في (س) إلى: أخبره عنه.

(٢) تحرَّف في (س) إلى: شعيب.

قال: «يا بلال، قُمْ فأذِّن: إنه لا يدخل الجنةَ إلّا مؤمنٌ»، قال الحُلْواني: قلنا ليعقوبَ: مَن عبدُ الرحمن بن المسيّب؟ قال: كان لسعيد بن المسيّب أخٌ يقال له: عبد الرحمن، وكان رجل من بني كِنانة يقال له: عبد الرحمن بن المسيّب أيضاً، فأظنُّ أن هذا هو الكِنانيّ. قال مسلم: وهذا الذي قاله يعقوبُ ليس بشيءٍ، وإنما هذا إسنادٌ سَقَطت منه لفظةٌ واحدة وهي الواو، ففحُشَ خطؤُه، والصواب: عن الزُّهْري أخبرني عبد الرحمن وابنُ المسيّب، فعبدُ الرحمن: هو ابنُ عبد الله بن كعب بن مالك، وابنُ المسيّب: هو سعيد، قال: وكذلك رواه موسى بن عُقْبة وابن أخي الزُّهْري عن الزُّهْري، والوهمُ فيه ممن دونَ صالح بن كَيْسان. انتهى، فاستَفَدْنا من هذا أن صالحاً وافَقَ موسى بنَ عُقْبة وابنَ أخي الزُّهْري على إرساله، وكذلك وافقهم يونسُ من رواية ابن المبارك عنه وهو الصواب، والله أعلم.

ثم إنَّ في الحديث موضعاً آخرَ يتعلَّقُ بوَهمٍ في المتن، وهو قوله عن أبي هريرة: شَهِدْنا خيبرَ، وسيأتي شرحه في الحديث الذي بعدَ هذا، وقد صَرَّح بالوَهْم فيه موسى بن هارون وغيره، لأن أبا هريرة لم يَشهَدْها، وإنما حضر عَقِبَ الفتح، والجوابُ عن ذلك: أنَّ المراد من الحديث أصلُ القصة، وقوله: شَهِدْنا، فيه مجازٌ، لأنه شَهِدَ قَسْمَ النبي ﷺ لغنائم خيبرَ بها بلا خلاف، والله أعلم. ووقع في رواية شبيب بن سعيد عن يونس التي تقدَّمت في هذا الموضع: شَهِدْنا حُنيناً، وهو شذوذٌ منه، والصواب ما في رواية الجماعة.

(خ م) **الحديث السادس والستون**: قال الدارقطنيُّ فيما تتبَّعه على كتاب مسلم: أخرج عن قُتيبة عن الدَّراوَرْدي عن ثَوْرٍ عن أبي الغَيْث عن أبي هريرة قال: خَرَجْنا مع النبي ﷺ إلى خيبرَ فلم نَغنَمْ ذهباً ولا وَرِقاً، فذَكَر الحديث في قصة مِدْعَم، وقد أخرجَ هذا الحديث البخاري (٤٢٣٥) ومسلم (١١٥) من حديث مالكٍ عن ثَوْر به، وهو وهمٌ، قال أبو مسعود: إنما أرادا منه قصةَ مِدعَم في غُلول الشَّمْلة، وأما حضور أبي هريرة عند النبي ﷺ في خيبرَ فصحيحٌ من طرق أخرى، فإن كان ثورٌ وَهِمَ في قوله: خَرَجْنا، فإنَّ القصة الـمُرادة من نفس الحديث صحيحة. قلت: فقد اعتَرَفَ أبو مسعود بأن فيه وهماً ونسبه إلى ثورٍ، وفيه نظَر، لأنَّ إمام أهل المغازي محمدَ بن إسحاق رواه عن ثور بن يزيد بهذا الإسناد ولفظه: انصَرَفَ

رسولُ الله ﷺ إلى وادي القُرَى عُشَيْشِيَةً[1]، فنَزَلَ غلامٌ يَحُطُّ رَحْلَه... فذكر الحديث، فدَلَّ على أن الوهم فيه ممن دون ثَورٍ أو من ثورٍ لما حَدَّثَ به غيرَ محمد بن إسحاق، وحديث ابن إسحاق هذا قد أخرجه أبو عَوَانة في «صحيحه» وأبو عبد الله بن مَندَه في كتاب «الإيمان» له على شَرْط الصِّحَّة، وهو حُجَّةٌ في المغازي، وروايته هنا راجحةٌ على رواية غيره، والله أعلم.

الحديث السابع والستون: قال الدارقطنيُّ: أخرج البخاريُّ (٤٢٧٨) حديث مَعمَرٍ عن أيوب عن عِكْرمة عن ابن عباس، قال: خرج النبيُّ ﷺ في رمضان عامَ الفتح وأصحابُه بين صائمٍ ومُفطِرٍ... الحديث، وقد أرسله حمادُ بن زيد والثقفيُّ عن أيوب عن عِكْرمة. قلت: قد ذكر البخاريُّ حديث حماد تعليقاً، واختلفت الرواياتُ عنه في وصله وإرساله، ولكنه اعتمد الموصول، لروايته له موصولاً من حديث خالد عن عِكرمة عن ابن عباس أيضاً، على أنه لم يَذكُر حديثَ معمر إلّا تعليقاً.

الحديث الثامن والستون: قال الدارقطنيُّ: أخرج البخاريُّ (٤٣٤٢) عن موسى عن أبي عَوَانة عن عبد الملك بن عُمَير عن أبي بُرْدة قال: بَعَثَ رسولُ الله ﷺ أبا موسى ومعاذَ بن جبل إلى اليمن، قال: وبَعَثَ كلَّ واحد منهما على مِخْلاف... الحديث، وفيه قصة قَتْل المرتدِّ، وقصة: كيف تقرأ القرآن، وقد خالفه الهيثم بن جَميل فرواه عن أبي عَوَانة عن عبد الملك عن أبي بُرْدة عن أبيه. قلت: هذا يُقوِّي حديث موسى، وذلك أن البخاريَّ أخرج هذا الحديث من طرق فيها: عن أبي بردة عن أبي موسى، فاعتمد أن أبا بردة حَمَله عن أبيه، وتَرجَّح ذلك عنده بقَرينة كونها قصّةً تختصُّ بأبيه، فدواعيهِ متوفِّرة على حملها عنه كما تقدّمت نظائره في حديث عُرْوة عن عائشة، وفي حديث نافع عن ابن عمر في غير موضع، وحديثُ الهيثم المشار إليه وصله الإسماعيليُّ عنه فقال: حدثنا القاسم بن زكريا، حدثنا فَضْل بن يعقوب، حدثنا الهيثم به موصولاً، وقد أخرج البخاريُّ لعِرَاكٍ عن عُرْوة عن النبي ﷺ حديثاً في صلاته ﷺ وعائشةُ معترضة، ثم أخرجه من حديث الزُّهْري عن عُرْوة عن عائشة،

---

(١) في (س): عشيّة. وعُشيسيةً: تصغير عُشيّة.

فلم يَعُدَّ حديثَ عراك مُرسَلاً لما قرَّرناه، ولهذا لم يَتعقَّبْه الدارقطني فيما تَعقَّب، والله أعلم.

طريق أخرى في هذا الحديث: قال الدارقطني: وأخرج البخاري (٤٣٤٤) عن مُسلمٍ عن شُعْبة عن سعيد بن أبي بُرْدة عن أبيه قال: بَعَثَ النبيُّ ﷺ أبا موسى ومعاذاً إلى اليمن... فذكر الحديث، وفيه سؤالُ أبي موسى عن الشراب المتَّخَذ من الشَّعير، وقصة قتل اليهوديِّ المرتدّ، وسؤالُ معاذٍ أبا موسى: كيف تقرأُ؟ وغير ذلك، وقال: تابعه العَقَديُّ ووَهْب عن شعبة، ورواه النضر ووكيع وأبو داود عن شُعْبة عن سعيد بن أبي بردة عن أبيه عن جده موصولاً، قال الدارقطني: وقد رواه مسلم من حديث وكيع موصولاً لكنه عنده مُختصَر، فأحسَبُ أن شعبة كان إذا حَدَّث به بطوله أرسله، وإذا اختصره وصله. قلت: قد رواه عليُّ بن الجَعد وغيره عن شعبة موصولاً وبتمامه، أخرجه الإسماعيليُّ في «صحيحه» عن إبراهيم بن هاشم وغيره عن علي بن الجَعْد.

الحديث التاسع والستون: قال الدارقطنيُّ: أخرج البخاريُّ أحاديثَ للحسن عن أبي بَكْرة، منها حديث (٤٤٢٥): «لن يُفلِحَ قومٌ وَلَّوا أمرهم امرأةً»، والحسن إنما يروي عن الأحنف بن قيس عن أبي بكرة. قلت: قد تقدم الجوابُ عن ذلك في الحديث التاسع والخمسين.

الحديث السبعون: قال الدارقطنيُّ: وأخرج البخاريُّ (٣١٠٠، ٤٢٥١) حديث أيوب ونافع بن عمر كلاهما عن ابن أبي مُلَيكة عن عائشة أنها قالت: تُوفِّيَ النبي ﷺ في بيتي وفي يومي وبين سَحْري ونَحْري... الحديث، قال: وأخرجه أيضاً (٤٤٤٩) من حديث عمر بن سعيد عن ابن أبي مُلَيكة، أن ذَكْوانَ مولى عائشة أخبره: أن عائشة كانت تقول، فذَكَره. قلت: أخرج البخاريُّ الطريقين على الاحتمال لصحة سماع ابن أبي مُلَيكة من عائشة كما تقدَّم في نظائره، ويؤيد ذلك أن قُتَيبة بن سعيد روى هذا الحديث عن حفص بن مَيْسَرة عن ابن أبي مُليكة قال: سمعت عائشة تقول، فذكره.

من كتاب التفسير

(خ م) **الحديث الحادي والسبعون**: قال الدارقطنيُّ: أخرج البخاريُّ (٤٥٦٨) حديث هشام بن يوسف عن ابن جُرَيج عن ابن أبي مُليكة، أن عَلْقَمة بن وَقَّاص أخبره أن مروان

قال لبوَّابه: اذهَبْ يا رافع إلى ابن عباس فقل: لئن كان كلُّ امرِىء فرح بما أُوتيَ وأحبَّ أن يُحمَدَ بما لم يفعل مُعذَّباً، لَنُعذَّبَنَّ أجمعون، فقال ابن عباس: ما لكم ولهذه، إنما دعا النبيُّ ﷺ يهوداً فسألهم عن شيء... الحديث، قال: وأخرجه أيضاً من حديث حَجَّاج عن ابن جُرَيج عن ابن أبي مُلَيكة عن حُمَيد بن عبد الرحمن، أنه أخبره أن مروان، بهذا، قال: وأخرج مسلمٌ (٢٧٧٨) حديث حَجَّاج وحدَه. قلت: وسياقه عند مسلم: أنَّ مروان قال: اذهب يا رافعُ ـ لبوابه ـ إلى ابن عباس، فذكر مثلَه، إلى أن قال: إنما أُنزِلَت هذه الآية في أهل الكتاب، فذكره بنحوه، فقد اختلف هشامُ بن يوسف وحَجَّاج بن محمد في شيخ ابن أبي مُلَيكة، هشامٌ يجعله علقمةَ ابن وَقَّاص، وحجاجٌ يجعله حُميدَ بن عبد الرحمن، وقد تابع عبدُ الرزاق هشامَ بن يوسف، وتابع حجاجاً محمدُ بن عبد الملك بن جُرَيْج عن أبيه، قال إسحاق بن راهويه في «مسنده»: حدثنا رَوْح بن عُبَادة حدثنا محمد بن عبد المِلك بن جُرَيج عن أبيه عن ابن أبي مُلَيكة، أن حميد بن عبد الرحمن بن عوف أخبره، أن مروانَ بَعَثَ إلى ابن عباس... فذكره، والظاهر أن هذا الاختلاف غيرُ قادح لاحتمال أن يكون ابنُ أبي مليكة سمعه منهما جميعاً، والله أعلم. وسيأتي بَسْطُ الكلام إن شاء الله تعالى على هذا الحديث في آخر تفسير سورة آل عمران من هذا الشرح بعَوْن الله تعالى.

(خ م) **الحديث الثاني والسبعون**: قال الدارقطنيُّ: وأخرجا[1] حديث الثوريِّ وهُشَيم عن أبي هاشم عن أبي مِجْلَز عن قيس بن عُبَاد عن أبي ذرٍّ: أنه كان يُقسِمُ قَسَماً أن قوله تعالى: ﴿هَٰذَانِ خَصۡمَانِ﴾ [الحج:١٦] نزلت في السِّتة المُبارزين يومَ بدر، وأخرجاه أيضاً من حديث سُليمان التَّيْمي عن أبي مِجلَز عن قيس عن علي قال: أنا أولُ من يَجثُو للخُصومة، قال قيس: وفيهم نزلت ﴿هَٰذَانِ خَصۡمَانِ﴾، قال البخاري: وقال عثمان عن جَرير عن منصور عن أبي هاشم عن أبي مِجلَز قولَه، قال: فاضطرب الحديث. قلت: لا اضطرابَ فيه، بل روايةُ منصور قَصَّرَ بها منصور، وقد وصلها الطَّبري عن ابن حُمَيد عن جَرير إن كان ابنُ حميد حَفِظَ، ووصلها أيضاً الثَّوريُّ وهُشَيم، وأما حديث سليمان التَّيْمي عن أبي مِجلَز فلا

(١) البخاري (٣٩٦٩) و(٤٧٤٣)، ومسلم (٣٠٣٣).

مُخالفةَ بينه وبين حديث أبي هاشم عنه؛ لأن رواية التَّيمي لحديث عليٍّ غير رواية أبي هاشم لحديث أبي ذر، فهما حديثان مختلفان، وبهذا يُجمَع بينهما وينتفي الاضطرابُ، والله أعلم.

تنبيه: قوله: وأخرجاه من حديث سليمان التَّيمي، وَهْمٌ، وإنما هومن أَفراد البخاري (٤٧٤٤).

الحديث الثالث والسبعون: قال الخطيب: أخرج البخاري (٤٦٩١، ٤٧٥١) عن مسروق عن أم رُومَان رضي الله عنها ـ وهي أمُّ عائشة ـ طَرَفاً من حديث الإفك، وهو وهمٌ، لم يَسمَعْ مسروق من أم رُومان لأنها تُوفِّيت في عهد النبي ﷺ، وكان لمسروقٍ حين تُوفِّيت ستُّ سنين، قال: وخَفِيَت هذه العِلَّة على البخاري، وأظنُّ مُسْلماً فَطِنَ لهذه العِلَّة فلم يُخْرجه، ولو صَحَّ هذا لكان مسروق صحابياً لا مانعَ له من السَّماع من النبي ﷺ، والظاهر أنه مُرسَل، قال: ورأيته في تفسير سورة يوسف من «الصحيح» عن مسروق قال: سألتُ أمَّ رُومان... فذكره، قال: وهو من رواية حُصَين عن شَقيق عن مسروق، وحُصَين اختُلَط، فلعلَّه حَدَّثَ به بعد اختلاطه، وقد رأيته من رواية أخرى عنه، عن شقيق عن مسروق، قال: سُئِلَت أمُّ رُومان، فلعلَّ قوله في رواية البخاري: سألتُ، تصحيفٌ من: سُئِلَت، وقال ابن عبد البرِّ: روايةُ مسروق عن أم رومان مُرسَلة، وتبعه القاضي عِيَاض، وتبعهم جماعة من المتأخرين المقلِّدين للخطيب وغيره وعندي أن الذي وقع في «الصحيح» هو الصواب والراجح، وذلك أن مُستنَد هؤلاء في انقطاع هذا الحديث إنما هو ما رُويَ عن علي بن زيد بن جُدْعان ـ وهو ضعيف ـ: أنَّ أم رُومان ماتت سنة ستٍّ، وأن النبيَّ ﷺ حَضَرَ دفنَها، وقد نَبَّه البخاريُّ في تاريخَيه «الأوسط» و«الصغير» على أنها رواية ضعيفة، فقال في فصل من مات في خلافة عثمان: قال عليُّ بن زيد عن القاسم: ماتت أمُّ رومان في زمن النبي ﷺ سنة ستٍّ، قال البخاري: وفيه نظرٌ، وحديث مسروق أسندُ، أي: أصحُّ إسناداً، وهو كما قال، وقد جَزَمَ إبراهيم الحَرْبيُّ الحافظ بأن مسروقاً إنما سمع من أم رومان في خلافة عمر، وقال أبو نُعيم الأصفهاني: عاشت أمُّ رُومان بعد النبي ﷺ دهراً.

قلت: ومما يدلُّ على ضعف رواية علي بن زيد بن جُدْعان ما ثبت في «الصحيح»[1] من رواية أبي عثمان النَّهدي، عن عبد الرحمن بن أبي بكر الصِّدّيق: أن أصحاب الصُّفَّة كانوا ناساً فقراء... فذكر الحديث، في قصّة أضياف أبي بكر، وقال فيه: قال عبد الرحمن: إنّما هو أنا وأمي وامرأتي وخادمٌ بيننا، الحديث. وأم عبد الرحمن هي أُمُّ رُومان، لأنه شقيق عائشة، وعبدُ الرحمن إنما أسلمَ بعد سنة ستٍّ، وقد ذكر الزبيرُ بن بَكّار من طريق ابن عُيَيْنة عن علي ابن زيد، أنَّ إسلام عبد الرحمن كان قُبيلَ الفتح، وكان الفتحُ في رمضان سنة ثمان، فبانَ ضعفُ ما قال عليُّ بن زيد في تقييد وفاةِ أم رومان مع ما اشتَهَر من سُوءِ حِفْظه في غير ذلك، فكيف تُعَلُّ به الروايات الصحيحة المعتمَدة؟ والله أعلم.

الحديث الرابع والسبعون: قال الدارقطنيُّ: أخرج البخاري (٤١٧٧، ٤٨٣٣) عن القَعْنَبي وعبد الله بن يوسف وغيرهما عن مالك عن زيد بن أسلَم عن أبيه: أنَّ النبي ﷺ كان يسيرُ وعمرُ معه... الحديث في نزول سورة الفَتْح، مُرْسلاً، وقد وصله قُرادٌ وغيره عن مالك. قلت: بل ظاهر رواية البخاري الوصلُ، فإن أوله وإن كان صورتُه صورةَ المرسَل، فإنَّ بعده ما يُصرِّح بأن الحديث لأسلمَ عن عمر، ففيه بعد قوله: «فسأله عمرُ عن شيءٍ فلم يُجِبْه»: فقال عمر: نَزَرتَ رسولَ الله ﷺ ثلاثَ مراتٍ كلَّ ذلك لا يجيبُك، قال عمرُ: فحَرَّكتُ بعيري ثم تقدَّمتُ أمامَ الناس وخشيتُ أن يَنزِل فيَّ قرآنٌ، وساقَ الحديث على هذه الصورة حاكياً لمعظم القصة عن عمر، فكيف يكون مُرسَلاً؟! هذا من العَجَبِ، والله المستعان.

الحديث الخامس والسبعون: قال أبو علي الغَسَّاني: أخرج البخاريُّ في تفسير سورة نوح (٤٩٢٠): حدثنا إبراهيمُ بن موسى حدثنا هشامٌ عن ابن جُرَيْج، قال: قال عطاءٌ عن ابن عباس: صارتِ الأوثانُ التي كانت في قوم نوحٍ في العرب بعدُ... الحديثَ، وهذا الحديثُ قال أبو مسعود الدمشقيُّ: هذا الحديث ثَبَتَ في تفسير ابن جُرَيج عن عطاء الخُراساني عن ابن عباس، وعطاءٌ لم يسمع من ابن عباس، وابنُ جُرَيج لم يسمع من عطاء، إنما أخذ الكتابَ من

(١) أخرجه البخاري (٦٠٢)، ومسلم (٢٠٥٧).

ابنه ونَظَرَ فيه، ثم تكلَّم على ذلك بما سيأتي في الطلاق إن شاء الله تعالى.

(خ م) **الحديث السادس والسبعون:** قال الدارقطنيُّ: وأخرجا جميعاً[١] حديث أيوب وعثمان ابن الأسود عن ابن أبي مُلَيكة عن عائشة: «من حُوسِب عُذِّب»، وأخرجه البخاري (١٠٣) من حديث نافع بن عمر عن ابن أبي مُلَيكة كذلك، وأخرجاه من حديث حاتم بن أبي صَغيرة عن ابن أبي مُلَيكة عن القاسم عن عائشة على الاختلاف. قلت: في رواية البخاريِّ من حديث عثمان بن الأسود عن ابن أبي مُلَيكة: سمعتُ عائشةَ، فالظاهر أنه أخرجه على الاحتمال بأن يكون ابنُ أبي مُلَيكة سمعه من القاسم عن عائشة، ثم سمعه من عائشة، فحَدَّثَ به على الوجهين كما في نظائره.

من فضائل القرآن

الحديث السابع والسبعون: قال الدارقطنيُّ فيما نقلت من خطِّه: أخرج البخاري (٥٠٢٨) حديث الثَّوْري عن عَلْقمة بن مَرْثَد عن أبي عبد الرحمن السُّلَمي عن عثمان، أن النبي ﷺ قال: «خَيرُكم مَن تَعلَّم القرآن وعَلَّمَه»، وأخرجه أيضاً (٥٠٢٧) من حديث شُعْبة عن علقمة بن مرثد عن سعد بن عُبَيدة عن أبي عبد الرحمن عن عثمان، وقال فيه: وأَقرأ أبو عبد الرحمن في إمْرة عثمان حتى كان الحَجَّاجُ، قال الدارقطني: فقد اختَلَفَ شعبةُ والثَّوريُّ في إسناده، فأدخل شعبةُ بين علقمة وبين أبي عبد الرحمن سعدَ بن عُبَيدة، وقد تابع شعبةَ على زيادته مَن لا يُحتَجُّ به، وتابع الثوريَّ جماعةٌ ثقات. قلت: قد قدَّمنا أنَّ مثل هذا يُخرِجُه البخاريُّ على الاحتمال، لأنّ رواية الثَّوريِّ عند جماعة من الحفَّاظ هي المحفوظة، وشعبةُ زاد رجلاً فأمكن أن يكون علقمةُ سمعه من سعد عن أبي عبد الرحمن ثم لقيَ أبا عبد الرحمن فسمعه منه، قال الدارقطنيُّ: وقال حَجّاج بن محمد عن شعبة: لم يسمع أبو عبد الرحمن من عثمان شيئاً، قال: وقد أخرج البخاريُّ حديثاً من طريق أبي إسحاق عن أبي عبد الرحمن عن عثمان. قلت: الحديث الذي أشار إليه ذكره البخاريُّ في كتاب الوقف تعليقاً، وهو مُناشَدة عثمان للصحابة عند حِصاره في ذِكر حَفْرِه بئرَ رُومةَ وغير ذلك من مناقبه، والحديث عند البخاري من

---

(١) البخاري (٤٩٣٩)، ومسلم (٢٨٧٦).

طرق غير هذا موصولة، فلهذا لم أُفرِدْه بالذِّكر، لأنه إنما أورده اعتباراً.

وأخرج أبو عَوَانة في «صحيحه» حديث أبي عبد الرحمن السُّلَمي في القرآن من طريق حَجَّاج عن شعبة بسنده، وقال في أثره: قال شعبةُ: ولم يسمع أبو عبد الرحمن من عثمان، ثم أخرج أبو عَوانة حديث الثوريِّ، ومتابعة عمرو بن قيس الـمُلائي ومحمد بن أبان وغيرهما له على إسقاط سعد بن عُبَيدة، والحديث مُخَرَّجٌ في الكتب الأربعة من «السنن» من هذا الوجه، فرواه أبو داود من حديث شُعْبة فقط، ورواه النَّسائي والتِّرمذي وابنُ ماجه من حديث شعبة وسفيان معاً، ونقل الترمذيُّ عن علي بن عبد الله ابن الـمَدِيني ترجيحَ حديث سفيان على حديث شعبة، وأما كونُ أبي عبد الرحمن لم يسمع من عثمان فيما زَعَمَ شعبةُ، فقد أثبت غيرُه سماعَه منه، وقال البخاري في «التاريخ الكبير»: سمع من عثمان، والله أعلم.

من كتاب النكاح

الحديث الثامن والسبعون: قال الدارقطنيُّ: أخرج البخاريُّ (٥٠٨١) حديث يزيدَ ـ هو ابن أبي حَبيب ـ عن عِرَاك عن عُرْوة: أن النبي ﷺ خطَبَ عائشةَ إلى أبي بكر، قال: وهذا مُرسَل. قلت: هو محمولٌ عند البخاريِّ على أن عُرْوة حمَلَه عن عائشة، كما تقدم نظيرُه.

الحديث التاسع والسبعون: قال الدارقطنيُّ: أخرج البخاريُّ (٥١٣٨) حديث خَنْساء بنت خِذَام الأنصارية: أن أباها زَوَّجها وهي ثَيِّبٌ فكَرِهت ذلك... الحديث، من رواية مالك عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عبد الرحمن ومُجمِّع ابنَيْ يزيدَ بن جارية، عن خنساء به، ومن رواية يزيد بن هارون (٥١٣٩) عن يحيى بن سعيد عن القاسم عن عبد الرحمن بن يزيد ومجمِّع بن يزيد أنهما حَدَّثاه: أن رجلاً يُدعَى خِدَاماً أنكحَ ابنةً له، نحوه. قلت: عبدُ الرحمن بن القاسم أعرفُ بحديث أبيه من غيره، وقد وَصَلَه، ومالكٌ أتقنُ لحديث أهل المدينة من غيرِه، ومع ذلك فأخرج البخاريُّ الطريقين، فأفهَمَ أنه رأى أنّ الموصولَ أرجحُ، وهو المعتمد، والله أعلم.

من كتاب الطلاق

الحديث الثمانون: قال الدارقطنيُّ: وأخرجَ البخاريُّ عن أزهرَ بن جَميلٍ عن الثقفي عن أيوب[1] عن عِكْرمة عن ابن عباس: أن امرأة ثابت بن قيس اختَلَعَت منه، ومن حديث جَرِير بن حازم عن أيوب كذلك، قال: وأصحاب الثقفي غير أزهرَ يُرسِلونه، وكذا حمادُ ابن سلمة، عن أيوب، وكذا أرسله أصحاب خالدٍ الحذّاء عن عكرمة. قلت: قد حكى البخاري الاختلاف فيه، وعلّقه لإبراهيم بن طهمان عن خالدٍ الحذّاء مرسلاً، وعن أيوب موصولاً، وذلك ممّا يقوِّي روايةَ جَرير بن حازم، وفي رواية أبي ذَرٍّ عن الـمُستملي من الزيادة: قال البخاريُّ عَقِبَ حديث أزهرَ: لا يُتابَع فيه عن ابن عباس، وهذا معنى قول الدارقطني: إنَّ أصحاب الثقفي يُرسِلونه. وقد ذكرتُ من وَصَلَ حديث إبراهيم بن طَهْمان في «تغليق التعليق».

الحديث الحادي والثمانون: قال أبو علي الغَسَّاني: قال البخاري (٥٢٨٦): حدثنا إبراهيم ابن موسى، حدثنا هشام ـ هو ابنُ يوسف ـ عن ابن جُرَيْج قال: قال عطاءٌ عن ابن عباس: كان المشركون على مَنْزِلتين من النبي ﷺ... الحديث، وفيه قصةُ تطليق عمر بن الخطاب قَرِيبة بنت أبي أُمية وغير ذلك، تَعقَّبه أبو مسعود الدمشقيّ فقال: ثَبَتَ هذا الحديث والذي قبله ـ يعني بهذا الإسناد ـ سوى الحديث المتقدِّم في التفسير من تفسير ابن جُرَيج عن عطاءٍ الخُراساني عن ابن عباس، وابن جُرَيْج لم يسمع التفسير من عطاء الخراساني، وإنما أَخَذَ الكتاب من ابنه عثمان ونظر فيه.

قال أبو علي: وهذا تنبيه بديع من أبي مسعودٍ رحمه الله، فقد رُوِّينا عن صالح بن أحمد ابن حنبل عن عليّ بن الـمَدِيني قال: سمعتُ هشام بن يوسف يقول: قال لي ابن جُرَيج: سألتُ عطاءً ـ يعني ابنَ أبي رباح ـ عن التفسير من البقرة وآل عمران، ثم قال: أعفني من هذا! قال

---

(١) كذا وقع للحافظ، وهو سبقُ قلمٍ منه، ففي «التتبع» للدارقطني ص٤٨٨-٤٨٩: أزهر بن جميل عن الثقفي عن خالد عن عكرمة... وهو الصواب الذي عند البخاري برقم (٥٢٧٣)، أمّا رواية أيوب عند البخاري برقم (٥٢٧٥) فهي معلَّقة من طريق إبراهيم بن طهمان عنه.

هشام: فكان بعدُ إذا قال: عطاءٌ عن ابن عباس، قال: الخُراساني، قال هشام: فكتَبْنا ما كَتَبْنا ثم مَلِلْنا، يعني: كتبنا أنه عطاءٌ الخُراساني، قال علي بن المديني: وإنّما كتبتُ أنا هذه القصة لأنَّ محمد ابن ثَوْر كان يجعلها عطاءً عن ابن عباس، فظَنَّ الذين حَمَلُوها عنه أنه عطاء بن أبي رباح، قال علي: وسألتُ يحيى القَطَّان عن حديث ابن جُرَيج عن عطاء الخراساني، فقال: ضعيف، فقلت ليحيى: إنه يقول: أخبَرنا، قال: لا شيء، كلُّه ضعيف، إنما هو كتاب دفعه إليه.

قلت: ففيه نوعُ اتصال، ولذلك استجاز ابنُ جُرَيْج أن يقول فيه: أخبرنا، لكن البخاري ما أخرَجَه إلّا على أنه من رواية عطاء بن أبي رباح، وأما الخُراساني فليس من شرطه، لأنه لم يَسمَعْ من ابن عباس، لكنْ لقائلٍ أن يقول: هذا ليس بقاطع في أن عطاءً المذكور هو الخُراساني، فإن ثبوتهما في تفسيره لا يَمنَعُ أن يكونا عند عطاء بن أبي رباح أيضاً، فيحتمل أن يكون هذان الحديثان عن عطاء بن أبي رباح وعطاءٍ الخُراساني جميعاً، والله أعلم. فهذا جوابٌ إقناعي، وهذا عندي من المواضع العقيمة عن الجواب السَّديد، ولا بُدَّ للجواد من كَبْوة، والله المستعان[1]. وما ذكره أبو مسعود من التعقُّب قد سَبَقَه إليه الإسماعيليُّ، ذَكَرَ ذلك الحُميدي في «الجَمْع» عن البَرْقاني عنه، قال: وحَكاه عن علي بن المَدِيني؛ يشيرُ إلى القصة التي ساقها الجَيَّاني، والله الموفق.

من كتاب الأطعمة

الحديث الثاني والثمانون: قال الدارقطنيُّ: أخرجَ البخاريُّ (٥٣٧٨) عن عبد الله بن يوسف عن مالك عن وَهْب بن كَيْسان قال: أُتِيَ رسولُ الله ﷺ بطعامٍ ومعه ربيبُه عمر بن أبي سَلَمة فقال: «سَمِّ الله وكُلْ مما يَلِيك»، وهذا الحديث أرسله مالكٌ في «الموطأ»، ووَصَلَه عنه خالد ابن مَخْلَد ويحيى بن صالح، وهو صحيح مُتَّصِل، وقد رواه محمد بن عمرو بن حَلْحَلة وغيرُه عن وَهْب بن كيسان عن عمر متّصلاً، أخرجه البخاريُّ، إلّا أنه لم يخرج حديث من وَصَلَه عن مالك. قلت: إنما أخرج البخاريّ حديث مالك إثر حديث محمد بن عمرو بن حلحلة ليبيِّن

(١) انظر مقالة الحافظ رحمه الله في هذه المسألة عند شرح الحديث (٤٩٢٠) من «الفتح» وفي ترجمة عطاء بن أبي مسلم الخراساني من كتابه «تهذيب التهذيب».

موضعَ الخلاف فيه، وقد أخرجه النسائيُّ موصولاً عن خالد بن مَخْلد ومُرسلاً عن قُتيبة، كلاهما عن مالك، والمشهور عن مالكٍ إرسالُه كعادته.

من الذبائح

الحديث الثالث والثمانون: قال الدارقطنيُّ: أخرجَ البخاري (٥٥٠٢، ٥٥٠٤، ٥٥٠٥) حديث عُبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن كَعْب بن مالك عن أبيه: أنَّ جاريةً لكعب بن مالك، وعن مالكٍ عن نافع عن رجلٍ من الأنصار عن معاذ بن سَعْد أو سعد بن معاذ: أن جارية لكعب، وعن جُوَيرِيَة عن نافع عن رجل من بني سَلِمة أخبرَ عبد الله: أنَّ جاريةً لكعب بن مالك، الحديث في الذبح بالـمَرْوة، قال: ورواه الليثُ عن نافع سمع رجلاً من الأنصار يُخبِرُ عبدَ الله، وهذا اختلاف بيِّنٌ، وقد أخرجه، قال الدارقطني: وهذا قد اختُلِفَ فيه على نافع وعلى أصحابه: اختُلِفَ فيه على عُبَيد الله وعلى يحيى بن سعيد، وعلى أيوب وعلى إسماعيل بن أمية وعلى موسى بن عُقْبة وعلى غيرهم، وقيل فيه: عن نافع عن ابن عمر، ولا يصحُّ، والاختلافُ فيه كثير. قلت: هو كما قال، وعِلَّتُه ظاهرة، والجواب عنه فيه تكلّفٌ وتعسُّف.

(خ م) **الحديث الرابع والثمانون**: قال الدارقطنيُّ: وأخرجا[1] حديث أبي بِشْر عن سعيد ابن جُبَير عن ابن عمر: لَعَنَ مَن اتَّخَذ شيئاً فيه الروحُ غَرَضاً، ورواه عَدِيٌّ بن ثابت عن سعيد بن جُبَير عن ابن عباس، ولم يُتابَعْ عليه عديٌّ، وتابَعَ أبا بِشْرٍ المنهالُ بن عمرو وغيره، وحديث عديّ وهمٌ. قلت: قد ذكر البخاريُّ حديث عدي تعليقاً ووَصَلَه مسلم، وعندي أنه حديث آخر غير حديث أبي بِشْر لاختلاف المتنَين لفظاً ومعنًى.

الحديث الخامس والثمانون: قال عبد الغني بن سعيد الحافظ: روى البخاريُّ (٥٥٤٣) عن مسدَّد عن أبي الأَحْوَص عن سعيد بن مسروق عن عَبَاية بن رِفاعة عن أبيه عن جدِّه رافع بن خَدِيج قال: قلت للنبي ﷺ: إنا نَلقَى العدوَّ غداً، وليس معنا مُدًى، أفنذبحُ بالقَصَب؟ الحديث، قال: وأخطأ أبو الأحوص في هذا حيث قال: عن أبيه عن جدِّه، وقد

(١) البخاري (٥٥١٥)، ومسلم (١٩٥٨).

حذف البخاريُّ في «الصّحيح» قوله: عن أبيه، فصار: عن عَبَاية عن جدِّه رافع، وهو الصواب، قال: وهذا أصلٌ يَعمَل عليه مَن بعدَ البخاري: إذا وَقَعَ له خطأٌ في حديثٍ أن يُسقِطَه، وهذا إنما يَصلُحُ في النقصان لا في الزيادة، قال أبو علي الغَسَّاني: إنما تكلَّم عبدُ الغني على ما وقع له من رواية أبي عليّ بن السَّكَن، فظنَّ أنه من عمل البخاري، وإنما هو من عمل ابن السَّكَن، فإنه في رواية أبي ذَرٍّ عن شيوخه، وفي رواية الأَصِيلي عن شيخَيْه[1] بإثبات قوله: عن أبيه، وكذا هو في رواية إبراهيم بن مَعْقِل النَّسَفي عن البخاري، وقد رواه أبو بكر بن أبي شَيْبَة في «مسنده» عن أبي الأحوص، وقال: لم يقل أحدٌ: عن أبيه غيرُ أبي الأحوص، ورواه الثَّوْريُّ وشُعْبة وزائدة وغيرهم عن سعيد بن مسروق فلم يقولوا: عن أبيه. قلت: قد أخرج البخاريُّ الوجهين، ولا بُعْدَ في أن يكون عبايةُ سمعه من جدِّه مع أبيه فذَكَرَ أباه فيه، والذي يجري على قواعد النُّقّاد أن حديث أبي الأحوص من الـمَزِيد في مُتَّصِل الأسانيد، والله أعلم.

من كتاب الطب

(خ م) **الحديث السادس والثمانون:** قال الدارقطنيُّ: وأَخرجا جميعاً[2] حديث الزُّبيدي عن الزُّهْري عن عُرْوة عن زينب بنت أبي سَلَمة عن أم سلمة: أن النبي ﷺ رأى في بيتها جاريةً بها سَفْعةٌ فقال: «استَرقُوا لها»، وقد رواه عُقَيل عن الزُّهْري عن عُرْوة مرسَلاً، ورواه يحيى بن سعيد عن سليمان بن يَسارٍ عن عُرْوة مرسلاً، وقال عبد الرحمن بن إسحاق عن الزُّهْري: عن سعيدٍ، ولم يَصنَعْ شيئاً. قلت: وهو ضعيف[3]، وأما رواية عُقَيل فقد أشار إليها البخاريُّ، إلّا أنَّ راويَها عنه ليس بحافظٍ، وحديث الزُّبَيدي رواه عنه ثقتانِ فكان هو المعتمَدَ.

---

(١) في (ع) و(س): «عن شيخه». وللأصيلي في روايته للبخاري شيخان: هما أبو زيد المروزي وأبو أحمد الجرجاني.

(٢) البخاري (٥٧٣٩)، ومسلم (٢١٩٧).

(٣) يعني: عبد الرحمن بن إسحاق، وهو المدني، وقد أطلق هنا القول بتضعيفه، بينما قال في «التقريب» صدوق.

من كتاب اللباس

حديث نَقْش الخاتم: هو طرفٌ من حديث أنسٍ في الزكاة[1].

الحديث السابع والثمانون: قال الدارقطنيُّ: وأخرج البخاريُّ (٥٨٢٥) حديث الثقفي عن أيوبَ عن عِكْرمة في قصة امرأة رِفاعة القُرَظي، وفيه ذِكرُ عائشة، ولكنه مُرسَل، وكذا رواه حماد بن زيد عن أيوب. قلت: سياقُه يقتضي أنه من رواية عِكْرمة عن عائشة، فإن لفظه عن عِكْرمة: أن رفاعةَ طَلَّق امرأته فتزوَّجها عبد الرحمن بن الزَّبِير القُرَظي، قالت عائشة: وعليها خِمارٌ أخضر... فذكره، فهذا ظاهرٌ في ذلك إلّا أنَّ أكثر السِّياق صورته الإرسال، وإنما قصد البخاريُّ منه ذِكرَ الثياب الخُضْر لأنه أورده في باب الثياب الخضر، وأما أصل قصة رفاعة وامرأته فمخرَّجةٌ عنده في النكاح (٥٢٦٠) في مكانها من طريق الزُّهْري عن عُرْوة عن عائشة، والله أعلم.

(خ م) **الحديث الثامن والثمانون**: قال الدارقطنيُّ: اتَّفَقا[2] على إخراج حديث أبي عثمان، قال: كتب إلينا عمرُ في الحرير، إلا موضعَ إصبعٍ، وهذا لم يسمعه أبو عثمان من عمر، لكنه حُجّةٌ في قَبُول الإجازة. قلت: فقد تقدَّم نظيرُ هذا الكلام في حديث أبي النَّضْر عن ابن أبي أَوفى[3].

الحديث التاسع والثمانون: قال الدارقطنيُّ: وأخرج البخاريُّ حديث ثابتٍ عن ابن الزُّبير قال: قال محمدٌ ﷺ: «من لبس الحرير في الدنيا لم يلبسه في الآخرة»، وهذا لم يسمعه ابن الزبير من النبي ﷺ، إنما سمعه من عمر. قلت: هذا تعقُّبٌ ضعيف، فإن ابن الزبير صحابيٌّ، فهَبْهُ أرسَلَ فكان ماذا؟ وكم في «الصحيح» من مُرسَل صحابي، وقد اتفق الأئمةُ قاطبةً على قَبُول ذلك إلا من شَذَّ ممن تأخَّر عصرُه عنهم، ولا يُعتَدُّ بمخالفته، والله أعلم. وقد خرّجَ البخاريُّ حديث ابن الزُّبير عن عمر تِلوَ حديث ثابت عن ابن الزُّبير، فما بقيَ للاعتراض وجهٌ.

---

(١) انظر الأرقام (٣١٠٦) و(٥٨٧٢). وراجع الحديث الحادي والعشرين من هذا الفصل.

(٢) البخاري (٥٨٢٩)، ومسلم (٢٠٦٩).

(٣) وهو السادس والثلاثون من هذا الفصل.

من كتاب الأدب

الحديث التسعون: قال الدارقطنيُّ: وأخرج البخاريُّ (٥٩٧٥) عن سعد بن حفص عن شَيْبان عن منصور عن المسيّب بن رافع عن وَرَّاد عن المغيرة عن النبي ﷺ قال: «إنَّ الله حَرَّم عليكم عقوق الأُمَّهات» الحديث، وهذا غيرُ محفوظٍ عن المسيّب، وإنما رواه شيبانُ عن منصور عن الشَّعْبي عن وَرَّاد، كذا قال عُبَيْدُ الله بن موسى وحُسين بن محمد الـمَرُّوذي، وغيرهما، وكذلك قال جَرِير: عن منصور عن الشعبي، والذي عند منصورٍ عن المسيّب عن وَرَّاد حديثُ: كان يقول في دُبُرِ الصلاة والدعاء: «لا إله إلّا الله» الحديث، فلعله اشتَبه على سعد بن حفص. قلت: أما حديثُ جرير عن منصور فهو كما قال عن الشعبي، وأما حديث عُبَيد الله بن موسى عن شَيْبان فاختُلِفَ عليه فيه، فرواه مسلم في «صحيحه» من حديثه كما قال الدارقطنيُّ، وكذا رواه أبو عَوَانة في «صحيحه» عن أبي أُمية عن عُبَيد الله بن موسى، لكن قد رواه الإسماعيليُّ في «مُستخرَجه» من طريقين عن عُبَيد الله ابن موسى عن شَيْبَان عن منصور عن المسيّبِ ـ كما قال البخاري ـ عن سعد بن حفص، فعلى هذا يقوى الظنُّ بأنه كان عند شيبان عن منصور عن الشعبي والمسيّب معاً، ولا يُنسَبُ سعدُ بن حفص إلى الوَهْم مع متابعة إسحاق بن سَيَّار النَّصِيبيِّ له عن عُبَيد الله بن موسى عن شَيْبان، والله أعلم.

الحديث الحادي والتسعون: قال الدارقطني: وأخرج البخاريُّ (٦٠١٦) حديث عاصم ابن عليٍّ عن ابن أبي ذِئْب عن الـمَقْبُري عن أبي شُرَيْح: «والله لا يُؤمِنُ الذي لا يَأمَنُ جارُه بوائِقَه» قال: وتابَعَه شَبَابةُ وأَسدُ بن موسى، وقال عثمان بن عمر وحُميد بن الأسود وغيرُ واحد: عن ابن أبي ذئب عن الـمَقْبُري عن أبي هريرة، قال: ورواه يزيدُ بن هارون وحَجَّاج ابن محمد وأبو النَّضْر عن ابن أبي ذِئْب، كما قال عاصم بن علي. قلت: ترجَّحَ عند البخاري أنه عند ابن أبي ذِئْب على الوجهين فذَكَرهما.

الحديث الثاني والتسعون: قال الدارقطنيُّ: وأخرج البخاري (٦١٠٣) حديث علي بن المبارك

عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سَلَمة عن أبي هريرة، أن رسول الله ﷺ قال: «إذا قال الرجلُ لأخيه: كافرٌ، فقد باءَ به أحدُهما»، وقال عِكْرمةُ بن عمّار عن يحيى: عن عبد الله بن يزيد، سمع أبا سَلَمة سمع أبا هريرة. قال الدارقطنيُّ: يحيى بنُ أبي كثير مُدلِّسٌ، ويُشبِه أن يكون قولُ عِكْرمة أَوْلى، لأنه زاد رجلاً، وهو ثقةٌ. قلت: قد أخرجَ البخاريُّ طريقَ عكرمة تعليقاً، فهو عنده على الاحتمال، والله أعلم.

الحديث الثالث والتسعون: قال الإسماعيلي: أخرج البخاريُّ (٦١٠٧) عن إسحاقَ عن أبي المغيرة قال: حدثنا الأوزاعيُّ، قال: حدثنا الزُّهْريُّ، عن حُمَيد عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «من حَلَفَ منكم فقال في حَلِفِهِ: باللاتِ والعُزَّى، فليقل: لا إله إلّا الله، ومن قال لصاحبه: تعالَ أُقامِرْكَ، فليتَصدَّقْ»، قال: ولم يقل فيه أحد عن الأوزاعي: حدثني الزُّهْريُّ، إلا أبو المغيرة، وقد رواه الوليد وعمر بن عبد الواحد عن الأوزاعي عن الزُّهْري مُعنعَناً، ورواه بِشْر بن بكر عن الأوزاعي قال: بَلَغَني عن الزُّهْري، قال: وأبو المغيرة وبِشْر بن بكر صدوقان، إلّا أن بِشراً كان يغوصُ على مِثل هذا[1]. قلت: ورواه عُقْبة بن علقمة البَيروتي عن الأوزاعي كما قال بشرُ بن بكر سواء، رُوِّيناه في الجزء الثالث من حديث أبي العباس الأصمِّ قال: حدثنا العباس بن الوليد بن مَزْيَد عن عُقْبة به، وهذا من المواضع الدقيقة، ولكن الحديث في الأصل صحيحٌ عن الزُّهْري، قد أخرجه البخاريُّ من حديث معمر وعُقَيل عنه، والله أعلم.

(خ م) **الحديث الرابع والتسعون:** قال الدارقطنيُّ ما مُلَخَّصُه: إن الشيخين أخرجا[2] حديث الأعمش عن أبي وائل عن أبي موسى الأشعريِّ. «المَرْءُ معَ مَن أَحَبَّ»، وأخرجاه[3] من حديث الأعمش عن أبي وائلٍ عن عبد الله أيضاً، والطريقانِ محفوظانِ عن الأعمش. قلت: فلا معنى لاستدراكه.

---

(١) في (س): كان يعرض عن مثل هذا.

(٢) البخاري (٦١٧٠)، ومسلم (٢٦٤١).

(٣) البخاري (٦١٦٨) و(٦١٦٩)، ومسلم (٢٦٤٠).

الحديث الخامس والتسعون: قال الدارقطنيُّ: أخرج البخاريُّ (٦١٩٠) حديثَ معمر، عن الزُّهْري عن ابن المسيّب عن أبيه عن جدِّه، أن النبي ﷺ قال له: «ما اسمُكَ؟» قال: حَزْنٌ، وأخرجه (٦١٩٣) من حديث هشام بن يوسف عن ابن جُرَيْج عن عبد الحميد بن جُبَير عن سعيد بن المسيّب: أنَّ جدَّه حَزْناً، وهذا مُرسَل، وكذا قال قَتَادةُ وعلي بن زيد وابن سعيد[1] بن المسيّب. قلت: هذا على ما قَرَّرْناه فيما قبلُ أن البخاري يَعتمِدُ هذه الصِّيغة إذا حَفَّت بها قرينةٌ تقتضي الاتصال، ولا سيَّما وقد وَصَلَه الزُّهْريُّ صريحاً، فأخرج الوجهين على الاحتمال، والله أعلم. وقد رواه عبدُ الرزاق عن ابن جُريج فقال فيه: عن أبيه عن جده أيضاً، أخرجه الإسماعيليُّ من طريقه.

من كتاب الدعوات

(خ م) **الحديث السادس والتسعون**: قال الدارقطنيُّ: وأخرجا[2] حديثَ عُبَيد الله بن عمر عن سعيدٍ الـمَقْبُري عن أبيه عن أبي هريرة: «إذا أوَى أحدُكم إلى فراشِه فليَنفُضْه»، وقد اختُلِفَ فيه على عبيد الله، فرواه جماعةٌ من أصحابه هكذا، ورواه يحيى القَطَّان وابنُ المبارك وغيرُ واحد عن عبيد الله، لم يقولوا: عن أبيه، وكذا رواه مالك وابن عَجْلان عن سعيدٍ عن أبي هريرة. قلت: جوابُ مثلِ هذا التعليل تقدَّم في الحديث الثاني، وقد أشار البخاريُّ إلى الاختلاف فيه على عُبَيد الله وعلى سعيدٍ، فلا استدراكَ عليه.

من كتاب الرِّقاق

الحديث السابع والتسعون: قال الدارقطنيُّ: أخرج البخاريُّ (٦٤٩٣)، حديث أبي غَسَّان عن أبي حازم عن سَهْل بن سعد، قال: نَظَرَ النبيُّ ﷺ إلى رجلٍ يقاتل المشركين فقال: «هو مِن أهل النار» الحديث، وفيه: «إنَّ العبدَ لَيعمَلُ فيما يَرَى الناسُ عملَ أهل الجنة وإنه لمن أهل النار، ويعملُ فيما يَرَى الناسُ عملَ أهل النار وهو من أهل الجنة، وإنما الأعمالُ بالخواتيم»، قال: وقد رواه ابن أبي حازم ويعقوب بن عبد الرحمن وسعيدٌ الجُمَحي عن أبي

---

(١) كذا وقع في الأصول، والذي في «التتبع» للدارقطني ص٢٦١: وكذلك قال قتادة وعلي بن زيد عن ابن المسيّب.

(٢) البخاري (٦٣٢٠)، ومسلم (٣٧١٤).

حازم فلم يقولوا في آخره: «وإنما الأعمال بالخواتيم». قلت: زادها أبو غَسَّان، وهو ثقةٌ حافظ، فاعتَمَدَه البخاريُّ.

الحديث الثامن والتسعون: قال الدارقطنيُّ: أخرج البخاريُّ (٦٥٨٥) حديث أحمد بن شَبِيب عن أبيه عن يونس عن الزُّهْري عن سعيد عن أبي هريرة عن النبي ﷺ: «يَرِدُ عليَّ الحوضَ رَهْطٌ من أصحابي» الحديث، وعن أحمد بن صالح عن ابن وَهْب عن يونس مثلَه، لكن قال: عن أصحاب النبيِّ ﷺ، ولم يقل: عن أبي هريرة، وقال شعيب وعُقَيل عن الزُّهري: كان أبو هريرة يُحدِّث، وقال الزُّبَيدي عن الزُّهْري: عن أبي جعفر محمد بن علي عن عُبَيد الله بن أبي رافع عن أبي هريرة، قال الدارقطني: ورواه مَعمَرٌ عن الزُّهْري عن رجل عن أبي هريرة، ولو كان عن سعيد بن المسيّب لم يُكَنِّ عنه الزُّهْريُّ ولَصَرَّح به. قلت: يحتمل أن يكون النسيانُ طرأ فيه على معمر، وأما رواية الزُّبَيدي فإنه إسنادٌ آخر للحديث، وقد بَيَّنَ البخاريُّ وجوهَ الاختلاف فيه إلا طريقَ مَعمَرٍ فلم يَعتدَّ بها.

من النذور

الحديث التاسع والتسعون: قال الدارقطنيُّ: أخرج البخاريُّ (٦٧٠٤) حديث وُهَيب عن أيوب عن عِكْرمة عن ابن عباس: بينما النبيُّ ﷺ يَخطُب إذ قام أبو إسرائيل... الحديث، وقد رواه الثقفيُّ وابن عُلَيَّة عن أيوب مُرسَلاً. قلت: قد أشار البخاريُّ إلى الخلاف فيه واعتمد حديثَ وُهَيبٍ لِحِفْظه.

من الحدود

(خ م) **الحديث المئة**: قال الدارقطنيُّ: أخرجا[1] حديث ابن وَهْب عن عمرو بن الحارث عن بُكَيْر عن سليمان بن يسارٍ عن ابن جابرٍ عن أبيه عن أبي بُرْدة بن نِيَارٍ حديثَ: «لا يُجلَدُ فوقَ عَشَرةِ أسواطٍ...»، وقد خالفه الليثُ بن سعد وسعيد بن أبي أيوب فروياه عن يزيد بن أبي حَبيب عن بُكَير فلم يقولا: عن أبيه، وقال مسلم بن أبي مريم عن ابن جابر: عمَّن

(١) البخاري (٦٨٥٠)، ومسلم (١٧٠٨).

سمع النبيَّ ﷺ، قال: وقولُ عمرو بن الحارث صحيحٌ لأنه ثقةٌ وزاد رجلاً، وقد تابعه أسامةُ بن زيد عن بُكَير. قلت: أخرج البخاريُّ الأوجه كلَّها إلّا روايةَ أسامة، واقتصَر مسلمٌ على حديث عمرو بن الحارث عن بكير.

من التعبير

الحديث الأول بعد المئة: قال الدارقطنيُّ: أخرج البخاري (٧٠٤٢) حديث أيوبَ عن عِكْرمة عن ابن عباس: «مَنْ صَوَّر صُورةً»، ورواه خالدٌ وهشام عن عِكْرمة عن ابن عباس موقوفاً، وقال قتادةُ عن عكرمة عن أبي هريرة موقوفاً، واختُلِفَ عليهم فيه. قلت: تَعارُضُ الوقفِ والرفعِ فيه لا أثَرَ له؛ لأن حُكْمه الرفعُ، وقد أشار البخاريُّ إلى الخلاف فيه على عِكْرمة عن ابن عباس أو عن أبي هريرة، والراجحُ عنده أنه عن ابن عباس، والله أعلم.

من الفتن

(خ م) **الحديث الثاني بعد المئة**: قال الدارقطنيُّ: وأخرجا[1] حديثَ عبد الأعلى عن مَعْمَر عن الزُّهْري عن سعيد بن المسيّب عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: «يَتَقاربُ الزمانُ ويُلقَى الشُّحُّ» الحديث، وقد تابع حمادَ بن زيدٍ عبدُ الأعلى، وخالفهما عبدُ الرزاق عن معمرٍ فأرسله ولم يَذكُر أبا هريرة، ويقال: إنَّ مَعمراً حَدَّثَ بالبصرة من حِفْظه بأحاديث وَهِمَ في بعضها، وقد خالفه فيه شعيبٌ ويونس والليث بن سعد وابنُ أخي الزُّهْري، رَوَوْه عن الزُّهْري عن حُميد عن أبي هريرة، وقد أخرجا حديثَ حميد أيضاً. قلت: الزُّهْري صاحبُ حديث فلا استبعادَ أن يكون عنده عن حميدٍ وسعيدٍ جميعاً، والظاهر أن البخاريَّ أخرجه على الاحتمال كما تقدَّم في نظائره.

من كتاب الأحكام

الحديث الثالث والمئة: قال الدارقطنيُّ: أخرج البخاريُّ (٧١٤٨) حديث ابن أبي ذِئْب عن سعيد عن أبي هريرة: «إنكم ستَحرِصُون على الإمارة، وستكونُ خِزْياً ونَدامةً» الحديث،

---

(١) البخاري (٧٠٦١)، ومسلم بإثر الحديث (٢٦٧٢) (١٢).

وقد رواه عبدُ الحميد بن جعفر عن سعيدٍ الـمَقْبُرِيِّ عن عمر بن الحَكَم عن أبي هريرة موقوفاً. قلت: قد أخرجه البخاريُّ على أثر حديث ابن أبي ذِئْب، فهو عنده على الاحتمال، لأن ابن أبي ذئب زاد على عبد الحميد في الرَّفْع، وعبد الحميد زاد على ابن أبي ذِئْب في الإسناد رجلاً، لكن صَنيعه يُشعِرُ بترجيح رواية ابن أبي ذئب لِحِفْظه.

الحديث الرابع والمئة: قال الدارقطنيُّ: وأخرج البخاريُّ (٧١٦٥) حديث ابن عيينة عن الزُّهْري عن سهل بن سعد: «فَرَّقَ بين الـمُتلاعنين»، وهذا مما وُهِّمَ فيه ابنُ عَيَيْنة، لأن أصحاب الزُّهْري قالوا: فطَلَّقَها قبل أن يأمُرَه النبيُّ ﷺ، وكان فِراقُه إياها سُنّةً، لم يقل أحدٌ منهم: إنَّ النبي ﷺ فَرَّقَ بينهما. قلت: لم أره عند البخاري بتمامه، وإنما ذَكَرَ بهذا الإسناد طَرَفاً منه، وكأنه اختصره لهذه العِلَّة، فبَطَلَ الاعتراضُ عليه.

الحديث الخامس والمئة: قال الدارقطني: وأخرج البخاريُّ (٧١٩٨) حديثَ يونُس عن الزُّهْري عن أبي سَلَمة عن أبي سعيد عن النبي ﷺ قال: «ما بعثَ الله من نبيٍّ إلا كان له بِطانَتان»، وتابعه يحيى وابنُ أبي عَتِيق، وكذا قال ابن أبي حُسَين وسعيد بن زياد عن أبي سلمة، وقال شعيب عن الزُّهْري مثلَه إلا أنه وَقَفَه، وقال الأوزاعي ومعاوية بن سَلَّام عن الزُّهْري: عن أبي سلمة عن أبي هريرة، وقال صفوانُ بن سُلَيم: عن أبي سلمة عن أبي أيوب. قلت: حكى البخاريُّ هذه الأوجه كلَّها، وكأنه تَرَجَّحَ عنده طريقُ أبي سلمة عن أبي سعيد، فإن أكثر أصحاب الزُّهْري رَوَوْه كذلك، ولأن الزُّهْري أحفظُ من صفوانَ بن سُلَيم، فالله أعلم.

من كتاب التمنِّي

الحديث السادس والمئة: قال البخاريُّ (٧٢٤٢): حدثنا أبو اليَمان، أخبرنا شعيب عن الزُّهْري (ح) وقال الليث: حدثني عبد الرحمن بن خالد عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيّب أنَّ أبا هريرة أخبره قال: نَهَى رسول الله ﷺ عن الوِصَال... الحديث، قال أبو مسعود: هكذا في «صحيح» البخاري لم يَذكُر كيف يروي شعيبٌ هذا الحديث عن الزُّهْري، وإردافُه له بحديث

الليث يُوهِمُ أنهما سواءٌ، وليس كذلك، بل شعيب يرويه عن الزُّهْريِّ عن أبي سلمة عن أبي هريرة، وقد أخرجه البخاريُّ في الصيام (١٩٦٥) على الصواب، قال أبو علي الغَسَّاني: هذا تنبيهٌ حسنٌ جداً، ويمكن أن يكون البخاريُّ اكتفى بما ذكره في الصيام، لكن هذا النَّظْم فيه التباس. قلت: صدق أبو عليٍّ، والذي عندي أن الإسناد الأول سقطت منه كلمةٌ واحدة وهي قوله: عن أبي سلمة، ثم حوَّله برواية الليث، وبهذا يرتفع اللَّبْس، والله أعلم.

من كتاب التوحيد

الحديث السابع والمئة: قال البخاريُّ (٧٤٢٨): وقال الماجِشُونُ عن عبد الله بن الفَضْل عن أبي سَلَمة عن أبي هريرة في حديثٍ أولُه: «لا تُفاضِلُوا بين الأنبياء، فإن الناس يَصعَقُون، فأكونُ أولَ من يُفِيقُ فإذا موسى آخذٌ بالعرش» اختصره، وتَعقبَّه أبو مسعود بأن المعروف روايةُ الماجشون عن عبد الله بن الفَضْل عن الأعرَج عن أبي هريرة، وقد تكلَّمنا عليه في الفصل الذي مضى في أحكام التعليق بما يغني عن الإعادة.

الحديث الثامن والمئة: قال البخاريُّ (٧٤٧٥): حدثنا يَسَرةُ بن صفوان حدَّثنا إبراهيمُ بن سعد عن الزُّهْري عن سعيد بن المسيّب عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «بَيْنا أنا نائمٌ رأيتُني على قَلِيبٍ فنزَعتُ ما شاء الله» الحديث، قال أبو مسعود: سَقَطَ منه رجلٌ بين إبراهيم بن سعد والزُّهْري، وقد رواه مسلمٌ على الصواب عن عمرو بن محمدٍ الناقدِ وغيره عن يعقوب بن إبراهيم بن سعد عن أبيه عن صالح بن كَيْسان عن الزُّهري، والله أعلم.

(خ م) **الحديث التاسع والمئة:** حديثُ عمرو بن دينار عن أبي العباس الشاعرِ عن عبد الله في قصة حصار الطائفِ، اختُلِفَ فيه على ابن عُيَينة في اسم والد عبد الله: هل هو عمرُ بن الخطاب أو عمرو بن العاص؟ فوقع في أكثر النسخ من «صحيح» البخاري (٧٤٨٠): عبد الله بن عمر، يعني: ابن الخطاب، وفي بعضها: ابنُ عَمْرو، وقال أبو نُعيم الأصبهاني: أخرجه الحُمَيدي وأبو خَيْثمة في «مسنديهما» في مسند ابن عمر بن الخطاب، وقال أبو عَوَانة الإسفراييني: رواه جماعة ممن يَفهَمُ ويَضبِطُ عن ابن عُيَينة كذلك، وكذا كان يقول قدماءُ

أصحاب ابن عُيَينة عنه، والمتأخِّرون منهم يقولون: عن عبد الله بن عَمْرو بن العاص، ومنهم من لا يَنسُبه، كذا وقع عند النَّسائي، والاضطرابُ فيه من سفيان، وقال أبو عليٍّ الجَيَّاني: حَدَّث به عليُّ بن المديني عن سفيان فقال: عبدُ الله بن عَمْرو، فَرَدَّ ذلك عليه حامدُ بن يحيى البَلْخي فرجع إليه، وصَوَّبَ الدارقطنيُّ في «العلل» قولَ من قال: ابنُ عمر. قلت: ليس في التعليل بذلك كبيرُ تأثيرٍ، والله أعلم.

(خ م) **الحديث العاشر والمئة**: أخرج البخاريُّ في أواخر الكتاب (٧٥١٧) حديث شَرِيك بن أبي نَمِر عن أنسٍ في الإسراء بطُوله، وقد خالف فيه شريكٌ أصحابَ أنس في إسناده ومَتْنه، أما الإسناد فإن قتادة يجعله عن أنسٍ عن مالك بن صَعصَعة، والزُّهْريُّ يجعله عن أنس عن أبي ذَرٍّ، وثابتٌ يجعله عن أنس من غير واسطةٍ، لكن سياق ثابت لا مخالفةَ بينَه وبين سياق قتادة والزُّهْريِّ، وسياقُ شريكٍ يخالفهم في التقديم والتأخير والزيادة الـمُنكَرة، وقد أخرج مسلم إسناده فقط تِلْوَ حديث ثابت، وقال في آخره: فزادَ ونَقَصَ، وقدَّم وأخَّر، وتكلَّم ابنُ حَزْمٍ والقاضي عياض وغيرهما على حديث شريك هذا، وانتصرَ له جماعةٌ منهم أبو الفضل بن طاهر فصَنَّفَ فيه جُزءاً، وسنذكر ما يتعلَّقُ به مُستوفًى عند الكلام عليه إن شاء الله تعالى في موضعه.

هذا جميعُ ما تَعقَّبه الحفَّاظ النُّقَّاد العارفون بعِلَل الأسانيد، المطَّلِعون على خفايا الطرق، وليست كلها من أَفراد البخاريِّ، بل شاركه مسلمٌ في كثير منها كما تراه واضحاً ومرقوماً عليه رَقْمُ مسلمٍ وهو صورة (م)، وعِدَّة ذلك اثنان وثلاثون حديثاً، فأفراده منها ثمانيةٌ وسبعون فقط، وليست كلُّها قادحةً، بل أكثرُها الجوابُ عنه ظاهر والقدحُ فيه مُندفِع، وبعضها الجوابُ عنه مُحتمَل، واليسير منه في الجواب عنه تَعسُّفٌ كما شرحته مُجمَلاً في أول الفصل، وأوضحته مبيَّناً إثرَ كل حديث منها، وإذا تأمَّل المنصِف ما حَرَّرتُه من ذلك عَظُمَ مقدارُ هذا المصنَّف في نفسه وجَلَّ تصنيفُه في عينه، وعَذَرَ الأئمة من أهل العلم في تَلقِّيه بالقَبُول والتسليم، وتقديمهم له على كل مصنَّفٍ في الحديث والقديم، وليسا سواءً مَن يَدفَعُ بالصدر فلا يأمن دعوى العصبية، ومَن يَدفَعُ بيد الإنصاف على القواعد المرضيَّة، والضوابط

المرعية، فللَّهِ الحمدُ الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتديَ لولا أن هدانا الله، والله المستعان وعليه التُّكْلان.

وأما سياقُ الأحاديث التي لم يتتبَّعها الدارقطنيُّ وهي على شرطه في تتبُّعه من هذا الكتاب، فقد أوردتها في أماكنها من الشرح لتكميل الفائدة، مع التنبيه على مواقع الأجوبة المستقيمة كما تقدَّم لئلا يَستدرِكَها من لا يَفْهَم، وإنما اقتصرتُ على ما ذكرتُه عن الدارقطني على الاستيعاب، فإني أردتُ أن يكون عُنْواناً لغيره، لأنه الإمام المقدَّم في هذا الفن، وكتابه في هذا النوع أوسعُ وأوعَبُ، وقد ذكرتُ في أثناء ما ذكره عن غيره قليلاً على سبيل الأمثلة، والله أعلم.



الفصل التاسع

في سياق أسماء من طُعِن فيه من رجال هذا الكتاب مرتِّباً لهم على حروف المعجم، والجواب عن الاعتراضات موضعاً موضعاً، وتمييز من أخرج له منهم في الأصول أو في المتابعات والاستشهادات مفصِّلاً لذلك جميعه

وقبلَ الخوض فيه ينبغي لكلِّ مُنصِفٍ أن يعلم أن تخريج صاحب «الصحيح» لأي راوٍ كان، مقتضٍ لعدالته عنده وصِحَّةِ ضبطه وعدم غَفْلَتِه، ولا سيما ما انضافَ إلى ذلك من إطلاق جمهور الأمّة على تسمية الكتابَينِ بـ«الصحيحين»، وهذا معنىً لم يَحْصُلْ لغير مَن خَرَّجَ عنه في الصحيح، فهو بمثابة إطباق الجمهور على تعديل من ذُكِرَ فيهما، هذا إذا خَرَّجَ له في الأصول، فأما إن خَرَّج له في المتابعات والشواهد والتعاليق، فهذا تتفاوت درجات من أخرَجَ له منهم في الضبط وغيره، مع حصول اسم الصِّدْق لهم، وحينئذٍ إذا وَجَدنا لغيره في أحد منهم طعناً، فذلك الطعنُ مقابِلٌ لتعديل هذا الإمام، فلا يُقبل إلا مُبيَّنَ السبب، مفسَّراً بقادح يَقدَحُ في عدالة هذا الراوي أو في ضبطه مُطلَقاً، أو في ضبطه لخبرٍ بعَيْنه، لأن الأسباب الحاملة للأئمة على الجَرْح متفاوتةٌ، منها ما يَقدَحُ ومنها ما لا يَقدَح. وقد كان الشيخُ أبو الحسن الـمَقْدسي يقول في الرجل الذي يُخرَّج عنه في «الصحيح»: هذا جازَ القَنْطرةَ، يعني بذلك أنه لا يُلتفتُ إلى ما قيل فيه، قال الشيخ أبوالفَتْح القُشَيري[1] في «مختصره»: وهكذا نعتقدُ، وبه نقول، ولا نَخرُجُ عنه إلّا بحُجَّة ظاهرة، وبيانٍ شافٍ يزيد في غَلَبة الظن على المعنى الذي قَدَّمْناه من اتفاق الناس بعد الشيخين على تسمية كتابيهما بالصحيحين، ومِن لوازمِ ذلك تعديلُ رُواتِهما.

قلتُ: فلا يُقبَلُ الطعنُ في أحدٍ منهم إلّا بقادح واضح، لأن أسباب الجَرْح مختلفة، ومدارها

(١) هو الإمام تقي الدين ابن دقيق العيد رحمه الله، وعبارته التي نقلها الحافظ عنه في كتابه «الاقتراح في بيان الاصطلاح» ص٣٢٧.

هنا على خمسة أشياء: البِدْعة، أو المخالفة، أو الغلط، أو جهالة الحال، أو دعوى الانقطاع في السَّنَد بأن يُدَّعى في الراوي أنه كان يُدلِّس أو يرسل.

فأما جهالةُ الحال فمُندفِعةٌ عن جميع من أَخرَجَ لهم في «الصحيح»، لأن شرط «الصحيح» أن يكون راويه معروفاً بالعدالة، فمن زَعَمَ أن أحداً منهم مجهولٌ، فكأنه نازَعَ المصنفَ في دعواه أنه معروف، ولا شكَّ أن المدَّعي لمعرفته مقدَّمٌ على من يَدَّعي عدم معرفته، لما مع الـمُثبِت من زيادة العلم، ومع ذلك فلا تَجِدُ في رجال «الصحيح» أحداً ممن يَسُوغُ إطلاقُ اسم الجَهالة عليه أصلاً كما سنبيِّنه.

وأما الغلطُ، فتارة يكثُر من الراوي، وتارةً يَقِلُّ، فحيثُ يُوصَفُ بكونه كثيرَ الغلط يُنظَرُ فيما أَخرَجَ له: إن وُجِدَ مرويّاً عنده أو عند غيره من روايةِ غير هذا الموصوف بالغلط، عُلِمَ أن الـمُعتمدَ أصلُ الحديث لا خصوصُ هذه الطريق، وإن لم يُوجَدْ إلا من طريقه فهذا قادحٌ يوجب التوقُّفَ عن الحُكْم بصحة ما هذا سبيلُه، وليس في «الصحيح» بحمد الله من ذلك شيءٌ. وحيث يوصفُ بقِلَّة الغلط كما يقال: سيِّئُ الحفظ، أو: له أوهامٌ، أو: له مناكيرُ، وغيرُ ذلك من العبارات، فالحُكْم فيه كالحُكْم في الذي قبلَه. إلّا أنَّ الرواية عن هؤلاء في المتابعات أكثرُ منها عند المصنِّف من الرواية عن أولئك.

وأما المخالفةُ، ويَنشأُ عنها الشذوذُ والنكارةُ، فإذا روى الضابطُ أو الصَّدوقُ شيئاً فرواه من هو أحفظُ منه أو أكثرُ عدداً بخلاف ما رَوى بحيث يتعذَّرُ الجمعُ على قواعد المحدِّثين، فهذا شاذٌّ، وقد تشتدُّ المخالفةُ أو يَضعُفُ الحفظُ فيُحكم على ما يخالِف فيه بكونه مُنكراً، وهذا ليس في «الصحيح» منه سوى نَزْرٍ يسير قد تبيَّن في الفصل الذي قبلَه بحمد الله.

وأما دعوى الانقطاع فمدفوعةٌ عن من أخرجَ لهم البخاريُّ، لما عُلِمَ من شَرْطه، ومع ذلك فحُكْم مَن ذُكِرَ من رجاله بتدليس أو إرسال أن تُسبَرَ أحاديثُهم الموجودة عنده بالعَنْعَنة، فإن وُجِدَ التصريحُ بالسماع فيها اندفعَ الاعتراضُ، وإلّا فلا.

وأما البِدْعة، فالموصوفُ بها إما أن يكون ممن يُكفَّرُ بها أو يُفسَّق، فالمكفَّر بها لا بدَّ أن يكونَ

ذلك التكفيرُ مُتفَقاً عليه من قواعد جميع الأئمة، كما في غُلاةِ الروافض من دعوى بعضهم حُلُولَ الإلهية في عليٍّ أو غيره، أو الإيمان برجوعه إلى الدنيا قبل يوم القيامة، أو غيرِ ذلك، وليس في «الصحيح» من حديث هؤلاء شيءٌ البَتَّة. والمفسَّق بها كبِدَع الخوارج والروافض الذين لا يَغْلُون ذلك الغُلُوَّ، وغير هؤلاء من الطوائف المخالِفين لأصول السُّنة خلافاً ظاهراً لكنه مستندٌ إلى تأويلٍ ظاهرُه سائغ، فقد اختلَفَ أهل السنة في قَبُول حديثِ مَن هذا سَبيلُه إذا كان معروفاً بالتحرُّز من الكذب، مشهوراً بالسلامة من خَوارِم المروءة، موصوفاً بالدِّيانة والعبادة، فقيل: يُقبَل مُطلَقاً، وقيل: يُرَدُّ مُطلَقاً، وقيل: والثالث: التفصيلُ بين أن يكون داعيةً لبدعتِه أو غيرَ داعيةٍ، فيُقبَلُ غيرُ الداعية ويُرَدُّ حديثُ الداعية، وهذا المذهب هو الأعدلُ، وصار إليه طوائفُ من الأئمة، وادَّعى ابنُ حِبَّان إجماعَ أهل النقل عليه، لكن في دعوى ذلك نظرٌ.

ثم اختلف القائلون بهذا التفصيل، فبعضهم أطلقَ ذلك، وبعضهم زاد تفصيلاً فقال: إن اشتَمَلَت روايةُ غير الداعية على ما يَشيدُ بدعتَه ويُزيِّنُه ويحسِّنه ظاهراً، فلا تُقبَلُ، وإن لم تَشتمِل فتُقبَل، وطَرَّدَ بعضُهم هذا التفصيلَ بعينه في عكسه في حقِّ الداعية فقال: إن اشتملت روايته على ما تُرَدُّ به بِدعته قُبل وإلّا فلا. وعلى هذا: إذا اشتملت رواية المبتدع ـ سواء كان داعيةً أم لم يكن ـ على ما لا تَعلُّق له ببدعته أصلاً، هل تُقبَل مُطلقاً أو تُرَدُّ مُطلَقاً؟ مال أبوالفتح القُشَيري إلى تفصيلٍ آخر فيه فقال: إن وافَقَه غيرُه فلا يُلتفَتُ إليه هو، إخماداً لبدعته وإطفاءً لناره، وإن لم يوافقه أحدٌ ولم يُوجَدْ ذلك الحديثُ إلا عنده، مع ما وَصْفنا من صدقة وتحرُّزه عن الكذب واشتهارِه بالتديُّن وعدم تعلُّقِ ذلك الحديث ببدعته، فينبغي أن تُقدَّم مصلحةُ تحصيل ذلك الحديث ونشر تلك السُّنَّة على مصلحة إهانته وإطفاء بدعته، والله أعلم[١].

واعلم أنه قد وَقَعَ من جماعةٍ الطعنُ في جماعة بسبب اختلافهم في العقائد، فينبغي التنبُّهُ لذلك وعدمُ الاعتداد به إلّا بحقٍّ، وكذا عابَ جماعةٌ من الوَرِعينَ جماعةً دخلوا في أمر الدنيا

---

(١) انظر «الاقتراح» لابن دقيق العيد ص٣٣٦-٣٣٧.

فضعَّفوهم لذلك، ولا أثَرَ لذلك التضعيف مع الصدق والضبط، والله الموفِّق. وأبعدُ ذلك من الاعتبار تضعيفُ من ضَعَّفَ بعضَ الرواة بأمرٍ يكون الحَمْلُ فيه على غيره، أو للتَّحامُل بين الأقران، وأشدُّ من ذلك تضعيفُ مَن ضَعَّفَ مَن هو أوثقُ منه، أو أعلى قدراً، أو أعرفُ بالحديث، فكلُّ هذا لا يُعتَبرُ به، وقد عقدتُ له فصلاً مستقلاً سردتُ فيه أسماءهم في آخر هذا الفصل بعون الله تعالى.

وإذا تقرَّر جميعُ ذلك فنعودُ إلى سَرْد أسماء من طُعِنَ فيه من رجال البخاري مع حكاية ذلك الطعن، والتنقيبِ عن سببه، والقيامِ بجوابه، والتنبيهِ على وجه رَدِّه على النعت الذي أَسلَفناه في الأحاديث المعلَّلَة بعون الله وتوفيقه.

حرف الألف

(خ ت ق) أحمد بن بَشِير الكوفي أبو بكر مولى عَمْرو بن حُرَيْث المخزومي، قال النّسائي: ليس بذاك القوي، وقال عثمان الدارمي: متروك، وقَوَّاه ابن مَعين وأبو زُرْعة وغيرهما. أخرج له البخاريُّ حديثاً واحداً تابَعه عليه عنده مروان بن معاوية وأبو أسامة، وهو في كتاب الطب. فأما تضعيفُ النسائي له فمشعِرٌ بأنه غيرُ حافظ، وأما كلام عثمان الدارمي فقد رَدَّه الخطيبُ بأنه اشتبه عليه براوٍ آخَر اتفق اسمُه واسمُ أبيه، وهو كما قال الخطيب رحمه الله تعالى، وروى له التِّرمذيُّ وابن ماجه.

(خ س) أحمد بن شبيب بن سعيد الحَبْطي، روى عنه البخاري أحاديث، بعضها قال فيه: حدثنا، وبعضها قال فيه: قال أحمد بن شبيب. ووَثَّقه أبو حاتم الرازي، وقال ابن عَدِيٍّ: وثَّقه أهلُ العراق، وكتب عنه عليُّ بن الـمَديني، وقال أبوالفتح الأزدي: مُنكَر الحديث غيرُ مَرْضيٍّ، ولا عِبْرَةَ بقول الأزدي، لأنه هو ضعيفٌ فكيف يُعتمد في تضعيف الثّقات؟! وسيأتي في ترجمة أبيه ثناءُ ابن عَديٍّ على أحاديثه. وقد روى له النسائي، وأبو داود في كتاب «الناسخ والمنسوخ».

(خ د) أحمد بن صالح المِصْري أبو جعفر بن الطَّبري، أحدُ أئمة الحديث الحُفَّاظ الـمُتقنين

الجامعين بين الفقه والحديث، أكثرَ عنه البخاريُّ وأبو داود، واعتمده الذُّهْليُّ في كثير من حديث أهل الحجاز، ووَثَّقه أحمدُ بن حنبل ويحيى بن معين ـ فيما نقله عنه البخاري ـ وعليُّ ابن المديني وابن نُمَيْر والعِجْلي وأبو حاتم الرازي وآخرون، وأما النسائي فكان سيِّئَ الرأي فيه، ذَكَرَه مرةً فقال: ليس بثقةٍ ولا مأمون، أَخبرني معاويةُ بن صالح قال: سألتُ يحيى بن معين عن أحمد بن صالح فقال: كَذَّاب يَتَفَلسَفُ، رأيتُه يخطِر[1] في الجامع بمصر. انتهى، فاستند النسائيُّ في تضعيفه إلى ما حكاه عن يحيى بن معين، وهو وهمٌ منه حمله على اعتقاده سوءُ رأيه في أحمد بن صالح، فنذكر أولاً السببَ الحاملَ له على سوء رأيه فيه، ثم نذكر وجهَ وهمِه في نقله ذلك عن يحيى بن معين.

قال أبو جعفر العُقَيلي: كان أحمد بن صالح لا يُحدِّثُ أحداً حتى يَسأَلَ عنه، فلما أن قَدِمَ النسائيُّ مصر جاء إليه وقد صحب قوماً من أهل الحديث لا يرضاهم أحمدُ، فأبى أن يحدِّثَه، فذهب النسائي فجمع الأحاديث التي وَهِمَ فيها أحمدُ وشَرَعَ يُشنِّعُ عليه، وما ضَرَّه ذلك شيئاً، وأحمد بن صالح إمامٌ ثقة. وقال ابن عدي: كان النسائي يُنكِرُ عليه أحاديثَ، وهو من الحفَّاظ المشهورين بمعرفة الحديث، ثم ذكر ابنُ عدي الأحاديث التي أنكرها النسائيُّ وأجاب عنها، وليس في البخاري مع ذلك منها شيءٌ، وقال صالح جَزَرة: لم يكن بمصر أحدٌ يَحفَظُ الحديث غيرُ أحمد بن صالح، وكان يُذاكِرُ بحديث الزُّهْري ويحفظه. وقال ابن حبان: ما رواه النسائي عن يحيى بن معين في حق أحمد بن صالح فهو وهمٌ، وذلك أن أحمد بن صالح الذي تكلَّم فيه ابنُ معين هو رجل آخر غير ابن الطَّبَري كان يقال له: الأُشْمومي[2]، وكان مشهوراً بوَضْع الحديث، وأما ابن الطبري فكان يُقارِبُ ابنَ معين في الضبط والإتقان. انتهى، وهو في غاية التحرير. ويؤيِّدُه ما نقلناه أولاً عن البخاري أنَّ يحيى بن معين وَثَّق أحمدَ بن صالح ابن الطَّبَري، فتبَيَّنَ

---

(١) يخطر: أي يمشي مِشية تبختر.

(٢) ذكر الحافظ هذه النسبة في «تبصير المنتبه» ١/ ٤٧، وهي نسبة إلى موضع في مصر، قال: ونسب إليها من المتقدمين الشُّمومي بلا ألف. قلنا: وكذلك نسب أحمد بن صالح الأشمومي بحذف الألف في كثير من المصادر كالتهذيب وغيره.

أنَّ النسائي انفَرَدَ بتضعيف أحمد بن صالح بما لا يُقبَلُ، حتى قال الخَليلي: اتفق الحفاظ على أن كلامه فيه تحاملٌ، وهو كما قاله وروى البخاريُّ في «الصحيح» أيضاً عن رجلٍ عنه، وكذا الترمذيُّ[١].

(خ ت) أحمد بن أبي الطيِّب البغدادي، أبوسليمان المعروف بالـمَرْوَزي، قال أبو زُرْعة: كان حافظاً، وقال أبو حاتم: ضعيفُ الحديث. قلت: روى البخاريُّ في فَضْل أبي بكر عنه عن إسماعيل بن مجالد حديثَ عمَّارٍ[٢]، وقد أخرجه في موضع آخر من رواية يحيى بن معين عن إسماعيل، فتَبيَّنَ أنه عند البخاريِّ غيرُ مُحتَجٍّ به، والله أعلم، وروى له الترمذيُّ.

(خ) أحمدُ بن عاصم البَلْخي، معروفٌ بالزهد والعبادة، له ترجمة في «حِلْيَة الأولياء»، وقد ذَكَرَه ابنُ حِبَّان في «الثقات» فقال: روى عنه أهلُ بلده، وقال أبو حاتم الرازي: مجهول. قلت: روى عنه البخاريُّ حديثاً واحداً في كتاب الرِّقاق[٣]، وهو في رواية الـمُستَمْلي وحدَه.

(خ س ق) أحمد بن عبد الملك بن واقد الحَرَّاني، وقد يُنسَب إلى جده، قال ابن نُمَير: تركتُ حديثه لقول أهل بلده، وقال الميموني: قلتُ لأحمد: إن أهل حَرَّانَ يُسيئون الثناءَ عليه، فقال: أهلُ حَرَّانَ قَلَّ أن يَرضَوْا عن إنسان، هو يَغشَى السلطانَ بسبب ضَيْعةٍ له. قلت: فأَفصَحَ أحمدُ بالسبب الذي طعن فيه أهلُ حَرَّان من أجله، وهو غيرُ قادحٍ. وقد قال أبو حاتم: كان من أهل الصِّدْق والإتقان.

وروى عنه أحمدُ في «مسنده»، والبخاريُّ في: الصلاة والجهاد والمناقب أحاديثَ شُورِكَ فيها عن حَمَّاد بن زيد، وروى له النسائيُّ وابنُ ماجه.

(خ م س) أحمد بن عيسى التُّسْتَري المِصْري، عابَ أبو زُرْعة على مسلم تخريجَ حديثه ولم

---

(١) رواية الترمذي عن رجل عنه في كتاب «الشمائل» (٩٠)، وليست في «سننه».

(٢) هو قول عمار رضي الله عنه: رأيت رسول الله ﷺ وما معه إلّا خمسة أعبُدٍ وامرأتان وأبو بكر، أخرجه البخاري برقم (٣٦٦٠).

(٣) إنما روى عنه البخاري تفسيراً لبعض الألفاظ الواردة في أحد أحاديث باب رفع الأمانة من كتاب الرقاق، ولم يرو عنه حديثاً مرفوعاً، انظر روايته بإثر الحديث (٦٤٩٧).

يُبيِّنْ سببَ ذلك، وقد احتجَّ به النسائي مع تعنُّته، وقال الخطيب: لم أرَ لمن تكلَّم فيه حُجّةً تُوجِبُ تركَ الاحتجاج بحديثه. قلت: وقع التصريحُ به في «صحيح» البخاري في رواية أبي ذَرٍّ الهَرَوي، وذلك في ثلاثة مواضع، أحدها: حديثُه عن ابن وَهْب عن عمرو بن الحارث عن أبي الأسود عن عُرْوة عن عائشة: أنَّ أول شيءٍ بدأ به النبيُّ ﷺ الطوافُ، وقد تابعه عليه عِنْدَهُ أصبغُ عن ابن وَهْب. وثانيها: حديثُه عن ابن وَهْب عن يونس عن الزُّهْري عن سالم عن أبيه في المواقيت مقروناً بسفيان بن عُيَيْنة عن الزُّهري، وثالثها: بهذا الإسناد في الإهلال من ذي الحُلَيفة، بمتابَعة ابن المبارَكِ عن يونس، وقد أخرجَ مسلمٌ الحديثين الأخيرين عن حَرْمَلة عن ابن وَهْب، فما أخرج له البخاريُّ شيئاً تَفرَّدَ به. ووقع في البخاري عدةُ مواضعَ غيرُ هذه يقول فيها: حدثنا أحمدُ عن ابن وَهْب، ولا يَنسُبُه، وقد ذكرنا ذلك مشروحاً في الفصل السابع[1].

(خ ت س ق) أحمد بن المِقدَام بن سليمان العِجْلي، أبوالأشعث، مشهورٌ بكُنيَتِه، وَثَّقه أبو حاتم وصالح جَزَرة والنسائي، وقال أبو داود: لا أُحدِّثُ عنه لأنه كان يُعلِّم المُجَّان المُجُونَ، كان مجّانٌ بالبصرة يَصُرُّون صُرَرَ دراهم فيَطْرَحُونَها على الطريق ويجلسون ناحيةً، فإذا مَرَّ مارٌّ بصُرَّةٍ فأراد أن يأخذَها صاحوا: ضَعْها ضَعْها، ليخجلَ الرجل، فعَلَّمَ أبوالأشعث المارَّةَ فقال لهم: هيِّؤوا صُرَرَ زجاجٍ كصُرَرِ الدراهم، فإذا مَرَرتُم بصُرَرِ الدّراهم فأردتم أخذَها فصاحوا بكم، فاطرَحُوا صررَ الزجاج وخُذُوا صررَ الدَّراهم التي لهم، ففعلوا ذلك. وتعقَّب ابنُ عدي كلام أبي داود هذا فقال: لا يُؤثِّرُ ذلك فيه، لأنه من أهل الصِّدق. قلت: ووَجْهُ عدم تأثيره فيه أنه لم يُعلِّم المُجَّان كما قال أبو داود، إنما عَلَّمَ المارَّة الذين كان قصدُ المُجَّان أن يُخجِلُوهم، وكأنه كان يذهب مذهبَ من يُؤدِّبُ بالمال، فلذا جَوَّزَ للمارَّةِ أن يأخذوا الدراهمَ تأديباً للمُجَّان حتى لا يعودوا لتخجيلِ الناس، مع احتمال أن يكونوا بعدَ ذلك أَعادُوا لهم دراهمَهم، والله أعلم.

---

(١) انظر تفصيل ذلك في فصل «أحمد عن ابن وهب» في أوائل الفصل السابع.

وقد احتجَّ به البخاريُّ والترمذي والنَّسائي وابن خُزَيمة في «صحيحه» وغيرُهم.

(خ) أحمد بن يزيد بن إبراهيم الحَرَّاني أبو الحسن المعروف بالورتَنِّيس[١]، قال أبو حاتم: ضعيفُ الحديث أدركتُه ولم أكتب عنه. قلت: روى له البخاريُّ حديثاً واحداً في علامات النبوة متابعةً، وهو حديثُ أبي بكرٍ في قصة الهِجْرة، رواه البخاري عن محمد بن يوسف البِيْكَندي عنه عن زهير بن معاوية، وقد تابعه عليه الحسنُ بن محمد بن أَعيَنَ عن زُهَير، وأخرجه البخاري في فضل أبي بكر وفي اللُّقَطة من حديث إسرائيلَ، وفي الهِجْرة من حديث إسحاق بن أبي إسحاق السَّبيعي، كلهم عن أبي إسحاق عن البَرَاء عن أبي بكر، فتَبيَّنَ أن تخريجه لهذا في المتابعة لا في الأصول، على أنَّ البخاريَّ قد لَقِيَ أحمد هذا وحَدَّثَ عنه في «التاريخ»، فهو عارفٌ بحديثه، والله أعلم.

(خ م د ت س) أبانُ بن يزيد العَطَّارُ، قال أحمدُ: ثَبْتٌ في كل المشايخ، وقال ابن معين: ثقةٌ، كان القطَّانُ يروي عنه. ونقل ابن الجوزي من طريق الكُدَيمي[٢] عن ابن المديني عن القطان أنه قال: أنا لا أروي عنه. وهذا مردود؛ لأن الكُدَيميَّ ضعيف. قلت: وإنما أخرجَ له البخاريُّ قليلاً في المتابَعات مع ذلك، ولم أرَ له موصولاً سوى موضعٍ، قال في المزارعة: قال لنا مسلمٌ[٣]: حدَّثنا أبانُ، فذكر حديثاً، وهذه الصِّيغةُ قد وقعت له في حديثٍ لحماد بن سَلَمة، ولم يُعلِم المِزِّي مع ذلك له سوى علامة التعليق، فتناقَضَ. وروى له مسلم وأبو داود والترمذي والنسائي.

(ع) إبراهيم بن سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عَوْف الزُّهْري، ثقةٌ حُجَّة، قاله ابنُ معين، وقال أحمد والعِجْلي وأبو حاتم: ثقة، وقال صالح جَزَرة: كان صغيراً حين سمع

---

(١) هكذا نصَّ المصنف هنا وفي شرح الحديث (٣٦١٥) على أنَّ الورتنيس لقب أحمد بن يزيد صاحب الترجمة، لكنه ذكر في «تهذيب التهذيب» وفي «نزهة الألباب في الألقاب» ٢/ ٢٣٠ أنَّ هذا اللقب لإبراهيم جد صاحب الترجمة.

(٢) هو محمد بن يونس بن موسى الكديمي، ابن امرأة روح بن عبادة، له ترجمة في التهذيب.

(٣) هو مسلم بن إبراهيم الأزدي الفراهيدي.

من الزُّهْريِّ، وقال ابن عَدِي: هو ثقةٌ من ثقاتِ المسلمين، ثم روى عن عبد الله بن أحمد بن حنبلٍ عن أبيه قال: ذُكِرَ عند يحيى بن سعيدٍ إبراهيمُ بن سعد وعُقَيلُ بن خالد فجعل يقول: عقيلٌ وإبراهيمُ بن سعد، كأنه يُضعِّفهما، قال أحمد: وأيشٍ يَنفَعُ هذا؟ هذان ثِقَتانِ لم يَخبَرْهما يحيى. قال ابن عدي: كلامُ من تكلَّم فيه: فيه تحاملٌ، وأحاديثه عن الزُّهْريِّ مستقيمةٌ. أخرج له الجماعة.

(خ د) إبراهيم بن سُوَيْد بن حَيَّان المديني، روى له البخاريُّ حديثاً واحداً في الحج من روايته عن عَمْرو بن أبي عَمرو عن سعيد بن جُبَير عن ابن عباس في الأمر بالسَّكِينة عند الدَّفْع من عَرَفَةَ، ولهذا المتن شواهدُ، ووَثَّقَه ابنُ معين وأبو زُرْعة، وقال ابن حِبَّان في «الثقات»: ربما أتى بمناكيرَ. قلت: أوضَحْنا أن الذي أخرجه له البخاريُّ غيرُ مُنكَر، روى له أبو داود.

(ع) إبراهيم بن طَهمان الخُراساني، أحدُ الأئمة، وَثَّقه ابن المبارَك وابن مَعين والعِجْلي وابن راهويه والجمهور، وقال ابن عمار: ضعيف، وقال صالح جَزَرة لمّا ذُكِرَ له قولُ ابن عمَّار فيه: إنما وَقَعَ لابن عمارٍ حديثٌ من رواية الـمُعافَى بن عِمرَان عن إبراهيم بن طَهْمان عن محمد بن زياد عن أبي هريرة في أول جُمعةٍ جمِّعَت، قال صالح: وهذا غَلِطَ فيه مَن دونَ إبراهيم، لأن جماعةً رَوَوْه عنه عن أبي جَمْرة عن ابن عباس، وهو الصواب، وكذا هو في «تصنيفه»، وابن عمار لا يَعرِفُ حديثَ إبراهيم. قلت: وكذا أخرجه البخاري في أواخر الـمَغازي من حديث أبي عامر العَقَدي عن إبراهيم بن طهمان عن أبي جَمْرة عن ابن عباس، وقال صالح جزَرَة: كان إبراهيم يميلُ إلى الإرجاء، وقال الدارقطنيُّ: ثقةٌ إنما تكلَّموا فيه للإرجاء. انتهى، وذكَرَ الحاكمُ أنه رجع عن الإرجاء، وأفْرَطَ ابن حَزْمٍ فأطلقَ أنه ضعيف، وهو مردودٌ عليه، وأكثرُ ما خَرَّجَ له البخاري في الشواهد، وأخرج له الباقون.

(خ د س) إبراهيم بن عبد الرحمن السَّكْسَكي أبوإسماعيل الكوفي، قالَ أَحمدُ: ضعيفٌ، وقال النسائي: يُكتَب حديثُه وليس بذاك القويِّ، وقال ابن عدي: لم أجدْ له حديثاً منكرَ المتن، وهو إلى الصِّدق أقربُ، وقال الحاكم: قلتُ للدراقطْني: لِمَ تَرَكَ مسلمٌ حديثَه؟ فقال:

تكلَّم فيه يحيى بنُ سعيد، قلت: بحُجَّة؟ قال: هو ضعيف. قلت: له في «الصحيح» حديثان، أحدُهما: عن عبد الله بن أبي أَوْفى في نزول قوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ ٱللَّهِ وَأَيْمَـٰنِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا ﴾ الآية، أخرجه في التفسير وغيره، وهذا له أصلٌ من حديث ابن مسعودٍ فهو شاهدٌ له، والثاني: من حديثه عن أبي بُرْدة عن أبيه: «إذا مرض العبدُ أو سافَرَ كَتَبَ الله له صالحَ ما كان يعمل. . .» الحديث، وقد تقدَّم الكلامُ عليه في الفصل الذي قبل هذا في الحديث الثاني والأربعين، وروى له أبو داود والنسائي.

(خ س ق) إبراهيم بن عبد الرحمن بن عبد الله بن أبي رَبيعة المخزُومي المدني، قال ابن القَطَّان الفاسي: لا يُعْرَفُ حاله. قلت: روى عنه جماعةٌ، ووَثَّقه ابنُ حِبَّان، وله في «الصحيح» حديثٌ واحد في كتاب الأطعمة في دعائه ﷺ في تمرِ جابرٍ بالبَرَكة حتى أوْفَى دَيْنَه، وهو حديثٌ مشهور له طرقٌ كثيرة عن جابرٍ، وروى له النسائي وابن ماجه.

(خ ت س ق) إبراهيم بن المنذر الحِزامي، أحدُ الأئمة، وَثَّقه ابنُ مَعين وابن وَضَّاح والنسائي وأبو حاتم والدارقطني، وتكلَّم فيه أحمدُ من أجل كونِه دخل إلى ابن أبي دُؤاد، وقال الساجي: عنده مناكيرُ، وتَعقَّبَ ذلك الخطيبُ. قلت: اعتَمَدَه البخاري وانتَقَى من حديثه، وروى له الترمذيُّ والنسائيُّ وغيرهما.

(خ م د ت س) إبراهيم بن يوسف بن إسحاق بن أبي إسحاق السَّبِيعيُّ، قال أبو حاتم: حَسَنُ الحديث يُكتَبُ حديثه، وقال ابن عدي: ليس بمُنكَر الحديث، وقال ابن المديني ليس هو كأَقوى ما يكون. قلت: هذا تضعيفٌ نسبيٌّ، وقال الجُوزْجاني: ضعيف. قلت: وهو إطلاقٌ مردود. وقال النسائي: ليس بالقويِّ. احتجَّ به الشيخان في أحاديث يسيرة، وروى له الباقون سوى ابن ماجه.

(خ ت ق) أُبيُّ بن عبَّاس بن سَهْل بن سعدٍ الساعديُّ الأنصاري المدني، ضعَّفه أحمدُ وابن معين، وقال النسائي: ليس بالقوي. قلت: له عند البخاري حديثٌ واحد في ذِكْر خيل النبي ﷺ كما قدَّمناه في الفصل الذي قبلَه في الحديث السابع والثلاثين، وقد تابعه عليه أخوه

عبدُ الـمُهيمِن بن العباس، وروى له الترمذيُّ وابن ماجه.

(خ م د ت س) أزهَرُ بن سعدٍ السَّمّان البصري صاحب ابنِ عَوْن، أحدُ الأثبات، وَثَّقه ابن مَعين وابن سعد وأحمدُ بن حنبل، وأورده العُقَيلي في «الضعفاء» بسبب حديثٍ واحد خُولِفَ فيه، وحكى عن أحمد أنه قال: ابنُ أبي عَدِيٍّ أحبُّ إليّ من أزهر. قلت: وهذا لا يُوجِبُ قَدْحاً فيه، واحتجَّ به الباقون سوى ابن ماجه.

(خ) أسامة بن حَفْص المدني، ضعَّفه الأزديُّ، وقال أبوالقاسم اللّالكائي: مجهول. قلت: له في «الصحيح» حديثٌ واحد في الذبائح بمتابعة أبي خالدٍ الأحمر والطُّفاوي[1]، وقرأتُ بخطِّ الذَّهبي في «مِيزانه»: ليس بمجهولٍ، فقد روى عنه أربعةٌ.

(ع) أسباط بن محمد القُرَشي، وَثَّقه ابن مَعِين وقال: هو عندنا ثبتٌ، والكوفيون يُضعِّفونه، وقال العُقَيلي: ربما يَهِمُ في الشيء، وقال ابن سعد: كان ثقةً صدوقاً إلا أن فيه بعضَ الضعف. قلت: له في «الصحيح» حديثٌ واحد في تفسير قوله تعالى: ﴿لَا يَحِلُّ لَكُمْ أَن تَرِثُواْ ٱلنِّسَآءَ كَرْهًا﴾ أخرجه في تفسير سورة النساء وفي الإكراه من حديثه، وروى له الباقون.

(خ) أسباط أبواليَسع، قال ابن حِبّان: روى عن شُعْبة أشياءَ لم يُتابَع عليها. قلت: روى عنه البخاريُّ حديثاً واحداً في البيوع من روايته عن هشام الدَّستُوائي مقروناً، وقال أبو حاتم: مجهولٌ. قلت: قد عَرَفَه البخاريُّ.

(خ د س) إسحاق بن إبراهيم بن يزيد أبو النَّضْر الفراديسي، وقد يُنسَب إلى جدِّه، وثَّقه أبو مُسهِر والدارقطنيُّ والنسائي، وذَكَرَ له الأزديُّ حديثاً خالفه فيه من هو أضعفُ منه، وكذا قال ابنُ حبان: ربما خالَفَ، وأوردَ له ابن عديٍّ أحاديثَ الحَمْلُ فيها على شيخه، وروى عنه أبو داود واحتجَّ به النسائي.

(خ ٤) إسحاق بن راشدٍ الجَزَري، وَثَّقه النسائي في رواية، وقال مرةً : ليس بقوي،

(١) أبو خالد الأحمر هو سليمان بن حيان الأزدي، والطُّفاوي هو محمد بن عبد الرحمن أبو المنذر البصري، وهما من رجال التهذيب.

وقال ابن معين في روايةٍ: ثقةٌ، وفي رواية: ليس هو في الزُّهْري بذاك، وقال الذُّهْلي: هو مضطربٌ في حديث الزُّهْري، وروى عن ابن المديني عن الطَّيالسي عن أشرسَ ـ رجلٍ من أهل الرَّيِّ ـ ما يدلُّ على أنه لم يَلْقَ الزُّهْريَّ، وروى ابن أبي خَيثَمة بإسنادٍ جَيِّدٍ عن إسحاق: أنه لقيَ الزُّهريَّ، وقال أحمد بن حنبل: إسحاقُ بن راشدٍ أحبُّ إليَّ من النُّعمان بن راشد. قلت: غالبُ ما أخرج له البخاريُّ ما شاركه فيه غيرُه عن الزُّهْري، وهي مواضعُ يسيرةٌ سنذكر بعضَها في ترجمة عَتَّاب بن راشد الراوي عنه، وروى له أصحابُ السنن.

(خ م د س) إسحاق بن سُوَيْد بن هُبَيرة العَدَوي، وَثَّقه ابنُ مَعِين والنَّسائي والعِجْلي وقال: كان يَحمِلُ على عليِّ بن أبي طالب. وذكره أبوالعَرَب[1] في «الضعفاء» فقال: من لم يُحِبَّ الصحابةَ فليس بثقةٍ ولا كرامةَ. قلت: له عند البخاريِّ حديثٌ واحد في الصيام مقروناً بخالدٍ الحَذَّاء، وروى له مسلم وأبو داود والنسائي.

(خ ت ق)[2] إسحاق بن محمد بن إسماعيل بن عبد الله بن أبي فَرْوة الفَرْويُّ، قال أبو حاتم: كان صدوقاً ولكن ذهب بصرُه فربما لُقِّنَ، وكتبُه صحيحة، وَهَّاه أبو داود والنسائي، والـمُعتمَد فيه ما قال أبو حاتم، وقال الدارقطنيُّ والحاكم: عِيبَ على البخاريِّ إخراجُ حديثه. قلت: روى عنه البخاريُّ في كتاب الجهاد حديثاً، وفي فَرْض الخُمس آخرَ، كلاهما عن مالكٍ، وأخرج له في الصلح حديثاً آخر مقروناً بالأُوَيْسي، وكأنّهما مما أَخَذَه عنه من كتابه قبل ذهاب بصره، وروى له التِّرمذيُّ وابن ماجه.

(خ د ت س) إسرائيل أبو موسى البَصْري، وَثَّقه ابنُ معين وأبو حاتم والنسائي وغيرهم، وقال أبوالفتح الأزدي: فيه لِينٌ، والأزديُّ لا يُعتمَدُ إذا تَفَرَّد فكيف إذا خالَفَ؟ روى له البخاريُّ وأصحابُ «السنن» إلّا ابنَ ماجه.

---

(١) هو أبو العرب محمد بن أحمد بن تميم بن تمام المغربي الإفريقي، المصنف في علم الحديث والرجال، انظر ترجمته في «السير» ١٥/ ٣٩٤.

(٢) علم عليه في الأصل (خ د ق)، وهو خطأ، فقد ذكر المصنف أنه من رجال الترمذي، وليس من رجال أبي داود.

(ع) إسرائيل بن يونسَ بن أبي إسحاق السَّبيعيُّ، أحدُ الأثبات، قال أحمد: ثقةٌ، وتَعجَّب من حفظِه، وقال مرةً هو وابنُ معين[1]: كان أثبتَ من شَرِيك، وقال أيضاً: كان القَطَّان يَحمِلُ عليه في حال أبي يحيى القَتّات، قال: روى عنه مناكيرَ، وقال ابن معين: هو أثبتُ في أبي إسحاق من شَيْبان. وقدَّمه أبو نُعيم فيه على أبي عَوَانة، وقدَّمه أحمدُ في حديث أبي إسحاق على أبيه يُونسَ بن أبي إسحاق، وكذا قدَّمه أبوه على نفسه في جدِّه، وقال أبو حاتم: ثقةٌ صدوق من أتقنِ أصحاب أبي إسحاق. وقال ابن سعد: كان ثقةً، وحَدَّث عنه الناسُ حديثاً كثيراً، ومنهم من يَستضعِفُه، وقدَّم ابنُ معين وأحمدُ شعبةَ والثَّوريَّ عليه في حديث أبي إسحاق، وقدَّمه ابنُ مَهْديٍّ عليهما، وقال حَجَّاجُ الأعورُ: قلنا لشُعْبة: حَدِّثنا عن أبي إسحاق، فقال: سَلُوا إسرائيل فإنه أثبتُ فيها منِّي. وقال عيسى بن يونس: سمعتُ إسرائيلَ بن يونس يقول: كنتُ أحفظ حديث أبي إسحاق كما أحفظ السورةَ من القرآن، وقال العِجْلي: ثقةٌ صدوق متوسِّط.

فهذا ما قيل فيه من الثناء، وبعد ثبوتِ ذلك واحتجاج الشيخين به لا يَجمُلُ من متأخِّر لا خبرةَ له بحقيقة حالِ مَن تقدَّمه أن يُطلِقَ على إسرائيل الضعفَ، ويَرُدَّ الأحاديثَ الصحيحة التي يرويها دائماً لاستناده إلى كون القَطَّان كان يَحمِلُ عليه من غير أن يَعرِفَ وجهَ ذلك الحَمْل، وقد بحثتُ عن ذلك فوجدتُ الإمام أبا بكر بن أبي خَيْثَمة قد كَشَفَ عِلَّةَ ذلك وأبانها بما فيه الشفاءُ لمن أنصف. قال ابن أبي خَيْثمة في «تاريخه»: قيل ليحيى بن مَعِين: إنَّ إسرائيل روى عن أبي يحيى القَتَّاتِ ثلاث مئة، وعن إبراهيم بن مُهاجر ثلاث مئة، يعني مناكيرَ، فقال: لم يُؤتَ منه، أُتِيَ منهما. قلت: وهو كما قال ابنُ مَعِين رحمه الله، فتوجَّهَ أن كلام يحيى القَطَّان محمولٌ على أنه أنكرَ الأحاديث التي حدَّثه بها إسرائيلُ عن أبي يحيى، فظَنَّ أن النكارة من قِبَلِه، وإنما هي من قبل أبي يحيى كما قال ابن معين، وأبو يحيى ضَعَّفَه الأئمة النقاد، فالحملُ عليه أَوْلَى من الحمل على من وَثَّقوه، والله أعلم، احتَجَّ به الأئمة كلهم.

---

(١) زاد في (ع) و(ف) و(س): وأبوداود، أي إنَّ أبا داود قال أيضاً: هو أثبت من شريك، ولم ينقل هذا القول عن أبي داود في إسرائيل بن يونس.

(خ صد ت) إسماعيل بن أَبَانَ الورَّاق الكوفي، أحدُ شيوخ البخاري ولم يُكثِرْ عنه، وَثَّقه النسائي ومُطيّن وابن معين والحاكم أبو أحمد وجعفرٌ الصائغ والدارقطني وقال في رواية الحاكم عنه: أثنَى عليه أحمدُ وليس بقويٍّ، وقال الجُوزْجاني: كان مائلاً عن الحق ولم يكن يَكذِبُ في الحديث، قال ابن عَدِيٍّ: يعني ما عليه الكوفيون من التشيُّع. قلت: الجوزجانيُّ كان ناصبيّاً مُنحرِفاً عن عليٍّ، فهو ضدُّ الشِّيعي المنحرِفِ عن عثمان، والصوابُ موالاتُهما جميعاً، ولا ينبغي أن يُسمع قول مبتدعٍ في مبتدعٍ، وأما قولُ الدارقطني فيه فقد اختَلَفَ، ولهم شيخٌ يقال له: إسماعيل ابن أبان الغَنَويُّ، أجمَعُوا على تَرْكِه، فلعله اشتَبَه به، والله أعلم.

(خ س) إسماعيل بن إبراهيم بن عُقْبة، وَثَّقه النسائي ويحيى بن مَعِين وأبو حاتم وغيرهم، وتكلَّم فيه الساجيُّ وتَبِعَه الأزديُّ بكلام لا يستلزم قَدْحاً، وقد احتجَّ به البخاريُّ والنسائيُّ، لكن لم يُكثِرا عنه.

(خ م د س) إسماعيل بن إبراهيم بن مَعمَر أبو مَعمَر القَطِيعي، روى عنه الشيخانِ وأبو داود، غَمَزَه أحمدُ بن حنبل لأنه أجاب في المِحْنة، ووثَّقه ابن سعد وابن قانع وأبو يعلى، وقال ابن معين: ثقةٌ مأمون، وجاء عن جعفر الطَّيالسي عن يحيى بن معين أنه أخطأ في حديثٍ كثيرٍ، واستَنكَرَ الخطيبُ صحة ذلك عن يحيى، ولا يَصِحُّ عنه إن شاء الله تعالى، وروى له أبو داود والنسائي.

(ع) إسماعيل بن زكريا الخُلْقاني أبو زياد، لقبُه شَقُوصا، اختَلَفَ فيه قولُ أحمد بن حنبل ويحيى بن معين، وقال النسائيُّ: أرجو أنه لا بأس به، ووثَّقه أبو داود، وقال أبو حاتم: صالحٌ، وقال ابن عدي: هو حسنُ الحديث يُكتَبُ حديثه.

قلت: روى له الجماعةُ، لكن ليس له في البخاري سوى أربعةِ أحاديثَ: ثلاثةٌ منها أخرجها من رواية غيره بمتابعتِه، والرابع أخرجه عن محمد بن الصَّبَّاح، عنه، عن أبي بُرْدةَ عن جدِّه أبي بُرْدة[1]، عن أبي موسى، في قِصَّة الرجل الذي أُثنِيَ عليه فقال النبي ﷺ: «قَطعتُم ظَهْرَ الرجل»،

---

(١) في (ف): عن جده، عن أبي بردة، وهو خطأ. فالحديث من رواية أبي بردة بريد بن عبد الله بن أبي بردة، عن جده أبي بردة، واسم الجد الحارث، وقيل عامر، ابن أبي موسى الأشعري، والحديث عند البخاري (٢٦٦٣).

ولهذا شاهدٌ من حديث أبي بَكْرة وغيره، والله أعلم.

(خ م د ت ق) إسماعيل بن أبي أُوَيْسٍ عبدِ الله بن عبد الله بن أُوَيْس بن مالك بن أبي عامرٍ الأَصْبَحيُّ، ابنُ أخت مالك بن أنس، احتَجَّ به الشيخانِ إلا أنهما لم يُكثِرا من تخريج حديثه[1]، ولا أخرَجَ له البخاريُّ مما ينفرد به سوى حديثين، وأما مسلمٌ فأخرج له أقلَّ مما أخرجَ له البخاريُّ، وروى له الباقون سوى النَّسائي فإنه أطلَقَ القولَ بضعفه، وروى عن سَلَمة بن شبيب ما يوجبُ طَرْحَ روايته، واختَلَفَ فيه قولُ ابن معين، فقال مرةً: لا بأسَ به، وقال مرةً: ضعيف، وقال مرةً: كان يَسرِقُ الحديث هو وأبوه، وقال أبو حاتم: مَحَلُّه الصِّدق وكان مُغفَّلاً، وقال أحمد ابن حنبل: لا بأس به، وقال الدارقطني: لا أختارُه في الصحيح.

قلت: ورُوينا في مناقب البخاري بسندٍ صحيح: أن إسماعيل أخرجَ له أصولَه وأَذِنَ له أن ينتقيَ منها وأن يُعلِمَ له على ما يُحدِّثُ به ليُحدِّثَ به ويُعرِضَ عن ما سواه، وهو مُشعِرٌ بأنَّ ما أخرجه البخاريُّ عنه هو من صحيح حديثه، لأنه كَتَبَ من أصوله، وعلى هذا فلا يُحتجُّ بشيءٍ من حديثه غيرِ ما في «الصحيح» من أجْلِ ما قَدَحَ فيه النسائيُّ وغيره، إلا إنْ شارَكه فيه غيرُه فيُعتبَرُ به.

(خ ت) إسماعيل بن مُجالِد بن سعيد الهَمداني أبو عمر[2] الكوفي، قال أبو داود: هو أثبتُ من أبيه، وقال أبو زُرْعة: هو وَسَطٌ، وقال أحمد: ما أُراه إلا صَدُوقاً، وقال النسائي: ليس بالقوي، وقال الدارقُطْني: ضعيف، وقال البخاري: صدوقٌ، وأخرج له في «الصحيح» حديثاً واحداً في فَضْل أبي بكر قد نَبَّهتُ عليه في ترجمة أحمد بن أبي الطَّيِّب.

(خ) أَسِيد بن زيد الجَمَّال، قال النسائي: متروكٌ، وقال ابن معين: حدَّثَ بأحاديثَ كذبٍ، وضعَّفه الدارقطني، وقال ابن عدي: لا يُتابَع على رواياته، وقال ابن حِبّان: يروي عن الثِّقات

---

(١) يصح هذا القول في رواية مسلم لإسماعيل بن أبي أويس، فقد روى له مسلم في سبعة مواضع، أكثرها متابعة، أما البخاري فقد روى له قريباً من مئتين وأربعين حديثاً، فهو من جملة شيوخه الذين أكثر من الرواية عنهم في الصحيح، وأغلب مروياته متابع عليها في «الصحيح».

(٢) في (ف) و(س): أبو عمرو، وهو تصحيف.

المناكيرَ ويَسرِقُ الحديث، وقال البَزَّار: احتُمِلَ حديثه مع شيعيَّةٍ شديدة فيه، وقال أبو حاتم: رأيتهم يتكلَّمون فيه. قلت: لم أرَ لأحدٍ فيه توثيقاً، وقد روى عنه البخاريُّ في كتاب الرِّقاق حديثاً واحداً مقروناً بغيره، فإنه قال: حدَّثنا عِمران بن مَيْسرة، حدَّثنا محمدُ بن فُضَيل، أخبرنا حُصَين ح، وحدثني أَسِيد بن زيد حدثنا هُشَيم عن حُصَين قال: كنت عند سعيد بن جُبَيْر، فذكر عن ابن عباس حديث: «عُرِضَت عليَّ الأمم» فذكره، قال ابن عدي: وإنما أخرجَ البخاريُّ حديث هُشَيم، لأن هُشيماً كان أثبتَ الناس في حُصَين. انتهى، وهو عند البخاري من طرقٍ أخرى غيرِ هذه، وقد أخرجه مسلم في الإيمان من «صحيحه» عن سعيد بن منصور، عن هُشَيم به.

(خ ت) أشهلُ بن حاتم الجُمَحي مولاهم البَصْري، قال أبو داود: أُراه كان صَدَوقاً، وقال أبو زُرْعة: ليس بقويّ، وقال ابن حبان: كان يخطىء. قلت: له عند البخاريِّ حديثان، أحدُهما في الأطعمة، أخرجه عن عبد الله بن مُنِير عنه عن ابن عون عن ثُمامة عن أنس، ثم رواه عن عبد الله بن منير أيضاً عن النَّضْر بن شُمَيل عن ابن عون به. وثانيهما عَلَّقه له عن ابن عون عن الحسن عن عبد الرحمن بن سَمُرة متابعةً.

(خ م د س ق) أَفلَحُ بن حُمَيْد الأنصاريُّ مولاهم المدني، أحد الأثبات، وثَّقَه ابن معين وأبو حاتم والنسائي وابن سعد، ذكره ابن عَدِيٍّ فقال: قال ابن صاعد: كان أحمدُ يُنكِرُ على أفلحَ حديثَ ذاتِ عِرْق، قال ابن عدي: لم يُنكِرْ عليه أحمدُ غيرَ هذا، وقد انفَرَدَ به عن أفلحَ مُعافَى بن عِمران، وأفلحُ صالح، وأحاديثه مستقيمة. قلت: قال أبو داود: سمعتُ أحمدَ بن حنبل يقول: لم يُحدِّثْ يحيى القَطَّان عن أفلحَ، وروى أفلحُ حديثينِ مُنكَرين: أن النبي ﷺ أشعَرَ، وحديثَ: وَقَّتَ لأهل العراق ذاتَ عِرْق. قلت: لم يُخرِّج له البخاري شيئاً من هذا ولله الحمد، بل له عنده حديث في الطَّهارة، وثلاثةٌ في الحج، ورابعٌ في الحج أيضاً علَّقه، ووافقه مسلمٌ على تخريج الخمسة، وكلُّها عندهما عنه عن القاسم عن عائشة.

(ع) أَوْس بن عبد الله الرَّبَعي أبوالجَوْزاء، ذكره ابن عدي في «الكامل»، وحَكَى عن البخاري أنه قال: في إسناده نظرٌ ويَختلِفون فيه، ثم شَرَحَ ابن عديٍّ مرادَ البخاري فقال: يريد أنه

لم يَسمَعْ من مثل ابن مسعودٍ وعائشةَ وغيرهما، لا أنه ضعيفٌ عنده. قلت: أخرج البخاريُّ له حديثاً واحداً من روايته عن ابن عباس قال: كان اللاتُ رجلاً يَلُتُّ السَّويقَ، وروى له الباقون.

(خ ت س ق) أيمن بن نابلٍ الحَبَشي المكي نزيل عَسْقلان، وأبوه: بِنونٍ ثم ألف ثم باء موحدة مكسورة ثم لام، وَثَّقه الثَّوْري وابن معين وابن عمّار والنسائي والعِجْلي، وقال يعقوب بن شَيْبة: صدوقٌ وإلى الضعفِ ما هو. وأنكرَ عليه النسائيُّ والدارقطني وغيرهما زيادتَه في أول التشهُّد الذي رواه عن أبي الزُّبير: «بسم الله وبالله»، وقد رواه الليثُ وعَمْرو ابن الحارث وغيرهما عن أبي الزُّبير بدونها، وكذلك هو بدونها في صِحاح الأحاديث المرويَّة في التشهد. قلت: له عند البخاري حديثٌ واحد عن القاسم بن محمد عن عائشة في اعتمارها من التنعيم، أخرجه متابعةً، وروى له أصحابُ السنن غير أبي داود.

(خ د ت س) أيوب بن سليمان بن بلال المدنيُّ أبو يحيى، وثَّقَه أبو داود فيما رواه الآجُرِّيُّ عنه والدارقطنيُّ وابن حِبَّان، وقال أبوالفتح الأزدي: له أحاديثُ لا يُتابعُ عليها، ثم ساق له أحاديث صحيحة أفراداً، والأزديُّ لا يُعرَّجُ على قوله، وأفرَطَ ابنُ عبد البر فقال في «التمهيد»: إنه ضعيفٌ، ولم يَسبِقْه أحدٌ من الأئمة إلى ذلك. قلت: روى عنه البخاري حديثين، أحدهما في الصلاة، والآخر في الاعتصام، وروى له أصحاب السنن إلّا ابنَ ماجه.

(خ م ت) أيوب بن عائذ بن مدلج الطائي، وثّقه ابن معين وأبو حاتم والنَّسائي والعجليُّ وأبو داود وزاد: كان مرجئاً، وكذا ضعَّفه بسبب الإرجاء أبو زُرْعة، وقال البخاريُّ: كان يرى الإرجاءَ إلا أنه صدوقٌ. قلت: له في «صحيح» البخاري حديثٌ واحد في المغازي في قصة أبي موسى الأشعريّ، أخرجه له بمتابعةِ شُعْبة، وروى له مسلم والتِّرمذي.

(ع) أيوب بن موسى بن عَمرِو الأَشدَقِ بن سعيد بن العاص الأُمَويِّ، اتَّفَقوا على توثيقه، وشَذَّ أبوالفتح الأزدي فقال: لا يقومُ إسنادُ حديثه، روى له الجماعة.

(خ م س) أيوب بن النَّجّار اليَمامي، واسم النَّجار: يحيى ، قاله ابنُ صاعدٍ، وثَّقه أحمدُ وابن

معين وأبو زُرْعة وأبو داود وغيرهم، ونقل أبو الوليد الباجِيُّ في «رجال البخاري» عن العِجْلي وابن البَرْقي أنهما ضعَّفَاه، وكان يقول: لم أسمَعْ من يحيى بن أبي كثيرٍ سوى حديث: «الْتَقَى آدمُ وموسى». قلت: ما أخرج الشيخان غيرَه، وهو عندهما متابعة.

حرف الباء

(خ ٤) بَدلُ بن الـمُحبَّر التَّميميُّ البصري، وثَّقه أبو زُرْعة وأبو حاتم وغيرهما، وضعَّفه الدارقُطْنيُّ في روايته عن زائدة، قاله الحاكم، وذلك بسبب حديثٍ واحد خالَفَ فيه حُسَينَ بن علي الجُعْفيَّ صاحبَ زائدة، وهو في مسند ابن عمر من «مسند» البَزَّار. قلت: وهو تَعنُّت، ولم يُخرِّج عنه البخاري سوى موضعين عن شُعْبة، أحدهما في الصلاة، والآخر في الفتن، وروى له أصحابُ السنن.

(ع) بُرَيد بن عبد الله بن أبي بُرْدة بن أبي موسى الأشعريُّ، وثَّقه ابنُ معين والعِجْلي والترمذي وأبو داود، وقال النسائي: ليس به بأسٌ، وقال مرةً: ليس بذاك القويِّ، وقال أبو حاتم: ليس بالمتين يُكتَب حديثُه، وقال ابن عَديٍّ: صدوقٌ وأحاديثه مستقيمة، وأنكرُ ما روى حديثُ «إذا أرادَ اللهُ بأمةٍ خيراً قَبَضَ نبيَّها قبلَها»، ومع ذلك فقد أدخله قومٌ في صِحاحهم، وقال أحمد: روى مناكيرَ. قلت: احتَجَّ به الأئمة كلُّهم، وأحمدُ وغيرُه يُطلِقون المناكيرَ على الأفراد الـمُطلَقَة.

(خ ق) بِشر بن آدم الضَّرير البغدادي، قال أبو حاتم: صدوقٌ، وقال ابن سعد: رأيتُ أصحابَ الحديث يَتَّقُون كتابَه، وقال الدارقطني: ليس بالقويِّ. قلت: روى عنه البخاريُّ في سجود القرآن حديثاً واحداً من مُسنَد ابن عمر، وأخرجه من وجهين آخرين، وروى له ابنُ ماجه.

(ع) بِشْر بن السَّرِيِّ أبو عمرو البصري الأفْوَه، سَكَنَ مكة، قال البخاريُّ: كان صاحبَ مواعظَ فلُقِّبَ الأفْوَهَ، وقال أحمد: كان مُتقِناً للحديث عَجَباً، ثم تكلَّمَ في الرُّؤْية في الآخرة فوَثَبَ به الحُمَيدي فاعتَذَرَ فلم يُقْبَل منه. وقال ابن معين: رأيتُه بمكة يستقبلُ البيت ويدعو

على قومٍ يَرْمونَه برأي جَهْم، ووَثَّقه هو وعبد الرحمن بن مَهْدي والعِجْلي وعمرو بن علي والدَّارقُطْني وقال: إنما وَجَدُوا عليه في أمر الـمَذْهَب فحَلَفَ واعتذَر من ذلك. وقال ابنُ عدي: له أفرادٌ وغرائبُ عن الثَّوْري، وهو في نفسه لا بأس به[١]. قلت: له في البخاري حديثٌ واحدٌ متابعةً، وهو أول شيءٍ في كتاب الفتن، قال: حدثنا عليُّ بن عبد الله، حدثنا بِشْر بن السَّرِي، حدثنا نافعُ بن عمر عن ابن أبي مُلَيكة عن أسماء بنت أبي بكر في ذِكْر الحَوْض. ورواه البخاريُّ أيضاً في موضعٍ آخر عن سعيد بن أبي مريمَ عن نافع بن عمر عالياً، وروى له الباقون.

(خ ت س) بِشْر بن شعيب بن أبي حمزة الحِمْصي، شَهِدَ له أبو اليمان[٢] أنه سمع الكتبَ من أبيه، ورُوِي عن أحمد أنه سأله فقال: أجازني أبي. وقال ابن حِبَّان في كتاب «الثقات»: كان مُتقِناً. ثم غَفَلَ غَفْلَةً شديدة فذكره في «الضعفاء»، ورَوَى عن البخاري أنه قال: تَرَكْنَاه، وهذا خطأٌ من ابن حبان نشأ عن حَذْفٍ، وذلك أن البخاري إنما قال في «تاريخه»: تركناه حَيّاً سنة اثنتي عشرةَ ومئتين، فسَقَطَ من نسخة ابن حبان لفظةُ «حيّاً»، فتغيَّر المعنى. وليس له في البخاري سوى حديثٍ واحدٍ في آخر الترجمة النبوية، رواه عن إسحاقَ، عنه، عن أبيه عن الزُّهْري، عن ابن كَعْب بن مالكٍ، عن ابن عباس، عن عليّ والعباس في مراجعتهما في سؤال الإمارة وقول العباس: إني لأعرفُ وجوهَ بني عبد المطَّلِب عند الموت... الحديث، وذكر له مواضعَ يسيرةً تعليقاً، وروى له التِّرمذي والنسائي.

(ع) بَشير بن نَهِيك السَّدُوسي البَصْري، من كبار التابعين، وثَّقه العِجْلي والنسائي وابن سعد وأحمد بن حنبل، وقال أبو حاتم: لا يُحتجُّ به. قلت: له في البخاري حديثان عن أبي هريرة،

---

(١) في (ع) و(س): وهو ثقة في نفسه لا بأس به. بزيادة كلمة «ثقة»، ولم ترد هذه الزيادة في «الكامل» لابن عدي ٢/ ١٧٦.

(٢) أبو اليمان هو الحكم بن نافع الحمصي البهراني، راوي الصحيفة المشهورة عن شعيب بن أبي حمزة والد صاحب الترجمة عن الزهري، وقد روى أبو اليمان أنَّ شعيب بن أبي حمزة ذكر حين احتضر أنَّ ابنه بشراً سمع كتبه منه .

أحدهما حديث: «من أعتق عبداً»، وقد ذكرنا الخلافَ فيه في الفصل الماضي، والآخر حديثُ: «العُمْرَى جائزة»، وله أصل من حديث أبي هريرة وجابر وغيرهما.

(خ م د ت س) بَكْر بن عمرو الـمَعافِري المصري، قال أبو حاتم: شيخٌ، وقال أحمد: يُروى له، وقال الدارقطني: يُعتبر به. قلت: له في البخاري حديثٌ واحدٌ في التفسير، وهو حديثُه عن بُكَيْر بن الأشجّ عن نافع عن ابن عمر في ذِكْر عليٍّ وعثمان، وهو متابعة، قد أخرجه البخاريُّ من طريقٍ أخرى، وروى له الباقون سوى ابنِ ماجه.

(ع) بكر بن عمرو أبو الصِّدِّيق البصري الناجي، مشهورٌ بكنيته، وثَّقه جماعة، وقال ابن سعد: يتكلَّمُون في أحاديثه ويستنكرونها. قلت: ليس له في البخاري سوى حديثٍ واحد عن أبي سعيد في قِصَّة الذي قتَلَ تسعةً وتسعين نفساً من بني إسرائيل ثم تابَ، واحتَجَّ به الباقون.

(ع) بَهْز بن أَسد العَمِّي أبو الأسود البصري، أحدُ الأثبات في الرواية، قال أحمدُ: إليه المنتهى في التثبُّت، ووَثَّقه ابنُ معين وأبو حاتم وابن سعد والعِجْلي، وقال يحيى القَطَّان لعبد الرحمن بن بشْر: عليكَ ببَهْزِ بن أسدٍ في حديث شُعْبة فإنه صدوقٌ ثقة، وشَذَّ الأزديُّ فذكره في «الضعفاء» وقال: إنه كان يتحاملُ على عليٍّ. قلت: اعتمده الأئمةُ، ولا يُعتمَدُ على الأزدي.

(خ) بَيَانُ بن عمرو البخاريُّ العابدُ شيخُ البخاريِّ، أثنى عليه ابنُ الـمَدِيني، ووَثَّقه ابن حبان وابنُ عديٍّ، وقال أبو حاتم: مجهولٌ، والحديث الذي رواه عن سالم بن نوح باطلٌ. قلت: ليس بمجهولٍ مَن روى عنه البخاريُّ وأبو زُرْعة وعُبَيدُ الله بن واصل ووَثَّقه مَن ذَكَرْنا، وأما الحديث فالعُهْدة فيه على غيره، لأنه لم يَنفرِدْ به كما قال الدارقطنيُّ في «المؤتلِف والمختلِف».

حرف التاء المثناة

(خ م د س) تَوْبة بن أبي الأَسَد العَنْبَري أبوالمورِّع البصري، من صِغار التابعين، وثَّقه ابن معين وأبو حاتم والنسائي، وشَذَّ أبوالفتح الأزدي فقال: مُنكر الحديث. قلت: له في «الصحيح» حديثان أو ثلاثة من رواية شُعْبة عنه، وروى له مسلم وأبو داود والنسائي.

حرف الثاء المثلثة

(خ د س ق) ثابتُ بن عَجْلان الأنصاري الحِمْصي، من صِغار التابعين، وثَّقه ابن معين ودُحَيْمٌ، وقال أبو حاتم والنسائي: لا بأسَ به، وقال عبد الله بن أحمد: سألتُ أبي فقلت: أهُوَ ثقةٌ؟ فسكَت، كأنه مَرَّضَ أمرَه، وفي «الميزان»: قال أحمدُ: أنا متوقفٌ فيه، واستغرَبَ ابنُ عدي من حديثه ثلاثةَ أحاديث، وقال العُقَيلي: لا يُتابَع في حديثه، وتَعقَّب ذلك أبو الحسن بن القَطَّان بأن ذلك لا يضرُّه إلّا إذا كَثُر منه روايةُ المناكير ومخالفةُ الثِّقات، وهو كما قال، له في البخاريِّ حديثٌ واحد في الذبائح، سيأتي ذِكرُه في ترجمة الراوي عنه محمدُ بن حِمْيَر، وروى له أبو داود والنسائيُّ وابن ماجه.

(خ ت) ثابت بن محمد العابدُ، وثَّقَه مُطيَّن وصدَّقَه أبو حاتم، وقال الدارقُطْنيُّ: ليس بالقوي، وقال ابن عدي: هو عندي ممن لا يتعَمَّد الكذبَ ولعله يُخطِئ. قلت: روى عنه البخاريُّ في «الصحيح» حديثين في الهِبة والتوحيد لم يَنفردْ بهما.

(ع) ثُمامة بن عبد الله بن أنس بن مالك الأنصاريُّ، روى عن جدِّه، وثَّقه أحمدُ والنسائي والعِجْلي، وقال ابن عدي: أرجو أنه لا بأسَ به، وروى عن أبي يعلى أن ابن معين أشار إلى لِينِه. قلت: قد بَيَّنَ غيرُه السببَ في ذلك، وهو مِنْ أَجْلِ حَدِيْث أنسٍ في الصدَقات الذي قدَّمناه في الفصل الذي قبلَ هذا، لكَوْنِ ثُمامةَ قيل: إنه لم يأخذه عن أنسٍ سماعاً، وقد بيَّنّا أن ذلك لا يَقْدَحُ في صِحَّته. احتجَّ به الجماعة.

(ع) ثَوْر بن زَيْدٍ الدِّيلي مولاهم المدني شيخُ مالك، وثَّقه ابنُ معين وأبو زُرْعة والنَّسائي وغيرهم، وقال ابن عبد البَرِّ: صدوقٌ لم يَتَّهِمه أحدٌ، وكان يُنسَبُ إلى رأي الخوارج والقولِ بالقَدَر، ولم يكن يدعو إلى شيءٍ من ذلك، وفي «الميزان» للذَّهبي: اتَّهمه ابنُ البَرْقي بالقَدَر، ولعلَّه شُبِّه عليه بثور بن يَزيد، يعني الذي بعدَه. قلت: لم يتهمه ابنُ البَرْقي ولم يَشتبِه عليه، وإنما حَكَى عن مالك أنه سُئِلَ: كيف رويتَ عن داود بن حصين وثور بن زيد ـ وذكر غيرَهما ـ وكانوا يرَوْنَ القَدَر؟ فقال: كانوا لأَنْ يَخِرُّوا من السماء إلى الأرض أسهلُ عليهم من أن يكذبوا. احتجَّ به الجماعة.

(ع) ثور بن يزيد الحِمْصي أبو خالد، اتَّفقوا على تثبُّته في الحديث مع قوله بالقدر، قال دُحَيْم: ما رأيتُ أحداً يشكُّ أنه قَدَري، وقال يحيى القَطَّان: ما رأيتُ شامياً أثبتَ منه. وكان الأوزاعي وابن المبارك وغيرهما يَنهَوْنَ عن الكتابة عنه، وكان الثَّوْري يقول: خذوا عنه واتَّقُوا لا يَنطَحْكم بقَرْنَيهِ؛ يُحذِّرهم من رأيه. وقدم المدينةَ فنهى مالكٌ عن مجالسته. وكان يُرمَى بالنَّصْب أيضاً، وقال يحيى بن معين: كان يجالس قوماً يَنالُون من عليّ لكنه هو كان لا يسبُّ. قلت: احتَجَّ به الجماعة[1].

حرف الجيم

(ع) جَرِير بن حازم أبو النَّضْر الأزدي البصري، وثَّقه ابن معين، وقدَّمه علي بن الأشهَب، وضعَّفه في قتادة خاصة، وقال ابن مَهْدي: هو أثبت من قُرَّة بن خالد. ووثَّقه العِجْلي والنَّسائي، وقال أبو حاتم: صدوق صالح. وقال مُهنَّا بن يحيى: قال أحمد بن حنبل: كثيرُ الغلط، وقال الأثرَم عن أحمد: حدَّث بمصر أحاديث وَهِمَ فيها ولم يكن يحفظُ، وقال ابن سعد: ثقة إلّا أنه اختُلِطَ في آخر عمره. قلت: لكنه ما ضَرَّه اختلاطُه؛ لأن أحمد ابن سنان قال: سمعت ابن مَهْدي يقول: كان لجَريرٍ أولاد، فلما أَحسَّوا باختلاطه حَجَبُوه، فلم يسمع أحدٌ منه في حال اختلاطه شيئاً. واحتجَّ به الجماعة، وما أخرج له البخاري من روايته عن قتادة إلا أحاديثَ يسيرةً توبع فيها.

(ع) جَرِير بن عبد الحميد بن قُرْط الضَّبِّي أبو عبد الله الرازي، وكان منشؤه بالكوفة، قال اللَّالكائي: أَجمَعُوا على ثِقَته، وكذا قال الخليلي، وقال أبو خَيْثمة: لم يكن يدلِّس، وروى الشاذَكُوني عنه ما يدلُّ على التدليس، لكن الشاذكوني فيه مَقالٌ. وقال ابن سعد: كان ثقة يُرحَلُ إليه، وقال ابن معين وأحمد: هو أثبت من شَرِيك، ووثقه العِجْلي والنسائي وأبو حاتم وقال: يُحتجُّ بحديثه، ونسبه قُتَيبة إلى شيءٍ من التشيع المُفرِط، وقال أحمدُ بن حنبل: لم يكن بالذكيِّ، وقال البيهقي: نُسِبَ في آخر عمره إلى سوءِ الحفظ، ولم أرَ ذلك لغيره، بل احتجَّ به الجماعة.

---

(١) هذا وهمٌ، فإنَّ مسلماً لم يرو له شيئاً.

(خ م د ت س) الجَعْد بن عبد الرحمن، ويقال له: الجُعَيد، مدنيٌّ من صغار التابعين، وثَّقه ابن مَعين وغيره، واحتَجَّ به الخمسة، وشذَّ الأزدي فقال: فيه نَظَرٌ، وتَبعَ في ذلك الساجيَّ لأنه ذكره في الضعفاء وقال: لم يَروِ عنه مالكٌ، وهذا تضعيفٌ مردود.

(ع) جعفر بن إياس، أبو بِشْر بنُ أبي وَحْشيَّة: مشهور بكنيته، من صِغار التابعين، وثَّقه ابن معين والعِجْلي وأبو زُرْعة وأبو حاتم والنسائي، وكان شعبةُ يقول: إنه لم يسمع من مجاهدٍ ولا من حبيب بن سالم، وقال أحمد: كان شعبةُ يُضعِّف أحاديثَه عن حبيب بن سالم، وقال البَرْديجي: هو من أثبتِ الناس في سعيد بن جُبَير، وقال ابن عدي: أرجو أنه لا بأسَ به. قلت: احتجَّ به الجماعة، لكن لم يُخرِّج له الشيخان من حديثه عن مجاهد ولا عن حبيب بن سالم.

حرف الحاء المهملة

(ع) حاتِم بن إسماعيل المدني أبوإسماعيل الحارثيُّ مولاهم، وثَّقه ابن معين والعِجْلي وابن سعد، وقال أحمد: زعموا أنه كان فيه غَفْلة إلا أن كتابه صالح، وقال النسائي: ليس به بأس، وقال مرةً: ليس بالقويِّ، وتكلَّم علي بن المديني في أحاديثه عن جعفر بن محمد. قلت: احتجَّ به الجماعة ولكن لم يُكْثِرْ له البخاري ولا أخرج له من روايته عن جعفر شيئاً، بل أخرج ما تُوبِعَ عليه من روايته عن غير جعفر.

(ع) حَبِيب بن أبي ثابت الأسديُّ الكوفي، متَّفَق على الاحتجاج به، إنما عابوا عليه التدليسَ، وقال يحيى القَطَّان: له أحاديثُ عن عطاءٍ لا يُتابَع عليها، وقال ابن أبي مريم عن ابن معين: ثقةٌ حُجَّة، قيل له: ثبتٌ؟ قال: نعم، إنما رَوَى حديثين، يعني مُنكَرين: حديثَ الاستحاضة وحديثَ القُبْلة. قلت: رَوَى هذين الحديثين عن عُرْوة عن عائشة، أخرجهما أبو داود وابن ماجه فقيل: إنه لم يسمع من عُرْوة بن الزُّبَير، وقيل: بل عُرْوة شيخُه فيهما عروة الـمُزَني لا ابن الزُّبَير، فالله أعلم.

(ع) حَبِيب المعلّم أبو محمد البصري، وثَّقه أحمد وابن معين وأبو زُرْعة، وقال النسائي: ليس بالقوي. قلت: له عند البخاري في الحج حديثٌ عن عطاء عن ابن عباس، وآخرُ عن عطاء

عن جابر، وعَلَّقَ له في بَدْءِ الخلق آخرَ عن عطاء عن جابر، والأحاديث الثلاثة بمتابعة ابن جُرَيْج له عن عطاء، هذا جميعُ ما له عنده، وروى له الجماعة.

(ع) حَجَّاج بن محمد الأعورُ المِصِّيصي: أحدُ الأثبات، أجمَعوا على توثيقه، وذكره أبوالعرب الصِّقِليّ في «الضعفاء» بسبب أنه تغيَّر في آخر عمره واختُلطَ، لكن ما ضرَّه الاختلاط، فإن إبراهيم الحَرْبي حكى أن يحيى بن معين مَنَعَ ابنَه أن يُدخِلَ عليه بعد اختلاطه أحداً، روى له الجماعة.

(خ م د س ق) حَرَمِيُّ بن عُمارة بن أبي حَفْصة أبو رَوْح البصري، قال أحمدُ وابن معين: صدوقٌ، زاد أحمدُ: كانت فيه غَفْلة، وقال أبو حاتم: ليس هو في عِداد القَطَّان وغُندَرٍ، هو مع وَهْب بن جَرير وعبد الصمد. وذكره العُقَيلي في «الضعفاء»، وحكى عن الأثرَم عن أحمد أنه أنكرَ من حديثه عن شُعْبة حديثين، أحدهما عن قَتادة عن أنس: «من كَذَبَ عليَّ»، والآخر: عن مَعْبد بن خالد عن حارثة بن وَهْب في الحوض، قال العُقَيلي: الحديثان معروفان من حديث الناس، وإنما أنكَرَهما أحمدُ من حديث شُعْبة. قلت: حديث الحوض هذا أخرجه الشيخان في «صحيحَيْهما» من حديثه، وللحديث شواهد، وروى له الجماعة سوى التِّرمذي.

(خ ٤) حَريز بن عثمان الحِمْصي، مشهورٌ من صغار التابعين، وثَّقه أحمدُ وابن معين والأئمة، لكن قال الفَلاّس وغيره: إنه كان يَنتقِصُ عليّاً، وقال أبو حاتم: لا أعلمُ بالشام أثبتَ منه، ولم يصحَّ عندي ما يقال عنه من النَّصْب. قلت: جاء عنه ذلك من غير وجهٍ، وجاء عنه خلافُ ذلك، وقال البخاري: قال أبو اليَمان: كان حَرِيزٌ يتناول من رجل ثم تَرَكَ. قلت: فهذا أعدَلُ الأقوال لعلّه تابَ. وقال ابن عديٍّ: كان من ثِقات الشاميين، وإنما وُضِعَ منه ببُغْضِه لعليّ، وقال ابن حِبَّان: كان داعيةً إلى مذهبه يُجتنَبُ حديثه. قلت: ليس له عند البخاري سوى حديثين، أحدهما: في صفة النبي ﷺ من روايته عن عبد الله بن بُسْر، وهو من ثُلاثيَّاته، والآخَر: حديثه عن عبد الواحد النَّصري عن واثلةَ بن الأسقَعِ حديث: «مِن أَفرَى الفِرَى أنْ يُرِيَ الرجلُ عينَه ما لم تَرَ» الحديث، وروى له أصحاب السنن.

(خ م د) حَسَّان بن إبراهيم الكِرْماني، وثَّقه ابن معين وعليُّ بن المديني، وقال النسائي: ليس بالقوي، وقال ابن عدي: حدَّث بأفرادٍ كثيرة، وهو عندي من أهل الصِّدْق إلا أنه يَغْلَطُ في الشيء، ولا يتَعمَّد، وأنكر عليه أحمدُ بن حنبل أحاديثَ، منها: حديثُه عن عاصمٍ الأحولِ عن عبد الله بن الحسن عن أمِّه عن أُمِّها في دخول المسجد والدعاء، وقال: ليس هذا من حديث عاصم، هذا من حديث ليث بن أبي سُلَيْم. وقال ابن عديٍّ: سمع من أبي سفيان طَرِيفٍ عن أبي نَضْرة عن أبي سعيد حديثاً ثم ظنَّ أن أبا سفيان هذا هو أبو سفيان والدُ سفيان الثَّوريِّ، فقال: حدثني سعيدُ بن مسروق، كذا قال ابن عديٍّ أن الوهمَ فيه من حسان، وقال غيره: الوهمُ فيه من الراوي عنه، وهو الظاهرُ. قلت: له في «الصحيح» أحاديثُ يسيرة تُوبعَ عليها، روى له الشيخان وأبو داود.

(خ) حَسَّان بن حَسَّان، وهو حسانُ بن أبي عَبَّاد البصري نزيلُ مكة، قال البخاري: كان الـمُقرِءُ يُثني عليه، وقال أبو حاتم: مُنكَر الحديث. قلت: روى عنه البخاريُّ حديثين فقط، أحدهما في الـمَغَازي عن محمد بن طلحة عن حُمَيد عن أنس: أنَّ عمَّه غابَ عن قتال بدرٍ، ولهذا الحديث طرقٌ أخرى عن حميد، والآخر: عن همَّام عن قتادة عن أنس في اعتمار النبي ﷺ، أخرجه عنه في كتاب الحج، وأخرجه أيضاً عن هُدْبة وأبي الوليد الطَّيالسي بمتابعته عن همَّام.

(ع) حَسَّان بن عَطِيَّة الـمُحاربي، مشهورٌ، وثَّقه أحمدُ وابن معين والعِجْلي وغيرهم، وقال الأوزاعي: ما رأيت أشدَّ اجتهاداً منه، وتكلَّم فيه سعيد بن عبد العزيز من أجل القول بالقَدَر، وأنكرَ ذلك الأوزاعيُّ، روى له الجماعة.

(خ ت س) الحسن بن بِشْر بن سَلْم البَجَلي الكوفي، قال أحمد: ما أَرى كان به بأسٌ في نفسه، وروى عن زهير أشياء مناكير، وقال أبو حاتم: صدوق، وقال النَّسائي: ليس بالقويِّ، وقال ابن عدي: ليس هو بمُنكَر الحديث. قلت: روى عنه البخاريُّ موضعين لا غيرُ، أحدهما: في الصلاة، والآخر: في المناقب، فأما الذي في الصلاة فحديثه عن مُعافَى بن عِمْران عن الأوزاعي

عن إسحاق بن أبي طلحة عن أنس في الاستسقاء، وهو عنده من غير وجهٍ عن إسحاق بن أبي طَلْحة، والآخر: حديثُه عن مُعافى أيضاً عن عثمان بن الأسود عن ابن أبي مُلَيكة عن معاوية: أنه أوتَرَ بركعةٍ، فصوَّبه ابنُ عباس، وهو عنده في الباب من حديث نافع بن عُمر عن ابن أبي مُلَيكة نحوه، فلم يُخرِّج عنه من أفراده شيئاً، ولا من أحاديثه عن زهير التي استَنكَرَها أحمد، وروى له التِّرمذي والنسائي.

(خ د ت ق) الحسن بن ذَكْوَان أبو سَلَمة البَصْري، ضعَّفه أحمد وابن مَعين وأبو حاتم والنَّسائي وابن المَدِيني، وقال ابن عديّ: أرجو أنه لا بأسَ به، وأورد له حديثين عن حَبيب بن أبي ثابت عن عاصم بن ضَمْرة عن علي، وقال: إنه دلَّسَهما، وإنما سمعهما من عَمْرو بن خالد الواسطي وهو متروكٌ. قلت: فهذا أحدُ أسباب تضعيفه، وقال الآجُرِّي عن أبي داود: كان قَدَريّاً، فهذا سببٌ آخر. روى له البخاري حديثاً واحداً في كتاب الرِّقاق من رواية يحيى بن سعيد القطَّان عنه عن أبي رَجَاء العُطَاردي عن عِمْران بن حُصَين: «يَخرُجُ قومٌ من النار بشفاعة محمدٍ ﷺ» الحديث مختصر، ولهذا الحديث شواهدُ كثيرةٌ، وروى له أصحابُ السنن إلا النسائي.

(خ د ت س) الحسن بن الصَّبَاح البَزَّار أبو علي الواسطي، وَثَّقه أحمد وأبو حاتم، وقال النسائي: صالحٌ، وقال في «الكنى»: ليس بقويّ. قلت: هذا تليينٌ هَيِّن، وقد روى عنه البخاري وأصحابُ السنن إلّا ابنَ ماجه، ولم يُكْثِر عنه البخاري والله أعلم.

(خ ت ق) الحسن بن عُمارة الكوفي، مشهورٌ، رماه شُعْبة بالكذب، وأطبَقُوا على تَرْكِه، وليس له في «الصحيحين» روايةٌ إلا أن المِزِّيَّ عَلَّمَ على ترجمته علامةَ تعليق البخاري، ولم يُعلِّقْ له البخاري شيئاً أصلاً، إلا أنه قال في كتاب المناقب: حدثنا عليّ بن عبد الله حدثنا سفيان حدثنا شَبِيب بن غَرْقَدة: سمعتُ الحيَّ يَذكُرون عن عُرْوة ـ يعني البارقيَّ ـ أن النبي ﷺ أعطاه ديناراً يشتري له به شاةً، فذكر الحديث، قال سفيان: كأنَّ الحسن بن عُمارة جاءَنا بهذا الحديث عنه، يعني عن شَبِيب قال: سمعتُه من عُرْوة، قال: فأتيتُ شَبيباً فقال لي: إني

لم أسمعه من عُرْوة، إنما سمعتُ الحيَّ يُخبِرون عنه، ولكني سمعتُه يقول: قال النبي ﷺ: «الخيلُ معقودٌ في نواصيها الخيرُ»، فهذا كما ترى لم يَقصِدِ البخاريُّ الروايةَ عن الحسن ابن عُمارة ولا الاستشهادَ به، بل أراد بسياقه ذلك أن يُبيِّن أنه لم يَحفَظ الإسناد الذي حدَّثه به عروةُ، ومما يدلُّ على أن البخاري لم يَقصِدْ تخريجَ الحديث الأول أنه أخرجَ هذا في أثناء أحاديثَ عِدَّةٍ في فَضْل الخيل، وقد بالغ أبو الحسن بن القَطَّان في كتاب «بيان الوهم» في الإنكار على من زَعَمَ أنَّ البخاري أخرج حديث شِراء الشاة، قال: وإنما أخرج حديثَ الخيلِ، وانْجرَّ به سياقُ القصة إلى تخريج حديث الشاة، وهذا كما قُلناه، وهو لائحٌ لا خفاءَ به، والله أعلم.

(خ س ق) الحسن بن مُدرِك السَّدُوسي أبو علي الطَّحّان، قال النسائي في «أسماء شيوخه»: لا بأسَ به، وقال ابن عديّ: كان من حُفَّاظ أهل البصرة، وقال أبو عُبَيد الآجُرِّي عن أبي داود: كان كذاباً يأخذ أحاديث فَهْد بن عوف فيُلقيها على يحيى بن حماد[1]. قلت: إن كان مُستنَدُ أبي داود في تكذيبه هذا الفعلَ، فهو لا يُوجِبُ كذباً، لأن يحيى بن حماد وفَهْد بن عوف جميعاً من أصحاب أبي عَوَانَة، فإذا سأل الطالبُ شيخَه عن حديث رفيقِه ليعرف إن كان من جُمْلة مسموعه فيحدثه به، أو لا، فلا فكيف يكون بذلك كذاباً؟! وقد كتب عنه أبو زرعة وأبو حاتم، ولم يذكُرا فيه جرحاً، وهما ما هما في النقد. وقد أخرج عنه البخاري أحاديثَ يسيرةً من روايته عن يحيى بن حمادٍ، مع أنه شاركه في الحَمْل عن يحيى بن حماد وفي غيره من شيوخه، وروى عنه النسائي وابن ماجه.

(ع) الحسن بن موسى الأشيَبُ، أحدُ الأثبات، اتَّفقوا على توثيقه والاحتجاج به، وروى عبد الله بن عليِّ بن المَدِيني عن أبيه قال: كان ببغدادَ، وكأنه ضَعَّفه. قلت: هذا ظنٌّ لا تقومُ به حُجَّةٌ، وقد قال أبو حاتم الرازي: سمعتُ عليَّ بن المديني يقول: الحسن بن موسى

---

(١) قال مغلطاي في «الإكمال»: رأيت في نسختين صحيحتين في الظاهر من «كتاب الآجري» الحسين، بحاء مضمومة وياء مثناة بعد السين، فينظر، والله أعلم. قسم التراجم الساقطة من «إكمال تهذيب الكمال» لمغلطاي، طبعة دار المحدِّث، ص١٢١.

الأشيَبُ ثقة، فهذا التصريح الموافق لأقوال الجماعة أَوْلَى أن يُعمَلَ به من ذلك الظنِّ، ومع ذلك فلم يُخرِّج البخاري له في «الصحيح» سوى موضع واحد في الصلاة تُوبع عليه[1].

(خ م س) الحُسين بن الحَسن بن يسار صاحب ابنِ عَوْن، قال أبو حاتم: مجهول، وقال الساجيُّ: تكلَّم فيه أزهرُ بن سعد فلم يُلتَفَتَ إليه، وقال أحمد بن حنبل: كان من الثقات. قلت: احتجَّ به مسلم والنسائي، وروى له البخاريُّ حديثاً واحداً في الاستسقاء تُوبع عليه[2].

(ع) الحُسين بن ذَكْوان المعلِّم البصري، وثَّقه ابن مَعين والنَّسائي وأبو حاتم وأبو زُرْعة والعِجْلي وابن سعد والبزَّار والدارقطني، وقال يحيى القَطَّان: فيه اضطراب. قلت: لعلَّ الاضطرابَ من الرواة عنه، فقد احتجَّ به الأئمة.

(ع) حُصَين بن عبد الرحمن السُّلَمي أبو الهُذيل الكوفي، مُتَّفَق على الاحتجاج به إلا أنه تغيَّر في آخر عمره، وأخرج البخاري من حديث شُعْبة والثَّوري وزائدة وأبي عَوَانة وأبي بكر بن عياش وأبي كُدَيْنة وحُصَين بن نُمَير وهُشَيم وخالد الواسطي وسليمان بن كثير العَبْدي وأبي زُبَيد عبثر بن القاسم وعبد العزيز العَمِّي وعبد العزيز بن مسلم ومحمد بن فُضَيل عنه، فأما شعبةُ والثَّوريُّ وزائدة وهُشَيم وخالد فسمعوا منه قبلَ تَغيُّرِه، وأما حُصَين بن نُمير فلم يُخَرِّج له البخاري من حديثه عنه سوى حديثٍ واحد كما سنُبيِّنه بعدُ، وأما محمد بن فضيل ومن ذُكِرَ معه فأخرج من حديثهم ما تُوبِعوا عليه.

(خ د ت س) حُصَين بن نُمير الواسطي أبو مِحصَن الضرير، وثَّقه أبو زُرعة وغيره، وقال عباس عن ابن معين: ليس بشيءٍ، قال أبو أحمد الحاكم في «الكنى»: وليس بالقويِّ عندهم، وقال أبو خَيْثمة: كان يَحملُ على عليٍّ فلم أعُدْ إليه. قلت: أخرج له البخاريُّ في أحاديث الأنبياء وفي الطب حديثاً واحداً تابعه عليه عنده هُشَيم ومحمد بن فُضيل، وروى له أصحاب السنن إلّا ابنَ ماجه.

---

(١) هو الحديث (٦٩٤)، ولم يتكرر في البخاري إلّا في هذا الموضع.

(٢) حديث الحسين بن الحسن هو الحديث رقم (١٠٣٧)، ومتابعته من طريق أزهر بن سعد السمان برقم (٧٠٩٤).

(ع) حفص بن غِيَاث بن طَلْق بن معاوية النَّخَعي أبو عُمَر القاضي الكوفي، من الأئمة الأثبات، أجمَعُوا على توثيقه والاحتجاج به، إلا أنه في الآخر ساءَ حِفظُه، فمَن سمع من كتابه أصحُّ ممن سمع من حفظه، قاله أبو زُرْعة، وقال ابن المديني: كان يحيى بنُ سعيد القَطَّان يقول: حفصٌ أوثقُ أصحاب الأعمش، قال: فكنت أُنكِرُ ذلك، فلما قَدِمتُ الكوفة بأخرةٍ أخرج إليَّ ابنُه عمرُ كتابَ أبيه عن الأعمش، فجعلتُ أترحَّمُ على القَطَّان. قلت: اعتمد البخاريُّ على حفص هذا في حديث الأعمش لأنه كان يُميِّزُ بين ما صَرَّحَ به الأعمشُ بالسَّماع وبين ما دَلَّسَه، نَبَّه على ذلك أبو الفضل بن طاهر، وهو كما قال. روى له الجماعة.

(خ م س ق) حفص بن مَيْسَرة العُقَيلي أبو عُمر الصَّنْعاني، نزيلُ عَسْقَلان، قال ابن مَعِين: ثقة، إنما يُطعَنُ عليه أنه عَرَض. يعني أن سماعه من شيوخه كان بقراءتِه عليهم، وعن ابن معين أيضاً أنه قال: ما أحسنَ حالَه إن كان سماعُه كلُّه عرضاً، كأنه يقول: إن بعضه مُناولةً، ووثَّقه أحمد وغيره، وقال أبو حاتم: في حديثه بعضُ الوَهْم. قلت: وشَذَّ الأزدي فقال: روى عن العلاء بن عبد الرحمن مناكيرَ، وقال الساجيُّ: في حديثه ضعفٌ. قلت: له في البخاري حديثٌ في الحجِّ عن هشام بن عُرْوة بمتابعة عَمْرو بن الحارث، وحديث في زكاة الفطر عن موسى بن عُقْبة بمتابعة زهير بن معاوية عند مسلم، وحديثٌ في الاعتصام عن زيد بن أسلم بمتابعة أبي غسان محمد بن مُطرِّف عنده، وفي التفسير عنه بمتابعة سعيد بن أبي هلال عنده. وروى له مسلم والنَّسائي وابن ماجَهْ.

(خ م ت س) الحَكَم بن عبد الله أبو النُّعمان البَصْري، قال الذُّهْلي: كان ثبتاً في شُعْبة، عاجَلَه الموتُ، وقال ابن عدي: له مناكيرُ لا يُتابَع عليها، قال ابن أبي حاتم عن أبيه: مجهولٌ. قلت: ليس بمجهول مَن رَوَى عنه أربعةٌ ثقاتٌ ووثَّقه الذُّهْلي، ومع ذلك فليس له في البخاري سوى حديثٍ واحد في الزكاة، أخرجه عن أبي قُدامة عنه عن شُعْبة عن الأعمش عن أبي وائل عن أبي مسعود في نزول قوله تعالى: ﴿ ٱلَّذِينَ يَلْمِزُونَ ٱلْمُطَّوِّعِينَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾ الآية، وأخرجه في التفسير من حديث غُندَر عن شُعْبة.

(ع) الحَكَم بن نافع أبو اليَمان الحِمْصي، مُجمَع على ثقته، اعتمده البخاريُّ وروى عنه الكثير، وروى له الباقون بواسطةٍ، تكلَّم بعضهم في سماعه من شعيب، فقيل: إنه مُناوَلة، وقيل: إنه إذنٌ مجرَّد، وقد قال الفضل بن غَسَّان: سمعت يحيى بن معين يقول: سألت أبا اليمان عن حديث شعيب فقال: ليس هو مُناوَلة، المناولةُ لم أُخرِجْها لأحدٍ. وبالغ أبو زُرْعة الرازي فقال: لم يسمع أبو اليمان من شعيب إلا حديثاً واحداً. قلت: إن صحَّ ذلك فهو حُجَّةٌ في صحة الرواية بالإجازة، إلا أنه كان يقول في جميع ذلك: أخبرنا، ولا مُشاحَحةَ في ذلك إن كان اصطلاحاً له.

(ع) حماد بن أُسَامة أبوأسامة الكوفي، أحدُ الأئمة الأثبات، اتفقوا على توثيقه، وشَذَّ الأزديُّ فذكره في «الضعفاء»، وحكى عن سفيان بن وكيع قال: كان أبوأُسامة يتتبَّع كتب الرواة فيأخذها وينسخها، فقال لي ابن نُمير: إن المحسِّن لأبي أسامة يقول: إنه دفن كتبه ثم تَتبَّع الأحاديث بعدُ من الناس فنسخها، قال سفيان بن وكيع: إني لأعجَبُ كيف جاز حديثُه؟ كان أمرُه بَيِّناً وكان من أسرقِ الناس لحديثٍ جيِّد. انتهى: وسفيان بن وكيع هذا ضعيفٌ لا يُعتدُّ به، كما لا يُعتَدُّ بالناقل عنه وهو أبوالفتح الأزدي، مع أنه ذكر هذا عن ابن وكيع بلا إسناد. وسقط من النسخة التي وقف عليها الذَّهَبيُّ من كتاب الأزدي «ابن وكيع» فظَنَّ أنه حكاه عن سفيان الثَّوْري، وصار يتعجَّبُ من ذلك، ثم قال: إنه قولٌ باطل، وأبوأسامة قد قال أحمد فيه: كان ثبتاً، ما كان أثبتَه! لا يكاد يُخطىءُ. وروى له الجماعة.

(م د ت) حماد بن سَلَمة بن دِينار البَصْري، أحدُ الأئمة الأثبات إلا أنه ساء حِفْظُه في الآخِر، استشهد به البخاري تعليقاً، ولم يُخرِّج له احتجاجاً ولا مقروناً ولا متابعة إلا في موضع واحد قال فيه: قال لنا أبو الوليد حدثنا حماد بن سَلَمة... فذكره، وهو في كتاب الرِّقاق، وهذه الصيغة يستعملها البخاريُّ في الأحاديث الموقوفة وفي المرفوعة أيضاً إذا كان في إسنادها من لا يُحتَجُّ به عنده. واحتجَّ به مسلم والأربعة، لكن قال الحاكم: لم يَحتجَّ به مسلم إلا في حديث ثابت عن أنس، وأما باقي ما أخرَجَ له فمتابعة، زاد البيهقيُّ: أنّ ما عدا حديث ثابت لا يَبلُغ عند مسلم اثني عشر حديثاً، والله أعلم.

(خ ٤) حُمَيد بن الأسود أبو الأسود البصري، وثَّقه أبو حاتم، وقال أحمد بن حنبَل: ما أنكَرَ ما يجيءُ به. وقال العُقَيلي: كان عَفَّان يَحمِلُ عليه لأنه روى حديثاً مُنكراً، وقال الساجي: صدوق عنده مناكيرُ. قلت: روى له البخاري حديثين مقروناً بيزيد بن زُرَيع فيهما، أحدُهما في تفسير سورة البقرة، والآخر في الجهاد، وروى له أصحابُ السنن.

(ع) حُميد بن أبي حُميد الطَّويل البصري، مشهور من الثقات المتَّفق على الاحتجاج بهم، إلّا أنه كان يُدلِّس حديثَ أنس، وكان سمع أكثرَه من ثابتٍ وغيره من أصحابه عنه، فروى مُؤمَّل بن إسماعيل عن حماد بن سَلَمة قال: عامَّةُ ما يروي حميدٌ عن أنس سمعه من ثابت، وقال أبو عبيدة الحَدَّاد عن شعبة: لم يَسمَع حميدٌ من أنس إلا أربعةً وعشرين حديثاً، والباقي سمعها من ثابت، أو ثبّته فيها ثابت، فهذا قولٌ صحيح. وأما ما روي عن أبي داود الطّيالسي عن شعبة قال: كل شيء سمع حميدٌ عن أنس خمسةُ أحاديث، فالراوي لذلك عن أبي داود غيرُ مُعتمَدٍ، وقال علي بن المديني عن يحيى بن سعيد: كان حميدٌ الطويل إذا ذَهبْتَ تقِفُهُ على بعض حديث أنس يَشُكُّ فيه، وقال ابن سعد: كان ثقةً كثيرَ الحديث إلا أنه ربما دَلَّس عن أنس، وقال يحيى بن يعلى المحاربي: طرح زائدة حديث حميد الطويل. قلت: إنما تركه زائدة لدخوله في شيءٍ من أمر الخلفاء، وقد بَيَّن ذلك مَكِّيُّ بن إبراهيم. وقد اعتنى البخاريُّ في تخريجه لأحاديث حميدٍ بالطرق التي فيها تصريحه بالسَّماع فذكرها متابَعةً وتعليقاً، وروى له الباقون.

(ع) حُميد بن قيس الأعرجُ المكي أبو صفوان، قال عبد الله بن أحمد بن حنبل عن أبيه: ليس بالقويِّ، ووَثَّقه أحمدُ في رواية أبي طالب عنه، وكذا ابنُ مَعِين وابن سعد وأبو زُرْعة وأبو حاتم الرازيان وأبو داود والنَّسائي وابن خِرَاش والعِجْلي ويعقوب بن سفيان، وقال الترمذي في «العِلَل»: سمعت محمداً يقول: هو ثقةٌ، وقال أبو زُرْعة الدمشقي: هو من الثقات، وقال ابن عَديٍّ: إنما يجيءُ الإنكارُ مِن جهة مَن يروي عنه. احتجَّ به الجماعة.

(ع) حميد بن هلال العَدَويُّ أبو نَصْر، من كِبار التابعين، وثَّقه ابن مَعِين والعِجْلي والنسائي وآخرون، وقال يحيى القَطَّان: كان ابن سِيرينَ لا يرضاه. قلت: بَيَّنَ أبو حاتم الرازي أنَّ ذلك

بسبب أنه دَخَلَ في شيءٍ من عَمَل السُّلطان، وقد احتجَّ به الجماعة.

(ع) حَنْظَلَة بن أبي سفيان الجُمَحي المكّي، أحدُ الأثبات. قال يعقوب بن شَيْبة: ثقة ولكنه دون المتَثبِّتين، ووثَّقه ابن مَعِين والنسائي وأبو زُرْعة وأبو داود وآخرون، وأورد له ابن عديٍّ في «الكامل» حديثاً من روايته عن نافع عن ابن عمر استَنكَرَه، ولعلَّ العِلَّة فيه من غيره، قلت: احتجَّ به الجماعةُ، ولم يُخَرِّجْ له البخاري شيئاً من حديثه عن نافع.

حرف الخاء المعجمة

(خ س ق) خالد بن سعد الكوفي مولى أبي مسعود الأنصاري، وثَّقه ابن معين، وقال ابن أبي عاصم في كتاب «الأشربة» بعد حديث أخرجه من طريقه عن أبي مسعودٍ مرفوعاً في النبيذ: هذا خبرٌ لا يصحُّ، وخالدٌ مجهول، وما أظنُّه سمع من أبي مسعود لأنه لم يقل: سمعتُ، وذكره ابن عديٍّ في «الكامل» وأورد له هذا الحديث بعَينه واستَنكَرَه وقال: لعلَّ البلاءَ فيه من محمد بن إسحاق البَلْخي. قلت: أخرج له البخاريُّ حديثاً واحداً في الطب من روايته عن ابن أبي عَتِيق عن عائشة في الحَبّة السوداء، وله عنده شواهدُ.

(خ ت س) خالد بن عبد الرحمن بن بُكَير السُّلَمي أبو أُمية البصري، قال أبو حاتم: صدوقٌ لا بأس به، وقال ابن حبان في «الثقات»: يخطىءُ، وقال العُقَيلي: يُخالِفُ في حديثه. قلت: له في البخاري في الصلاة حديث واحد من روايته عن غالب القَطَّان عن بكر بن عبد الله المُزَني عن أنس، بمتابعة بِشْر بن المفضَّل عن غالبٍ.

(خ م ت س ق) خالد بن مَخْلَدٍ القَطَواني الكوفي أبو الهيثم، من كِبار شيوخ البخاري، روى عنه وروى عن واحدٍ عنه، قال العِجْلي: ثقة فيه تشيُّع، وقال ابن سعد: كان متشيِّعاً مُفرِطاً، وقال صالح جَزَرة: ثقة إلّا أنه كان مُتَّهماً بالغلوِّ في التشيع، وقال أحمد بن حنبل: له مناكيرُ، وقال أبو داود: صدوق إلّا أنه يَتَشيَّع، وقال أبو حاتم: يُكتَب حديثه ولا يُحتَجُّ به. قلت: أما التشيع فقد قَدَّمنا أنه إذا كان ثبْتَ الأخذ والأداء لا يضرُّه، لا سيما ولم يكن داعيةً إلى رأيه، وأما المناكير فقد تَتبَّعَها أبو أحمد بن عديٍّ من حديثه، وأوردها في «كامله»، وليس

فيها شيءٌ مما أخرجه البخاريُّ، بل لم أرَ له عنده من أفراده سوى حديثٍ واحدٍ، وهو حديث أبي هريرة: «مَنْ عادَى لي وَلِيّاً» الحديث، وروى له الباقون سوى أبي داود.

(ع) خالد بن مِهْران الحَذَّاء أبو المَنازِل البصري، أحدُ الأثبات، وثَّقه أحمدُ وابن مَعين والنسائي وابن سعدٍ، وتكلَّم فيه شعبةُ وابن عُلَيَّة إما لكونه دخل في شيءٍ من عمل السلطان، أو لِمَا قال حماد بن زيد: قَدِمَ علينا خالدٌ قَدْمةً من الشام، فكأنّا أنكَرْنا حِفظَه، وقال أبو حاتم: يُكتَبُ حديثه ولا يُحتَجّ به، روى له الجماعة.

(خ م س) خُثَيْم بن عِرَاك بن مالك الغِفَاري، وثَّقه النسائي وابن حبان والعُقَيلي، وشَذَّ الأزدي فقال: مُنكر الحديث، وغَفَلَ أبو محمد بن حَزْم فاتَّبع الأزديَّ وأفرَطَ فقال: لا تجوز الروايةُ عنه، وما دَرَى أن الأزديّ ضعيف، فكيف يَقبلُ منه تضعيفَ الثقات؟! ومع ذلك فما روى له البخاريُّ سوى حديثٍ واحدٍ عن أبيه عن أبي هريرة: «ليس على المسلم في فَرَسِه ولا مملوكِه صدقةٌ» أخرجه في الزكاة بمتابعة سليمان بن يسار له عن عِرَاك، وروى له مسلم والنَّسائي.

(خ د ت) خَلاَّد بن يحيى بن صفوان السُّلمي الكوفي أبو محمد، من قُدَماء شيوخ البخاري، حدَّثَه عن بعض التابعين، وثَّقه أحمد والعِجْلي والخليلي، وقال ابن نُمَير: صدوق إلا أن في حديثه غلطاً قليلاً، وقال الحاكم عن الدارقطني: ثقة، إنما أخطأ في حديثٍ واحد، حديثِ عمرو بن حُرَيْث عن عمر في الشِّعْر[1]، رفَعَه هو ووَقَفَه الناس. قلت: وإنما أخرجَ له البخاري أحاديثَ يسيرة غيرَ هذا، وقال أبو حاتم: ليس بذاك المعروف، مَحَلُّه الصدق، وروى له أبو داود والترمذي.

(ع) خِلاَس بن عمرو الهَجَري، وثَّقه ابن معين وأبو داود والعِجْلي، وقال أبو حاتم: يقال: وَقَعَت عنده صحفٌ عن عليٍّ وليس بقوي، وقال أحمد بن حنبل: كان القَطَّان يتوقَّى حديثه عن

---

(١) وهو حديث: «لأن يمتلئَ جوف أحدكم قيحاً خير له من أن يمتلئَ شعراً» أخرجه من طريق خلادٍ البزار في «مسنده» (٢٤٧)، ثم قال: لا نعلم أسنده إلا خلاد عن سفيان. قلنا: والحديث مرفوعاً روي عن غير واحد من الصحابة، منهم: ابن عمر عند البخاري (٦١٥٤)، وسعد بن أبي وقاص عند مسلم (٢٢٥٨).

علي خاصةً، واتفقوا على أن روايته عن علي بن أبي طالب وذَوِيه مرسَلةٌ، وقال أبو داود عن أحمد: لم يسمع من أبي هريرة. قلت: روايته عنه عند البخاريِّ، أخرج له حديثين قرنه فيهما معاً بمحمد بن سيرين، وليس عنده غيرهما.

(خ) خَلِيفة بن خَيّاط بن خليفة العُصْفُري أبو عمرو البصري، لَقَبُه شَبَابٌ، أحدُ الحُفَّاظ المصَنِّفين، من شيوخ البخاري، قال ابن عدي: له حديثٌ كثير وتصانيف، وهو مستقيمُ الحديث صدوق من المتيقِّظين، وقال ابن حبان: كان مُتقِناً عالماً بأيام الناس، وقال العُقَيلي: غَمَزة ابن المديني، وتعقَّب ذلك ابنُ عدي بأنه من رواية الكُدَيمي عن ابن المَدِيني، والكُدَيمي ضعيفٌ، لكن روى الحسن بن يحيى عن علي بن المديني نحوَ ذلك، وقال ابن أبي حاتم: ما رَضِيَ أبو زُرْعة يقرأُ علينا حديثه، وقال أبو حاتم: لا أُحدِّث عنه، هو غير قوي، كتبتُ من «مسنده» ثلاثةَ أحاديث عن أبي الوليد، ثم أتيتُ أبا الوليد فسألته عنها فأنكَرَها وقال: ما هذه من حديثي، فقلتُ: كتبتُها من كتاب شبابٍ العُصْفُري، فعَرَفه وسكن غضبُه. قلت: هذه الحكاية مُحتملة، وجميع ما أخرجه له البخاري إن قَرَنَه بغيره قال: حدثنا خليفةُ، وذلك في ثلاثة أحاديث، وأن أفرَدَه عَلَّق ذلك فقال: قال خليفةُ، قال أبو الوليد الباجِيُّ، ومع ذلك فليس فيها شيءٌ من أَفراده، والله أعلم.

حرف الدال

(ع) داود بن الحُصَين المدني، وثَّقه ابن معين وابن سعد والعِجْلي وابن إسحاق وأحمد ابن صالح المصري والنسائي، وقال أبو حاتم: ليس بقويٍّ، لولا أن مالكاً روى عنه لتُرِك حديثه، وقال الجُوزْجاني: لا يَحمَدُون حديثه، وقال الساجي: مُنكر الحديث مُتَّهم برأي الخوارج، وقال ابن حبان: لم يكن داعيةً، وقال علي بن المديني: ما رَوَى عن عِكْرمة فمُنكر. وكذا قال أبو داود، وزاد: وحديثه عن شيوخه مستقيم، وقال ابن عديّ: هو عندي صالح الحديث. قلت: روى له البخاريُّ حديثاً واحداً من رواية مالك عنه عن أبي سفيان مولى ابن أبي أحمد عن أبي هريرة في العَرَايا، وله شواهد.

(خ م د س ق) داود بن رُشَيد أبوالفضل الخُوارَزْمي نزيلُ بغداد، أحدُ الثِّقات، وَثَّقه ابن معين وغيره، وروى عنه مسلم وأبو داود وابن ماجَهْ، وروى له البخاريُّ حديثاً واحداً بواسطةٍ، وكذا النَّسَائيِّ، وغَفَلَ ابن حَزْم فقال في «الإيصال» وفي «المحلَّى» في كتاب الحدود منه: إنه ضعيفٌ، فكأنه اشتَبَه عليه.

(ع) داود بن عبد الرحمن العَطَّار أبوسليمان المكي، وثَّقه ابن معين وغيره فيما رواه إسحاق ابن منصور عنه، وأبو حاتم وأبو داود والعِجْلي والبَزَّار، ونَقَلَ الحاكم أن ابن معين ضعَّفه، وقال الأزدي: يتكلَّمون فيه. قلت: لم يصحَّ عن ابن معين تضعيفُه، والأزديُّ قد قَرَّرْنا أنه لا يُعتَدُّ به، ولم يُخرِّج له البخاريُّ سوى حديث واحد في الصلاة متابعةً، وروى له الباقون.

حرف الذال المعجمة

(ع) ذرُّ بن عبد الله الـمُرْهِبيُّ أبو عمرو الكوفي، أحدُ الثقات الأثبات، وَثَّقه ابن معين والنسائي وأبو حاتم وابن نُمير. وقال أبو داود: كان مُرجِئاً. وهَجَرَه إبراهيم النَّخَعي وسعيد بن جُبَير لذلك، وروى له الجماعة.

حرف الراء

(خ د) الرَّبِيع بن يحيى بن مِقسَم الأُشْناني أبوالفضل البصري، من شيوخ البخاريِّ، قال أبو حاتم الرازي: ثقةٌ ثَبْت، وقال الدارقطني: يخطىءُ في حديث الثَّوْري وشُعْبة. قلت: ما أخرج عنه البخاريُّ إلّا من حديثه عن زائدةَ فقط.

(ع) رُفَيْع أبو العاليةِ الرِّياحي، من كبار التابعين، مشهورٌ بكُنْيَته، وثَّقه ابن معين وغيره حتى قال أبوالقاسم اللَّالَكائي: مُجمَع على ثقته، إلّا أنه كثيرُ الإرسال عن من أدرَكَه. وذكره ابن عدي في «الكامل»، ونقل عن حَرْمَلَة عن الشافعي أنه قال: حديثُ أبي العالية الرِّياحي رِيَاح، قال ابن عدي: وعَنَى الشافعيُّ بذلك حديثَه في الضَّحِك في الصلاة، قال: وكلُّ مَن رواه غيرُه فإنما مدارهم ورجوعهم إلى أبي العالية، والحديث له وبه يُعرَف، ومن أجله تكلَّموا في أبي العالية، وسائرُ أحاديثه مستقيمة. قلت: احتَجَّ به الجماعة، لكن ليس له في البخاريِّ سوى ثلاثة

أحاديث من روايته عن ابن عباسٍ خاصةً.

(ع) رَوْح بن عُبَادة القَيْسي أبو محمد البصري، أَدركَه البخاريُّ بالسِّنِّ ولم يَلْقَه، وكان أحدَ الأئمة، وثَّقه علي بن المديني ويحيى بن معين ويعقوب بن شَيْبة وأبو عاصم وابن سعد والبَزَّار، وأثنى عليه أحمدُ وغيرُه، وقال يعقوب بن شَيْبة: قلتُ لابن معين: زَعَمُوا أن يحيى القَطَّان كان يتكلَّم فيه، فقال: باطلٌ، ما تَكلَّم فيه. وقال ابن المديني: كان ابن مَهْدي يَطْعُنُ عليه في أحاديثَ لابن أبي ذِئْبٍ مسائلَ عن الزُّهْري كانت عنده، فلما قَدِمْتُ المدينةَ أخرجها إليَّ مَعْنُ بن عيسى وقال: هي عند بصريٍّ لكم يقال له: رَوْحٌ سَمِعَها معنا، قال: فأتيتُ ابنَ مهدي فأخبرته فقال: استَحِلَّه لي. وكان عَفَّانُ يَطعُنُ عليه، فَرَدَّ ذلك عليه أبو خَيْثمة فسكت عنه، وقال أبو خيثمة: أشدُّ ما رأيتُ عنه أنه حَدَّثَ مرةً فَرَدَّ عليه ابنُ المديني اسماً، فمَحَاه من كتابه وأثبتَ ما قال له عليٌّ. قلت: هذا يدلُّ على إنصافه. وقال أبو مسعود: طَعَنَ عليه اثنا عشر رجلاً فلم يَنفُذ قولُهم فيه. قلت: احتَجَّ به الأئمةُ كلهم.

حرف الزاي

(خ م د ت ق) الزُّبَير بن خِرِّيت البصري، وثَّقه أحمد وابن معين والنسائي وأبو حاتم وغيرهم، وحكى الباجيُّ في «رجال البخاري» عن علي بن المديني أنه قال: تَرَكَه شعبةُ. قلت: والذي رأيته عن عليٍّ أنه قال: لم يَرْوِ عنه شعبة، وبين اللفظين فُرْقانٌ. وقد روى له الجماعةُ سوى النَّسائي.

(ع) زكريا بن إسحاق المكي، وثَّقه ابن مَعِين وأحمد وأبو زُرْعة وأبو حاتم والنسائي وأبو داود وابن البَرْقي وابن سعد، وقال يحيى بن معين: كان يرى القَدَرَ، أخبرَنا رَوْحُ بن عُبَادة قال: رأيتُ منادياً ينادي بمكة: أن الأمير نَهَى عن مجالسة زكريا لأجل القدر. قلت: احتَجَّ به الجماعةُ، وله في البخاري عن يحيى بن عبد الله بن صَيْفيٍّ حديث واحد، وأحاديثُ يسيرة عن عمرو بن دينار.

زكريا بن أبي زائدة أبو يحيى الكوفي، وثَّقه أحمدُ ويعقوب بن سفيان وابن سعد والبَزَّار، وقال

أبو زُرْعة وأبو حاتم وأبو داود: صدوقٌ إلا أنه كان يُدلِّس عن الشَّعْبي[١]، وقال العِجْلي: ثقة إلا أن سماعه من أبي إسحاق بأخرةٍ، وقال أبو حاتم: ليِّنُ الحديث وإسرائيلُ أحبُّ إليَّ منه، وقال صالح بن أحمد عن أبيه: هو أحبُّ إليَّ من إسرائيل، ثم قال: ما أَقربَهما وحديثُهما عن أبي إسحاق ليِّنٌ. احتَجَّ به الجماعة.

(خ) زكريا بن يحيى بن عمر بن حِصن بن حُميد بن مُنْهِب الطائي أبو السُّكَين، من شيوخ البخاري، تكلَّم فيه الدارقطني فقال مرةً: ليس بالقويّ، وقال مرةً: متروك، وقال الحاكم: يخطىءُ في أحاديثَ، وقال الخطيبُ: ثقة. قلت: روى عنه البخاري في «الصحيح» حديثاً واحداً، وهو في العيدين عنه عن الـمُحارِبي عن محمد بن سُوقَة، وعن أحمد بن يعقوب عن إسحاق بن سعيد، كلاهما عن سعيد بن جُبَير عن ابن عمر في قصته مع الحَجَّاج حين أصابه سِنانُ الرمح[٢]، قال فيه البخاري: حدثنا زكريا بن يحيى أبو السُّكَين، وأخرج ثلاثةَ أحاديث أخرى في «الصحيح» عن زكريا بن يحيى غيرَ مَكْنيٍّ ولا منسوب، اثنين، منها عنه عن عبد الله بن نُمَير، والآخر عنه عن أبي أُسامة، وزكريا بن يحيى في هذه المواضع الثلاثة هو البَلْخيُّ، وليس لأبي السُّكَين عنده سوى الأول، وقد أخرجَ شاهدَه بجانبه[٣]، والله أعلم.

---

(١) كذا قال الحافظ حين جمع أقوال أبي زرعة وأبي حاتم وأبي داود، وكلمة «صدوق» لم يذكرها غير أبي داود، أما أبو حاتم فقد قال فيه: لين الحديث، ونقله الحافظ بعد قليل، وأما أبو زرعة فقد قال فيه: صُويلِح، وكلهم نبهوا إلى تدليسه عند الشعبي، انظر ترجمته في «تهذيب التهذيب».

(٢) قول الحافظ: «كلاهما عن سعيد بن جبير عن ابن عمر» وهم منه رحمه الله، فقصة ابن عمر مع الحجاج أخرجها البخاري بإسنادين مختلفين، أولهما (٩٦٦) إسناده عن زكريا بن يحيى أبي السكن، عن المحاربي، عن محمد بن سوقة، عن سعيد بن جبير، عن ابن عمر، وثانيهما (٩٦٧)، عن أحمد بن يعقوب، عن إسحاق بن سعيد بن عمرو ابن سعيد، عن أبيه، عن ابن عمر، ولعلَّ منشأ وهم الحافظ هنا هو المزي في «تحفة الأشراف» (٧٠٦٣)، وقد نبّه الحافظ ابن حجر على وهم المزي عند شرح الحديث (٩٦٧).

(٣) اختلفت أقوال الحافظ رحمه الله في تعيين هؤلاء الرواة، انظر الفصل السابع من «هدى الساري»، وانظر شرح الحديثين (٣٣٦) و(٤٧٨٨)، وانظر ترجمة زكريا بن يحيى بن صالح البلخي اللؤلؤي في «تهذيب التهذيب».

(ع) زهير بن محمد التَّميمي أبو المنذر الخُراساني، نزيلُ مكة، مُختلَف فيه، قال أحمد بن حنبل: كأنّ زهيراً الذي روى عنه أهلُ الشام آخر، فإن روايةَ أصحابِنا عنه مستقيمة، عبدِ الرحمن بن مَهْدي وأبي عامر العَقَدي، وأما رواية عمرو بن أبي سلمة التِّنيسي فبواطيلُ، وقال أبو حاتم: في حفظه سوءٌ، وحديثه بالشام أنكرُ من حديثه بالعراق. وقال العِجْلي والبخاري والنَّسائي نحو ذلك، وقال ابن عدي: لعلَّ أهل الشام أخطَؤُوا عليه، فإن روايات أهل العراق عنه تُشبِه المستقيمةَ وأرجو أنه لا بأس به. واختلفت فيه الرواية عن يحيى بن مَعين وهو بحَسب أحاديثِ مَن روى عنه، وأفرَطَ ابنُ عبد البر فقال: إنه ضعيف عند الجميع، وتعقبَّه صاحبُ «الميزان» بأن الجماعة احتَجُّوا به، وهو كما قال، قد أخرج له الجماعةُ، لكن له عند البخاري حديث واحد في كتاب المرضى قال فيه: حدثني عبد الله بن محمد، حدثنا عبد الملك بن عمرو ـ هو أبو عامر العَقَدي ـ حدثنا زهير بن محمد، عن محمد بن عمرو بن حَلْحَلَة، عن عطاء بن يسارٍ، عن أبي سعيد وعن أبي هريرة: حديث «ما يُصيبُ المسلمَ من نَصَبٍ...» الحديثَ، وقد تابعه الوليد بن كَثير عند مسلم، وأخرج البخاري في الاستئذان بهذا الإسناد إلى زهير عن زيد بن أسلمَ عن عطاء بن يسار عن أبي سعيد حديثَ: «إياكم والجلوسَ بالطُّرُقات...» الحديث، ولم يَنسُب زهيراً عنده، فذكر المِزِّي وغيره أنه زهير ابن محمد، وقد تابعه عليه حفص بن مَيْسرة عندهما، والدَّراوَرْدي عند مسلم وأبي داود، كلاهما عن زيد بن أسلم به. وليس له في البخاري غيرُ هذا.

(خ ت ق) زياد بن الرَّبيع اليَحمَدي البصري، يُكنى أبا خِدَاش، وثَّقه أحمد بن حنبل وأبو داود وابن حِبَّان. وذكره ابن عدي في «الكامل»، ونقل عن الدُّولابي عن البخاري أنه قال: في إسناده نَظَرٌ. قلت: قد روى له البخاريُّ في «الصحيح» حديثاً واحداً في المغازي من روايته عن أبي عِمْران الجَوْني عن أنس: أنه نَظَرَ إلى الناس وعليهم الطَّيالسةُ.. الحديث[1]، ما له عنده غيرُه، وقال ابن عديٍّ بعد أن أورَدَ له هذا الحديث وغيرَه: ما أَرى برواياته بأساً.

---

(١) هو الحديث (٤٢٠٨)، وليس حديثاً مرفوعاً.

(خ م ت ق) زياد بن عبد الله بن الطُّفَيل البَكَّائي العامري الكوفي، راوي «المغازي» عن ابن اسحاق، قال يحيى بن آدم عن عبد الله بن إدريسَ: ما أَجِدُ أثبتَ في ابن إسحاق منه لأنه أملَى عليه أملاءً مرتين، وقال صالح جَزَرَة: زيادٌ في نفسه ضعيف، ولكن هو أثبتُ الناس في كتاب «المغازي»، وكذا قال عثمانُ الدارِميُّ وغيره عن ابن مَعِين، وقال وَكيع: هو مع شرفه لا يَكذب، وقال أحمد بن حنبل وأبو داود: حديثُه حديث أهل الصِّدق، وضَعَّفَه عليُّ ابن المديني والنسائي وابن سعد، وأفرَطَ ابن حبان فقال: لا يجوزُ الاحتجاجُ بخبره إذا انفردَ. قلت: ليس له عند البخاري سوى حديثه عن حُميد عن أنس: أن عمَّه غاب عن قتال بدرٍ... الحديث، أورده في الجهاد عن عمرو بن زُرَارة عنه مقروناً بحديث عبد الأعلى عن حُميد، وروى له مسلم والترمذي وابن ماجَهْ.

(ع) زيد بن أبي أُنَيْسة الجَزَري أبوأسامة، أصلُه من الكوفة ثم سكن الرُّها، متفقٌ على الاحتجاج به وتوثيقه، لكن قال أحمدُ بن حنبل فيما حكاه العُقَيلي: حديثُه حسنٌ مقارب، وإن فيه لبعضَ النُّكرة. وقال المَرُّوذي: سألتُ أحمد عنه فحَرَّكَ يدَه، وقال: صالحٌ، وليس هو بذاك. قلتُ: له في «صحيح البخاري» حديثُه عن أبي المِنهال بن عَمرو[1].

(ع) زيد بن وَهْب الجُهَني، أبوسليمان الكوفي، من كِبار التابعين. رحلَ إلى النبيِّ ﷺ فقُبِضَ وهو في الطريق، قال زُهير بن معاوية عن الأعمش: إذا حدَّثك زيدُ بن وهب عن أحدٍ فكأنَّك سمعتَه من الذي حدَّثك عنه. ووثقه ابنُ معين وابنُ خِراش وابنُ سعد والعِجْلي وجمهورُ الأئمة، وشذَّ يعقوبُ بن سُفيان الفَسَوي، فقال: في حديثِه خَلَلٌ كثير، ثم ساق من روايته قولَ عمر: يا حذيفةُ، بالله أنا من المنافقين؟ قال الفَسَويُّ: وهذا محال. قلت: هذا تعنُّتٌ زائد، وما بمثل هذا تضعَّفُ الأثبات، ولا تُرَدُّ الأحاديث الصحيحة، فهذا صَدَرَ من عمرَ عند غَلَبَةِ الخوف وعدمِ أمْنِ المكر، فلا يُلتفَتُ إلى هذه الوساوس الفاسدة في تضعيف الثقات، والله الموفق.

---

(١) هو قصة الرجل الذي سأل ابن عباس رضي الله عنهما عن آيات تختلف عليه في القرآن، وأورده البخاري في أول باب تفسير حم السجدة (سورة فصلت)، ثم ذكر إسناده بعد رواية القصة.

حرف السين

(خ د س ق) سالم بن عَجْلان الأفطس الجَزَريُّ، مولى بني أُمية، وثقه أحمدُ والعِجْليُّ وابنُ سعد والنَّسائي والدارقطني وغيرهم، وقال أبو حاتم: صدوقٌ نقيُّ الحديث، وكان مُرجِئاً. وقال الجُوزجاني: كان يُخاصم في الإرجاء داعيةً، وهو في الحديث متماسكٌ. وأفرطَ ابنُ حبان فقال: كان مُرجِئاً، يقلبُ الأخبار، وينفرِدُ بالـمُعضِلات عن الثقات، اتُّهِمَ بأمر سوء فقُتِلَ صَبْراً. قلت: قد ذكر ابنُ سعد أن عبد الله بن علي بن عبد الله بن عباس قتله لما غَلَبَ على الشام، وذكر العِجْليُّ أنه كان مع بني أمية، فلما قَدِمَ بنو العباس حرَّانَ قتلوه، وقال أبو داود: كان إبراهيمُ الإمامُ[1] عند سالم الأفطس محبوساً، يعني: فمات في زمن مروانَ الحِمار، فلما قَدِمَ عبد الله بن علي حَرَّان دعا به فضَرَبَ عُنقه. انتهى، فهذا هو الأمرُ السُّوء الذي زعمَ ابنُ حبان أنه اتُّهم به، وهو كونُه مالأَ على قتلِ إبراهيمَ، وأما ما وصفَه به من قَلْبِ الأخبار وغير ذلك، فمردودٌ بتوثيق الأئمة له، ولم يستطع ابنُ حِبان أن يُورِدَ له حديثاً واحداً. وليس له عند البخاريِّ سوى حديثين، أحدهما: حديثُه عن سعيد بن جُبير عن ابن عباس: «الشِّفاء في ثلاث» الحديث، والآخر بهذا الإسناد: أيَّ الأجلَيْنِ قَضَى موسى؟ ولكل منهما ما يشهدُ له، وروى له أصحابُ السُّنن إلا الترمذيَّ.

(خ ٤) سُرَيجُ بن النُّعمان الجَوْهري، من كِبار شيوخ البخاري، وثقه ابنُ معين والعِجْلي وابنُ سعد والنَّسائي والدارقطني. وقال أبو داود: ثقة غَلِطَ في أحاديث. قلت: لم يُكثر عنه البخاري، بل أخرج عنه في الجُمعة: عن فُلَيح، عن عثمان بن عبد الرحمن، عن أنس: أنَّ النبيَّ ﷺ كان يُصلِّي الجُمعة حين تميلُ[2] الشمس، وهذا الحديث قد تابعه عليه عند أحمدَ أبو عامر العَقَديُّ ويونسُ بن محمد المؤدِّب، وغيرُ واحدٍ عند غيره، هذا ما له عنه بلا واسطةٍ، وله عنه بواسطةٍ ثلاثةُ أحاديثَ، أحدها في المغازي في باب عُمرة القضاء، والآخر في باب حجَّة

---

(١) هو إبراهيم بن محمد بن علي بن عبد الله بن عباس، المعروف بالإمام، إمام الدعوة العباسية، قتل سنة ١٣١هـ، وأوصى أن تكون إمامة الدعوة بعده لأبي العباس السفاح. انظر «السيرة» ٥/ ٣٧٩.

(٢) المثبت من الأصل و(ف)، وهي رواية الحديث (٩٠٤)، وفي (ع) و(س): حين نزول الشمس.

الوداع، والثالث في باب الرَّمَل في الحجِّ والعُمرة، والأحاديثُ الثلاثة بسندٍ واحد عنه عن فُليح، عن نافع، عن ابن عمر، وهذا جميعُ ما له عنده، وروى له أصحابُ السُّنن الأربعة.

(خ ت ق) سَعْدان بن بِشْر الجُهَني، يُقال: اسمه سعيد، قال ابنُ المديني: لا بأسَ به. وقال أبو حاتم: صالحٌ. وقال الحاكم عن الدَّارقطني: ليس بالقوي. قلت: له عند البخاريِّ حديثٌ واحد في علامات النُّبوة بمتابعة إسرائيل، كلاهما عن سعد أبي مجاهد الطائي، عن مُحِلِّ بن خليفة، عن عَدي بن حاتم.

(ع) سعيدُ بن إياس الجُرَيري البصري، أحدُ الأثبات. قال أبوطالب عن أحمدَ: كان مُحدِّث أهل البصرة، وقال أبو حاتم: تغيَّر قبلَ موته، فمن كتبَ عنه قديماً فسماعُه صالح. وقال ابنُ أبي عَديّ: سمعنا منه بعدما تغيَّر. وقال يحيى بنُ سعيد القطَّان عن كَهْمَس: أنكرْنا الجُرَيري أيامَ الطاعون. وقال ابنُ حِبّان: اختُلِطَ قبلَ موته بثلاثِ سنين، ولم يفحُش اختلاطُه. قلت: اتفقوا على ثقته حتى قال النَّسائي: هو أثبت من خالد الحذَّاء، وقال العِجْلي: عبد الأعلى من أصحِّهم عنه حديثاً، سَمِعَ منه قبل أن يختلط بثمانِ سنين. انتهى، وما أخرجَ البخاريُّ من حديثه إلّا عن عبد الأعلى وعبدِ الوارث وبِشْر بن المفضَّل، وهؤلاء سَمِعوا منه قبلَ الاختلاط. نعم وأخرج له البخاريُّ أيضاً من رواية خالدٍ الواسطي عنه، ولم يتحرَّر لي أمرُه إلى الآن: هل سَمِعَ منه قبلَ الاختلاط أو بعَده؟ ولكن حديثَه عنه بمتابعةِ بشر بن المفضَّل، كلاهما عنه عن أبي بَكْرة، عن أبيه. وروى له الباقون.

(ع) سعيدُ بن أبي سعيد الـمَقْبُري، أبوسَعْد المدني، صاحبُ أبي هريرة، مُجمع على ثقته، لكن كان شعبةُ يقول: حدثنا سعيدُ المقبري بعد أن كَبِرَ، وزعم الواقديُّ أنه اختلط قبل موته بأربعِ سنين، وتبعه ابنُ سعد ويعقوبُ بن شَيبة وابنُ حِبان، وأنكر ذلك غيرُهم. وقال الساجي عن يحيى بن معين: أثبتُ الناس فيه ابنُ أبي ذِئب. وقال ابنُ خِراش: أثبتُ الناس فيه الليثُ بن سعد. قلت: أكثرُ ما أخرج له البخاريُّ من حديث هذين عنه، وأخرج أيضاً من حديث مالكٍ وإسماعيلَ بن أمية وعُبَيد الله بن عمر العُمري وغيرهم من الكبار، وروى له الباقون، لكن لم يُخرجوا من حديث شعبةَ عنه شيئاً.

(ع) سعيدُ بن سُليمان الواسطي، المعروفُ بسَعْدويه، نزيلُ بغداد، من شيوخ البخاري. قال أبو حاتم: ثقةٌ مأمون ولعله أوثقُ من عفَّانَ. وقال الدُّوري عن ابن معين: كان أكيسَ من عَمرو بن عَون. وقال عبد الله بن أحمد عن أبيه: كان صاحبَ تصحيفٍ ما شئت. وقال الدارقطني: يتكلَّمون فيه. قلت: هذا تليينٌ مبهم لا يُقبل، ولم يُكثِر عنه البخاري، نعم روى هو والباقون أيضاً عن رجلٍ عنه، وجميع ما له في البخاري خمسةُ أحاديثَ ليس فيها شيء تفرَّد به.

(خ ت س ق) سعيدُ بن عُبَيد الله بن جُبير بن حيَّة الثَّقفي البصري، وثقه أحمدُ وابنُ معين وأبو زُرْعة والنَّسائي. وقال الحاكم عن الدارقطني: ليس بالقويِّ، يُحدِّث بأحاديثَ يُسندها وغيرُهُ يُوقِفها، واستنكر البخاريُّ في «التاريخ» حديثاً من روايته عن عبد الله بن بُريدة، وروى له في «الصحيح» حديثين، أحدهما من روايته عن بكر بن عبد الله الـمُزَني عن أنس في الأشربة، وله شواهدُ. والآخر من روايته عن عمِّه زياد بن جُبَير بن حيَّة، عن أبيه، عن المغيرة بن شُعبة، وهو حديثٌ طويلٌ في قصة فتح المدائن، أورده في الجِزية مطولاً، وفي التوحيد مختصراً، وله شاهد من حديث مَعْقِل بن يسار أورده ابنُ أبي شيبة بسندٍ قوي. وروى له أصحاب السُّنَن غيرَ أبي داود.

(ع) سعيدُ بنُ أبي عَروبة ـ واسمه مِهْران ـ العَدَوي، أبو النَّضْر البصري، من كبار الأئمة، وثقه الأئمةُ كلُّهم إلا أنه رُمي بالقَدَر. وقال العِجْلي: كان لا يدعو إليه، وكان قد كَبِرَ واختلط. وقال ابنُ أبي خَيْثمة عن ابن معين: أثبتُ الناس في قتادةَ هؤلاء الثلاثة: سعيدُ بن أبي عَروبة وشعبةُ وهِشام الدَّسْتُوائي. وقال أبو عَوانة: ما كان عندنا في ذلك الوقت أحفظُ منه، وقال أبو داود الطّيالسي: كان أحفظ أصحاب قتادة، وقال أبو حاتم: كان أعلمَ الناس بحديثِ قتادة، وقال أبو زُرْعة: أحفظُ أصحاب قتادة: سعيدٌ وهشام.

وقال دُحَيم: اختلطَ سعيدٌ مَخْرَجَ إبراهيمَ بن عبد الله بن الحسن. وقال أبو نُعيم: سمعتُ منه بعدما اختلط. وقال النسائي: حدَّثَ سعيدٌ عن جماعة لم يسمع منهم شيئاً، وهم: هشام بن عُروة وعَمْرو بن دينار، وسمَّى جماعةً من هذا الضَّرب من أهلِ الكوفةِ وأهلِ الحِجاز.

قلتُ: لم يُخرج له البخاريُّ عن غير قتادةَ سوى حديثٍ واحد أورده في «كتاب اللباس» من طريق عبد الأعلى عنه، قال: سمعتُ النَّضر بن أنس يُحدِّث قتادة[1] عن ابنِ عباس فذكر حديث: «من صوَّر صورةً...»، وقد وافقه على إخراجه مسلمٌ، ورواه أيضاً من حديث هِشام عن قتادة عن النَّضْر. وأما ما أخرجه البخاريُّ من حديثه عن قتادةَ، فأكثرُه من رواية من سَمِعَ منه قبلَ الاختلاط، وأخرج عن من سَمِعَ منه بعد الاختلاط قليلاً، كمحمد بن عبد الله الأنصاري ورَوْح بن عُبادة وابن أبي عَدِي، فإذا أخرجَ من حديث هؤلاء انتقَى منه ما توافقوا عليه كما سنبيِّنه في مواضعه إن شاء الله. واحتجَّ به الباقون.

(خ م ت) سعيدُ بن عَمرو بن أَشْوَع الكوفي، من الفقهاء، وثقه ابنُ معين والنَّسائي والعجلي وإسحاقُ بن راهويه، وأما أبو إسحاق الجُوزجاني فقال: كان زائغاً غالياً، يعني في التشيُّع. قلتُ: والجُوزجاني غالٍ في النَّصب فتعارَضا، وقد احتجَّ به الشيخان والترمذيُّ. له عنده حديثان أحدهما متابعة.

(ع) سعيدُ بن فَيْروز، أبوالبَخْتَري الطائي، مشهور في التابعين، وثقه ابنُ معين وأبو زُرْعة وأبو حاتم والعِجْلي، وقال: كان يتشيّع. وقال أبو داود: لم يَسمَعْ من أبي سعيد الخُدْري. وقال ابنُ معين: لم يَسمع من علي. وقال أبو حاتم: روايتُه عن أبي ذَرّ وعمر وعائشةَ وزيد ابن ثابت مرسلةٌ، ولم يسمع من رافع بن خَدِيج. وقال ابنُ سعد: كان كثيرَ الحديث ويُرسل كثيراً، فما كان من حديثه سماعاً فهو حسنٌ، وما كان «عَنْ» فهو ضعيفٌ. قلتُ: أخرج له البخاريُّ حديثاً واحداً عن ابن عُمر وعن ابن عباس جميعاً، صرَّح عنده بسماعه فيه، واحتجَّ به الباقون.

(خ م س) سعيدُ بن كَثير بن عُفَير، أبو عثمان البصري، وقد يُنسب إلى جدّه، مشهورٌ من شيوخ البخاري. قال ابنُ معين: ثقة، وقال أبو حاتم: صدوقٌ إلا أنه كان يقرأ من كُتب الناس، وقال النَّسائي: صالح، وابنُ أبي مريم أحبُّ إليَّ منه. وأورده ابنُ عَدِي في «الكامل»، ونقل عن

(١) في (ع) و(س): يحدث عن قتادة، بزيادة «عن»، وهو خطأ.

الدَّولابي عن السَّعْدي[1] قال: سعيدُ بن عُفَير فيه غيرُ لونٍ من البِدَع، وكان مخلِّطاً غيرَ ثقة. ثم تعقَّب ذلك ابنُ عدي، فقال: هذا الذي قاله السَّعدي لا معنى له، ولا بلغني عن أحدٍ في سعيد كلامٌ، وهو عند الناس ثقةٌ، ولم يُنسب إلى بِدَع ولا كذب، ولم أجد له بعد استقصائي على حديثه شيئاً يُنكر عليه سوى حديثين رواهما عن مالكٍ، فذكرهما، وقال: لعلَّ البلاءَ فيهما من ابنه عُبَيد الله، لأنَّ سعيدَ بن عُفَير مستقيمُ الحديث. قلتُ: لم يُكثر عنه البخاريُّ، وروى له مسلمٌ والنَّسائي.

(ع) سعيدُ بن أبي هِلال الليثي، أبو العلاء المِصري، أصله من المدينة، ونشأ بها، ثم سكن مِصرَ، وثقه ابنُ سعد والعِجْلي وأبو حاتم وابنُ خُزيمة والدارقطني وابنُ حِبّان وآخرون. وشَذَّ الساجي فذكره في الضعفاء، ونقل عن أحمدَ بن حنبل أنه قال: ما أدري أيُّ شيء حديثُه، يخلطُ في الأحاديث. وتبع أبو محمد بنُ حزم الساجيَّ، فضعَّفَ سعيدَ بن أبي هلال مطلقاً، ولم يُصِب في ذلك والله أعلم. احتجَّ به الجماعة.

(خ س ق) سعيدُ بن يحيى بن صالح اللَّخمي، أبو يحيى المعروفُ بسَعْدان، نزل دِمشقَ، وأصله من الكوفة، قال أبو حاتم: محلُّه الصِّدق، وقال دُحَيم: ما هو عندي ممن يُتهم بالكذب، وقال الدارقطني: ليس بذاك. وقال ابنُ حبان: مستقيمُ الحديث. قلتُ: له في البخاريّ حديثٌ واحد من روايته عن محمد بن أبي حَفْصةَ عن الزُّهري، تُوبع عليه عنده. وروى له النَّسائي وابنُ ماجه.

(خ ت) سعيدُ بن يحيى بن مَهْدي الحِمْيري، أبو سفيان الواسطي، مشهورٌ بكنيته، وثقه أبو داود. وقال أبو بكر بنُ أبي شيبةَ: كان صدوقاً، قال الدَّارقطني: كان متوسِّط الحال ليس بالقوي. قلتُ: له في «الصحيح» حديثٌ واحد في تفسير سورة «ق» من روايته عن عَوْف عن محمد بن سيرين، وله شاهدٌ، وروى له الترمذيُّ حديثاً واحداً أيضاً.

---

(١) السعدي المذكور هنا هو أبو إسحاق الجوزجاني، إبراهيم بن يعقوب، صاحب كتاب «أحوال الرجال»، وكلامه في سعيد بن كثير في هذا الكتاب في ترجمته برقم (٢٧٧).

(خ م س) سَلْم بن زَرِير، أبو يُونَس البَصْري، وثقه أبو حاتم وأبو زُرْعة والعِجْلي. وقال ابنُ معين: كان القطانُ يستضعفه، وقال أبو داود والنَّسائي: ليس بالقوي. وقال ابنُ حِبَّان: لا يجوزُ الاحتجاجُ به إذا انفردَ. وقال الحاكم: أخرج له البخاريُّ في الأصول. قلت: جميعُ ما له عنده ثلاثةُ أحاديث، أحدها حديثُه عن أبي رجاء عن عِمران بن حُصَين في قصة نومهم عن الصلاة في الوادي، وهو عنده بمتابعةِ عَوف عن أبي رجاء، ووافقه عليه مسلمٌ ولم يُخرِّج له غيرَه، والثاني بهذا الإسناد والمتابعةِ حديثُ: «اطلعت في الجنة فرأيتُ أكثرَ أهلها الفقراءَ» الحديث. والثالثُ حديثُه عن أبي رجاء عن ابنِ عباس: أنَّ النبيَّ ﷺ قال لابن صائد: «خبأتُ لك خَبْأً»، فلم يُخرِّج له في الأصول غيرَ هذا الحديث الواحد مع أنَّ لهذا الحديث شواهدَ كثيرة، والله الموفِّق. وروى له النَّسائي.

(خ ٤) سَلْم بن قُتيبة الشَّعيري، أبو قُتيبة، وثقه ابنُ معين وأبو داود وأبو زُرْعة والدارقطني وغيرهم. وقال يحيى بنُ سعيد: ليس هو من جِمال المحامل. وقال أبو حاتم: كان كثيرَ الوهم[1]. قلتُ: له في البخاري ثلاثةُ أحاديث أو أربعة. وروى له أصحابُ السُّنن.

(خ ت ق) سَلَمةُ بن رَجاء التميمي، أبو عبد الرحمن الكوفي. قال أبو حاتم: ما به بأس. وقال أبو زُرْعة: صدوق، وقال ابنُ معين: ليس بشيء. وضعَّفه النَّسائي. قلتُ: له في البخاريِّ حديثٌ واحد في الفضائل[2]، رواه عن إسماعيلَ بن الخليل، عنه، عن هشام، عن أبيه، عن عائشة في ذِكر يوم أُحد. وأورده في المغازي من طريق أبي أُسامة عن هشام نحوَه، وروى له الترمذيُّ وابنُ ماجه.

(ع) سليمان بن بلال المدني، أحدُ الثقات المشاهير، وثقه أحمدُ وابنُ معين وابنُ سعد والخَليلي وآخرون. قال عبدُ الرحمن بن مَهْدي: ندمتُ أن لا أكونَ أكثرتُ عنه. ونقل ابنُ شاهين في كتاب «الثقات» عن عثمانَ بن أبي شيبة أنه قال فيه: لا بأسَ به، لكن ليس ممن يُعتمد على حديثه. قلت: وهو تليينٌ غيرُ مقبول، فقد اعتمدَه الجماعة.

---

(١) عبارة أبي حاتم كما في «الجرح والتعديل» ٤/ ٢٦٦: ليس به بأس، كثير الوهم، يكتب حديثه.

(٢) يعني في كتاب فضائل أصحاب النبي ﷺ من «الصحيح».

(ع) سليمان بن حَيَّان، أبو خالد الأحمر الكوفي، مشهورٌ. قال النَّسائي: ليس به بأس، ووثقه ابنُ سعد والعِجْلي وابنُ المديني وغيرهم. وقال ابنُ معين: صدوقٌ وليس بحُجَّة. وقال ابنُ عدي: إنما أُتِيَ من سُوء حفظه فيغلط ويُخطىء. وقال أبو بكر البزَّار: اتفق أهلُ العلم بالنقل أنه لم يكن حافظاً، وأنه روى عن الأعمش وغيرِه أحاديثَ لم يُتابع عليها. قلت: له عند البخاريِّ نحوُ ثلاثة أحاديث من روايته عن حُميد وهشام بن عُروة وعُبيد الله ابن عُمر، كلُّها مما تُوبع عليه، وعلَّق له عن الأعمش حديثاً واحداً في الصِّيام، وروى له الباقون.

(خ م د س) سليمان بن داودَ العَتَكي، أبو الرَّبيع الزَّهْراني البَصْري. وثقه ابنُ معين وأبو زُرْعة وأبو حاتم وآخرون، وشَذَّ عبد الرحمن بن يوسف بن خِراش، فقال: تكلَّم فيه الناسُ وهو صدوق، انتهى. ولم نجد لأحد فيه كلاماً إلّا بالتوثيق. روى عنه البخاري ومسلم وأبو داود، وروى له النّسائي بواسطة.

(خ ٤) سليمان بن عبد الرحمن الدِّمشقي، المعروفُ بابن بنت شُرَحبيل. قال أبو حاتم: كان صدوقاً مستقيمَ الحديث، ولكنه كان يروي عن الضعفاء والمجاهيل، وكان في حدٍّ لو أنَّ رجلاً وَضَع له حديثاً لم يَفْهَم، وقال الآجُرِّي عن أبي داود: هو ثقةٌ، يُخطىء كما يخطىءُ الناسُ. قلتُ: هو حجة؟ قال: الحُجَّةُ أحمدُ بن حنبل. وقال يعقوب بنُ سفيان: كان صحيحَ الكتاب، إلّا أنه كان يُحوِّل ـ يعني: ينسخُ من أصلِه ـ فإن وقع منه شيء فمِن النَّقل، وهو ثقة. وقال الحاكم: قلتُ للدَّارقطني: أليسَ عنده مناكير؟ قال: بلى، حدَّث بها عن قومٍ ضعفاء، وأما هو فثقةٌ. قلت: روى عنه البخاريُّ أحاديثَ يسيرةَ من روايته عن الوليد بن مسلم فقط، وروى له مقروناً بموسى بن هارون البُرْدي حديثاً من روايته عن الوليد أيضاً، وروى له الباقون سِوى مسلم.

(ع) سُليمان بن كَثير العَبْدي، قال النَّسائي: لا بأس به إلّا في الزُّهري، فإنه يُخطِىء عليه. وقال ابنُ معين، ضعيف. وقال الذُّهْلي والعُقَيلي: مُضطرِب الحديث عن الزُّهري، وفي غيره

أثبت. وقال ابنُ عدي: لم أسمع أحداً قال في روايته عن غير الزُّهري شيئاً، وله عن الزُّهري أحاديثُ صالحة، ولا بأس به. قلتُ: روى له البخاريُّ من حديثه عن حُصَين، وعلَّق له عن الزُّهري متابعةً، وروى له مسلمٌ والباقون.

(خ د ت ق) سِنانُ بن رَبيعة البصري الباهلي. قال أبو حاتم: شيخٌ مضطرِب الحديث. وقال يحيى بنُ معين: ليس بالقوي، وقال ابنُ عدي: أرجو أن لا بأس به. قلتُ: ليس له في البخاري سوى حديث واحد في كتاب الأطعمة مقروناً بالجَعْد أبي عثمان ومحمد بن سيرين، ثلاثتهم عن أنس، وروى له أصحابُ السُّنن سوى النَّسائي.

(ق[1]) سُنَيد بن داود المِصِّيصي، صاحبُ التفسير. حُكي عن أحمدَ بن حنبل أنه حضرَ معه عند حجّاج[2] في سماع «الجامع» لابن جُرَيج، وكان يحمل حجَّاجاً على أن يُدلِّس تدليسَ التسوية. وضعَّفه أبو داود وأبو حاتم والنَّسائي. قلت: لم يثبت لي أن البخاريَّ روى عنه، بل وقع في «كتاب التفسير» عنده: حدثنا صَدَقةُ بن الفَضْل، حدثنا حجَّاج بن محمد، فذكر حديثاً في تفسير سورة النّساء، فوقع في رواية أبي علي بن السَّكَن وحدَه في هذا الموضع: حدثنا سُنَيدُ بن داود حدثنا حجَّاج فذكره، ولم يذكر صَدَقَةَ، وقولُ ابنِ السَّكَن شاذٌّ إلّا أنه محتمَل، والذي أظنه أنه كان في الأصل: عن صَدَقةَ وسُنَيد جميعاً عن حجَّاج، فاقتصَرَ الجماعةُ على صَدَقة لثقته، واقتصر ابنُ السَّكن على سُنَيد بقَرِينة التفسير، فالله أعلم.

(خ د س) سَهْل بنُ بكَّار، أبو بِشر البَصْري، وثقه أبو حاتم والدَّارقطني. وقال ابنُ حِبَّان: ربَّما وهم وأخطأ. قلت: روى عنه البخاريُّ في «الصحيح» حديثين، كلاهما عن وُهَيب بن خالد، أحدهما في الحجِّ بمتابعة موسى بن إسماعيلَ، والآخر في الزكاة بتمامه، وفي الجِزية مختصرٌ، بمتابعة سليمانَ بن بلال لوُهيب، وروى عنه أبو داود، وروى له النَّسائي.

---

(١) يعني حجاج بن محمد المِصِّيصي.

(٢) عُلم على هذه الترجمة في الأصل و(ف) و(س) برمز البخاري وأبي داود، ولم يعلم عليها في (ع) بأي رمز، وأثبتنا رمز ابن ماجه من «التهذيب»، فلم يثبت الحافظ رواية البخاري لصاحب الترجمة هنا، وكذلك في التهذيب، ولم يرمز له هناك برمز البخاري، وكذلك لم يرو له أبو داود، إنما روى له ابن ماجه.

(ع) سُهيل بن أبي صالح السَّمان، أحدُ الأئمة المشهورين المكثرين، وثقه النَّسائي والدارقطني وغيرُهما. وقال أبو حاتم: يُكتب حديثُه ولا يُحتجُّ به. وقال ابن معينُ: صُويلح. وقال البخاريُّ: كان له أخٌ فمات، فوجَدَ عليه، فساءَ حفظُه. قلت: له في البخاريِّ حديثٌ واحد في الجهاد مقرونٌ بيحيى بن سعيد الأنصاري، كلاهما عن النُّعمان بن أبي عياش، عن أبي سعيد، وذكر له حديثين آخرين متابعةً في الدَّعوات، واحتجَّ به الباقون.

(خ م د س ق) سَلَّام بن مِسْكين الأزدي، أبو رَوْح البَصْري، أحدُ الأثبات، وثقه الأئمة، وقال أبو داود: كان يذهبُ إلى القَدَر، واحتجَّ بن الجماعةُ سوى الترمذي، وليس له في البخاري سوى حديثين، أحدهما في الطِّبّ، والآخر في الأدب.

(خ م ت س ق) سَلَّام بن أبي مُطيع الخُزَاعي، أبو سعيد البصري، مشهورٌ، قال أحمد: ثقة صاحبُ سُنّة، وقال ابنُ عدي: ليس بمستقيم الحديث عن قتادةَ خاصَّة، ولم أرَ أحداً من المتقدِّمين نسبه إلى الضَّعف. وقال ابنُ حِبّان: كان سيّئ الأخذ لا يجوزُ الاحتجاج به إذا انفرد. وقال الحاكم: نُسِبَ إلى الغفلة وسُوء الحِفظ. قلت: له في البخاري حديثان، أحدهما في فضائل القرآن وفي الاعتصام بمتابعة حمَّاد بن زيد وغيرِه له، عن أبي عِمران الجَوْني عن جُندب، والآخر في الدَّعوات بمتابعة أبي معاوية وغيرِه عن هشام بن عُروة عن أبيه عن عائشة.

(خ م د س ق) سَيْفُ بن سُليمان المَخْزومي المكي، أحد الأثبات. قال ابنُ المديني عن يحيى القطَّان: كان عندنا ثبتاً. وقال أبو داود: ثقة يُرمى بالقَدَر، وقال النسائي: ثقةٌ ثبتٌ. وقال زكريا الساجي: أجمعوا على أنه صدوقٌ ثقة غيرَ أنه اتهم بالقَدَر. قلت: له في البخاري أحاديث، أحدُها: في الأطعمة حديثُ حُذيفة في آنية الذَّهب بمتابعة الحكم وابنِ عون وغيرهما عن مجاهد عن ابن أبي ليلى عنه، ثانيها: في الحجِّ حديث عليّ في القيام على البُدْن بمتابعة ابن أبي نَجيح وغيرِه عن مجاهد عن ابن أبي ليلى عنه، ثالثها: في الحجِّ أيضاً حديثُ كَعْب بن عُجْرة في الفِدية بمتابعة حُميد بن قيس وغيرِ واحد عن مجاهد عن ابن أبي ليلى عنه، رابعها: في الصلاة وفي التهجُّد حديثُ ابنِ عمرَ عن بلال في صلاة النبيِّ ﷺ[1]، أخرجه

(١) يعني صلاة النبي ﷺ في الكعبة. انظر الحديث (٣٩٧) وأطرافه.

من حديثه عن مجاهد عنه، وله متابعٌ عنده عن نافع وعن سالم معاً، وهذه الأحاديثُ وقعت للبخاري عاليةً من حديث مجاهد، فإنه رواها عن أبي نُعيم عن سَيْف هذا عن مجاهد، ولم أرَ له عنده من أفراده عن مجاهد غيرَ الرابع، وقد ذكرتُ أنه أخرجَ شاهدَه، والله أعلم. وروى له الباقون إلا الترمذي.

حرف الشين

(ع) شَبَابةُ بن سَوَّار، أبو عَمرو المدائني. وثقه ابنُ معين وابنُ المديني وابنُ سعد وأبو زُرْعة وعثمان بنُ أبي شيبةَ وغيرُهم. وقال أحمد: كتبتُ عنه شيئاً يسيراً قبل أن أعلم أنه يقول بالإرجاء. وقال ابنُ خِراش: كان أحمدُ لا يرضاه، وهو صدوق. وقال الساجي نحوَ ذلك، وزاد أنه كان داعيةً. وقال أحمدُ بن أبي يحيى عن أحمدَ بن حنبل: تركتُه للإرجاء، فقيل له: فأبو معاويةَ كان مرجئاً! فقال: كان شبابةُ داعيةً. وقال أبو حاتم: صدوقٌ يُكتب حديثُه ولا يُحتجُّ به. وقال ابنُ عدي: إنما ذَمَّهُ الناسُ للإرجاء، وأما في الحديث فلا بأسَ به. قلتُ: قد حكى سعيدُ بن عَمرو البَرْذَعيُّ عن أبي زُرْعَة أن شَبابَة رجع عن الإرجاء، وقد احتجَّ به الجماعة.

(خ د س) شِبْل بن عبَّاد المكي، من صِغار التابعين، وثقه أحمدُ وابنُ معين والدَّارقطني وأبو داود، وزاد: كان يَرَى القَدَر. قلت: له في البخاري حديثان عن ابن أبي نَجيح عن مجاهد بمتابعة وَرْقاء بن عُمر، وروى له أبو داود والنَّسائي.

(خ س) شَبِيبُ بن سعيد الحَبَطي، أبو سعيد البَصْري، وثقه ابنُ المديني وأبو زُرْعة وأبو حاتم والنَّسائي والدارقطني والذُّهلي. وقال ابنُ عدي: عنده نسخةٌ عن يونسَ عن الزُّهري مستقيمةٌ، وروى عنه ابن وَهْب أحاديثَ مناكيرَ، فكأنه لما قَدِم مصرَ حدَّث من حفظه فغلط، وإذا حدَّث عنه ابنُه أحمدُ فكأنه شَبيبٌ آخرُ، لأنه يُجوِّد عنه. قلتُ: أخرج البخاريُّ من رواية ابنه عن يونسَ أحاديث، ولم يُخرج من روايته عن غير يونسَ ولا من رواية ابنِ وهب عنه شيئاً. وروى له النَّسائي وأبو داود في «كتاب الناسخ والمنسوخ».

(ع) شُجاع بن الوليد بن قيس السَّكوني[١]، أبو بَدْر الكوفي. قال أحمدُ: كان شيخاً صدوقاً صالحاً، قال: ولقيتُه يوماً مع يحيى بن معين فقال له يحيى: يا كذَّاب، فقال: إن كنتُ كذاباً وإلا فهتكك الله، قال أبو عبد الله: فأظنُّ دعوةَ الشيخ أدركَتْه. وقال أبو بكر بنُ أبي خَيْثمة عن ابن معين: ثقة، انتهى. فكأنه كان مازَحَه فما احتملَ المِزاح، وقال ابنُ أبي حاتم: قلتُ لأبي: شُجاعُ بن الوليد أحبُّ إليك أو عبد الله بن بكر السَّهْمي؟ قال: عبدُ الله؛ لأنَّ شجاعاً روى حديث قابوس في العرب[٢]، وهو منكرٌ. قلتُ: فما قولُك في شجاع؟ قال: ليِّن الحديث، شيخٌ ليس بالمتقن، ولا يحتجُّ بحديثه، إلّا أنَّ له عن محمد بن عَمرو بن عَلْقَمة أحاديثَ صحاحاً. وسُئِلَ أبو زُرعة عنه، فقال: لا بأسَ به، وكان موصوفاً بالعبادة. ووثقه أيضاً العجليُّ وابنُ نُمير. قلت: ليس له عند البخاري سوى حديثٍ واحد في المُحصَر، وقد تُوبع، شيخُه فيه هو عُمر بن محمد بن زيد العُمَري عن نافع عن ابن عمر، وروى له الباقون.

(ع) شَرِيك بنُ عبد الله بن أبي نمر، أبو عبد الله المدني، وثقه ابنُ سعد وأبو داود، وقال ابنُ معين والنَّسائي: لا بأس به، وقال النَّسائي أيضاً وابنُ الجارود: ليس بالقويِّ، وكان يحيى بنُ سعيد القَطَّان لا يحدِّثُ عنه. وقال الساجي: كان يُرمى بالقَدَر، وقال ابنُ عدي: إذا روى عنه ثقةٌ فلا بأسَ برواياته. قلتُ: احتجَّ به الجماعة، إلّا أنّ في روايته عن أنسٍ لحديث الإسراء مواضعَ شاذَّة كما ذكرنا ذلك في آخر الفصل الماضي.

(ع) شَيْبَان بنُ عبد الرحمن النَّحْوي، أحدُ الأثبات. قال أحمد بنُ حنبل: ثبتٌ في كلِّ المشايخ. وقال ابنُ معين: هو أحبُّ إليّ في قتادةَ من معمر. وقال أيضاً: هو ثقةٌ صاحبُ كتاب، وقال أيضاً: ثقة في كلِّ شيء. ووثقه النَّسائي والعِجْلي وابنُ سعد والترمذي والبزّار. وقال الساجي:

---

(١) تحرَّفت في (س) إلى: الكوفي.

(٢) يعني الحديث الذي فيه أنَّ النبي ﷺ قال لسلمان الفارسي: «لا تبغضني فتفارق دينك»، قال سلمان: وكيف أبغضك وبك هدانا الله؟! قال: «تبغض العرب فتبغضني» أخرجه أحمد (٢٣٧٣١) والترمذي (٣٩٢٧)، وإسناده ضعيف لضعف قابوس بن أبي ظبيان.

صدوقٌ عنده مناكيرُ وأحاديثُ عن الأعمش تفرَّد بها. وقرأتُ بخط الذهبي في «الميزان»: قال أبو حاتم: صالحُ الحديث لا يُحتجُّ به. قلتُ: وهو وهم في النقل، فالذي في كتاب ابن أبي حاتم عن أبيه: كوفيٌّ حسنُ الحديث، صالحٌ، يُكتب حديثُه. وكذا نقَلَه الباجيُّ عنه، وكذا هو في «تهذيب الكمال»، وهو الصواب، وأما قولُ الساجي فهو معارَضٌ بقول أحمد ابن حَنْبل: إنه ثبتٌ في كلِّ المشايخ. ومع ذلك فلم أرَ في البخاريِّ من حديثه عن الأعمش شيئاً، لا أصلاً ولا استشهاداً، نعم أخرج له أحاديثَ من روايته عن يحيى بن أبي كثير ومنصورِ ابن المعتمر وقتادةَ وفِراسِ بن يحيى وزياد بن عِلاقة وهلال الوزَّان، واعتمده الجماعةُ كلُّهم، والله أعلم.

حرف الصاد

(ع) صالحُ بن حَيٍّ، واسمُ حَيّ: حَيَّان، وحيٌّ لقبٌ، وقيل: هو صالح بن صالح بن مُسلم بن حَيَّان، وقد يُنسب إلى جدِّه، فيُقال: صالح بنُ حيّ، أو: صالح بن حَيَّان. وهو والدُ الحسن بن حَيّ الفقيهِ المشهور وأخيه عليّ. قال ابنُ عُيينة: كان خَيْراً من ابنَيه، ووثقه أحمدُ وابنُ معين والنَّسائي والعِجْلي، وقال: روى عن الشَّعبي أحاديثَ يسيرة، وقال في موضع آخَرَ: يُكتب حديثُه وليس بالقويِّ. قلت: هكذا وقع في «تهذيب الكمال» أن العِجليَّ ذكره في موضعين، وليس كذلك، بل كلامُه الأول في صاحب الترجمة، ولم أرَ لأحدٍ قطُّ فيه كلاماً، بل قال أحمدُ بن حنبل: إنه ثقةٌ ثقة، وهذا من أرفع صِيغ التعديل. وأما كلامُ العِجلي الأخير فقاله في صالح بن حَيَّان القُرَشي، وهذان رجلان يشتبهان كثيراً حتى يُظَنُّ أنهما رجلٌ واحد، لأنهما متعاصران من بلدة واحدة، وإذا نُسِبَ ابنُ حَيّ إلى جدِّه باسمه، صار: صالحَ ابن حيَّان، فأشكل بصالح بن حَيَّان القُرشي. وقد وقع في «صحيح البخاري» في كتاب العلم من طريق الـمُحَاربي عن صالح بن حيَّان عن الشَّعبي، حديثٌ، فظنَّ غيرُ واحد من الكبار ـ منهم: الدارقطنيُّ ـ أنه القُرَشيُّ، وليس به، بل صاحبُ الترجمة، لأنه معروف بالرواية عن الشَّعبي دون القُرَشي، وأيضاً فالحديثُ المذكورُ قد أخرجه البخاريُّ في أربعة مواضعَ أخرى من رواية صالح بن حَيّ عن الشَّعبي به، وقد احتجَّ الجماعةُ بابن حَيٍّ.

(خ م د ت س) صَخْر بن جُوَيرية، أبونافع، وثقه أحمد بن حنبل والذُّهلي وابن سعد، وقال أبو زُرعة وأبو حاتم والنَّسائي: لا بأس به، وقال أبو داود: تُكلِّم فيه، وقال ابنُ أبي خَيْثَمة عن ابن معين: ليس بالمتروك، وإنما يُتكلَّم فيه لأنه يقال: إن كتابه سَقَطَ، قال: ورأيتُ في كتاب علي ـ يعني ابن المديني ـ عن يحيى بن سعيد: ذهبَ كتابُ صخر فبُعث إليه من المدينة. قلتُ: له في البخاري سبعةُ أحاديث، وحديثٌ معلَّق، وحديث آخرُ متابعةً، واحتجَّ به الباقون إلا ابنَ ماجه.

الضاد: فارغ

حرف الطاء

(ع) طارقُ بن عبد الرحمن البَجَلي الأحمسيُّ الكوفي. قال يحيى بنُ سعيد: يجري مع إبراهيم بن مهاجر مجرىً واحداً ، وليس عندي بأقوى من ابن حَرْملة. وقال أحمدُ: ليس حديثُه بذاك، هو دون مُخارق. وقال أبو حاتم: لا بأس به يُكتب حديثُه، يُشبه حديثُه حديثَ مخارق، ووثقه ابنُ معين والعجلي والنَّسائي. قلت: ما له في البخاري سوى حديثٍ واحد رواه عن سعيد بن المسيّب عن أبيه في ذِكر الشَّجرة، واحتجَّ به الباقون.

(ع) طلحة بن نافع، أبو سفيانَ الواسطيُّ، ويُقال: المكي، صاحبُ جابر. قال أحمدُ والنَّسائي: ليس به بأس، وقال ابنُ أبي خَيْثَمةَ عن ابن معين: ليس بشيء. وقال أبو حاتم: أبو الزبير أحب إليَّ منه[1] وقال ابنُ عدي: أحاديثُ الأعمش عنه مستقيمةٌ، وقال ابنُ عُيينة: حديثُه عن جابر صحيفةٌ. وقال شُعبة: لم يسمع من جابرٍ إلا أربعة أحاديث، وكذا قال ابنُ المديني في «العلل» عن مُعلَّى بن منصور عن ابن أبي زائدةَ مثله. قلت: ما أخرج له البخاريُّ عن جابر غيرَ أربعة أحاديث، وهو مقرونٌ فيها عنده بغيره، منها حديثان في الأشربة وثالثٌ في الفضائل، قَرَنَه فيها بأبي صالح، ومنها حديثٌ في تفسير سورة الجمعة قَرَنَه فيه بسالم بن أبي الجَعْد، واحتجَّ به الباقون.

(١) قول أبي حاتم: «أبو الزبير أحب إليَّ مني» ساقط من الأصل، وأثبتناه من باقي النسخ.

(خ م د س ق) طلحة بن يحيى بن النُّعمان بن أبي عياش الأنصاري الزُّرَقي، وثقه يحيى ابنُ معين وعثمان بنُ أبي شيبةَ وأبو داود. وقال أحمد: مقارِبُ الحديث. وقال أبو حاتم: ليس بالقوي. وقال يعقوب بنُ شيبة: ضعيفٌ جداً. قلت: له في البخاري حديثٌ واحد في الحجِّ بمتابعة سليمانَ بن بلال، كلاهما عن يونس بن يزيد.

(خ ٤) طَلْقُ بن غَنَّام الكوفي، من كِبار شيوخ البخاري، وثقه ابنُ سعد والعِجْلي وعثمان بنُ أبي شيبة وابنُ نُمير والدارقطني. وقال أبو داود: صالحٌ، وشَذَّ ابنُ حَزْم فضعَّفه في «المحلَّى» بلا مستند، واحتجَّ به أصحابُ السُّنن.

حرف العين

(ع) عاصم بن أبي النَّجود الـمُقرِىء، أبو بكر: واسمُ أبي النَّجود: بَهْدَلة، في قول الجمهور، وقال عَمرو بن علي: بَهْدَلَة اسمُ أمِّه. قال أحمدُ بن حنبل: كان رجلاً صالحاً وأنا أختارُ قراءتَه، والأعمشُ أحفظُ منه. وقال يعقوب بن سفيان: في حديثه اضطرابٌ، وهو ثقة، وقال أبو حاتم: محلُّه الصِّدق، وليس محلُّه أن يُقال: هو ثقة، ولم يكن بالحافظ، وقد تكلَّم فيه ابنُ عُلَيّة. وقال العُقَيلي: لم يكن فيه إلا سوءُ الحفظ، وقال البزَّارُ: لا نعلم أحداً ترك حديثَه مع أنه لم يكن بالحافظ. قلت: ما له في «الصحيحين» سوى حديثين، كلاهما من روايته عن زِرِّ بن حُبَيش عن أُبيِّ بن كعب، قَرَنَ في كلٍّ منهما بغيره، فحديثُ البخاريِّ في تفسير سورة المعوَّذتين، وله في البخاري موضعٌ آخرُ معلَّق في الفِتن. وروى له الباقون.

(ع) عاصم بن سليمان الأحْول، أبو عبد الرحمن البصري، من صِغار التابعين، قدَّمه شعبةُ في أبي عُثمان النَّهدي على قتادةَ، وعدَّه سفيانُ الثوري رابعَ أربعةٍ من الحفاظ أدركهم، ووصفه بالثقة والحِفظ أحمدُ بن حنبل، فقيل له: إنَّ يحيى القطَّان يتكلَّم فيه، فعَجِبَ. ووثقه ابنُ معين والعِجْلي وابنُ المديني وابنُ عمار والبزَّار، وقال أبو الشيخ: سمعتُ عَبْدَانَ يقول: ليس في العواصم أثبتُ منه، وقال ابنُ إدريس: رأيته أَتى السُّوق فقال: اضربوا هذا، أقيموا هذا، فلا أروي عنه شيئاً. وتركه وُهيبٌ لأنه أنكر بعضَ سِيرته. قلتُ: كان يلي الحِسبةَ بالكوفة، قاله ابنُ سعد. وقد احتجَّ به الجماعةُ.

(خ ت ق) عاصمُ بن علي بن عاصم بن صُهيب الواسطي. قال أحمدُ: ما كان أصحَّ حديثَه عن شعبةَ والمسعودي، وقال أيضاً: ما أقلَّ خطَأَه. وقال المرُّوذي: قلتُ لأحمدَ: إن يحيى بن معين يقول: كلُّ عاصم في الدنيا ضعيف، قال: ما أعلمُ في عاصم بن علي إلا خيراً، كان حديثُه صحيحاً. وضعَّفَه ابنُ معين والنَّسائي، وأورد له ابنُ عدي أحاديثَ قليلةً عن شعبة، وقال: لا أعلم له شيئاً منكراً إلا هذه الأحاديث، ولم أرَ بحديثه بأساً، وقال العجلي: شهدتُ مجلسَ عاصم بن علي فحُزِر من شَهِده فكانوا مئةَ ألفٍ وستين ألفاً، وكان ثقةً. وثقه ابنُ سعد.

قلت: روى عنه البخاريُّ قليلاً عن عاصم بن محمد بن زيد، ورَوَى في كتاب الحدود عن رجلٍ عنه عن ابن أبي ذئب حديثاً واحداً، وروى له الترمذيُّ وابنُ ماجه.

(ع) عاصمُ بن عمر بن قتادة بن النُّعمان الأنصاري المدني، من صِغار التابعين. وثقه ابنُ معين والنَّسائي وأبو زُرْعة وابنُ سعد والبزَّار وآخرون. وشذَّ عبدُ الحق فقال في «الأحكام»: هو ثقةٌ عند ابن معين وأبي زُرْعة، وضعَّفه غيرهما. وأنكر ذلك عليه ابنُ القطَّان فقال: بل هو ثقةٌ مطلقاً، ولا أعرف أحداً ضعفه ولا ذكره في الضعفاء. قلت: وهو كما قال، وقد احتجَّ به الجماعةُ.

(ع) عامر بن واثلة، أبو الطُّفَيل اللَّيثي المكي، أثبتَ مسلمٌ وغيرُه له الصُّحبة. وقال أبو علي بن السَّكَن: رُوي عنه رؤيتُه لرسول الله ﷺ من وجوهٍ ثابتة، ولم يُرْوَ عنه من وجهٍ ثابت سماعُه، وروى البخاري في «التاريخ الأوسط» عنه أنه قال: أدركت ثمان سنين من حياة النبيِّ ﷺ، وقال ابنُ عدي: له صحبةٌ، وكان الخوارجُ يرمونه باتصاله بعليٍّ وقولِه بفضلِه وفضلِ أهلِ بيته، وليس بحديثه بأسٌ. وقال ابنُ المديني: قلتُ لجرير: أكان مغيرةُ يكره الروايةَ عن أبي الطُّفَيل؟ قال: نعم. وقال صالح بن أحمد بن حنبل عن أبيه: مكيٌّ ثقة، وكذا قال ابنُ سعد وزاد: وكان متشيِّعاً. قلت: أساء أبو محمد بنُ حزم فضعَّفَ أحاديثَ أبي الطُّفَيل، وقال: كان صاحبَ راية المختار الكذَّاب. وأبو الطُّفَيل فصحابيٌّ لا شكَّ فيه، ولا يُؤثِّرُ فيه قولُ

أحد ولا سيما بالعصَبيّة والهوى، ولم أرَ له في «صحيح البخاريّ» سوى موضع واحد في العلم، رواه عن علي، وعنه معروفُ بن خَرَّبُوذ، وروى له الباقون.

(خ د س ق) عبَّاد بن راشد التميمي الحَبَطي البصري، وثَّقه العِجْلي وأحمدُ بن حنبل، وضعَّفه يحيى القَطَّان وأبو داود والنَّسائي. وقال أبو حاتم: صالحٌ، وأنكر على البخاريّ إدخاله إياه في «كتاب الضعفاء». قلت: له في «الصحيح» حديثٌ واحد في تفسير سورة البقرة بمتابعة يونسَ له عن الحسن البصري عن مَعقِل بن يسار، وروى له أصحابُ السُّنَن إلّا الترمذي.

(ع) عبَّاد بن عبَّاد بن حَبيب بن المُهلَّب بن أبي صُفرة، أبو معاوية، وثَّقه ابنُ معين وأبو داود والنَّسائي والعِجْلي وغيرهم، وقال أبو حاتم: لا يُحتجَّ بحديثه. وقال ابنُ سَعد: كان ثقةً وربما غلط، وقال مرة: ليس بالقوي. قلت: ليس له في البخاري سوى حديثين، أحدهما: في الصلاة عن أبي جَمْرة عن ابن عباس حديثُ وَفْد عبدِ القيس بمتابعة شُعبةَ وغيرِه. والثاني في الاعتصام عن عاصم الأحول بمتابعة إسماعيلَ بن زكريا. واحتجَّ به الباقون.

(ع) عبَّاد بن العَوَّام بن عُمر، أبوسَهْل الواسطي، قال ابن معين وأبو حاتم والعِجْلي وأبو داود والنَّسائي: ثقة، وقال ابنُ سعد: ثقة وكان يتشيَّع. وقال الأثرم عن أحمدَ: مُضطرب الحديث عن سعيد بن أبي عَروبةَ. قلت: لم يُخرج له البخاري من روايته عن سعيد شيئاً، واحتجَّ به هو والباقون.

(خ ت ق) عبَّاد بن يعقوب الرَّواجِني الكوفي، أبو سعيد. رافضيٌّ مشهورٌ إلّا أنه كان صدوقاً، وثقه أبو حاتم، وقال الحاكم: كان ابنُ خُزيمةَ إذا حَدَّث عنه يقول: حدثنا الثقة في روايته، المتهمُ في رأيه عَبَّادُ بن يعقوب. وقال ابنُ حِبَّان: كان رافضيّاً داعيةً، وقال صالحُ ابن محمد: كان يشتِمُ عثمانَ ﷺ. قلتُ: روى عنه البخاري في كتاب التوحيد حديثاً واحداً مقروناً، وهو حديثُ ابن مسعود: أيُّ العمل أفضل، وله عند البخاري طُرُقٌ أخرى من رواية غيره.

(خ) عَبَّاسُ بن الحُسين القَنْطري. قال ابنُ أبي حاتم عن أبيه: مجهولٌ. قلت: إن أراد العينَ،

فقد روى عنه البخاري وموسى بنُ هارون الحَمّال والحسنُ بن علي الـمَعْمَري وغيرهم، وإن أراد الحالَ، فقد وثقه عبد الله بن أحمد بن حنبل وقال: سألتُ أبي عَنه فذكره بخير، وله في «الصحيح» حديثان، قَرَنَه في أحدِهما، وتُوبع في الآخر.

(خ م س) عَبَّاسُ بن الوليد النَّرْسي، أبوالفضل البصري، ابنُ عمِّ عبد الأعلى بن حمَّاد، وثقه ابنُ معين ورجَّحه على عبد الأعلى، وقال أبو حاتم: شيخٌ يُكتب حديثه، وكان عليُّ ابن المديني يتكلَّم فيه. ووثقه الدراقطني. قلت: روى عنه البخاريُّ ـ ولم يُكثر عنه ـ ومسلمٌ، وروى له النسائي.

(ع) عبد الله بنُ بُريدة بن الحُصَيب الأسلمي، أبوسَهْل الـمَرْوزي، مشهورٌ في التابعين، وثقه ابنُ معين والعِجلي وأبو حاتم. وقال الأثرم عن أحمدَ: أما سليمانُ بن بُرَيدةَ فليس في نفسي منه شيء، وأما عبدُ الله، ثم سكت. وقال البَغَوي عن محمد بن علي الجُوزجاني عن أحمد أنه ضعَّفه فيما يروي عن أبيه. وقال إبراهيمُ الحَرْبي:عبدُ الله أشهرُ من سليمانَ، ولم يسمعا من أبيهما، وفيما روى عبد الله عن أبيه أحاديثُ منكرةٌ، وسُليمان أصحُّ حديثاً. قلتُ: ليس له في البخاري من روايته عن أبيه سوى حديث واحد[1]، ووافقه مسلمٌ على إخراجه.

(ع) عبدُ الله بنُ جعفر بن غَيْلان الرَّقِّي، أبو عبد الرحمن، أدركه البخاريُّ بعدما تغيَّر، فروى عن الفضل بن يعقوب الرُّخامي عنه حديثاً واحداً. وروى له الباقون. وقال أبو حاتم وابنُ معين والعِجْلي: ثقة، وقال النَّسائي: ليس به بأسٌ قبل أن يتغيَّر. وقال هِلالُ بن العلاء: ذَهبَ بصرُه سنةَ ستَّ عشرةَ، وتغيَّر سنةَ ثمان عشرةَ، ومات سنةَ عشرين ومئتين.

(ع) عبد الله بن ذَكْوان، أبو الزِّناد المدني، أحدُ الأئمة الأثبات الفقهاء، وثَّقه الناسُ، ويُقال: إن مالكاً كَرِهَه لأنه كان يعملُ للسلطان. وقال ربيعةُ الرأي: إنه ليس بثقة. قلتُ: لم يلتفتِ الناسُ إلى ربيعةَ في ذلك للعداوة التي كانت بينهما، بل وثقوه، وكان سفيانُ الثوري يُسمِّيه أميرَ المؤمنين، واحتجَّ به الجماعة.

---

(١) بل له حديثان، أحدهما برقم (٤٣٥٠) «لا تبغضه ـ يعني علياً ـ فإن له في الخمس أكثر من ذلك»، والآخر برقم (٤٤٧٣) عنه عن أبيه، قال: «غزا مع رسول الله ﷺ ست عشرة غزوة».

(خ س ق) عبدُ الله بن رجاء الغُدَاني البصري، قال أبو حاتم: كان ثقة رِضاً. وقال ابنُ معين: ليس به بأس. وقال عمرو بنُ عليٍّ الفلاَّس: كان كثيرَ الغلط والتصحيف، ليس بحُجَّة. قلتُ: قد لقيه البخاريُّ وحدَّثَ عنه بأحاديثَ يسيرة، وروى أيضاً عن محمد عنه أحاديثَ أخرى، وروى له النَّسائي وابنُ ماجه.

(خ د س) عبد الله بنُ سالم الأشعري الحِمصي، وثقه النَّسائي والدارقطني، وذمَّه أبو داود من جهة النَّصب. روى له البخاريُّ حديثاً واحداً في الـمُزارعة، وعلَّق له غيرَه، وروى له أبو داود والنَّسائي.

(ع) عبدُ الله بن سعيد بن أبي هِند المدني، أبو بكر، وثقه أحمدُ وابنُ معين وأبو داود والعِجلي ويعقوبُ بن سفيان وعلي بنُ المديني وآخرون. وقال أبو حاتم: ضعيفُ الحديث. وقال أبو بكر بن خلاَّد: سألتُ يحيى القَطَّان عنه، فقال: كان صالحاً تعرِفُ وتُنكِر. قلتُ: احتجَّ به الجماعة.

(خ د ت ق) عبدُ الله بن صالح الجُهَني، أبو صالح كاتبُ الليث، لقيه البخاريُّ وأكثر عنه، وليس هو من شرطه في «الصحيح»، وإن كان حديثُه عنده صالحاً، فإنه لم يُورد له في كتابه إلّا حديثاً واحداً، وعلَّق عنه غير ذلك على ما ذكر الحافظُ المِزِّي وغيره، وكلامُهم في ذلك متعقَّب بما سيأتي. وعلَّق عن الليث بن سعد شيئاً كثيراً، كلُّه من حديث أبي صالح عن الليث، وقد وثقه عبد المِلك بن شُعيب بن الليث فيما حكاه أبو حاتم، فقال سمعتُه يقول: أبو صالح ثقةٌ مأمون، قد سَمِعَ من جَدّي حديثَه، وكان أبي يحضُّه على التحديث، قال: وسمعت أبا الأسود النَّضر بن عبد الجبار وسعيدَ بن عُفَير يُثنيانِ عليه. وقال سعيدُ ابن عَمرو البَرْدَعي: قلتُ لأبي زُرْعة: أبو صالح كاتبُ الليث؟ فضَحِكَ وقال: حسنُ الحديث، قلتُ : فإن أحمد يحمل عليه، قال: وشيء آخر[1].

وقال ابنُ عبد الحكم: سمعتُ أبي وقيلَ له: إنَّ يحيى بن بُكير يقول في أبي صالح، فقال: قل

(١) لهذه القصة تكملة، تنظر من «التهذيب».

له: هل جئنا الليثَ قطُّ إلّا وأبو صالح عنده؟ رجلٌ كان يخرجُ معه إلى الأسفار وإلى الرِّيف وهو كاتبهُ، فيُنكَر على هذا أن يكون عندَه ما ليس عند غيره؟! وقال الذُّهلي: شغلني حُسنُ حديثه عن الاستكثار من سعيد بن عُفير. وقال يعقوبُ بن سفيان: حدثني أبو صالح الرجلُ الصالح. وقال عبدُ الله بن أحمد: سألتُ عنه أبي ، فقال: كان في أول أمرِه متماسكاً، ثم فَسَدَ بأَخَرَة، وقال أيضاً: ذكرتُه لأبي فكرهه، وقال: إنه روى عن الليث عن ابن أبي ذِئب، وأنكر أن يكون الليثُ سَمِعَ من ابن أبي ذئب. وقال أبو حاتم: سمعتُ ابن معين يقول: أقلُّ أحوال أبي صالح أنه قرأ هذه الكتب على الليث، ويمكن أن يكون ابن أبي ذئب كتب إلى الليث بهذا الدَّرج. وقال صالح جزرة: كان ابنُ معين يُوثِّقه، وعندي أنه يكذبُ في الحديث. وقال عليُّ بن المديني: ضربتُ على حديثه، وقال النَّسائي: ليس بثقة.

وقال أبو حاتم: الأحاديثُ التي أخرجها أبو صالح في آخر عُمره فأنكروها عليه، أرى أنَّ هذا مما افتعل خالدُ بن نَجيح، وكان أبو صالح يصحبُه، وكان أبو صالح سليمَ الناحية، وكان خالدٌ يضعُ الحديثَ في كُتب الناس، ولم يكن أبو صالح وَزْنَ الكذب، بل كان رجلاً صالحاً. وقال ابنُ حِبّان: كان صدوقاً في نفسه، وروى مناكيرَ وقعت في حديثه من قِبل جارٍ له كان يضعُ الحديث ويكتبه بخطٍّ يُشبه خطَّ عبد الله، ويرميه في داره، فيتوهم عبد الله أنه خطُّه فيحدِّث به. وقال ابن عديّ: مستقيم الحديث إلّا أنه يقع في أسانيده ومتونه غلطٌ، ولا يتعمَّد الكذب.

قلت: ظاهرُ كلام هؤلاء الأئمة أنَّ حديثه في الأول كان مستقيماً، ثم طرأ عليه فيه تخليطٌ، فمقتضَى ذلك أنَّ ما يجيء من روايته عن أهلِ الحِذْق كيحيى بن معين والبخاري وأبي زُرْعة وأبي حاتم فهو من صحيح حديثه، وما يجيء من رواية الشيوخ عنه فيُتوقَّف فيه، والأحاديثُ التي رواها البخاريُّ عنه في «الصحيح» بصيغة حدثنا، أو: قال لي، أو: قال المجرَّدة، قليلةٌ.

أحدُها: في كتاب التفسير في تفسير سورة الفتح: قال: حدثنا عبد الله، حدثنا عبدُ العزيز بن

أبي سَلَمة، فذكر حديثَ عبد الله بن عمرو في تفسير قوله تعالى: ﴿إِنَّآ أَرْسَلْنَٰكَ شَٰهِدًا﴾ الآية [الفتح:٨]، وعبدُ الله هذا هو أبو صالح، لأن البخاريَّ رواه في كتاب «الأدب المفرد» فقال: حدثنا عبد الله بن صالح، وهو كاتب الليث فيما جزمَ به أبو علي الغَسَّاني.

ثانيها: في الجهاد قال: حدثنا عبد الله، حدثنا عبدُ العزيز بنُ أبي سلمة، فذكر حديثَ ابن عُمر في القول عند القُفول من الحجِّ، وعبد الله هو أبو صالح كما جزمَ به أبو علي الغسَّاني.

ثالثها: في البيوع، قال البخاريُّ: وقال الليثُ: حدثنا جعفرُ بن ربيعة، عن عبد الرحمن ابن هرمُز، عن أبي هريرة في قصة الرجل الذي أسلفَ الألفَ دينار، وقال بعده: حدثني عبدُ الله بن صالح، حدثني الليث بهذا. هكذا وقع في روايتنا من طريق أبي الوقت، وفي غيرها من الروايات.

رابعها: في الأحكام، قال البخاريُّ عَقِبَ حديث قتيبة، عن الليث، عن يحيى بن سعيد في حديث أبي قتادة في القتيل يومَ حُنَين، قال البخاريُّ: وقال لي عبدُ الله عن الليث، يعني بهذا الإسناد في هذا الحديث: فقام النبيُّ ﷺ فأدَّاه إليَّ، هكذا هو في روايتنا من طريق أبي ذَرّ عن الكُشْمِيهَني.

خامسها: في كتاب الزكاة عَقِبَ حديثِ ابن عمر في المسألة، قال في آخره: وزادني عبدُ الله بن صالح عن الليث ـ يعني بسنده ـ: «فيَشْفعُ ليُقضَى بين الخلق».

وعنده سادسٌ في تفسير سورة الأحزاب: حدثنا عبد الله بن يوسف، حدثنا الليثُ، حدثني ابنُ الهاد، عن عبد الله بن خبَّاب، عن أبي سعيد في الصلاة على النبيِّ ﷺ، قال في آخره: وقال أبو صالح عن الليث: على محمدٍ وعلى آل محمد.

وعنده سابعٌ في الاعتصام: قال: حدثنا قُتيبة، حدثنا الليث، عن عُقيل، عن الزُّهري، عن عُبيد الله، عن أبي هريرة قال: لما تُوفِّي رسولُ الله ﷺ وكَفَرَ من كَفَرَ من العرب... الحديث، وفيه: قال أبو بكر: لو منعوني عِقالاً، الحديث، قال في آخره: قال لي ابنُ بُكَير وعبد الله عن الليث: عَناقاً، وهو أصحُّ.

وفي الكتاب عن أبي صالح موضعٌ ثامنٌ، وهو قوله في صِفة الصلاة: حدثنا يحيى بن بُكَير، حدثنا الليث، عن عُقيل، عن ابن شهاب، أخبرني أبو بكر بنُ عبد الرحمن، أنه سمع أباهريرة يقول: كان رسولُ الله ﷺ إذا قامَ إلى الصلاة يكبِّر حين يقوم، ثم يكبِّر حين يركع، ثم يقول: «سمع الله لمن حمده» حين يرفعُ صُلبه من الركوع، ثم يقول وهو قائم: «ربَّنا لك الحمد»، قال عبد الله بن صالح عن الليث: «ولك الحمدُ»، ثم يُكبِّر حين يسجد.

وفيه موضع تاسعٌ في صِفة الصلاة أيضاً، قال: حدثنا يحيى بن بُكَير، حدثنا الليث، عن خالد، عن سعيد، هو ابنُ أبي هلال، عن محمد بن عَمرو بن حَلْحَلَة، عن محمد بن عَمرو بن عطاء: أنه كان جالساً مع نَفَرٍ من أصحاب النبيِّ ﷺ فذكروا صلاة النبيِّ ﷺ، فقال أبو حُميد الساعدي: أنا كنتُ أحفظَكم لصلاته، رأيتُه إذا كَبَّر جعل يديه حِذاء مَنْكِبيه، وإذا ركع أمكنَ يديه من رُكبتيه، ثم هَصَرَ ظهرَه، فإذا رفعَ رأسَه استوى، حتى يعودَ كلُّ فَقَارٍ في مكانِه، الحديث، وقال بعده: قال أبو صالح عن الليث: كلُّ قَفارٍ[1].

وأما التعليقُ عن الليث من رواية عبد الله بن صالح عنه فكثيرٌ جداً، وقد عاب ذلك الإسماعيليُّ على البخاري، وتَعجَّبَ منه كيف يحتجُّ بأحاديثه حيث يُعلِّقها، فقال: هذا عَجَبٌ، يحتجُّ به إذا كان منقطعاً، ولا يحتجُّ به إذا كان متصلاً! وجوابُ ذلك أن البخاري إنما صنع ذلك لما قَرَّرناه أنّ الذي يُورده من أحاديثه صحيحٌ عنده، قد انتقاه من حديثه، لكنه لا يكون على شرطه الذي هو أعلى شروط الصِّحة، فلهذا لا يسوقُه مساقَ أصل الكتاب، وهذا اصطلاحٌ له قد عُرِف بالاستقراء من صَنيعه، فلا مُشاحَحةَ فيه، والله أعلم.

(خ) عبد الله بن عُبيدة الرَّبَذي، قال يعقوب بن شيبة والنَّسائي والدّارقطني وغيرهم: ثقة. وقال ابن أبي خيثمة: سألت ابن معين عنه فقال: هو أخو موسى، ولم يروِ عنه غيرُ أخيه موسى، وحديثهما ضعيفٌ. قلت: بل أخرجَ البخاريُّ حديثَه من طريق صالح بن كَيْسان عنه، عن عُبيد الله بن عبد الله بن عُتبة، عن ابن عباس في قول النبيِّ ﷺ: «رأيتُ أنه وُضع في

(١) كذا هي في (ع)، وفي باقي النسخ: كل فقار، انظر الحديث (٨٢٨) وشرحه.

يدي سوارانِ من ذهب» الحديث، قال البخاريُّ في المغازي: حدثنا سعيد بن محمد الجَرْمي، حدثنا يعقوبُ بن إبراهيم بن سعد، حدثنا أبي، عن صالح به. ورواه النَّسائي في الرؤيا، قال: حدثنا أبو داود الحرَّاني، حدثنا يعقوب بن إبراهيم مثلَه، لكنه قال: عن صالح، عن عُبَيد الله ابن عبد الله بن عُتبة، وأسقط عبد الله بن عُبيدة. ورواه البخاري في المغازي أيضاً من طريق أخرى عن ابن عباس، عن أبي هريرة مطولاً.

(ع) عبدُ الله بن عَمرو بن أبي الحجَّاج، أبو مَعْمَر المُقعَد البصري، وثقه ابن معين وعلي بن المَدِيني وأبو داود والعِجْلي وأبو حاتم وأبو زُرْعة والأئمةُ كلُّهم، لكن قال العِجلي وابنُ خِراش وغيرُ واحد: إنه كان يَرَى القَدَرَ، زاد أبو داود: لكنه كان لا يتكلَّمُ فيه. وقد روى عنه البخاريُّ وأبو داود، وروى له الباقون بواسطة.

(خ ٤) عبد الله بن العلاء بن زَبْر الرَّبَعي الدِّمشقي، وثقه ابن معين ودُحَيم وأبو داود وابنُ سعد ويعقوب بنُ شيبة والفلَّاس والدارقطنيُّ وجمهورُ الأئمة، وقال أحمد بن حنبل: مقارِبُ الحديث، وشذَّ أبو محمد بنُ حَزْم فقال: ضعيفٌ. قلت: له في البخاري حديثان، أحدهما في تفسير سورة الأعراف بمتابعة زيد بن واقد كلاهما عن بُسر بن عُبَيد الله، والآخرُ في الجِزية. وروى له أصحابُ «السُّنن».

(ع) عبدُ الله بن عيسى بن عبدِ الرحمن بن أبي ليلى الأنصاريُّ، أبو محمد الكوفيُّ، كان أكبرَ من عمِّه محمد بن عبد الرحمن، قال النَّسائي: ثقةٌ ثبتٌ، وقال ابنُ خِراش والحاكم: هو أوثقُ آلِ بيته. وقال العجلي وابنُ معين: ثقة، زاد ابنُ معين: وكان يتشيَّع. وقال ابنُ المديني: هو عندي منكرٌ. وقال إبراهيمُ الحَرْبي: لم يسمع من جدِّه. قلت: حديثُه عنه في «الصحيحين»، ففي البخاري في أحاديث الأنبياء من طريق أبي فَرْوةَ الهَمْداني: حدثني عبدُ الله بن عيسى، سمع عبدَ الرحمن بن أبي ليلى، قال: لقيني كعبُ بن عُجْرة... فذكر الحديث في الصلاة على النبيِّ ﷺ، وأورده في الصلاة أيضاً، وتابعه عليه عنده الحكمُ بن عُتَيبة عن عبد الرحمن، وله عنده حديثٌ آخر في الصيام بمتابعة مالك وإبراهيم بن سعد، كلُّهم عن الزُّهري في صوم أيام التشريق للمتمتِّع، وليس له في البخاري غير هذين الحديثين.

(خ م د س ق) عبدُ الله بن أبي لَبِيد المدني، أبو المغيرة، وثقه أحمدُ وابنُ معين وأبو حاتم والنَّسائي والعِجْلي، وقال الدَّرَاوردي[1]: كان يُرمى بالقَدَر، فلم يُصلِّ عليه صفوان بن سُلَيم لما أن مات، وقال ابنُ سعد: كان من العبَّاد، وكان يقول بالقَدَر، وقال العُقَيلي: يُخالَف في بعض حديثه. قلتُ: ليس له في البخاري سوى حديثٍ واحد في الصيام بمتابعة محمد بن عَمرو وسليمان الأحول، ثلاثتهم عن أبي سَلَمةَ عن أبي سعيد في الاعتكاف. وروى له الباقون سوى الترمذي.

(خ ت ق) عبد الله بن المثنَّى بن عبد الله بن أنس بن مالك الأنصاري، وثقه العِجْلي والترمذيُّ، واختلف فيه قولُ الدارقطني، وقال ابنُ معين وأبو زُرْعة وأبو حاتم: صالح، وقال النسائي: ليس بالقوي، وقال الساجي: فيه ضعفٌ ولم يكن من أهل الحديث، ورَوَى مناكيرَ، وقال العُقَيلي: لا يُتابَعُ على أكثر حديثه. قلت: لم أرَ البخاريَّ احتجَّ به إلا في روايته عن عمِّه ثُمامة، فعنده عنه أحاديثُ، وأخرج له من روايته عن ثابت عن أنس حديثاً تُوبع فيه عنده، وهو في فضائل القرآن، وأخرج له أيضاً في اللِّبَاس عن مسلم بن إبراهيم عنه، عن عبد الله بن دينار، عن ابن عُمر في النهي عن القَزَع بمتابعة نافعٍ وغيره عن ابن عمر. وروى له الترمذيُّ وابنُ ماجه.

(خ د ت) عبد الله بن محمد بن أبي الأسود: حُميد بن الأسود البصري، أبو بكر، وقد يُنسب إلى جدِّه، فيقال: أبو بكر بن أبي الأسود، قال يحيى بنُ معين: ما أرى به بأساً، ولكنه سَمِعَ من أبي عَوانةَ وهو صغيرٌ، وقال ابنُ أبي خيثمةَ: كان يحيى بنُ معين سيِّئ الرأي فيه. قلتُ: روى عنه البخاريُّ وأبو داود، وروى الترمذيُّ عن البخاريِّ عنه، لكن ما أخرج له عن أبي عَوَانة أحدٌ منهم، وهو ابنُ أختِ عبد الرحمن بن مَهْدي، وقال الخطيبُ: كان حافظاً متقناً.

(ع) عبد الله بن أبي نَجيح المكي، وثقه أحمدُ وابنُ معين والنَّسائي وأبو زُرْعة، وقال أبو حاتم إنَّ ما يقال فيه من أجل القَدَر، وهو صالحُ الحديث. وقال أحمدُ بن حنبل: هو

(١) في الأصل: الداودي، وهو خطأ، وجاء على الصواب في باقي النسخ.

وأصحابه قَدَريَّة، وقال العِجْلي: ثقة كان يرى القَدَر، وذكره النَّسائي فيمن كان يُدلِّس.
قلتُ: احتجَّ به الجماعة.

(ع) عبد الأعلى بن عبد الأعلى البصري السامِيّ. وثقه ابن معين وأبو زُرْعة والنَّسائي والعِجْلي وابنُ نُمير وغيرُهم، وكان ممن سَمِعَ من سعيد بن أبي عَروبة قبلَ اختلاطه، وقال أحمدُ بن حنبل: كان يرى القَدَر، وقال ابنُ حبان في «الثقات»: كان متقناً، وكان لا يدعو إلى القَدَر، وقال محمدُ بن سعد: لم يكن بالقوي. قلت: هذا جرحٌ مردودٌ غير مبيَّن، ولعلَّه بسبب القَدَر، وقد احتجَّ به الأئمة كلُّهم.

(خ م د ت س) عبدُ الحميد بن أبي أُويس: عبد الله بن عبد الله بن أُوَيْس الأصبَحي، أبو بكر الأعشَى، أخو إسماعيلَ، وكان الأكبرَ. وثقه ابن معين وأبو داود وابنُ حِبَّان والدارقطنيُّ، وضعَّفه النَّسائي، وقال الأزدي في «ضعفائه»: أبو بكر الأعشَى يضعُ الحديث، فكأنه ظنَّ أنه آخَرُ غيرُ هذا، وقد بالغ أبو عمر بنُ عبد البرِّ في الردِّ عل الأزدي، فقال: هذا رجمٌ بالظن الفاسد وكَذِبٌ محضٌ، إلى آخر كلامه. قلتُ: احتجَّ به الجماعة إلا ابنَ ماجه.

(خ م د ت ق) عبدُ الحميد بن عبد الرحمن، أبو يحيى الحِمَّاني الكوفي، لقبُه بَشْمِين[1]، قال ابنُ معين: كان ثقةً، ولكنه كان ضعيفَ العقل، وقال النَّسائي: ثقة، وقال مرة: ليس بقويّ، وقال أبو داود: كان داعيةً إلى الإرجاء، وضعفه ابنُ سعد والعِجلي. قلت: إنما روى له البخاريُّ حديثاً واحداً في فضائل القرآن من روايته عن بُريد بن عبد الله بن أبي بُرْدة، عن أبي بُرْدة، عن أبي موسى في قول النبيِّ ﷺ: «لقد أُوتيتَ مِزماراً من مزامير آل داود»، وهذا الحديثُ قد رواه مسلمٌ[2] من طريقٍ أخرى عن أبي بُردة عن أبي موسى، فلم يُخرج له إلّا ما له أصلٌ، والله أعلم. وروى له الباقون سوى النَّسائي.

---

(١) هكذا قال الحافظ هنا، وكذلك في ترجمة عبد الحميد بن عبد الرحمن في «تهذيب التهذيب» و«تقريب التهذيب»، لكن في «تهذيب الكمال» أنَّ هذا اللقب «بشمين» لعبد الرحمن والد عبد الحميد، وفي ترجمة يحيى بن عبد الحميد في «تهذيب التهذيب» قال: لقب جده بشمين.

(٢) رواية مسلم له في المقدمة.

(خ م د س ق) عبدُ ربِّه بن نافع الكِناني، أبو شِهاب الحنَّاط الكوفي، نزيلُ المدائن. قال علي بنُ المديني عن يحيى بن سعيد: لم يكن بالحافظ، قال: ولم يرضَ يحيى أمرَه، وقال عبد الله بن أحمد عن أبيه: ما بحديثه بأس، وقال ابنُ معين والعِجْلي وابن سعد والبزَّار وابنُ نُمير وغيرُهم: ثقة. وقال يعقوب بنُ شيبة: تكلَّموا في حفظه. وقال النَّسائي: ليس بالقوي، وقال الساجي: صدوقٌ يَهِمُ في بعض حديثه. قلت: احتجَّ به الجماعة سوى الترمذي، والظاهر أنَّ تضعيف مَن ضعَّفه إنما هو بالنسبة إلى غيره من أقرانه كأبي عَوَانَةَ وأنظاره.

(خ ٤) عبدُ الرحمن بن ثَرْوان، أبو قيس الأَودي، مشهورٌ بكنيته، وثَّقه ابن معين والعجلي والدَّارقطني، وقال أحمد: يخالَف في أحاديث، وقال أبو حاتم: ليس بقويّ، وقال النَّسائي: ليس به بأس. قلتُ: له في الفرائض من «صحيح البخاري» حديثان، كلاهما من روايته عن هُزَيْل بن شُرَحْبيل عن ابن مسعود، أحدهما: إنَّ أهلَ الإسلام لا يُسَيِّبون... الحديث موقوفٌ، والآخرُ: سُئِلَ أبو موسى عن ابنةٍ وابنةِ ابنٍ وأُخت، الحديث. وروى له الأربعة.

(ع) عبدُ الرحمن بن جابر بن عبد الله الأنصاري، وثَّقه العِجلي والنَّسائي وغيرهما، وقال ابن سعد: في روايته ورواية أخيه ضعف، وليس يُحتجُّ بهما. قلت: ليس له في البخاريِّ سوى حديثٍ واحد، وقد تقدَّم الكلام عليه في الفصل الذي قبلَه في الحديث المئة. وروى له الباقون.

(خ ت) عبد الرحمن بن حماد بن شُعَيث الشُّعَيثي بالثاء المثلثة، أبو سَلَمَة البصري، من كِبار شيوخ البخاري. قال أبو زُرْعَةَ: لا بأس به، ووثَّقه الدارقطنيُّ. وقال أبو حاتم: ليس بالقويّ. قلتُ: روى عنه البخاريُّ حديثاً واحداً في الجنائز عن ابن عَوْن، عن محمد بن سيرين، عن أمِّ عطيةَ: أمرَنا أن نُخرج الـحُيَّض... الحديث، وقد تابعه عليه يزيدُ بن هارون عند النسائي، وهو مشهورٌ عن محمد بن سِيرين من طُرقٍ أخرى عند البخاري أيضاً وغيره. وروى له الترمذيُّ.

(خ م د س ق) عبدُ الرحمن بن خالد بن مُسافرٍ الفَهْمي، صاحبُ الزُّهري. وثقه العِجْلي والنَّسائي والذُّهلي والدارقطنيُّ، وقَرَنَه النَّسائي بابن أبي ذِئب في أصحاب الزُّهْريِّ، وقال أبو حاتم: صالحٌ. وقال زكريا السَّاجي: صدوقٌ عندَهم، وله مناكيرُ. قلتُ: احتجَّ به الجماعة إلا الترمذيَّ[1].

(خ م د ت ق) عبدُ الرحمن بن سُليمان بن عبد الله بن حَنْظلةَ بن أبي عامر الأنصاريُّ، المعروف بابن الغَسيل، والغسيلُ هو حَنْظَلة، قُتل يومَ أُحد شهيداً وهو جُنُب، فغسَّلته الملائكةُ. وعبدُ الرحمن من صِغار التابعين، وثقه ابن معين والنَّسائي وأبو زُرْعة والدارقطني، وقال النَّسائي مرة: ليس به بأس، ومرَّةً: ليس بقويّ، وقال ابنُ حِبَّان: كان يُخطىء ويهمُ كثيراً، مَرَّض القولَ فيه أحمدُ ويحيى، وقالا: صالحٌ، وقال الأزديُّ: ليس بالقوي عندهم، وقال ابنُ عدي: هو ممن يُعتبرُ بحديثه ويُكتَبُ. قلتُ: تضعيفُهم له بالنسبة إلى غيرِه ممن هو أثبت منه من أقرانِه، وقد احتجَّ به الجماعةُ سوى النَّسائي.

(ع) عبدُ الرحمن بن شُرَيح بن عُبيد الله[2] بن محمود المَعَافري، أبو شُرَيح الإسكندراني، وثقه أحمدُ وابنُ معين والنَّسائي وأبو حاتم والعِجْلي ويعقوب بنُ سفيان، وشذَّ ابنُ سعدٍ فقال: منكرُ الحديث. قلتُ: ولم يلتفت أحدٌ إلى ابن سعد في هذا، فإن مادَّته من الواقدي في الغالب، والواقديُّ ليس بمعتمد، وقد احتجَّ به الجماعةُ.

(خ د ت س) عبدُ الرحمن بن عبد الله بن دينار المدني، قال الدُّوري عن ابن معين، في حديثه عندي ضعفٌ، وقد حدَّث عنه يحيى القَطَّان. وتكفيه روايةُ يحيى عنه، وقال عَمرو ابن علي: لم أسمع عبدَ الرحمن بن مَهْدي يُحدِّثُ عنه قطُّ. وقال أبو حاتم: يُكتبُ حديثُه ولا يُحتجُّ به. وقال ابنُ المديني: صدوق. وقال الدارقطني: خالفَ فيه البخاريُّ الناسَ، وليس هو بمتروك، وذكره ابنُ عدي في «الكامل» وأورد له أحاديثَ، وقال: بعضُ ما يرويه منكرٌ

---

(١) كذا قال، والذي في «التهذيب» و«التقريب» رُمز له: خ م مد ت س، وعليه فيكون ابنُ ماجه هو الذي لم يَروِ له.

(٢) في (ع) و(س): عبد الله، وهو خطأ.

مما لا يُتابَع عليه، وهو في جُملة من يُكتَبُ حديثُه من الضُّعفاء. قلتُ: احتجَّ به البخاريُّ ـ كما قال الدارقطني ـ وأبو داود والنَّسائي والترمذي، وقد تقدَّم ذكرُ الحديث الذي استُنكِرَ منه مما خرَّجَ عنه البخاريُّ، وهو التاسع والثلاثون في الفصل الذي قبل هذا.

(خ صد س ق) عبدُ الرحمن بن عبد الله البصري، أبو سعيد مولى بني هاشم البصري، نزيلُ مكةَ، مشهورٌ بكنيته. وثقه ابنُ معين، وقال أبو حاتم: كان أحمدُ يرضاه، وما كان به بأس. وقال العُقَيلي عن أحمدَ: كان كثيرَ الخطأ. وقال الساجي: كان يهمُ في الحديث. قلتُ: أخرج له البخاري في الوصايا حديثاً واحداً من روايته عن صخر بن جُويرية، عن نافع، عن ابن عمر في صدقة عمرَ بن الخطاب، وقد أخرجه من رواية ابن عَوْن وغيرِه عن نافع، فتبيَّن أنه ما أخرجَ له إلّا في المتابعة، وروى له أبو داود في «فضائل الأنصار»، والنَّسائي وابنُ ماجه.

(خ ٤) عبدُ الرحمن بن عبد الله بن عُتبة بن عبد الله بن مسعود الكوفي المسعودي، مشهورٌ من كِبار المحدِّثين إلّا أنه اختَلَطَ في آخر عُمره. وقال أحمد وغيرُه: من سَمِعَ منه بالكوفة قبلَ أن يخرج إلى بغداد، فسماعُه صحيح. قلت: عَلَّم المِزِّي عليه علامةَ تعليق البخاري، ولم أرَ له عنده شيئاً معلَّقاً، نعم له ذكرٌ في زيادة في حديث الاستسقاء، قال البخاري: حدثنا عبدُ الله بن محمد، حدثنا سفيانُ، عن عبد الله بن أبي بكر، سمعَ عبَّاد بن تميم، عن عمِّه قال: خرجَ النبيُّ ﷺ يستسقي واستقبلَ القِبلة، فصلَّى ركعتين، وقَلَبَ رِداءَه، قال سفيانُ: وأخبرني المسعودي، عن أبي بكر قال: جعل اليمين على الشِّمال. انتهى، فهذه زيادةٌ موصولة في الخبر، وإنما أراد البخاريُّ أصلَ الحديث على عادته في ذلك. وروى له الباقون سوى مسلم.

(خ س) عبدُ الرحمن بن عبد الملك بن شيبة، أبو بكر الحِزامي، وقد يُنسب إلى جدِّه، قوَّاه أبو حاتم وضعَّفه أبو بكر بنُ أبي داود، وقال ابنُ حِبَّان في «الثقات»: ربما خالف، وقال الحاكم أبو أحمد في «الكنى»: ليس بالمتين عندهم. قلتُ: روى عنه البخاريُّ حديثين، أحدهما

في أواخر صِفة النبيِّ ﷺ، وهو حديثُ موسى بن عُقبة، عن سالم، عن أبيه في رؤيا النبيِّ ﷺ لأبي بكر وقد نَزَعَ ذَنوباً أو ذَنوبين، الحديث، وقد رواه في التعبير من وجهٍ آخرَ عن موسى ابن عُقبة، وثانيهما في الأطعمة، قال: حدثنا عبدُ الرحمن بنُ شيبة، أخبرني ابنُ أبي الفُدَيك، عن ابن أبي ذئب، عن المقبُري، عن أبي هريرة: كنتُ ألزَمُ النبيَّ ﷺ لشِبَع بطني... الحديث، وفيه ذكرُ جعفر بن أبي طالب، وقد أخرجه في فضل جعفرٍ عن أبي مصعب أحمدَ بن أبي بكر، عن محمد بن إبراهيم بن دينار، عن ابن أبي ذئب به، فتبيَّن أنه ما احتجَّ به، وروى له النَّسائي.

(خ د ت س) عبدُ الرحمن بن غَزْوان، أبو نوح، المعروفُ بقُرَاد، وثقه ابن المديني وابنُ نُمير ويعقوب بنُ شيبة وابنُ سعد، وقال ابنُ معين: صالحٌ ليس به بأس. وقال أبو حاتم: صدوق. وقال الدارقطني: ثقة وله أفراد، وقال ابنُ حِبَّان في «الثقات»: كان يُخطىء، يتخالجُ في القلب منه لروايته عن الليث عن مالك عن الزُّهري عن عُروة عن عائشة قصةَ المماليك. قلت: أخطأ في سنده، وإنما رواه الليثُ، عن زياد بن عَجْلان، عن زياد مولى ابن عَيَّاش مرسلاً، بيَّنه الدارقطني في «غرائب مالك» والحاكم أبو أحمد في «الكنى» وغيرُ واحد، وقال الخَلِيلي: ابنُ غزوان قديمٌ ينفردُ عن الليث بحديث لا يُتابَع عليه، يعني هذا. قلت: ليس له في البخاري سوى حديثٍ واحد أخرجه في الخُلع: عن محمد بن عبد الله بن المبارك عنه، عن جَرير بن حازم بمتابعة إبراهيمَ بن طَهْمان، كلاهما عن أيوبَ، عن عِكرمةَ، عن ابن عباس في قصة امرأةِ ثابتِ بن قيس بن شَمَّاس، ورواه حمادُ بن زيد عن أيوب مرسلاً، وكذا خالدٌ الواسطيُّ وإبراهيمُ بن طَهْمانَ عن خالدٍ الحذَّاء. وقد تقدَّم هذا الحديثُ في الفصل الذي قبله، وهو الحديثُ الثمانون، وروى له أبو داود والتِّرمذي والنَّسائي، وله عند الترمذي حديثٌ من رواية أبي موسى الأشعري، فيه ألفاظٌ منكرة، والله أعلم.

(ع) عبدُ الرحمن بن محمد بن زياد المُحَاربي، أبو محمد الكوفي، وثقه ابنُ معين والنَّسائي والبزَّار والدارقطني، وقال أبو حاتم: صدوق إذا حدَّث عن الثقات، ويروي عن المجهولين

أحاديثَ منكرةً، فيفسُد حديثُه. وقال عثمان الدَّارمي: ليس بذاك. وقال عبدُ الله بن أحمد عن أبيه: بلغنا أنه كان يُدلِّس، ولا نعلمه سَمِعَ من معمر. وقال الساجي[1]: صدوقٌ يهِمُ. قلتُ: ليس له في البخاري سوى حديثين متابعةً، قد نبَّهنا على أحدِهما في ترجمة زكريا بن يحيى أبي السُّكين، وعلى الثاني في ترجمة صالح بن حيَّان، وروى له الجماعةُ.

(خ ٤) عبدُ الرحمن بن أبي الموالي المدني، أبو محمد، وثقه ابن معين والنَّسائي وأبو زُرْعة، وقال أحمدُ وأبو حاتم: لا بأسَ به. وقال ابنُ خِراش: صدوقٌ. وقال ابنُ عدي: مستقيمُ الحديث، وأنكر أحمدُ حديثَه عن محمد بن المنكدر عن جابر في الاستخارة. قلتُ: هو من أفراده، وقد أخرجه البخاريُّ والخَطْب فيه سهلٌ، قال ابنُ عدي بعد أن أورَده: قد روى حديثَ الاستخارة غيرُ واحدٍ من الصحابة. انتهى، وقد احتجَّ به البخاريُّ وأصحابُ «السُّنن».

(ع) عبد الرحمن بن أبي نُعْم البَجَلي، أبوالحكم الكوفي العابد. وثقه ابنُ سعد والنَّسائي، وقال ابنُ أبي خَيْثمةَ عن ابن معين: ضعيفٌ. قلت: اعتمده الشيخان، وله عند البخاري ثلاثةُ أحاديثَ: عن أبي هريرة وأبي سعيدٍ وابن عمر، عن كلِّ واحدٍ حديثٌ واحد، وروى له الباقون.

(خ م د س) عبدُ الرحمن بن نَمِر اليَحْصُبي، من أصحاب الزُّهري. قال أبو حاتم ودُحَيم والذُّهْلي: ما روى عنه غيرُ الوليد بن مسلم، ووثقه الذُّهْلي وابنُ البَرْقي وأبو داود، وقال ابن معين: ضعيفٌ. وقال أبو حاتم: ليس بقويّ. قلتُ: له في «الصحيحين» حديثٌ واحد عن الزُّهري متابعةً. وروى له أبو داود والنَّسائي.

(ع) عبدُ الرحمن بن يزيد بن جابر الدِّمشقي، أحدُ الثقات الأثبات، وثقه الجمهور. وقال الفلَّاس وحدَه: ضعيفُ الحديث، حدَّث عن مكحول أحاديثَ مناكير، رواها عنه أهلُ الكوفة. وتَعقَّب ذلك الحافظُ أبو بكر الخطيب بأنَّ الذي روى عنه أهلُ الكوفة أبوأسامة

---

(١) تحرَّف في (س) إلى: الباجي.

وغيرُه هو عبدُ الرحمن بن يزيد بن تميم، وكانوا يغلطون فيقولون: ابنُ جابر، قال: فالحملُ في تلك الأحاديث على أهل الكوفة الذين وهموا في اسم جدِّه، وعبدُ الرحمن ابن يزيد بن جابر ثقةٌ. قلت: وقد بيَّن ما وقع لأبي أسامة وغيرِه من ذلك ابنُ أبي حاتم عن بعض شيوخه وأبو بكر بنُ أبي داود وأبوه وأبو بكر البزَّار وغيرُهم. وابنُ جابر احتجَّ به الجماعة.

(خ) عبدُ الرحمن بن يونس، أبو مسلم المُستَملي، قال أبو حاتم: صدوق. وقال ابنُ حِبَّان في «الثقات»: كان صاعقةً لا يَحمَدُ أمرَه، وقال ابن سعد: استملَى على ابن عُيينة ويزيدَ بن هارون، ورحل في طلب الحديث. قلت: روى عنه البخاريُّ حديثاً واحداً في الوضوء من مسند السائب بن يزيد بمتابعة إبراهيمَ بن حمزة وغيرِه، عن حاتم بن إسماعيل.

(ع) عبد الرزَّاق بن همَّام بن نافع الحِمْيري الصَّنعاني، أحدُ الحفاظ الأثبات، صاحبُ التصانيف وثقه الأئمة كلُّهم إلا العباسَ بن عبد العظيم العنبري وحدَه، فتكلَّم بكلام أفرطَ فيه، ولم يُوافقه عليه أحدٌ، وقد قال أبو زُرْعة الدِّمشقي: قيل لأحمدَ: من أثبتُ في ابن جُرَيج، عبدُ الرزاق أو محمدُ بن بكر البُرْساني؟ فقال: عبدُ الرزاق. وقال عباسٌ الدُّوري عن ابن معين: كان عبدُ الرزاق أثبتَ في حديث مَعْمَر من هشام بن يوسف، وقال يعقوبُ ابن شيبة عن عليِّ بن المديني: قال لي هشام بنُ يوسف: كان عبدُ الرزاق أعلمَنا وأحفظَنا، قال يعقوب: وكلاهما ثقةٌ ثبتٌ. وقال الذُّهلي: كان أيقظَهم في الحديث، وكان يحفظُ. وقال ابنُ عدي: رحلَ إليه ثقاتُ المسلمين وكتبوا عنه، إلا أنهم نسبوه إلى التشيُّع، وهو أعظمُ ما ذَمُّوه به، وأما الصِّدقُ فأرجو أنه لا بأسَ به. وقال النَّسائي: فيه نظرٌ لمن كَتَبَ عنه بأخَرَة، كتبوا عنه أحاديثَ مناكيرَ، وقال الأثرمُ عن أحمدَ: من سَمِعَ منه بعدما عَمِيَ فليس بشيء، وما كان في كتبه فهو صحيحٌ، وما ليس في كتبه فإنه كان يُلقَّنُ فيتلقَّن. قلت: احتجَّ به الشيخان في جُملةٍ مِن حديثِ مَن سَمِعَ منه قبلَ الاختلاط، وضابطُ ذلك مَن سمع منه قبلَ المِئتين، فأما بعدها فكان قد تغيَّر، وفيها سَمِعَ منه أحمدُ بن شَبّويه ـ فيما حَكَى الأثرمُ عن أحمدَ ـ وإسحاقُ الدَّبَري وطائفةٌ من شيوخ أبي عَوانةَ والطبرانيِّ، ممّن تأخَّرَ إلى قُرب الثمانين ومئتين. وروى له الباقون.

(ع) عبدُ السلام بن حَرْب الـمَلَائي الكوفي، أبو بكر، وثقه أبو حاتم والترمذيُّ ويعقوب بنُ شيبة والدارقطنيُّ والعِجْلي، وزاد: كان البغداديون يَستنكِرون بعضَ حديثه، والكوفيون أعلم به. وقال ابنُ سعد: كان فيه ضعفٌ. وقال يحيى بن معين: ليس به بأسٌ. وقال أحمدُ بن حنبل: كنَّا نُنكِرُ منه شيئاً، كان لا يقول: «حدثنا» إلا في حديث أو حديثين، وقيل لابن المبارك فيه، فقال: ما تحملني رِجلي إليه. قلت: له في البخاري حديثان، أحدهما في الطلاق بمتابعة الأنصاريِّ له عن هِشام، عن حفصة، عن أمِّ عطيةَ في الإحداد، والثاني في المغازي في باب قُدوم أبي موسى والأشعريين بمتابعة حمَّادِ بن زيد وغيرِ واحد، كلُّهم عن أيوبَ، عن أبي قِلابة، عن زَهْدَم الجَرْمي، عن أبي موسى الأشعري، فتبيَّن أنه لم يحتجَّ به. وروى له الباقون.

(ع) عبدُ العزيز بن أبي حازم: سَلَمة بن دِينار، أبوتمَّام المدني. وثقه النسائي وابنُ معين والعِجْلي، وقال أحمد بنُ حنبل: لم يكن يعرفُ يَطلبُ الحديث إلّا كُتب أبيه، فإنهم يقولون: إنه سَمِعَها، ويُقال: إن كتب سليمان بن بلال وقعت إليه ولم يسمعها. وقال ابنُ أبي خَيْثَمة عن مُصعب الزُّبيري: كان قد سَمِعَ مع سليمان، فلما مات سليمانُ أوصى إليه بكُتبه. وقال أبو حاتم: صالحُ الحديث، ويُقال: لم يكن بالمدينة بعدَ مالك أفقَه منه. قلتُ: احتجَّ به الجماعة.

(خ د ت ق) عبدُ العزيز بن عبد الله بن يحيى بن عَمرو بن أُويس بن سعد بن أبي سَرْح العامريُّ، الأُويسيُّ المدنيُّ، من كِبار شيوخ البخاري. قدَّمه أبو حاتم على يحيى بن بُكَير[1] في «الموطأ» وقال: هو صدوق. ووثقه يعقوب بنُ شيبة. وقال الدارقطني: حُجَّة. وقال الخَليلي: اتفقوا على توثيقه، لكن وقع في «سؤالات» أبي عُبيد الآجُرِّي عن أبي داود، قال: عبدُ العزيز الأُويسي ضعيفٌ، فإن كان عَنَى هذا ففيه نظرٌ، لأنه قد وثقه في موضعٍ آخَر، وروى عن هارون الحَمَّال عنه، ولعله ضعَّف روايةً معينةً له وَهِمَ فيها، أو ضعَّفَ آخرَ اتفق معه في اسمه، وفي الجُملة فهو جرحٌ مردود.

(١) في (س): يحيى بن أبي بكير، بزيادة «أبي» وهو خطأ.

(ع) عبدُ العزيز بن عمر بن عبد العزيز بن مروان الأُموي، نزيل المدينة. وثقه ابنُ معين وأبو داود والنَّسائي وأبو زُرْعة وابنُ عمار، وزاد: ليس بين الناس فيه اختلافٌ. وحكى الخطَّابي عن أحمدَ أنه قال: ليس هو من أهل الحفظ، يعني بذلك سَعَةَ المحفوظ، وإلا فقد قال يحيى بنُ معين: هو ثبتٌ، روى شيئاً يسيراً. وقال أبو حاتم: يُكتب حديثه. وقال ميمون بن الأصبغ عن أبي مُسهِر: ضعيفُ الحديث. وقال يعقوبُ بن سفيان: حدثنا أبو نُعيم، حدثنا عبدُ العزيز وهو ثقةٌ. قلت: ليس له في البخاري سوى حديثٍ واحد في تفسير سورة المائدة من رواية محمد بن بِشر عنه، عن نافع، عن ابن عمر، قال: نزل تحريمُ الخمر، وليس في المدينة سوى خمسةِ أشربة... الحديث، ولهذا شاهدٌ من حديث عمرَ بن الخطاب، وروى له الباقون.

(ع) عبدُ العزيز بن محمد بن عُبيد بن أبي عُبيد الدَّراوَرْديُّ، أبو محمد المدني، أحدُ مشاهير المحدثين. وثقه يحيى بنُ معين وعلي بنُ المديني، وقال أحمد: كان معروفاً بالطلب، وإذا حَدَّث من كتابه فهو صحيحٌ، وإذا حدَّثَ من كُتب الناس وَهِم، وكان يقرأ من كُتبهم فيُخطئ، وربما قَلَبَ حديثَ عبد الله بن عُمر يرويها عن عُبيد الله بن عُمر. وقال أبو زُرْعةَ: سيِّئ الحِفظ، فربما حدَّث من حفظِه الشيء فيُخطئ. وقال النَّسائي: ليس به بأس، وحديثُه عن عُبَيد الله بن عُمر منكرٌ. وقال أبو حاتم: لا يُحتجُّ به. وقال الساجي: كان من أهل الصِّدق والأمانة إلّا أنه كثيرُ الوهم. وقال ابنُ سعد: كان ثقةً كثيرَ الحديث يَغلَطُ. قلت: روى له البخاريُّ حديثين قَرَنَه فيهما بعبد العزيز بن أبي حازم وغيرِه، وأحاديث يسيرة أفردَه لكنه أوردَها بصيغة التعليق في المتابعات. واحتجَّ به الباقون.

(ع) عبدُ العزيز بن المختار البصري. وثقه ابنُ معين في رواية ابن الـجُنَيد وغيره، وقال في رواية ابنِ أبي خَيْثمة عنه: ليس بشيء. وقال أبو حاتم: مستوي الحديث ثقةٌ. ووثقه العِجْلي وابنُ البَرْقي والنَّسائي، وقال ابنُ حِبان في «الثقات»: يخطىء. قلت: احتجَّ به الجماعةُ. وذكر ابنُ القطان الفاسي أنَّ مرادَ ابنِ معين بقوله في بعض الرُّواة: ليس بشيء، يعني: أنَّ أحاديثه قليلةٌ جداً.

(ع) عبدُ الكريم بن مالك الجَزَري، أبو سعيد الحَرَّاني، أحدُ الأثبات. وثقه الأئمة، قال ابنُ المديني: ثبتٌ ثبت. وقال ابنُ معين: ثقةٌ ثبتٌ. وذكره ابنُ عدي في «الكامل» لأجل حكاية الدُّوري عن ابن معين أنه قال: حديثُ عبد الكريم الجَزَري عن عطاء رديء، وقال ابنُ عدي: عَنَى بذلك حديثَ عائشة: كان النبيُّ ﷺ يُقبِّلها ولا يُحدِثُ وضوءاً. قال: وإذا روى الثقاتُ عن عبد الكريم فأحاديثُه مستقيمة، وأنكر يحيى القطان حديثَه عن عطاء في لحم البغل. قلتُ: لم يُخرج له البخاريُّ من روايته عن عطاء إلّا موضعاً واحداً معلَّقاً. واحتجَّ به الجماعة.

(ت س ق) عبدُ الكريم بنُ أبي المُخارِق، أبو أمية البصري، نزيلُ مكة. شارك الذي قبلَه في كثير من شيوخِه وفي الرُّواة عنه، فاشتبه الأمرُ فيهما، وأبوأُميَّة متروكٌ عند أئمة الحديث، وقد ذكره أبو الوليد الباجي في رجال البخاري من أجل زيادةٍ وقعت في حديثِ سفيان بن عُيَينة، عن سليمان، عن طاووس، عن ابن عباس، قال: كان رسولُ الله ﷺ إذا قامَ من الليل يتهجَّد، قال: «اللهمَّ لك الحمدُ، أنت قيِّمُ السماوات والأرض ومَن فيهنَّ، ولك الحمدُ» الحديث، أورده البخاريُّ في كتاب التهجد، وقال في آخره: قال سفيان: وزاد عبدُ الكريم أبو أُمية، يعني عن طاووس: «ولا حولَ ولا قوةَ إلا بالله». ولم يقصِد البخاريُّ الاحتجاجَ به، وإنما أورده كما حَصَلَ عنده، واحتجاجُه إنما هو بأصلِ الحديث عن سليمان كعادته في ذلك، وقد مَضَى له شبيهٌ بهذا العمل في ترجمة عبد الرحمن المسعودي، وعلَّم المِزّيُّ في «التهذيب» على ترجمته علامةَ تعليقِ البخاريِّ، وليس ذلك بجيِّد منه، والله الموفق.

وفي أوائل المغازي من طريق هشام، عن ابن جُريج: أخبرني عبدُ الكريم أنه سَمِعَ مِقْسَماً. فزعم بعضُهم أن عبدَ الكريم هذا هو ابنُ أبي المخارق، وليسَ كذلك، بل هو الجَزَريُّ كما جاء مصرَّحاً به في «مستخرَج» أبي نُعيم من طريق سعيد بن يحيى الأُموي، عن أبيه، عن ابنِ جُريج. وروى مسلمٌ حديثاً من رواية ابن عُيَينة، عن عبد الكريم، عن مجاهد في المتابعات، فقيل: هو الجَزري، وقيل: هذا. وروى له النَّسائيُّ حديثاً وضعَّفَه، وأخرج له الترمذيُّ وابنُ ماجه.

(خ) عبدُ المتعالِ بنُ طالب، شيخٌ بغدادي، وثّقه أبو زُرْعةَ ويعقوب بنُ شيبة وغيرُهما، وأورده ابنُ عدي في «الكامل» ونقل عن عثمانَ الدارمي: أنه سأل يحيى بنَ معين عن حديثٍ لهذا عن ابن وَهْب، فقال: ليس هذا بشيء. قلتُ: وهذا ليس بصريح في تضعيفه، لاحتمال أن يكون أرادَ الحديثَ نفسَه، ويُقوِّي هذا أنَّ عثمان هذا سأل ابنَ معين عن عبد المتعال فقال: ثقة. وكذا قال عبدُ الخالق بن منصور عن ابن معين. انتهى، وإنما روى عنه البخاريُّ حديثاً واحداً في أواخر الحجِّ قبلَ أبوابِ العُمرة بخمسة أبواب، وقد رَوَى ذلك الحديثَ بعينه في الحجِّ أيضاً عن أصبغَ بن الفَرَج بمتابعة عبدِ المتعال، والله أعلم.

(ع) عبدُ الملك بن أَعْيَنَ الكوفي. وثقه العِجْلي، وقال أبو حاتم: شيعيٌّ محلُّه الصِّدق. وقال ابنُ معين: ليس بشيء، وكان ابنُ مَهْدي يُحدِّث عنه، ثم تركه. قلتُ: ليس له في «الصحيحين» سوى حديثِ سفيان بن عُيَينة، عن جامع بن أبي راشد وعبدِ الملك بن أعيَنَ، سمعا شَقِيقاً يقول: سمعتُ ابنَ مسعود، فذكر حديث: «من حَلَفَ على مالِ امرئ مسلمٍ»، هو في التوحيد من «صحيح البخاري». وروى له الباقون.

(خ م س ق) عبد المِلك بن الصَّبَّاح المِسْمعي البصري، أبو محمد، من أصحاب شُعبة. قال أبو حاتم: صالحٌ، وذكره صاحبُ «الميزان» فنقل عن الخَليلي أنه قال فيه: كان متهماً بسَرِقة الحديث، وهذا جرحٌ مبهَمٌ، ولم أرَ له في البخاري سوى حديثٍ واحد، أورده في الدعوات مقروناً بمعاذ بن معاذ، عن شُعبةَ، عن أبي إسحاق، عن ابن أبي موسى، عن أبيه في قوله: «اللهم اغفر لي خَطَئي وعَمْدي»، وأورده أيضاً من حديث إسرائيلَ عن أبي إسحاق. وروى له مسلمٌ والنَّسائي وابنُ ماجه.

(ع) عبد المِلك بن عُمير الكوفي، مشهور، من كبار المحدِّثين، لقي جماعةً من الصحابة، وعُمِّرَ. وثقه العِجْلي وابنُ معين والنَّسائي وابنُ نُمير، وقال ابنُ مَهْدي: كان الثوريُّ يَعجبُ من حفظ عبد الملك، وقال أبو حاتم: ليس بحافظ، تغيَّر حفظُه قبلَ موته، وإنما عَنَى ابن مَهْدي عبدَ الملك بن أبي سليمان. وقال أحمدُ بن حنبل: مضطرِبُ الحديث، تختلِفُ عليه الحفَّاظ.

وقال ابن البَرْقي عن ابن معين: ثقة إلّا أنه أخطأ في حديثٍ أو حديثين. قلت. احتجَّ به الجماعةُ، وأخرج له الشيخانِ من رواية القدماء عنه في الاحتجاج، ومن رواية بعض المتأخرين عنه في المتابعات، وإنما عِيبَ عليه أنّه تغيَّر حفظُه لكبر سنِّه، لأنه عاش مئةً وثلاثَ سنين، ولم يذكره ابنُ عدي في «الكامل» ولا ابنُ حِبَّان.

(ع) عبدُ الواحد بنُ زياد العَبْدي البصري. قال ابنُ معين: أثبتُ أصحابِ الأعمش: شعبةُ وسفيانُ، ثم أبو معاوية، ثم عبدُ الواحد بن زياد، وعبدُ الواحدِ ثقةٌ، وأبو عَوانةَ أحبُّ إليَّ منه. ووثقه أبو زُرْعة وأبو حاتم وابنُ سعد والنَّسائي وأبو داود والعِجْلي والدارقطني، حتى قال ابنُ عبد البرِّ: لا خلافَ بينهم أنه ثقةٌ ثبت. كذا قال، وقد أشار يحيى القطان إلى لِينه، فروى ابنُ المديني عنه أنه قال: ما رأيتُه طلبَ حديثاً قطُّ، وكنتُ أُذاكرُه بحديث الأعمش فلا يَعرِفُ منه حَرْفاً. قلتُ: وهذا غيرُ قادح لأنه كان صاحبَ كتابٍ. وقد احتجَّ به الجماعة.

(خ ٤) عبدُ الواحد بنُ عبد الله النَّصْري. كان أميرَ المدينة في خِلافة يزيدَ بن عبد المِلك، وقال أفلحُ بن حُميد: كان محمودَ الولاية، ووثقه العِجْلي والدارقطني وغيرُهما، وقال أبو حاتم: لا يُحتجُّ به. قلت: له في «الصحيح» حديثٌ واحدٌ عن واثلةَ في التغليظ في الكذب على النبيِّ ﷺ. وروى له الأربعة.

(خ د ت س) عبدُ الواحد بن واصل، أبو عُبيدة الحدَّاد، مشهورٌ بكنيته، قال ابنُ معين: كان من المتثبِّتين، ما أعلم أنّا أخذنا عليه خطأً البتَّةَ. وقال أحمد: أخشى أن يكون ضعيفاً، وقال أيضاً: لم يكن صاحبَ حفظٍ، لكن كان كتابُه صحيحاً، ووثقه العِجْلي ويعقوبُ بن شيبة ويعقوبُ بن سفيان وأبو داود وغيرُهم. قلتُ: له في «الصحيح» حديثٌ واحد في الصلاة من روايته عن عثمانَ بن أبي روَّاد، عن الزُّهري، عن أنس، تابعه فيه محمدُ بن بكر البُرْساني عن عثمان، وروى له أبو داود والنَّسائي والترمذي.

(ع) عبدُ الوارث بن سعيد التَّنُّوري، أبو عُبَيدة البصري، من مشاهير المحدِّثين ونبلائهم.

أثنى شعبةُ على حفظه، وكان يحيى بنُ سعيد القَطَّان يرجعُ إلى حفظه، وقيل لابن معين: مَن أثبتُ شيوخ البصريين؟ فعدَّه فيهم، وقدَّمه مرةً على ابن عُلَيَّة في أيوب، ووثّقه أبو زُرعةَ والنّسائي وابن سعد وابن نُمَير والعِجْلي وأبو حاتم، وزاد: هو أثبت من حماد بن سلمة. وذكر أبو داود عن أبي عليٍّ المَوْصلي: أنَّ حماد بن زيد كان ينهاهم عنه لأجل القول بالقَدَر.

قال البخاري: قال عبدُ الصمد بن عبد الوارث: مكذوبٌ على أبي، وما سمعتُ منه يقول قطُّ في القَدَر شيئاً. وقال الساجي: حدثنا علي بنُ أحمد، سمعت هُدْبة بن خالد يقول: سمعتُ عبد الوارث يقول: ما رأيتُ الاعتزال قطُّ، قال الساجي: ما وَضَعَ منه إلّا القَدَرُ. قلت: يُحتمل أنه رجع عنه، بل الذي اتضح لي أنهم اتهموه به لأجل ثنائه على عَمْرو بن عُبيد، فإنه كان يقول: لولا أنني أعلم أنه صدوقٌ ما حدَّثتُ عنه، وأئمةُ الحديث كانوا يُكذِّبون عمرو بن عُبَيد، وينهون عن مجالسته، فمن هنا اتُّهم عبدُ الوارث. وقد احتجَّ به الجماعة.

(ع) عبدُ الوهاب بنُ عبد المجيد الثَّقفي، أبو محمد البصري، أحدُ الأثبات، قال عليُّ بن المديني: ليس في الدُّنيا كتابٌ عن يحيى بن سعيد الأنصاري أصحُّ من كتاب عبد الوهاب. ووثقه العِجْلي ويحيى بنُ معين وآخرون. وقال ابنُ سعد: ثقة وفيه ضعف. قلت: عَنَى بذلك ما نُقِمَ عليه من الاختلاط. قال عباسٌ الدُّوري عن ابن معين: اختَلَطَ بأَخَرَة، وقال عُقبة بن مُكْرَم: اختَلَطَ قبلَ موته بثلاثِ سنين. وقال عمرو بنُ علي: اختَلَطَ حتى كان لا يعقِل. قلت: احتجَّ به الجماعة، ولم يُكثر البخاريُّ عنه، والظاهرُ أنه إنما أخرجَ له عمَّن سَمِعَ منه قبل اختلاطه، كعمرو بن علي وغيره، بل نقل العُقَيلي أنه لما اختَلَطَ حَجَبه أهلُه، فلم يَروِ في الاختلاط شيئاً، والله أعلم.

(ع) عُبَيد الله بن أبي جعفر المِصْري الفقيه، يكنى أبا بكر. وثقه أحمد ـ في رواية عبد الله ابنِه عنه ـ وأبو حاتم والنَّسائي وابنُ سعد. وقال ابنُ يونس: كان عالماً عابداً. ونقل صاحبُ «الميزان» عن أحمدَ أنه قال: ليس بقويّ. قلتُ: إن صحَّ ذلك عن أحمدَ، فلَعله في شيء مخصوصٍ، وقد احتجَّ به الجماعة.

(ع) عُبَيد الله بن عبد المجيد الحَنَفي، أبو علي، مشهور بكنيته، وهو من نُبلاء المحدِّثين. قال ابن معين وأبو حاتم: لا بأسَ به. ووثقه العِجْلي والدَّارقطني وغيرُ واحد. وأخرجه العُقَيلي في «الضُّعفاء»، وأورد له حديثاً تفرَّد به ليس بمنكر. واحتجَّ به الجماعة.

(ع) عُبَيد الله بنُ موسى بن أبي المختار العَبْسي مولاهم، أبو محمد الكوفي، من كبار شيوخ البخاري. سمع من جماعة من التابعين، وثقه ابنُ معين وأبو حاتم والعِجْلي وعثمان ابن أبي شيبة وآخرون، قال ابن سعد: كان ثقةً صدوقاً حسن الهيئة، وكان يتشيَّع ويروي أحاديث في التشيُّع منكرة، وضُعِّف بذلك عند كثير من الناس. وعاب عليه أحمدُ غُلوَّه في التشيُّع مع تقشُّفه وعبادِته، وقال أبو حاتم: كان أثبتَهم في إسرائيل. وقال ابنُ معين[1]: كان عنده «جامع» سفيان الثوري، وكان يُستصغَر[2] فيه. قلت: لم يُخرج له البخاريُّ من روايته عن الثوريِّ شيئاً. واحتجَّ به هو والباقون.

(خ ٤) عَبيدة بن حُميد بن صُهَيب، أبو عبد الرحمن الكوفي، وثقه أحمدُ، وقال: ما أصحَّ حديثَه، وما أدري ما للناس وله! وقال ابنُ معين: ما به بأسٌ، وليس له بَخْتٌ. وقال ابنُ المديني مرةً: ما أصحَّ حديثَه، ومرةً ضعَّفه. وقال يعقوبُ بن شيبة: لم يكن من الحفَّاظ، وقال الساجي: ليس بالقويِّ، ووثقه آخرون. قلت: له في «الصحيح» ثلاثةُ أحاديثَ، أحدُها في الأدب: حديثُه عن منصور، عن مجاهد، عن ابن عباس في قصة القَبْرين اللذين يُعذَّب مَن فيهما، وهو عنده في الطهارة من رواية جَرير عن منصور. ثانيها في الدعاء: حديثه عن عبد الملك بن عُمير، عن مُصعَب بن سعد، عن أبيه في قوله: «اللهمَّ إني أعوذُ بك من البُخل والجُبن» الحديث، وهو عنده في الدعاء أيضاً من رواية شُعبة وزائدةَ عن عبد المِلك. ثالثها في الحجِّ: حديثُه عن عبد العزيز بن رُفيع، عن عبد الله بن الزُّبير، عن عائشةَ في الصلاة بعد العصر، وهذا حديثٌ فردٌ عنده، إلا أن الرواية عن عائشة في ذلك مرويةٌ عنده من طُرق، وروى له أصحابُ «السُّنن» الأربعة.

---

(١) كذا في الأصول، ويغلب على ظننا أنه محرَّف عن «ابن عدي»، فإنَّ هذا القول له في كتابه «من روى عنهم البخاري في الصحيح» (١٣٥).

(٢) تحرَّف في (س) إلى: يستضعف، وفي (ع) إلى: يصوب.

(خ د ت س) عتَّاب بن بَشير الجَزَري. ضعفه أحمد بنُ حنبل في خُصَيف ووثقه ابنُ معين والدارقطني. وقال النَّسائي: ليس بقوي. وقال أبو داود عن أحمد: تركه ابنُ مَهْدي بأخَرَة. وقال ابنُ المديني: ضَرَبْنا على حديثه. قلت: ليس له في «الصحيح» سوى حديثين، أحدهما في الطب: حديثُ أمِّ قيس بنت مِحصَن في الإعلاق من العُذْرة، أخرجه بمتابعة ابنِ عُيَينَة وشُعيب بن أبي حمزة لشيخه إسحاقَ بن راشد، ثلاثتهم عن الزُّهري. ثانيهما في الاعتصام: حديثُ عليِّ بن أبي طالب: أنَّ رسول الله ﷺ طَرَقَه وفاطمةَ، فقال: «ألا تُصلُّون» قال علي: فقلتُ: يا رسول الله، إنما أنفسُنا بيد الله... الحديث، أخرجه مقروناً بشُعَيب، هذا جميعُ ما له عندَه. وروى له أبو داودَ والنَّسائي والترمذي.

(خ س ق) عثمانُ بن صالح السَّهْمي، أبو يحيى المِصْري، من شُيوخ البخاري. وثقه ابنُ معين والدارقطني. وقال أبو حاتم: شيخٌ. وقال أبو زُرْعة: كان يكتبُ مع خالد بن نَجِيح، وكان خالدٌ يُملي عليهم ما لم يسمعوا من الشيخ، فبُلوا به. قلت: وهذا بعينه جَرَى لعبد الله ابن صالح كاتبِ الليث، وخالدُ بن نَجِيح هذا كان كذَّاباً، فكان يحفظُ بسُرعة، وكان هؤلاء إذا اجتمعوا عند شيخ فسمعوا منه، وأرادوا كتابةَ ما سَمِعوه، اعتمدوا في ذلك على إملاء خالدٍ عليهم، إما من حفظِه أو من الأصل، فكان يزيدُ فيه ما ليس منه، فدخلت عليهم الأحاديثُ الباطلة من هذه الجهة. وقد ذكر الحاكم أن مِثل هذا بعينه وقع لقُتيبة بن سعيد معه مع جلالة قُتيبة.

وأما ما رواه أحمدُ بن محمد بن الحجَّاج بن رِشدِين عن أحمدَ بن صالح أنه ترك عثمانَ ابن صالح فلا يقدحُ فيه، أمّا أولاً فابنُ رِشدِين ضعيفٌ لا يُوثق به في هذا، وأمّا ثانياً فأحمدُ ابن صالح من أقران عثمان، فلا يُقبَل قوله فيه إلّا ببيانٍ واضح، والحكمُ في أمثال هؤلاء الشيوخ الذين لقيهم البخاريُّ ومَيَّز صحيحَ حديثهم من سَقيمه وتكلَّم فيهم غيرُه، أنه لا يُدَّعى أن جميع أحاديثهم مِن شرطه، فإنه لا يُخرِجُ لهم إلّا ما تبيَّن له صحتُه، والدليلُ على ذلك أنه ما أخرج لعثمان هذا في «صحيحه» سوى ثلاثةِ أحاديث، أحدُها متابعة في تفسير سورةِ البقرة. وروى له النَّسائي وابنُ ماجه.

(ع) عثمان بن عُمر بن فارس العَبْدي البصري، أحدُ الأثبات وثقه أحمد وابن معين والعجلي وابنُ سعد وآخرون، وقال أبو حاتم: كان يحيى بنُ سعيد لا يرضاه. قلتُ: قد نقلَ البخاريُّ عن علي بن المديني: أنَّ يحيى بن سعيد احتجَّ به، ويحيى بنُ سعيد شديدُ التعنُّت في الرجال لا سيما من كان من أقرانِه، وقد احتجَّ به الجماعة.

(خ م د س) عثمانُ بن غِياث الرَّاسبي البصري. وثقه العجلي وابنُ معين وأحمد والنَّسائي، وقال أبو داود وأحمدُ: كان مرجئاً، وقال ابنُ معين وابنُ المديني: كان يحيى بنُ سعيد يُضعِّفُ حديثه في التفسير عن عِكرمة. قلت: لم يُخرِّج له البخاريُّ عن عِكرمةَ سوى موضعٍ واحد معلَّقاً. ورَوَى له حديثاً آخر أخرجه في الأدب (٣٦٩٣) من رواية يحيى بن سعيد عنه، عن أبي عثمان، عن أبي موسى حديثَ القُفِّ، ورواه في فضل عمرَ أيضاً من رواية أبي أسامة عنه، وتابعه عندَه أيوبُ وعاصمٌ وعليُّ بن الحكم، عن أبي عثمان. وروى له مسلمٌ وأبو داود والنَّسائي.

(خ ت) عثمان بنُ فَرْقَد العطَّار البصري. وثقه ابنُ حِبَّان، وقال: مستقيمُ الحديث، وقال أبو حاتم الرازي: رَوَى حديثاً منكراً، وهو حديثُ شُقْران. وقال أبوالفتح الأزدي: يتكلَّمون فيه. وقال الدارقطني: يُخالف الثقات. قلتُ: ليس له عند البخاريِّ سوى حديث واحدٍ، أخرجه مقروناً بعبد الله بن نُمَير، كلاهما عن هشام، عن أبيه، عن عائشة في أواخر البيوع في قوله تعالى: ﴿ وَمَن كَانَ غَنِيًّا فَلْيَسْتَعْفِفْ ﴾، وذكَرَ له آخرَ في حديث الإفك، قال فيه: قال محمدُ عن عثمان بن فَرقَد، عن هشام، عن أبيه: سببتُ حساناً عند عائشة، الحديث، ووصله من حديث عَبْدَةَ عن هشام، وأخرج له الترمذيُّ (١٠٤٧) حديثَ شُقْران واستغربه[1].

(خ م د س ق) عثمانُ بن محمد بن أبي شيبة الكوفي، أحدُ الحفاظ الكِبار. وثقه يحيى بن معين وابنُ نُمير والعِجْلي وجماعة، وقال أبو حاتم: كان أكبرَ من أخيه أبي بكر إلّا أنَّ أبا بكر صنَّف[2]

(١) قال الترمذي: حسن غريب.

(٢) تحرَّف في (ع) (س) إلى: ضعيف.

وعثمانُ صدوقٌ. وقال الأثرمُ عن أحمد: ما علمتُ إلا خيراً، وقال عبد الله بن أحمد: عرضتُ على أبي أحاديث لعثمان فأنكرها، وقال: ما كان أخوه ـ يعني أبا بكر ـ يُطنِّفُ(١) نفسَه بشيء من هذه الأحاديث، وتتبع الخطيبُ الأحاديثَ التي أنكرها أحمدُ على عثمانَ وبيَّن عذرَه فيها. وذكر له الدارقطني في «كتاب التصحيف» أشياءَ كثيرة صحَّفها من القرآن في تفسيره، كأنه ما كان يحفظُ القرآن. روى له الجماعةُ سوى الترمذيّ.

(خ س) عثمانُ بن الهيثم بن الجَهْم المؤذِّن، أبو عَمرو البصري. قال أبو حاتم: كان صدوقاً غيرَ أنه كان يتلقَّن بأَخَرَة. قال الدارقطني: كان صدوقاً كثيرَ الخطأ. وقال الساجي: ذُكِرَ عند أحمد فأومأ إليه أنه ليس بثبت، ولم يُحدِّث عنه. قلتُ: له في البخاري حديثُ أبي هريرة في فضل آية الكرسي، ذكره في مواضعَ عنه مطولاً ومختصراً، وروى له حديثاً آخرَ عن محمد ـ وهو الذُّهْلي ـ عنه عن ابن جُرَيج، وآخرَ في العلم صرَّح بسماعه منه، وهو متابعة.

(ع) عدي بن ثابت الأنصاري الكوفي التابعي المشهور. وثقه أحمدُ والنَّسائي والعِجْلي والدارقطني إلّا أنه قال: كان يغلو في التشيُّع، وكذا قال ابنُ معين. وقال أبو حاتم: صدوقٌ، وكان إمامَ مسجد الشِّيعة وقاصَّهم. وقال الجُوزجاني: مائل عن القصد، وقال عفَّانُ عن شعبةَ: كان من الرَّفّاعينَ(٢). قلتُ: احتجَّ به الجماعةُ، وما أُخرِج له في «الصحيح» شيء مما يُقوِّي بدعته.

(خ ٤) عطاءُ بنُ السائب بن مالك الثَّقفي الكوفي، وقيل: اسمُ جدِّه يزيد، من مشاهير الرُّواة الثقات إلا أنه اختَلَطَ فضعَّفوه بسبب ذلك، وتحصَّلَ لي من مجموع كلام الأئمة، أن روايةَ شعبةَ وسفيانَ الثوري وزهُير بن معاوية وزائدةَ وأيوبَ وحمادِ بن زيد عنه قبلَ الاختلاط، وأنَّ جميعَ مَن روى عنه غير هؤلاء فحديثُه ضعيفٌ؛ لأنه بعد اختلاطه، إلّا حمادَ بن سلمة فاختَلَفَ قولُهم فيه، له في البخاريِّ حديثه عن سعيد بن جُبير عن ابن عباس في ذِكر الحَوْض

---

(١) تحرَّف في (ع) إلى: يصف، وفي (س) إلى: تطيق. ومعنى طنَّف نفسه: رغَّبها وحملها على رواية شيء من هذه الأحاديث.

(٢) أي: الذين يكثرون من رفع أحاديث موقوفة.

مقرونٌ بأبي بِشر جعفر بن أبي وَحْشية أحدِ الأثبات، وهو في تفسير سورة الكوثر.

(م ٤) عطاء بن أبي مسلم الخُراساني، مشهور. مختلف فيه، ما علمت من ذكره في رجال البخاري سوى المِزّي، فإنه ذكره في «التهذيب»، وتعلّق بالقصة التي ذكرناها في الحديث الحادي والثمانين في الفصل الذي قبلَ هذا، وليس فيها ما يُقطَعُ به لما زعمه، والله أعلم.

(خ م د س ق) عطاء بنُ أبي ميمونةَ البصري، أبو معاذ مولى أنس. وثقه ابنُ معين والنَّسائي وأبو زُرْعةَ، وقال ابنُ عدي: في أحاديثه بعضُ ما يُنكَر، وقال البخاريُّ وغيرُ واحد: كان يرى القَدَر. قلتُ: احتجَّ به الجماعةُ سوى الترمذي، وليس له في البخاري سوى حديثه عن أنس في الاستنجاء.

(ع) عفَّان بنُ مسلم الصَّفَّار، من كِبار الثقات الأثبات. لقيه البخاريُّ وروى عنه شيئاً يسيراً، وحدَّث عن جماعةٍ من أصحابه عنه، اتفقوا على توثيقه حتى قال يحيى القطَّان: إذا وافقني عفَّان لا أبالي من خالفني. وقال أبو حاتم: ثقةٌ متقنٌ متينٌ. وسُئل أحمدُ بن حنبل: من تابعَ عفانَ على كذا؟ فقال: وعفان يحتاجُ إلى متابع؟ وذكره ابنُ عدي في «الكامل» لقول سليمان بن حرب: ما كان عفانُ يَضبِطُ عن شعبةَ، وقد قال أبو عمر الحَوْضي: رأيتُ شعبةَ أقامَ عفانَ من مجلسه مراراً من كثرة ما يُكرِّر عليه. قلت: فهذا يدلُّ على تثبُّته في تحمُّلِه، وكأن قولَ سليمان: إنه كان لا يَضبِطُ عن شعبة، بالنسبة إلى أقرانه الذين يحفظون بسرعة، وقد قال يحيى بنُ معين: ابنُ مهدي وإن كان أحفظَ من عَفَّان، فما هو من رجال عفَّان في الكتاب. وقال ابنُ المديني: ما أقول في رجل كان يشكُّ في حرف فيضربُ على خمسةِ أسطر؟ وقيل لابن معين: إذا اختلفَ عفانُ وأبو الوليد في حديث فالقولُ قولُ مَن؟ قال: القولُ قولُ عفَّان، والكلامُ في إتقانه كثيرٌ جداً. احتجَّ به الجماعة.

(ع) عُقيل بن خالد الأَيلي، أحدُ الثقات الأثبات، من أصحاب الزُّهري. اعتمده الجماعةُ، وقد تقدَّم في ترجمة إبراهيمَ بن سعد حِكايةُ أحمدَ بن حنبل في إنكاره على يحيى بن سعيد القطَّان تليينَ عُقيل وإبراهيم.

(ع) عِكْرمة أبو عبد الله مولى ابن عباس، احتجَّ به البخاريُّ وأصحابُ «السنن»، وتنكَّبَه[١] مسلمٌ فلم يُخرج له سوى حديثٍ واحدٍ في الحجِّ مقروناً بسعيد بن جُبَير، وإنما تركه مسلم لكلام مالكٍ فيه، وقد تعقَّب جماعةٌ من الأئمة ذلك، وصنَّفوا في الذبِّ عن عِكْرمة، منهم: أبو جعفر بنُ جَرير الطبريُّ ومحمد بن نصر الـمَروزيُّ وأبو عبد الله بن منده وأبو حاتم بنُ حِبَّان وأبو عمر بنُ عبد البرِّ وغيرُهم، وقد رأيتُ أن أُلخصَ ما قيل فيه هنا، وإن كنتُ قد استوفيتُ ذلك في ترجمته من «مختصري لتهذيب الكمال».

فأما أقوال من وَهَّاه فمدارها على ثلاثةِ أشياءَ: على رميه بالكذب، وعلى الطَّعن فيه بأنه كان يَرَى رأيَ الخوارج، وعلى القَدْح فيه بأنه كان يقبلُ جوائزَ الأمراء، فهذه الأوجهُ الثلاثة يدور عليها جميعُ ما طُعِن به فيه، فأما البِدعةُ فإن ثبتت عليه فلا تضرُّ حديثَه، لأنه لم يكن داعيةً مع أنها لم تثبت عليه. وأما قَبولُ الجوائز فلا يقدحُ أيضاً إلا عند أهل التشديد، وجمهورُ أهل العلم على الجواز كما صنَّف في ذلك ابنُ عبد البرِّ. وأما التكذيبُ فسنبيِّنُ ردَّه[٢] بعد حكاية أقوالهم، وأنه لا يلزمُ من شيء منه قدحٌ في روايته، فالوجهُ الأول فيه أقوالٌ فأشدُّها ما رُويَ عن ابن عمر أنه قال لنافع: لا تكذب عليَّ كما كَذَبَ عكرمةُ على ابن عباس، وكذا ما رُوي عن سعيد بن المسيّب أنه قال ذلك لبُـرْدٍ مولاه، فقد رُوي ذلك عن إبراهيم بن سعد بن إبراهيم، عن أبيه، عن سعيد بن المسيّب، وقال إسحاقُ بن عيسى بن الطبَّاع: سألتُ مالكاً: أبلغك أن ابن عمر قال لنافع: لا تكذب عليَّ كما كَذَبَ عكرمةُ على ابن عباس؟ قال: لا، ولكن بلغني أنَّ سعيد بن المسيّب قال ذلك لبُرْدٍ مولاه. وقال جَرير ابنُ عبد الحميد عن يزيد بن أبي زياد: دخلتُ على عليِّ بن عبد الله بن عباس وعكرمةُ مقيَّدٌ، فقلتُ: ما لهذا؟ قال: إنه يكذبُ على أبي. ورُوي هذا أيضاً عن عبد الله بن الحارث أنه دخلَ على عليٍّ. وسُئِلَ ابنُ سِيرين عنه، فقال: ما يسوءني أن يدخل الجنةَ، ولكنه كذَّاب. وقال عطاءٌ الخُراساني: قلتُ لسعيد بن المسيّب: إن عِكرمةَ يزعمُ أنَّ رسول الله ﷺ تزوَّج ميمونةَ وهو

---

(١) في (س): وتركه.

(٢) في (ع) و(س): فسنبين وجوه رده.

مُحرِمٌ، فقال: كَذَبَ مَخْبَثَانُ. وقال فِطرُ بن خليفة: قلت لعطاء: إن عكرمةَ يقولُ: سبقَ الكتابُ الخُفَّين، فقال: كذبَ، سمعتُ ابنَ عباس يقول: امسح على الخفين وإن خرجتَ من الخلاء، وقال عبدُ الكريم الجَزَري: قلت لسعيد بن جُبير[1]: إن عكرمةَ كَرِهَ كِرَى الأرض، فقال: كذب، سمعت ابن عباس يقول: إنّ أمثل ما أنتم صانعون استئجار الأرض البيضاء. وقال وُهَيب بن خالد: كان يحيى بن سعيد الأنصاري يُكذِّبه. وقال إبراهيمُ بن المنذر عن مَعْن بن عيسى وغيرِه: كان مالكٌ لا يرى عكرمةَ ثقةً، ويأمر أن لا يُؤخذ عنه. وقال الرَّبيعُ: قال الشافعيُّ: وهو ـ يعني مَالكاً ـ سيِّئُ الرأي في عِكرمةَ، قال: لا أرى لأحد أن يقبلَ حديثه. وقال عثمان بن مُرَّةَ: قلتُ للقاسم: إن عكرمة قال كذا، فقال: يا ابنَ أخي، إن عكرمةَ كذَّاب، يُحدِّث غُدوةً حديثاً يُخالفه عشيةً.

وقال الأعمشُ عن إبراهيم: لقيتُ عِكرمةَ فسالتُه عن البطشة الكبرى، فقال: يومُ القيامة، فقلت: إنَّ عبد الله ـ يعني ابن مسعود ـ كان يقولُ: البطشةُ الكبرى يومُ بدر، فبلغني بعد ذلك أنه سُئِلَ عن ذلك فقال: يومُ بدر. وقال القاسمُ بن مَعْن بن عبد الرحمن: حدثني أَبي، حدثني عبدُ الرحمن، قال: حدَّث عكرمةُ بحديث، فقال: سمعتُ ابنَ عباس يقول: كذا وكذا، قال: فقلتُ: يا غلام، هاتِ الدواةَ، قال: أعجبك؟ قلتُ: نعم، قال: تريدُ أن تكتبَه؟ قلتُ: نعم، قال: إنما قلتُه برأيي، وقال ابنُ سعد: كان عكرمةُ بحراً من البحور، ويتكلَّم الناسُ فيه، وليس يُحتجُّ بحديثه.

فهذا جميعُ ما نُقِل عن الأئمة في تكذيبه على الإبهام، وسنذكرُ إن شاء الله تعالى بيانَ ذلك، وتَصرُّفَ وجوهِه، وأنه لا يلزم عِكرمةَ من شيء منه قدحٌ في حديثه.

وأما الوجهُ الثاني: وهو الطعنُ فيه برأي الخوارج، فقال ابن لهيعة عن أبي الأسود محمدِ ابن عبد الرحمن يتيمِ عُروةَ: كان عكرمةُ قد أَتَى نجدةَ الحَرُوري، فأقام عنده ستةَ[2] أشهر، ثم رجع إلى ابن عباس فسلَّم عليه، فقال: قد جاء الخبيثُ، قال: فكان يُحدِّث برأي نجدةَ.

---

(١) تحرَّف في (ع) و(س) إلى: سعيد بن المسيّب.

(٢) تحرَّف في (ع) إلى: تسعة.

قال: وكان ـ يعني نجدة ـ أولَ من أحدثَ رأيَ الصُّفرية.

وقال الجُوزجاني: قلت لأحمد بن حنبل: أكان عكرمةُ إباضياً؟ فقال: يُقال: إنه كان صُفْريّاً. وقال أبو طالب عن أحمد: كان يَرَى رأيَ الخوارج الصُّفْرية، وعنه أَخَذَ ذلك أهلُ إفريقية. وقال علي بن المديني: يُقال: إنه كان يرى رأيَ نجدةَ، وقال يحيى بنُ معين: كان ينتحِلُ مذهب الصُّفْرية، ولأجل هذا تركه مالكٌ. وقال مصعبٌ الزُّبيري: كان يرى رأيَ الخوارج، وزعم أن عليَّ بن عبد الله بن عباس كان على هذا المذهب، قال مصعبٌ: وطلبه بعضُ الولاة بسبب ذلك، فتغيَّب عند داود بن الحُصين إلى أن مات. وقال خالدُ بن أبي عِمران المصري: دخل علينا عِكرمةُ إفريقيةَ وقتَ المَوْسِم، فقال: وَدِدتُ أني اليومَ بالموسم بيدي حَرْبةٌ أضربُ بها يميناً وشمالاً، وقال أبو سعيد بنُ يونس في «تاريخ الغرباء»: وبالمغرب إلى وقتنا هذا قومٌ على مذهب الإباضية يُعرَفون بالصُّفْرية يزعمون أنهم أخذوا ذلك عن عِكرمةَ. وقال يحيى بنُ بُكير: قَدِمَ عكرمةُ مصرَ ونزل بها داراً، وخرج منها إلى المغرب، فالخوارجُ الذين بالمغرب عنه أخذوا.

ورَوَى الحاكم في «تاريخ نيسابور» عن يزيدَ النحوي قال: كنت قاعداً عند عكرمة، فأقبل مقاتل بن حيّان وأخوه، فقال له مقاتل: يا أبا عبد الله، ما تقول في نبيذ الجرّ؟ فقال عكرمةُ: هو حرامٌ، قال: فما تقول فيمن يشربه؟ قال: أقول: إنّ كلَّ شربة منه كَفْرة. قال يزيد: فقلتُ: والله لا أدعُه أبداً، قال: فوثب مغضباً، قال: فلقيتُه بعد ذلك في مَفَازة يَزْد[1] فسلَّمتُ عليه، وقلت له: كيف أنت؟ فقال: بخير ما لم أَرَك.

وقال الدَّراوَرْدي: توفِّي عكرمةُ وكُثَيِّر عَزَّة في يوم واحدٍ، فعجب الناسُ لموتهما واختلافِ رأيهما، عكرمةُ يُظَنُّ به رأي الخوارج، يُكفِّرُ بالذَّنب، وكُثيِّر شِيعيٌّ يؤمن بالرَّجعة إلى الدنيا.

وأما الوجهُ الثالث، فقال أبو طالب: قلتُ لأحمد: ما كان شأنُ عكرمة، كان ابنُ سيرين لا يرضاه؟ قال: كان يرى رأيَ الخوارج، وكان يأتي الأمراءَ يطلبُ جوائزَهم، ولم يترك موضعاً

(١) تحرَّف في (س) إلى: فرد. ويَزد: مدينة متوسطة بين نيسابور وشيراز وأصبهان، من أعمال فارس.

إلّا خرج إليه. وقال عبدُ العزيز بن أبي روَّاد: رأيتُ عكرمةَ بنيسابورَ، فقلتُ له: تركتَ الحرمين وجئتَ إلى خُرَاسان؟ قال: جئتُ أسعى على عيالي. وقال أبو نُعيم: قَدِمَ على الوالي بأصبهانَ، فأجازه بثلاثة آلافِ درهم.

هذا جميعُ ما قيل فيه من القَدْح، فأما الوجهُ الأول فقولُ ابنِ عمرَ لم يثبت عنه، لأنه من رواية أبي خَلَف الخزَّاز عن يحيى البكَّاء: أنه سمع ابنَ عمر يقولُ ذلك، ويحيى البكَّاء متروكُ الحديث، قال ابنُ حِبَّان: ومن المحال أن يُجرِّحَ العدلُ بكلام المجروح. وقال ابن جَرِير: إن ثبتَ هذا عن ابن عمر، فهو محتمِلٌ لأوجه كثيرة لا يتعيَّن منه القدحُ في جميع روايته، فقد يمكن أن يكون أنكرَ عليه مسألةً من المسائل كذَّبه فيها. قلتُ: وهو احتمال صحيحٌ، لأنه رُويَ عن ابن عمر أنه أنكرَ عليه الروايةَ عن ابن عباس في الصَّرْف، ثم استدلَّ ابنُ جرير على أن ذلك لا يوجبُ قدحاً فيه، بما رواه الثقاتُ عن سالم بن عبد الله بن عمر أنه قال إذ قيل له: إن نافعاً مولى ابنِ عمر حدَّث عن ابنِ عمر في مسألة الإتيان في المحلِّ المكروه: كذبَ العبدُ على أبي. قال ابنُ جَرير: ولم يروا ذلك من قول سالم في نافع جرحاً، فينبغي أن لا يروا ذلك من ابن عمر في عكرمةَ جرحاً، وقال ابنُ حِبَّان: أهلُ الحِجاز يُطلقون كَذَبَ في موضع أَخطأَ، ذكر هذا في ترجمة بُرْد من «كتاب الثقات». ويُؤيد ذلك إطلاقُ عُبادة بن الصامت قولَه: كَذَبَ أبو محمد، لما أُخبر أنه يقول: الوترُ واجبٌ، فإن أبا محمد لم يقله روايةً، إنما قاله اجتهاداً، والمجتهدُ لا يُقال: إنه كذبَ، إنما يُقال: أخطأ، وذكر ابنُ عبد البر لذلك أمثلةً كثيرة.

وأما قولُ سعيد بن المسيّب، فقال ابنُ جرير: ليس ببعيد أن يكون الذي حُكي عنه نظيرَ الذي حُكي عن ابن عمر. قلت: وهو كما قال، فقد تبيَّن ذلك من حكاية عطاء الخُراساني عنه في تزويج النبيِّ ﷺ بميمونةَ، ولقد ظُلِم عكرمةُ في ذلك، فإن هذا مروي عن ابن عباس من طُرق كثيرةٍ أنه كان يقول: إن النبيَّ ﷺ تزوَّجها وهو محرمٌ، ونظيرُ ذلك ما تقدَّم عن عطاء وسعيد بن جُبير، ويُقوِّي صحةَ ما حكاه ابنُ حِبَّان أنهم يُطلقون الكذبَ في موضع الخطأ، ما سيأتي عن هؤلاء من الثناءِ عليه والتعظيم له، فإنه دالٌّ على أن طَعْنَهم عليه إنما هو في

هذه المواضع المخصوصة، وكذلك قولُ ابنِ سِيرينَ: الظاهرُ أنه طَعَنَ عليه من حيث الرأي، وإلا فقد قال خالدٌ الحذَّاء: كلُّ ما قال محمدُ بن سِيرين: نُبئتُ عن ابن عباس، فإنما أخذَه عن عِكْرمة، وكان لا يُسمِّيه، لأنه لم يكن يرضاه. وأما روايةُ يزيدَ بن أبي زياد عن علي بن عبد الله بن عباس في تكذيبه، فقد ردَّها أبو حاتم بنُ حِبَّان بضعف يزيدَ، وقال: إن يزيدَ لا يُحتجُّ بنقله، وهو كما قال. وأما ما رُوي عن يحيى بن سعيد في ذلك فالظاهرُ أنه قلَّد فيه سعيدَ بن المسيّب.

وأما قصةُ القاسم بن محمد فقد بيَّن سببها وليس بقادح، لأنه لا مانعَ أن يكون عند المتبحِّر في العلم في المسألة القولان والثلاثةُ، فيخبر بها يستحضِرُ منها، ويُؤيِّد ذلك ما رواه ابنُ هُبيرة قال: قَدِمَ علينا عكرمةُ مصرَ فجعل يُحدِّثنا بالحديث عن الرجل من الصحابة، ثم يُحدِّثنا بذلك الحديث عن غيره، فأتينا إسماعيلَ بن عُبيد الأنصاري وكان قد سَمِعَ من ابن عباس، فذكرنا ذلك له، فقال: أنا أخبرُه لكم، فأتاه فسأله عن أشياءَ كان سَمِعَها من ابن عباس فأخبره بها على مثلِ ما سَمِعَ، قال: ثم أتيناه فسألناه، فقال: الرجلُ صدوقٌ ولكنه سَمِعَ من العلم فأكثرَ، فكلما سَنَحَ له طريقٌ سَلَكَه. وقال أبو الأسود: كان عكرمةُ قليلَ العقل، وكان قد سَمِعَ الحديثَ من رجلين، فكان إذا سُئِلَ حدَّث به عن رجلٍ، ثم يُسأل عنه بعدَ حين فيُحدِّث به عن الآخر، فيقولون: ما أكذبَه! وهو صادق. وقال سليمانُ ابن حرب عن حماد بن زيد: قال أيوبُ: قال عِكرمةُ: أرأيت هؤلاء الذين يكذِّبونني من خلفي، أفلا يكذِّبونني في وجهي؟ يعني أنهم إذا واجهوه بذلك أمكنه الجوابُ عنه والمخرجُ منه. وقال سليمان بن حرب: وجهُ هذا أنهم إذا قرَّروه[1] بالكذب لم يجدوا عليه حُجَّةً.

وأما طعنُ إبراهيمَ عليه بسبب رجوعه عن قوله في تفسير البَطْشة الكبرى إلى ما أخبره به عن ابن مسعود، فالظاهرُ أن هذا يُوجب الثناءَ على عكرمةَ لا القدحَ، إذ كان يظنُّ شيئاً فبلغه عمَّن هو أَولى منه خلافُه، فترك قولَه لأجلِ قولِه.

---

(١) تحرَّف في (س) إلى: رموه.

وأما قصةُ القاسم بن مَعْن ففيها دلالةٌ على تحرِّيه، فإنه حدَّثه في المذاكرة بشيء فلما رآه قد أراد أن يكتبَه عنه شكَّ فيه، فأخبره أنه إنما قاله برأيه، فهذا أولى أن يُحمَل عليه من أن يُظَنَّ به أنه تعمَّد الكذب على ابنِ عباس برأيه.

وأما ذمُّ مالك له، فقد بيَّن سببه، وأنه لأجل ما رُمي به من القول ببدعة الخوارج، وقد جزمَ بذلك أبو حاتم، قال ابنُ أبي حاتم: سألتُ أبي عن عِكرمةَ، فقال: ثقةٌ، قلتُ: يُحتجُّ بحديثه؟ قال: نعم إذا روى عنه الثقات، والذي أنكرَ عليه مالكٌ إنما هو بسبب رأيه. على أنه لم يثبت عنه من وجهٍ قاطع أنه كان يرى ذلك، وإنما كان يُوافِق في بعض المسائل فنسبوه إليهم، وقد برَّأه أحمدُ العِجْلي[1] من ذلك، فقال في «كتاب الثقات» له: عكرمةُ مولى ابن عباس مكيٌّ تابعي ثقةٌ، بريء مما يرميه الناسُ به من الحَرُورية. وقال ابنُ جَرير: لو كان كلُّ من ادُّعيَ عليه مذهبٌ من المذاهب الرديئة ثبتَ عليه ما ادُّعي به، وسقطت عدالتُه، وبطلت شهادتُه بذلك، للَزِمَ تركُ أكثرِ محدِّثي الأمصار، لأنه ما منهم إلا وقد نسبه قومٌ إلى ما يُرغَب به عنه.

وأما قَبولُه لجوائز الأمراء، فليس ذلك بمانعٍ من قَبول روايته، وهذا الزُّهري قد كان في ذلك أشهرَ من عكرمةَ، ومع ذلك فلم يترك أحدٌ الروايةَ عنه بسبب ذلك.

وإذ فرغنا من الجواب عمَّا طُعِنَ عليه به، فلنذكُرْ ثناءَ الناس عليه من أهلِ عصره وهلمَّ جرّاً: قال محمد بن فُضيل عن عثمانَ بن حكيم: كنت جالساً مع أبي أمامةَ بن سهل بن حُنَيف إذ جاء عكرمةُ فقال: يا أبا أمامة، أُذكِّرك الله، هل سمعتَ ابنَ عباس يقول: ما حدَّثكم عني عكرمةُ فصدِّقوه، فإنه لن يكذب عليَّ؟ فقال أبو أمامة: نعم. وهذا إسنادٌ صحيح. وقال يزيدُ النحويُّ عن عكرمةَ، قال لي ابن عباس: انطلق فأفْتِ الناسَ. وحكى البخاريُّ عن عمرو بن دينار، قال: أعطاني جابرُ بنُ زيد صحيفةً فيها مسائل عن عكرمةَ، فجعلتُ كأني أتباطأ، فانتزعها من يدي وقال: هذا عكرمةُ مولى ابن عباس، هذا أعلمُ الناس، وقال الشَّعبي: ما بقي أحدٌ أعلمُ

(١) في (س): والعجلي، بزيادة الواو، وهو خطأ.

بكتاب الله من عكرمةَ، وقال حَبيبُ بن أبي ثابت: مرَّ عكرمةُ بعطاءٍ وسعيد بن جُبير قال: فحدَّثهم، فلما قام قلتُ لهما: تنكران مما حدَّث شيئاً؟ قالا: لا. وقال حبيبٌ أيضاً: اجتمعَ عندي خمسةٌ: طاووسٌ ومجاهدٌ وسعيد بن جُبير وعكرمةُ وعطاء، فأقبل مجاهدٌ وسعيد يُلقيان على عكرمة المسائل، فلم يسألاه عن آية إلا فسَّرها لهما، فلما نَفِدَ ما عندهما جعل يقولُ: أنزلت آية كذا في كذا، وأنزلت آيةُ كذا في كذا. وقال أيوبُ: حدثني فلانٌ قال: كنتُ جالساً إلى عكرمةَ وسعيد بن جُبير وطاووس ـ وأظنُّه قال: وعطاء ـ في نفر، فكان عكرمةُ صاحبَ الحديث يومئذ، وكأنَّ على رؤوسهم الطيرُ، فما خالفه أحدٌ منهم إلا أنَّ سعيداً خالفه في مسألةٍ واحدة، قال أيوبُ: أرى ابنَ عباس كان يقولُ القولين جميعاً. وقال ابنُ عُيَينة: كان عكرمةُ إذا تكلَّم في المغازي فسمعه إنسانٌ قال: كأنه مشرفٌ عليهم يراهم. قال: وسمعتُ أيوبَ يقول: لو قلتُ لك: إن الحسنَ ترك كثيراً من التفسير حين دخلَ عِكرمةُ البصرةَ حتى خرج منها لصدقتُ. وقال عبدُ الصمد بنُ مَعْقِل: لما قَدِمَ عكرمةُ الجَنَدَ أهدى له طاووسٌ نَجِيباً بستين ديناراً، فقيل له في ذلك، فقال: ألا أشتري علمَ ابن عباس لعبد الله بن طاووس بستين ديناراً؟ وقال الفَرَزدَقُ بن جَوَّاس[1]: قَدِمَ علينا عكرمةُ مَرْوَ، فقال لنا شهرُ ابن حوشب: ائتوه، فإنه لم تكن أمةٌ إلّا كان لها حَبْر، وإنَّ مولى هذا حَبْر هذه الأمة. وقال جَريرٌ عن مغيرةَ: قيل لسعيد ابن جُبير: تعلم أحداً أعلمَ منك؟ قال: نعم، عِكرمةُ. وقال قتادةُ: كان أعلمُ التابعين أربعة، فذكره فيهم، قال: وكان أعلمَهم بالتفسير.

وقال معمرٌ عن أيوب: كنت أريد أن أرحلَ إلى عكرمةَ، فإني لفي سوقِ البصرة إذ قيل لي: هذا عكرمةُ، فقمتُ إلى جنب حماره، فجعل الناسُ يسألونه وأنا أحفظُ. وقال حماد بنُ زيد: قال لي أيوب: لو لم يكن عندي ثقةً لم أكتب عنه. وقال يحيى بنُ أيوب: سألني ابنُ جُريج: هل كتبتم عن عكرمة؟ قلتُ: لا، قال: فاتكم ثُلُثا[2] العلم. وقال حبيبُ بنُ الشَّهيد: كنتُ عند

---

(١) تحرَّف في الأصول الخطية إلى: خراش، وفي (س) إلى: جراس. والتصويب من ضبط ابن نقطة له في كتابه «إكمال الإكمال» (١١٩٤).

(٢) في (س) وحدها: ثلث.

عَمرو بن دِينار، فقال: والله ما رأيتُ مثلَ عكرمة قطُّ، وقال سَلّامُ بن مِسكين: كان عكرمةُ من أعلم الناس بالتفسير. وقال سفيان الثوري: خُذوا التفسيرَ من أربعةٍ، فبدأ به. وقال البخاريُّ: ليس أحدٌ من أصحابنا إلا احتجَّ بعكرمة. وقال جعفرٌ الطيالسي عن ابن معين: إذا رأيت إنساناً يقعُ في عكرمةَ فاتهمه على الإسلام. وقال عثمانُ الدّارمي: قلتُ لابن معين: أيُّما أحبُّ إليك: عكرمة عن ابن عباس، أو عُبَيد الله بن عبد الله بن عُتبة عنه؟ قال: كلاهما، ولم يُخيِّر. فقلتُ: فعكرمة أو سعيد بن جُبَير؟ قال: ثقة وثقة، ولم يُخيِّر. وقال النَّسائي في «التمييز» وغيره: ثقة. وتقدَّم توثيقُ أبي حاتم والعِجْلي، وقال المَرُّوذي: قلتُ لأحمد بن حنبل: يُحتجُّ بحديثه؟ قال: نعم.

وقال أبو عبد الله محمد بن نصر المَرْوزي: أجمعَ عامةُ أهل العلم على الاحتجاج بحديث عِكرمةَ، واتفق على ذلك رؤساءُ أهل العلم بالحديث من أهل عصرِنا، منهم: أحمدُ ابن حنبل وإسحاقُ بن راهويه وأبوثور ويحيى بنُ معين. ولقد سألتُ إسحاقَ عن الاحتجاج بحديثه، فقال: عكرمةُ عندنا إمامُ الدنيا، وتعجَّب من سؤالي إياه. قال: وحدثنا غيرُ واحد أنهم شَهِدوا يحيى بن معين وسأله بعضُ الناس عن الاحتجاج بعكرمة، فأظهرَ التعجُّب. وقال عليُّ بن المديني: كان عِكرمةُ من أهل العلم، ولم يكن في موالي ابنِ عباس أغزرُ علماً منه. وقال ابنُ منده: قال أبو حاتم: أصحابُ ابنِ عباس عيالٌ على عكرمةَ. وقال البزارُ: رَوَى عن عكرمةَ مئةٌ وثلاثون رجلاً من وجوه البلدان، كلُّهم رضوا به. وقال العباس بن مُصعَب المروزي: كان عكرمةُ أعلمَ موالي ابن عباس وأتباعِه بالتفسير، وقال أبو بكر بن أبي خَيْثمةَ: كان عكرمةُ من أثبتِ الناسِ فيما يروي، ولم يُحدِّث عن من هو دونه أو مثلَه، أكثرُ حديثه عن الصحابة. وقال أبو جعفر بنُ جَرير: ولم يكن أحدٌ يدفعُ عكرمةَ عن التقدُّم في العلم بالفقه والقرآن وتأويله وكثرةِ الرواية للآثار، وأنه كان عالماً بمولاه.

وفي تقريظ جِلَّة أصحاب ابن عباس إياه ووصفِهم له بالتقدم في العلم، وأمرِهم الناسَ بالأخذ عنه ما بشهادةِ بعضهم تَثبتُ عدالةُ الإنسان ويستحقُّ جواز الشهادة، ومن ثبتت عدالته لم يُقبل فيه الجَرح، وما تسقطُ العدالةُ بالظنِّ وبقولِ فلانٍ لمولاه: لا تكذبْ عليَّ، وما أشبهَه من

القول الذي له وجوهٌ وتصاريفُ ومعانٍ غير الذي وجهه إليه أهلُ الغباوة ومن لا علمَ له بتصاريف كلام العرب. وقال ابنُ حِبَّان: كان من علماء زمانِه بالفقه والقرآن، ولا أعلمُ أحداً ذمَّه بشيء، يعني يجب قَبوله والقطع به.

وقال ابنُ عدي في «الكامل»، ومن عادته فيه أن يُخرج الأحاديث التي أُنكرت على الثقة أو على غير الثقة، فقال فيه بعد أن ذكر كلامهم في عكرمة: ولم أخرج هنا من حديثه شيئاً، لأنَّ الثقات إذا رووا عنه فهو مستقيم الحديث، ولم يمتنع الأئمةُ وأصحابُ الصِّحاح من تخريج حديثه، وهو أشهرُ من أن أحتاجَ إلى أن أُخرج له شيئاً من حديثه. وقال الحاكم أبو أحمد في «الكنى»: احتجَّ بحديثه الأئمةُ القدماء، لكنَّ بعضَ المتأخرين أخرج حديثه من حَيِّز الصِّحاح احتجاجاً بما سنذكره، ثم ذكر حكايةَ نافع.

وقال ابنُ منده: أما حالُ عكرمةَ في نفسه فقد عدَّله أُمَّةٌ[1] من التابعين، منهم زيادةٌ على سبعين رجلاً من خِيار التابعين ورفعائهم، وهذه منزلةٌ لا تكاد تُوجد لكبيرِ أحدٍ من التابعين، على أن من جرَّحه من الأئمة لم يُمسِك عن الرواية عنه، ولم يستغنِ عن حديثه، وكان حديثُه يُتلقَّى بالقَبول قرناً بعد قرن إلى زمنِ الأئمة الذين أخرجوا الصحيح، على أن مسلماً كان أسوأهم رأياً فيه، وقد أخرج له مع ذلك مقروناً. وقال أبو عمر بن عبد البرّ: كان عكرمة من جلّة العلماء ولا يقدح فيه كلام من تكلَّم فيه؛ لأنه لا حُجَّةَ مع أحد تكلَّم فيه، وكلامُ ابن سيرين فيه، لا خلافَ بين أهل العلم أنه كان أعلمَ بكتاب الله من ابن سِيرين، وقد يظنُّ الإنسان ظناً يغضبُ له ولا يملِكُ نفسَه، قال: وزعموا أن مالكاً أسقطَ ذكرَ عكرمةَ من «الموطأ»، لا أدري ما صحتُه، لأنه قد ذكره في الحجِّ، وصرَّح باسمه ومال إلى روايته عن ابن عباس، وترك رواية عطاء في تلك المسألة مع كونِ عطاءٍ أجلَّ التابعين في علم المناسك، والله أعلم.

وقد أطلنا القولَ في هذه الترجمة، وإنما أردنا بذلك جمعَ ما تفرَّق من كلام الأئمة في شأنه،

---

(١) في (ع): أئمة من التابعين.

والجوابَ عما قِيل فيه، والاعتذارَ للبخاري في الاحتجاج بحديثه، وقد وَضَحَ صحةُ تصرُّفه في ذلك، والله أعلم.

(خ د) عليُّ بن الجَعْد بن عُبيد الجوهري، أبو الحسن البغدادي، أحدُ الحفَّاظ. قال يحيى ابنُ معين: ما رَوَى عن شعبةَ من البغداديين أثبتُ منه، فقال له رجل: ولا أبو النَّضر؟ فقال: ولا أبو النضر، فقال: ولا شبابةُ؟ فقال: ولا شبابة. وقال أبو حاتم: لم أرَ من المحدِّثين من يُحدِّث بالحديث على لفظٍ واحد لا يُغيِّره سوى عليِّ بن الجعد، وذَكَرَ غيرَه. ووثقه آخرون، وتكلَّم فيه أحمدُ من أجل التشيُّع، ومن أجل وقوفه في القرآن. قلتُ: روى عنه البخاريُّ من حديثه عن شعبةَ فقط أحاديثَ يسيرة، وروى عنه أبو داود أيضاً.

(خ ٤) عليُّ بن الحكم البُناني، من صِغار التابعين. وثقه أبو داود والنَّسائي والعِجلي وغيرُهم، وتكلَّم فيه أبوالفتح الأزدي، فقال: فيه لِينٌ. قلتُ: ليس له عند البخاريّ سوى حديثه عن نافع عن ابن عمرَ في النهي عن عَسْب الفَحْل، وقد وافقه غيرُه. وروى له أصحابُ السُّنن.

(ع) عليُّ بن المبارك الهُنَائي البصري، صاحبُ يحيى بن أبي كثير: ذكره ابنُ عدي في «الكامل»، وقال يحيى بن سعيد القطان: كان له كتابان، أحدُهما لم يسمعه، فرَوَيْنا عنه ما سمع، وأما الكوفيون فرَوَوا عنه الكتابَ الذي لم يسمعه. قال عباسٌ العَنْبري: الذي عند وكيع عنه من الكتاب الذي لم يسمعه، وقال يعقوبُ بن شيبة: في روايته عن يحيى بن أبي كثير وهاءٌ. وقال ابنُ المديني: هو أحبُّ إليَّ من أبان. ووثقه العِجليُّ وابنُ معين وأحمدُ وابن نُمير وآخرون. قلت: أخرج له البخاريُّ من رواية البصريين عنه خاصَّة، وأخرج من رواية وكيعٍ عنه حديثاً واحداً تُوبع عليه. وروى له الباقون.

(خ) عليُّ بن أبي هاشم بن طِبْراخ البغدادي، من شيوخ البخاري. قال أبو حاتم: صدوقٌ، تركه الناسُ للوقف في القرآن. وقال الأزديُّ: ضعيف جداً. قلتُ: قدَّمتُ غير مرة أن الأزديَّ لا يُعتبر بتجريحه لضعفه هو، وقد بيَّن أبو حاتم السببَ في توقُّف من توقَّفَ عنه، وليس ذلك بمانع من قَبول روايته.

(خ د ت س) عمرُ بن ذرّ الهَمْداني الكوفي، أحدُ الزُّهاد الكِبار. قال يحيى القطان: كان ثقةً في الحديث، ليس ينبغي أن يُترك حديثه لرأي أخطأ فيه. وقال العجلي: كان ثقةً، وكان يَرَى الإرجاء. وقال يعقوب بنُ سفيان: ثقةٌ مرجىء. وقال ابنُ خِراش: كان صدوقاً من خِيار الناس، وكان مُرجئاً. وقال أبو حاتم: كان صدوقاً مُرجِئاً لا يُحتجُّ بحديثه. وقال ابنُ سعد: مات فلم يشهده الثوريُّ لأنه كان مرجئاً. وقال أبو داود: كان رأساً في الإرجاء. وثقه ابنُ معين والنَّسائي وآخرون. وروى له أيضاً أصحابُ السُّنن الثلاثة.

(خ م س) عمرُ بن أبي زائدة الوادعي الكوفي، أخو زكريا، وكان الأكبرَ، وثقه ابنُ معين وغيره، وذكره العُقيلي في «الضعفاء»، وقال: كان يَرَى القَدَر، وهو في الحديث مستقيم. قلتُ: له في البخاري حديثان، أحدُهما حديثُه عن عَوْن بن أبي جُحيفة عن أبيه قال: أتيتُ النبيَّ ﷺ وهو في قُبَّة حمراءَ من أَدَم، فرأيتُ بلالاً... الحديث، أخرجه في الصلاة، وفي اللباس بمتابعة أبي عُميس وسفيان الثوري وغيرهما.

والثاني: حديثُه عن أبي إسحاق عن عَمْرو بن ميمون، حديث أبي أيوبَ الأنصاري في من قال: لا إله إلّا الله عشراً، فذكر الاختلافَ فيه على عَمرو بن ميمون من طُرق. وروى له مسلمٌ والنَّسائي.

(ع) عمرُ بنُ علي بن عطاء بن مُقدَّم المقدَّمي البصري، أثنى عليه أحمدُ وابنُ معين وغيرُهما، وعابوه بكثرة التدليس، وأما أبو حاتم فقال: لا يُحتجُّ به، وأورده ابنُ عدي في «الكامل»، ولم أرَ له في «الصحيح» إلّا ما تُوبِع عليه. واحتجَّ به الباقون.

(خ س) عمرُ بنُ محمد بن الحسن بن الزُّبير الأَسدي، المعروفُ بابن التَّلِ. قال النَّسائي وأبو حاتم: صدوقٌ، ووثقه الدارقطني وغيرُه، وقال ابنُ حِبَّان: في حديثه إذا حدَّث من حفظه بعضُ المناكير. قلتُ: سيأتي ذكرُ ما أخرج عنه البخاري في ترجمة أبيه محمد بن الحسن. وروى عنه النَّسائي أيضاً.

(خ م د س ق) عمرُ بن نافع، مولى ابن عمر: قال أبو حاتم: ليس به بأس، وكذا قال عباس الدُّوري عن ابن معين، وقال ابنُ عدي في ترجمته: حدثني ابنُ حماد عن عباس الدُّوري عن ابن معين قال: عمرُ بن نافع ليس حديثُه بشيء، فوهم ابنُ عدي في ذلك، وإنما قال ابنُ معين ذلك في عمر بن نافع الثَّقفي. وقوله في هذا وفي هذا بَيِّنٌ في «تاريخ» عباس، وأما مولى ابنِ عمر فقال أحمد: هو من أوثق ولد نافع، ووثقه النَّسائي أيضاً وغيره، وقال ابنُ سعد: كان ثبتاً قليلَ الحديث، ولا يحتجُّون بحديثه، كذا قال، وهو كلامٌ متهافت، كيف لا يحتجُّون به وهو ثبت؟! قلتُ: ليس له في البخاري سوى حديثين، أحدُهما: عن أبيه عن ابن عمر في زكاة الفِطر بمتابعةِ مالكٍ، والآخرُ بهذا الإسناد في النهي عن القَزَع، وله طُرق. وروى له الباقون سوى الترمذي.

(ع) عَمرو بن أبي سلمة التِّنِّيسي الدِّمشقي، صاحبُ الأوزاعي. وثقه أبو سعيد بن يونس، وأثنى عليه أحمدُ، قال: إلا أنه رَوى عن زُهير بن محمد أحاديثَ بواطيل. وضعَّفه يحيى بنُ معين والساجي، وقال العُقيلي: في حديثه وهمٌ، وقال أبو حاتم: يُكتب حديثُه، ولا يحتجُّ به. قلت: ليس له في «صحيح البخاري» سوى حديثين، أحدهما: في التوحيد: حديثُه عن الأوزاعي، عن الزُّهري، عن عُبيد الله، عن ابن عباس، عن أُبيّ بن كعب في قِصة الخَضِر وموسى، وهو عنده في العلم من حديث محمد بن حرب عن الأوزاعي. والثاني: في الجنائز: حديثُه عن الأوزاعي، عن الزُّهري، عن ابن المسيّب، عن أبي هريرة: حديثُ: «حقُّ المسلم على المسلم خمسٌ» الحديث، وقال بعده: تابعه مَعْمَرٌ عن الزُّهري. قلت: وليس هو من أفراد عَمرو بن أبي سلمة، فقد رواه الوليد بن مسلم، قال: حدثنا الأوزاعيُّ. أخرجه ابنُ حِبَّان في «صحيحه» من طريقه. وحديثُ مَعْمر أخرجه مسلمٌ. وأخرج لعَمرو باقي الجماعة.

(ع) عَمرو بن سُليم الزُّرقي الأنصاري، من ثقات التابعين وأئمتهم. وثقه النَّسائي والعِجلي وابنُ سعد وابنُ حِبَّان وآخرون. وقال ابنُ خِراش: ثقة في حديثه اختلاطٌ. قلت: ابنُ خِراش مذكور بالرَّفض والبدعة، فلا يُلتفتُ إليه.

(ع) عَمرو بن عاصم الكِلابي البصري. وثقه ابنُ معين والنَّسائي. وقال أبو داود: لا أنشطُ لحديثه، وقدَّم عليه الحوضي. قلتُ: قد احتجَّ أبو داود به في «السُّنن» والباقون.

(ع) عَمرو بنُ عبد الله، أبو إسحاق السَّبيعي[1]، أحدُ الأعلام الأثبات، قيل: اختلط، ولم أرَ في البخاري من الرُّواة عنه إلا عن القُدماء من أصحابه، كالثوريِّ وشُعبةَ، لا عن المتأخرين كابن عُيينة وغيره. واحتجَّ به الجماعة.

(ع) عَمرو بنُ علي الفلاَّس، أحدُ الحفَّاظ الأعلام، وروى عنه الأئمة الستة. طعن عليٌّ ابن المديني في روايته عن يزيدَ بن زُريع، لأنه استصغره فيه، ولم يُخرج البخاريُّ عنه من روايته عن يزيدَ بن زُريع شيئاً.

(ع) عَمرو بن أبي عمرو، مولى المطَّلِب بن عبد الله بن حَنْطَب، أبو عثمان المدني، من صغار التابعين، وثقه أحمدُ وأبو زُرْعَةَ وأبو حاتم والعِجلي، وضعفه ابنُ معين والنَّسائي وعثمانُ الدارمي لروايته عن عِكرمةَ حديثَ البَهيمة، وقال العِجلي: أنكروا عليه حديثَ البهيمة، يعني حديثه عن عِكرمةَ عن ابنِ عباس: «من أتى بهيمةً فاقتلوه، واقتلوا البهيمة»، وقال البخاري: لا أدري سمعه من عِكرمةَ أم لا؟ وقال أبو داود: ليس هو بذاك، حدَّث بحديث البَهيمة، وقد رَوَى عاصمٌ، عن أبي رَزِين، عن ابن عباس: ليس على من أتى بهيمةً حدٌّ. وقال الساجي: صدوقٌ إلا أنه يَهِم. قلت: لم يُخرج له البخاريُّ من روايته عن عِكرمةَ شيئاً، بل أخرجَ له من روايته عن أنسٍ أربعةَ أحاديث، ومن روايته عن سعيد بن جُبير عن ابن عباس حديثاً واحداً، ومن روايته عن سعيد المَقْبُري عن أبي هريرة حديثاً واحداً. واحتجَّ به الباقون.

(خ م د س) عَمرو بن محمد بن بُكير الناقد، أبو عثمان البغدادي. وثقه أحمدُ وأبو حاتم وأبو داود والحُسين بن فَهْم وجماعةٌ. وقال عبدُ الخالق بن منصور عن يحيى بن معين: وسألته عنه فقال: هو صدوق، فقيل له: إن خَلَفاً يقعُ فيه. فقال: ما هو من أهل الكذب. وأنكر عليه

---

(١) وقع في (س): عمرو بن عبد الله بن أبي إسحاق، وهو خطأ.

عليُّ بن المديني حديثاً أخطأ فيه عن ابن عُيينة. قلتُ: روى عنه البخاريُّ ثلاثةَ أحاديث من روايته عن هُشيم ويعقوبَ بن إبراهيم بن سعد حسْبُ، وما أخرج عنه عن ابن عُيينة شيئاً، وروى عنه مسلمٌ وأبو داود والنَّسائي.

(خ د) عَمرو بنُ مرزوق الباهلي، أبو عثمانَ البصري. أثنى عليه سليمانُ بن حرب وأحمد بنُ حنبل. وقال يحيى بنُ معين: ثقة مأمون، وثقه ابنُ سعد، وأما عليُّ بنُ المديني فكان يقول: اتركوا حديثَه، وقال القَواريري: كان يحيى بنُ سعيد لا يرضَى عَمرو بن مرزوق، وقال الساجي: كان أبو الوليد يتكلَّم فيه. وقال ابنُ عمار والعِجلي: ليس بشيء، وقال الدارقطني: كثيرُ الوهم. قلتُ: لم يُخرِج عنه البخاري في «الصحيح» سوى حديثين، أحدُهما: حديثه عن شعبةَ، عن عَمرو بن مُرَّة، عن مُرَّة[1]، عن أبي موسى في فضل عائشة، وهو عنده بمتابعةِ آدمَ بن أبي إياس وغُنْدَرٍ وغيرِهما عن شُعبةَ. والثاني: حديثُه عن شعبةَ، عن ابن أبي بكر، عن أنس في ذكر الكبائر، مقروناً عنده بعبد الصَّمد عن شعبة، فوَضَح أنه لم يُخرج له احتجاجاً، والله أعلم.

(ع) عَمرو بنُ مرَّة[2] الجَمَلي الكوفي، أحدُ الأثبات من صِغار التابعين. متفق على توثيقه، إلّا أنَّ بعضَهم تكلَّم فيه لأنه كان يَرى الإرجاءَ. وقال شعبةُ: كان لا يُدلِّس، وقد احتجَّ به الجماعة.

(ع) عَمرُو بن يحيى بن عُمارة المازنيُّ الأنصاري المدني. وثقه الجمهور، وقال عثمان الدارمي عن يحيى بن معين: صُويلحٌ، وليس بالقوي. قلت: قد بيَّن معاويةُ بن صالح عن يحيى بن معين سببَ تضعيفه له، فإنه قال: قال ابنُ معين: ثقة إلّا أنه اختُلِفَ عليه في حديثين، حديث: «الأرضُ كلُّها مسجدٌ» وحديث: «كان يُسلِّم عن يمينه». قلت: لم يُخرِج البخاريُّ له واحداً منهما، وقد قال أبو حاتم الرازيُّ فيه: ثقةٌ صالحٌ. واحتجَّ به الجماعة.

---

(١) سقط ذكر الراوي مُرّة في (ع) و(ف)، وتحرَّف في (س) إلى: عروة.

(٢) في (س): عمرو بن أبي مرة، وهو خطأ.

(خ ق) عَمرو بنُ يحيى بن سعيد بن عَمرو الأشدق بنِ سعيد بن العاص الأُموي السَّعيدي، أبوأُميَّة. قال الدُّوري عن يحيى بن معين: لا بأس به. ووثقه الدارقطنيُّ، وذكره ابنُ عدي في «الكامل» إلّا أنه لم يقل فيه شيئاً يقتضي ضعفَه، بل أورد له حديثاً ذكر أنه تفرَّد به، وهذا لا يُوجب فيه قَدْحاً بعد أن ثبت توثيقُه.

(خ د س) عِمرانُ بنُ حطّان السَّدوسي، الشاعر المشهور، كان يرى رأي الخوارج، قال أبو العباس المبرِّد: كان عمران رأسَ القَعَد[1] من الصُّفْرية وخطيبَهم وشاعرَهم. انتهى. والقَعَدية: قومٌ من الخوارج كانوا يقولون بقولهم ولا يرون بالخروج، بل يُزيِّنونه، وكان عمرانُ داعيةً إلى مذهبه، وهو الذي رَثَى عبدَ الرحمن بن مُلجَمٍ قاتلَ عليٍّ عليه السلام بتلك الأبيات السائرة. وقد وثقه العِجلي، وقال قتادة: كان لا يُتهم في الحديث، وقال أبو داود: ليس في أهل الأهواء أصحُّ حديثاً من الخوارج، ثم ذكر عِمرانَ هذا وغيرَه. وقال يعقوب بنُ شيبة: أدرك جماعةً من الصحابة وصار في آخر أمره إلى أن رأى رأي الخوارج. وقال العُقيلي: حدَّث عن عائشةَ ولم يتبيَّن سماعُه منها. قلت: لم يُخرج له البخاريُّ سوى حديثٍ واحدٍ من رواية يحيى بن أبي كثير عنه، قال: سألتُ عائشةَ عن الحَرير، فقالت: ائتِ ابنَ عباس فسَلْهُ، فقال: ائتِ ابنَ عمر فسَلْهُ، فقال: حدَّثني أبو حفص: أنَّ رسولَ الله ﷺ قال: «إنما يَلبَسُ الحريرَ في الدنيا من لا خلاقَ له في الآخرة». انتهى، وهذا الحديثُ إنما أخرجه البخاريُّ في المتابعات، فللحديث عنده طرقٌ غير هذه من رواية عمرَ وغيره، وقد رواه مسلمٌ من طريقٍ أخرى عن ابن عمر نحوَه.

ورأيتُ بعضَ الأئمة يزعمُ أن البخاريَّ إنما أخرجَ له ما حُمِلَ عنه قبلَ أن يَرَى رأيَ الخوارج، وليس ذلك الاعتذارُ بقويّ؛ لأنَّ يحيى بنَ أبي كثير إنما سَمِع منه باليمامة في حال هُروبه من الحجَّاج، وكان الحجَّاجُ يطلبُه ليَقتلَه لرأيه، وقصتُه في ذلك مشهورةٌ مبسوطة في «الكامل» للمبرِّد وفي غيره، على أنَّ أبا زكريا المَوصلي حَكَى في «تاريخ المَوصل» عن غيره أنَّ عِمرانَ هذا رجعَ في آخر عُمره عن رأي الـخوارج. فإن صحَّ ذلك كان عُذراً جيداً، وإلّا فلا يضرُّ

(١) كذا في الأصل المعتمد و(ف)، وفي (ع) و(س): القعدية.

التخريج عن من هذا سبيله في المتابعات، والله أعلم.

(خ م د ت س) عِمران بن مُسلم القَصير البصري، من صِغار التابعين. وثقه أحمدُ وابن معين وغيرهما، وذكره العُقيلي في «الضعفاء»، وحكى عن يحيى القطان أنه قال: كان يَرَى القدر، وهو مستقيمُ الحديث. وأورد له ابنُ عدي في «الكامل» أحاديثَ تفرَّد بها. قلت: له في البخاري حديثان، أحدُهما: عن عطاء عن ابن عباس في قصة المرأة السوداء، وتابعه عليه عنده ابنُ جُريج، والثاني: عن أبي رجاء العُطاردي عن عِمران بن حُصين في التمتع بالحجِّ إلى العمرة، وهو عنده أيضاً من طريق مُطرِّف بن عبد الله بن الشِّخير عن عمران. واحتجَّ به الباقون[1].

(ع) عُمير بن هانىء العَنْسي، أبو الوليد الدِّمشقي الدَّاراني، من كِبار التابعين. وثقه العِجلي وغيرُه، وقال أبو داود: كان قَدَريّاً، وقتله مروان الحِمار لكونه كان قائماً في بيعة يزيد ابن الوليد. قلتُ: احتجَّ به الجماعةُ، وليس له في البخاري سوى ثلاثةِ أحاديثَ.

(خ د) عَنْبسة بن خالد الأَيلي. عَظَّمه أبو داود وأحمد بنُ صالح المِصري ومحمد بن مسلم بن وَارة[2]، وأما يحيى بن بُكير فكان يقعُ فيه. وقال الساجي: انفرد بأحاديثَ عن يونس بن يزيد، وكان أحمد بن حنبل يقول: ما روى عنه غيرُ أحمد بن صالح. قلتُ: بل روى عنه ابنُ وهب شيئاً قليلاً، وهو من أقرانه، ورجلان مُقِلَّان وهما: محمدُ بن مَهْدي الإخميمي وهاشم بن محمد الرَّبَعي، وله عند البخاريِّ أربعةُ أحاديثَ قَرَنَه فيها بعبد الله بن وهب عن يونس.

(ع) عَوفُ بن أبي جميلةَ الأعرابيُّ البصري، أبوسَهْل الهَجَري، من صِغار التابعين. وثقه أحمد وابنُ معين، وقال النَّسائي: ثقةٌ ثبت، وقال محمدُ بن عبد الله الأنصاري: كان من أثبتِهم جميعاً، ولكنه كان قَدَريّاً، وقال ابنُ المبارك: كان قَدَرياً وكان شِيعياً. قلتُ: احتجَّ به الجماعة. وقال مسلمٌ في مقدمة «صحيحه»: وإذا وازنتَ بين الأقران كابن عَون وأيوبَ مع

(١) لم يرد له ابن ماجه، كما هو مبين في ترقيم من روى عنه، وزاد في نسخة (س) وحدها: سوى ابن ماجه.

(٢) تحرَّف في (س) إلى: فزارة.

عَوف بن أبي جميلةَ وأشعثَ الحُمْراني، وهما صاحبا الحسنِ وابنِ سيرين، كما أنَّ ابنَ عَون وأيوبَ صاحِباهما، كان البَوْنُ بينهما وبين هذين بعيداً في كمالِ الفضل وصحة النقل، وإن كان عوفٌ وأشعثُ غيرَ مدفوعين عن صِدق وأمانة. انتهى.

(خ م د س ق) العلاءُ بنُ المسيّب بن رافع الأسدي الكوفي. وثقه ابنُ معين فقال: ثقةٌ مأمون، وابنُ عمار وأبو حاتم وغيرُهم. وقال الحاكم: له أوهامٌ، وقال الأزدي: في حديثه بعضُ نظر. قلت: ليس له في البخاري سوى حديثين عن أبيه عن البراء، أحدُهما: في القول عند النوم: «اللهم أسلمتُ نفسي إليك» الحديث، وقد أخرجه من طرق أُخرى. والآخرُ: قلتُ للبراء: «صحبتَ رسولَ الله ﷺ وبايعته تحتَ الشجرة، فقال: يا ابنَ أخي، إنك لا تدري ما أحدَثْنا بعدَه»، وإنما أراد البخاريُّ منه إثباتَ كونِ البراء بايعَ تحتَ الشجرة، وقد أخرج من حديث أبي إسحاق عن البراء أنهم كانوا معَ النبيّ ﷺ يومَ الحُديبية ألفاً وأربع مئة أو أكثر، الحديث. وبيعةُ الشجرة كانت في الحُديبية، فصحَّ أنه ما أخرجَ إلّا ما تُوبع عليه.

(خ تم س) عيسى بنُ طَهْمان الجُشَمي، أبو بكر البصري، من صِغار التابعين. وثقه أحمدُ وابنُ معين والنَّسائي وأبو حاتم ويعقوب بنُ سفيان والدارقطني وغيرُهم. وقال العُقيلي: لا يُتابع، ولعله أُتي من خالد بن عبد الرحمن، يعني الراوي عنه، وهو كما ظنَّ العُقيلي. وأما ابنُ حبان فأفحشَ القولَ فيه في كتاب «الضعفاء»، فقال: ينفرد بالمناكير عن أنس، كأنه كان يُدلِّسُ عن أبان بن أبي عياش ويزيد الرَّقاشي عنه، لا يجوزُ الاحتجاجُ بخبره. ثم لم يسق له إلّا حديثاً واحداً، والآفةُ فيه ممن دونه. قلت: وليس له في البخاري سوى حديثين، أحدهما: في التوحيد عن خلاَّد بن يحيى عنه عن أنس في تزويج زينبَ بنت جَحْش، وله عنده طُرق من حديث ثابت وغيره. والآخر: أورده في اللباس وفي الخُمس من طريقين عنه عن أنس: «أنه أخرج لهم نَعْلين جَرْداوين». قال عيسى: فحدَّثَنا ثابتٌ بعدُ أنهما نعلا النبيِّ ﷺ.

حرف الغين

(ع) غالبُ القطان، أبو سليمان البصري. قال أحمدُ بن حنبل: ثقة ثقة، ووثقه ابنُ معين والنَّسائي وأبو حاتم وابنُ سعد وغيرهم، وأما ابنُ عدي فذكره في الضعفاء، وأورد له أحاديثَ الحملُ فيها على الراوي عنه عمر بن مختار البصري، وهو من عَجيب ما وقع لابن عدي، والكمال لله. وقد احتجَّ به الجماعةُ، وليس له في «الصحيحين» سوى حديثه عن بَكْر[1] بن عبد الله المزني عن أنس في السجود على الثوب، وله عند البخاريِّ موضعٌ آخرُ معلَّق عن ابن سِيرين.

حرف الفاء

(ع) فِراس بنُ يحيى الهَمْداني الكوفي، صاحبُ الشَّعبي، مشهور. وثقه أحمدُ ويحيى بنُ معين والنَّسائي والعِجلي وابنُ عمار وآخرون، وقال يعقوب بنُ شيبة: ثقةٌ في حديثه لِين، وقال عليُّ بن المديني عن يحيى بن سعيد القطَّان: ما أنكرتُ من حديثه إلا حديثَ الاستبراء. قلتُ: كفى بها شهادةً من مثلِ القطان. وقد احتجَّ به الجماعة، وحديثُه في الاستبراء لم يُخرجه الشيخان.

(ع) الفضلُ بن دُكَيْن، أبو نُعيم الكوفي، أحدُ الأثبات. قَرَنه أحمد بنُ حنبل في التثبت بعبد الرحمن بن مَهْدي، وقال: إنه كان أعلمَ بالشيوخ من وكيع، وقال مرةً: كان أقلَّ خطأً من وكيع. والثناءُ عليه في الحفظ والتثبت يكثُر إلا أن بعضَ الناس تكلَّم فيه بسبب التشيُّع، ومع ذلك فصحَّ أنه قال: ما كتَبَتْ عليَّ الحَفَظةُ أني سببتُ معاويةَ. احتجَّ به الجماعة.

(ع) الفضلُ بن موسى السِّيناني المَرْوزي، أحدُ الثقات، وثقه وكيع وابنُ المبارك وابنُ معين وابنُ سعد وجماعةٌ. وقال ابنُ المديني: في حديثه مناكير، وقدَّم أبا تُميلة عليه. قلت: ليس له في البخاري سوى ثلاثةِ أحاديث، أحدها: في كتاب الغسل بمتابعة أبي حمزةَ وغيرِه عن الأعمش، عن سالم، عن كُريب، عن ابن عباس، عن ميمونةَ، والآخرُ: في الرِّقاق عن

(١) تحرَّف في (س) إلى: بكير.

معاذ بن أسد، عنه، عن فُضيل بن غَزْوان، عن أبي حازم، عن أبي هريرة، حديث: «ما بين مَنكِبَي الكافر مسيرةُ ثلاثة أيامٍ للراكب المُسرع»، وقد رواه مسلمٌ من حديث محمد بن فُضيل عن أبيه، والثالثُ: في صِفة النبيِّ ﷺ عن إسحاقَ بن إبراهيم عنه، بمتابعة حاتم بن إسماعيل، كلاهما عن الجُعَيد بن عبد الرحمن عن السائب بن يزيد.

(ع) فُضَيل بن سليمان النُّميري، أبو سُليمان البصري، قال الساجي: كان صدوقاً وعنده مناكير، وقال عباسٌ الدُّوري عن ابن معين: ليس بثقة، وقال أبو زُرْعةَ: ليّن الحديث. روى عنه علي بنُ المديني وكان من المتشدِّدين، وقال أبو حاتم: يُكتَب حديثُه وليس بالقوي، وقال النسائي: ليس بالقوي. قلت: روى له الجماعة، وليس له في البخاري سوى أحاديثَ تُوبع عليها. منها: في الخمس حديثُه عن موسى بن عُقبة عن نافع عن ابن عمر في إجلاء اليهود، تابعه عليه ابنُ جُرَيج. ومنها في المناقب حديثُه بهذا الإسناد في قصة زيد بن عَمرو بن نُفيل، تابعه عليه عبدُ العزيز بن المختار عند أبي يعلى. ومنها حديثُه عن مسلم بن أبي مريم عن عبد الرحمن بن جابر، عمَّن سمع النبيَّ ﷺ، وتابعه عنده سُليمان بن يسار عن عبد الرحمن بن جابر، وسمَّى المبهمَ المذكور: أبا بُرْدةَ بن نِيَار. ومنها في الطهارة، حديثُه عن منصور بن عبد الرحمن عن صفية عن عائشة: أن امرأةً سألتِ النبيَّ ﷺ عن غُسلها من المحيض... الحديث، تابعه عليه ابنُ عُيينة ووُهَيبٌ وغيرهما. ومنها في الرِّقاق عن أبي حازم عن سهل ابن سعد في حفر الخندق، تابعه عليه عبدُ العزيز بنُ أبي حازم عن أبيه. ومنها بهذا الإسناد حديثُ: «ليدخلَنَّ الجنةَ من أمتي سبعون ألفاً» الحديث، تابعه عليه عبدُ العزيز بن أبي حازم عن أبيه أيضاً.

(خ ٤) فِطرُ بن خليفةَ المخزومي مولاهم، كوفيٌّ من صغار التابعين. وثقه أحمدُ والقطَّانُ[1] وابنُ معين والعِجلي والنَّسائي وآخرون. وقال ابنُ سعد: كان ثقة إن شاء الله، ومن الناس من يستضعفُه. وقال الساجي: كان ثقةً، وليس بمتقن. فهذا قولُ الأئمة فيه، وأما الجُوزجاني فقال:

(١) زاد في (ع) و(س): والدارقطني، وهو خطأ، ولم يثبت أنَّ الدارقطني وثق فطر بن خليفة.

كان غير ثقة. وقال ابنُ أبي خَيْثَمةَ عن قُطبة بن العلاء: تركتُ حديثَه لأنه روى أحاديثَ فيها إزراءٌ على عثمانَ. انتهى، فهذا هو ذنبه عند الجُوزجاني، وقد قال العجلي: إنه كان فيه تشيُّع قليل. وقال أبو بكر بنُ عياش: تركتُ الروايةَ عنه لسوء مذهبه. وقال أحمد بنُ يونس: كنا نمُرُّ به وهو مطروحٌ لا نكتبُ عنه. روى له البخاريُّ وأصحابُ «السُّنن» لكن ليس له في البخاري سوى حديثٍ واحد رواه عن مجاهد عن عبد الله بن عَمرو، حديث: «ليس الواصلُ بالمكافئ» الحديث، أخرجه من طريق الثوريِّ، عن الأعمش والحسن بن عَمرو وفِطر، ثلاثتهم عن مجاهد. قال البخاريُّ: لم يرفعه الأعمشُ.

(ع) فُلَيح بن سليمان الخُزاعي، أو الأَسلمي، أبو يحيى المَدَني، ويقال: كان اسمُه عبدَ الملك، وفُلَيحٌ لقبٌ. مشهورٌ، من طبقة مالك، احتجَّ به البخاريُّ وأصحابُ «السنن»، وروى له مسلم حديثاً واحداً، وهو حديث الإفك، وضعَّفه يحيى بنُ معين والنَّسائي وأبو داود، وقال الساجي: هو من أهل الصِّدق، وكان يَهِمُ. وقال الدارقطني: مختلفٌ فيه، ولا بأس به. وقال ابنُ عدي: له أحاديثُ صالحة مستقيمة وغرائبُ، وهو عندي لا بأس به. قلت: لم يعتمد عليه البخاريُّ اعتمادَه على مالك وابن عُيينة وأضرابهما، وإنما أخرجَ له أحاديثَ أكثرُها في المتابعات[1]، وبعضها في الرَّقائق.

حرف القاف

(خ م ت س ق) القاسم بنُ مالك المُزَني، أبو جعفر الكوفي. وثقه يحيى بنُ معين والعِجلي وأحمد وأبو داود وجماعةٌ، وقال أبو حاتم: صالح، ليس بالمتين. وقال الساجي: ضعيفٌ، وقد روى عنه علي بنُ المديني والناس. قلتُ: ليس له في البخاري سوى حديثٍ واحد، أخرجه مفرَّقاً في الحجِّ والاعتصام والكفّارات، من روايته عن الجُعَيد بن عبد الرحمن عن السائب بن يزيد، قال: كان صاعُ النبيِّ ﷺ مُدّاً وثلثاً بمُدِّكم اليوم. قال: وكان السائبُ قد حُجَّ به في ثَقَل النبيِّ ﷺ، وأخرج ما يُتابعه في الحجِّ أيضاً من طريقٍ أُخرى عن السائب.

---

(١) في (س) وحدها: أكثرها في المناقب، وهو خطأ.

(ع) قَبِيصةُ بن عُقبة بن محمد بن سفيان السُّوَائي الكوفي، أبو عامر، من كبار شيوخ البخاري. أخرج عنه أحاديثَ عن سفيان الثوري، وافقه عليها غيرُه، قال أحمد بنُ حنبل: كان كثيرَ الغلط، وكان ثقةً لا بأسَ به، وهو أثبتُ من أبي حُذيفة، وأبو نُعيم أثبتُ منه. قلت: هذه الأمور نسبية، وإلا فقد قال أبو حاتم: لم أرَ من المحدِّثين من يحفظُ ويأتي بالحديث على لفظٍ واحد لا يُغيِّره سوى قَبيصة وأبي نُعيم في حديث الثوري، وذكر القصة. وقال أبو داود: كان قبيصةُ لا يحفظ، ثم حَفِظَ بعدُ. وقال الفضلُ بن سَهْل: كان قبيصةُ يُحدِّث بحديث سفيانَ على الوِلاء دَرْساً دَرْساً حِفظاً. وقال محمدُ بن عبد الله بن نُمير ـ لما قيل له: إن قبيصةَ كان صغيراً حين سَمِعَ من سفيان ـ: لو حدَّثنا قبيصةُ عن النَّخَعي لقبلنا منه. وقال النَّسائي: ليس به بأس. وروى له الباقون بواسطة.

(ع) قتادةُ بن دِعامة البصري، التابعي الجليل[1]، أحدُ الأثبات المشهورين. كان يُضرَبُ به المثل في الحِفظ إلّا أنه كان ربما دلَّس، وقال ابنُ معين: رُمي بالقَدَر، وذكر ذلك عنه جماعةٌ، وأما أبو داود فقال: لم يثبت عندنا عن قتادةَ القولُ بالقَدَر، والله أعلم. احتجَّ به الجماعةُ.

(خ م د ت س) قُريش بن أنس البصري. وثقه ابنُ المديني، وقال أبو حاتم: لا بأسَ به إلّا أنه تغيَّر. وقال البخاريُّ: اختَلَطَ ستَّ سنين. قلت: روى له الشيخان وأصحاب «السُّنن» الثلاثة، لكن لم يُخرج له البخاري سوى حديثه عن حَبيب بن الشهيد، عن الحسن، عن سَمُرة في العَقِيقة، أخرجه عن عبد الله بن أبي الأسود عنه، وعبدُ الله سَمِعَ منه قبلَ اختلاطه، وقد حدَّث به البخاريُّ خارجَ «الصحيح» عن علي بن المديني عن قُريش بن أنس، رواه عنه الترمذيُّ في «جامعه».

(ع) قيس بنُ أبي حازم البَجَلي: مخضرمٌ أدركَ الجاهلية، وهاجرَ إلى النبيِّ ﷺ فلم يلقه، فلقي أبا بكر ومَن بعده، واحتجَّ به الجماعة، ويُقال: إنه كَبِرَ إلى أن خَرِفَ، وقد بالغ ابنُ معين فقال: هو أوثقُ من الزُّهري. وقال يعقوبُ بن شيبة: تكلَّم أصحابنا فيه، فمنهم من

---

(١) تحرَّف في (س) إلى: الخليلي.

رفع قَدْرَه وعظَّمه، وجعلَ الحديث عنه من أصحِّ الأسانيد، ومنهم من حَمَلَ عليه وقال: له أحاديثُ مناكيرُ، ومنهم من حَمَلَ عليه في مذهبه، وأنه كان يحملُ على عليٍّ، والمعروفُ عنه أنه كان يُقدِّم عثمانَ، ولذلك تجنَّب كثيرٌ من قدماء الكوفيين الروايةَ عنه. قلتُ: فهذا قولٌ مُبيَّن مُفصَّل، والله الموفِّق.

حرف الكاف

(خ م د ت ق) كَثير بن شِنْظِير، أبوقُرَّة البصري. قال النَّسائي: ليس بالقوي، ووثقه ابنُ سعد. وقال الساجي: صدوقٌ فيه بعضُ الضَّعف، وقال أبو زُرْعة: ليِّن. قلت: احتجَّ به الجماعةُ سوى النَّسائي، وجميع ما له عندهم ثلاثةُ أحاديثَ، أحدُها: عن عطاء عن جابر في السلام على المصلِّي، رواه الشيخان من حديث عبد الوارث عنه، وتابعه الليثُ عن أبي الزُّبير عن جابر عند مسلم. وثانيها: حديثُه بهذا الإسناد في الأمر بتخمير الآنية، وكفِّ الصِّبيان عند المساء، أخرجه البخاريُّ وأبو داود والترمذي من حديث حماد بن زيد عنه، وتابعه ابنُ جُريج. وثالثها: انفرد ابنُ ماجه بإخراجه، والراوي عنه ضعيفٌ.

(خ د ت) كُلَيب بن وائل البَكْري، صاحبُ ابن عمر. وثقه ابن معين والدارقطنيُّ ويعقوب ابنُ سفيان. وقال أبو داود: ليس به بأسٌ. وقال أبو زُرْعة: ضعيفٌ. روى له البخاريُّ حديثَه عن رَبيبةِ النبيِّ ﷺ في النهي عن الدُّبَّاء والحَنتَم فقط، وله شواهدُ من حديث أنس وغيره.

(ع) كَهْمَس بنُ الحسن التميمي البصري، من صِغار التابعين. قال أحمد: ثقةٌ وزيادة، وقال أبو داود: ثقة، وقال أبو حاتم: لا بأسَ به، وقال ابنُ أبي خَيْثمةَ عن ابن معين: ثقةٌ، وقال الساجي: صدوقٌ يهم، ونقل أنَّ ابنَ معين ضعَّفه. قلت: أخرج له البخاريُّ أحاديثَ يسيرةً من روايته عن عبد الله بن بُريدة فقط. واحتجَّ به الباقون.

(خ) كَهْمَس بن المِنهال السَّدوسي البصري. متأخرٌ عن الذي قبله، وأخرج له البخاريُّ حديثاً واحداً مقروناً بمحمد بن سَواء، كلاهما عن سعيد بن أبي عَروبة في مناقب عمر،

وتكلَّم فيه مع ذلك، فقال: كان يُقال فيه القَدَر. وقال أبو حاتم: محلُّه الصِّدق يُكتَب حديثُه.

حرف اللام: خالٍ

حرف الميم

(ع) محمدُ بن إبراهيمَ بن الحارث التيميُّ، من صغار التابعين، مدني مشهور. وثقه ابنُ معين والجمهورُ، وذكره العُقيلي في «الضعفاء»، ورُوي عن عبد الله بن أحمد بن حنبل: سمعتُ أبي يقول ـ وذَكَره ـ: في حديثه شيء، ويروي أحاديثَ مناكير. قلتُ: المنكر أطلقَه ابن حنبل وجماعةٌ على الحديث الفرد الذي متابعَ له، فيُحمل هذا على ذلك. وقد احتجَّ بمحمّد الجماعةُ.

(ع) محمد بن إسماعيلَ بن أبي فُدَيك المدني، صدوق مشهورٌ. وثقه يحيى بن معين، وقال النَّسائي: ليس به بأس، وقال ابنُ سعد: كان كثيرَ الحديث، وليس بحُجَّة، كذا قال ابنُ سعد، ولم يوافقه على ذلك أئمةُ الجرح والتعديل. وقد احتجَّ به الجماعة، وليس له في البخاري سوى أربعة أحاديثَ.

(ع) محمد بنُ بشَّار البصري، المعروفُ ببُنْدار، أحدُ الثقات المشهورين. روى عنه الأئمة الستة. وثقه العجلي والنَّسائي وابنُ خزيمة ـ وسمَّاه إمامَ أهل زمانه ـ والفَرْهَيانِي[1] والذُّهلي ومَسلَمة وأبو حاتم الرازي وآخرون، وضعَّفه عَمرو بنُ علي الفلَّاس ولم يذكر سبب ذلك، فما عرَّجوا على تجريحه، وقال القواريري[2]: كان يحيى بنُ معين يَستضعِفُه، وقال أبو داود: لولا سلامةٌ فيه لتُرِك حديثُه، يعني أنه كانت فيه سلامةٌ، فكان إذا سَهَا أو غلط حُمل ذلك على أنه لم يتعمَّد. وقد احتجَّ به الجماعة، ولم يُكثِر البخاريُّ من تخريج حديثه[3] لأنه من صِغار شيوخه، وكان بُندارٌ يفتخرُ بأخذ البخاريِّ عنه كما حكينا ذلك في ترجمة البخاري.

---

(١) هو الحافظ الناقد عبد الله بن محمد بن سَيَّار.

(٢) صوابه: ابن الدورقي، كما في «التهذيب».

(٣) بل أكثر من تخريج حديثه، فله عنده ما يقرب من مئتي حديث.

(ع) محمد بنُ بكرٍ البُرْساني. وثقه أبو داود والعجلي، وقال عثمان الدارمي عن يحيى ابن معين: ثقة. وقال أبو حاتم: شيخٌ محلُّه الصِّدق. وقال النَّسائي في كتاب المحاربة من «سننه»: ليس بالقوي. قلتُ: ليس له في البخاري سوى حديثٍ واحد في كتاب المغازي، وهو حديثُه عن ابن جُريج عن عطاء عن جابر، ذَكَرَه في موضعين[١]، وقال في الصلاة: قال بكرُ بن خَلَف: حدثنا محمد بن بكر عن عثمان بن أبي روَّاد، فذكر حديثاً، تابعه عليه عنده أبو عُبيدة الحدَّاد عن عثمان، وعلَّق له آخرَ في الحجِّ، قال فيه: وقال محمد بنُ بكر عن ابن جُريج، فذكرَ حديثاً كان أخرجَه عن مكيٍّ بن إبراهيم عن ابن جُريج. وروى له الباقون.

(ع) محمد بن جُحَادة الكوفي، من صِغار التابعين. وثقه أحمد بن حنبل وجماعةٌ، وتكلَّم فيه بعضهم من أجل قولِ أبي عَوانة: كان يتشيَّع. قلتُ: روى له الجماعةُ، وما له في البخاري سوى حديثين لا تعلُّقَ لهما بالمذهب.

(ع) محمد بن جعفر، المعروف بغُنْدَر، أحدُ الأثبات المتقنين، من أصحاب شُعبة، اعتمدَه الأئمةُ كُلُّهم حتى قال عليُّ بن المديني: هو أحبُّ إليَّ من عبد الرحمن بن مَهْدي في شعبة. وقال ابنُ المبارك: إذا اختلفَ الناسُ في شعبةَ فكتابُ غُندَر حَكَمٌ بينهم، لكن قال أبو حاتم: يُكتب حديثُه عن غير شعبةَ، ولا يُحتجُّ به[٢]. قلت: أخرج له البخاريُّ عن شعبةَ كثيراً، وأخرج له حديثاً عن مَعْمر، وآخرَ عن عبد الله بن سعيد بن أبي هِند تُوبع فيهما كما سيأتي. وروى له الباقون.

(خ د س ق) محمد بن الحسن بن التَّل، الأسديُّ الكوفي. وثقه ابنُ نُمير، قال أبو حاتم: شيخ. وقال أبو داود: يُكتب حديثُه. وضعَّفه يعقوبُ الفَسَوي. وقال العُقيلي: لا يُتابع. وقال ابنُ عدي: لم أرَ بحديثه بأساً. قلت: له في البخاري عن ابنه عمر بن محمد بن الحسن عنه

---

(١) بل له غير هذا الحديث حديثان مسندان، هما الحديث (٤٤١١) والحديث (٤٤١٧).

(٢) كذا نقل عن أبي حاتم، ولا ندري مصدر هذا النقل، والذي في «الجرح والتعديل» ٧/ ٢٢١-٢٢٢ عن ابن أبي حاتم: سألت أبي عن محمد بن جعفر غندر فقال: كان صدوقاً وكان مؤدياً، وفي حديث شعبة ثقة. وهو ما نقل عن أبي حاتم في «التهذيبين».

حديثان، أحدهما: في الزكاة عن إبراهيمَ بن طَهْمان، عن محمد بن زياد، عن أبي هريرة: أن الحسنَ بنَ عليّ أخذ تمرةً من تمر الصَّدقة... الحديث، وهو عنده بمتابعة شعبةَ عن محمد ابن زياد، والآخرُ: في المناقب عن حفص بن غِياث، عن هشام، عن أبيه، عن عائشة قالت: ما غِرتُ على امرأةٍ ما غِرتُ على خديجةَ، وهو عنده بمتابعة حُميد بن عبد الرحمن والليث وغيرِهما عن هشام. وروى له أبو داود والنَّسائي[1].

(خ ت) محمد بن الحسن المُزَني الواسطي القاضي. وثقه ابنُ معين وغيره، وذكره ابنُ حبان في «الضعفاء»، وأعاده في «الثقات». قلتُ: ما له في البخاري سوى أثرٍ واحد ذكره في كتاب العلم موقوفاً على الحسن البصري.

(خ م س) محمد بن أبي حفصةَ البصري، أبو سلمة. وثقه ابنُ معين، وقال مرةً: ضعيف، وقال مرة: صالحُ الحديث، وضعَّفه النَّسائي. وقال ابنُ المديني: ليس به بأسٌ، وقال أبو داود: ثقة غيرَ أن يحيى بن سعيد كان يتكلَّم فيه. قلتُ: هو من أصحاب الزُّهري المشهورين، أخرج له البخاريُّ حديثين من روايته عن الزُّهري تُوبع فيهما، وعلَّق له غيرَهما.

(خ) محمد بن الحكم المَرْوَزيُّ، من شيوخ البخاريِّ. لم يعرفه أبو حاتم فقال: إنه مجهول. قلتُ: قد عرفه البخاريُّ وروى عنه في «صحيحه» في موضعين، وعرفه ابنُ حِبَّان فذكره في الطبقة الرابعة من الثقات.

(خ مد س ق) محمد بنُ حِمْيَر السَّليحي الحمصي. وثقه ابنُ معين ودُحيمٌ، وقال النسائي: ليس به بأس. وقال يعقوب بن سفيان: ليس بالقوي. وقال أبو حاتم: يُكتَب حديثه، ولا يُحتجّ به، وبقية ومحمد بن حرب أحبُّ إليَّ منه. قلت: ليس له في البخاري سوى حديثين، أحدهما: عن إبراهيمَ بن أبي عَبْلة، عن عُقبة بن وسَّاج، عن أنس، في خِضاب أبي بكر، وذكر له متابعاً. والآخرُ: عن ثابت بن عَجْلان، عن سعيد بن جُبير، عن ابن عباس قال: مرَّ النبيُّ ﷺ بعنزٍ ميتة، فقال: «ما على أهلها لو انتفعوا بإهابها؟». أورده في الذبائح، وله أصلٌ

(١) فاته هنا أن يذكر ابنَ ماجه، وذهلَ في ذكر أبي داود فإنه لم يرو له.

من حديث ابن عباس عنده في الطهارة. وروى له أبو داودَ في «المراسيل» والنَّسائي.

(ع) محمد بن خازم، أبو معاوية الضَّرير، مشهور بكنيته. قال يحيى بنُ معين: كان أثبتَ أصحاب الأعمش بعد شُعبةَ وسفيانَ. وقال أبو حاتم: أثبتُ الناس في الأعمش سفيانُ ثم أبو معاوية. وتكلَّم فيه بعضُهم من أجل الإرجاء، وقال يعقوب بنُ شيبة وابنُ سعد: كان ثقةً، وربما دلَّس، وكان يرى الإرجاء. وقال أبو داود: كان مُرجئاً. وقال النَّسائي: ثقة، وكذا قال ابنُ خِراش، وزاد: وفي حديثه عن غير الأعمش اضطرابٌ. وكذا قال أحمدُ بن حنبل وغيرُه، زاد أحمد: أحاديثُه عن هِشام بن عُروة فيها اضطرابٌ. قلت: لم يحتجَّ به البخاريُّ إلّا في الأعمش، وله عنده عن هشام بن عُروة عِدةُ أحاديثَ تُوبع عليها، وله عنده عن بُريد بن أبي بُردة حديثٌ واحدٌ، تابعه عليه أبو أسامةَ عند الترمذيِّ. واحتجَّ به الباقون.

(خ) محمد بن الزِّبْرقان، أبو همام البصري. له في الرِّقاق حديثٌ واحدٌ تُوبع عليه، وقد وثقه علي بنُ المديني والدارقطني. وقال ابنُ حِبَّان في «الثقات»: ربما أخطأ.

(خ ق) محمد بن زياد بن عُبَيد الله بن زياد بن الرَّبيع الزِّيادي، أبو عبد الله البصري، من صِغار شيوخ البخاري. روى عنه حديثاً واحداً في الأدب عن غُندر، عن عبد الله بن سعيد ابن أبي هِند، بمتابعة مكيِّ بن إبراهيم عن عبد الله بن سعيد، عن سالم أبي النَّضر، عن بسر ابن سعيد، عن زيد بن ثابت، قال: احتجَرَ النبيُّ ﷺ حُجرةً... الحديث، وروى عنه ابنُ خُزيمة في «صحيحه»، وذكره ابنُ حِبَّان في «ثقاته»، وقال: ربما أخطأ. وضعَّفه أبو عبد الله ابن منده[1].

(خ م د ت س) محمد بن سابق، أبو جعفر البزَّاز، من شيوخ البخاري. وثقه العجلي، وقوَّاه أحمد بن حنبل، وقال يعقوب بنُ شيبة: كان ثقةً، وليس ممن يُوصف بالضبط. وقال النَّسائي: لا بأسَ به. وقال ابنُ أبي خيثمةَ عن ابن معين: ضعيفٌ. قلتُ: ليس له في البخاري

(١) زاد في (س) وحدها: في مسنده، وهو خطأ.

سوى حديثٍ واحد في الوصايا[1]، قال فيه: حدثنا محمدُ بن سابق أو الفضلُ بن يعقوب عنه، حدثنا شَيْبان، عن فِراس، عن الشَّعبي، عن جابر: أن أباه استُشهِدَ يومَ أُحد... الحديث، وقد تابعه عليه عنده عُبَيد الله بن موسى عن شَيْبان، وهو في المغازي. وروى له الباقون[2].

(خ م ت س ق) محمد بن سَوَاء السَّدوسي البصري. قوّاه يزيدُ بن زُريع وغيرُه، وذكره الأزدي في «الضعفاء» فقال: كان يغلو في القَدَر. قلت: جميعُ ما له في البخاري ثلاثةُ أحاديثَ، أحدُها: قرنه فيه بيزيدَ بن زُريع، كلاهما عن سعيد بن أبي عَروبة. والآخرُ: أخرجه في الأدب عن عمرو بن عيسى عنه، عن رَوْح بن القاسم، عن ابن المُنكدِر، عن عُروة، عن عائشة: أنَّ رجلاً استأذن على النبيِّ ﷺ، فقال: «بئس أخو العَشِيرة» الحديث، وهو عنده في الأدب أيضاً من رواية ابن عُيينةَ عن ابن المنكدر. والثالث: ذكرناه في ترجمة كَهْمَس بن المنهال. وروى له الباقون، لكن أبو داود في كتاب «الناسخ والمنسوخ».

(خ ت س ق) محمد بن الصَّلْت الأسدي، أبو جعفر، من قُدماء شيوخ البخاري. وثقه أبو زُرْعَةَ وأبو حاتم وابنُ نُمير، لكن قال: أبو غسَّان أحبُّ إليَّ منه، وذكر صاحبُ «الميزان» أن بعضَهم قال: فيه لين. قلتُ: أخرج عنه البخاريُّ حديثاً واحداً عن ابن المبارك، عن يونس، عن الزُّهري، عن حمزة، عن أبيه: أن النبيَّ ﷺ قال: «بينا أنا نائم شربتُ اللبنَ حتى أنظرَ إلى الرِّي» الحديث، في مناقب عمر، وقد تابعه عليه عنده عَبْدانُ عن ابن المبارك، وروى له أصحابُ «السُّنن» غير أبي داود.

(خ س) محمد بن الصَّلْت: أبو يعلى التَّوَّزيُّ، من شيوخ البخاري أيضاً. قال أبو حاتم وأبو زرْعة: صدوقٌ، كان يُملي التفسيرَ علينا من حفظه، وربما وَهِمَ، ووثقه الدارقطني. قلتُ: أخرج عنه البخاريُّ حديثاً واحداً في كتاب الرِّدة، قال: حدثنا الوليدُ، عن الأوزاعي، عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي قِلابة، عن أنس، فذكر حديثَ العُرَنيين مختصراً، وتابعه عليه عنده

(١) بل له في البخاري أحاديث أخر، انظر الأحاديث (٢٧٨٢) و(٣٥٦٦) و(٤١٨٩) و(٤٢٢٨) و(٥١٦٢) و(٥٥٧٩) و(٦٩٠٦)، وفي هذه الأحاديث رواية البخاري عنه بواسطة.

(٢) لم يرو له ابن ماجه شيئاً.

عليُّ بن المديني عن الوليد بن مسلم. وروى له النَّسائي.

(ع) محمد بن طَلْحة بن مُصرِّف الكوفي. قال العِجلي: ثقة إلا أنه سَمِعَ من أبيه وهو صغير. وقال ابنُ سعد: كانت له أحاديثُ منكرة، قال: وقال عفان: كان يروي عن أبيه، وأبوه قديمُ الموت. وكان الناسُ كأنهم يُكذِّبونه. وقال أبو داود: كان يُخطئ. ووثقه أحمد ابن حنبل قال: إلا أنه لا يكاد يقول: «حدثنا» في شيءٍ من حديثه. وقال أبو كامل مُظفَّر بن مُدرِك: كان يُقال: ثلاثةٌ يُتَّقى حديثهم: محمد بن طَلْحة وفُليح بن سليمان وأيوب بن عُتبة. وقال ابنُ معين: صالحٌ، وقال مرةً: ضعيف. وقال النَّسائي: ليس بالقوي. قلت: له في البخاري ثلاثةُ أحاديثَ، أحدها: في المغازي عنه عن حُميد، عن أنس قال: غاب عمِّي عن قتال بدر... الحديث، وهو عنده بمتابعة عبد الأعلى السامي وغير واحد عن حُميد. ثانيها: في العِيدين عنه، عن زُبيد، عن الشَّعبي عن البراء في الذَّبح قبل الصلاة، وهو عنده بمتابعة شُعبةَ عن زُبيد. ثالثها: في الجهاد عنه، عن أبيه، عن مُصعَب بن سعد، عن أبيه في الانتصار بالضعفاء، وهو فردٌ إلا أنه في فضائل الأعمال. وروى له الباقون.

(ع) محمد بنُ عبد الله بن الزُّبير الزُّبيريُّ، نسبةً إلى جدِّه، وهو مولَى بني أسد، يُكنى أبا أحمد، الكوفيُّ، أحدُ الثقات المشهورين، من شيوخ أحمد بن حنبل. قال حنبل عن أحمدَ: كان كثيرَ الخطأ في حديث سفيان، وقال أبو حاتم: كان حافظاً له أوهامٌ. ووثقه ابنُ نُمير وابنُ معين والعِجلي، وزاد: كان يتشيَّع، وقال النَّسائي: ليس به بأس، وقال أبو زُرعةَ وغيرُ واحد: صدوقٌ، وقال بُندار: ما رأيتُ أحفظَ منه. قلتُ: احتجَّ به الجماعةُ، وما أظنُّ البخاريَّ أخرج له شيئاً من أفراده عن سفيانَ، والله أعلم.

(ع) محمدُ بنُ عبد الله بن المثنَّى بن عبد الله بن أنس بن مالك الأنصاريُّ، القاضي البصري، أبو عبد الله، من قُدماء شيوخ البخاري[1]، وثقه ابنُ معين وغيرُه، وقال أحمد بن حنبل: ما يَضَعُه عند أهل الحديث إلّا النظرُ في الرأي، أما السماعُ فقد سَمِعَ. وقال أبو حاتم: لم أرَ من

(١) زاد هنا في (س) وحدها: ثقة.

الأئمة إلّا ثلاثة: أحمد بن حنبل وسليمانَ بن داود الهاشمي والأنصاريَّ. وقال زكريا الساجي: كان عالماً، ولم يكن من فرسان الحديث. قلت: أنكر عليه يحيى القطَّان وغيرُه حديثَه: عن حَبيب ابن الشَّهيد، عن ميمون بن مَهْران، عن ابن عباس: أن النبيَّ ﷺ احتجم وهو صائم، قال ابن المديني: صوابه: عن ميمون، عن يزيد بن الأصمّ، أنَّ النبيَّ ﷺ تزوَّجَ ميمونةَ وهو محرمٌ. وقال أبو داود: كان قد تغيَّر تغيراً شديداً، وقال أحمدُ: ذَهَبتْ له كُتُبٌ، فكان يُحدِّث من كتب غُلامه، يعني: فكأنه دخل عليه حديثٌ في حديث. وروى له الباقون.

(ع) محمد بنُ عبد الله بن مُسلم بن عُبَيد الله بنِ عبد الله بن شِهاب، ابن أخي الزُّهري. ذكره محمد بنُ يحيى الذُّهلي في الطبقة الثانية من أصحاب الزُّهري مع محمد بن إسحاق وفُليح، وقال: إنه وجد له ثلاثةَ أحاديث لا أصلَ لها، أحدُها: حديثه عن عمِّه عن سالم عن أبي هريرة مرفوعاً: «كل أمتى معافًى إلّا المجاهرين». ثانيها بهذا الإسناد: كان إذا خطب قال: «كلُّ ما هو آتٍ قريبٌ» موقوف. ثالثها عن امرأته أمِّ الحجاج بنت الزُّهري عن أبيها: أنَّ النبيَّ ﷺ كان يأكلُ بكفِّه كلِّها، مرسلٌ. وقال الساجي: تفرَّد عن عمِّه بأحاديثَ لم يُتابع عليها، كأنه يعني هذه. انتهى، وقال أبو داود: ثقةٌ، سمعت أحمدَ يُثني عليه، وأخبرني عباسٌ عن يحيى بالثناء عليه. وقال يحيى بنُ معين: هو أمثلُ من أبي أُويس، وقال مرةً: ليس بذاك القويّ، ومرةً: ضعيف. وقال أبو حاتم: ليس بقوي، يُكتب حديثه.

قلت: الذُّهلي أعرفُ الناس بحديث الزُّهري، وقد بيَّن ما أُنكر عليه، فالظاهرُ أن تضعيف مَنْ ضعَّفه بسبب تلك الأحاديث التي أخطأ فيها، ولم أرَ له في البخاري سوى أحاديثَ قليلة، أحدها: في الأضاحي عن عمِّه، عن سالم، عن أبيه في النهي عن أكل لحوم الأضاحي بعد ثلاث، وهذا قد تابعه عليه مَعمَرٌ عند مسلم وغيرِه. الثاني: في وُفود الأنصار عن عمِّه، عن أبي إدريس، عن عُبادة بن الصامت في المبايَعة، وهو عنده بمتابعة شُعيب وغيره عن الزُّهري. الثالث: في المغازي في قصة الحُدَيبية، عن عمِّه، عن عُروة، عن المِسور ومروان بمتابعة سفيانَ بن عُيينة ومَعْمر وغيرهما، وله عنده غيرُ هذه مما تُوبع عليه موصولاً ومعلَّقاً. وروى له الباقون.

(ع) محمدُ بنُ عبد الرحمن بن أبي ذِئب، أحدُ الأئمة الأكابر العلماء الثقات. لكن قال ابنُ المديني: كانوا يُوَهِّنُونه في الزُّهري، وكذا وثقه أحمدُ ولم يرضَه في الزُّهري، ورُمي بالقدر ولم يثبت عنه، بل نَفَى ذلك عنه مصعبٌ الزُّبيري وغيره، وكان أحمد يُعظِّمه جداً حتى قدَّمه في الوَرَع على مالك، وإنما تكلَّموا في سماعه من الزُّهري، لأنه كان وقع بينه وبين الزُّهري شيءٌ، فحَلَفَ الزُّهريُّ أن لا يُحدِّثه، ثم نَدِمَ ابنُ أبي ذئب، فسأله أن يكتب له أحاديثَ أرادها، فكتبها له، فلأجل هذا لم يكن في الزُّهري بذاك بالنسبة إلى غيره، وقد قال عمرو بنُ علي الفلَّاس: هو أحبُّ إليَّ في الزُّهري من كلِّ شامي. انتهى، احتجَّ به الجماعة، وحديثُه عن الزُّهري في البخاري في المتابعات.

(خ د ت س) محمد بنُ عبد الرحمن الطُّفاوي، من شيوخ أحمد بن حنبل. وثقه ابنُ المديني، وقال أبو حاتم: صدوقٌ إلا أنه يَهِمُ أحياناً. وقال ابنُ معين: لا بأس به. وقال أبو زُرْعة: منكر الحديث. وأورد له ابنُ عدي عدةَ أحاديث، وقال: إنه لا بأس به. قلت: له في البخاري ثلاثةُ أحاديث ليس فيها شيء مما استنكره ابنُ عدي. أحدُها: في البيوع عن أبي الأشعث عنه، عن هشام، عن أبيه، عن عائشة: قالوا: إن قوماً يأتوننا باللَّحم لا ندري أذكروا اسمَ الله عليه أم لا؟ قال: «سمُّوا الله وكلوه»، وتابعه عنده أبو خالد الأحمر وأسامةُ ابن حفصٍ وغيرُهما. ثانيها: في البيوع أيضاً، عن علي بن المديني، عنه، عن أيوب، عن محمد بن سيرين، عن أبي هريرة، حديث: «أُعطيتُ جوامعَ الكلم». ثالثها: في الرِّقاق عن عليّ عنه، عن الأعمش، عن مجاهد، عن ابن عمرَ حديث: «كُنْ في الدنيا كأنَّك غريبٌ» الحديث، فهذا الحديثُ قد تفرَّد به الطُّفاوي، وهو من غرائب «الصحيح»، وكأنَّ البخاريَّ لم يشدِّد فيه لكونه من أحاديثِ الترغيب والترهيب. ثم وجدتُ له متابعاً في «نوادر الأصول» للحكيم الترمذي من طريق مالك بن سُعير عن الأعمش به، والله أعلم. وعلَّق له غير هذه. وروى له أصحابُ «السُّنن» الثلاثة.

(خ ت س) محمد بنُ عبد العزيز الرَّمْلي ابن الواسطي، من شيوخ البخاري. وثقه العِجلي، وقال يعقوب بنُ سفيان: كان حافظاً. وقال أبو حاتم: هو إلى الضَّعف ما هو. وقال أبو زُرعة:

ليس بقوي. وقال ابنُ حِبَّان في «الثقات»: ربما خالف. قلت: روى له البخاريُّ حديثين، أحدهما: في تفسير سورة النِّساء عنه، عن حفص بن مَيْسَرة، عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن أبي سعيد حديث الشفاعة، وأخرجه في التوحيد من وجه آخرَ عن زيد بن أسلم. وثانيهما: في الاعتصام بهذا الإسناد: «لَتَتَّبِعُنَّ سَنَنَ مَن كان قبلَكم» الحديث، وأخرجه في أحاديث الأنبياء من وجهٍ آخرَ عن زيد بن أسلم، وقد تقدَّمت الإشارةُ إليهما في ترجمة حفص بن مَيْسرة، والله أعلم. وأخرج مسلمٌ الحديثين من حديث حفصِ بن مَيْسَرة أيضاً.

(ع) محمد بن عُبيد الطَّنافسي، من شيوخ أحمدَ بن حنبل، قال: إنه كان صدوقاً، ولكنْ يعلى أخوه أثبتُ منه، وقال في رواية أخرى: كان يخطئ ويُصِرُّ[1]، وهذا على ما يختارُ أحمدُ يكون ساقطَ الحديث، لكن وثّقه في رواية الأثرم، وكذا وثقه ابنُ معين والعِجلي والنَّسائي وابنُ سعد وابنُ عمار، وزاد: كان أبصرَ إخوته بالحديث، وكان يعلى أحفظَهم. قلت: احتجَّ بمحمدٍ الأئمةُ كلُّهم، ولعل ما أشار إليه أحمدُ كان في حديثٍ واحد.

(ع) محمد بنُ أبي عَدي البصري، من شيوخ أحمد. قال عمرو بنُ علي: أحسنَ عبدُ الرحمن ابن مَهْدي الثناءَ عليه. وقال أبو حاتم والنَّسائي وابنُ سعد: ثقة. وفي «الميزان» أن أبا حاتم قال: لا يُحتجُّ به؛ فينظر في ذلك، وأبو حاتم عنده عَنَتٌ. وقد احتجَّ به الجماعة.

(ع) محمد بنُ عمرو بن عَلْقمة بن وقاص الليثي المدني، مشهورٌ من شيوخ مالك. صدوق تكلَّم فيه بعضُهم من قِبل حِفظه. وأخرج له الشيخان، أما البخاري فمقروناً بغيره وتعليقاً، وأما مسلم فمتابعةً. وروى له الباقون.

(ع) محمد بنُ الفضل السَّدوسي، أبو النعمان، ولقبه: عارِمٌ، من شيوخ البخاري، كان سليمان بنُ حرب يُقدِّمه على نفسِه. وقال أبو حاتم: إذا حدَّثك عارمٌ فاختِمْ عليه، عارمٌ لا يتأخَّرُ عن عفَّان. وقال أبو حاتم أيضاً والبخاريُّ: اختَلَطَ عارمٌ في آخر عمره، زاد أبو حاتم: من سَمِعَ منه قبل العشرين ومئتين فسماعُه جيّدٌ، ولقيه أبو زُرْعةَ سنة اثنتين وعشرين

(١) تحرَّف في (ع) و(س) إلى: ويصيب.

ومئتين، وقال الدارقطني: تغيَّر بأَخَرَة، وما ظهر له بعد اختلاطه حديثٌ منكر، وهو ثقةٌ. قلتُ: إنما سَمِعَ منه البخاريُّ سنةَ ثلاثَ عشرةَ قبل اختلاطه بمدة، وقد اعتمده في عِدَّة أحاديثَ، وروى أيضاً في «جامعه» عن عبد الله بن محمد المسنَدي عنه. وروى له الباقون.

(ع) محمد بن فُضيل بن غَزْوان الكوفي، أبو عبد الرحمن الضَّبِّي، من شيوخ أحمد، وله تصانيف، وثقه العِجلي وابن معين. وقال أحمد: كان شيعيّاً حسنَ الحديث، وقال أبو زرعة: صدوق من أهل العلم، وقال النَّسائي: لا بأس به، وقال ابن سعد: كان ثقةً صدوقاً كثيرَ الحديث شيعياً، وبعضُهم لا يحتجُّ به. قلت: إنما توقف فيه مَنْ توقَّفَ للشِّيعيّة، وقد قال أحمد بن علي الأبار: حدثنا أبو هشام[1]، سمعتُ ابنَ فُضيل يقول: رَحِمَ اللهُ عثمانَ، ولا يرحمُ من لا يترحَّمَ عليه. قال: ورأيتُ عليه آثارَ أهلِ السنة والجماعة، رحمه الله. احتجَّ به الجماعة.

(خ س ق) محمد بن فُليح بن سليمان. تقدَّم ذِكرُ أبيه، قال ابنُ أبي حاتم عن أبيه: كان ابنُ معين يحمِلُ على محمد، قلت: فما قولك فيه؟ قال: ما به بأسٌ، ليس بذاك القويّ. وقال الدارقطني: ثقة. قلت: أخرج له البخاريُّ نسخةً من روايته عن أبيه، عن هلال بن علي، عن عطاء بن يسار، عن أبي هريرة. وبعضُها: عن هِلال عن أنس بن مالك، تُوبع على أكثرها عنده، وله نسخة أُخرى عنده بهذا الإسناد، لكن عن عبد الرحمن بن أبي عَمْرة بدل عطاء بن يسار، وقد تُوبع فيها أيضاً، وهي ثمانيةُ أحاديثَ، والله أعلم.

(خ د ت) محمد بن أبي القاسم الطويلُ الكوفي. وثقه ابنُ معين وأبو حاتم. وقال ابنُ المديني: لا أعرِفُه. قلت: رَوى عنه ثلاثةٌ، وليس له في البخاري سوى حديثِ ابنِ عباس في قصة تَميم الدَّاري وعَدِي بن بَدَّاء.

(ع) محمد بنُ كَثير العَبْدي البصري. من شيوخ البخاري، قال ابنُ معين: لم يكن بالثقة. وقال أبو حاتم: صدوقٌ. ووثقه أحمد بنُ حنبل. قلتُ: رَوَى عنه البخاريُّ ثلاثةَ أحاديثَ في العلم والبيوع والتفسير، وقد تُوبع عليها.

---

(١) تحرَّف في (س) إلى: هاشم.

(ع) محمد بنُ مسلم بن تَدْرُس، أبو الزُّبير المكي، أحدُ التابعين، مشهورٌ. وثقه الجمهورُ، وضعَّفه بعضُهم لكثرة التدليس وغيره، ولم يرو له البخاريُّ سوى حديثٍ واحد في البيوع، قَرَنه بعطاء عن جابر، وعلَّق له عِدَّةَ أحاديث. واحتجَّ به مسلمٌ والباقون.

(ع) محمد بنُ مطرِّف، أبو غسان الليثي المدني، من أقران مالك. قال ابنُ المديني: كان شيخاً وسطاً. ووثقه أحمدُ وأبو حاتم والجُوزجاني ويعقوب بنُ شيبة وآخرون. واحتجَّ به الأئمة.

(ع) محمد بن ميمون، أبو حمزةَ السُّكَّري المَرْوزي، أحدُ الأئمة، كان مجابَ الدعوة، عظَّمه ابنُ المبارك، ووثقه يحيى بنُ معين وأحمد بنُ حنبل والنَّسائي وآخرون. وقال أبو حاتم: لا يُحتجُّ به. وقال النَّسائي أيضاً في كتاب «السُّنن» له عَقِبَ حديثٍ أوردَه له عن عاصم عن زِرّ عن عبد الله: «كان رسولُ الله ﷺ يصومُ ثلاثةَ أيامٍ من غُرَّة كلّ شهر، وقلَّ ما يُفطِرُ يومَ الجُمعة»: لا بأسَ بأبي حمزةَ، إلا أنه كان قد ذهبَ بصرُه في آخر عُمره، فمن كتبَ عنه قبلَ ذلك فحديثُه جيد. وأغربَ ابنُ عبد البرِّ فقال في ترجمة سُمَي من «التمهيد»: أبو حمزة المَرْوزيُّ ليس بقوي. قلت: بل احتجَّ به الأئمة كلُّهم، والمعتمَدُ فيه ما قال النَّسائي، ولم يُخرج له البخاريُّ إلّا أحاديثَ يسيرةً من رواية عَبْدان عنه، وهو من قُدماء أصحابه، والله أعلم.

(خ) محمد بنُ يزيد الكوفي، روى البخاريُّ في فضائل أبي بكر عنه عن الوليد بن مسلم، عن الأوزاعي، عن يحيى بن أبي كثير، عن محمد بن إبراهيم، عن عُروة، عن عبد الله ابن عمرو أنه سأله عن أشدِّ شيء صنعه المشركون برسول الله ﷺ... الحديث، فسُئِل عنه أبو حاتم فقال: مجهول. وقال ابنُ عدي: هو الرِّفاعي، ورجَّح الباجي[1] أنه الرِّفاعي؛ لأنه روى هذا الحديثَ بعينه عن الوليد بن مسلم، لكن ضعَّفه البخاريُّ وغيرُه، وقوَّاه آخرون، فلا يبعد أن يُخرج له في «صحيحه» ما يُتابَع عليه، فقد تابعه عليه عنده عليُّ بن المديني وغيرُه عن الوليد بن مسلم، والله أعلم.

(١) تحرَّف في (س) إلى: الساجي.

(ع) محمد بنُ يوسف الفِريابي، نزيلُ قَيْسَاريّة: من سواحل الشام، من كِبار شيوخ البخاري، وثقه الجمهور، وذكره ابنُ عدي في «الكامل» فقال: له أفراد، وقال العِجلي: ثقة، وقد أخطأ في مئةٍ وخمسين حديثاً، وذكر له ابنُ معين حديثاً أخطأ فيه، فقال: هذا باطلٌ. قلت: اعتمده البخاريُّ لأنه انتقى أحاديثَه وميَّزها، وروى له الباقون بواسطة.

(ع) مالك بنُ إسماعيلَ، أبو غسان النَّهدي، من كبار شيوخ البخاري. مجمَعٌ على ثقته. ذكره ابنُ عدي في «الكامل» من أجل قول الجُوزجاني: إنه كان خَشَبيّاً؛ يعني: شِيعياً. وقد احتجَّ به الجماعة.

(خ قد ت س ق) مالك بن سُعير بن الخِمْس الكوفي. قال أبو حاتم وغيرُه: صدوق، وضعَّفه أبو داود. قلتُ: روى له البخاري حديثين من روايته عن هشام عن أبيه عن عائشةَ، أحدُهما: في تفسير سورة المائدة في لغو اليمين، والآخرُ: في الدَّعوات في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَجْهَرْ بِصَلَاتِكَ وَلَا تُخَافِتْ بِهَا﴾ نزلت في الدُّعاء، وكلاهما قد تُوبع عليه عنده، وروى له أصحابُ «السُّنن»[1].

(ع) مُبشِّر بن إسماعيل الحَلَبيُّ. من طبقة وكيع، قال ابنُ سعد: كان ثقةً مأموناً. وقال النَّسائي: لا بأسَ به. وذكره صاحبُ «الميزان» فقال: تُكلِّم فيه بلا حُجَّة. كذا قال، ولم يذكر من تكلَّم فيه، ولم أرَ فيه كلاماً لأحدٍ من أئمة الجرح والتعديل، لكن قال ابنُ قانع في «الوفيات»: إنه ضعيفٌ، وابنُ قانع ليس بمعتمَد. وليس له في البخاري سوى حديثٍ واحد عن الأوزاعي في كتاب التهجُّد بمتابعة عبد الله بن المبارك. وروى له الباقون.

(ع) مُحارِب بن دِثار، أحدُ الأئمة الأثبات، تابعيٌّ جليل. وثقه أحمدُ وابنُ معين وأبو حاتم والنَّسائي والعِجلي وآخرون، وقال ابنُ سعد: لا يحتجُّون به. قلتُ: بل احتجَّ به الأئمةُ كلُّهم. وقال أبو زُرْعة: ثقةٌ مأمونٌ. ولكنَّ ابنَ سعد يُقلِّدُ الواقديَّ، والواقديُّ على طريقة أهل المدينة في الانحراف عن أهل العراق، فاعلم ذلك.

---

(١) أبو داود في «القَدَر» وليس في «السنن».

(خت م د س) مُحاضِر بن المُورِّع الكوفي، من مشايخ أحمد. قال النَّسائي: ليس به بأس. وقال أحمدُ: كان مغفَّلاً ولم يكن من أصحاب الحديث. وقال أبو حاتم: ليس بمتين، يُكتب حديثُه. وقال أبو زُرْعة: صدوقٌ. قلتُ: أخرج له البخاريُّ حديثين بصورة التعليق الموصول عن بعض شيوخه عنه، أحدُهما: في الحجِّ، والآخر: في البيوع، وعلَّق له غيرَهما. وروى له مسلمٌ حديثاً واحداً، وأبو داود والنَّسائي.

(خ ت) محبوبُ بن الحسن البصري، أبو جعفر، يُقال: اسمه محمد، وفي المحمَّدين ذكره المِزّي. قال ابنُ معين: ليس به بأس، وضعَّفه النَّسائي. وقال أبو حاتم: ليس بقوي. وقال أبو داود: كان يَرى شيئاً من القَدَر. قلتُ: له في البُخاريِّ حديثٌ واحد في كتاب الأحكام عن خالد الحذَّاء مقروناً بغيره. وروى له الترمذي.

(خ م د س ق) مَخلَد بن يزيد الحرَّاني، من شيوخ أحمد. وثقه ابنُ معين وغيرُه، وقال أحمدُ: لا بأسَ به، وكان يَهِمُ. وكذا قال السَّاجي وزاد: قدَّمَ أحمدُ عليه مِسكينَ بن بُكير، وأنكر له أبو داود حديثاً وصله. قلتُ: أخرج له البخاريُّ أحاديثَ قليلةً من روايته عن ابن جُرَيج تُوبع عليها. وروى له مسلمٌ والباقون سوى الترمذي.

(خ ٤) مروان بنُ الحكم بن أبي العاص بن أمية، ابن عمِّ عثمان بن عفان، يُقال: له رُؤية، فإن ثبتت فلا يُعرَّج على من تكلَّم فيه، وقد قال عُروة بن الزُّبير: كان مروانُ لا يُتَّهم في الحديث. وقد رَوَى عنه سهلُ بن سعد الساعدي الصحابيُّ اعتماداً على صِدقه، وإنما نَقَمُوا عليه أنه رَمَى طلحةَ يومَ الجَمَل بسهم فقتله، ثم شَهَرَ السيفَ في طلب الخِلافة حتى جَرَى ما جرى، فأما قتلُ طلحةَ فكان متأوِّلاً فيه كما قرَّره الإسماعيليُّ وغيره، وأما ما بعد ذلك فإنما حَمَل عنه سهلُ بن سعد وعُروة وعليُّ بن الحُسين وأبو بكر بنُ عبد الرحمن بن الحارث، وهؤلاء أخرج البخاريُّ أحاديثهم عنه في «صحيحه» لما كان أميراً عندهم بالمدينة قبلَ أن يبدو منه في الخِلاف على ابن الزُّبير ما بدا، وقد اعتمد مالكٌ على حديثه ورأيه، والباقون سوى مسلم، والله أعلم.

(ع) مروان بنُ معاوية الفَزَاري، من شيوخ أحمد. ثقة مشهورٌ، تكلَّم فيه بعضُهم لكثرة روايته عن الضعفاء والمجهولين، فقال علي بن المديني: كان ثقةً فيما روى عن المعروفين، وقال أحمد: كان ثبتاً حافظاً، يحفظ حديثَه كلَّه كأنه نُصْب عينيه رحمه الله. احتجَّ به الأئمةُ، وأخرج البخاريُّ من حديثه عن خمسةٍ من شيوخه المعروفين، وهم: حُميد وعاصم الأحول وإسماعيل ابن أبي خالد وأبو يعفور[1] العَبْدي وهاشم بن هاشم.

(خ م د س) مِسكين بن بُكير الحرَّاني، أبو عبد الرحمن، من شيوخ أحمد. وثقه ابنُ عمار، وقال أحمد وابنُ معين وأبو حاتم: لا بأسَ به، زاد أحمدُ: في حديثه خطأ، وزاد أبو حاتم: كان يحفظُ الحديث، وقال أبو أحمد الحاكم في «الكنى»: كان كثيرَ الوهم والخطأ. قلتُ: ليس له في البخاري سوى حديثٍ واحد عن شُعبةَ عن خالد الحذَّاء عن مروان الأصفر عن ابن عمر في قوله تعالى: ﴿وَإِن تُبْدُواْ مَا فِىٓ أَنفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ﴾، وتابعه عندَه رَوْحُ بن عُبادة عن شعبةَ، وروى له مسلمٌ وأبو داود والنَّسائي.

(خ ت ق) مُطرِّف بن عبد الله اليَسَاري[2] الأُطروش، صاحبُ مالك، لقيه البخاري. قال ابنُ أبي حاتم عن أبيه: صدوقٌ، ولكنه مُضطربُ الحديث، وقدَّمه على إسماعيلَ بن أبي أُويس. وقال ابنُ سعد والدارقطني: ثقةٌ. وذكره ابنُ عدي في «الكامل» وساق له أحاديثَ مُنكرةً، والذنبُ فيها من الراوي عنه أحمدَ بنِ داود الحرَّاني، فقد كذَّبه الدارقطني. قلتُ: ليس لمطرِّف في البخاري سوى حديثين، أحدهما: حديثُ الاستخارة، تابعه عليه قُتيبة وغيرُه عنده. والآخرُ: أخرجه في أوائل الصلاة بمتابعة عبد العزيز الأُوَيْسي[3]. وروى له الترمذيُّ وابنُ ماجه.

(ع) مُعاذ بنُ هشام الدَّسْتُوائي البصري، من أصحاب الحديث الحُذَّاق. وثقه يحيى بنُ معين في رواية عثمانَ الدارمي، واعتمده علي بنُ المديني، وقال الدُّوري عن ابن معين: صدوقٌ،

---

(١) تحرَّف في (ع) و(س) إلى: يعقوب.

(٢) تحرَّف في (س) إلى: النيسابوري. واليساري نسبة إلى جده سليمان بن يسار.

(٣) قوله: «عبد العزيز الأويسي» سقط من (ع) و(س).

وليس بحُجَّة. وقال ابنُ أبي خَيثمةَ عن ابن معين: ليس بذاك القوي. وقال ابنُ عدي: ربما يغلط في الشيء، وأرجو أنه صدوقٌ. وتكلَّم فيه الحُمَيدي من أجل القَدَر. قلتُ: لم يُكثِر له البخاريُّ. واحتجَّ به الباقون.

(خ س ق) معاوية بنُ إسحاقَ بن طَلْحة بن عُبيد الله التيمي. وثقه أحمد والنَّسائي، وقال أبو حاتم: لا بأس به. وقال أبو زُرْعَةَ: شيخٌ واهٍ. قلتُ: ما له في البخاري سوى حديثٍ واحد في الجهاد عن عمَّته عائشةَ بنت طَلْحة عن عائشة، حديث: «جهادُكن الحجُّ»، وقد تابعه عليه عندَه حبيبُ بن أبي عَمْرة. وروى له النَّسائي وابنُ ماجه.

(خ م د س) مَعْبَد بنُ سِيرينَ الأنصاريُّ مولاهم، أخو محمدٍ وأنسٍ وحفصةَ، كان أكبرَ الإخوة. وثقه العِجلي وابنُ سعد، وقال يحيى بنُ معين: تَعرِفُ وتُنكِر. قلتُ: احتجَّ به الشيخان وأبو داود والنَّسائي، وليس هو بالمكثر، ما له في البخاريِّ غير حديثين.

(ع) مُعتمِر بن سليمان التيمي، وثقه ابنُ معين وأبو حاتم وابنُ سعد والعِجْلي. وقال يحيى القطَّان: كان سيِّئ الحِفظ. وقال ابنُ خِراش: كان يُخطىء إذا حدَّث من حفظه، وإذا حدَّث من كتابه فهو ثقةٌ. قلتُ: أكثر ما أخرج له البخاريُّ مما تُوبع عليه. واحتجَّ به الجماعة.

(خ م د ق) معروف بن خَرَّبُوذ المكي، من صِغار التابعين. ضعفه يحيى بنُ معين. وقال أحمدُ: ما أدري كيف هو. وقال الساجي: صدوقٌ. وقال أبو حاتم: يُكتب حديثه. قلتُ: ما له في البخاري سوى موضعٍ في العلم، وهو حديثُه عن أبي الطُّفيل عن عليّ: «حدِّثوا الناسَ بما يَعرِفون»، وروى له مسلمٌ وأبو داود وابنُ ماجه حديثَه عن أبي الطُّفيل: أنه رأى النبيَّ ﷺ في الحجِّ.

(ع) مُعلَّى بن منصور الرازي، نزيلُ بغداد، لقيه البخاريُّ. قال أحمد: ما كتبتُ عنه، وكان يُحدِّث بما وافق الرأيَ، وكان يُخطئ، حكاه أبو طالب عن أحمد. وقال أبو حاتم الرازي: قيل لأحمد: لمَ لم تكتب عنه؟ فقال: كان يكتبُ الشُّروط، ومن كتبها لم يَخلُ من أن يكذب. ووثقه يحيى بنُ معين والعِجلي ويعقوب بنُ شيبة وابنُ سعد، لكن قال: اختلف فيه أصحابُ

الحديث. وقال ابنُ عدي: أرجو أنه لا بأسَ به، لأني لم أجد له حديثاً منكراً. قلت: روى له البخاريُّ حديثين، أحدهما: في تفسير سورة الأحزاب عن عليِّ بن الهيثم عنه، عن حماد بن زيد، عن ثابت، عن أنس في شأن زينبَ بنت جحش مختصراً بمتابعة سليمانَ بن حرب ومسدَّد، كلاهما عن حماد بن زيد أتمُّ منه. والثاني: في البيوع من طريقه،عن هُشيم[1]، عن حميد، عن أنس في النهي عن بيع الثّمرة حتى يبدوَ صلاحُها. وروى له الباقون.

(ع) مَعمَر بنُ راشد صاحبُ الزُّهري، كان من أثبتِ الناس فيه، قاله ابنُ معين وغيرُه، إلّا أنه حدَّث من حفظه بالبصرة بأحاديثَ غَلِطَ فيها، قاله أبو حاتم وغيره. وقال الغَلَابي عن يحيى بن معين: حديثُ معمر عن ثابت البُناني ضعيفٌ. وقال ابنُ أبي خيثمةَ عن ابن معين: إذا حدَّثك معمرٌ عن الزُّهري وابن طاووس فحديثُه مستقيم، وأمّا عن أهل الكوفة والبصرة فلا، وما عَمِلَ في حديث الأعمش شيئاً، وإذا حدَّث عن العراقيين فخالِفْه. وقال عمرو بنُ علي: كان معمرٌ من أصدق الناس. وقال النَّسائي: ثقةٌ مأمون، قلت: أخرج له البخاري من روايته عن الزُّهري وابن طاووس وهمَّام بن مُنبِّه ويحيى بن أبي كثير وهِشام ابن عروة وأيوبَ وثُمامة بن أنس وعبد الكريم الجَزَري وغيرهم، ولم يُخرج له من روايته عن قتادةَ ولا ثابت البُناني إلّا تعليقاً، ولا من روايته عن الأعمش شيئاً، ولم يُخرج له من رواية أهلِ البصرة عنه إلّا ما توبعوا عليه عنه. واحتجَّ به الأئمة كلهم.

(خ د س ق) مُغيرة بن عبد الرحمن بن الحارث بن عبد الله بن عيَّاش بن أبي رَبيعة المخزومي وثقه يعقوب بنُ شيبة. وقال عباسٌ الدُّوري عن ابن معين: ثقة، وقال الآجُرِّي: قلتُ لأبي داود: إن عباساً حَكَى عن ابن معين أنه ضعَّف مغيرةَ بن عبد الرحمن الحِزامي ووثَّق المخزومي، فقال: غَلِطَ عباسٌ، قال أبو داود: المخزوميُّ ضعيفٌ. قلت: وأخرج له مع ذلك في «سُننه»، وليس له في البخاري سوى حديثٍ واحد في غزوة مؤتة من روايته عن عبد الله بن سعيد بن أبي هِند عن نافع عن ابن عمر، وتابعه عنده سعيدُ بن أبي هِلال عن نافع.

---

(١) في (ع) و(ف) و(س): في البيوع عن محمد بن عبد الرحيم عنه عن هشيم. وسقط من هذه الأصول قوله: عن حميد عن أنس في النهي عن بيع الثمرة حتى يبدو صلاحها.

(ع) مُغيرة بنُ عبد الرحمن بنِ عبد الله بن خالد بن حِزام بن خُوَيلد بن أسد الأسدي الحِزامي، قال أحمدُ وأبو داود: لا بأسَ به. وقال أبو زُرعة: هو أحبُّ إليَّ من عبد الرحمن بن أبي الزِّناد وشُعيب بن أبي حمزة في أبي الزناد، وقد تقدَّم في ترجمة الذي قبله أنَّ ابنَ معين ضعَّفه. وقال النَّسائي: ليس بالقوي. وقال ابنُ عدي: يتفرَّدُ بأحاديثَ وعامتُها مستقيمة. وقد اعتمده الجماعة.

(ع) مُغِيرة بنُ مِقسَم الضَّبي الكوفي، أحدُ الأئمة. متفق على توثيقه لكن ضعَّف أحمد ابنُ حنبل روايتَه عن إبراهيم النَّخَعي خاصَّة، قال: كان يُدلِّسها، وإنما سَمِعَها من حماد[1]. قلتُ: ما أخرج له البخاريُّ عن إبراهيمَ إلا ما تُوبع عليه. واحتجَّ به الأئمة.

(ع) المفضَّل بن فَضَالة القِتْباني المِصري، وثقه يحيى بن معين وأبو زُرعةَ والنَّسائي وآخرون، وقال أبو حاتم وابنُ خِراش: صدوقٌ، وقال ابنُ سعد: منكرُ الحديث. قلت: اتفق الأئمة على الاحتجاج به، وجميعُ ما له في البخاري حديثان، أحدهما: في فضائل القرآن عن عُقيل عن الزهري، عن عروة، عن عائشة في التعوُّذ بالمعوِّذات، وتابعه عليه عنده الليث. وثانيهما: في الصلاة عن عُقيل، عن ابن شِهاب، عن أنس في قَصْر الصلاة في السَّفر، وتابعه الليثُ عليه أيضاً، وهو في مسلم.

(خ) مُقدَّم بن محمد بن يحيى بن عطاء المقدَّمي الواسطي، من شيوخ البخاري. روى عنه عن عمِّه القاسم بن يحيى، عن عُبَيد الله بن عمر، عن نافع، عن ابن عُمر حديثين، أحدهما: في تفسير سورة النور في اللِّعان. والآخرُ: في التوحيد، أنَّ الله يقبضُ السماوات. وهذان الحديثان لهما عنده طُرق، وقد وثقه أبو بكر البزَّار والدارقطني وابنُ حِبَّان، لكن لـمّا ذكره في «الثقات» قال: يُغرِبُ ويُخالف. فهذا إن كان كثر منه حُكِم على حديثه بالشُّذوذ، وقد بيَّنّا أنَّ الحديثين اللذَينِ أخرجهما له البخاريُّ مما وافق عليه، لا مما خالف فيه، والله أعلم.

---

(١) يعني: حماد بن أبي سليمان.

(خ ٤) مِقسَم، مولى ابن عباس: اشتهر بذلك للزومه له، وهو مولى عبدِ الله بن الحارث بن نَوْفل. وثقه العِجلي ويعقوب بنُ سفيان والدارقطني وأحمد بنُ صالح المِصري فيما نقل ابنُ شاهين عنه، وقال مهنَّا: قلتُ لأحمد بن حنبل: مَن أثبتُ أصحاب ابنِ عباس؟ فقال: ستةٌ، فذكرهم، قلتُ له: فمِقسَم؟ قال: دون هؤلاء. وقال ابنُ سعد: كان ضعيفاً. وقال الساجي: تكلَّم الناسُ في بعض روايته. قلتُ: لم يُخرج له البخاريُّ في «صحيحه» إلا حديثاً واحداً، ذكره في المغازي من طريق هشام بن يوسف، وفي التفسير من طريق عبد الرزاق، كلاهما عن ابن جُرَيج، عن عبد الكريم الجَزَري عنه، عن ابن عباس: ﴿لَّا يَسْتَوِى ٱلْقَٰعِدُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ عن بدر والخارجون إلى بدر، كذا أورده مختصراً، وأخرجه الترمذيُّ من طريق حجَّاج عن ابن جُرَيج بتمامه، وهو من غرائب «الصحيح».

(خ م د س ق) منصور بنُ عبد الرحمن بن طَلْحة بن الحارث بن طَلْحة بن أبي طَلْحة ابن عبد العُزَّى بن عثمان بن عبد الدار العَبْدَريُّ الحَجَبيُّ المكي، وأمُّه: صفيّة بنت شيبة. قال الأثرم: أحسنَ أحمدُ الثناء عليه، وقال النَّسائي وابن سعد: ثقة. وقال ابن حبّان: كان ثبتاً تقيّاً. وشذَّ ابنُ حزم فقال: ليس بالقوي. قلتُ: بل احتجَّ به الجماعة كلُّهم، لكن لم يُخرج له الترمذي.

(خ ٤) المِنهال بن عمرو الأسدي، مولاهم الكوفي. قال ابنُ معين والنَّسائي والعِجلي وغيرُهم: ثقة. وقال ابنُ أبي حاتم: سمعتُ عبد الله بن أحمد يقول: سمعتُ أبي يقول: ترك شعبةُ المنهالَ بن عمرو على عَمْد. قال ابنُ أبي حاتم: لأنه سَمِعَ من داره صوتَ قراءةٍ بالتطريب. كذا قال ابنُ أبي حاتم، والذي رواه وهبُ بن جَرير عن شعبة أنه قال: أتيتُ منزلَ المِنهال فسمعتُ منه صوت الطُّنبور، فرجعت ولم أسأله، قلتُ: فهلّا سألتَه، عسى كان لا يعلم. قلت: وهذا اعتراضٌ صحيح، فإن هذا لا يُوجِب قَدْحاً في المنهال. وروى ابنُ أبي خيثمةَ بسندٍ له عن المغيرة بن مِقسَم أنه كان ينهى الأعمشَ عن الرواية عن المنهال، وأنه قال ليزيد بن أبي زياد: نشدتُك بالله، هل كانت تجوزُ شهادةُ المنهال على درهمين؟ قال: اللهمَّ لا. قلتُ: وهذه الحكاية لا تصحُّ؛ لأنَّ راويَها محمدَ بن عمر الحَنَفي لا يُعرَف، ولو صحَّت

فإنما كَرِهَ منه مغيرةُ ما كره شعبةُ من القراءة بالتطريب، لأنَّ جَريراً حكى عن مغيرةَ أنه قال: كان المِنهال حسنَ الصوت، وكان له لحنٌ يقال له: وزْنُ سَبْعةٍ، وبهذا لا يُجرَّح الثقة. وذكر الحاكم أن يحيى القطَّان غَمزَه. وحكى المفضَّل الغَلَابي: أنَّ ابنَ معين كان يضعُ من شأنه. وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل: سمعتُ أبي يقول: أبو بِشر أحبُّ إليَّ من المنهال ابن عمرو، أبو بشر أوثقُ. وقال الجُوزجاني: كان سيئَ المذهب، وقد جَرَى حديثه. قلت: فأما حكاية الغلابي فلعلَّ ابنَ معين كان يضعُ منه بالنسبة إلى غيره، كالحكاية عن أحمد، ويدلُّ على ذلك أنَّ أبا حاتم حَكَى عن ابن معين أنه وثقه. وأما الجُوزجاني فقد قلنا غيرَ مرة: إن جرحه لا يُقبَل في مذهب أهل الكوفة لشدة انحرافه ونَصْبه، وحكاية الحاكم عن القطَّان غير مفسرة، ومع ذلك فما له في البخاري سوى حديثٍ عن سعيد بن جُبير عن ابن عباس في تعويذ الحسن والحُسين من رواية زيد بن أبي أُنيسة عنه، وحديثٍ آخرَ في تفسير ﴿حمٓ ﴾ فُصِّلت، اختَلَفَ فيه الرواةُ: هل هو موصولٌ أو مُعلَّق؟

(ع) موسى بنُ إسماعيل التَّبُوذكي، أبو سَلَمة، أحدُ الأثبات الثقات. اعتمده البخاريُّ فروى عنه كثيراً، ووثقه الجمهورُ. وشذَّ ابنُ خِراش فقال: تكلَّم الناسُ فيه وهو صدوق. كذا قال، ولم يُفسِّر ذلك الكلام، وقد قال ابنُ معين: ثقةٌ مأمون.

(ع) موسى بنُ عُقبة المَدَني، مشهورٌ، من صِغار التابعين. صنَّف «المغازي»، وهي من أصحِّ المصنَّفات في ذلك، ووثقه الجمهور. وقال ابنُ معين: كتابُ موسى بن عُقبة عن الزُّهري من أصحِّ الكتب، وقال مرة: في روايته عن نافع شيءٌ، ليس هو فيه كمالك وعُبَيد الله ابن عمر. قلتُ: فظهرَ أنَّ تليين ابن معين له إنما هو بالنسبة إلى رواية مالكٍ وغيره، لا فيما تفرَّد به، وقد اعتمده الأئمةُ كلُّهم، وقد وثقه مطلقاً في رواية عباسٍ الدُّوري وغيرِ واحد عنه، والله أعلم.

(خ د ت ق) موسى بن مسعود، أبو حُذيفةَ النَّهدي، من شيوخ البخاري. صدوق، في حفظه شيء، قاله أحمد. وقال ابنُ معين: لم يكن من أهل الكذب. وقال العِجلي: ثقة. وقال أبو حاتم: صدوقٌ ولكنه كان يُصحِّف، وروى عن الثوري بضعةَ عشرَ ألفَ حديثٍ، وفي

بعضها شيء، وهو أقلُّ خطأً من مُؤمَّل بن إسماعيل. وقال ابنُ خُزيمة: لا يُحتجُّ به. وقال السَّاجي: كان يُصحِّف، وهو ليِّن. وقال الترمذيُّ: يُضعَّف في الحديث. قلت: روى عنه البخاريُّ أحاديثَ، أحدها: في العتق بمتابعة الرَّبيع بن يحيى، كلاهما عن زائدة، بمتابعة عثَّام بن علي، كلاهما عن هشام بن عروة، عن امرأته فاطمةَ بنت المنذر، عن أسماءَ بنت أبي بكر في الأمر بالعَتاقة في الكسوف. وثانيها: في الرِّقاق، حديث ابن مسعود: «الجنةُ أقربُ إلى أحدِكم من شِراك نَعْله، والنارُ مثل ذلك»، وقد تابعه عليه وكيعٌ وغيرُه عن سفيان. ثالثها: في القَدَر، حديث حذيفة: لقد خَطَبَنا النبيُّ ﷺ خطبةً ما ترك فيها شيئاً إلى قيام الساعة إلّا ذكره... الحديث، وقد تابعه أبو معاويةَ ووكيعٌ عند مسلم. وهذا جميعُ ما له في البخاري. وعلَّق عنه موضعاً آخرَ في آخرِ الجهاد، وهو حديثُ أبي إسحاقَ عن البَراء في صُلح الحُديبية، وهو عنده من طُرق أخرى عن أبي إسحاق. وروى له أصحابُ «السُّنن» إلّا النَّسائي.

(خ م س) موسى بنُ نافع، أبو شهاب الحنّاط. أثنى عليه أبو نُعيم، وقال إسحاق بنُ منصور عن ابن معين: ثقة. وقال أحمد بنُ حنبل: موسى بن نافع منكرُ الحديث. وقال علي ابنُ المديني عن يحيى القطان: أفسدُوه علينا. قلتُ: ما له في «الصحيحين» سوى حديثه عن عطاء عن جابر في متعة الحجِّ بمتابعة ابن جُريج وغيرِه عن عطاء. وروى له النَّسائي حديثاً آخَر. ويُتعجَّبُ من قول صاحب «الكمال»: مجمعٌ على ثقته، مع كون ابنِ عدي ذكره في «الكامل»، وقال: ليس بالمعروف.

(خ س) ميمون بن سِيَاه البصري، تابعيٌّ. ضعفه يحيى بن معين، وقال أبو داود: ليس بذاك: وقال أبو حاتم: ثقةٌ. قلتُ: ما له في البخاري سوى حديثه عن أنس: «من صلَّى صلاتَنا» الحديث، بمتابعة حُميد الطويل. وروى له النَّسائي.

حرف النون

(ع) نافع بنُ عُمر الجُمَحيُّ المكي، أحدُ الأثبات. قال ابنُ مهدي: كان من أثبت الناس. وقال أحمد: ثبتٌ ثبتٌ، ووثقه يحيى بنُ معين وأبو حاتم وغيرُ واحد. وقال ابنُ سعد: كان

ثقةً قليلَ الحديث، فيه شيء. قلتُ: احتجَّ به الأئمة، وقد قدمنا أن تضعيفَ ابنِ سعد فيه نظرٌ، لاعتماده على الواقدي.

(خ م د ت ق) نُعيم بن حمّاد الخُزاعيُّ المَرْوزي، نزيلُ مِصر، مشهورٌ، من الحفَّاظ الكبار، لقيه البخاريُّ ولكنه لم يُخرج عنه في «الصحيح» سوى موضعٍ أو موضعين، وعلَّق له أشياء أُخر، وروى له مسلم في المقدمة موضعاً واحداً، وأصحابُ «السُّنن» إلّا النَّسائي، وكان أحمدُ يُوثقه. وقال ابن معين: كان من أهل الصِّدق، إلا أنه يتوهم الشيءَ فيُخطىء فيه. وقال العِجلي: ثقةٌ. وقال أبو حاتم: صدوقٌ. وقال النَّسائي: ضعيف. ونسبه أبو بِشر الدُّولابي إلى الوضع، وتعقَّب ذلك ابنُ عدي بأن الدُّولابي كان متعصِّباً عليه، لأنه كان شديداً على أهل الرأي، وهذا هو الصوابُ، والله أعلم.

حرف الهاء

(خ م د ت س) هارون بنُ موسى الأعور النَّحْوي البصري. وثقه ابنُ معين وغيرُه، وقال سليمان بنُ حرب: كان قَدَرياً. قلتُ: أخرج له الأئمةُ الخمسة، وما له في البخاري سوى حديثين، أحدهما: في تفسير سورة النحل من روايته عن شُعيب بن الحَبحَاب عن أنس في الاستعاذة من البُخل والكَسَل وأرذل العُمر، وثانيهما: في الدَّعوات من روايته عن الزُّبير بن الخِرِّيت، عن عِكرمة، عن ابن عباس: انظُر السَّجْعَ من الدُّعاء فاجتَنِبْه... الحديث.

(خ م د) هُدْبة بن خالد القيسي البصري، ويقال له: هدَّاب، لقيه الشيخان وأبو داود ورَوَوْا عنه. ووثقه ابنُ الجنيد[1]. وقال النَّسائي: ضعيف. وذكره ابنُ عدي في «الكامل»، وحكى قولَ النَّسائي، ثم قال: لم أرَ له حديثاً منكراً، وهو كثيرُ الحديث صدوقٌ، وقد وثقه الناسُ. وقرأتُ بخط الذهبي: قوّاه النَّسائي مرةً، وضعَّفه أُخرى. قلتُ: لعله ضعَّفه في شيء خاصّ، وقد أكثر عنه مسلمٌ، ولم يُخرج عنه البخاريُّ سوى أحاديثَ يسيرة من روايته عن همَّام.

(١) في «التهذيب» أنَّ ابن الجنيد نقل توثيقه عن ابن معين.

(خ م س) هشام بن حُجَير المكي. وثقه العجلي وابنُ سعد. وضعَّفه يحيى القطَّان ويحيى بنُ معين. وقال أحمدُ: ليس بالقوي. وذكره في «الضعفاء» أبو جعفر العُقيلي، وحكى عن سفيانَ بن عُيينة، قال: لم نأخذ عنه إلا ما لم نَجِدْ عند غيره. وقال أبو حاتم: يُكتب حديثه. قلت: ليس له في البخاري سوى حديثه عن طاووس عن أبي هريرة: «قال سليمان بن داود: لأطوفنَّ الليلةَ على تسعين امرأة» الحديث، أورده في كفَّارة الأيمان من طريقه، وفي النِّكاح بمتابعة عبد الله بن طاووس له عن أبيه.

(ع) هِشام بنُ حسّان البصري، أحدُ الثقات. كان شعبةُ يتكلَّم في حفظه، وقال ابنُ معين: كان يُتقَّى حديثه عن عِكرمة وعن عطاء وعن الحسن البصري. وقال جَرير بن حازم: قاعدتُ الحسنَ سبعَ سنين ما رأيتُ هشاماً عنده قطُّ، قال: وأحاديثُه عنده نُرَى أنه أخذها عن حَوْشب. وقال أبو بكر بنُ أبي شيبة عن ابن عُليَّة: كنا لا نعدُّ هشاماً عن الحسن شيئاً، وقال يحيى القطَّان: هشام في الحسن دون محمد بن عَمرو، وهو ثقةٌ في محمد بن سيرين، وقال أيضاً: هو في ابن سيرين أحبُّ إليَّ من عاصم الأحول وخالد الحذَّاء. وقال سعيدُ بن أبي عَرُوبة: ما كان أحدٌ أحفظَ عن ابن سيرين من هشام. وقال ابنُ المديني: كان القطان يُضعِّف حديثه عن عطاء، وكان أصحابُنا يُثبّتونه، وقال أيضاً: أما حديثُه عن محمد فصحيحٌ، وحديثُه عن الحسن عامتها تدورُ على حَوْشب، وهشامٌ ثبتٌ. وقال ابنُ عدي: أحاديثه مستقيمةٌ، ولم أرَ فيها متناً منكراً. قلت: احتجَّ به الأئمة، لكن ما أخرجوا له عن عطاءٍ شيئاً. وأما حديثُه عن عِكرمةَ فأخرج البخاريُّ منه يسيراً تُوبع في بعضه، وأما حديثُه عن الحسن البصري ففي الكتب الستة، وقد قال عبد الله بن أحمد عن أبيه: ما يكادُ يُنكِرُ عليه أحدٌ شيئاً إلا وجدتُ غيرَه قد حدَّث به: إما أيوبُ وإما عَوْفٌ. قلتُ: فهذا يُؤيد ما قرَّرناه في علوم الحديث أن الصحيح على قسمين، والله أعلم.

(ع) هشام بن أبي عبد الله الدَّستُوائي، أحدُ الأثبات. مجمع على ثقته وإتقانه، وقدَّمه أحمد على الأوزاعي، وأبو زُرْعة على أصحاب يحيى بن أبي كثير، وعلى أصحاب قتادةَ. وكان

شعبةُ يقول: هو أحفظُ مني. وكان القطان يقول: إذا سمعتَ الحديث من هشام الدَّستُوائي لا تبالِ أن لا تسمعَه من غيره، ومع هذه المناقب فقال محمدُ بن سعد: كان ثقةً حُجَّة إلّا أنه كان يرى القَدَر. وقال العجلي: ثقةٌ ثبتٌ في الحديث إلّا أنه كان يرى القَدَر ولا يدعو إليه. قلتُ: احتجَّ به الأئمة.

(ع) هشام بن عُروة بن الزُّبير بن العوَّام القرشي الأسدي، من صِغار التابعين. مجمعٌ على ثقته[1] إلّا أنه في كِبَره تغيَّر حفظُه، فيعتبر حديثُ من سَمِعَ منه في قَدْمته الثالثة إلى العِراق. قال يعقوبُ بن شيبة: هشامٌ ثبت ثقةٌ، لم يُنكَر عليه شيء إلّا بعدما صار إلى العراق، فإنه انبسط في الرواية عن أبيه، فأنكر ذلك عليه أهلُ بلده، والذي نراه أنه كان لا يُحدِّث عن أبيه إلّا بما سمعه منه، فكأنّ تسهّلَه أنه أرسلَ عن أبيه ما كان يسمعه من غير أبيه عن أبيه. قلت: هذا هو التدليس، وأما قولُ ابنِ خِراش: كان مالكٌ لا يرضاه، فقد حُكِيَ عن مالك فيه شيء أشدُّ من هذا، وهو محمولٌ على ما قال يعقوب، وقد احتجَّ بهشام جميعُ الأئمة.

(خ ٤) هِشام بن عمار الدِّمشقي، من شيوخ البخاري. وثقه يحيى بنُ معين والعِجلي. وقال النَّسائي: لا بأسَ به. وعظَّمه أحمدُ بن أبي الحَواري. وقال أبو داود: سليمان بن عبد الرحمن خيرٌ منه، قد حدَّث هشامٌ بأرجحَ من أربع مئة حديث ليس لها أصل. وقال أبو حاتم: هشامٌ صدوقٌ، ولما كَبِرَ تغيَّر[2]، فكلُّ ما دفع إليه قرأه، وكلُّ ما لُقِّن تلقَّن، وكان قديماً أصحَّ، كان يقرأ من كتابه. وأنكر عليه ابنُ وارَةَ وغيرُه أخذَه الأجرةَ على التحديث. وقال الفَرهَياني: قلتُ له: إن كنت تحفظُ فحدِّث، وإن كنتَ لا تحفظُ فلا تَلقَّنْ ما تُلَقَّن، قال: أنا أخرجتُ هذه الأحاديث صِحاحاً، وقال الله: ﴿فَمَنْ بَدَّلَهُۥ بَعْدَ مَا سَمِعَهُۥ فَإِنَّمَآ إِثْمُهُۥ عَلَى ٱلَّذِينَ يُبَدِّلُونَهُۥٓ﴾. قلت: لم يخرج عنه البخاري في «صحيحه» سوى حديثين، أحدهما: في البيوع عنه عن يحيى بن حمزة، عن الزُّبيدي، عن الزُّهري، عن عُبَيد الله، عن أبي هريرة، حديث: «كان تاجرٌ يُداين الناس» الحديث، وهو عنده من حديث إبراهيمَ بن سعد عن الزُّهري.

---

(١) في (س): على تثبُّته.

(٢) في (س): تغير حفظه.

والثاني: في مناقب أبي بكر عنه، عن صدقةَ بن خالد، عن زيد بن واقد، عن بُسر ابن عُبَيد الله، عن أبي إدريسَ، عن أبي الدرداء، بمتابعة عبد الله بن العلاء بن زَبْر عن بُسر ابن عُبَيد الله بهذا الإسناد. وعلَّق عنه في الأشربة حديثاً في تحريم المعازف. وهذا جميعُ ما له في كتابه، فما[1] تبيَّن لي أنه احتجَّ به، والله أعلم.

(ع) هُشيم بن بَشير الواسطي، أحدُ الأئمة. متفقٌ على توثيقه إلا أنه كان مشهوراً بالتدليس، وروايتُه عن الزُّهري خاصَّة لينة عندهم، فأما التدليسُ فقد ذَكَر جماعةٌ من الحفاظ أنَّ البخاريّ كان لا يُخرج عنه إلّا ما صرَّح فيه بالتحديث، واعتبرتُ أنا هذا في حديثه فوجدتُه كذلك: إما أن يكون قد صرَّح به في نفس الإسناد، أو صرَّح به من وجهٍ آخَر، وأما روايتُه عن الزُّهري فليس في «الصحيحين» منها شيءٌ. واحتجَّ به الأئمة كلُّهم، والله أعلم.

(ع) همَّام بن يحيى البصري، أحدُ الأثبات. قال أحمد بنُ حنبل: هو أثبتُ من أبان العطَّار في يحيى بن أبي كثير. وقال أيضاً: همامٌ ثبتٌ في كلِّ المشايخ. وقال ابنُ معين: هو أحبُّ إليَّ من حماد بن سلمة في قتادة ومن أبي عَوانة. وقال عمرو بن علي: الأثباتُ من أصحاب قتادة: ابنُ أبي عَروبة وهشامٌ وشعبة[2] وهمامٌ. وقال علي بن المديني في ذكر أصحاب قتادة: كان هشامٌ أرواهم عنه، وكان سعيدٌ أعلمَهم به، وكان شعبةُ أعلمَهم بما سَمِعَ قتادةُ مما لم يسمع. قال: ولم يكن همامٌ عندي بدون القوم في قتادة، ولم يكن ليحيى القطَّان فيه رأيٌ، وكان ابنُ مهدي حسنَ الرأي فيه. وقال ابنُ عمار: كان يحيى القطَّان لا يعبأُ بهمّام، وقال عمرُ بن شَبَّة: حدثنا عفَّان قال: كان يحيى بنُ سعيد يعترض على همَّام في كثير من حديثه، فلما قَدِمَ معاذٌ نظرنا في كتبه فوجدناه يوافقُ همَّاماً في كثير مما كان يحيى يُنكِره، فكفَّ يحيى بعدُ عنه. وقال ابنُ سعد: كان ثقةً ربما غَلِطَ في الحديث. وقال أبو حاتم: ثقةٌ صدوقٌ، في حفظه شيء، وسُئِلَ عن أبان وهمَّام فقال: همامٌ أحبُّ إليَّ ما حدَّث من كتابه، وإذا حدَّث من حفظه

---

(١) تحرَّف في (ع) و(س) إلى: ممّا.

(٢) تحرَّف في (س) إلى: وسعيد.

فهما متقاربان. وقال ابنُ عدي لما أن ذكره في «الكامل»: همامٌ أشهرُ وأصدق من أن يُذكَر له حديثٌ، وأحاديثُه مستقيمةٌ عن قتادة، وهو مقدَّم في يحيى بن أبي كثير، وقال الحسنُ بن علي الحُلْواني، سمعتُ عفَّان يقول: كان همَّام لا يكاد يرجعُ إلى كتابه ولا ينظرُ فيه. وكان يُخالَف فلا يرجع إلى كتابه، ثم رجع بعدُ فنظرَ في كتبه، فقال: يا عفان، كنا نخطىء كثيراً، فنستغفرُ الله. قلتُ: وهذا يقتضي أن حديث همام بأَخَرَة أصحُّ ممن سَمِعَ منه قديماً، وقد نصَّ على ذلك أحمد بنُ حنبل، وقد اعتمده الأئمةُ الستة، والله أعلم.

حرف الواو

(ع) ورقاءُ بن عمر اليَشْكُري الكوفي، نزل المدائن، قال أحمد: ثقةٌ صاحبُ سُنة، قيل له: كان يرى الإرجاء، قال: لا أدري، قال: وهو يُصَحِّف في غير حرف. وقال العُقيلي: تكلَّموا في حديثه عن منصور. وكأنه عنى بذلك ما قال معاذُ بن معاذ: قلت ليحيى القطان: سمعتُ حديثَ منصور، قال: ممن؟ قلتُ: من ورقاء، قال: لا يُساوي شيئاً. وقال ابنُ عدي: له نُسَخٌ عن أبي الزِّناد ومنصور وابن أبي نَجيح، وروى أحاديثَ غَلِطَ في أسانيدها، وباقي حديثه لا بأسَ به. ووثقه يحيى بنُ معين وغيرُ واحد مطلقاً. قلتُ: لم يُخرج له الشيخان من روايته عن منصور بن المعتمر شيئاً، وهو محتجٌّ به عند الجميع.

(ع) وضَّاح بنُ عبد الله، أبو عَوَانة الواسطي، أحدُ المشاهير. وثقه الجماهيرُ. وقال أبو حاتم: كان يغلطُ كثيراً إذا حدَّث من حفظه. وكذا قال أحمدُ. وقال ابنُ المديني: في أحاديثه عن قتادةَ لِينٌ، لأنّ كتابه كان قد ذهب. قلتُ: اعتمده الأئمةُ كلُّهم.

(ع) الوليدُ بن كثير المخزومي، أبو محمد المدني، نزيلُ الكوفة. وثقه إبراهيمُ بن سعد وابنُ معين وأبو داود. وقال ابنُ سعد: ليس بذاك. وقال الساجي: كان ثقةً ثبتاً يُحتجُّ بحديثه لم يُضعِّفه أحدٌ، إنما عابوا عليه الرأي. وقال الآجُرِّيُّ عن أبي داود: ثقةٌ، إلّا أنه إباضيٌّ. قلتُ: الإباضية فرقةٌ من الخوارج ليست مقالتهم شديدةَ الفُحش، ولم يكن الوليد داعيةً، والله أعلم.

(ع) الوليد بن مسلم الدِّمشقي، مشهور. متفق على توثيقه في نفسه، وإنما عابوا عليه كثرةَ التدليس والتسوية، قال الدارقطني: كان الوليـد يَروي عن الأوزاعي أحاديثَ عنده عن شيوخ ضعفاء عن شيوخ ثقات قد أدركهم الأوزاعيُّ، فيُسقِط الوليـدُ الضعفاءَ ويجعلها عن الأوزاعي عن الثقات. وقد قال أبو داود في صدقة بن خالد: هو أثبتُ من الوليد، وإنَّ الوليد روى عن مالك عشَرةَ أحاديثَ ليس لها أصلٌ. قلتُ: ما له عن مالك في الكتب الستة شيء، وقد احتجُّوا به في حديثه عن الأوزاعي، لم يروِ له البخاريُّ إلّا من روايته عن الأوزاعي، وعبد الرحمن بن نَمِر، وثور بن يزيد، وعبد الله ابن العلاء بن زَبْر، وعبد الرحمن بن يزيد بن جابر، ويزيد بن أبي مريم أحاديثَ يسيرةً، واحتجَّ به الباقون.

(ع) وَهْبُ بنُ جرير بن حازم البصري، أحدُ الثقات. ذكره ابنُ عدي في «الكامل»، وأورد قولَ عفَّان فيه في أنه لم يسمع من شعبةَ، وقال أحمد عن ابن مهدي: ما كنا نراه عند شُعبة. قال أحمد: وكان وهبٌ صاحبَ سُنّة. ووثقه ابنُ معين والعِجلي وابنُ سعد. وقال أبو داود: سَمِعَ أبوه من ابن لهيعة عن يزيد بن أبي حبيب نسخةً، فاشتبهت عليه فحدَّث بها عن أبيه عن يحيى بن أيوب عن يزيد بن أبي حبيب، وأشار ابنُ يونس في ترجمة يحيى بن أيوب إلى نحو ذلك. قلتُ: ما أخرج البخاريُّ من هذه النُّسخة شيئاً. واحتجَّ به الأئمة، وأوردوا له من حديثه عن شعبةَ ما تُوبع عليه.

(خ م د ت س) وَهْب بن مُنبِّه الصنعاني، من التابعين، وثقه الجمهورُ، وشذَّ الفلاَّس فقال: كان ضعيفاً، وكأن شُبهتَه في ذلك أنه كان يُتَّهم بالقول بالقَدَر، وصنَّف فيه كتاباً، ثم صحَّ أنه رجعَ عنه. قال حمادُ بن سلمة عن أبي سنان: سمعتُ وهب بن مُنبِّه يقول: كنتُ أقولُ بالقدر حتى قرأتُ بضعةً وسبعين كتاباً من كُتب الأنبياء: مَنْ جعلَ إلى نفسه شيئاً من المشيئة فقد كفرَ، فتركتُ قولي. وليس له في البخاري سوى حديثٍ واحدٍ عن أخيه همَّام عن أبي هريرة في كتابة الحديث، وتابعه عليه معمرٌ عن همَّام.

حرف الياء

(ع) يحيى بنُ أبي إسحاقَ الحضرمي البصري. وثقه ابنُ معين والنَّسائي وابنُ سعد. وقال العُقيلي في «الضعفاء» لما ذكره: قال عبد الله بنُ أحمد بن حنبل عن أبيه: في حديثه نكارةٌ، وعبدُ العزيز بن صُهيب أوثقُ منه. قلتُ: له في البخاري حديثُه عن أنس في قَصْر الصلاة في السفر، وحديثُه عنه في قِصة صَفيَّة، وحديثُه عن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه في لبس الإستبرق، وحديثُه عن عبد الرحمن بن أبي بَكْرة عن أبيه في الرِّبا، وقد تُوبع عليها عنده سوى حديث أبي بَكْرة، فله عنده شواهدُ. واحتجَّ به الباقون.

(ع) يحيى بن أيوب الغافقي المِصري. قال ابنُ معين: صالحٌ، وقال مرةً: ثقة. وكذا قال الترمذي عن البخاري. وقال يعقوب بنُ سفيان: كان ثقةً حافظاً. وقال أحمد بنُ صالح المِصري: له أشياءُ يُخالف فيها. وقال النَّسائي: ليس بالقوي، وقال مرة: ليس به بأسٌ. وقال أبو حاتم: هو أحبُّ إليَّ من ابن أبي الـمَوَالي، ومحلُّه الصِّدق، يُكتب حديثُه ولا يُحتجُّ به. وقال أحمد: كان سيّئ الحفظ، وقال الساجي: صدوقٌ يهم. وقال الحاكم أبو أحمد: كان إذا حدَّث من حِفظه يُخطئ، وما حدَّث من كتابٍ فلا بأسَ به. قلتُ: استشهد به البخاريُّ في عدة أحاديثَ من روايته عن حُميد الطويل، ما له عنده غيرُها سوى حديثه عن يزيد بن أبي حبيب في صفة الصلاةِ، بمتابعة الليث وغيرِه. واحتجَّ به الباقون.

(ع) يحيى بن حمزةَ الحضرميُّ. وثقه أحمد وابنُ معين وأبو داود، ونسبوه إلى القول بالقَدَر مع ذلك، فكأنه لم يكن داعيةً. واحتجَّ به الجماعة.

(ع) يحيى بنُ زكريا بن أبي زائدةَ الكوفي. قال عليُّ بنُ المديني: لم يكن بالكوفة بعد الثوريِّ أثبت منه. وقال النَّسائي: ثقةٌ ثبتٌ. وقال يحيى بن معين: لا أعلمه أخطأ إلّا في حديثٍ واحد: حديثه عن سفيان، عن أبي إسحاق، عن قَبيصة بن بُرْمَة. وإنما هو عن واصل عن قَبيصة. قلتُ: هذه منزلةٌ عظيمةٌ لهذا الرجل، وقد احتجَّ به الجماعةُ، إلّا أنَّ عمر ابن شَبَّة حَكَى عن أبي نُعيم أنه قال: ما كان بأهلٍ لأن أُحدِّثَ عنه، وهذا الجَرحُ مردود، بل ليس هذا بجرح ظاهر، والله أعلم.

(خ) يحيى بنُ أبي زكريا الغسَّاني الواسطي، أبومروان. ضعَّفه أبو داود. وقال ابنُ معين: لا أعرفُ حالَه. وقال أبو حاتم: ليس بالمشهور. وبالغ ابنُ حِبَّان فقال: لا تجوزُ الروايةُ عنه. قلتُ: أخرج له البخاريُّ حديثاً واحداً عن هشام عن أبيه عن عائشة في الهدية، وقد تُوبع عليه عنده، والله أعلم.

(ع) يحيى بنُ سعيد الأُموي، صاحبُ المغازي. وثقه ابنُ سعد وأبو داود وابنُ معين وابنُ عمار وغيرُهم. وقال أحمدُ: ليس به بأسٌ، وكان عنده عن الأعمش غرائبُ، ولم يكن بصاحب حديثٍ. وأورده العُقَيلي في «الضعفاء»، واستنكر حديثَه عن الأعمش عن أبي وائل عن عبد الله: «لا يزالُ المسروقُ يَتَظَنَّى[1] حتى يكون أعظمَ إثماً من السارق». قلت: له في البخاري حديثُه عن أبي بُردة عن جدِّه عن أبي موسى في «أيّ المؤمنين أفضلُ»؟ وقد تابعه عليه أبو أسامة عند مسلم. وحديثُه عن الأعمش عن شَقِيق عن أبي مسعود: كنا إذا أُمرنا بالصدقة انطلقَ أحدُنا إلى السُّوق فتَحَامل، وهو عنده بمتابعة زائدةَ وشعبةَ عن الأعمش، وحديثُه عن ابن جُريج، عن الزُّهري، عن عيسى بن طلحة، عن عبد الله بن عَمرو في التقديم والتأخير في عمل الحجِّ. وهو عنده بمتابعة عثمانَ بن الهيثم عن ابن جُريج. وحديثُه عن مِسْعَر، عن الحَكَم، عن ابن أبي ليلى، عن كعب بن عُجْرة في كيفية الصلاة على النبيِّ ﷺ، وقد تابعه وكيعٌ عند مسلم. فهذا جميعُ ما له عنده، واحتجَّ به الباقون.

(خ ت) يحيى بنُ سليمان الجُعْفي الكوفي، نزيلُ مصر. أكثرَ عن ابن وَهْب، لقيه البخاريُّ، وروى الترمذيُّ عن رجلٍ عنه. وكان النَّسائي سيِّئ الرأي فيه، قال: إنه ليس بثقة. وأما الدارقطني والعُقيلي فوثقاه. وذكره ابنُ حبان في «الثقات». وقال: ربما أغرب. قلتُ: لم يُكثِر البخاريُّ من تخريج حديثه، وإنما أخرجَ له أحاديث معروفةً من حديث ابنِ وَهْب خاصَّة.

---

(١) أي: يكثر الظن ويُعمله.

(ع) يحيى بن سُليم الطائفي، سكن مكةَ. قال أحمد: سمعتُ منه حديثاً واحداً. ووثقه ابنُ معين والعِجلي وابنُ سعد. وقال أبو حاتم: محلُّه الصِّدق، ولم يكن بالحافظ. وقال النَّسائي: ليس به بأسٌ، وهو منكرُ الحديث عن عُبَيد الله بن عمر. وقال الساجي: أخطأ في أحاديثَ رواها عن عُبَيد الله بن عمر. وقال يعقوب بنُ سفيان: كان رجلاً صالحاً، وكتابه لا بأسَ به، فإذا حدَّث من كتابه فحديثُه حسنٌ، وإذا حدَّث حِفظاً فتَعرِفُ وتُنكِر. قلت: لم يُخرج له الشيخان من روايته عن عُبَيد الله بن عمر شيئاً، بل ليس له في البخاري سوى حديثٍ واحد عن إسماعيلَ بن أمية، عن سعيد المقبُري، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ: «يقول الله: ثلاثةٌ أنا خَصيمهم» الحديث، وله أصلٌ عنده من غير هذا الوجه. واحتجَّ به الباقون.

(خ م د ت ق) يحيى بنُ صالح الوُحَاظي الحِمصي، من شيوخ البخاري. وثقه يحيى بن معين وأبو اليمان وابنُ عدي. وذمَّه أحمد لأنه نسبه إلى شيء من رأي جَهْم. وقال إسحاق ابنُ منصور: كان مُرجئاً. وقال الساجي: هو من أهل الصِّدق والأمانة. وقال أبو حاتم: صدوقٌ. وقال أحمد بنُ صالح: حدثنا عن مالك بأحاديثَ ما وجدناها عند غيرِه. وقال الخَليلي: روى عن مالك عن الزُّهري عن سالم عن أبيه في المشي أمامَ الجنازة، ولم يُتابع عليه، وإنما هذا حديثُ سفيان، ويقال: إن سفيان أخطأ فيه. قلتُ: قد تُوبع على حديث مالكٍ، أخرجه الدارقطني في «غرائب مالك» من حديث عبد الله بن عَوْن الخَرَّاز وغيرِه عن مالك، وقال: وصله هؤلاء الثلاثةُ، وهو في «الموطأ» مرسلٌ. انتهى، وإنما روى عنه البخاريُّ حديثين أو ثلاثةً، وروى عن رجلٍ عنه من روايته عن معاوية بن سَلَّام وفُليح بن سليمان خاصَّة. وروى له الباقون سوى النَّسائي.

(خ م ت س) يحيى بن عبَّاد الضُّبَعي، أبو عبَّاد البصري. قال أبو حاتم وغيرُه: ليس به بأسٌ. وقال ابنُ معين: كان صدوقاً، لكن لم يكن بذاك. وقال الساجي: ضعيفٌ. وقال الخطيب: لا نعلمُ في رواياته شيئاً منكراً. قلتُ: له في البخاري حديثان، أحدهما: عن شعبةَ عن يحيى بن أبي إسحاق عن أنس في قصة صَفيَّة في خيبر. والآخر: عن عبد العزيز بن أبي

سَلَمة[١]. وروى له مسلمٌ والترمذي والنَّسائي.

(خ م ق) يحيى بنُ عبد الله بن بُكير المِصري، وقد يُنسب إلى جدِّه. لقيه البخاريُّ، وحدَّث أيضاً عن رجلٍ عنه. روى عن مالك في «الموطأ»، وأكثرَ عن الليث، قال ابنُ[٢] عدي: هو أثبتُ الناس فيه. وقال أبو حاتم: كان يفهمُ هذا الشأن، يُكتب حديثُه، وقال مَسلَمة[٣]: تُكلِّم في سماعه من مالك، لأنه كان بعَرْض حبيب. وضعَّفه النَّسائي مطلقاً. وقال البخاريُّ في «تاريخه الصغير»: ما روى يحيى بنُ بُكير عن أهل الحجاز في التاريخ فإني أتَّقِيه.

قلت: فهذا يدلُّك على أنه ينتقي حديثَ شيوخه، ولهذا ما أخرج عنه عن مالكٍ سوى خمسةِ أحاديثَ مشهورة متابعةً، ومعظمُ ما أخرج عنه عن الليث. وروى عنه عن بكر بن مُضَر ويعقوبَ بن عبد الرحمن والمغيرة بن عبد الرحمن أحاديثَ يسيرة. وروى له مسلمٌ وابنُ ماجه.

(ع) يحيى بنُ عبد الملك بن أبي غَنِيَّة الكوفي. وثقه أحمد وابنُ معين والعِجلي وأبو داود والنَّسائي. وذكره ابنُ عدي في «الكامل»، وأورد له أحاديثَ، وقال: بعضُ حديثه لا يُتابع عليه، ويُكتَب حديثه. قلتُ: لم يُضعِّفه أحدٌ، ولم يُخرج له البخاريُّ سوى حديثٍ واحد أخرجه في الاعتصام، عن إسحاقَ، عن عيسى بن يونس وابن إدريس وابن أبي غَنِية، ثلاثتهم عن أبي حَيَّان، عن الشَّعبي، عن ابن عمر، عن عمر في تحريم الخمر. وروى له الباقون وأبو داود في «المراسيل».

(ع) يحيى بنُ أبي كثير اليمامي، أحدُ الأئمة الثقات الأثبات المكثرين. عظَّمه أيوب[٤] السَّختياني، ووثقه الأئمة. وقال شُعبة: حديثه أحسنُ من حديث الزُّهري. وقال يحيى القطان: مرسلاتُه شِبْه الرِّيح، لأنه كان كثيرَ الإرسال والتدليس والتحديث من الصُّحف. وقال همَّام:

(١) في قول ابن عمر: لو رآه ـ يعني محمد بن أسامة بن زيد ـ رسولُ الله ﷺ لأحبَّه، وهو برقم (٣٧٣٤).
(٢) كلام أبي حاتم بتمامه كما في «الجرح والتعديل» ٩/ ١٦٥: يكتب حديث ولا يحتج به، كان يفهم هذا الشأن.
(٣) تحرَّف في (ع) و(س) إلى: مسلم، وفي (ف) إلى: سلمة.
(٤) في (س): أبو أيوب، وهو خطأ.

كان يسمعُ الحديث منا بالغداة فيُحدِّث به بالعَشيّ، يعني ولا يذكر من حدَّثه به. وقال أبو حاتم: لم يسمع من أحدٍ من الصحابة، ورأى أنساً، ولم يسمع منه. واحتجَّ به الأئمة.

(ع) يحيى بنُ واضح، أبو تُميلة المروزي. وثقه ابنُ معين وأحمد وأبو حاتم وابن المديني وصالح جَزَرة وغيرهم، وذكر ابنُ أبي حاتم أن البخاريَّ أدخله في «الضعفاء»، وأن أباه قال: يُحوَّل مِن ثَمَّ، وتعقَّبه صاحبُ «الميزان» بأنه ليس له ذِكرٌ في «ضعفاء» البخاري. قلتُ: احتجَّ به الجماعة.

(ع) يزيد بنُ إبراهيم التُّسْتَري البصريُّ. وثقه ابنُ معين وأبو زُرْعة والنَّسائي. وكان أبو الوليد الطيالسي يرفعُ أمرَه، وقال وكيع: ثقةٌ ثقةٌ. وقال علي بنُ المديني: ثبتٌ في الحسن وابن سيرين. وقال القطان: ليس في قتادةَ بذاك. وقال ابنُ عدي: كان مستقيمَ الحديث، وإنما أُنكرت عليه أحاديثُ رواها عن قتادةَ عن أنس. قلتُ: أخرج له البخاريُّ ثلاثةَ أحاديثَ فقط، اثنان متابعةً والآخرُ احتجاجاً. الأول: في الصلاة من روايته عن قتادةَ عن أنس، وقد تُوبع عليه عنده من حديث شُعبةَ عن قتادة. الثاني: في سجودِ السَّهو عن ابن سِيرين عن أبي هريرة في قصة ذي اليدين، بمتابعة ابنِ عَون وغيره عن ابنِ سِيرين. وأخرج له في تفسير آل عمران عن ابن أبي مُليكة عن القاسم عن عائشةَ في قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمۡ زَيۡغٞ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنۡهُ﴾ قال الترمذيُّ: رواه غيرُ واحد عن ابن أبي مُليكةَ عن عائشة، ليس فيه القاسمُ، وإنما ذكر القاسمَ يزيدُ بنُ إبراهيم وحدَه. قلتُ: كذلك رواه أيوبُ وأبو عامر الخزَّاز عن ابن أبي مُلَيكةَ، لكن رجَّح البخاريُّ روايةَ يزيدَ بن إبراهيم لما تضمنته من زيادة القاسم، وتبعه مسلمٌ على ذلك، ولم يُخرجا روايةَ أيوبَ، والله أعلم. ووقع لأبي محمد بن حزم في «المحلَّى» غلطٌ واضح، ففرَّق بين يزيدَ بن إبراهيم التُّستَري، فقال: إنه ثقةٌ ثبتٌ، وبين يزيدَ بن إبراهيم الراوي عن قَتادةَ، فقال: إنه ضعيفٌ، وهو تفريقٌ مردودٌ، والله الموفِّق.

(ع) يزيدُ بن عبد الله بن خُصَيفة الكِنْدي، وقد يُنسَب إلى جدِّه. قال ابنُ معين: ثقةٌ حُجَّة.

ووثقه أحمدُ في رواية الأثرم، وكذا أبو حاتم والنَّسائي وابنُ سعد. وروى أبو عُبيد الآجُرِّي عن أبي داود عن أحمد أنه قال: منكرُ الحديث. قلت: هذه اللفظة يُطلِقها أحمدُ على من يُغرِب عن أقرانه بالحديث، عُرِف ذلك بالاستقراء من حاله، وقد احتجَّ بابن خُصَيفة مالكٌ والأئمة كلُّهم.

(ع) يزيدُ بن عبد الله بن قُسيط اللَّيثي، أبو عبد الله المَدَني، من شيوخ الذي قبله. وثقه النَّسائي وابنُ معين وابن سعد. وقال أبو حاتم: ليس بقويّ، وذكره ابنُ عدي في «الكامل» فما ساق له سوى حديثِ عبد الرزاق، عن ابنِ جُرَيج، عن سفيانَ الثوري، عن مالك عنه، عن سعيد بن المسيّب، عن عمر في المِلْطَاةِ[1]، قال عبد الرزاق: ثم لقيتُ سفيانَ فحدثني به، ثم لقيتُ مالكاً فسألتُه عنه، فقال: صدقَ سفيانُ أنا حدثتُه به، قلتُ له: فحدِّثني به، فقال: ليس العملُ عليه، ورَجُلُه عندنا ليس هناك. قلت: فيُحتملُ أن يكون هذا مستندَ أبي حاتم في تليينه، وليس له في «الصّحيحين» سوى حديثه عن عطاء ابن يسار عن زيد بن ثابت في ترك السُّجود في سورة النجم، أخرجه البخاريُّ من حديث يزيدَ بن خُصَيفة وابن أبي ذِئب جميعاً عنه. وقد رواه أبو داودَ من رواية أبي صَخْر، عن ابن قُسَيْط، عن خارجةَ بن زيد بن ثابت، عن أبيه، فإن كان محفوظاً فيجوزُ أن يكون لابن قُسَيط فيه شيخان، والله أعلم.

(خ ٤) يزيد بن أبي مريم الدمشقي. وثقه الأئمةُ وابنُ معين ودُحَيم وأبو زُرعةَ وأبو حاتم. وقال الدارقطني: ليس بذاك. قلتُ: هذا جَرْحٌ غيرُ مفسَّر، فهو مردودٌ، وليس له في البخاري سوى حديث واحدٍ أخرجه في الجهاد والجمعة من رواية الوليد بن مسلم ويحيى ابن حمزة، كلاهما عن يزيدَ بن أبي مريم، عن عَباية بن رِفاعة، عن أبي عَبْس[2] بن جَبْر في فضل من اغبرَّتْ قدماه في سبيل الله، الحديث.

---

(١) تحرَّف في (ع) و(س) إلى: «الموطأ» والملطاة نوع من شجاج الرأس، وهي الشجة التي تخرق اللحم وتدنو من العظم. انظر «الزاهر في غريب ألفاظ الشافعي» للأزهري ١/ ٢٣٩.

(٢) تحرَّف في (ع) و(س) إلى: عيسى.

(ع) يزيد بن هارون الواسطي، أحدُ الثقات الأثبات المشاهير. أدركه البخاريُّ بالسنِّ، لكن مات قبل أن يرحل، فأخذ عن كِبار أصحابه. ذكر ابنُ أبي خيثمة عن أبيه أنه كان بعد أن كُفَّ بصرُه إذا سُئل عن الحديث لا يعرفه، أمر جاريتَه أن تحفظه له من كتابه، فكان ذلك يُعاب عليه. قلت: كان المتقدِّمون يتحرَّزون عن الشيء اليسير من التساهل، لأن هذا يلزم منه اعتمادُه على جاريته، وليس عندها من الإتقان ما يميز بعضَ الأجزاء من بعض، فمن هنا عابوا عليه هذا الفعل، وهذا في الحقيقة لا يلزمُ منه الضعفُ ولا التليين. وقد احتجَّ به الجماعة كلُّهم.

(ع) يزيدُ بنُ أبي يزيد الضُّبَعي البصري، يُعرف بيزيد الرِّشْك، مشهورٌ من صِغار التابعين. وثقه أبو زُرْعة وأبو حاتم وابنُ سعد، واختلف قولُ ابن معين فيه، فقال ابنُ أبي خيثمةَ عنه: ليس به بأسٌ، وقال الدُّوري عنه: صالحٌ، وحَكَى ابنُ شاهين عن ابن معين: أنه ضعَّفه، وحكى غيرُه عنه أنه قال: كان ابنُ عُلَيَّة يُضعِّفه. وقال الحاكم أبو أحمد: ليس بالقويِّ عندهم، وأنكر صاحبُ «الميزان» هذا على أبي أحمد، فقال: انفرد بهذا فأخطأ. قلتُ: موضعُ خطئه تعميمُ النَّقل، وإلا فقد اختُلِفَ فيه كما ترى، وليس له في البخاريِّ سوى حديثٍ واحد عن مُطرِّف عن عِمرانَ في القَدَر.

(خ ق) يعقوب بنُ حُميد بن كاسب المدني، وقد يُنسب إلى جدِّه، مختلف في الاحتجاج به، روى البخاريُّ في كتاب الصُّلح، وفي فضل من شَهِدَ بدراً، حديثين عن يعقوبَ غير منسوب عن إبراهيم بن سعد، فقيل: هو ابنُ كاسب هذا، وقيل: ابنُ إبراهيم الدَّورقي، وقيل: ابنُ محمد الزُّهري، وقيل: ابنُ إبراهيم بن سعد، وهذا القولُ الأخير باطلٌ، فإن البخاريَّ لم يلقه، وأما الزُّهري فضعيفٌ، وأما الدَّورقي وابنُ كاسب فمحتملٌ، والأشبهُ أنه ابنُ كاسب، وبذلك جزمَ أبو أحمد الحاكم وأبو إسحاق الحبَّال وأبو عبد الله بنُ منده وغيرُ واحد، وقد روى البخاريُّ في «خلق أفعال العباد» عن يعقوب بن حُميد بن كاسب حديثاً ونسبه، وروى في «الصحيح» عن الدَّورقي فنسبه. قلت: والحديثُ الذي أخرجه له

في الصُّلح تابعه عليه محمدُ بن الصبَّاح عند مسلم وأبي داود. والذي أخرجه له في فضل من شَهِدَ بدراً، وقع في رواية أبي ذرّ: حدثني يعقوبُ بن إبراهيم، قال: حدثنا إبراهيمُ بن سعد، عن أبيه، عن جدِّه، عن عبد الرحمن بن عوف في قصة قتل أبي جَهْل، وهو عنده من طريق صالح بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف، عن أبيه، عن عبد الرحمن بن عوف، ويعقوبُ هنا يغلبُ عن ظني أنه الدَّورقي.

وأما ابنُ كاسب فقد قال فيه البخاري: هو في الأصل صدوقٌ. وقال ابنُ عدي: لا بأسَ به وبرواياته. وقال ابنُ حِبَّان: كان ممن يحفظُ ويُصنِّف، وربما أخطأ. وضعَّفه النَّسائي وغيرُه. وقد أوضح ابنُ أبي خيثمة أمرَه، فحَكَى عن يحيى بن معين: ليس بثقة، قال: فقلتُ له: من أين ذاك؟ قال: لأنه محدودٌ، قال: فقلتُ له: فأنا أُعطيك رجلاً تزعمُ أنه ثقة. وقد وجب عليه الحدُّ، فذكر له رجلاً، قال ابنُ أبي خيثمةَ: وقلتُ لمصعب الزُّبيري: إنَّ ابن معين يقولُ في ابن كاسب: إنَّ حديثه لا يجوزُ لأنه محدودٌ، فقال: إنما حدَّه الطالبيُّون تحاملاً عليه. قلت: فمن هذه الجهة ليس الجرح فيه بقادح، لكن ذكر العُقيلي عن زكريا بن يحيى الحُلْواني، قال: رأيتُ أبا داود جعلَ حديث ابنِ كاسب وِقاياتٍ على ظُهور كُتُبه، فسألته عن ذلك، فقال: رأيتُ في «مسنده» أحاديثَ أنكرتها، فطالبناه بالأصول، فدافَعَنا، ثم أخرجها بعدُ، فإذا تلك الأحاديثُ مغيَّرةٌ بخط طريّ، كانت مراسيلَ فأسندها وزاد فيها. قلتُ: فهذا الـجَرْحُ قادحٌ، ولهذا لم يُخرج عنه أبو داود شيئاً، وأكثر عنه ابنُ ماجه، والله الموفِّق.

(ع) يعلى بن عُبيد الطَّنافسيُّ. أحدُ الثقات، قدَّمه أحمدُ على أخيه محمد بن عُبيد في الحفظ. وقال ابنُ معين: ثقة، زاد في رواية عثمان الدارميِّ عنه: ضعيفٌ في سفيانَ الثوري. وقال أبو حاتم: صدوقٌ، وهو أثبتُ أولاد أبيه. ووثقه ابنُ سعد والدارقطني وآخرون. قلتُ: ما له في «الصحيحين» عن سفيانَ الثوري شيءٌ. واحتجَّ به الجماعة.

(ع) يوسف بنُ إسحاق بن أبي إسحاقَ السَّبيعي، وقد يُنسَبُ إلى جدِّه. قال ابن عُيينة: لم

يكن في ولد أبي إسحاق أحفظُ منه، وقال ابنُ حِبَّان في «الثقات»: مستقيمُ الحديث قليلُه. ووثقه الدارقطني. وقال العُقيلي لما ذكره في «الضعفاء»: يُخالف في حديثه. قلتُ: وهذا جَرْحٌ مردودٌ. وقد احتجَّ به الجماعة.

(خ م) يوسفُ بن يزيدَ البصري، أبو مَعْشَر البرَّاء، كان يَبْري النَّبْل، قال علي بن الجُنيد عن محمد بن أبي بكر المقدَّمي: حدثنا أبو مَعشَر البرّاء وكان ثقةً. وقال أبو حاتم: يُكتَب حديثه. وقال[1] ابن معين: ضعيفٌ. وذكره ابنُ حِبَّان في «الثقات».

قلتُ: له في البخاري ثلاثةُ أحاديث، أحدها: عن عُبَيد الله بن الأخنس، عن ابن أبي مُليكة، عن ابن عباس في قصة الرُّقية بفاتحة الكتاب، وله شاهدٌ من حديث أبي سعيد الخُدري. والآخر: عن سعيد بن عُبَيد الله بن جُبير بن حيَّة، وقد تقدَّم ذكره في ترجمته بشاهده. والثالث: عن عثمانَ، عن عِكرمةَ، عن ابن عباس في الحجِّ، أورده بصيغة التعليق، فقال: قال أبو كامل: حدثنا أبو مَعْشَر، عن عثمان فذكره، وهو موقوفٌ وبعضه مرفوعٌ، ولأكثره شواهدُ، وليس له عند مسلم سوى حديثٍ واحد عن خالد بن ذَكْوان عن الرُّبَيِّع بنت مُعوِّذ في صوم يوم عاشوراء، وهذا جميعُ ما له في «الصحيحين»، وما له في «السنن» الأربعة شيء، والله أعلم.

(خ ت س ق) يونسُ بن أبي الفُرات البصري. وثقه أبو داود والنسائي. وقال ابنُ الجُنيد عن ابن معين: ليس به بأسٌ، وهذا توثيق من ابن معين. وقال عبد الله بن أحمد عن أبيه: أرجو أن يكون ثقةً. وأما ابنُ عدي فذكره في ترجمة سعيد بن أبي عَروبة، وقال: ليس بالمشهور، وما أدري ما أرادَ بالشُّهرة! وقد روى عنه هِشامٌ الدَّستُوائي رفيقُه ومحمد بن بكر البُرْساني ومحمد بنُ مروان العُقيلي، ووثقه مَن ذكرنا. وقال ابنُ سعد: كان معروفاً. وشذَّ ابنُ حِبَّان فقال: لا يجوزُ أن يُحتجَّ به لغلبة المناكير في روايته. قلت: ما له في البخاري وفي «السنن» سوى حديثه عن قتادةَ عن أنس، قال: ما أكل النبيُّ ﷺ على خِوَان، وقد قال الترمذيُّ: إن سعيد بن

---

(١) من قوله: «محمد بن أبي بكر» إلى هنا سقط من الأصل، وهو مثبت في باقي النسخ، وقول محمد بن أبي بكر المقدمي وقول أبي حاتم أوردهما الحافظ في ترجمة أبي معشر في «التهذيب».

أبي عَروبةَ روى عن قتادة نحوَ هذا الحديث، والله أعلم بالصواب.

(خ) يونسُ بن القاسم الحَنَفي، أبو عُمر اليمامي. وثقه يحيى بنُ معين والدارقطني. وقال البَرْدِيجي: منكرُ الحديث. قلتُ: أوردتُ هذا لئلا يُستدرَك، وإلّا فمذهب البَرْديجي أنَّ المنكَر هو الفَرْد، سواءٌ تفرَّد به ثقةٌ أو غيرُ ثقة، فلا يكون قوله: منكر الحديث، جَرْحاً بيِّناً، وقد وثقه يحيى ابنُ معين. وما له في البخاري سوى حديثه عن إسحاق بن أبي طلحة عن أنس في النهي عن المخابرة[1]، وهو عنده من طُرق غير هذه عن أنس. والله أعلم.

(ع) يونس بنُ يزيد الأَيلي، صاحبُ الزُّهري. قال ابنُ أبي حاتم عن عباس الدُّوري، قال: قال ابنُ معين: أثبتُ الناس في الزُّهري: مالكٌ ومَعْمرٌ ويونسُ وعُقيل وشُعيب، وقال عثمان الدارمي عن أحمد بن صالح: نحنُ لا نقدِّمَ على يونسَ في الزُّهري أحداً، قال: وسمعت أحمد بن حنبل يقول: سمعتُ أحاديثَ يونسَ عن الزُّهري فوجدتُ الحديثَ الواحدَ ربما سمعه مراراً، وكان الزُّهري إذا قَدِمَ أيلةَ نزل عليه[2]. وقال علي بنُ المديني عن ابن مَهْدي: كان ابنُ المبارك يقول: كتابُه عن الزُّهري صحيحٌ. قال ابنُ مهدي: وكذا أقول. وقال أحمد بن حنبل: قال وكيعٌ: كان سيِّئ الحفظ، وقال الميموني: سُئِل أحمدُ: من أثبتُ في الزُّهري؟ قال: معمر، قيل: فيونس؟ قال: روى أحاديثَ منكرةً، وقال الأثرم عن أحمد: كان يجيء بأشياءَ، يعني منكرة، ورأيته يحملُ عليه. وقال أبو زُرْعة الدِّمشقي: سمعتُ أحمدَ يقول: في حديث يونسَ منكراتٌ. وقال ابنُ سعد: كان كثيرَ الحديث، وليس بحُجَّة، وربما جاء بالشيء المنكر. قلت: وثقه الجمهورُ مطلقاً، وإنما ضعَّفوا بعضَ روايته حيثُ يُخالف أقرانَه، أو يُحدِّث من حفظه، فإذا حدَّث من كتابه فهو حُجَّة. قال ابنُ البَرْقي: سمعت ابنَ المديني يقول: أثبتُ الناس في الزُّهريِّ مالكٌ وابنُ عيينة ومعمرٌ وزياد بن سعد ويونسُ من

---

(١) لفظ الحديث (٢٢٠٧) الذي ذكر في إسناده يونس بن القاسم: نهى رسول الله ﷺ عن المحاقلة والمخاضرة والملامسة والمنابذة والمزابنة.

(٢) قائل هذا القول هو أحمد بن صالح المصري، فقد جاء في سياق كلامه فيما رواه عنه الدارمي في «تاريخ ابن معين» بروايته ص٤٦، ونقله ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» ٩/ ٢٤٩.

كتابه، وقد وثقه أحمدُ مطلقاً وابنُ معين والعِجلي والنَّسائي ويعقوب بنُ شيبة والجمهورُ. واحتجَّ به الجماعة.

(ع) أبو بكر بنُ عيَّاش الأسدي الكوفي القارئ، مختلفٌ في اسمه، والصحيح أنْ لا اسمَ له إلّا كُنيته. قال أحمد: ثقةٌ، ربما غَلِطَ. وقال أبو نُعيم: لم يكن في شيوخنا أكثرُ غلطاً منه. وسُئِل أبو حاتم عنه وعن شَريك فقال: هما في الحِفظ سواء، غيرَ أن أبا بكر أصحُّ كتاباً. وذكره ابنُ عدي في «الكامل»، وقال: لم أجد له حديثاً منكراً من رواية الثقات عنه. وقال ابنُ حِبَّان: كان يحيى القطان وعلي بن المديني يُسيئان الرأيَ فيه، وذلك أنه لما كَبِرَ ساءَ حفظُه، فكان يهم. وقال ابنُ سعد: كان ثقةً صدوقاً عالماً بالحديث إلا أنه كثيرُ الغلط. وقال العِجلي: كان ثقةً صاحبَ سُنّة، وكان يُخطئ بعضَ الخطأ. وقال يعقوب بن شيبة: كان له فقهٌ وعِلم ورواية، وفي حديثه اضطرابٌ. قلت: لم يروِ له مسلم إلّا شيئاً في مقدمة «صحيحه»، وروى له البخاريُّ أحاديثَ، منها: في الحجِّ بمتابعة الثوريِّ عن عبد العزيز عن أنس في صلاة الظهر والعصر بمنًى يومَ التروية، ومنها: في الصوم بمتابعة ابن عيينةَ وجرير[1] عن أبي إسحاق الشَّيباني عن ابن أبي أوفى في الفِطر عند غروب الشمس. ومنها: حديثه في الفتن عن أبي حَصِين، عن أبي مريم الأسدي، عن عمَّار أنه قال في عائشة: هي زوجةُ نبيِّكم في الدنيا والآخرة، وفي الحديث قصةٌ. ومنها: في التفسير بمتابعة جَرير وغيرِه، عن حُصين، عن عَمرو بن ميمون، عن عمر في قصة قتله وقصة الشُّورى.

(ع) أبو بكر بنُ أبي موسى الأشعري، تابعيٌّ جليل. قال أبو داود: كان عندَهم أرضَى من أبي بُرْدة. وكذا قال أبو بكر بنُ عياش عن أبي إسحاق. وقال العِجليُّ: كوفي تابعي ثقةٌ. وقال ابنُ سعد: كان أكبرَ من أخيه أبي بُردةَ، وكان قليلَ الحديث، يُستضعَف. قلت: هذا جَرْحٌ مردودٌ، وقد أخرج له الشيخان من روايته عن أبيه أحاديثَ، وقد قال عبدُ الله ابن أحمد: سألتُ

---

(١) كذا في الأصل، بمتابعة ابن عيينة وجرير، وهو الصواب، قال البخاري بعد رواية الحديث (١٩٤١) من طريق ابن عيينة: تابعه جرير وأبو بكر بن عياش عن الشيباني، وجاءت العبارة في النسخ: بمتابعة ابن عيينة وآخرين.

أبي: أسمِعَ أبو بكر من أبيه؟ فقال: لا. وقال الآجُرِّي عن أبي داود: أُراه قد سَمِعَ منه. قلتُ: قد صرَّح بسماعه منه في رواية.

فصل

في سِياق من علَّق البخاريُّ شيئاً من أحاديثهم ممن تُكلِّم فيه، وما يعلقه البخاريُّ من حديث هؤلاء إنما يُورده في مقام الاستشهادِ وتكثيرِ الطُّرق، فلو كان ما قيل فيهم قادحاً ما ضرَّ ذلك، وقد أوردتُ أسماءَهم سَرْداً مقتصِراً على الإشارة إلى أحوالهم، بخلاف من أخرجَ أحاديثهم بصورة الاتصال الذين فَرَغْنا منهم، فقد وَضَحَ من تفاصيل أحوالهم ما فيه غِنىً للمتأمِّل، ولاحَ من تمييز المقالاتِ فيهم ومقدار ما أَخرج المؤلِّفُ لكلٍّ منهم ما يَنفي عنه وجوهَ الطَّعن للمتعنِّت، والحولُ والقوة لله تعالى.

(خت ٤) أبانُ بن صالح. وثقه الجمهورُ: يحيى بنُ معين وأبو حاتم وغيرهما من النقاد، وشذَّ ابنُ عبد البرِّ، فقال: ضعيفٌ. له مواضعُ متابعةً.

(خ م د ت س) أَبان بنُ يزيدَ العطَّار. علَّق له كثيراً، وقد تقدَّم.

(ق) إبراهيم بنُ إسماعيلَ بن مُجمِّع الأنصاري. ضعيفٌ عندهم، علَّق له موضعاً واحداً.

(د س) إبراهيم بنُ ميمون الصائغ، ثقةٌ. قال أبو حاتم: لا يُحتجُّ به، وله موضعٌ في الطلاق مُعلَّق.

(م ٤) أسامة بنُ زيد الليثي. مختلفٌ فيه، وعلَّق له البخاريُّ قليلاً.

(م ٤) أسباطُ بنُ نَصْر الهَمْداني. ضعَّفَه أحمدُ وغيرُه، وله موضعٌ معلَّق في الاستسقاء.

(خت) إسحاق بنُ يحيى الكَلْبي. قال الذُّهلي: مجهولٌ. وله عنده مواضعُ يسيرةٌ متابعةً.

(د س) أسد بنُ موسى الأُموي، المعروفُ بأسدِ السُّنة. وثقوه، وأشار النَّسائي إلى خطأ له، وليس له عند البخاري سوى موضعٍ واحد.

(خت ٤) أشعث بن عبد الله بن جابر الحُدَّاني، وقد يُنسب إلى جدِّه. وثقه يحيى بنُ معين وغيرُه، وقال العُقيلي: في حديثه وهم. له موضعٌ واحد عن أنس.

(خت ٤) أشعث بن عبد المِلِك الحُمْراني. وثقه يحيى بن معين أيضاً، وذكره ابنُ عدي في الضعفاء[1]. وله مواضعُ يسيرةٌ معلَّقة.

(خت ق) بِشر بن ثابت البزَّار. مختلفٌ فيه، وله موضعٌ واحد مُعلَّق في الجمعة.

(خت م ٤) بقيَّة بنُ الوليد. مشهورٌ، مختلف فيه، وله موضعٌ معلَّق في الصلاة.

(د ت ق) بكَّار بن عبد العزيز بن أبي بَكْرة. ضعَّفه ابنُ معين. وقال ابنُ عدي: أرجو أنه لا بأسَ به، وله موضعٌ واحد معلَّق في الفتن.

(خت ٤) بَهْزُ بن حكيم القُشَيري. وثَّقه ابنُ معين. وقال أبو حاتم: لا يُحتجُّ به. وله موضعٌ واحد معلَّق في الطهارة.

(خت م د ت) الحارث بن عُبيد، أبو قُدامة، مشهورٌ بكنيته وباسمه. ضعَّفه ابنُ معين، وقال أبو حاتم: يُكتبُ حديثُه ولا يُحتجُّ به، له موضعان فقط.

(خت ٤) الحارث بن عُمير المكي. أصلُه من البصرة، وثقه الجمهورُ، وشذَّ الأزديُّ فضعفه، وتبعه الحاكم. وبالغ ابنُ حِبَّان فقال: إن أحاديثَه موضوعةٌ. وليس له في «الصحيح» سوى موضعٍ واحد في أواخر الحجِّ، وهي زيادة في خبرٍ تُوبع عليها في «الصحيح» أيضاً.

(خت ت ق) حُريث بن أبي مَطَر الفَزاري. ضعَّفه النَّسائي وآخرون، وليس له سوى موضعٍ في الأضاحي متابعةً.

(خت م ٤) الحسن بن صالح بن صالح بن حَيّ، أحدُ الأئمة، تُكلِّم فيه للتشيُّع، وما له في البخاري سوى حكاية معلَّقة.

(خت ت ق) الحسن بن عُمارة. كوفيٌّ مشهورٌ بالضعف، علَّم له المِزِّي علامةَ التعليق، ولم يُعلِّق له البخاريُّ شيئاً كما بيَّناه فيما مَضَى[2].

---

(١) وقال ابن عدي ١/ ٣٧٠ في ترجمته: أحاديثه عامتها مستقيمة، وهو ممن يكتب حديثه ويحتج به، وهو في جملة أهل الصدق، وهو خير من أشعث بن سوار بكثير.

(٢) علَّم الحافظ هنا على ترجمة الحسن بن عمارة علامة التعليق، لكنه علَّم عليه في القسم السابق (خ)، وحذف العلامة في «التقريب».

(خت م ٤) الحُسين بن واقد الـمَرْوزي. وثقه يحيى بنُ معين وآخرون، واختَلَفَ فيه قولُ أحمد. وله موضعٌ واحد في فضائل القرآن.

(خت ٤) حَكيم بن مُعاوية، والدُ بَهْز. وثقه العِجلي وغيرُه، وشذَّ ابنُ حزم فضعَّفه، وما له إلّا موضعان في الطهارة والنِّكاح.

(خت) حماد بن الجَعْد البصري، ضعَّفه أبو داود وغيرُه، وما له سوى موضعٍ واحد بمتابعة شعبةَ عن قتادةَ.

(خت م ٤) حماد بن سلمة، تقدَّم.

(خت ت ق) الرَّبيع بن صَبِيح السَّعْدي. مختلفٌ فيه. له موضع واحدٌ في الكفارات.

(خت م ٤) سعد بنُ سعيد الأنصاري، أخو يحيى بن سعيد. وثقه العِجلي وغيرُه، وضعَّفه أحمدُ وغيرُه. وقال الترمذي: تكلَّموا فيه من قِبل حِفظه. وقال ابنُ عدي: لا أرى به بأساً. وله موضعٌ واحد في الزكاة.

(خت) سعيدُ بنُ داود الزَّنْبَري، من الرُّواة عن مالك. ضعفه ابنُ المديني وغيرُه، وله موضعٌ واحد في التوحيد متابعةً.

(خت) سعيد بنُ زياد الأنصاري. قال أبو حاتم: مجهولٌ، له موضعٌ في الأحكام متابعةً.

(خت م د ت ق) سعيد بنُ زيد بن دِرهم، أخو حمَّاد بن زيد. له موضعٌ واحد في الطهارة. قال أحمد وغيرُه: لا بأس به. وقال النَّسائي: ليس بالقوي.

(خت م ٤) سفيان بن حُسين الواسطي. ضعَّفه أحمد بنُ حنبل وغيرُه في الزُّهري، وقوَّوْه في غيره. علَّق له يسيراً.

(خت م ٤) سليمان بن داود، أبو داود الطيالسي. ثقةٌ مشهورٌ حافظ، أخطأ في أحاديث. علَّق له أحاديثَ قليلة، وقال في الفتن: حدثنا محمد بن بشَّار، حدثنا عبدُ الرحمن بن مَهْدي وغيرُه، فذكر حديثاً. وهو أبو داود كما سيأتي.

(خت م د ت س) سُليمان بن قَرْم الضَّبي. قال أبو حاتم: ليس بالمتين. وضعَّفه النَّسائي، له موضع واحدٌ متابعةً.

(خت م ٤) سِماك بنُ حرب الكوفي، تابعي شهير. مختلفٌ فيه، وقد ضعَّفوا أحاديثَه عن عِكرمةَ، وما له سوى موضعٍ في الكفارات متابعةً.

(خت س ق) سلامة بنُ رَوْح ابن عمِّ عُقيل[1]، ضعَّفه أبو زُرعة، وله موضعان في الحجِّ والجنائز متابعةً.

(خت م ٤) شَريك بن عبد الله النَّخَعيُّ القاضي الكوفي. مختلفٌ فيه، وما له سوى موضعٍ في الجنائز.

(خت م ٤) صالح بن رستم، أبو عامر الخزَّاز البصري. وثقه أبو داود، وضعَّفه يحيى ابن معين، وله مواضعُ يسيرة في المتابعات.

(خت م ٤) عاصم بن كُلَيب الجَرْمي. وثقه النَّسائي، وقال ابنُ المديني: لا يُحتجُّ بما ينفرد به. وله موضعٌ واحد في اللباس.

(خت ٤) عبَّاد بن منصور النَّاجي. فيه ضعفٌ، وكان يُدلِّس. له موضعٌ معلَّق في الطِّبِّ.

(خت د س) عبد الله بن بُدَيل[2] الخُزاعي، ويقال: الليثي، من أصحاب الزُّهري، له موضعٌ متابعةً.

(خت م ٤) عبد الله بن جعفر بن عبد الرحمن بن المِسْوَر المَخْرَمي المدني. وثقه أحمدُ وابنُ معين وغيرُهما، وروى ابنُ أبي خيثمةَ عن ابن معين: صدوقٌ ليس بثبت. له موضعٌ واحد في الصُّلح متابعةً.

(خت ٤) عبد الله بن حَرِيز الأزدي، أبوحَرِيز البصري، قاضي سجستان. وثقه أبو زُرْعة، واختَلَفَ فيه قولُ يحيى بن معين، وضعَّفه النَّسائي. له موضعٌ في الشهادات متابعةً.

---

(١) كذا وقع في الأصول، والصواب أنه ابن أخي عقيل بن خالد.

(٢) تحرَّف في (ع) و(س) إلى: يزيد.

(خت د ت ق) عبد الله بن صالح، أبو صالح، كاتبُ الليث. أكثرَ من التعليق عنه، وقد تقدَّم.

(م ٤) عبد الله بنُ عثمان بن خُثَيم المكي. مختلفٌ فيه، له موضعٌ في الحجِّ متابعةً.

(خت د س) عبد الله بن الوليد العَدَني، نزيلُ مكة. قال أبو زُرعة: صدوق، وقال أبو حاتم: لا يُحتجُّ به. له مواضعُ في المتابعات.

(خت م ٤) عبد الحميد بنُ جعفر الأنصاريُّ، وثقوه، وقال النَّسائي مرةً: ليس بالقوي، وقال الساجي: إنما ضُعِّف من أجل القَدَر. له مواضعُ متابعةً.

(خت ت ق) عبد الحميد بنُ حَبيب بن أبي العشرين، كاتبُ الأوزاعي. وثقه الأكثرُ، وقال النَّسائي: ليس بالقوي. له مواضعُ متابعةً.

(خت م ٤) عبدُ الرحمن بن أبي الزِّناد المدني، وثقه العِجليُّ ويعقوب بنُ شيبة، وقال أبو داود عن ابن معين: كان أثبتَ الناس في هشام بن عُروة. وحكى الساجي عن ابن معين: أن حديثَه عن أبيه عن الأعرج عن أبي هريرة حُجَّة. وقال ابنُ المديني: أفسده البغداديون، وحديثُه بالمدينة أصحُّ. وقال أبو حاتم والنَّسائي: لا يُحتجُّ به. قلت: قد علَّق له البخاريُّ كثيراً عن أبيه عن الأعرج، ومن روايته هو عن موسى بن عُقبة وعن هشام بن عروة، وروى له مسلمٌ في المقدمة فقط.

(٤) عبدُ الرحمن بن عبد الله المسعودي، علَّم عليه المِزِّي علامةَ التعليق، ولم يُعلِّق له البخاريُّ شيئاً كما تقدَّم[1].

(خت ٤) عبدُ العزيز بن أبي روَّاد المكي. وثقه يحيى بنُ معين وغيرُه. وتكلَّم فيه أحمدُ بالإرجاء، وقال ابنُ الجُنيد: كان ضعيفاً. وقال أبو حاتم: لا يُترك حديثُه لرأي أخطأ فيه. قلتُ: له مواضعُ يسيرةٌ متابعةً.

---

(١) علَّم له الحافظ في القسم السابق برمز البخاري مع أصحاب السنن الأربعة.

(خت م ت ق) عبد العزيز بنُ الـمُطلِّب المدني. قال أبو حاتم: صالح، وقال الدارقطني: يُعتبر به. له موضعٌ معلّق في الأحكام.

(خت ت س ق) عبد الكريم بنُ أبي الـمُخارق، علَّم عليه المِزِّي علامةَ التعليق، ولم يُعلِّق له البخاريُّ شيئاً، وقد تقدَّم[1].

(خت ق) عبدُ الواحد بنُ أبي عَوْن الـمَدَني. وثقه ابنُ معين وغيرُه. وقال ابنُ حبان: يُخطىء. ما له في البخاري سوى موضعٍ واحد متابعةً.

(خت د ت ق) عُبيدة بن مُعتِّب الضَّبي، أبو عبد الرحيم[2] الكوفي. ضعيفٌ عندهم. ما له في البخاري سوى موضعٍ معلَّق في الأضاحي.

(خت م ٤) عِكرمةُ بنُ عمّار، مشهورٌ، مختلفٌ فيه. له موضعٌ واحد معلَّق.

(خت م ٤) عُمارة بن غَزِيَّة الأنصاري. وثقه يحيى بنُ معين وغيرُه، وشذَّ ابنُ حزم فضعَّفه، وعلَّق له البخاريُّ قليلاً.

(خت د ق) عَمرو بن عُبيد المعتزلي المشهورُ. علَّم له المِزِّي علامةَ التعليق، ولم يُعلِّق له البخاريُّ شيئاً، وقد تقدَّم.

(خت ٤) عمرو بنُ أبي قيس الرازي. قال أبو داود: في حديثه خطأ. له موضعٌ واحد متابعةً في البيوع.

(خت ٤) عِمران القطَّان البصري، صاحبُ قتادةَ. صدوقٌ، ضعفه النَّسائي، وقال الدارقطني: كان كثيرَ الوهم. علَّق له البخاريُّ قليلاً.

(خت ق) عيسى بنُ موسى، غُنْجار، البخاريُّ، مشهورٌ. تكلَّم فيه الدارقطني، ووثقه الحاكم. وله موضعٌ واحد في بَدْء الخلق.

---

(١) حذفت علامة تعليق البخاري من ترجمته في القسم السابق من هذا الفصل.

(٢) وهم الحافظ هنا وفي «التقريب»، والصواب في كنيته: أبو عبد الكريم كما في «التهذيبين».

(خت م ٤) ليث بنُ أبي سُلَيم الكوفي، ضعفه أحمدُ وغيرُه. علَّق له قليلاً، وروى له مسلم مقروناً.

(خت م ٤) محمد بنُ إسحاق بن يسار، الإمامُ في المغازي. مختلفٌ في الاحتجاج به، والجمهورُ على قَبوله في السِّيَر، وقد استُفسِرَ من أطلق عليه الجرح، فبان أن سببه غيرُ قادح. وأخرج له مسلم في المتابعات، وله في البخاري مواضعُ عديدة معلَّقة عنه، وموضعٌ واحد قال فيه: قال إبراهيمُ بن سعد عن ابن إسحاق، فذكر حديثاً.

(خت م ٤) محمد بنُ عَجْلان المدني، صدوقٌ مشهورٌ، فيه مقالٌ من قِبل حفظه. له مواضعُ معلَّقة.

(خت م ٤) محمد بنُ مُسلم الطائفي. وثقه ابنُ معين، وقال: كان إذا حدَّث من حِفظه يُخطىء. أخرج له مسلمٌ متابعةً والبخاريُّ تعليقاً.

(خت د ت ق) مُبارك بن فَضَالة. مختلفٌ فيه، وكان يُدلِّس. قال ابنُ عدي: أرجو أن تكون أحاديثُه مستقيمةً. علَّق له في مواضعَ.

(خت م د س) مُحاضِر بن المورِّع. القولُ فيه كالقول في أبان العطَّار وحماد بن سَلَمة، فإنَّ البخاريَّ أخرج في الحج له زيادة، قال فيها: زادني محمدٌ، حدثنا محاضرٌ. وهو مختلفٌ فيه. وله عنده مواضعُ في المتابعات.

(خت) مُرجَّى بن رَجَاء البصريُّ[1] الضَّرير. مختلفٌ فيه، وليس له سوى موضعٍ واحد في الفِطر على التمر في العيدين.

(خت م ٤) هشام بنُ سعد المدني، أبو عبَّاد، صاحبُ زيد بن أسلم. قال أبو داود: إنه أثبتُ الناس فيه، وقال أحمد: لم يكن بالحافظ. وقال ابنُ أبي خيثمةَ عن ابن معين: صالحٌ وليس بالمتروك. وقال أبو زُرْعة: محلُّه الصِّدق. وقال أبو حاتم: يُكتبُ حديثُه ولا يُحتجُّ به. وضعَّفه النَّسائي. وقال الحاكم: استشهد به مسلمٌ. قلتُ: وعلَّق له البخاريُّ قليلاً.

---

(١) وقع في (س): العطاردي، وهو خطأ.

(خت) هِلال بن رَدَّاد عن الزُّهري. لا يُعرف حاله. له موضعٌ في بدء الوحي متابعة.

(خت ت) هِلال أبو ظِلال عن أنس. ضعَّفه ابنُ معين والنَّسائي، وقال البخاريُّ: مُقارب الحديث. له موضعٌ متابعةً عن أنس في فضل العَمَى.

(خت د س) يحيى بنُ أيوب بن أبي زُرْعة بن عَمرو بن جَرير البَجَلي الكوفي. اختلف فيه قولُ يحيى بن معين. وعلَّق له البخاريُّ قليلاً.

(خت س) يحيى بنُ عبد الله الضحَّاك البابْلُتِّي، صاحبُ الأوزاعي، علَّق له قليلاً، وفيه مقالٌ.

(خت س ق) يحيى بن ميمون، أبو المعلَّى العطَّار، مشهورٌ بكنيته، قال إسحاق بنُ منصور عن ابن معين: ثقةٌ. وزعم ابنُ الجوزي أن ابن حِبَّان ضعَّفه، ووهم في ذلك، إنما ضَعَّفَ يحيى بنَ ميمون أبا أيوب البصري. ولأبي المعلَّى في البخاريِّ موضعٌ واحد بكنيته.

(خت م ٤) يزيد بنُ أبي زياد الكوفي. مختلَفٌ فيه، والجمهورُ على تضعيف حديثه، إلا أنه ليس بمتروك. علَّق له البخاريُّ موضعاً واحداً في اللباس عَقِبَ حديث أبي بُردة عن عليّ في القَسِّية[1].

(خت ٤) يعقوبُ بنُ عبد الله الأشعري القُمِّي، قال النَّسائي: ليس به بأسٌ. وليَّنه الدارقطني. له موضعٌ معلَّق في الطِّبّ.

(خت ق) يعقوب بنُ محمد الزُّهري المَدَني. قال ابنُ معين: صدوقٌ، ولكن لا يُبالي عمَّن حدَّث. وقال مرة: أحاديثُه تُشبِه أحاديث الواقدي. وضعَّفه الجمهور، وقال الحاكم وحدَه: ثقةٌ مأمونٌ. علَّق له البخاريُّ موضعاً في حَدِّ جزيرة العرب، وهو في الحجّ.

(خت م د ت ق) يونُس بن بُكَير بن واصل الشَّيباني الكوفي. مختلفٌ فيه. وقال أبو حاتم: محلُّه الصِّدق. علَّق له قليلاً.

---

(١) تحرَّف في (س) إلى: الفتنة، والقَسِّيَّة: ثياب يجاء بها من مصر.

فصل

في تمييز أسباب الطَّعْن في المذكورين، ومنه يتضحُ من يصلُحُ منهم للاحتجاج به، ومن لا يصلُحُ، وهو على قِسمين:

الأول: مَنْ ضَعْفُه بسبب الاعتقاد، وقد قدَّمنا حُكمَه، وبينّا في ترجمة كلٍّ منهم أنه إما لم يكن داعيةً، أو كان وتاب، أو اعتَضَدَتْ روايتُه بمتابعٍ، وهذا بيانُ ما رُموا به، فالإرجاء: بمعنى التأخير، وهو عندهم على قِسمين: منهم من أراد به تأخيرَ القول في تصويب إحدى الطائفتين اللذَين تقاتلوا بعد عثمان. ومنهم من أراد تأخيرَ القول في الحكم على مَنْ أتى الكبائرَ وتركَ الفرائضَ بالنار، لأن الإيمانَ عندهم: الإقرارُ والاعتقادُ، ولا يضرُّ العملُ مع ذلك. والتشيُّع: محبةُ عليٍّ، وتقديمُه على الصحابة، فمن قدَّمه على أبي بكر وعمر فهو غالٍ في تشيُّعه، ويُطلق عليه رافضي، وإلّا فشيعيٌّ. فإن انضافَ إلى ذلك السبُّ أو التصريحُ بالبُغض، فغالٍ في الرَّفض. وإن اعتقدَ الرجعة إلى الدنيا فأشدُّ في الغلوِّ. والقَدَرية: من يزعُمُ أن الشرَّ فعلُ العبد وحدَه. والجهميةُ: من ينفي صفاتِ الله تعالى التي أثبتها الكتابُ والسُّنةُ، ويقول: إنَّ القرآن مخلوقٌ. والنَّصبُ: بُغضُ عليٍّ، وتقديمُ غيرِه عليه. والخوارجُ: الذين أنكروا على عليٍّ التحكيم، وتبرَّؤوا منه ومن عثمان وذويهِ وقاتلوهم، فإن أطلقوا تكفيرَهم فهم الغُلاة منهم. والإباضيةُ منهم: أتباعُ عبد الله بن إباض. والقَعَديَّةُ: الذين يُزَيِّنون الخروجَ على الأئمة، ولا يُباشرون ذلك. والواقفُ في القرآن: من لا يقولُ: مخلوقٌ ولا: ليسَ بمخلوق.

وهذه أسماؤهم:

(خ م) إبراهيم بن طَهْمان، رُمي بالإرجاء.

(خ م) إسحاقُ بنُ سويد العَدَويُّ، رُمي بالنَّصب.

(خ) إسماعيل بنُ أبان، رُمي بالتشيُّع.

(خ م) أيوب بنُ عائذ الطائي، رُمي بالإرجاء.

(خ م) بشرُ بنُ السَّرِي، رُمي برأي جَهْم.

(خ م) بَهْز بن أسد، رُمي بالنَّصب.

(خ م) ثَوْرُ بنُ زيد الدِّيلي المدني، رُمي بالقَدَر.

(خ م[1]) ثَوْر بنُ يزيد الحِمصي، رُمي بالقَدَر.

(خ م) جَرير بن عبد الحميد، رُمي بالتشيُّع.

(خ) حَرِيز بن عثمان الحِمصي، رُمي بالنَّصْب.

(خ م) حسان بن عطية المُحاربي، رُمي بالقَدَر.

(خ) الحسن بن ذَكْوان، رُمي بالقدر.

(خ) حُصين بن نُمير الواسطي، رُمي بالنَّصب.

(خ م) خالد بن مخلد القَطَواني، رُمي بالتشيُّع.

(خ م) داود بن الحُصين، رُمي بالقَدَر[2].

(خ م) ذرُّ بن عبد الله المُرْهِبي، رُمي بالإرجاء.

(خ [3]) زكريا بن إسحاق، رُمي بالقَدَر.

(خ) سالمُ بن عَجْلان، رُمي بالقَدَر[4].

(خ [5]) سعيد بن عَمرو بن أشوَع، رُمي بالتشيُّع.

(خ [1]) سعيد بن فيروز أبو البخْتَريُّ، رُمي بالتشيُّع.

---

(١) لم يخرج له مسلم.

(٢) لم يذكر في ترجمته في القسم السابق غير أنَّ الساجي رماه برأي الخوارج.

(٣) علَّم عليه هنا بعلامة البخاري وحده، وقد احتجَّ به مسلم وباقي الجماعة.

(٤) لم يذكر في ترجمته أنه رمي بالقدر، إنما روى بالإرجاء، وتكلم بعضهم فيه لذكره في قصة قتل إبراهيم بن محمد بن علي الإمام العباسي.

(٥) روى له مسلم والترمذي أيضاً.

(خ [٢]) سعيد بن كَثير بن عُفير، رُمي بالتشيُّع.

(خ [٣]) سَلَّام بنُ مِسكين الأزدي أبو رَوْح البصريُّ، رُمي بالقَدَر.

(خ م) سيفُ بن سليمان المكيُّ، رُمي بالقَدَر.

(خ م) شَبابة بن سَوَّار، رُمي بالإرجاء.

(خ) شِبل بن عبَّاد المكي، رُمي بالقَدَر.

(خ م) شَريك بن عبد الله بن أبي نَمِر، رُمي بالقدر.

(خ م) عبَّاد بن العوَّام، رُمي بالتشيُّع.

(خ) عبَّاد بن يعقوب، رُمي بالرَّفض.

(خ) عبد الله بن سالم الأشعري، رُمي بالنَّصْب.

(خ م) عبد الله بن عَمرو أبو مَعْمَر، رُمي بالقَدَر.

(خ م) عبد الله بن عيسى بن عبد الرحمن بن أبي ليلى، رُمي بالتشيُّع.

(خ م) عبد الله بن أبي لَبيد المدني، رُمي بالقَدَر.

(خ م) عبد الله بن أبي نَجيح المكي، رُمي بالقَدَر.

(خ م) عبدُ الأعلى بن عبد الأعلى البصري، رُمي بالقَدَر.

(خ م) عبدُ الحميد بن عبد الرحمن أبو يحيى الحِمَّاني[٤]، رُمي بالإرجاء.

(خ م) عبدُ الرزاق بنُ همَّام الصَّنعاني، رُمي بالتشيَّع.

(خ [٥]) عبد الملك بنُ أعيَن، رُمي بالتشيُّع.

---

(١) روى له مسلم وباقي الجماعة.

(٢) روى له مسلم والنسائي أيضاً.

(٣) سقط رقم مسلم من الأصل ونسخة (ف)، وأثبت في (ع).

(٤) تحرَّف في (ع) إلى: أبو إسحاق، وفي (س) إلى ابن إسحاق.

(٥) روى له الجماعة.

(خ [٢]) عبد الوارث بنُ سعيد التَّنُّوري، رُمي بالقَدَر.

عُبيد الله[١] بن موسى العَبْسي، رُمي بالتشيُّع.

(خ م) عثمان بن غِياث البصري، رُمي بالإرجاء.

(خ م) عَديُّ بن ثابت الأنصاري، رُمي بالتشيُّع.

(خ م) عطاء بنُ أبي ميمونة[٢]، رُمي بالقَدَر.

(خ م) عِكرمةُ مولى ابن عباس، رُمي برأي الإباضية من الخوارج.

(خ) عليُّ بن الجَعْد، رُمي بالتشيُّع.

(خ) عليُّ بن أبي هاشم، رُمي بالوقف في القرآن.

(خ) عُمر بن ذرّ، رُمي بالإرجاء.

(خ م) عُمر بن أبي زائدة، رُمي بالقَدَر.

(خ م) عمرو بن مُرَّة، رُمي بالإرجاء.

(خ) عِمران بن حِطَّان، رُمي برأي القَعَدية من الخوارج.

(خ م) عِمران بنُ مسلم القَصير، رُمي بالقَدَر.

(خ [٣]) عُمير بن هانىء الدِّمشقي، رُمي بالقَدَر.

(خ م) عوفٌ الأعرابي البصري، رُمي بالقَدَر.

(خ م) الفضلُ بن دُكَين أبو نُعيم، رُمي بالتشيُّع.

(خ) فِطرُ بن خَليفة الكوفي، رُمي بالتشيُّع.

(خ م) قتادةُ بن دِعامة، رُمي بالقَدَر، وقال أبو داود: لم يثبت عندنا عنه.

---

(١) لم يرمز له في الأصل، وقد روى له الجماعة.

(٢) تحرَّف في (ع) و(س) إلى: ميمون.

(٣) روى له الجماعة.

(خ م) قيسُ بن أبي حازم، رُمي بالنَّصْب.

(خ) كَهْمَسُ بن المنهال، رُمي بالقَدَر.

(خ م) محمد بنُ جُحادة الكوفي، رُمي بالتشيُّع.

(خ م) محمد بنُ خازم أبو معاويةَ الضَّرير، رُمي بالإرجاء.

(خ م) محمد بن سَوَاء البصري، رُمي بالقَدَر.

(خ م) محمد بن فُضيل بن غَزْوان، رُمي بالتشيُّع.

(خ م) مالك بنُ إسماعيل أبو غسان، رُمي بالتشيُّع.

(خ م) هارون بن موسى الأعور النَّحْوي، رُمي بالقَدَر.

(خ م) هِشامُ بن أبي عبد الله الدَّسْتُوائي، رُمي بالقَدَر.

(خ م) وَرْقاء بن عُمر اليَشْكُري، رُمي بالإرجاء.

(خ م) الوليد بنُ كثير[1] المَدَني، رُمي برأي الإباضية من الخوارج.

(خ م) وهب بن مُنبِّه اليماني، رُمي بالقَدَر، ورجَعَ عنه.

(خ م) يحيى بنُ حمزة الحَضْرَمي، رُمي بالقَدَر.

(خ م) يحيى بن صالح الوُحاظي، رُمي بالإرجاء.

القسم الثاني: في من ضُعِّفَ بأمرٍ مردود كالتحامل، أو التعنُّت، أو عدم الاعتماد على المُضعِّف لكونه من غير أهل النَّقْد، ولكونه قليلَ الخِبرة بحديث من تكلَّم فيه، أو بحاله، أو لتأخُّر عصرِه، ونحو ذلك. ويلتحِقُ به من تُكلِّمَ فيه بأمرٍ لا يقدحُ في جميع حديثه، كمن ضُعِّف في بعضِ شيوخه دون بعضٍ، وكذا من اختَلَطَ أو تغيرَّ حِفظُه، أو كان ضابطاً لكتابه دون الضَّبط لحفظه، فإن جميع هؤلاء لا يَجْمُلُ إطلاقُ الضَّعْفِ عليهم، بل الصوابُ في أمرهم التفصيلُ كما قدَّمناه مشروحاً بحمد الله تعالى.

---

(١) زاد في (س) هنا: ابن يحيى، وهو خطأ.

وهذا سياقُ أسمائهم:

أحمدُ بن شَبيب الحَبَطي: تكلَّم فيه الأزديُّ وهو غير مرضِيّ. أحمدُ بن صالح المِصري: تحامل عليه النَّسائيُّ، ولم يصحَّ طَعْنُ يحيى بن معين فيه. أحمد بنُ عاصم البَلْخي: جهَّله أبو حاتم، لأنه لم يَخْبُر حالَه. أحمد بُن المِقدام العِجلي: طَعَنَ فيه أبو داود لمزاحه. أحمد ابن واقد الحرَّاني: تكلَّم فيه أحمدُ لدخوله في عَمَل السُّلطان. أبانُ بنُ يزيد العطَّار: نقل الكُدَيمي تضعيفَه، والكُديميُّ واهٍ. إبراهيم بنُ سعد: قال أحمدُ: لم يَخْبُره يحيى القطَّان. إبراهيم بن سُوَيد بن حَيّان: تكلَّم فيه ابنُ حِبَّان بلا حُجَّة. إبراهيم بنُ عبد الرحمن المخزومي: جهَّله ابنُ القطان الفاسي وعَرَفَه غيرُه. إبراهيم بنُ المنذِر الحِزامي[1]: تكلَّم فيه أحمدُ لدخوله إلى ابن أبي دؤاد. أزهرُ بن سعد السَّمان: أورده العُقَيلي بلا مستند. أسامة بن حَفْص المَدَني: ضعَّفه الأزديُّ، وليس بمرضِيّ، وجهله الساجي، وقد عَرَفه غيرُه. أسباطُ أبواليَسَع: جَهَّله أبو حاتم، وعَرَفه غيرُه. إسحاق بنُ إبراهيم، أبو النَّضْر الفَرَاديسي، وقد يُنسب إلى جَدِّه يزيد: تكلَّم فيه الأزديُّ وابنُ حِبَّان بلا حُجَّة، وقال ابنُ عدي: الحملُ على شيخه. إسرائيلُ بن موسى البصري: ضعَّفه الأزديُّ بلا حُجَّة. إسرائيل بنُ يونس بن أبي إسحاق: تحامل عليه القطَّان، والحملُ على شيخه أبي يحيى. إسماعيل بنُ إبراهيم بن عُقْبة: تكلَّم فيه الساجي والأزدي بلا مُستنَد. إسماعيل بنُ إبراهيم بنُ مَعمَر، أبو معمر: غَمزَه أحمدُ لأنه أجابَ في المحنة. أفلح بنُ حُميد الأنصاريُّ: أنكر عليه أحمدُ حديثاً واحداً. أَوس بنُ عبد الله، أبوالجوزاء: تُكلِّم فيه للإرسال. أيمن بنُ نابِل: تكلَّموا فيه لزيادةٍ في حديث واحدٍ، لعلَّها مُدرجة. أيوب بن سليمان بن بلال: تكلَّم فيه الأزديُّ بلا مُستند. أيوب بن موسى الأشدق[2]: تكلَّم فيه الأزديُّ أيضاً بلا حُجَّة. أيوب بن النَّجار: نُقل عن العِجلي أنه ضعَّفه، ولم يثبت ذلك.

---

(١) تحرَّف في (س) إلى: الحراني.

(٢) سقطت ترجمة أيوب هذا من (ع)، وكتب هكذا في الأصل المعتمد و(ف) و(س): أيوب بن موسى الأشدق، والأشدق لقب لجده عمرو بن سعيد، فالصواب أن يقال: أيوب بن موسى ابن الأشدق.

بَدَل بن المحبَّر: تُكلِّم فيه بسبب حديثٍ واحد عن زائدة. بُريد بن عبد الله بن أبي بُرْدةَ: أُنكر عليه حديث واحد. بِشر بن شعيب بن أبي حمزة: غلط ابن حبان على البخاري في تضعيفه. بَشير بن نَهِيك: تعنَّتَ أبو حاتم في قوله: لا يُحتجُّ به. بكر بن عَمرو، أبو الصِّدِّيق الناجي، تكلَّم فيه ابنُ سعد بلا حُجَّة. بَهْز بنُ أسد العَمِّي: تكلَّم فيه الأزديُّ بلا مستند. بيانُ بن عَمرو: جهَّله أبو حاتم، وعَرَفه غيرُه.

توبةُ العَنْبري: ضعَّفه الأزدي بلا حُجَّة.

ثابت بن عَجْلان: ذكره العُقيلي بلا موجب قَدْحٍ. ثُمامة بن عبد الله بن أنس: تُكلِّم فيه من أجل روايته من الكتاب.

جَرِير بن حازم: ضعَّفه ابنُ معين في قتادةَ خاصَّة، وضعَّف أحمدُ ما حَدَّث به بمصرَ، وضعَّفه ابنُ سعد لاختلاطه، وصحَّ أنه ما حدَّث في حال اختلاطه. جعفر بن إياس، أبو بِشر: تُكلِّم فيه للإرسال. الـجُعيد بنُ عبد الرحمن: ضعفه الساجي والأزدي بلا مستند.

حَبيب الـمُعلِّم: متفقٌ على توثيقه، لكن تعنَّتَ فيه النَّسائي. حبيب بنُ أبي ثابت: عابوا عليه التدليسَ. حجاج بن محمد الأعور: ذُكِرَ فيمن اختَلَطَ، إلا أنه لم يُحدِّث في تلك الحالة، فما ضرَّه. حَرَميّ بن عُمارة بن أبي حفصةَ، ذكره العُقيلي بأمر فيه عَنَتٌ. الحسنُ بن الصَّبَّاح البزَّار: تعنَّت فيه النَّسائي. الحسن بنُ علي الحُلْواني: تكلَّم فيه أحمدُ بسبب الكلام. الحسنُ ابن مُدرِك الطحَّان: تكلَّم فيه أبو داود بأمر فيه عَنَتٌ. الحسن بنُ موسى الأَشيَب، لم يثبت عن ابن المديني تضعيفُه. الحُسَين بن الحسن بن يسار: جهَّله أبو حاتم، وعَرَفه غيرُه. الحسين بنُ ذَكْوان الـمُعلِّم: أَلانَهُ القطانُ بلا قادح. حُصين بن عبد الرحمن: ذُكر فيمن اختَلَطَ. حفص بن غِياث: تغيَّر حِفظُه لما وَلِيَ القضاءَ. الحكَم بنُ عبد الله: جهَّله أبو حاتم، وعرَفَه غيرُه. الحكم بنُ نافع، أبو اليمان: تُكلِّم فيه بسبب الرواية بالإجازة. حماد بن أسامة، أبو أسامة: ضعَّفه الأزدي بلا مستند. حمّاد بنُ سَلَمةَ: ذُكِرَ فيمن تغيرَّ حِفظُه. حُميد الأسود

ابن أبي الأسود[1]: تكلَّم فيه الساجي بلا حُجَّة. حُميد بنُ قيس الأعرج: اختَلَفَ قولُ أحمد فيه، قال ابنُ عدي: الإنكارُ من جهة غيره. حُميد الطويل: تركه زائدةُ لدخوله في شيءٍ من عمل السُّلطان. حُميد بن هِلال العَدَويُّ: كان ابنُ سيرين لا يرضاه لدخوله في العمل. حنظلةُ بن أبي سفيان: ذكره ابنُ عدي بلا حُجَّة.

خالد بنُ سعد الكوفي: ذكره ابنُ عدي بلا مستند. خالد بنُ مِهران الحذَّاء: تكلَّم فيه شعبةُ لدخوله في شيءٍ من العمل. خُثَيم بن عِراك: ضعَّفه الأزديُّ بلا مستند. خلاَّد بنُ يحيى: قال الدارقطني: أخطأ في حديثٍ واحد. خِلاس بن عمرو الهَجَري: تُكلِّم فيه بسبب الإرسال.

داود بنُ رُشَيد: ضعَّفه أبو محمد بنُ حزم بلا حُجَّة. داود بنُ عبد الرحمن العطَّار: تكلَّم فيه الأزديُّ بلا حُجَّة، ولم يصحَّ عن ابن معين تضعيفُه.

الرَّبيع بن يحيى: قال الدارقطني: يُخطيء في حديث شعبةَ والثوري. وما له في البخاريِّ عنهما شيء. رَبيعة بن أبي عبد الرحمن: تُكلِّم فيه بسبب الإفتاء بالرأي. رَوْحُ بنُ عُبادة: تكلَّم فيه بعضُهم بلا مستند.

الزُّبير بن الخِرِّيت: تُكلِّم فيه لأن شعبة لم يروِ عنه. زكريا بنُ أبي زائدة: تُكلِّم فيه للتدليس. زياد بنُ الرَّبيع اليَحمَديُّ: ذكره ابنُ عدي بلا حُجَّة. زيد بن أبي أُنيسة: تكلَّم فيه أحمد بكلامٍ ليِّن. زيد بن وَهْب: تكلَّم فيه يعقوبُ بن سفيان بعَنَت.

سُرَيج بن النُّعمان الجوهري: تكلَّم أبو داود في بعضِ حديثه. سعيدُ بن إياس الجُرَيري: ذُكِرَ فيمن اختُلِطَ. سعيد بنُ أبي سعيد المَقبُري: تغيَّر حِفظه في الآخر. سعيد بنُ أبي عَروبة: ذُكِرَ فيمن اختلطَ. سعيد بنُ سليمان الواسطي: تكلَّموا فيه بلا حُجَّة. سعيد بنُ أبي هلال: ذكره الساجي بلا حُجَّة، ولم يصحَّ عن أحمدَ تضعيفُه. سَلْم بن قُتيبة: قال أبو حاتم: كان كثيرَ الوهم. سليمان بن بلال: تكلَّم فيه عثمان بنُ أبي شيبة بلا حُجَّة. سليمان بن داود،

(١) كذا أثبت هذا الاسم في الأصل و(ف)، وفي (ع) و(س): حميد بن الأسود بن أبي الأسود، وكلاهما خطأ، والصواب: حميد بن الأسود، أبو الأسود، كما في القسم السابق من هذا الفصل.

أبو الرَّبيع الزهراني: تكلَّم فيه ابنُ خِراش بلا حُجَّة. سُليمان بن مِهران الأعمشُ: تُكلِّم فيه للتدليس. سَهْل بنُ بكَّار البصري: ذكره ابنُ حِبَّان بلا مستند. سُهيل بنُ أبي صالح: ذُكِرَ فيمن تغيَّر. سَلَّام بنُ أبي مُطيع: تُكلِّم في حديثه عن قتادةَ خاصَّة.

شُجاعُ بنُ الوليد، أبو بَدْرٍ السَّكُوني: تكلَّم فيه أبو حاتم بعَنَت. شَيْبانُ بنُ عبد الرحمن النَّحْوي: تكلَّم فيه الساجي بلا حُجَّة.

صالح بنُ صالح بن حَيَّان والدُ الحسن: لم يصحَّ أن العِجلي تكلَّم فيه. صخر بن جُوَيرية: ضاع كتابُه فتُكلِّم فيه لذلك.

طَلْق بنُ غنَّام: ضعَّفه ابنُ حزم بلا مستند. طَلْحة بنُ نافع، أبو سفيان: تُكلِّم فيه للتدليس.

عاصم بن سليمان الأحول: تكلَّم فيه وُهيب لأجل ولايته الحِسبة. عاصم بن عمر بن قتادة الأنصاري: لم يصحَّ قولُ عبد الحق: إن بعضَهم ضعَّفه. عامر بنُ واثلة، أبو الطُّفيل، صحابي: أخطأ من تكلَّم فيه. عبَّاد بن عبَّاد المُهلَّبي: تكلم فيه أبو حاتم بعَنَت. عباس بن الحُسين القَنْطَري: جهَّله أبو حاتم، وعَرَفه غيرُه. عبد الله بنُ بُريدة: لم يثبت أن أحمدَ ضعَّفه، وإنما تكلَّم فيه للإرسال. عبد الله بنُ جعفر الرَّقِّي: ذُكِرَ فيمن تغيَّر. عبد الله بنُ ذَكوان، أبو الزِّناد: كَرِهه مالكٌ لدخوله في عمل السُّلطان. عبد الله بنُ سعيد بن أبي هِند: تكلَّم فيه أبو حاتم بعَنَت. عبد الله بنُ العلاء بن زَبْر: ضعَّفه ابنُ حزم بلا مستند. عبد الله بنُ عُبيدة الرَّبذي: تُكلِّم فيه، والعهدةُ على أخيه موسى. عبد الله بنُ محمد، أبو بكر بنُ أبي الأسود: تُكلِّم في سماعه من أبي عَوانة. عبد الحميد بنُ عبد الله، أبو بكر بن أبي أُويس: تكلَّم فيه الأزدي بلا مستند. عبد الرحمنُ بنُ ثَرْوان، أبو قَيْس: تكلَّموا في بعض حديثه. عبد الرحمن ابنُ جابر بن عبد الله الأنصاري: تكلَّم فيه ابنُ سعد بلا حُجَّة. عبد الرحمن بنُ خالد بن مُسافر: تكلَّم فيه الساجي بلا حُجَّة. عبد الرحمن بن شُرَيح، أبو شُرَيح: تكلَّم فيه ابنُ سعد بلا مستند. عبد الرحمن بن عبد الله، أبو سعيد، مولى بني هاشم: تكلم فيه الساجي بلا مستند، ولم يصحَّ عن أحمد تضعيفه. عبد الرحمن بنُ أبي الموالي: تكلَّم أحمدُ في بعضِ حديثه. عبد الرحمن بنُ محمد

الـمُحاربي: تُكلِّم فيه للتدليس. عبد الرحمن بن نَمِر: ضُعِّف بسبب تفرُّد الوليد بن مسلم عنه. عبد الرحمن بنُ يزيد بن جابر: ضعَّفه الفلَّاسُ بلا مستند. عبد الرحمن بنُ يونس الـمُستملي: كان صاعقةً لا يُحْمَد أمرَه. عبد العزيز بنُ أبي حازم: تُكلِّم في سماعه من أبيه. عبد العزيز بن عبد الله الأُويسي: لم يصحَّ أن أبا داود ضعَّفه. عبد العزيز بنُ عمر بن عبد العزيز: لم يثبت عن أحمدَ تضعيفُه. عبد العزيز بنُ المختار: اختلَفَ قولُ ابن معين فيه، ولم يثبت عنه تضعيفُه. عبد الكريم بنُ مالك الجَزَريُّ: تكلَّم ابنُ معين في حديثه عن عطاءٍ خاصَّة. عبد المتعال بنُ طالب: لم يثبت عن ابن معين تضعيفُه. عبد الملك بن عُمير: ذُكِرَ فيمن تغيَّر. عبد الواحد بنُ زياد البصري: تكلَّم القطانُ في حفظه، وأثنوا كلُّهم على كتابه. عبد الواحد بنُ عبد الله النَّصري: تكلَّم فيه أبو حاتم بعَنَت. عبد الوهاب بنُ عبد المجيد الثَّقفي: ذُكِرَ فيمن اختَلَطَ، وقال العُقيلي: لم يُحدِّث في تلك الحالة. عُبَيد الله بن أبي جعفر: لم يثبت عن أحمدَ تضعيفُه. عُبَيد الله بن عبد المجيد: ضعَّفه العُقيلي بلا مستند. عثمان بنُ صالح[1] المِصْري: تُكلِّم في بعض حديثه. عُثمان بنُ محمد بن أبي شيبة: تُكلِّم في بعض حديثه، وقد بيَّنه الخطيب. عثمانُ بن عمر بن فارس: لم يثبت عن القطَّان أنه تركه. عفان بن مُسلم: تكلَّم فيه سُليمان بن حرب بعَنَت. عُقيل بن خالد: تكلم فيه القطَّان بعَنَت. علي بنُ المبارك الهُنائي: تُكلِّم في روايته من الكتاب. عمر ابنُ علي ابن مُقدَّم: تُكلِّم فيه للتدليس. عمر بنُ محمد بن الحَسَن، ابن التل[2]: تُكلِّم في بعض حديثه مِن حفظه. عمر بن نافع: تكلَّم فيه ابنُ سعد بلا مستند، ولم يثبت عن ابن معين أنه ضعَّفه. عَمْرو بن سُلَيم الزُّرقي: تكلَّم فيه ابنُ خِراش بلا حُجَّة. عَمرو بن عاصم الكِلابي: غَمزَه أبو داود بلا مستند. عمرو بن عبد الله، أبو إسحاق السَّبيعي: مذكورٌ فيمن اختَلَطَ. عمرو بن علي الفلَّاس: أنكر ابنُ المديني بعضَ[3] حديثِه عن يزيد بن زُريع. عَمرو ابنُ أبي عَمرو مولى المطَّلب: ضعَّفوا روايتَه عن عِكرمة. عَمرو بن محمد الناقد: أنكر ابنُ المديني بعضَ حديثه عن

---

(١) في (س): ابن أبي صالح، وهو خطأ.

(٢) في (ع) و(س): عمر بن محمد بن الحسن التلي، وهو خطأ، وابن التل لقب عرف به هذا الراوي.

(٣) كلمة «بعض» سقطت من (س).

ابن عُيينة. عمرو بن يحيى بن سعيد: ذكره ابنُ عدي بلا مستند. عمرو بن يحيى المازني: غَمزَه ابنُ معين من أجل حديثين خُولف فيهما. عَنْبَسةُ بن خالد الأيلي: وقع فيه يحيى بنُ بُكير بلا حُجَّة. العلاءُ بن المسيّب: تكلَّم فيه الأزديُّ بلا مستند. عيسى بنُ طَهْمان: ضعَّفه ابنُ حِبَّان بلا مستند، والحملُ على غيره.

غالب القطَّان: ذكره ابنُ عدي بلا مستند، والعُهدة على راويه.

فِراس بنُ يحيى: أنكر القطَّانُ حديثَه في الاستبراء. الفضل بنُ موسى: استنكر ابنُ المديني بعضَ حديثه.

القاسم بنُ مالك: ضعَّفه الساجي بلا مستند. قتادة: تُكلِّم فيه للتدليس. قريش بن أنس: ذكر فيمن تغيّر.

كَهْمس بن الحسن: ضعّفه الساجي بلا حجّة.

محمد بنُ إبراهيم التيميُّ: استنكر أحمدُ بعضَ حديثه. محمد بنُ إسماعيل بن أبي فُدَيك: تكلَّم فيه ابنُ سعد بلا مستند. محمد بن بشار بُنْدار: تكلَّم فيه الفلاَّس فلم يُلتفت إليه. محمد بن بكر البُرْساني: ليَّنه النَّسائيُّ بلا حُجَّة. محمد بنُ جعفر غُنْدر: تكلَّم أبو حاتم في حديثه عن غير شُعبة[1]. محمد بن الحسن الواسطي: ذكره ابنُ حِبَّان بلا حُجَّة. محمد بن الحَكَم المَرْوزيُّ: جهَّله أبو حاتم، وعرفه غيرُه. محمد بن زياد الزِّيادي: ذكره ابنُ منده وابنُ حِبَّان بلا حُجة. محمد بن سابق: ضعَّف ابنُ معين بعضَ حديثه. محمد بن الصَّلت، أبو يعلى التَّوَّزي: ليَّن أبو زُرعة بعضَ حديثه. محمد بن الصلت الأسدي: ليّنه بعضهم بلا مستند. محمد بن عبد الله الأنصاري: أنكر القطّان بعض حديثه، وذُكِرَ فيمن تغيَّر. محمد ابن عبد الله، أبو أحمد الزُّبيري: أنكر أحمدُ بعضَ حديثه عن سفيان. محمد بن عبد الرحمن الطُّفاوي: قال أبو حاتم: يَهِمُ أحياناً. محمد بنُ عبد الرحمن بن أبي ذِئب: وَهَّى أحمدُ حديثَه في الزُّهري، ولم يثبت عنه القَدَر. محمد بن عبيد الطَّنافسي: أخطأ في بعض حديثِه فيما حُكي

(١) لم يثبت أنّ أبا حاتم تكلم فيه.

عن أحمد. محمد بنُ أبي عَدِي، قيل: إنَّ أبا حاتم تكلَّم فيه بعنت. محمد بن الفضل، أبو النُّعمان المعروفُ بعارِم: مذكورٌ فيمن اختَلَطَ، وقيل: لم يُحدِّث في تلك الحالة. محمد بنُ أبي القاسم: لم يعرفه ابنُ المديني، وعَرَفه غيرُه. محمد بنُ مسلم بن تَدْرُس، أبو الزُّبير: عابوا عليه التدليسَ. محمد بن مُطرِّف، أبو غسان: قال ابنُ المديني: كان وسطاً. محمد بن ميمون، أبو حمزة السُّكري: عَمِيَ في آخر عُمره، فتكلَّم فيه بعضُهم بعنت. محمد بن يوسف الفِريابي: خطَّأه العِجلي في بعض حديثه. مُبشِّر بنُ إسماعيل: ضعَّفه ابنُ قانع، وهو أضعفُ منه. محارِب بن دِثار: تكلَّم فيه ابنُ سعد بلا مستند. مَخْلَد بنُ يزيد: استنكر أبو داود بعضَ حديثه. مروان بنُ الحكم الخليفةُ، يُقال: له رُؤية: تُكلِّم فيه لأجل الولاية. مروان بن مُعاوية الفَزاري: غُمِزَ لإكثارِه عن الضعفاء. مِسكين بن بُكير: خطَّأ أحمدُ بعضَ حديثه. مطرِّف بن عبد الله[1]: تكلَّم أبو حاتم في بعض حديثه. مَعْبَد بن سِيرين: تردَّد ابنُ معين في بعض حديثه. معتمر بنُ سليمان التيمي، تُكلِّم في حديثه مِن صدْرِه، واتُّفق على كتابه. مَعْمر بنُ راشد: تُكلِّم في حديثه عن ثابت والأعمش. مُعَلّى بن منصور: تكلَّم أحمدُ فيه لكتابته الشُّروط. مغيرة بن مِقسَم: ذُكِرَ بالتدليس في حديث إبراهيم. مِقسَم مولى ابن عَبَّاس[2]: ضعَّفه ابنُ سعد بلا حُجة. مُفضَّل بن فَضَالة المِصري: تكلَّم فيه ابنُ سعد بلا مستند. منصور بنُ عبد الرحمن، وهو ابنُ صَفِيَّة: قال ابنُ حزم وحدَه: ليس بالقوي. المِنهال بن عَمرو: تُكلِّم فيه بلا حُجَّة. موسى بن إسماعيل، أبو سَلَمة: تكلَّم فيه ابنُ خِراش بلا مستند. موسى بنُ نافع، أبو شِهاب: استنكر أحمدُ بعضَ حديثه. موسى بنُ عُقبة: تكلَّم ابنُ معين في روايته عن نافع.

نافع بنُ عمر الجُمَحي: تكلَّم فيه ابنُ سعد بلا مستند.

هُدْبة بن خالد: ضعَّفه النَّسائي بلا حُجَّة. هشام بن حسّان: تكلّموا في حديثه عن بعض مشايخه. هشام بن عروة: ذُكر بالتدليس أو الإرسال. هشام بن عمّار: مذكورٌ فيمن تغيَّر. هُشيم

(١) هو مطرف بن عبد الله اليساري الأطروشي، أبو مصعب المدني.

(٢) في (س): مولى ابن عامر، وهو خطأ.

ابن بَشير: عابوا عليه التدليس. همَّام بن يحيى: تُكلِّم في بعض حديثه من حِفظه.

الوضَّاح أبو عَوَانة: تكلّموا في حديثه من حِفظه، وكتابُه معتمدٌ. الوليد بن مسلم: عابوا عليه التدليسَ والتسوية.

يحيى بن أبي إسحاق: تكلَّم فيه العُقيلي بلا حُجَّة. يحيى بن زكريا بن أبي زائدةَ: قال ابنُ معين: أخطأ في حديثٍ واحد. يحيى بن سعيد الأموي: ذكره العُقيلي بلا حُجَّة. يحيى بنُ عبَّاد الضُّبَعي: وَسَطٌ عند ابن معين. يحيى بن عبد الله بن بُكير: تُكلِّم في سماعه من مالك. يحيى بنُ أبي كثير: مذكورٌ بالتدليس والإرسال. يحيى بن واضح، أبو تُميلة: لم يثبت أن البخاريَّ ضعَّفه. يزيدُ بن إبراهيم التُّسْتَري: تكلَّم القطانُ في حديثه عن قتادةَ فقط. يزيد ابنُ عبد الله بن خُصَيفة[1]: تكلَّم أحمدُ في بعض أفراده. يزيد بنُ عبد الله بن قُسَيط: ليَّنه أبو حاتم بلا حُجَّة. يزيد بن هارون الواسطي: تغيَّر لما عَمِي. يزيد الرِّشْك: ضعَّفه بعضُهم بلا حُجة. يعلى بنُ عُبيد الطَّنافسي: تكلَّم ابنُ معين في حديثه عن الثوري. يوسف بنُ أبي إسحاق: تكلَّم العُقيلي فيه بلا حُجَّة. يونس بن أبي الفُرات: تكلَّم فيه ابنُ حِبَّان بلا مستند. يونس بن القاسم، استنكر البَرديجي[2] حديثَه بلا حُجة. يونس بنُ يزيد الأيلي: في حِفظه شيء، وكتابُه معتمد.

أبو بكر بنُ عيَّاش: ساء حِفظُه لما كَبِرَ، وكتابُه معتمد. أبو بكر بن أبي موسى الأشعري: ضعَّفه ابنُ سعد بلا مستند.

فجميعُ مَنْ ذُكِرَ في هذين الفصلين ممن احتجَّ به البخاريُّ، لا يلحقُه في ذلك عابٌ لما فسَّرناه.

وأما مَن عدا مَنْ ذُكِرَ فيهما ممَّن وُصِفَ بسُوء الضبط، أو الوهم، أو الغَلَط، ونحو ذلك، وهو القسمُ الثالث فلم يُخرج لهم إلّا ما تُوبعوا عليه عندَه أو عند غيرِه، وقد شرحنا من ذلك ما فيه كفايةٌ ومَقنعٌ، وبالله التوفيق.

---

(١) تحرَّف في (ع) و(س) إلى: حفص.

(٢) تحرَّف في (ع) و(س) إلى: البرذعي.

الفصل العاشر

في عدِّ أحاديث «الجامع»

قال الشيخ تقيُّ الدين ابنُ الصَّلاح فيما رُوِّيناه عنه في «علوم الحديث»: عددُ أحاديث «صحيح البخاري» سبعةُ آلافٍ ومِئتان وخمسةٌ وسبعون بالأحاديث المكرَّرة. قال: وقد قيل: إنها بإسقاط المكرَّر أربعةُ آلافٍ؛ هكذا أطلق ابنُ الصلاح، وتبعه الشيخُ محيي الدِّين النَّوويُّ في «مختصره»، لكن خالفَ في الشرح، فقيَّدها بالمسنَدة، ولفظه: جُملةُ ما في «صحيح البخاري» من الأحاديث المسنَدة بالمكرَّر، فذكر العِدَّةَ سواءً، فأخرج بقوله: المسندة، الأحاديثَ المعلَّقة وما أورده في التراجم والمتابعةَ وبيانَ الاختلاف بغير إسنادٍ موصول، فكلُّ ذلك خرج بقوله: المسنَدة؛ بخِلاف إطلاقِ ابنِ الصَّلاح.

قال الشيخُ محيي الدِّين: وقد رأيتُ أن أذكرها مفصَّلةً لتكون كالفهرسة لأبواب الكتاب وتسهيل معرفةِ مظانِّ أحاديثه على الطُّلاب. قلتُ: ثم ساقها ناقلاً لذلك من كتاب «جواب المتعنِّت» لأبي الفضل بن طاهر بروايته من طريق أبي محمد عبد الله بن أحمد بن حَمُّويه السَّرَخْسي، قال: عدد أحاديث «صحيح البخاري»: بدء الوحي خمسة أحاديث. قلتُ: بل هي سبعةٌ، وكأنه لم يعُدَّ حديثَ الأعمال، ولم يعُدَّ حديثَ جابر في أول ما نزل، وبيانُ كونها سبعةً أنَّ أول ما في الكتاب حديثُ عمر: الأعمال، الثاني: حديثُ عائشةَ في سؤال الحارث بن هشام، الثالث: حديثُها: أولُ ما بُدئ به من الوحي، الرابع: حديثُ جابر وهو يُحدِّث عن فَتْرة الوحي، وهو معطوفٌ على إسنادِ حديث عائشةَ، وهما حديثانِ مختلفان لا ريبَ في ذلك، الخامسُ: حديثُ ابن عباس في نزول: ﴿لَا تُحَرِّكْ بِهِۦ لِسَانَكَ﴾، السادس: حديثُه في معارضة جبريلَ في رمضان، السابع: حديثُه عن أبي سفيان في قصة هِرَقْل، وفي أثنائه حديثٌ آخرُ موقوف، وهو حديثُ الزُّهري عن ابن الناطور في شأن هِرَقْل، وفيه من التعاليق موضعان، ومن المتابعات ستةُ مواضعَ. وإنما أوردتُ هذا القَدْرَ

ليتبيَّن منه أن كثيراً من المحدِّثين وغيرهم يَستروِحون بنقل كلام من يتقدَّمُهم مقلِّدين له، ويكون الأولُ ما أتقنَ ولا حَرَّرَ، بل يتبعونه تحسيناً للظنِّ به، والإتقان بخلاف ذلك، فلا شيء أظهرُ من غلطه في عدِّ هذا الباب، الذي هو أول الكتاب، فيا عجباه لشخصٍ يتصدَّى لعدِّ أحاديث كتاب، وله به عنايةٌ وروايةٌ، ثم يذكرُ ذلك جملةً وتفصيلاً، فيُقلَّد في ذلك لظهور عنايته به، حتى يتداوله المصنِّفون، ويعتمده الأئمةُ الناقدون، ويتكلَّف نَظْمه ليستمرَّ على استحضاره المذاكرون، أنشد أبو عبد الله بن عبد الملك الأندلسي في «فوائده» عن أبي الحسن الرُّعيني عن أبي عبد الله بن عبد الحقِّ لنفسه:

جميعُ أحاديث «الصحيح» الذي روى الـ ـبخاريُّ خمسٌ ثم سبعونَ للعَدِّ

وسبعةُ آلافٍ تُضاف وما مَضَى إلى مِئتين عدَّ ذاك أُولو الجِدِّ

ومع هذا جميعه فيكون الذي قلَّدوه في ذلك لم يُتقِنْ ما تصدَّى له من ذلك، وسيظهرُ لك في عِدَّة أحاديث الصومِ أعجبُ من هذا الفصل، وها أنا أسوقُ ما ذَكَرَ وأتعقَّبُه بالتحرير إن شاء الله تعالى، فإذا انتهيتُ إلى آخره، رجعتُ فعددتُ المعلَّقاتِ والمتابعات، فإنَّ اسمَ الأحاديث يشملُها، وإطلاق التكرير يعمُّها، وفي ضمن ذلك من الفوائد ما لا يخفى.

قال رحمه الله: الإيمان خمسون حديثاً. قلتُ: بل هي أحدٌ وخمسون، وذلك أنه أورد حديث أنس: «لا يُؤمن أحدكم حتى أكون أحبَّ إليه من ولده» الحديث، من رواية قتادةَ عن أنس، ومن رواية عبد العزيز بن صُهيب عن أنس، بإسنادين مختلفين، فلكون المتن واحداً لم يعُدَّه حديثين، ولا شكَّ أن عدَّه حديثين أَولى من عدِّ المكرَّر إسناداً ومتناً. انتهى، قال: العلمُ خمسةٌ وسبعون، الوضوء مئةٌ وتسعة أحاديثَ. قلتُ: بل مئةٌ وخمسةَ عشرَ حديثاً على التحرير. قال: الغُسل ثلاثةٌ وأربعون. قلتُ: بل سبعةٌ وأربعون. الحيضُ سبعةٌ وثلاثون. التيممُ خمسةَ عشرَ. فَرْضُ الصلاة حديثان. وجوبُ الصلاة في الثياب تسعةٌ وثلاثون. قلتُ: بل أحد وأربعون. القِبلةُ ثلاثةَ عشرَ. المساجدُ ستةٌ وسبعون. سُترة المصلِّي ثلاثون. قلتُ: واثنان. مواقيتُ الصلاة خمسةٌ وسبعون. قلتُ: بل ثمانون حديثاً. الأذان ثمانيةٌ

وعشرون. قلت: بل ثلاثةٌ وثلاثون. صلاةُ الجماعة أربعون. قلتُ: واثنان. الإمامةُ أربعون. الصُّفوف ثمانيةَ عشرَ. قلتُ: بل أربعةَ عشرَ فقط، وقد حرَّرتها وكرَّرتُ مراجعتها. افتتاحُ الصلاة ثمانيةٌ وعشرون. القراءةُ ثلاثون. قلتُ: بل سبعةٌ وعشرون. الركوعُ والسجود والتشهد: اثنان وخمسون. انقضاءُ الصلاة سبعةَ عشرَ. قلتُ: بل أربعةَ عشر. اجتنابُ أكل الثُّوم خمسة. قلت: بل أربعةٌ فقط. صلاةُ النِّساء والصِّبيان خمسةَ عشرَ. قلتُ: بل فيه أحدٌ وعشرون حديثاً. الجمعةُ خمسةٌ وستون. صلاةُ الخوف ستةٌ. صلاة العيد أربعون. الوتر خمسةَ عشَر. الاستسقاءُ خمسةٌ وثلاثون. قلتُ: بل أحدٌ وثلاثون. الكسوف خمسةٌ وعشرون. سجودُ القرآن أربعةَ عشرَ. القَصْرُ ستةٌ وثلاثون. الاستخارةُ ثمانيةٌ. التحريضُ على قيام الليل أحدٌ وأربعون. قلتُ: لم أرَ الاستخارة في هذا المكان، بل هنا بابُ التهجُّد، ثم إن مجموع ذلك أربعون حديثاً ليس غير. التطوُّع ثمانيةَ عشرَ. قلتُ: بل ستةٌ وعشرون. الصلاةُ بمسجد مكة تسعةٌ. العملُ في الصلاة ستةٌ وعشرون. السهو أربعةَ عشرَ. قلتُ: بل خمسةَ عشرَ بحديث أمِّ سلمة. الجنائزُ مئةٌ وأربعةٌ وخمسون.

الزكاةُ مئةٌ وثلاثةَ عشرَ. صدقةُ الفِطْر عشرةٌ. الحجُّ مِئتان وأربعون. العُمرة اثنان وأربعون. الإحصار أربعون. قلتُ: لا والله، بل ستةَ عشرَ فقط. جزاءُ الصَّيد أربعون. قلتُ: بل ستةَ عشرَ أيضاً. الإحرامُ وتوابعه اثنان وثلاثون. فضلُ المدينة أربعةٌ وعشرون. الصومُ ستةٌ وستون. ليلةُ القَدْر عشرةٌ ، قيامُ رمضان ستةٌ، الاعتكافُ عشرون. قلتُ: لم يحرِّر الصومَ ولم يُتقِنه، فإن جملةَ ما بعد قوله: كتاب الصِّيام، إلى قوله: كتاب البيع - من الأحاديث المسندة بالمكرَّر -: مئةٌ وستةٌ وخمسون حديثاً، ففاته من العدد أربعةٌ وسبعون حديثاً، وهذا غاية التفريط.

البيوعُ مئةٌ وأحدٌ وتسعون. السَّلَم تسعةَ عشرَ. الشُّفعة ثلاثةٌ. الإجارة أربعةٌ وعشرون. الحَوَالة ثلاثون. قلتُ: كذا رأيتُ في غير ما نسخة، وهو غلطٌ، والصوابُ: ثلاثةُ أحاديث. الكفالة ثمانيةٌ. الوكالة سبعةَ عشرَ. المزارعةُ والشِّرب تسعةٌ وعشرون. قلتُ: بل المزارعةُ فقط

ثلاثون حديثاً، والشِّرب هو الذي عَدَدُه تسعةٌ وعشرون. الاستقراض وأداءُ الدُّيون والإشخاص والمُلازمة أربعون. اللُّقَطة خمسةَ عشرَ. المظالم والغَصْبُ أحدٌ وأربعون. قلتُ: بل خمسةٌ وأربعون. الشَّركة ثلاثةٌ وعشرون. الرَّهن ثمانيةٌ. العِتْق أربعةٌ وثلاثون. المكاتَب ستةٌ. قلتُ: بل خمسةٌ. الهِبة: تسعةٌ وستون. الشهادات ثمانيةٌ وخمسون. قلتُ: بل ستةٌ وخمسون. الصُّلحُ اثنان وعشرون. قلتُ: بل عشرون فقط. الشُّروط: أربعةٌ وعشرون. الوصايا والوقف: أحدٌ وأربعون.

الجهاد والسِّير مِئتان وخمسةٌ وخمسون. بقيةُ الجهاد اثنان وأربعون. فرضُ الخُمس ثمانيةٌ وخمسون. قلتُ: من قوله: كتاب الجهاد، إلى قوله: فَرْضُ الخُمس، عِدَّة أحاديثه مئتان وأربعةٌ وتسعون حديثاً فقط، وأما فرضُ الخُمس فهو ثلاثةٌ وستون حديثاً. الجِزيةُ والموادَعة ثلاثةٌ وستون. قلتُ: بل ثمانيةٌ وعشرون حديثاً فقط.

بَدْءُ الخَلْق مئتان وحديثان. الأنبياءُ والمغازي أربع مئة وثمانيةٌ وعشرون حديثاً. جُزْءٌ آخرُ بعد المغازي مِئةٌ وثمانية. قلتُ: لم يقع في هذا الفصل تحريرٌ، فأما بَدْءُ الخَلْق فإنما عِدَّة أحاديثه على التحرير مئةٌ وخمسة وأربعون حديثاً، وأحاديثُ الأنبياء، وأولهُ: بابُ قول الله عزَّ وجلَّ: ﴿ وَلَقَدۡ أَرۡسَلۡنَا نُوحًا ﴾، وآخِره: ما ذُكر عن بني إسرائيل: مئة وأحدَ عشرَ حديثاً. أخبارُ بني إسرائيلَ وما يليه ستةٌ وأربعون حديثاً. المناقب وفيه علاماتُ النبوة مئةٌ وخمسون حديثاً. فضائلُ أصحابِ النبيِّ ﷺ مئةٌ وخمسةٌ وستون حديثاً. بُنيان الكعبة وما يليه من أخبار الجاهلية عشرون حديثاً. مبعثُ النبيِّ ﷺ وسيرتُه إلى ابتداء الهجرة ستةٌ وأربعون حديثاً. الهجرةُ إلى ابتداء المغازي خمسون حديثاً. المغازي إلى آخر الوفاة أربعُ مئة حديثٍ واثنا عشرَ حديثاً. فانظر إلى هذا التفاوت العظيم بين ما ذكر هذا الرجلُ ـ واتَّبعوه عليه ـ وبين ما حرَّرتُه من الأصل.

التفسيرُ خمسُ مئة وأربعون. قلتُ: بل هو أربعُ مئة وخمسةٌ وستون حديثاً من غير التعاليق والموقوفات. فضائلُ القرآن أحدٌ وثمانون حديثاً. النكاحُ والطلاقُ مئتان وأربعةٌ وأربعون

حديثاً. قلتُ: ويحتاج هذا الفصلُ أيضاً إلى تحرير، فأما النكاحُ وحدَه فهو مئةٌ وثلاثةٌ وثمانون حديثاً. والطلاقُ ـ ومعه الخُلْع والظِّهار واللِّعان والعِدَد ـ ثلاثةٌ وثمانون حديثاً. النفقاتُ اثنان وعشرون حديثاً، انتهى.

الأطعمةُ سبعون حديثاً. قلتُ: الصوابُ تسعون بتقديم التاء المثناة على السين. العقيقة أحدَ عشرَ حديثاً. قلتُ: بل تسعةُ أحاديثَ، وفيه غيرُ ذلك من التعاليق والمتابعة. الذبائح والصَّيد وغيره تسعون حديثاً. قلتُ: بل الجميعُ ستةٌ وستون حديثاً. الأضاحي ثلاثون حديثاً. الأشربة خمسةٌ وستون حديثاً. الطِّبُّ تسعةٌ وسبعون. اللِّباس مئةٌ وعشرون. المرضَى أحدٌ وأربعون. اللِّباس أيضاً مئة. قلتُ: هكذا رأيتُه في عِدَّة نُسَخ، والذي في أصل «الصحيح» بعد الأشربة: كتابُ المرضَى، فذكر ما يتعلَّق بثواب المرض وأحوال المرضَى، وعدّتُه أربعون حديثاً. ثم قال: كتابُ الطِّبّ، وعدته سبعة وتسعون، بتقديم السين على الباء في السبعة وبتقديم التاء على السين في التسعين. ثم قال: كتابُ اللِّباس، فذكر متعلِّقات اللِّباس والزِّينة وأحوالَ البدَن في ذلك، وختمه بأحاديثَ في الارتداف على الدوابِّ، وآخرُه حديثُ الاضطجاع في المسجد رافعاً إحدى رِجليه على الأخرى، وعِدَّته مئةٌ واثنان وثمانون حديثاً.

كتابُ الأدب مئتان وستةٌ وخمسون حديثاً، وقد حرَّرتُها، وهي خارجٌ عن التعليق والمكرَّر. كتابُ الاستئذان سبعةٌ وسبعون، وهو بتقديم السين فيهما. الدَّعوات ستةٌ وسبعون، ومن الدَّعوات أيضاً ثلاثون. قلتُ: وهو مئةٌ وستةُ أحاديثَ كما قال. كتابُ الرِّقاق مئةُ حديث. الحوضُ ستةَ عشرَ. الجنةُ والنار سبعةٌ وخمسون. قلتُ: الكلُّ من كتاب الرِّقاق، وأما صفةُ الجنة والنار فقد تقدَّم ذِكرهما في بَدْءِ الخلق، وعدَّة الرِّقاق على ما ذَكَرَ مئةٌ وثلاثةٌ وسبعون حديثاً، وقد حرَّرتُه فزاد على ذلك أربعة أحاديث. القَدَرُ ثمانيةٌ وعشرون. الأيمان والنُّذور أحدٌ وثلاثون حديثاً. قلتُ: كذا هو في عِدَّة نُسخ، وهو خطأ، وإنما هو أحدٌ وثمانون.

كفارةُ اليمين خمسةَ عشرَ حديثاً. قلتُ: بل ثمانيةَ عشرَ حديثاً. الفرائض خمسةٌ وأربعون حديثاً. قلتُ: بل ستةٌ وأربعون. الحدود ثلاثون. قلتُ: بل اثنان وثلاثون. المحاربين اثنان

وخمسون. الدِّيات أربعةٌ وخمسون. استتابة المرتدِّين عشرون. الإكراه ثلاثةَ عشرَ. قلتُ: بل اثنا عشرَ. ترك الحِيَل ثلاثةٌ وعشرون. قلتُ: بل ثمانيةٌ وعشرون. التعبير ستون حديثاً، قلتُ: وثلاثةٌ. الفِتن ثمانون. قلتُ: وحديثان. الأحكام اثنان وثمانون حديثاً. التمنِّي اثنان وعشرون. قلتُ: بل عشرون من غير المعلَّق. إجازةُ خبر الواحد تسعةَ عشرَ. قلتُ: بل اثنان وعشرون. الاعتصام ستةٌ وتسعون. قلتُ: بل ثمانية وتسعون حديثاً. التوحيد إلى آخرِ الكتاب مئةٌ وتسعون حديثاً.

قلتُ: **فجميعُ أحاديثه بالمكرَّر سوى المعلَّقات والمتابعات** على ما حرَّرتُه وأتقنته: **سبعةُ آلاف وثلاث مئة وسبعةٌ وتسعون حديثاً**، فقد زاد على ما ذكروه مئةُ حديثٍ واثنان وعشرون حديثاً، على أنني لا أدَّعي العِصمةَ ولا السلامةَ من السَّهو، ولكن هذا جهدُ مَن لا جهدَ له، والله الموفِّق.

وهذا عدُّ ما فيه من التعاليق والمتابعات على ترتيب ما سَبَقَ: بَدْءُ الوحي فيه من المعلَّقات حديثان، ومن المتابعات ستةُ مواضعَ. الإيمان فيه من التعاليق عشرةٌ، ومن المتابعات ستةٌ. العلمُ فيه من التعاليق عشرون، ومن المتابعات ثلاثةٌ. الوضوء فيه من التعاليق سبعة[1] وعشرون، ومن المتابعات تسعة[2]. الغُسل فيه من التعاليق عشرةٌ، ومن المتابعات اثنان. الحيضُ فيه من التعاليق ستةٌ، ومن المتابعات اثنان. التيممُ فيه من التعاليق ثلاثةٌ.

فرضُ الصلاة فيه حديثٌ معلَّق. الصلاة في الثياب فيه من التعاليق خمسةَ عشرَ حديثاً. القِبلة فيه من التعاليق ستةُ أحاديث. المساجدُ فيه من التعاليق ستةَ عشرَ. سُترة المصلِّي فيه من التعاليق اثنان. مواقيتُ الصلاة فيه من التعاليق خمسةٌ وثلاثون، ومن المتابعات ثلاثة. الأذان فيه من التعاليق أربعةٌ. صلاةُ الجماعة فيه من التعاليق عشرةُ أحاديث، ومن المتابعات أربعةٌ. الإمامة فيه من التعاليق تسعةٌ، ومن المتابعات أحدَ عشرَ حديثاً. الصُّفوف فيه من التعاليق ثلاثةٌ. افتتاحُ الصلاة فيه من التعاليق ثمانيةٌ. القِراءة في الصلاة فيه من التعاليق ثلاثةٌ، ومن المتابعات اثنان.

(١) تحرَّف في (س) إلى: ستة.

(٢) تحرَّف في الأصل وحده إلى: سبعة.

الرُّكوع والسُّجود والتشهد فيه من التعاليق تسعة. انقضاءُ الصلاة فيه من التعاليق سبعةٌ. اجتنابُ أكل الثُّوم فيه من التعاليق أربعةٌ. صلاةُ النِّساء والصِّبيان فيه متابعةٌ واحدة. الجمعةُ فيه من التعاليق عشرة، ومن المتابعات خمسةٌ. صلاةُ الخوْف فيه حديثٌ معلَّق. صلاة العيد فيه من التعاليق ثلاثةٌ. الوتر فيه حديثٌ معلَّق. الاستسقاءُ فيه من التعاليق ستةٌ، ومن المتابعات حديثٌ واحد. الكسوف فيه من التعاليق عشرةٌ، ومن المتابعات اثنان. سجود القرآن فيه من التعاليق اثنان. القَصْر فيه من التعاليق ثمانية، ومن المتابعات ستة. التهجُّد فيه من التعاليق ستةٌ، ومن المتابعات أربعةٌ. التطوع فيه من التعاليق ستة، ومن المتابعات خمسة. الصلاةُ بمكة فيه تعليق واحدٌ. العملُ في الصلاة فيه من التعاليق خمسةٌ. السَّهو فيه تعليق واحدٌ، ومتابعةٌ واحدة. الجنائز فيه من التعاليق ثمانيةٌ وأربعون، ومن المتابعات ثمانيةٌ.

الزكاة فيه من التعاليق سبعةٌ وأربعون، ومن المتابعات سبعةٌ. الحجُّ فيه من التعاليق خمسون، ومن المتابعات أربعة عشر. العُمرةُ فيه من التعاليق خمسةٌ. الإحصارُ فيه من التعاليق حديثان. جزاءُ الصَّيد فيه موضعٌ معلَّق. الإحرامُ فيه من التعاليق سبعةٌ، ومن المتابعات خمسة. فضلُ المدينة فيه من التعاليق حديثٌ، ومن المتابعات ثلاثةٌ. الصوم فيه من التعاليق اثنان وثلاثون، ومن المتابعات أربعةٌ. ليلةُ القدر فيه متابعتان.

البيوعُ فيه من التعاليق خمسون، ومن المتابعات ثلاثةٌ. السَّلَم فيه من التعاليق ثلاثة. الإجارة فيه من التعاليق سبعةٌ. الكفالة فيه من التعاليق حديثان. الوكالة فيه من التعاليق ثلاثة، ومن المتابعات موضعان. المزارَعةُ فيه من التعاليق ثمانيةٌ. الشِّرب فيه من التعاليق خمسةٌ، ومن المتابعات موضعٌ واحد. الاستقراضُ وما معه فيه من التعاليق ثمانيةٌ. اللُّقَطة فيه من التعاليق أربعةٌ. المظالم والغَصْب فيه من التعاليق ستةٌ. الشَّركة فيه من التعاليق حديثان. العِتق فيه من التعاليق أربعةَ عشر، ومن المتابعات أربعةٌ. المكاتَبة فيه من التعاليق حديثان. الهِبة فيه من التعاليق أربعةٌ وعشرون. الشهادات فيه من التعاليق سبعةٌ. الصُّلح فيه من التعاليق عشرةٌ. الشُّروط فيه من التعاليق أربعةٌ وعشرون، ومن المتابعات أربعة. الوصايا والوَقْف فيه من التعاليق سبعةَ عشرَ، ومن المتابعات موضعان.

الجهادُ وفرض الخُمس فيه من التعاليق ستةٌ وستون حديثاً، ومن المتابعات ثمانيةٌ. الجِزية فيه من التعاليق ستةٌ. بَدْءُ الخلق فيه من التعاليق خمسةٌ وعشرون حديثاً، ومن المتابعات أحدَ عشرَ حديثاً. أحاديثُ الأنبياء فيه من التعاليق أربعةٌ وعشرون، ومن المتابعات سبعةَ عشرَ حديثاً. المناقبُ وعلامات النبوة فيه من التعاليق خمسةَ عشرَ حديثاً، ومن المتابعات موضعٌ واحد. فضائلُ الصحابة فيه من التعاليق سبعةٌ وثلاثون، ومن المتابعات ستةٌ. السِّيرة إلى آخر المغازي فيه من التعاليق سبعة وتسعون حديثاً، ومن المتابعات عشرون حديثاً.

التفسيرُ فيه تسعةٌ وستون حديثاً من التعاليق، ومن المتابعات أربعةَ عشرَ. فضائلُ القرآن فيه من التعاليق عشَرةُ أحاديث، ومن المتابعات سبعةٌ. النِّكاح فيه من التعاليق سبعةٌ وثلاثون، ومن المتابعات ثمانيةٌ. الطلاقُ وما معه فيه من التعاليق أربعةٌ وعشرون حديثاً، ومن المتابعات أربعةٌ. النَّفقات فيه من التعاليق ثلاثةٌ.

الأطعمةُ فيه من التعاليق خمسةَ عشرَ حديثاً. العقيقةُ فيه من التعاليق أربعة. الذَّبائح والصَّيد فيه من التعاليق ثلاثةَ عشرَ، ومن المتابعات تسعة. الأضاحيُّ فيه من التعاليق عشَرة، ومن المتابعات أربعة. الأشربة فيه من التعليق أحدَ عشرَ حديثاً، ومن المتابعات خمسةٌ. كفارةُ المرض والطِّب فيه من التعاليق اثنان وعشرون، ومن المتابعات ثمانيةٌ. اللِّباس فيه من التعاليق ثلاثون حديثاً، ومن المتابعات ستةَ عشرَ حديثاً.

الأدبُ فيه من التعاليق ثلاثةٌ وستون حديثاً، ومن المتابعات اثنا عشر حديثاً. الاستئذانُ فيه من التعاليق ستةَ عشرَ، ومن المتابعات أربعةَ عشرَ. الدَّعوات فيه من التعاليق أربعةٌ وثلاثون، ومن المتابعات خمسةٌ. الرِّقاق فيه من التعاليق ثمانيةٌ وعشرون، ومن المتابعات أربعةَ عشرَ. القدرُ فيه من التعاليق أربعةٌ. الأيمان والنُّذور وكفَّارة اليمين فيه من التعاليق أحدٌ وعشرون، ومن المتابعات ثلاثةَ عشرَ. الفرائضُ فيه من التعاليق حديثان. الحدودُ فيه من التعاليق عشرةٌ، ومن المتابعات ثلاثةَ عشر. الدِّياتُ فيه من التعاليق ثمانيةٌ، ومن المتابعات موضعٌ واحدٌ. استتابةُ المرتدِّين فيه من التعاليق حديثٌ واحدٌ. الإكراهُ فيه من التعاليق ثلاثةٌ. تركُ الحِيَل فيه من التعاليق ثلاثةٌ. التعبيرُ فيه من التعاليق خمسةَ عشرَ، ومن المتابعات ستةٌ.

الفتنُ فيه من التعاليق سبعةَ عشرَ حديثاً. الأحكامُ فيه من التعاليق ثلاثون حديثاً، ومن المتابعات ثلاثةٌ. الاعتصامُ فيه من التعاليق خمسةٌ وعشرون، ومن المتابعات ثلاثة. التوحيدُ فيه من التعاليق خمسون حديثاً، ومن المتابعات خمسةُ أحاديث.

فجملةُ ما في الكتاب من **التعاليق ألفٌ وثلاث مئة وأحدٌ وأربعون حديثاً**، وأكثرها مكرَّرٌ مخرَّج في الكتاب أُصولُ متونه، وليس فيه من المتون التي لم تخرَّج في الكتاب ـ ولو من طريق أُخرى ـ إلّا مئةٌ وستون حديثاً، قد أفردتُها في كتاب مفرَد لطيفٍ متصلةَ الأسانيد إلى من عُلِّق عنه.

وجملة ما فيه من **المتابعات والتنبيه على اختلاف الروايات ثلاثُ مئة وأربعةٌ[1] وأربعونَ حديثاً. فجميعُ ما في الكتاب** على هذا بالمكرَّر **تسعةُ آلافٍ واثنان وثمانون حديثاً.**

وهذه العِدَّة خارجٌ عن الموقوفاتِ على الصحابة، والمقطوعات على التابعين فمَن بعدهم، وقد استوعبتُ وصلَ جميع ذلك في كتاب «تغليق التعليق»، وهذا الذي حرَّرتُه من عِدَّة ما في «صحيح البخاري» تحريرٌ بالغٌ، فتحَ الله به، لا أعلم من تقدَّمني إليه، وأنا مُقِرٌّ بعدم العِصمة من السهو والخطأ، والله المستعان.

---

(١) في (ع) و(س) إلى: وأحدٌ.

ذكر مناسبة الترتيب المذكور بالأبواب المذكورة
ملخَّصاً من كلام شيخنا شيخ الإسلام أبي حفص عمر البُلْقيني
تغمَّده الله برحمته

قال رضي الله عنه: بدأ البخاريُّ بقوله: كيف بَدْءُ الوحي، ولم يقل: كتابُ الوحي، ولا: كتابُ بَدْء الوحي، لأنَّ بدء الوحي من بعض ما يَشتَمِلُ عليه الوحيُ. قلت: ويظهرُ لي أنه إنما عَرَّاه من «باب» لأن كل باب يأتي بعده ينقسمُ منه، فهو أُمُّ الأبواب فلا يكون قَسِيماً لها، قال: وقدَّمه لأنه مَنبَعُ الخيراتِ، وبه قامت الشرائعُ وجاءت الرسالات، ومنه عُرِف الإيمانُ والعلوم، وكان أولُه إلى النبي ﷺ بما يقتضي الإيمانَ من القراءة والرُّبوبية وخلق الإنسان، فذكَرَ بعده كتابَ الإيمان، وكان الإيمانُ أشرفَ العلوم فعَقَّبه بكتاب العِلْم، وبعد العلم يكون العملُ، وأفضلُ الأعمال البدنية الصلاةُ، ولا يُتوصَّلُ إليها إلا بالطهارة فقال: كتابُ الطهارة، فذكر أنواعَها وأجناسَها، وما يَصنَعُ من لم يَجِدْ ماءً ولا تراباً، إلى غير ذلك مما يشترك فيه الرجالُ والنساءُ، وما تنفرد به النساءُ، ثم كتاب الصلاة وأنواعها، ثم كتاب الزكاة على نسبة ما جاء في حديث: «بُنِيَ الإسلامُ على خمسٍ»[1]، واختلفت النسخُ في الصوم والحج أيُّهما قبلَ الآخر، وكذا اختلفت الرواية في الحديث. وتَرجَمَ عن الحج بكتاب المناسك، ليَعُمَّ الحجَّ والعمرة وما يتعلق بهما، وكان في الغالب من يَحُجُّ يجتاز بالمدينة الشريفة، فذكَرَ ما يتعلَّق بزيارة النبي ﷺ وما يتعلق بحَرَمِ المدينة.

قلت: ظَهَرَ لي أن يقال في تعقيبه الزكاةَ بالحج: أنَّ الأعمال لما كانت بدنيةً مَحضَةً، وماليةً محضة، وبدنيةً ماليةً معاً، رَتَّبها كذلك: فذكر الصلاة ثم الزكاة ثم الحجَّ، ولما كان الصيامُ هو الرُّكن الخامس المذكور في حديث ابن عمر: «بني الإسلامُ على خمسٍ» عَقَّب بذِكْره، وإنما أخَّره لأنه من التُّروك، والتَّرك وإن كان عملاً أيضاً لكنه عملُ النفس لا عملُ الجسد، فلهذا

(١) هو الحديث رقم (٨) من «الصحيح».

أخَّره، وإلّا لو كان اعتَمَدَ على الترتيب الذي في حديث ابن عمر لَقدَّم الصيام على الحج، لأن ابن عمر أنكَرَ على مَن روى عنه الحديث بتقديم الحج على الصيام[١]، وهو وإن كان وَرَدَ عن ابن عمر من طريق أخرى كذلك، فذاك محمولٌ على أن الراويَ روى عنه بالمعنى ولم يَبْلُغْه نَهيُه عن ذلك، والله أعلم.

وهذه التراجم كلُّها معاملةُ العبد مع الخالق، وبعدَها معاملةُ العبد مع الخَلْق، فقال: كتابُ البيوع، فذكر تراجمَ بيوع الأعيان، ثم بيع دَينٍ على وجه مخصوص وهو السَّلَم، وكان البيعُ قد يقع قَهْريّاً فذكَر الشُّفْعة التي هي بيعٌ قهريٌّ، ولما تمَّ الكلامُ على بيوع العَيْن والدَّيْن: الاختياري والقهري، وكان ذلك قد يقع فيه غُبْنٌ من أحد الجانبين، إمّا في ابتداء العَقْد أو في مجلس العقد، وكان في البيوع ما يقع على دَينَين لا يجبُ فيهما قَبْضٌ في المجلس ولا تعيينُ أحدِهما، وهو الحَوَالة، فذكَرها، وكانت الحوالة فيها انتقالُ الدَّين من ذِمَّةٍ إلى ذِمَّةٍ، أردفَها بما يقتضي ضمَّ ذمةٍ إلى ذمة، أو ضمَّ شيءٍ يُحفَظ به العُلْقة، وهو الكَفَالة والضَّمان. وكان الضمانُ شُرِع للحِفْظ فذكَرَ الوَكَالة التي هي حِفظ للمال، وكانت الوكالة فيها تَوكُّلٌ على آدميٍّ فأردفَها بما فيه التوكُّل على الله فقال: كتابُ الحَرْث والمُزارعة، وذكر فيها مُتعلّقات الأرضِ والـمَوَات والغَرْس والشِّرب وتوابعَ ذلك، وكان في كثيرٍ من ذلك يقعُ الإرفاق فعَقَّبه بكتاب الاستقراض لما فيه من الفَضْل والإرفاق.

ثم ذكر «العبدُ راعٍ في مالِ سيِّده، ولا يَعمَلُ إلا بإذنه»، للإعلام بمعاملة الأرِقَّاء. ولـمّا تَـمَّت المعاملاتُ كان لا بدَّ أن يقع فيها من منازعاتٍ، فذكر الإشخاصَ والملازَمة والالتقاط، وكان الالتقاطُ وضعَ اليد بالأمانة الشَّرْعية، فذكر بعدَه وضع اليد تعدِّياً، وهو المظالمُ والغَصْب، وعقَّبه بما قد يُظَنُّ فيه غصبٌ ظاهرٌ، وهو حقٌّ شرعيٌّ، فذكر وضعَ الخَشَب في جدار الجار، وصبَّ الخمر في الطريق، والجلوسَ في الأفنية، والآبارَ في الطريق، وذكر في ذلك الحقوق المُشتركة، وقد يقع في الاشتراك نُهبَى، فتَرجَم النُّهْبَى بغير إذنِ صاحبه، ثم ذكر بعدَ الحقوقِ المشتركة العامَّةِ الاشتراكَ الخاصَّ، فذكر كتاب الشَّركة وتفاريعها.

---

(١) كما في «صحيح مسلم» برقم (١٦) (١٩).

ولما أن كانت هذه المعاملات في مصالح الخَلْق، ذكر شيئاً يتعلق بمصالح المعاملة، وهو الرَّهْن، وكان الرهنُ يحتاج إلى فكِّ رَقَبةٍ، وهو جائزٌ من جهة الـمُرتهِن لازمٌ من جهة الراهن، أردفه بالعِتْق الذي هو فكُّ الرقبة، والمِلْكُ الذي يترتب عليه العتقُ جائزٌ من جهة السيد لازم[1] من جهة العبد، فذكر مُتعلِّقات العِتْق من التدبير والوَلاء وأمِّ الولد والإحسان إلى الرقيق وأحكامهم ومُكاتَباتهم، ولما كانت الكتابةُ تستدعي إيتاءً بقوله تعالى: ﴿وَءَاتُوهُم مِّن مَّالِ ٱللَّهِ ٱلَّذِىٓ ءَاتَىٰكُمْ﴾، فأردفه بكتاب الهبة، وذكر معها العُمْرَى والرُّقْبَى، ولما كانت الهبة نقلَ مِلْكِ الرقبة بلا عِوَضٍ، أردفه بنقلٍ في المنفعة بلا عِوَضٍ، وهو العارِيَّة والـمَنيحة.

ولما تمَّت المعاملاتُ وانتقالُ المِلْكِ على الوجوه السابقة، وكان ذلك قد يقعُ فيه تنازعٌ فيحتاج إلى الإشهاد، فأردَفَه بكتاب الشهادات، ولما كانت البيِّناتُ قد يقع فيها تعارضٌ ترجم القُرْعَةَ في المشكلات، وكان ذلك التعارضُ قد يقتضي صلحاً وقد يقع بلا تعارضٍ ترجم كتاب الصلح، ولما كان الصلحُ قد يقع فيه الشَّرْط عقَّبه بالشُّروط في المعاملات، ولما كانت الشروطُ قد تكون في الحياة وبعد الوفاة ترجم كتاب الوصيَّة والوقف.

فلما انتهى ما يتعلَّق مع الخالق في العبادات، ثم ما يتعلَّق بالمعاملة مع الخَلْق، أردَفَها بمعاملةٍ جامعةٍ بين معاملةِ الخالق [والخلق] ، وفيها نوعُ اكتسابٍ، فترجَمَ كتابَ الجهاد، إذ به يَحصُلُ إعلاءُ كلمة الله، وإذلالُ الكفار بقتلهم واسترقاق نسائهم وصِبْيانهم ومجانينهم وعبيدهم، وغنيمةِ أموالهم والعَقَارِ المنقول، والتخيير في كاملهم، وبدأ بفضل الجهاد، ثم ذكر ما يقتضي أن المجاهد ينبغي أن يَعُدَّ نفسه في القتلى فتَرجَم باب التحنُّط عند القتال، وقريبٌ منه مَن ذَهَبَ ليأتي بخبر العدو وهو الطَّليعة، وكان الطليعةُ يحتاج إلى رُكوب الخيل، فذكر أحوال الخيل، ثم ذَكَرَ من الحيوان ما له خَصُوصيةٌ، وهو بغلةُ النبي ﷺ وناقتُه، وكان الجهاد في الغالب للرجال، وقد يكون النساءُ معهم تَبَعاً فترجَمَ أحوالَ النساء في الجهاد، وذكر باقي ما يتعلَّق بالجهاد ومنها آلاتُ الحرب وهيئتُها والدعاء قبل القتال.

---

(١) في (س): لا.

وكلُّ ذلك من آثار بِعْثته العامَّة، فتَرجَمَ دعاءَ النبي ﷺ الناسَ إلى الإسلام، وكان عَزْمُ الإمام على الناس في الجهاد إنما هو بحَسَب الطاقة، فتَرجَمَ عَزْم الإمام على الناس فيما يُطيقون، وتوابعَ ذلك، وكان الاستعانةُ في الجهاد تكون بجُعْلٍ أو بغير جُعْلٍ، فتَرجَمَ الجعائلَ، وكان الإمام ينبغي أن يكون أَمامَ القوم فتَرجَمَ المبادَرة عند الفَزَع، وكانت المبادَرة لا تمنع من التوكل ولا سيَّما في حقِّ من نُصِرَ بالرُّعْب، فذَكَره وذكر مبادرتَه، على أن تعاطيَ الأسباب لا يَقْدَحُ في التوكُّل، فترجم حَمْلَ الزاد في الغَزو، ثم ذَكَرَ آدابَ السفر.

وكان القادمون من الجهاد قد تكون معهم الغَنيمة، فترجم فرضَ الخُمْس، وكان ما يُؤخَذ من الكفار يكون تارةً بالحرب وتارةً بالمصالحة، فذكر كتابَ الجِزية وأحوالَ أهل الذمة، ثم ذكر تراجمَ تتعلَّقُ بالموادَعَة والعهد والحذر من الغَدْر، ولما تمَّت المعاملاتُ الثلاثُ وكلُّها من الوحي المترجَم عليه بَدْءُ الوحي، فذكر بعد هذه المعاملات بَدْءَ الخلق[1]. قلت: ويَظهرُ لي أنه إنما ذكر بدءَ الخلق عَقِبَ كتاب الجهاد لما أنْ كان الجهاد يشتمل على إزهاق الأنفس، فأراد أن يُذكِّرَ أن هذه المخلوقات مُحدَثاتٌ، وأن مآلها إلى الفناء، وأنه لا خلودَ لأحد. انتهى، ومن مناسبته ذِكرُ الجنة والنار اللتين مآلُ الخلق إليهما، وناسب ذِكرُ إبليسَ وجنوده عَقِبَ صفة النار لأنهم أهلها، ثم ذكر الجنّ.

ولما كان خلقُ الدواب قبلَ خلق آدم عقَّبه بخلق آدم، وترجم للأنبياء نبياً نبياً على الترتيب الذي يعتقدُه، وذكر فيهم ذا القرنينِ لأنه عنده نبيٌّ وأنه قبلَ إبراهيم، ولهذا ترجم بعده ترجمته ذكرَ إبراهيم، وذكر ترجمة أيوب بعد يوسف لما بينهما من مناسبة الابتلاء. وذكر قوله: ﴿وَسْـَٔلْهُمْ عَنِ ٱلْقَرْيَةِ ٱلَّتِى كَانَتْ حَاضِرَةَ ٱلْبَحْرِ﴾ بعد قصة يونس، لأن يونس التَقَمه الحوتُ، فكان ذلك بَلْوى له فصبر فنجا، وأولئك ابتُلوا بحيتانٍ فمنهم من صَبَرَ فنجا، ومنهم من تعدَّى فعُذِّب، وذكَرَ لُقمانَ بعد سليمان إما لأنه عنده نبيٌّ وإما لأنه من جُمْلة أتباع داود عليه

(١) كُتب بحاشية الأصل بإزاء هذا الموضع ما نصُّه: وأحسن منه أن تكون إشارة إلى أنه ما أمر بإسلام النفس إلى ما يزهقها إلّا الذي ابتدأ خلقها، فهي له سبحانه دون صاحبها، وإشارة إلى البعث بعد الموت؛ لأن من ابتدأ خلقهم قادر على إعادتهم.

السلام، وذَكَر مريمَ لأنها عنده نبيةٌ، ثم ذكر بعد الأنبياء أشياءَ من العجائب الواقعة في زمن بني إسرائيل.

ثم ذكر الفضائلَ والمناقبَ المتعلِّقة بهذه الأُمة، وأنهم ليسوا بأنبياءَ مع ذلك، وبدأ بقريشٍ لأن بلسانهم أُنزِلَ الكتابُ، ولما ذكر أسلم وغفار ذكر قريباً منه إسلام أبي ذَرّ؛ لأنه أوَّلُ من أسلم من غِفَار، ثم ذكر أسماء النبي ﷺ وشمائله وعلامات نُبوَّته في الإسلام، ثم فضائلَ أصحابه، ولما كان المسلمون الذين اتَّبعوه وسَبقُوا إلى الإسلام هم المهاجرون والأنصار، والمهاجرون مقدَّمون في السَّبْق، تَرجَمَ مناقب المهاجرين، ورأسُهم أبو بكر الصِّدِّيق، فذكرهم ثم أتبعَهم بمناقب الأنصار وفضائلهم، ثم شَرَعَ بعد ذِكْر مناقب الصحابة في سياق سِيَرهم في إعلاء كلمة الله تعالى مع نبيهم، فذكر أولاً أشياء من أحوال الجاهلية قبل البعثة، ثم البعثة التي أزالت الجاهلية، ثم ذكر أذى المشركين للنبي ﷺ وأصحابه، ثم ذكر أحوالَ النبي ﷺ بمكة قبل الهجرة إلى الحبشة، ثم الهجرةَ إلى الحبشة، وأحوالَ الإسراء وغيرَ ذلك ثم الهجرة إلى المدينة النبوية.

ثم ساق المغازي على ترتيب ما صَحَّ عنده، وبدأ بإسلام ابن سَلَام تفاؤلاً بالسَّلامة في المغازي، ثم بعدَ إيراد المغازي والسَّرَايا ذكر الوفودَ، ثم حَجَّة الوداع، ثم مَرَضَ النبي ﷺ ووفاتَه، وما قُبِضَ ﷺ إلّا وشريعتُه كاملة بيضاءُ نقية، وكتابه قد كَمُلَ نزوله، فأعقبَ ذلك بكتاب التفسير، ثم ذكر عَقِبَ ذلك فضائل القرآن ومتعلِّقاته وآداب تلاوته.

وكان ما يتعلَّق بالكتاب والسُّنَّة من الحِفْظ والتفسير، وتقرير الأحكام يَحصُلُ به حفظ الدِّين في الأقطار، واستمرار الأحكام على الأعصار، وبذلك تحصُلُ الحياةُ المعتبَرة، أعقَبَ ذلك بما يَحصُل به النَّسلُ والذرية التي يقوم منها جيلٌ بعد جيل، يحفظون أحوالَ التنزيل فقال: كتابُ النكاح، ثم أعقبه بالرَّضاع لما فيه من متعلِّقات التحريم به، ثم ذكر ما يحرُم من النساء وما يَحِلُّ، ثم أردفَ ذلك بالمُصاهَرة والنكاح: المحرَّم والمكروه، والخُطْبة، والعَقْد والصَّدَاق والوليِّ، وضَرْب الدفِّ في النكاح والوليمة، والشُّروط في النكاح وبقية أحوال

الوليمة، ثم عِشْرة النساء، ثم أردفه كتابَ الطلاق، ثم ذكر أنكحةَ الكفار، ولما كان الإيلاءُ في كتاب الله مذكوراً بعد نكاح المشركين ذكره البخاريُّ عَقِبَه، ثم ذكر الظِّهَارَ، وهو فُرْقةٌ مؤقَّتة، ثم ذكر اللِّعَان وهو فُرْقةٌ مؤبَّدة، ثم ذكر العِدَد والمراجَعَة، ثم ذكر حُكْم الوَطء من غير عقد لـمَّا فَرَغَ من توابع العقد الصحيح فقال: مَهرُ البَغِيِّ والنكاح الفاسد، ثم ذكر الـمُتْعة، ولما انتهت الأحكامُ المتعلِّقة بالنكاح، وكان من أحكامه أمرٌ يتعلق بالروح تعلُّقاً مستمرّاً، وهو النفقة، ذَكَرها.

ولما انقضت النفقاتُ، وهي من المأكولات غالباً، أردَفَ كتابَ الأطعمة وأحكامَها وآدابها، ثم كان من الأطعمة ما هو خاصٌّ فذكر العقيقة، وكان ذلك مما يُحتاج فيه إلى ذبح فذكَرَ الذبائح، وكان من المذبوح ما يُصاد، فذكر أحكام الصيد، وكان من الذبح ما يُذبَح في العام مرةً فقال: كتابُ الأضاحيِّ، وكانت المآكل تَعقُبُها المشاربُ فقال: كتابُ الأشربة، وكانت المأكولات والمشروبات قد يحصُلُ منها في البَدَن ما يحتاج إلى طبيبٍ فقال: كتابُ الطب، وذكر تَعلُّقاتِ المرض وثوابَ المرضى، وما يجوز أن يُتداوَى به، وما يجوز من الرُّقى وما يُكرَه منها ويَحرُم. ولما انقضى الكلامُ على المأكولات والمشروبات، وما يُزيلُ الداء المتولِّد منها، أردَفَ بكتاب اللباس والزِّينة وأحكام ذلك، والطِّيب وأنواعه، وكان كثيرٌ منها يتعلق بآداب النَّفس فأردَفَها بكتاب الأدب والبِرِّ والصِّلة والاستئذان.

ولما كان السلامُ والاستئذان سبباً لفتح الأبواب السُّفلية، أردفَها بالدعوات التي هي فتحُ الأبواب العُلْوية، ولما كان الدعاء سبب المغفرة ذكر الاستغفار، ولما كان الاستغفارُ سبباً لهدم الذنوب قال: بابُ التوبة. ثم ذكر الأذكار المؤقَّتة وغيرها والاستعاذة، ولما كان الذِّكْر والدعاء سبباً للاتِّعاظ ذكَرَ المواعظَ والزهدَ وكثيراً من أحوال يوم القيامة، ثم ما يُبيِّن أنَّ الأمور كلَّها بتصريف الله فقال: كتابُ القَدَر، وذكَرَ أحواله، ولما كان القَدرُ قد تُحال عليه الأشياءُ المنذورة قال: كتابُ النذر، وكان النذر فيه كفَّارة فأضاف إليه الأيمان. وكانت الأيمان والنذور تحتاج إلى الكفَّارة، فقال: كتاب الكفَّارة.

ولما تمَّت أحوال الناس في الحياة الدنيا ذكر أحوالهم بعد الموت فقال: كتابُ الفرائض فذكر أحكامه، ولما تمَّت الأحوالُ بغير جنايةٍ ذكر الجنايات الواقعة بين الناس فقال: كتاب الحدود، وذكر في آخره أحوالَ المرتدِّين، ولما كان المرتَدُّ قد لا يَكفُر إذا كان مُكرَهاً قال: كتابُ الإكراه، وكان المُكره قد يُضمِرُ في نفسه حِيلةً دافعةً فذكر الحِيَل وما يَحِلُّ منها وما يَحرُم، ولما كانت الحيلُ فيها ارتكابُ ما يخفى أردفَه بتعبير الرؤيا؛ لأنها مما يخفى وإن ظهر للمُعبِّر، وقال الله تعالى: ﴿وَمَا جَعَلْنَا ٱلرُّءْيَا ٱلَّتِىٓ أَرَيْنَـٰكَ إِلَّا فِتْنَةً لِّلنَّاسِ﴾ فأعقب ذلك بقوله: كِتابُ الفتن، وكان من الفتن ما يُرجَعُ فيه إلى الحُكَّام، فهم الذين يَسْعَوْن في تسكين الفتنة غالباً، فقال: كتابُ الأحكام. وذكر أحوال الأمراء والقضاة، ولما كانت الإمامة والحُكْم قد يتمنَّاها قومٌ أردف ذلك بكتاب التمنِّي. ولما كان مَدارُ حُكْم الحكام في الغالب على أخبار الآحاد فقال: ما جاء في إجازة خبر الواحد الصَّدُوق، ولما كانت الأحكام كلُّها تحتاج إلى الكتاب والسُّنة قال: الاعتصامُ بالكتاب والسُّنَّة، وذكر أحكام الاستنباطِ من الكتاب والسنة والاجتهاد، وكراهية الاختلاف، وكان أصلُ العصمة أولاً وآخِراً هو توحيدَ الله فخَتَم بكتاب التوحيد.

وكان آخرُ الأمور التي يَظهَرُ بها المفلحُ من الخاسر ثقلَ الموازين وخِفَّتها، فجعله آخرَ تراجم كتابه فقال: باب قول الله تعالى: ﴿وَنَضَعُ ٱلْمَوَٰزِينَ ٱلْقِسْطَ لِيَوْمِ ٱلْقِيَـٰمَةِ﴾، وأنَّ أعمال بني آدم تُوزَن فبدأ[1] بحديث: «إنما الأعمال بالنيات»، وخَتَم بأن أعمال بني آدم تُوزَنُ، وأشار بذلك إلى أنه إنما يُتقبَّلُ منها ما كان بالنية الخالصة لله تعالى، وهو حديث: «كلمتان حبيبتان إلى الرحمن خفيفتان على اللسان ثقيلتان في الميزان: سبحانَ الله وبحمده، سبحان الله العظيم»، فقوله: «كلمتان» فيه ترغيبٌ وتخفيف، وقوله: «حبيبتان» فيه حثٌّ على ذِكْرهما لمحبة الرحمن إياهما، وقوله: «خفيفتان» فيه حثٌّ بالنسبة إلى ما يتعلَّقُ بالعمل، وقوله: «ثقيلتان» فيه إظهارُ ثوابها، وجاء الترتيبُ بهذا الحديث على أسلوب عظيمٍ، وهو أنَّ حُبَّ الربِّ سابقٌ،

(١) أي: في أول «الصحيح» برقم (١).

وذِكرَ العبد وخِفَّة الذِّكر على لسانه تالٍ، وبعدَ ذلك ثوابُ هاتين الكلمتين إلى يوم القيامة، وهاتان الكلمتان معناهما جاء في ختام دعاء أهل الجِنان لقوله تعالى: ﴿ دَعْوَىٰهُمْ فِيهَا سُبْحَٰنَكَ ٱللَّهُمَّ وَتَحِيَّتُهُمْ فِيهَا سَلَٰمٌ ۚ وَءَاخِرُ دَعْوَىٰهُمْ أَنِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾.

انتهى من كلام الشيخ ملخَّصاً، ولقد أبدى فيه عجائبَ ولطائف، فجزاه الله خيراً بمنِّه.

ذكر عدد ما لكل صحابي في «صحيح البخاري» موصولاً ومعلَّقاً، على ترتيب حروف المعجم، وبه يتبيَّن صحة عِدّته بلا تكرير

وقد قدَّمتُ عن ابن الصلاح أنه قال: يقال: إنه أربعةُ آلاف، وبذلك جزم الشيخُ محيي الدين في «شرحه»، لكنه عَبَّر بقوله: وجملةُ ما فيه بغير المكرَّر نحو أربعة آلاف، وسيَظهَرُ لك أنه لا يَبلُغ هذا القَدْر ولا يقارِبُه، والله الموفِّق:

أُبيُّ بن كعب سيدُ القُراء: سبعة أحاديث، أسامةُ بن زيد بن حارثة: ستةَ عشر حديثاً، وعدَّه الحُميديُّ سبعة عشر، أُسَيد بن حُضَير الأنصاري: حديثٌ واحد، الأشعث بن قيس الكِنْدي: حديثٌ واحد، أنس بن مالك الأنصاري: مئتان وثمانيةٌ وستون حديثاً، ونَقَصَ الحُمَيديُّ العِدَّةَ لأنه يَعُدُّ الحديثين إذا تقاربت ألفاظُهما حديثاً واحداً كما صنع في حديث الزُّهْري عن أنس قال: لم يكن أحدٌ أشبه بالنبي ﷺ من الحَسَن بن عليٍّ، وحديثِ محمد بن سِيرين عن أنس في الحُسَين بن علي: كان أشبَهَهم برسول الله ﷺ، فعَدَّ الحميديُّ هذين الحديثين حديثاً واحداً مع اختلافهما في اللفظ والمعنى، ويقع له عكسُ ذلك، فلم أُقلِّدْه فيما عَدَّه، والله الموفق. أُهْبان بن أَوْس الأسلميّ: حديث واحد.

البراءُ بن عازب الأنصاري: ثمانية وثلاثون حديثاً، بُرَيدة بن الحُصَيب الأسلمي: ثلاثةُ أحاديث، بلال بن رَبَاح المؤذِّن الحَبَشي: ثلاثة أحاديث.

ثابت بن الضحاك الأنصاري: حديثان، ثابت بن قيس بن شَمَّاس الأنصاري: حديثٌ واحد.

جابر بن سَمُرة بن جُنَادة السُّوَائي: حديثان، جابر بن عبد الله بن عَمْرو الأنصاري: تسعون حديثاً، جُبَير بن مُطْعِم النَّوفَلي: تسعة أحاديث، جَرِير بن عبد الله البَجَلي: عَشَرةُ أحاديث، جُنْدُب بن عبد الله القَسْري: ثمانية أحاديث.

حارثة بن وَهْب الخُزَاعي: أربعة أحاديث، حُذَيفة بن اليَمان العَبْسي: اثنان وعشرون

حديثاً، حَزْن بن أبي وَهْب المخزومي: حديثان، حسان بن ثابت بن المنذر الأنصاري الشاعر: حديث واحد، حَكِيم بن حِزَام بن خُوَيلد الأسدي: أربعة أحاديث.

خالد بن زيدٍ أبو أيوب الأنصاري: سبعة أحاديث، خالد بن الوليد المخزومي: حديثان، خَبَّاب بن الأرَتِّ الخُزَاعي: خمسة أحاديث، خُفَاف بن إيماءٍ الغِفَاري الخُزَاعي، ذكر المِزِّي في «الأطراف»: أنَّ البخاري أخرج له حديثاً، والحديثُ الذي أشار إليه إنما هو من مُسنَد ابنته.

رافع بن خَدِيج بن رافع الأنصاري: ستةُ أحاديث، ووَهِمَ الحميديُّ فأَسقط حديثاً، رافع بن مالك بن عَجْلان الأنصاري: حديث واحد في المغازي: أنه كان يقول لابنه رِفاعة ـ وكان رفاعةُ شَهِدَ بدراً وأبوه رافعٌ شهد العَقَبَةَ ولم يشهد بدراً ـ: ما يَسرُّني أني شهدتُ بدراً بالعَقَبة، وهذا الحديثُ لم يذكره أصحاب «الأطراف» في كتبهم، ولا أفرَدَ مَن صنَّفَ في رجال البخاري لرافع هذا ترجمةً، وهو على شرطهم، رفاعةُ بن رافع بن مالك، وَلَدُ الذي قبلَه: ثلاثة أحاديث.

الزُّبير بن العَوَّام بن خُوَيلد الأسدي: تسعة أحاديث، زيد بن أرقم الأنصاري: ستة أحاديث، زيد بن ثابت الأنصاري: ثمانية أحاديث، زيد بن خالد الجُهَني: خمسة أحاديث، زيد بن الخطاب العَدَوي، أخو عمرَ: له حديثٌ واحد، زيد بن سهل أبو طَلْحة الأنصاري: ثلاثةُ أحاديث.

السائب بن يزيد الكِنْدي: ستة أحاديث، سُرَاقة بن مالك بن جُعْشُم: حديث واحد، سعد بن أبي وَقَّاص الزُّهري: عشرون حديثاً، سعد بن مالك أبو سعيد الخُدْري: ستة وستون حديثاً، سعيد بن زيد بن عَمْرو بن نُفَيل العَدَوي: ثلاثة أحاديث، سفيان بن أبي زُهَير الأزدي: حديثان، سلمان بن عامر الضَّبِّي: حديث واحد، سلمان الفارسي: أربعة أحاديث، سَلَمة بن الأكوَع الأسلمي: عشرون حديثاً، سَلِمَة الجَرْمي والدُ عمرو: حديث واحد، سليمان بن صُرَد الخُزاعي: حديث واحد، سَمُرة بن جُنَادة السُّوَائي: حديث واحد، سَمُرة بن جُنْدُب الفَزاري: ثلاثة أحاديث، سُنَين أبو جميلة السُّلَمي: حديث واحد، سهل ابن أبي حَثْمة الأنصاري: ثلاثة

أحاديث، سهل بن حُنَيف الأنصاري: أربعة أحاديث، سهل بن سعدٍ الساعدي: أحدٌ وأربعون حديثاً، سُوَيد بن النعمان الأنصاري: حديث واحد.

شَدَّاد بن أوس بن ثابت الأنصاري: حديث واحد، شَيْبة بن عثمان بن أبي طلحة العَبْدَري: حديث واحد.

صَخْر بن حرب، أبو سفيان الأُموي: حديث واحد، صُدَيُّ بن عَجْلان أبو أُمامة الباهلي: ثلاثة أحاديث، الصَّعبُ بن جَثَّامة الليثي: ثلاثة أحاديث.

طلحة بن عُبيد الله التَّيْمي أحدُ العَشَرة: أربعةُ أحاديث.

ظُهَير بن رافع الأنصاري: حديث واحد.

عامر بن ربيعة العَنَزيُّ: حديثان، عائذ بن عمرو المُزَني: حديث واحد، عُبَادة بن الصامت الأنصاري: تسعةُ أحاديث، العباس بن عبد المطَّلب بن هاشم عَمُّ رسول الله ﷺ: خمسة أحاديث، عبد الله بن أبي أوْفى: خمسةَ عشرَ حديثاً، عبد الله بن بُسْر المازني: حديث واحد، عبد الله بن ثَعْلبة بن صُعَير: حديث واحد، عبد الله بن جعفر بن أبي طالب الهاشمي: حديثان، عبد الله بن رَوَاحة بن ثعلبة الأنصاري: حديث واحد، عبد الله بن الزُّبير بن العَوَّام الأسدي: عشرة أحاديث، عبد الله بن زَمْعة بن الأَسود الأسدي: حديث واحد، عبد الله بن زيد بن عاصم المازني: تسعة أحاديث، عبد الله بن سَلَام: حديثان، عبد الله بن عباس بن عبد المطلب الهاشمي: مئتا حديثٍ وسبعةَ عشَرَ حديثاً، عبد الله بن عثمان أبو بكر الصِّدِّيق بن أبي قُحَافَةَ: اثنان وعشرون حديثاً، عبد الله بن عمر بن الخطاب العدوي: مئتان وسبعون حديثاً، عبد الله بن عمرو بن العاص: ستة وعشرون حديثاً، عبد الله بن قيسٍ أبو موسى الأشعري: سبعة وخمسون حديثاً، عبد الله بن مالك الأزدي، المعروف بابن بُحَينة: أربعة أحاديث، عبد الله بن مسعود بن غافل الهُذَلي أبو عبد الرحمن: خمسة وثمانون حديثاً، عبد الله بن مُغفَّل المُزَني: ثمانية أحاديث، عبد الله بن هشام بن زُهْرة التَّيْمي: ثلاثة أحاديث، عبد الله بن يزيد الخَطْمي: حديثان. عبد الرحمن بن أَبْزَى الخُزاعي: حديث

واحد، عبد الرحمن بن أبي بكر الصِّدِّيق: ثلاثة أحاديث، أبوعَبْس بن جَبْر الأنصاري، واسمه عبد الرحمن: حديث واحد، عبد الرحمن بن سَمُرة بن حَبيب العَبْشَمي: حديث واحد، عبد الرحمن بن عَوْف بن عبد عوف بن عبد الحارث بن زُهْرة الزُّهْري، أحدُ العشرة: تسعة أحاديث، عِتْبان بن مالك الأنصاري: حديث واحد، عثمان ابن عَفَّان بن أبي العاص بن أُمية الأُمَوي: تسعة أحاديث، عَدِيُّ بن حاتم الطائي: سبعة أحاديث، عُرْوة بن أبي الجعد البارِقي: حديثان، عُقْبة بن الحارث بن عامر بن نوفل النَّوفلي: ثلاثة أحاديث، عُقْبة بن عامر الجُهَني: تسعة أحاديث، عُقْبة بن عمرو أبو مسعود الأنصاري البَدْري: أحدَ عشرَ حديثاً، علي بن أبي طالب بن عبد المطلب الهاشمي: تسعة وعشرون حديثاً، عمار ابن ياسر العَنْسي: أربعة أحاديث، عمر بن الخطاب بن نُفَيل العَدَوي أمير المؤمنين: ستون حديثاً، عُمر بن أبي سَلَمة بن عبد الأسد المخزومي: حديثان، عَمْرو ابن أُمية الضَّمْري: حديثان، عمرو بن تَغْلِبَ النَّمِري: حديثان، عمرو بن الحارث المُصطَلِقيُّ: حديث واحد، عمرو بن العاص السَّهْمي: ثلاثة أحاديث، عمرو بن عوف الأنصاري: حديث واحد، عِمْران ابن حُصَين الخُزاعي: اثنا عشر حديثاً، عوف بن مالك الأشجعي: حديث واحد، عُوَيمر أبو الدَّرداء الأنصاري: أربعة أحاديث، العلاء بن الحضرمي: حديث واحد.

الفضل بن العباس بن عبد المطلب الهاشمي: ثلاثة أحاديث.

قَتادة بن النعمان الأنصاري: حديثٌ واحد، قيس بن سعد بن عُبادة الخَزرَجي: حديثان.

كعب بن عُجْرة البَلَوي حليفُ الأنصار: حديثان، كعب بن مالك الأنصاري: أربعة أحاديث.

مالك بن الحُوَيرِث اللَّيثي: أربعة أحاديث، مالك بن رَبيعة أبو أُسَيْد الساعدي: أربعة أحاديث، مالك بن صَعصَعة الأنصاري: حديث واحد، مُجاشِع بن مسعود السُّلَمي: حديث واحد، أخوه مُجالِد: حديث واحد، محمد بن مَسْلَمة الأنصاري: حديث واحد، محمود بن الرَّبيع

الأنصاري: حديث واحد، مِرْداس بن مالك الأسلمي: حديثٌ واحد، مروان بن الحَكَم الأُموي: حديثان، المِسْوَر بن مَخرَمة بن نوفل الزُّهْري: ثمانية أحاديث، المسيّب بن حَزْن والد سعيدٍ المخزومي: ثلاثة أحاديث، معاذ بن جَبَل الأنصاري: ستة أحاديث، معاوية بن أبي سفيان الأُموي: ثمانية أحاديث، مَعقِل بن يسار المزني: حديثان، مَعْن بن يزيد السُّلمي: حديث واحد، مُعيقِيبٌ الدَّوْسي: حديث واحد، المغيرة بن شُعبة ابن أبي عامر بن مسعود الثقفي: أحدَ عشرَ حديثاً، المِقْداد بن الأسود الكِنْدي: حديث واحد، المِقْدام بن مَعْدي كَرِبَ الكِنْدي: حديثان.

نَضْلة بن عُبيد أبو بَرْزة الأسلمي: أربعة أحاديث، النعمان بن بَشِير بن سعد الأنصاري: ستة أحاديث، النعمان بن مقرِّن المُزَني: حديث واحد، نُفَيع بن الحارث أبو بَكْرة الثقفي: أربعة عشرَ حديثاً، نوفل بن معاوية الدِّيلي: حديث واحد.

هانئ أبو بُرْدة بن نِيَار الأنصاري: حديث واحد.

واثلة بن الأسقَع الليثي: حديثٌ واحد، وَحْشيُّ بن حَرْب الحَبَشي: حديث واحد، وَهْب بن عبد الله أبو جُحَيفة السُّوائي: سبعة أحاديث.

يعلى بن أُمية التميمي: ثلاثة أحاديث.

من لا يُعرَف اسمُه أو اختُلِف فيه

أبو بَشِير الأنصاري: حديث واحد، أبو ثَعْلبة الخُشَني: ثلاثة أحاديث، أبو جُهَيم بن الحارث ابن الصِّمَّة الأنصاري: حديثان، أبو حُميد الساعدي: أربعة أحاديث، أبو ذر الغِفاري: أربعة عشر حديثاً، أبو رافع مولى النبي ﷺ: حديثٌ واحد، أبو سعيد بن المعلَّى الأنصاري: حديث واحد، أبو شُرَيْح الخُزاعي: ثلاثة أحاديث، أبو قَتَادة الأنصاري: ثلاثة عشرَ حديثاً، أبو لُبَابة الأنصاري: حديث واحد، أبو هُرَيرة الدَّوْسي: أربع مئة وستة وأربعون حديثاً، أبو واقدٍ الليثي: حديث واحد.

النساء

أسماءُ بنت أبي بكر الصِّدِّيق: ستةَ عشرَ حديثاً، أسماءُ بنت عُمَيْس: حديث واحد، أَمَة[1] بنت خالد بن سعيد بن العاص أمُّ خالد: حديثان، حَفْصة بنت عمر بن الخطاب أم المؤمنين: خمسة أحاديث، خَنْساء بنت خِذَام: حديث واحد، خولة بنت قيس الأنصارية: حديثٌ واحد، الرُّبَيِّع بنت مُعوِّذ الأنصارية: ثلاثة أحاديث، رَمْلة بنت أبي سفيان أمُّ حَبيبة أمُّ المؤمنين: حديثان، زينبُ بنت جَحْش أمُّ المؤمنين: حديثان، زينب بنت أبي سَلَمة بن عبد الأسد: حديثان، زينبُ الثَّقفية امرأة ابنِ مسعود: حديث واحد، سُبَيعة بنت الحارث الأسلمية: حديث واحد، سَوْدةُ بنت زَمْعة العامرية أُمُّ المؤمنين: حديث واحد، صَفِيَّة بنت حُيَيٍّ أمُّ المؤمنين: حديث واحد، صَفِيَّة بنت شَيْبة العَبْدَرية: حديث واحد، عائشة بنت أبي بكر الصِّدِّيق أم المؤمنين: مئتان واثنان وأربعون حديثاً، فاختةُ أم هانئ بنت أبي طالب الهاشمية: حديثان، فاطمة بنت قيس الفِهْرية: حديث واحد، فاطمةُ الزهراء ابنة سيدِنا رسول الله ﷺ: حديث واحد، لُبَابة أم الفضل: حديثان، ميمونة بنت الحارث الهِلالية أمُّ المؤمنين: سبعة أحاديث، نُسَيْبة أم عطيَّة الأنصارية: خمسة أحاديث، هند بنت أبي أمية بن المغيرة المخزومية أمُّ سلمة أم المؤمنين: ستةَ عشرَ حديثاً، أمُّ حَرَام بنت مِلْحان: حديثان، أم رُومانَ والدةُ عائشة: حديثان، أمُّ سُلَيم الأنصارية: حديثان، أم شَرِيك العامريَّة: حديث واحد، أمُّ العلاء الأنصارية: حديث واحد، أم قيس بنت مِحصَن الأسدية: حديثان، أمُّ كُلْثُوم بنت عُقْبة بن أبي مُعَيط: حديث واحد، بنت خُفَاف بن إيماءٍ: حديث واحد.

فجميعُ ما في «صحيح البخاري» من المتون الموصولة بلا تكريرٍ على التحرير ألفا حديثٍ وست مئة حديث وحديثان، ومن المتون المعلَّقة المرفوعة التي لم يُوصِلْها في موضع آخر من «الجامع» المذكور: مئة وتسعة وخمسون حديثاً، فجميعُ ذلك ألفا حديثٍ وسبع مئة وأحدٌ وستون حديثاً، وبين هذا العدد الذي حَرَّرتُه والعدد الذي ذكره ابنُ الصلاح وغيرُه

(١) في (ع) و(س): أميمة، وهو خطأ، وأُميمة أمُّها.

تفاوتٌ كثير، وما عرفتُ من أين أَتَى الوهمُ في ذلك، ثم تأَوَّلتُه على أنه يحتمل أن يكون العادُّ الأول الذي قَلَّدوه في ذلك، كان إذا رأى الحديثَ مطوَّلاً في موضع ومختصراً في موضع آخر، يظنُّ أن المختَصَرَ غيرُ المطوَّل، إما لبُعدِ العهد به، أو لقِلَّة المعرفة بالصناعة، ففي الكتاب من هذا النَّمط شيءٌ كثير، وحينئذٍ يتبيَّنُ السببُ في تفاوت ما بين العَدَدينِ، والله الموفق.

وإذا انتهى ما أردتُ تحريرَه من فصول هذه المقدمة، فلنرجع إلى ما تقدَّمَ الوعدُ به من تحرير الترجمة، فأقول:

ذكر نسبه ومولده ومنشئه ومبدأ طلبه للحديث

هو أبو عبد الله محمدُ بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة بن بَرْدِزْبَه الجُعْفيُّ، وُلِدَ يومَ الجمعة بعد الصلاة لثلاثَ عشرة ليلة خَلَتْ من شوال سنة أربع وتسعين ومئة ببُخَارَى، قال المستنير بن عَتِيق: أخرج لي ذلك محمدُ بن إسماعيل بخطِّ أبيه. وجاء ذلك عنه من طرقٍ.

وجدُّه بَردِزْبَه: بفتح الباء الموحَّدة وسكون الراء المهملة وكسر الدال المهملة وسكون الزاي المعجمة وفتح الباء الموحَّدة بعدَها هاءٌ، هذا هو المشهور في ضبطه، وبه جَزَمَ ابن ماكُولا. وقيل في ضبطه غيرُ ذلك. وبَردِزْبَه بالفارسية: الزَّرّاع، كذا يقوله أهلُ بُخارى، وكان بَردِزْبَه فارسياً على دِين قومه، ثم أسلم ولدُه المغيرةُ على يد اليَمان الجُعْفي وأتى بُخارى فنُسِبَ إليه نسبةَ ولاءٍ، عملاً بمذهب من يرى أن من أسلمَ على يده شخصٌ كان ولاؤه له، فإنما قيل له: الجُعْفي، لذلك. وأما ولدُه إبراهيم بن المغيرة فلم نقف على شيءٍ من أخباره.

وأمَّا والد محمدٍ فقد ذُكِرَت له ترجمة في كتاب «الثقات» لابن حِبَّان، فقال في الطبقة الرابعة: إسماعيلُ بن إبراهيم، والدُ البخاريِّ: يروي عن حماد بن زيد ومالك، روى عنه العراقيون. وذَكَره ولدُه في «التاريخ الكبير» فقال: إسماعيلُ بن إبراهيم بن المغيرة، سمع من مالكٍ وحماد بن زيد وصحب ابن المبارك[1].

ومات إسماعيلُ ومحمدٌ صغير، فنشأ في حَجْرِ أُمه. ثم حَجَّ مع أمه وأخيه أحمد وكان أسنَّ منه، فأقام هو بمكة مجاوِراً يطلبُ العلم، ورجع أخوه أحمدُ إلى بُخارى فمات بها.

---

(١) كذا وقع في الأصول، وفي (س): وصافح ابن المبارك، وكلاهما خطأ، والصواب كما في «التاريخ الكبير» ١/ ٣٤٣: رأى حمادَ بن زيد صافحَ ابنَ المبارك، وتتمته: بكلتا يديه. وقد علَّق البخاري هذا الأثر عن والده في «صحيحه» بين يدي الحديث (٦٢٦٥) إلّا أنه لم يُسمِّه.

فروى غُنْجارٌ في «تاريخ بُخارى» واللَّالكائي في «شرح السنة» في باب كرامات الأولياء منه: أنَّ محمد بن إسماعيل ذَهَبت عيناه في صغره، فرأت والدتُه إبراهيمَ الخليل في المنام فقال لها: يا هذه، قد رَدَّ اللهُ على ابنك بصرَه بكثرة دعائك، قال: فأصبح وقد ردَّ اللهُ عليه بصره.

وقال الفِرَبْري: سمعتُ محمد بن أبي حاتم وَرَّاق البخاري يقول: سمعت البخاريَّ يقول: أُلهمتُ حِفظَ الحديث وأنا في الكُتَّاب. قلتُ: وكم أتى عليك إذ ذاك؟ فقال: عشرُ سنين أو أقلُّ، ثم خرجتُ من الكُتَّاب فجعلت أختلفُ إلى الداخليِّ وغيره، فقال يوماً فيما كان يقرأ للناس: سفيان عن أبي الزُّبير عن إبراهيم، فقلتُ: إن أبا الزُّبير لم يرو عن إبراهيم، فانتَهَرني فقلت له: ارجِعْ إلى الأصل إن كان عندك، فدخل فنظر فيه، ثم رجع فقال لي: كيف هو يا غلامُ؟ فقلت: هو الزُّبير ـ وهو ابن عَدِيٍّ ـ عن إبراهيم، فأخذ القلم وأصلح كتابه وقال لي: صدقتَ، قال: فقال له إنسان: ابنُ كم حين رَدَدْتَ عليه؟ فقال: ابنُ إحدى عشرة سنةً، قال: فلما طَعَنتُ في ستَّ عشرةَ سنة حفظتُ كتبَ ابن المبارك ووكيع، وعرفتُ كلام هؤلاء؛ يعني أصحابَ الرأي، قال: ثم خرجتُ مع أمي وأخي إلى الحج. قلت: فكان أولُ رحلته على هذا سنة عشرٍ ومئتين، ولو رَحَلَ أولَ ما طَلَبَ لأدركَ ما أدركه أقرانُه من طبقةٍ عاليةٍ ما أدركها وإن كان أدرك ما قارَبها كيزيدَ بنِ هارون وأبي داود الطَّيالسي، وقد أدركَ عبدَ الرزاق وأراد أن يرحل إليه، وكان يُمكِنُه ذلك، فقيل له: إنه مات، فتأخَّر عن التوجه إلى اليمن، ثم تبيَّن أنَّ عبد الرزاق كان حياً فصار يروي عنه بواسطة، قال: فلما طَعنتُ في ثمانيَ عشرةَ صنَّفتُ كتابَ «قضايا الصّحابة والتابعين» ثم صنَّفتُ «التاريخ» في المدينة عند قبر النبيِّ ﷺ، وكنت أكتبه في الليالي المُقمِرةِ، قال: وقَلَّ اسمٌ في «التاريخ» إلّا وله عندي قصة، إلّا أني كرهتُ أن يَطُولَ الكتاب.

وقال سهل بن السَّرِيِّ: قال البخاريُّ: رحلتُ إلى الشام ومصر والجزيرة مرتين، وإلى البصرة أربعَ مراتٍ، وأقمتُ بالحجازِ ستة أعوام، ولا أُحصي كم دخلتُ إلى الكوفةِ وبغدادَ مع المحدِّثين.

وقال حاشدُ بن إسماعيل: كان البخاريُّ يختلفُ معنا إلى مشايخ البصرة وهو غلامٌ، فلا يكتُبُ حتى أتى على ذلك أيامٌ، فلُمْناه بعد ستةَ عشرَ يوماً، فقال: قد أكثرتُم عليَّ، فاعْرِضُوا عليَّ ما كتبتم، فأخرجناه فزاد على خمسةَ عشرَ ألف حديثٍ، فقرأها كلَّها عن ظَهْر قلب، حتى جعلنا نُحكِم كتبَنا من حفظه.

وقال أبو بكر بن أبي عتّاب[1] الأعيَن: كتبنا عن محمد بن إسماعيل وهو أمرَدُ على باب محمد بن يوسف الفِرْيابي. قلت: كان موتُ الفِرْيابي سنة اثنتي عشرة ومئتين، فكان سِنُّ البخاري إذ ذاك نحواً من ثمانية عشر عاماً أو دونها.

وقال محمد بن الأزهر السِّجِسْتاني: كنتُ في مجلس سليمان بن حَرْب والبخاري معنا يسمع ولا يكتبُ، فقيل لبعضهم: ما له لا يكتبُ؟ فقال: يرجع إلى بُخارى فيكتب من حفظه.

وقال محمد بن أبي حاتم عن البخاري: كنتُ في مجلس الفِرْيابي فقال: حدَّثنا سفيان، عن أبي عُرْوة، عن أبي الخطَّاب، عن أبي حمزة، فلم يَعرِف أحدٌ في المجلس مَن فوقَ سفيان، فقلت لهم: أبوعُرْوة هو مَعمَر بن راشد، وأبو الخَطَّاب هو قَتَادة بن دِعامة، وأبو حمزة هو أنس بن مالك، قال: وكان الثوريُّ فَعُولاً لذلك يَكْني المشهورين.

ذكر مراتب مشايخه الذين كَتَبَ عنهم وحدَّث عنهم

قد تقدَّم التنبيه على كَثْرتهم، وعن محمد بن أبي حاتم عنه قال: كتبتُ عن ألفٍ وثمانين نفساً ليس فيهم إلّا صاحبُ حديث. وقال أيضاً: لم أكتُبْ إلّا عمَّن قال: الإيمانُ قولٌ وعمل.

قلت: وينحصرون في خمس طبقاتٍ:

الطبقة الأولى: من حَدَّثه عن التابعين، مثلُ: محمد بن عبد الله الأنصاري حدَّثه عن حُميدٍ، ومثل: مَكّيِّ بن إبراهيم حدَّثه عن يزيد بن أبي عُبيد، ومثل أبي عاصم النَّبيل حدَّثه عن يزيد بن أبي عُبيد أيضاً، ومثل: عُبَيد الله بن موسى حدَّثه عن إسماعيل بن أبي خالد، ومثل: أبي نُعَيم

---

(١) تحرَّف في (س) إلى: عياش.

حدَّثه عن الأعمش، ومثل: خَلَّاد بن يحيى حدَّثه عن عيسى بن طَهْمان، ومثل: عليِّ بن عيَّاش وعصام بن خالد حدَّثاه عن حَرِيز بن عثمان، وشيوخُ هؤلاء كلهم من التابعين.

الطبقة الثانية: مَن كان في عَصْر هؤلاء لكن لم يَسمَعْ من ثِقاتِ التابعين: كآدم بن أبي إياس، وأبي مُسهِر عبد الأعلى بن مُسهِر، وسعيد بن أبي مريم، وأيوبَ بن سليمان بن بلال، وأمثالِهم.

الطبقة الثالثة: هي الوُسْطى من مشايخه، وهم من لم يَلْقَ التابعين بل أَخذ عن كِبار تَبَعِ الأتباع كسليمان بن حَرْب، وقُتَيبة بن سعيد، ونُعَيم بن حمَّاد، وعلي بن المديني، ويحيى بن مَعين، وأحمد بن حَنبَل، وإسحاق بن راهويه، وأبي بكر وعثمان ابنَيْ أبي شَيْبة، وأمثالِ هؤلاء، وهذه الطبقة قد شاركه مسلمٌ في الأخذ عنهم.

الطبقة الرابعة: رُفَقاؤه في الطَّلب ومن سمع قبلَه قليلاً: كمحمد بن يحيى الذُّهْلي، وأبي حاتم الرازي، ومحمد بن عبد الرحيم صاعقةَ، وعَبْدِ بن حُمَيد، وأحمد بن النَّضْر، وجماعةٍ من نظرائهم، وإنما يُخرِّجُ عَن هؤلاء ما فاته عن مشايخه، أو ما لم يَجِدْه عند غيرهم.

الطبقة الخامسة: قومٌ في عِدَاد طلبته في السِّنِّ والإسناد سمع منهم للفائدة: كعبد الله بن حمَّاد الآمُليِّ، وعبد الله بن أُبيٍّ القاضي[1] الخُوارِزْمي، وحُسين بن محمد القَبَّاني، وغيرهم، وقد روى عنهم أشياء يسيرةً، وعَمِلَ في الرواية عنهم بما روى عثمان بن أبي شَيْبة عن وكيع قال: لا يكون الرجلُ عالماً حتى يُحدِّثَ عمَّن هو فوقَه وعمَّن هو مثلُه وعمَّن هو دونَه. وعن البخاريِّ أنه قال: لا يكون المحدِّثُ كاملاً حتى يكتبَ عمَّن هو فوقَه وعمَّن هو مثله وعمَّن هو دونه.

ذكر سيرته وشمائله وزهده وفضائله

قال وَرَّاقُه: سمعتُ محمدَ بن خِدَاش يقول: سمعتُ أحمد بن حفص[2] يقول: دخلتُ على إسماعيلَ والد أبي عبد الله عند موته فقال: لا أعلمُ في مالي درهماً من حرامٍ ولا درهماً من شُبْهة.

(١) تحرَّف في (س) إلى: عبد الله بن أبي العاصي.

(٢) في الأصول و(س): «محمد بن خراش يقول: سمعت أحيَد بن حفص»، والمثبت من «سير أعلام النبلاء» ١٢/ ٤٤٧، ويغلب على ظننا أنه الصواب.

قلت: وحَكَى ورَّاقُه: أنه وَرِثَ من أبيه مالاً جليلاً، فكان يُعطيه مُضارَبةً، فقطَعَ له غريمٌ خمسة وعشرين ألفاً، فقيل له: استعِنْ بكُتَّاب الوالي، فقال: إن أخذتُ منهم كتاباً طَمِعُوا، ولن أبيع ديني بدنياي. ثم صالح غريمه على أن يُعطيَه كلَّ شهر عشرة دراهمَ، وذهب ذلك المالُ كلُّه.

وقال: سمعتُه يقول: ما تولَّيتُ شراءَ شيء قطُّ ولا بيعَه، كنت آمُرُ إنساناً فيشتري لي، قيل له: ولِـمَ؟ قال: لِـمَا فيه من الزيادة والنُّقصان والتخليط.

وقال غُنْجار في «تاريخه»: حدَّثنا أحمدُ بن محمد بن عمر المقرئُ، حدثنا أبو سعيد بكر ابن مُنِير قال: كان حُمِلَ إلى محمد بن إسماعيل بضاعةٌ أنفَذَها إليه أبو حفص، فاجتمع بعضُ التجار إليه بالعَشِيَّة وطلبوها منه بربْح خمسة آلاف درهم، فقال لهم: انصرفوا الليلة، فجاءه من الغد تجّار آخرون فطلبوا منه البضاعة بربح عشرة آلاف، فرَدَّهم وقال: إني نويتُ البارحةَ أن أدفع إلى الأوَّلين، ودفعها إليهم وقال: لا أُحبُّ أن أَنقُضَ نيَّتي.

وقال ورَّاقُ البخاري: سمعتُه يقول: خرجتُ إلى آدم بن أبي إياس، فتأخَّرَتْ نَفَقتي حتى جعلتُ أتناول حشيشَ الأرض، فلما كان في اليوم الثالث أتاني رجلٌ لا أعرفُه فأعطاني صُرَّةً فيها دنانير. قال: وسمعته يقول: كنتُ أستغلُّ في كل شهر خمس مئة درهم فأُنفِقُها في الطَّلَب، وما عندَ الله خيرٌ وأبقى.

وقال عبد الله بن محمد الصَّارفي: كنت عند محمد بن إسماعيل في منزله فجاءته جاريتُه وأرادَتْ دخولَ المنزل، فعَثَرَت على مِحْبرةٍ بين يديه، فقال لها: كيف تمشينَ؟ قالت: إذا لم يكن طريقٌ كيف أمشي؟ فبَسَطَ يديه وقال: اذهبي فقد أَعتقتُكِ، قيل له: يا أبا عبد الله، أَغضَبَتكَ؟ قال: فقد أرضيتُ نفسي بما فعلتُ.

وقال ورَّاق البخاري: رأيتُه استلقى ونحن بِفَرَبْر في تصنيف كتاب التفسير، وكان أتعَبَ نفسَه في ذلك اليوم في التخريج، فقلت له: إني سمعتُك تقول: ما أتيتُ شيئاً بغير علم، فما الفائدةُ في الاستلقاء؟ قال: أتعبتُ نفسي اليومَ، وهذا ثَغْرٌ خَشِيتُ أن يَحدُثَ حَدَثٌ من أمر العدو،

فأحببتُ أن أستريحَ وآخذَ أُهْبةً، فإن غافَصَنا[1] العدوُّ كان بنا حَرَاكٌ.

قال: وكان يركبُ إلى الرَّمي كثيراً، فما أعلمُ أني رأيته في طُولِ ما صَحِبتُه أخطأ سهمُه الهدفَ إلّا مرتين، بل كان يصيب في كل ذلك ولا يُسبَق، قال: وركبنا يوماً إلى الرمي ونحن بفِرَبْر، فخرجنا إلى الدَّرْب الذي يؤدِّي إلى الفُرْضة، فجَعَلْنا نَرْمي فأصاب سهمُ أبي عبد الله وَتِدَ القَنطَرة التي على النَّهر، فانشقَّ الوتدُ، فلما رأَى ذلك نزل عن دابته فأخرجَ السهمَ من الوتدِ وتركَ الرميَ وقال لنا: ارجِعُوا، فرَجَعْنا: فقال لي: يا أبا جعفر، لي إليك حاجةٌ، وهو يتنفَّس الصُّعَداء، فقلت: نعم، فقال: تذهبُ إلى صاحب القَنطَرة فتقول: إنّا أخْلَلنا بالوَتِد، فنحبُّ أن تأذنَ لنا في إقامة بَدَلِه أو تأخذ ثمنه أو تجعلنا في حِلٍّ مما كان منا، وكان صاحبُ القَنطرة حميدَ بن الأخضر، فقال لي: أبلِغْ أبا عبد الله السلامَ، وقل له: أنت في حِلٍّ مما كان منك، فإنَّ جميع مِلْكي لك الفِداءُ، فأبلغت الرسالةَ فتهلَّل وجهُه وأظهر سروراً كثيراً، وقرأ ذلك اليومَ للغرباء خمس مئة حديث، وتصدَّق بثلاث مئة درهم.

قال: وسمعته يقول لأبي مَعشَرٍ الضرير: اجعَلْني في حِلٍّ يا أبا مَعْشر، فقال: مِن أيِّ شيء؟ فقال: رَوَيتُ حديثاً يوماً فنظرتُ إليك وقد أُعجِبتَ به وأنت تُحرِّكُ رأسَك ويديك، فتبسَّمتُ من ذلك، قال: أنت في حِلٍّ رحمك الله يا أبا عبد الله.

قال: وسمعتُه يقول: دعوتُ ربّي مرّتين فاستجاب لي ـ يعني: في الحال ـ فلن أحبَّ أن أدعوَ بعدُ، فلعله ينقص حسناتي. قال: وسمعته مرّةً يقول: لا يكونُ لي خَصْمٌ في الآخرة، فقلت: إن بعض الناس يَنقِمُونَ عليك «التاريخَ» يقولون: فيه اغتيابُ الناس، فقال: إنما رَوَينا ذلك روايةً ولم نَقُلْه من عند أنفسنا، وقد قال النبيُّ ﷺ: «بئسَ أخو العَشِيرة»[2]. قال: وسمعته يقول: ما اغتبتُ أحداً قطُّ منذ علمتُ أنَّ الغِيبةَ حرام.

قلت: وللبخاري في كلامه على الرجال تَوَقٍّ زائدٌ، وتحرٍّ بليغ، يَظهرُ لمن تأمَّل كلامه في الجَرح والتعديل، فإنه أكثرُ ما يقول: سَكَتُوا عنه، فيه نظرٌ، تركوه، ونحو هذا، وقَلَّ أن يقول:

---

(١) غافَصَنا: فاجأنا وأَخَذَنا على غِرَّةٍ منّا.

(٢) أخرجه البخاري في «الصحيح» برقم (٦٠٣٢).

كذَّاب أو وضَّاع، وإنما يقول: كذَّبه فلانٌ، رَمَاه فلان؛ يعني بالكذب. أخبرني أحمد ابن عمر اللُّؤلؤي، عن الحافظ أبي الحجَّاج المِزِّي، أن أبا الفتح الشَّيباني أخبره: أخبرنا أبو اليُمْن الكِنْدي، أخبرنا أبو منصور القَزَّاز، أخبرنا الخطيب أبو بكر بن ثابتٍ، أخبرني أبو الوليد الدَّرْبَنْدي، أخبرنا محمد بن أحمد بن سليمان، حدثنا أحمد بن محمد بن عمر، سمعتُ بَكْر بن مُنِير يقول: سمعتُ محمد بن إسماعيل البخاريَّ يقول: إني لأرجو أن ألقى الله ولا يُحاسِبُني أني اغتَبتُ أحداً.

وبه إلى بكر بن مُنير قال: كان محمد بن إسماعيل البخاريُّ ذات يوم يصلِّي، فلَسَعَه الزُّنْبُور سبعَ عشرةَ مرةً، فلما قضى صلاته قال: انظُروا أيْشٍ هذا الذي آذاني في صلاتي؟ فنظروا فإذا الزُّنبُور قد ورَّمه في سبعة عشر موضعاً ولم يَقطَعْ صلاته. قلت: ورُوِّيناها عن محمد بن أبي حاتم وَرَّاقه، وقال في آخرها: كنتُ في آيةٍ فأحببتُ أن أُتمَّها.

وقال ورَّاقُه أيضاً: كان بِفرَبْر، وكان أبو عبد الله يبني رِباطاً مما يلي بُخارَى، فاجتمع بشرٌ كثير يُعِينونُه على ذلك، وكان يَنقُل اللَّبِن، فكنت أقول له: يا أبا عبد الله، إنك تُكفَى ذلك، فيقول: هذا الذي يَنفعُني. قال: وكان ذَبَحَ لهم بقرةً، فلما أدرَكَت القُدورُ دعا الناسَ إلى الطعام، وكان معه مئة نفس أو أكثر، ولم يكن عَلِمَ أنه يجتمع ما اجتمع، وكنا أخرَجْنا معه من فِرَبْر خبزاً بثلاثة دراهم، وكان الخبز إذ ذاك خمسةُ أَمْناءٍ بدرهم، فألقينا بين أيديهم، فأكل جميعُ مَن حَضَرَ وفَضَلَت أرغفةٌ صالحة. قال: وكان قليلَ الأكل جداً، كثيرَ الإحسان إلى الطلبة، مُفرِطَ الكَرَم.

وحَكَى أبو الحسن يوسف بن أبي ذر البخاري: أن محمد بن إسماعيل مَرِضَ، فعرضوا ماءَه على الأطبَّاء، فقالوا: إنَّ هذا الماء يُشبِهُ ماء بعض أساقفة النصارى، فإنهم لا يأْتَدِمُون، فصَدَّقهم محمدُ بن إسماعيل وقال: لم أأتدِمْ منذ أربعين سنةً، فسُئلوا عن علاجه فقالوا: علاجُه الأُدُم، فامتنع حتى ألحَّ عليه المشايخُ وأهلُ العلم، فأجابهم إلى أن يأكل مع الخبز سُكَّرةً.

وقال الحاكم أبو عبد الله الحافظ: أخبرني محمد بن خالد، حدثنا مُسبِّح[١] بن سعيد قال: كان محمد بن إسماعيل البخاري إذا كان أوَّلُ ليلة من شهر رمضان يجتمع إليه أصحابُه فيصلِّي بهم، ويقرأُ في كل ركعةٍ عشرين آيةً، وكذلك إلى أن يَختِم القرآن، وكان يقرأ في السَّحَر ما بين النصف إلى الثلث من القرآن، فيَختِم عند السَّحَر في كلِّ ثلاث ليال، وكان يَختِمُ بالنهار في كل يوم خَتْمةً، ويكون خَتْمه عند الإفطار كلَّ ليلة ويقول: عند كل خَتمَةٍ دعوةٌ مستجابة.

وقال محمد بن أبي حاتم الوَرَّاق: كان أبو عبد الله إذا كنتُ معه في سفرٍ يجمعُنا بيتٌ واحد إلّا في القَيْظ، فكنت أراه يقوم في الليلة الواحدة خمسَ عشرةَ مرةً إلى عشرين مرةً، في كل ذلك يأخذ القَدَّاحة فيُورِي ناراً بيده ويُسرِجُ ويُخرِجُ أحاديث فيُعلِّم عليها، ثم يضعُ رأسه، فقلت له: إنك تَحمِلُ على نفسك، كلُّ هذا ولا توقظني؟ قال: أنت شابٌّ فلا أحِبُّ أن أُفسِدَ عليك نومك، قال: وكان يُصلِّي في وقت السَّحَر ثلاث عشرة ركعةً ويُوتِرُ منها بواحدة. قال: وكان معه شيءٌ من شَعَرِ النبي ﷺ فجعله في ملبوسه.

قال: وسمعته يقول وقد سُئِلَ عن خبرِ حديثٍ[٢]: يا أبا فلان، تُراني أُدلِّسُ وقد تركتُ عشرةَ آلاف حديث لرجلٍ لي فيه نظرٌ، وتركتُ مثلَها أو أكثرَ منها لغيره لي فيه نظرٌ؟!

وقال الحافظ أبو الفضل أحمد بن علي السُّلَيماني: سمعت علي بن محمد بن منصور يقول: سمعت أبي يقول: كنا في مجلس أبي عبد الله البخاري، فرفع إنسانٌ من لحيته قَذَاةً فطرَحَها إلى الأرض، قال: فرأيتُ محمد بن إسماعيل ينظر إليها وإلى الناس، فلما غَفَلَ الناسُ رأيتُه مدَّ يده فرفع القذاةَ من الأرض فأدخلها في كُمِّه، فلما خرج من المسجد رأيته أخرجها فطرحها على الأرض، فكأنه صانَ المسجدَ عمّا يُصانُ عنه لحيتُه.

---

(١) تحرَّف في (س) إلى: مقسم.

(٢) هاهنا في حاشية الأصل ما نصُّه: يعني: عن الإخبار بحديث، بمعنى: أنه يرويه بصيغة غير محتملة للتدليس، كأخبرنا مثلاً.

وأخرج الحاكم في «تاريخه» من شِعْره قوله:

اغتنمْ في الفراغِ فضلَ ركوعٍ فعسى أن يكون موتُك بَغْتَهْ
كم صحيحٍ رأيتُ من غير سُقمٍ ذهَبتْ نفسُه الصحيحةُ فَلتَهْ

قلت: وكان من العجائب أنه هو وَقَعَ له ذلك أو قريب منه كما سيأتي في ذِكْر وفاته، ولما نُعِيَ إليه عبدُ الله بن عبد الرحمن الدارميُّ الحافظ أنشد:

إنْ عشتَ تُفجَعُ بالأحبَّةِ كلِّهمْ وبقاءُ نفسِك لا أبا لكَ أَفجَعُ

ذكر ثناءِ الناس عليه وتعظيمهم له

فأوَّلُهم مشايخُه، قال سليمان بن حَرْب ـ ونَظَر إليه يوماً ـ فقال: هذا يكون له صِيتٌ. وكذا قال أحمد بن حفص نحوه، وقال البخاري: كنت إذا دخلتُ على سليمان بن حرب يقول: بَيِّنْ لنا غلطَ شُعْبة.

وقال محمد بن أبي حاتم: سمعت البخاريَّ يقول: كان إسماعيل بن أبي أُوَيْس إذا انتخبتُ من كتابه، نَسَخَ تلك الأحاديث لنفسه وقال: هذه الأحاديث انتخبَها محمدُ بن إسماعيل من حديثي.

قال: وسمعتُه يقول: اجتمعَ أصحابُ الحديث فسألوني أن أكلِّم لهم إسماعيلَ بن أبي أُويس ليزيد لهم في القراءة، ففعلتُ فدعا الجاريةَ فأمرها أن تُخرِجَ صُرَّةَ دنانير وقال: يا أبا عبد الله، فَرِّقْها عليهم، قلتُ: إنما أرادوا الحديثَ، قال: قد أجبتُكَ إلى ما طلبوا من الزيادة، غيرَ أني أُحبُّ أن يُضَمَّ هذا إلى ذاك.

قال: وقال لي ابنُ أبي أُويس: انظُر في كتبي، وجميعُ ما أملِك لك، وأنا شاكرٌ لك أبداً ما دمتُ حيّاً.

وقال حاشد بن إسماعيل: قال لي أبو مصعب أحمد بن أبي بكر الزُّهري: محمد بن إسماعيل أفقهُ عندنا وأبصرُ بالحديث من أحمد بن حنبل، فقال له رجلٌ من جلسائه: جاوزت الحدَّ! فقال

له أبو مصعب: لو أدركتَ مالكاً، ونظرتَ إلى وجهه ووجه محمد بن إسماعيل لقلتَ: كلاهما واحدٌ في الحديث والفقه. قلت: عَبَّرَ بقوله: ونظرتَ إلى وجهه، عن التأمّل في معارفه.

وقال عَبْدانُ بن عثمان الـمَرْوزي: ما رأيتُ بعينيَّ شاباً أبصرَ من هذا؛ وأشار إلى محمد ابن إسماعيل.

وقال محمد بن قُتيبة البخاري: كنتُ عند أبي عاصم النَّبيل، فرأيت عنده غلاماً فقلتُ له: من أين؟ قال: من بُخارى، قلت: ابنُ مَن؟ قال: ابنُ إسماعيل، فقلتُ: أنت من قَرَابتي، فقال لي رجلٌ بحَضْرة أبي عاصم: هذا الغلامُ يناطحُ الكِباش، يعني: يقاوم الشيوخَ.

وقال قُتيبة بن سعيد: جالستُ الفقهاء والزُّهَّاد والعُبَّاد، ما رأيتُ منذ عَقَلتُ مثلَ محمد ابن إسماعيل، وهو في زمانه كعمرَ في الصّحابة. وعن قتيبة أيضاً قال: لو كان محمد بن إسماعيل في الصّحابة لكان آية. وقال محمد بن يوسف الهَمْداني: كنّا عند قتيبة، فجاء رجل شعراني يقال له: أبو يعقوب، فسأله عن محمد بن إسماعيل، فقال: يا هؤلاء، نظرتُ في الحديث ونظرتُ في الرأي، وجالست الفقهاء والزهاد والعُبّاد، ما رأيت منذ عَقَلتُ مثل محمد بن إسماعيل. قال: وسُئِلَ قتيبةُ عن طلاق السَّكْران، فدخل محمدُ بن إسماعيل فقال للسائل: هذا أحمدُ بن حَنبل وإسحاق بن راهويه وعليُّ بن المديني قد ساقهم اللهُ إليك؛ وأشار إلى البخاري.

وقال أبو عمرو الكِرْماني: حكيتُ لِمِهْيار بالبصرة عن قُتيبة بن سعيد أنه قال: لقد رُحِلَ إليَّ من شرق الأرض وغربها، فما رَحَلَ إليَّ مثل محمد بن إسماعيل، فقال مِهيارٌ: صدق قتيبةُ، أنا رأيته مع يحيى بن معين وهما جميعاً يختلفان إلى محمد بن إسماعيل، فرأيتُ يحيى ينقادُ له في المعرفة. وقال إبراهيم بن محمد بن سَلَام: كان الرُّتُوت من أصحاب الحديث مثلُ سعيد بن أبي مريم وحَجَّاج بن مِنهال وإسماعيل بن أبي أُويس والحُمَيدي ونُعَيم بن حماد والعَدَني: يعني محمدَ بن يحيى بن أبي عمر، والخلّال: يعني الحسن بن علي الحُلْواني، ومحمد بن ميمون ـ هو الخيّاط ـ وإبراهيم بن المنذر وأبي كُرَيب محمد بن العلاء وأبي سعيدٍ

عبد الله بن سعيد الأشجّ وإبراهيم بن موسى ـ هو الفَرَّاء ـ وأمثالهم، يَقْضُون لمحمد بن إسماعيل البخاري على أنفسهم في النَّظَر والمعرفة. قلت: الرُّتُوت بالراء المهملة والتاء المثناة فوقُ، وبعدَ الواو مُثنَّاةٌ أخرى: هم الرُّؤَساء، قاله ابن الأعرابي وغيره.

وقال أحمدُ بن حنبل: ما أخرَجَت خراسانُ مثلَ محمد بن إسماعيل. رواه الخطيبُ بسندٍ صحيح عن عبد الله بن أحمد بن حنبل عن أبيه، ولما سأله ابنُه عبدُ الله عن الحُفَّاظ فقال: شَبابٌ من خُراسان، فعدَّه فيهم فبدأ به.

وقال يعقوب بن إبراهيم الدَّوْرَقي ونُعَيم بن حماد الخُزَاعي: محمد بن إسماعيل البخاري فقيهُ هذه الأمة.

وقال بُندَارٌ محمدُ بن بشار: هو أفقه خلق الله في زماننا.

وقال الفِرَبْري: سمعتُ محمد بنَ أبي حاتم يقول: سمعتُ حاشدَ بن إسماعيل يقول: كنتُ بالبصرة فسمعت بقدوم محمد بن إسماعيل، فلما قَدِمَ قال محمدُ بن بشَّار: دَخَل اليومَ سيدُ الفقهاء. وقال محمدُ بن إبراهيم البُوشَنْجي: سمعتُ بُنْداراً سنة ثمان وعشرين يقول: ما قَدِمَ علينا مثلُ محمد بن إسماعيل. وقال بُندارٌ: أنا أفتَخِرُ به منذ سنين.

وقال موسى بن قُرَيش: قال عبد الله بن يوسف التِّنِّيسي للبخاري: يا أبا عبد الله، انظُر في كتبي وأخبرني بما فيها من السَّقْط، فقال: نعم.

وقال البخاري: دخلتُ على الحُمَيدي وأنا ابنُ ثمان عشرة سنة، يعني أولَ سنةٍ حجَّ، فإذا بينه وبين آخرَ اختلافٌ في حديث، فلما بَصُرَ بي قال: جاءَ من يَفصِلُ بيننا، فعَرَضا عليَّ الخصومةَ، فقضيتُ للحُميدي، وكان الحقُّ معه.

وقال البخاري: قال لي محمد بن سَلَام البِيكَندي: انظُرْ في كتبي، فما وَجَدْتَ فيها من خطأ فاضرب عليه، وقال له بعضُ أصحابه: مَن هذا الفتى؟ فقال: هذا الذي ليس مثلُه. وكان محمدُ بن سَلَام المذكور يقول: كلَّما دخل عليَّ محمدُ بن إسماعيل تحيَّرت، ولا أزال خائفاً منه؛ يعني يخشى أن يخطئ بحَضْرته، وقال سُلَيم بن مجاهد: كنت عند محمد بن سَلَام فقال: لو جئتَ قبلُ،

لرأيت صبياً يحفظ سبعينَ ألفَ حديث.

وقال حاشد بن إسماعيل: رأيتُ إسحاق بن راهويه جالساً على المنبر والبخاريُّ جالس معه، وإسحاق يُحدِّثُ، فمَرَّ بحديثٍ فأنكره محمد، فرجع إسحاقُ إلى قوله، وقال: يا مَعشرَ أصحابِ الحديث، انظُرُوا إلى هذا الشاب واكتُبوا عنه، فإنه لو كان في زمن الحسن بن أبي الحسن البَصْري لاحتاجَ إليه لمعرفته بالحديث وفِقْهه.

وقال البخاريُّ: أخذَ إسحاقُ بن راهويه كتاب «التاريخ» الذي صنَّفْتُه، فأدخله على عبد الله بن طاهرٍ الأمير فقال: أيُّها الأميرُ، ألا أُريك سِحْراً؟

وقال أبو بكر المديني: كنا يوماً عند إسحاق بن راهويه ومحمدُ بن إسماعيل حاضرٌ، فمرَّ إسحاقُ بحديث ودُونَ صحابيِّه عطاءٌ الكَيْخاراني، فقال له إسحاقُ: يا أبا عبد الله، أَيشٍ هي كَيْخارانُ؟ قال: قريةٌ باليمن، كان معاويةُ بَعَثَ هذا الرجل الصحابي إلى اليمن فسمع منه عطاءٌ هذا حديثين، فقال له إسحاق: يا أبا عبد الله، كأنك شَهِدتَ القوم.

وقال البخاري: كنتُ عند إسحاق بن راهويه فسُئِلَ عمَّن طَلَّقَ ناسِياً، فسكتَ طويلاً مفكِّراً، فقلتُ أنا: قال النبي ﷺ: «إنَّ اللهَ تَجاوَزَ عن أُمَّتي ما حَدَّثتْ به أنفُسَها ما لم تَعْمَل به أو تكَلَّمْ»[1]، وإنما يُرَادُ مُباشرةُ هؤلاء الثلاث: العمل والقلب أو الكلام والقلب، وهذا لم يَعتقِدْ بقلبه، فقال لي إسحاقُ: قوَّيتَني قوَّاكَ الله، وأفتَى به.

وقال أبوالفضل أحمد بن سلمة النَّيسابوري: حدَّثني فتحُ بن نوح النَّيسابوري قال: أتيت عليَّ بن المديني فرأيتُ محمدَ بن إسماعيل جالساً عن يمينه، وكان إذا حَدَّث التَفَتَ إليه مَهابةً له.

وقال البخاري: ما استَصغَرتُ نفسي عند أحدٍ إلا عند عليّ بن المديني، وربما كنتُ أُغرِبُ عليه. قال حامدُ بن أحمد: فذكرتُ هذا الكلام لعلي بن المديني، فقال لي: دَعْ قوله، هو ما رأى مثلَ نَفْسِه.

---

(١) أخرجه البخاري في «الصحيح» برقم (٢٥٢٨) و(٥٢٦٩) و(٦٦٦٤) من حديث أبي هريرة ﷺ.

وقال البخاري أيضاً: كان عليُّ بن المديني يسألني عن شيوخ خُراسان، فكنتُ أذكُر له محمد بن سَلَام فلا يعرفُه، إلى أن قال لي يوماً: يا أبا عبد الله، كلُّ من أثنيتَ عليه فهو عندنا الرِّضا.

وقال البخاريُّ: ذاكَرَني أصحابُ عَمْرو بن علي الفَلَّاس بحديثٍ فقلتُ: لا أعرفُه، فسُرُّوا بذلك، وصاروا إلى عمرو بن علي فقالوا له: ذاكَرْنا محمدَ بن إسماعيل بحديث فلم يعرفه، فقال عمرو بن علي: حديثٌ لا يعرفُه محمد بن إسماعيل ليس بحديثٍ. وقال أبو عمرو الكِرْماني: سمعتُ عمرو بن علي الفَلَّاس يقول: صديقي أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري ليس بخُراسان مثلُه.

وقال رجاءُ بن مُرَجّى: فَضْلُ محمدِ بن إسماعيل على العلماء كفَضْل الرِّجال على النساء. وقال أيضاً: هو آيةٌ من الآيات تمشي على ظَهْر الأرض.

وقال الحسين بن حُرَيث: لا أعلمُ أني رأيت مثل محمد بن إسماعيل، كأنه لم يُخلَق إلا للحديث، وقال أحمد بن الضَّوْء: سمعتُ أبا بكر بن أبي شَيْبة ومحمد بن عبد الله بن نُمَير يقولان: ما رأينا مثلَ محمد بن إسماعيل، وكان أبو بكر بن أبي شَيبة يسمِّيه البازِلَ؛ يعني الكامل.

وقال أبو عيسى التِّرمذي: كان محمدُ بن إسماعيل عند عبد الله بن مُنِير، فقال له لما قام: يا أبا عبد الله، جعلَك اللهُ زَيْنَ هذه الأمة، قال أبو عيسى: فاستجابَ الله له فيه. وقال أبو عبد الله الفِرَبْري: رأيتُ عبد الله بن مُنير يكتب عن البخاري، وسمعته يقول: أنا من تلامذته. قلت: عبد الله بن مُنِير من شيوخ البخاري، فقد حَدَّث عنه في «الجامع الصحيح»، وقال: لم أرَ مثلَه، وكانت وفاتُه سنةَ مات أحمدُ بن حنبل.

وقال محمد بن أبي حاتم الوَرَّاق: سمعتُ يحيى بن جعفر البيكَندي يقول: لو قَدَرتُ أن أزيدَ من عمري في عمر محمد بن إسماعيل لفعلتُ، فإن موتي يكون موتَ رجلٍ واحدٍ، وموتُ محمد ابن إسماعيل فيه ذهابُ العلم. وقال أيضاً: سمعتُه يقول له: لولا أنت ما استَطَبْتُ العيشَ

بِبُخارى. وقال عبد الله بن محمد الـمُسنَدي: محمد بن إسماعيل إمامٌ، فمن لم يجعله إماماً فاتَّهِمْه. وقال أيضاً: حُفَّاظ زماننا ثلاثة، فبدأ بالبخاري.

وقال علي بن حُجْر: أخرجَتْ خُراسانُ ثلاثةً: البخاريَّ، فبدأ به، قال: وهو أبصرُهم وأعلمهم بالحديث وأفقههم، قال: ولا أعلمُ أحداً مثلَه.

وقال أحمد بن إسحاق السُّرْماري: مَن أرادَ أن ينظر إلى فقيهٍ بحقِّه وصِدْقِه، فلينظُر إلى محمد بن إسماعيل.

وقال حاشدٌ: رأيت عمرَو بن زُرَارة ومحمد بن رافع عند محمد بن إسماعيل وهما يسألانه عن عِلَلِ الحديث، فلما قاما قالا لمن حضر المجلِسَ: لا تُخدَعُوا عن أبي عبد الله، فإنه أفقهُ منَّا وأبصرُ. قال: وكنا يوماً عند إسحاق بن راهويه وعمرو بن زُرَارة وهو يَستَملي على أبي عبد الله، وأصحابُ الحديث يكتبون عنه، وإسحاقُ يقول: هو أبصرُ منِّي، وكان أبو عبد الله إذ ذاك شابّاً.

وقال الحافظ أبو بكر الإسماعيلي: أخبرني عبد الله بن محمد الفَرْهَياني قال: حضرتُ مجلسَ ابن إشْكاب، فجاءه رجلٌ ـ ذكر اسمه ـ من الحفَّاظ فقال: ما لنا بمحمد بن إسماعيل طاقة، فقام ابنُ إشْكاب وترك المجلس غضباً من التكلم في حق محمد بن إسماعيل.

وقال عبد الله بن محمد بن سعيد بن جعفر: لما مات أحمدُ بن حرب النَّيسابوري، رَكِبَ إسحاقُ بن راهويه ومحمدُ بن إسماعيل يُشيِّعانِ جنازته، فكنت أسمعُ أهلَ المعرفة ينظرون ويقولون: محمد أفقهُ من إسحاق.

ذكر طرفٍ من ثناء أقرانه وطائفةٍ من أتباعِه تنبيهاً بالبعض على الكلِّ

قال أبو حاتم الرازي: لم تُخرِجْ خُراسانُ قطُّ أحفظَ من محمد بن إسماعيل، ولا قَدِمَ منها إلى العراق أعلمُ منه.

وقال محمد بن حُرَيث: سألتُ أبا زُرْعة عن ابن لَهِيعة، فقال لي: تَرَكَه أبو عبد الله؛ يعني البخاريَّ.

وقال الحُسين بن محمد بن عبيد المعروف بالعِجْل[1]: ما رأيتُ مثل محمدِ بن إسماعيل، ومسلمٌ حافظٌ ولكنه لم يكن يَبلُغ مبلغَ محمد بن إسماعيل. قال العجل: ورأيتُ أبا زُرْعة وأباحاتم يَستمعانِ إليه، وكان أُمَّةً من الأمم، ديِّناً فاضلاً، يُحسِنُ كلَّ شيء، وكان أعلمَ من محمد بن يحيى الذُّهلي بكذا وكذا.

وقال عبد الله بن عبد الرحمن الدارميُّ: قد رأيتُ العلماء بالحَرَمين والحجاز والشام والعراق، فما رأيتُ فيهم أجمعَ من محمد بن إسماعيل. وقال أيضاً: هو أعلمُنا وأفقهُنا، وأكثرُنا طلباً. وسُئِلَ الدارميُّ عن حديث، وقيل له: إن البخاريَّ صحَّحه، فقال: محمدُ بن إسماعيل أبصرُ منِّي، وهو أكيسُ خَلْقِ الله، عَقَلَ عن الله ما أمَرَ به ونَهَى عنه في كتابه وعلى لسان نبيِّه، إذا قرأ محمدٌ القرآنَ اشتغل قلبُه وبصرُه وسمعُه، وتَفكَّر في أمثاله، وعَرَفَ حلالَه من حرامه.

وقال أبو الطيِّب حاتم بن منصور: كان محمد بن إسماعيل آيةً من آيات الله في بصره ونفاذه في العِلم.

وقال أبو سهل محمود بن النَّضْر الفقيه: دخلتُ البصرةَ والشام والحجاز والكوفة ورأيتُ علماءَها، فكلَّما جَرَى ذِكرُ محمد بن إسماعيل فَضَّلوه على أنفسهم. وقال أبو سهل أيضاً: سمعتُ أكثرَ من ثلاثين عالماً من علماءِ مصرَ يقولون: حاجَتُنا في الدنيا النظرُ إلى محمد بن إسماعيل.

وقال صالح بن محمدٍ جَزَرةٌ: ما رأيتُ خراسانياً أفهمَ من محمد بن إسماعيل، وقال أيضاً: كان أحفظَهم للحديث. قال: وكنت أَستَمْلي له ببغدادَ، فبَلَغَ مَن حَضَرَ المجلسَ عشرين ألفاً.

وسُئِلَ الحافظ أبو العباس الفضل بن العباس المعروف بفَضْلَكَ الرازي: أيُّما أحفظُ محمد

(١) كذا وقع هنا، وهو خطأ، والصواب: الحسين بن محمد المعروف بعُبَيد العجل، وعبيد لقبٌ للحسين بن محمد بن حاتم، ويلقب بالعجل أيضاً، انظر «تاريخ بغداد» ٨/ ٩٣.

ابن إسماعيل أو أبو زُرْعة؟ فقال: لم أكن التقيتُ مع محمد بن إسماعيل، فاستقبَلَني ما بين حُلْوان وبغداد، قال: فرجعتُ معه مَرْحلةً وجَهَدتُ كلَّ الجَهدِ على أن أجيء بحديث لا يعرفُه فما أمكنني، وهو ذا أنا أُغرِبُ على أبي زُرْعة عددَ شَعْرِ رأسه. وقال محمد بن عبد الرحمن الدَّغُولي: كتب أهلُ بغداد إلى محمد بن إسماعيل البخاري كتاباً فيه:

المسلمونَ بخيرٍ ما بَقِيتَ لهمْ   وليس بَعدَكَ خيرٌ حين تُفتَقَدُ

وقال إمام الأئمة أبو بكر محمد بن إسحاق بن خُزَيمة: ما تحت أديمِ السماء أعلمُ بالحديث من محمد بن إسماعيل. وقال أبو عيسى التِّرمِذي: لم أَرَ أعلمَ بالعِلَل والأسانيد من محمد بن إسماعيل.

وقال له مسلمٌ: أشهدُ أنه ليس في الدنيا مِثْلُك.

وقال أحمد بن سَيَّار في «تاريخ مَرْو»: محمد بن إسماعيل البخاريُّ طلب العلمَ، وجالَسَ الناسَ، ورَحَلَ في الحديث ومَهَرَ فيه وأبصرَ، وكان حَسَنَ المعرفة حَسَنَ الحِفْظ، وكان يتفقَّه.

وقال أبو أحمد بن عَدِيٍّ: كان يحيى بن محمد بن صاعدٍ إذا ذُكِرَ البخاريُّ قال: ذاكَ الكبشُ النَّطَّاح.

وقال أبو عمرو الخَفَّاف: حدثنا التقيُّ النقيُّ العالم الذي لم أَرَ مثله، محمدُ بن إسماعيل، قال: وهو أعلمُ بالحديث من أحمد وإسحاق وغيرِهما بعشرين درجةً، ومن قال فيه شيئاً فعليه منِّي ألفُ لعنة. وقال أيضاً: لو دَخَلَ من هذا الباب وأنا أُحدِّثُ لمُلِئتُ منه رُعباً.

وقال عبد الله بن حماد الآمُليُّ: لَوددتُ أني كنت شعرةً في جسد محمد بن إسماعيل.

وقال سُلَيم بن مجاهد: ما رأيتُ منذ ستين سنةً أحداً أفقهَ ولا أورعَ من محمد بن إسماعيل.

وقال موسى بن هارون الحَمَّال الحافظ البغدادي: عندي لو أنَّ أهل الإسلام اجتَمَعُوا على أن ينصِّبوا آخرَ مثلَ محمد بن إسماعيل لما قدروا عليه.

وقال عبدُ الله بن محمد بن سعيد بن جعفر: سمعتُ العلماءَ بالبصرة[1] يقولون: ما في الدنيا مِثلُ محمد بن إسماعيل في المعرفة والصلاح. قال عبد الله: وأنا أقول قولَهم.

وقال الحافظ أبو العباس أحمد بن محمد بن سعيد بن عُقْدة: لو أن رجلاً كتب ثلاثين ألفَ حديثٍ لما استغنَى عن «تاريخ» محمد بن إسماعيل.

وقال الحاكم أبو أحمد في «الكُنَى»: كان أحدَ الأئمة في معرفة الحديث وجمعه، ولو قلتُ: إني لم أرَ تصنيفَ أحدٍ يُشبِهُ تصنيفه في الحُسْن والمبالغة لفعلتُ.

ولو فتحتُ باب ثناء الأئمة عليه ممن تأخَّر عن عصره لفنيَ القِرطاس، ونَفِدَت الأنفاس، فذاك بحرٌ لا ساحلَ له، وإنما ذكرتُ كلامَ ابن عُقْدة وأبي أحمد عُنْواناً لذلك، وبعدَما تقدَّم من ثناءِ كبار مشايخه عليه لا يُحتاجُ إلى حكاية مَن تأخَّر، لأن أولئك إنما أثنَوْا بما شاهدوا، ووَصَفُوا ما عَلِموا، بخلاف من بعدهم فإن ثناءَهم ووَصْفَهم مبنيٌّ على الاعتماد على ما نُقِلَ إليهم، وبين المقامَينِ فرقٌ ظاهر، وليس العِيَان كالخَبَر.

ذكر جُملٍ من الأخبار الشاهدة بسَعةِ حفظه وسَيَلان ذهنه واطِّلاعه على العلل سوى ما تقدَّم

أخبرني أبو العباس البغدادي، عن الحافظ أبي الحَجَّاج المِزِّي، أن أبا الفتح الشَّيْباني أخبره، أخبرنا أبواليُمنِ الكِنْدي، (ح) وأخبرني شيخ الحفّاظ أبو الفضل بن العراقي، أخبرني محمد بن إبراهيم الميدومي، أخبرنا أبو الفرج عبد اللطيف بن عبد المنعم، أخبرنا أبو الفرج عبد الرحمن بن علي ابن الجوزي[2]، قالا: أخبرنا أبو منصور القَزَّاز، أخبرنا الخطيب أبو بكر بن ثابتٍ الحافظُ، حدَّثني محمد بن أبي الحسن الساحلي، حدثنا أحمد بن الحسين الرازي، سمعت أبا أحمد بن عَدِيٍّ الحافظ يقول: سمعتُ عِدَّةَ مشايخ ببغداد يقولون: إن محمد بن إسماعيل البخاريَّ قَدِمَ بغدادَ، فسمع به أصحابُ الحديث، فاجتمعوا، وأرادوا امتحانَ حفظه، فعَمَدُوا إلى مئة حديثٍ فقَلَبُوا

---

(١) تحرَّف في (س) إلى: بمصر.

(٢) إسناد الحافظ العراقي لم يرد في (ع) و(ف) و(س)، وأضافه الحافظ ابن حجر بخطِّه على حاشية الأصل.

متونها وأسانيدها، وجعلوا متنَ هذا الإسناد لإسنادٍ آخرَ، وإسنادَ هذا المتن لمتنٍ آخرَ، ودفعوها إلى عَشَرةِ أنفُسٍ، لكلِّ رجلٍ عشرةُ أحاديث، وأَمَرُوهم إذا حضروا المجلسَ أن يُلْقُوا ذلك على البخاري، وأخذوا عليه الموعدَ للمجلس، فحضروا، وحضر جماعةٌ من الغُرَباء من أهل خُرَاسان وغيرهم ومن البغداديين، فلما اطمأنَّ المجلسُ بأهله انتَدَبَ رجلٌ من العشرة فسأله عن حديثٍ من تلك الأحاديث، فقال البخاريُّ: لا أعرفُه، فما زال يُلقي عليه واحداً واحداً حتى فَرَغَ والبخاريُّ يقول: لا أعرفُه، فكان العلماء ممن حَضَرَ المجلسَ يلتفتُ بعضهم إلى بعض ويقولون: فَهِمَ الرجلُ، ومن كان لم يَدْرِ القصةَ يقضي على البخاري بالعجز والتقصير وقلَّة الحفظ، ثم انتَدَبَ رجلٌ من العشرة أيضاً فسأله عن حديثٍ من تلك الأحاديث المقلوبة، فقال: لا أعرفُه، فسأله عن آخر، فقال: لا أعرفُه، فلم يَزَلْ يُلقي عليه واحداً واحداً حتى فَرَغَ من عَشَرته والبخاري يقول: لا أعرفُه، ثم انتدبَ الثالثُ والرابعُ إلى تمام العشرة، حتى فَرَغُوا كلُّهم من إلقاء تلك الأحاديث المقلوبة والبخاري لا يزيدهم على: لا أعرفُه، فلما عَلِمَ أنهم قد فَرَغُوا التَفَتَ إلى الأول فقال: أما حديثُك الأول: فقلتَ: كذا، وصوابُه كذا، وحديثُك الثاني: كذا، والثالث والرابع على الوِلَاء حتى أتى على تَمامِ العشرة، فرَدَّ كلَّ متنٍ إلى إسناده، وكلَّ إسنادٍ إلى متنه، وفعل بالآخرين مثلَ ذلك، فأقرَّ الناسُ له بالحفظ وأذعَنُوا له بالفضل.

قلت: هنا يُخضَعُ للبخاريِّ، فما العجبُ من ردِّه الخطأَ إلى الصواب، فإنه كان حافظاً، بل العجبُ من حفظه للخطأ على ترتيب ما ألقَوْهُ عليه من مرة واحدة.

ورُوِّينا عن أبي بكر الكَلْوَذاني قال: ما رأيتُ مثلَ محمد بن إسماعيل، كان يأخذ الكتابَ من العِلْم فيَطَّلعُ إليه اطِّلاعةً، فيحفظ عامةَ أطراف الأحاديث من مرة واحدة. وقد سَبَقَ ما حكاه حاشدُ بن إسماعيل في أيام طلبهم بالبصرة معه وكونُه كان يحفظ ما سمع ولا يكتُب.

وقال أبو الأزهر: كان بسَمَرْقَندَ أربع مئة محدِّث، فتجمَّعوا وأحبُّوا أن يُغالِطوا محمدَ بن إسماعيل، فأَدخلوا إسنادَ الشام في إسناد العراق، وإسنادَ العراق في إسناد الشام، وإسنادَ الحَرَم في إسناد اليمن، فما استطاعوا مع ذلك أن يَتعلَّقوا عليه بسَقْطةٍ.

وقال غُنْجار في «تاريخه»: سمعتُ أبا القاسم منصور بن إسحاق بن إبراهيم الأسدي يقول: سمعتُ أبا محمد عبد الله بن محمد بن إبراهيم يقول: سمعت يوسف بن موسى المَرْوزي يقول: كنتُ بالبصرة في جامعها إذ سمعتُ منادياً ينادي: يا أهلَ العِلْم، لقد قَدِمَ محمد بن إسماعيل البخاريُّ، فقاموا إليه وكنت معهم، فرأينا رجلاً شاباً ليس في لحيته بياضٌ، فصلَّى خلفَ الأُسْطُوانة، فلما فَرَغَ أحدَقُوا به وسألوه أن يَعقِدَ لهم مجلساً للإملاء، فأجابهم إلى ذلك، فقام المنادي ثانياً في جامع البصرة فقال: يا أهلَ العلم، لقد قَدِمَ محمدُ بن إسماعيل البخاريُّ، فسألناه بأن يَعقِدَ مجلسَ الإملاء، فأجاب بأن يجلس غداً في موضع كذا، فلما كان بالغد حَضَرَ المحدِّثون والحفَّاظ والفقهاءُ والنَّظّارةُ، حتى اجتمع قريبٌ من كذا كذا ألفَ نفس، فجلس أبو عبد الله للإملاء، فقال قبلَ أن يأخذَ في الإملاء: يا أهلَ البصرة، أنا شابٌّ، وقد سألتُموني أن أحدِّثكم، وسأحدِّثكم بأحاديث عن أهل بلدكم تستفيدونها، يعني: ليست عندكم، قال: فتعجَّب الناسُ من قوله، فأخذ في الإملاء فقال: حدثنا عبدُ الله بن عثمان بن جَبَلَة بن أبي رَوَّاد العَتَكي ببلَدِكم، قال: حدثني أبي عن شُعْبة عن منصور وغيره، عن سالم بن أبي الجَعْد، عن أنس بن مالك: أنَّ أعرابياً جاء إلى النبي ﷺ فقال: يا رسولَ الله، الرجلُ يحبُّ القومَ... الحديث، ثم قال: هذا ليس عندكم عن منصورٍ، إنما هو عندكم عن غيرِ منصور، قال يوسف بن موسى: فأملَى عليهم مجلساً من هذا النَّسَق، يقول في كل حديث: روى فلانٌ هذا الحديثَ عندَكم كذا، فأما من رواية فلان ـ يعني التي يسوقُها ـ فليست عندكم.

وقال حمدويه بن الخَطَّاب: لما قَدِمَ البخاريُّ قَدْمتَه الأخيرة من العراق، وتلقَّاه من تلقَّاه من الناس، وازدَحَموا عليه وبالَغُوا في بِرِّه، قيل له في ذلك فقال: كيف لو رأيتُم يومَ دخولنا البصرةَ؟ كأنه يشيرُ إلى قصة دخولها التي ذكرها يوسفُ بن موسى.

أُنبِئتُ عن أبي نصر بن الشِّيرازي، عن جدِّه، أنَّ الحافظ أبا القاسم بن عساكرَ أخبرَهم، أخبرنا إسماعيلُ بن أبي صالح، أخبرنا أبو بكر بن خَلَف، أخبرنا الحاكم أبو عبد الله (ح). وقرأتُه عالياً على أبي بكر الفَرَضِي، عن القاسم بن مُظفَّر، أخبرنا عليُّ بن الحسين بن علي، عن الحافظ أبي

الفضل بن ناصر وأبي الفضل المِيهَني قالا: أخبرنا أبو بكر بن خلف ـ قال ابنُ ناصرٍ: إجازةً ـ أخبرنا الحاكم قال: حدثني أبو سعيدٍ أحمد بن محمد النَّسَوي، حدثني أبو حسان مَهِيب بن سُلَيم، سمعتُ محمد بن إسماعيل البخاريَّ يقول: اعتَلَلتُ بنَيسابور عِلَّةً خفيفة، وذلك في شهر رمضان، فعادَني إسحاقُ بن راهويه في نفرٍ من أصحابه، فقال لي: أَفطرتَ يا أبا عبد الله؟ فقلت: نعم، فقال ـ يعني ـ: تعجَّلتَ في قَبُول الرُّخصة! فقلت: أخبرنا عَبْدانُ عن ابن المبارَك عن ابن جُرَيْج قال: قلتُ لعطاءٍ: من أيِّ المرضِ أُفطِرُ؟ قال: من أيِّ مرضٍ كان كما قال الله عزَّ وجلّ: ﴿فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا﴾، قال البخاري: لم يكن هذا عند إسحاق.

وقال محمد بن أبي حاتم الورَّاق: سمعتُ محمد بن إسماعيل يقول: لو نُشِرَ[1] بعضُ أُستاذيَّ هؤلاء لم يفهموا كيف صنَّفتُ «التاريخ» ولا عَرَفُوه، ثم قال: صنَّفتُه ثلاث مرّات.

وقال أحْيَد بن أبي جعفر والي بُخَارى: قال لي محمدُ بن إسماعيل يوماً: رُبَّ حديثٍ سمعتُه بالبصرة كتبتُه بالشام، وربَّ حديثٍ سمعتُه بالشام كتبتُه بمصر، فقلت له: يا أبا عبد الله، بتمامِه؟ فسَكَتَ.

وقال سُلَيم بن مجاهد: قال لي محمد بن إسماعيل: لا أجيءُ بحديثٍ عن الصحابة والتابعين إلّا عرفتُ مولدَ أكثرهم ووفاتَهم ومساكنَهم، ولست أرْوي حديثاً من حديث الصحابة والتابعين ـ يعني من الموقوفات ـ إلا وله أصل، أحفَظُ ذلك عن كتاب الله وسنّة رسوله.

وقال علي بن الحسين بن عاصم البِيكَندي: قَدِمَ علينا محمدُ بن إسماعيل، فقال له رجل من أَصحابنا: سمعتُ إسحاقَ بن راهويه يقول: كأني أنظُرُ إلى سبعين ألف حديث من كتابي! فقال له محمد بن إسماعيل: أوَتَعجبُ من هذا؟ لعلَّ في هذا الزمان مَن يَنظُر إلى مئتي ألفِ حديث من كتابه، وإنما عَنَى نفسَه.

وقال محمد بن حمدويه: سمعت البخاريَّ يقول: أحفظُ مئةَ ألف حديث صحيح، وأحفظُ مئتي ألف حديثٍ غير صحيح.

---

(١) كُتب بحاشية الأصل بإزاء هذه الكلمة: أي: عاشوا بعد الموت.

وقال ورَّاقُه: سمعتُه يقول: ما نمتُ البارحةَ حتى عَدَدتُ كم أدخلتُ في تصانيفي من الحديث، فإذا نحوُ مئتي ألف. وقال أيضاً: لو قيل لي شيءٌ، لما قمتُ حتى أرويَ عشرةَ آلاف حديث في الصلاة خاصةً. وقال أيضاً: قلت له: تَحفَظُ جميعَ ما أدخلتَ في مصنَّفاتك؟ فقال: لا يخفى عليَّ جميعُ ما فيها، وصنفتُ جميع كتبي ثلاثَ مرات. قال: وبَلَغني أنه شرب البَلاذُرَ، فقلت له مرةً في خَلْوة: هل من دواءٍ للحفظ؟ فقال: لا أعلم، ثم أقبلَ عليَّ فقال: لا أعلمُ شيئاً أنفعَ للحفظ من نَهْمة الرجل ومُداوَمتِه النظرَ. وقال: أقمتُ بالمدينة بعد أن حَجَجْتُ سنةً جَرْداءَ أكتبُ الحديث. قال: وأقمتُ بالبصرة خمسَ سنين معي كُتُبي أُصنِّف وأحجُّ وأرجِعُ من مكة إلى البصرة، قال: وأنا أرجو أن يُباركَ الله تعالى للمسلمين في هذه المصنَّفات. وقال البخاري: تذكَّرتُ يوماً أصحابَ أنس، فحَضَرني في ساعة ثلاث مئة نفس، وما قَدِمتُ على شيخ إلا كان انتفاعُه بي أكثرَ من انتفاعي به.

وقال ورَّاقه: عمل كتاباً في الهِبة فيه نحو خمس مئة حديث، وقال: ليس في كتاب وَكيعٍ في الهبة إلّا حديثان مُسنَدان أو ثلاثة، وفي كتاب ابن المبارك خمسة أو نحوها. وقال أيضاً: ما جلستُ للتحديث حتى عرفتُ الصحيحَ من السقيم، وحتى نظرت في كتب أهل الرأي، وما تركت بالبصرة حديثاً إلا كتبته، قال: وسمعته يقول: لا أعلم شيئاً يُحتاجُ إليه إلا وهو في الكتاب والسنة، قال: فقلتُ له: يُمكِن معرفةُ ذلك؟ قال: نعم.

وقال أحمد بن حَمْدُون الحافظ: رأيت البخاري في جنازة ومحمدُ بن يحيى الذُّهلي يسأله عن الأسماء والعِلَل، والبخاريُّ يمرُّ فيه مثل السَّهم كأنه يقرأ ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾.

وقرأتُ على عبد الله بن محمد المَقْدسي، عن أحمد بن نِعْمة شِفاهاً، عن جعفر بن علي مكاتَبةً: أنَّ السِّلَفي أخبرهم، أخبرنا أبو الفتح المالكي، أخبرنا أبو يعلى الخليل بن عبد الله الحافظ، أخبرني أبو محمد المَخْلَدي في كتابه، أخبرنا أبو حامد الأعمشيُّ الحافظ قال: كنا عند محمد بن إسماعيل البخاريِّ بنيسابور، فجاء مسلمُ بن الحَجَّاج فسأله عن حديث عُبَيد الله بن عمر عن أبي الزُّبير عن جابر قال: بَعَثَنا رسولُ الله ﷺ في سَرِيَّة ومعنا أبو عُبيدة... الحديث بطوله، فقال

البخاري: حدثنا ابن أبي أُويس، حدثني أخي عن سليمان ابن بلال عن عُبَيد الله، فذكر الحديثَ بتمامه، قال: فقرأ عليه إنسان حديثَ حَجَّاج ابن محمد عن ابن جُرَيْج عن موسى ابن عُقْبة عن سُهَيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: «كَفَّارةُ المجلسِ إذا قام العبدُ أن يقول: سبحانك اللهمَّ وبحمدك، أشهدُ أن لا إله إلا أنت، استغفرُكَ وأتوبُ إليك»[1]، فقال له مسلم: في الدنيا أحسن من هذا الحديث، ابن جُرَيج: عن موسى بن عُقْبة عن سهيل بن أبي صالح! تعرف بهذا الإسناد في الدنيا حديثاً! فقال محمد بن إسماعيل: إلّا أنه معلولٌ، فقال مسلم: لا إله إلّا الله ـ وارتعدَ أخبِرْني به، فقال: استُرْ ما سَتَرَ اللهُ، هذا حديث جليل رواه الناسُ عن حَجَّاج بن محمد عن ابن جُرَيج، فألَحَّ عليه وقَبَّلَ رأسه، وكادَ أن يبكي، فقال: اكتُبْ إن كان ولا بدَّ: حدثنا موسى بن إسماعيل حدثنا وُهَيب حدثنا موسى بن عُقْبة عن عَوْن بن عبد الله قال: قال رسول الله ﷺ: «كفَّارةُ المجلس»، فقال له مسلم: لا يُبغِضُك إلّا حاسد، وأشهدُ أن ليس في الدنيا مِثْلُك. وهكذا روى الحاكم هذه القصة في «تاريخ نيسابور» عن أبي محمد المَخْلَدي.

ورواها البيهقيُّ في «المَدْخَل» عن الحاكم أبي عبد الله على سياق آخر، قال: سمعت أبا نصر أحمد بن محمد الوَرَّاق يقول: سمعت أحمدَ بن حَمْدون القَصَّار ـ وهو أبو حامد الأعمشيُّ ـ يقول: سمعتُ مسلمَ بن الحَجَّاج وجاء إلى محمد بن إسماعيل فقبَّل بين عينيه وقال: دَعْني حتى أُقبِّل رِجْلَيكَ يا أستاذَ الأُستاذِين، وسيدَ المحدِّثين، وطبيبَ الحديث في عِلَلِه، حدَّثك محمدُ بن سَلَام حدثنا مَخْلَد بن يزيد أخبرنا ابن جُرَيج حدثني موسى بن عُقْبة عن سُهَيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة عن النبي ﷺ في كفّارةِ المجلس؟ فقال محمد بن إسماعيل: وحدثنا أحمدُ بن حنبل ويحيى بن معين قالا: حدثنا حَجَّاج بن محمد عن ابن جُرَيج قال: حدثني موسى بن عُقْبة عن سهيل عن أبيه عن أبي هريرة، أنَّ النبي ﷺ قال: «كفَّارة المجلسِ أن يقول إذا قام من مجلسه: سبحانَك ربَّنا وبحمدِك»، فقال محمد بن إسماعيل:

---

(١) هذا الحديث من هذا الطريق أخرجه أحمد في «مسنده» (١٠٤١٥)، والترمذي (٣٤٣٣)، والنسائي في «الكبرى» (١٠١٥٧) (٣٩٧م)، وقال الترمذي: حسن صحيح.

هذا حديث مَلِيح، ولا أعلمُ بهذا الإسناد في الدنيا حديثاً غيرَ هذا إلا أنه معلولٌ، حدثنا به موسى بن إسماعيل حدثنا وُهَيب حدثنا سُهَيل عن عَوْن بن عبد الله قولَه، قال محمد بن إسماعيل: هذا أَوْلَى، ولا نَذكُر لموسى بن عقبة مسنداً عن سُهَيل.

ورواها الحاكم في «علوم الحديث» له بهذا الإسناد أخصرَ من هذا السِّياق، وقال في آخرها كلاماً موهوماً، فإنه قال فيه: إنّ البخاري قال: لا أعلمُ في الباب غيرَ هذا الحديث الواحد؛ ولم يقل البخاريُّ ذلك وإنما قال ما تقدَّم، ولا يُتصَوَّرُ وقوعُ هذا من البخاري مع معرفتِه بما في الباب من الأحاديث، والله سبحانه وتعالى أعلمُ بالصواب.

ذكر فضائل «الجامع الصحيح» سوى ما تقدَّم في الفصول الأولى وغيرها

قال أبو الهيثم الكُشمِيهَني: سمعتُ الفِرَبْري يقول: سمعتُ محمدَ بن إسماعيل البخاري يقول: ما وضعتُ في كتاب «الصحيح» حديثاً إلا اغتسلتُ قبل ذلك وصلَّيتُ ركعتين. وعن البخاري قال: صنَّفتُ «الجامع» من ست مئة ألف حديثٍ في ستَّ عشرةَ سنةً، وجعلتُه حُجَّةً فيما بيني وبينَ الله.

وقال أبو سعيد الإدريسي: أخبرنا سليمان بن داود الـهَرَوي: سمعت عبدَ الله بن محمد ابن هاشم يقول: قال عمرُ بن محمد بن بُجَير البُجَيْري: سمعت محمدَ بن إسماعيل يقول: صنَّفتُ كتابي «الجامع» في المسجد الحرام، وما أدخلتُ فيه حديثاً حتى استَخَرْتُ الله تعالى وصليتُ ركعتين، وتيقَّنتُ صحتَه. قلت: الجمعُ بين هذا وبين ما تقدَّم من أنه كان يُصنِّفه في البلاد: أنه ابتدأ تصنيفَه وترتيبَ أبوابه في المسجد الحرام، ثم كان يُخرِّج الأحاديث بعد ذلك في بلده وغيرها، ويدلُّ عليه قوله: إنه أقام فيه ستَّ عشرةَ سنةً، فإنه لم يُجاوِر بمكة هذه المدة كلها.

وقد روى ابن عَديٍّ عن جماعة من المشايخ: أن البخاري حَوَّلَ تراجمَ «جامعِه» بين قبر النبي ﷺ ومنبره، وكان يصلي لكل ترجمةٍ ركعتين. قلت: ولا يُنافي هذا أيضاً ما تقدم؛ لأنه يُحمَلُ على أنه في الأول كتبه في المسوَّدة، وهنا حَوَّلَه من المسوَّدة إلى المبيَّضة.

وقال الفِرَبْري: سمعتُ محمد بن أبي حاتم وَرَّاق البخاري يقول: رأيتُ البخاري في المنام خلف النبي ﷺ، والنبي ﷺ يمشي، فكلما رفع النبيُّ ﷺ قدمَه وضع أبو عبد الله قدمَه في ذلك الموضع. وقال الخطيبُ: أخبرنا أبوسعد المالِيني، أخبرنا أبو أحمد بن عَدِيٍّ، سمعت الفِرَبْري يقول: سمعت نَجْم بن فُضَيل وكان من أهل الفهم يقول: رأيت النبيَّ ﷺ في المنام خَرَجَ من قريةٍ[1] والبخاريُّ يمشي خلفَه، فكان النبي ﷺ إذا خَطَا خُطْوةً يَخطُو محمدٌ ويضع قدمَه على خطوة النبي ﷺ. قال الخطيب: وكتب إليَّ عليُّ بن محمد الجُرجَاني من أصبهان أنه سمع محمد بن مَكِّي يقول: سمعت الفِرَبْريَّ يقول: رأيتُ النبيَّ ﷺ في النوم فقال لي: أين تريد؟ فقلت: أريدُ محمدَ بن إسماعيل، فقال: أَقرِئْه مني السلام.

وقال شيخ الإسلام أبو إسماعيل الهروي فيما قرأنا على فاطمة وعائشة بنتي محمد بن عبد الهادي: إن أحمد بن أبي طالب أخبرهم، عن عبد الله بن عمر بن علي، أن أبا الوَقت أخبرهم عنه سماعاً، أخبرنا أحمدُ بن محمد بن إسماعيل الهرويُّ، سمعت خالدَ بن عبد الله المَرْوزي يقول: سمعتُ أبا سهل محمد بن أحمد المروزي يقول: سمعتُ أبا زيد المروزي يقول: كنتُ نائماً بين الرُّكْن والمَقَام، فرأيتُ النبيَّ ﷺ في المنام، فقال لي: يا أبا زيدٍ، إلى متى تُدرِّسُ كتابَ الشافعي ولا تدرّسُ كتابي؟ فقلت: يا رسول الله، وما كتابُك؟ قال: «جامع» محمد بن إسماعيل.

وقال الخطيب: حدثني محمد بن علي الصُّوري، حدثنا عبد الغني بن سعيدٍ، حدثنا أبوالفضل جعفر بن الفضل، أخبرنا محمد بن موسى بن يعقوب بن المأمون قال: سُئِلَ أبو عبد الرحمن النَّسائي عن العلاء وسُهيل، فقال: هما خيرٌ من فُلَيح، ومع هذا فما في هذه الكتب كلها أجوَدُ من كتاب محمد بن إسماعيل.

وقال أبو جعفر العُقَيلي: لما صَنَّفَ البخاريُّ كتاب «الصحيح» عَرَضَه على ابنِ المديني وأحمد بن حَنبلٍ ويحيى بن مَعِين وغيرهم، فاستَحْسَنُوه وشَهدُوا له بالصحة إلّا أربعةَ أحاديث. قال العُقَيلي: والقولُ فيها قولُ البخاري، وهي صحيحةٌ.

---

(١) تحرَّف في (س) إلى: من قبر.

وقال الحاكم أبو أحمد: رَحِمَ الله محمدَ بن إسماعيل الإمام، فإنه الذي أَلَّف الأصول وبيَّن للناس، وكلُّ من عمل بعده فإنما أَخذه من كتابه، كمسلمٍ، فَرَّق أكثر كتابه في كتابه وتجلَّد فيه حقَّ الجلادة حيث لم يَنسُبْه إليه. وقال أبو الحسن الدارقُطني الحافظ: لولا البخاريُّ لما راحَ مسلمٌ ولا جاءَ، وقال أيضاً: إنما أخذَ مسلمٌ كتاب البخاري فعمل عليه مُستخرَجاً وزاد فيه أحاديث.

ذكر ما وقع بينه وبين الذُّهلي في مسألة اللفظ، وما حصل له من المحنة بسبب ذلك، وبراءته مما نُسِب إليه من ذلك

قال الحاكم أبو عبد الله في «تاريخه»: قَدِم البخاريُّ نَيْسابورَ سنة خمسين ومئتين فأقام بها مُدَّةً يُحدِّثُ على الدَّوام، قال: فسمعتُ محمد بن حامد البَزّاز يقول: سمعتُ الحسنَ بن محمد بن جابر يقول: سمعتُ محمدَ بن يحيى الذُّهلي يقول: اذهَبُوا إلى هذا الرجل الصالح العالم فاسمَعُوا منه، قال: فذهب الناسُ إليه، فأقبَلُوا على السَّماع منه حتى ظهر الخَلَلُ في مجلس محمد بن يحيى، قال: فتكلَّم فيه بعدَ ذلك.

وقال حاتم بن أحمد بن محمود: سمعتُ مسلمَ بن الحَجَّاج يقول: لما قَدِمَ محمدُ بن إسماعيل نيسابورَ ما رأيتُ والياً ولا عالماً فَعَلَ به أهلُ نيسابور ما فعلوا به، استَقبَلُوه من مرحلتين من البلد أو ثلاث، وقال محمد بن يحيى الذُّهلي في مجلسه: من أراد أن يستقبلَ محمدَ بن إسماعيل غداً فلْيَستقبِلْه، فإني أستَقبِلُه، فاستَقبَلَه محمدُ بن يحيى وعامَّةُ علماء نيسابور، فدخل البلدَ فنزلَ دارَ البخاريِّين[1]، فقال لنا محمد بن يحيى: لا تَسأَلوه عن شيءٍ من الكلام، فإنه إن أجابَ بخلاف ما نحن عليه، وَقَعَ بيننا وبينَه وشَمِتَ بنا كلُّ ناصبيٍّ ورافضيٍّ وجَهْمي ومُرْجئ بخُراسان، قال: فازدَحَم الناسُ على محمد بن إسماعيل حتى امتلأَت الدارُ والسطوح، فلما كان اليومُ الثاني أو الثالث من يوم قُدومه قام إليه رجلٌ فسأله عن اللفظ بالقرآن، فقال: أفعالُنا مخلوقةٌ، وألفاظُنا من أفعالنا، قال: فوَقَعَ بين الناس اختلافٌ، فقال بعضهم: قال: لَفْظي بالقرآن مخلوقٌ، وقال بعضُهم: لم يقل، فوقع بينهم في ذلك

---

(١) قوله: «فنزل دار البخاريين» لم يرد في الأصل و(ف).

اختلافٌ حتى قام بعضهم إلى بعض، قال: فاجتمع أهلُ الدار فأخرَجُوهم.

وقال أبو أحمد بن عَدِيٍّ: ذَكَرَ لي جماعةٌ من المشايخ: أن محمد بن إسماعيل لما وَرَدَ نيسابُور واجتمع الناسُ عنده، حَسَدَه بعضُ شيوخ الوقت، فقال لأصحاب الحديث: إنَّ محمد بن إسماعيل يقول: لَفْظي بالقرآن مخلوقٌ، فلما حَضَرَ المجلسَ قام إليه رجل فقال: يا أبا عبد الله، ما تقول في اللفظ بالقرآن، مخلوقٌ هو أو غيرُ مخلوق؟ فأعرَضَ عنه البخاريُّ ولم يُجِبْه ثلاثاً، فألَحَّ عليه، فقال البخاري: القرآن كلام الله غيرُ مخلوق، وأفعالُ العباد مخلوقةٌ، والامتحان بِدْعة، فشَغَّبَ الرجلُ وقال: قد قال: لفظي بالقرآن مخلوقٌ.

وقال الحاكم: حدثنا أبو بكر بن أبي الهيثم، حدثنا الفِرَبْري قال: سمعتُ محمد بن إسماعيل يقول: إن أفعال العباد مخلوقةٌ، فقد حدَّثنا عليُّ بن عبد الله، حدثنا مروانُ بن معاوية، حدثنا أبو مالك، عن رِبْعيٍّ بن حِرَاش، عن حُذَيفة قال: قال رسول الله ﷺ: «إنَّ الله يَصنَعُ كلَّ صانع وصَنْعتَه»[1]، قال البخاري: وسمعتُ عبيدَ الله بن سعيد ـ يعني أبا قُدامة السَّرَخْسي ـ يقول: ما زلتُ أسمع أصحابنا يقولون: أفعالُ العبادِ مخلوقةٌ، قال محمد ابن إسماعيل: حركاتُهم وأصواتُهم وأكسابُهم وكتابتُهم مخلوقةٌ، فأما القرآنُ المتين الـمُثبَت في المصاحف، المُوعَى في القلوب، فهو كلامُ الله غيرُ مخلوق، وقال الله تعالى: ﴿بَلْ هُوَ ءَايَٰتٌۢ بَيِّنَٰتٌ فِى صُدُورِ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْعِلْمَ﴾ [العنكبوت:٤٩]، قال: وقال إسحاق بن راهويه: أما الأوعيةُ فمن يَشُكُّ أنها مخلوقة؟

وقال أبو حامد بن الشَّرْقي: سمعت محمد بن يحيى الذُّهْلي يقول: القرآنُ كلام الله غيرُ مخلوق، ومن زَعَمَ: لَفْظي بالقرآن مخلوقٌ، فهو مُبتدِع لا يُجالَسُ ولا يُكلَّم، ومَن ذهب بعد هذا إلى محمد بن إسماعيل فاتَّهِمُوه، فإنه لا يَحضُرُ مجلسَه إلا مَن كان على مذهبه.

وقال الحاكم: ولما وَقَعَ بين البخاري وبين الذُّهلي في مسألة اللفظ، انقَطَع الناسُ عن البخاري إلّا مسلمَ بن الحجَّاج وأحمدَ بن سَلَمة، فقال الذُّهلي: ألَا من قال باللفظ فلا يَحِلُّ له أن يَحضُرَ مجلسَنا. فأخذ مسلمٌ رداءَه فوق عِمامته وقام على رؤوس الناس، فبعَثَ إلى الذُّهلي

---

(١) أخرجه البخاري في «خلق أفعال العباد» (١١٧)، وصحَّحه الحافظ ابن حجر فيما يأتي في كتاب التوحيد ٢٤/٥١٦.

جميعَ ما كان كتب عنه على ظَهْر جِمال. قلت: وقد أَنصف مسلمٌ فلم يُحدِّثْ في كتابه لا عن هذا ولا عن هذا.

وقال الحاكم أبو عبد الله: سمعتُ محمد بن صالح بن هانئ يقول: سمعت أحمدَ بن سَلَمة النَّيسابوري يقول: دخلتُ على البخاري فقلت: يا أبا عبد الله، إن هذا رجلٌ مقبول بخُراسان خصوصاً في هذه المدينة، وقد لَجَّ في هذا الأمر حتى لا يَقدِرُ أحدٌ منا أن يُكلِّمَه فيه، فما ترى؟ قال: فقبَضَ على لحيته، ثم قال: ﴿ وَأُفَوِّضُ أَمْرِيٓ إِلَى ٱللَّهِۚ إِنَّ ٱللَّهَ بَصِيرٌۢ بِٱلْعِبَادِ ﴾، اللهمَّ إنك تَعلَمُ أني لم أُرِدِ المُقامَ بنيسابور أَشَراً ولا بَطَراً، ولا طلباً للرِّياسة، وإنما أبَتْ عليَّ نفسي الرجوعَ إلى الوطن لغَلَبةِ المخالِفين، وقد قَصَدَني هذا الرجلُ حسداً لما آتاني الله لا غيرُ، ثم قال لي: يا أحمدُ، إني خارجٌ غداً لتتخلصوا من حديثه لأجْلي.

وقال الحاكم أيضاً عن الحافظ أبي عبد الله بن الأخرَم قال: لما قام مسلمُ بن الحَجَّاج وأحمد ابن سَلَمة من مجلس محمد بن يحيى بسبب البخاري، قال الذُّهلي: لا يساكِنُني هذا الرجلُ في البلد، فخشيَ البخاريُّ وسافَرَ.

وقال غُنْجارٌ في «تاريخ بخارى»: حدثنا خلفُ بن محمد قال: سمعتُ أبا عمرو أحمد ابن نصر النَّيسابوري الخفَّاف بنيسابور يقول: كنا يوماً عند أبي إسحاق القُرَشي ومعنا محمد ابن نَصْر المروزي، فجرى ذِكرُ محمد بن إسماعيل، فقال محمد بن نصر: سمعتُه يقول: من زَعَم أني قلتُ: لَفْظي بالقرآن مخلوقٌ، فهو كذَّاب، فإني لم أقُلْه، فقلتُ له: يا أبا عبد الله، قد خاضَ الناسُ في هذا فأكثَروا، فقال: ليس إلّا ما أقولُ لك. قال أبو عمرو: فأتيتُ البخاريَّ فذاكرتُه بشيءٍ من الحديث حتى طابَتْ نفسُه ، فقلت: يا أبا عبد الله، هاهنا مَن يحكي عنك أنك تقول: لَفْظي بالقرآن مخلوقٌ، فقال: يا أبا عمرو، احفَظْ عني: من زَعَمَ من أهل نيسابور ـ وسَمَّى غيرَها من البلدان بلاداً كثيرة ـ أنّي قلت: لفظي بالقرآن مخلوقٌ، فهو كذاب، فإني لم أقُلْه، إلا أني قلت: أفعالُ العباد مخلوقةٌ.

وقال الحاكم: سمعت أبا الوليد حَسَّان بن محمد الفقيه يقول: سمعتُ محمد بنَ نُعيم يقول:

سألتُ محمد بن إسماعيل ـ لمّا وَقَعَ في شأنه ما وقع ـ عن الإيمان فقال: قولٌ وعملٌ، ويزيدُ ويَنقصُ، والقرآن كلامُ الله غيرُ مخلوق، وأفضلُ أصحاب رسول الله ﷺ أبو بكر، ثم عمرُ، ثم عثمانُ، ثم عليٌّ، على هذا حَيِيتُ وعليه أموتُ وعليه أُبعَثُ إن شاء الله.

ذكر تصانيفه والرواة عنه

تقدَّم ذكرُ «الجامع الصحيح»، وذَكَر الفِرَبْري أنه سمعه منه تسعون ألفاً، وأنه لم يَبْقَ من يرويه غيرُه، وأطلَقَ ذلك بناءً على ما في علمه، وقد تأخَّر بعده بتسع سنين أبو طَلْحة منصور بن محمد بن علي بن قَرِينةَ البَزْدَوي، وكانت وفاته سنة تسع وعشرين وثلاث مئة، ذَكَرَ ذلك من كونه رَوَى «الجامع الصحيح» عن البخاري أبو نَصْر ابن ماكُولا وغيرُه، ومن رُواة «الجامع» أيضاً ممَّن اتَّصَلَت لنا روايتُه بالإجازة إبراهيم بن مَعقِل النَّسَفي، وفاتَه منه قطعةٌ من آخره رواها بالإجازة، وكذلك حمادُ بن شاكر النَّسَوي[1]، والرواية التي اتصلت بالسَّماع في هذه الأعصار وما قبلَها هي رواية محمد بن يوسف بن مَطَر بن صالح ابن بِشْر الفِرَبْري.

ومن تصانيفه أيضاً: «الأدب المفرد» يرويه عنه أحمدُ بن محمد بن الجليل ـ بالجيم ـ البَزَّار، و«رَفْعُ اليدين في الصلاة» و«القراءة خلفَ الإمام» يرويهما عنه محمود بن إسحاق الخُزاعي، وهو آخر من حَدَّث عنه ببُخارى، و«بِرُّ الوالدين» يرويه عنه محمد بن دلّويه الورَّاق، و«التاريخ الكبير» يرويه عنه أبو أحمد محمد بن سليمان بن فارس وأبو الحسن محمد بن سهل الفَسَوي وغيرهما، و«التاريخ الأوسط» يرويه عنه عبد الله بن أحمد بن عبد السلام الخَفَّاف وزَنْجويه بن محمد اللَّبَّاد، و«التاريخ الصغير» يرويه عنه عبد الله بن محمد بن عبد الرحمن الأشقر، و«خلق أفعال العباد» يرويه عنه يوسف بن رَيْحان بن عبد الصمد والفِرَبْري أيضاً، وكتابُ «الضعفاء» يرويه عنه أبو بِشْر محمد بن أحمد بن حماد الدُّولابي وأبو جعفر مُسبِّح بن سعيد وآدم بن موسى الخُوَارِيُّ، وهذه التصانيف موجودة مرويَّة لنا بالسماع أو بالإجازة.

---

(١) كذا وقع للحافظ رحمه الله، وهذه النسبة إلى بلد نَسَا، ولم ينسبه أحدٌ ممن ترجم له إليها، وإنما هو من نَسَف بالفاء في آخرها. وانظر ترجمته في «سير أعلام النبلاء» ١٥/ ٥، وفيه بقية مصادر ترجمته.

ومن تصانيفه أيضاً: «الجامع الكبير» ذكره ابنُ طاهر، و«المسند الكبير»، و«التفسير الكبير»، ذكره الفِرَبْري، وكتاب «الأشربة» ذكره الدارقطني في «المؤتلِف والمختلِف» في ترجمة كَيْسة، وكتاب «الهِبَة» ذكره ورَّاقُه كما تقدم، و«أسامي الصحابة» ذكره أبو القاسم ابن مَنْدَهْ وأنه يرويه من طريق ابن فارس عنه، وقد نقل منه أبو القاسم البَغَويُّ الكبير في «معجم الصحابة» له، وكذا ابنُ منده في «المعرفة»، ونقل أيضاً من كتاب «الوُحْدان» له وهو مَن ليس له إلّا حديث واحد من الصحابة، وكتاب «المبسوط» ذكره الخَليلي في «الإرشاد» وأن مَهِيب بن سُلَيم رواه عنه، وكتاب «العلل» ذكره أبو القاسم بن مَنْدَه أيضاً وأنه يرويه عن محمد بن عبد الله بن حمدون عن أبي محمد عبد الله بن الشَّرْقي عنه، وكتاب «الكنى» ذكره الحاكم أبو أحمد ونقل منه، وكتاب «الفوائد» ذكره الترمذيُّ في أثناء كتاب المناقب من «جامعه».

وممن روى عنه من مشايخه: عبد الله بن محمد المسنَدي، وعبد الله بن مُنِير، وإسحاق ابن أحمد السُّرْماري، ومحمد بن خلف بن قُتَيبة ونحوهم، ومن أقرانه: أبو زُرْعة وأبو حاتم الرازيَّان، وإبراهيم الحَرْبي، وأبو بكر بن أبي عاصم، وموسى بن هارون الحمَّال، ومحمد بن عبد الله مُطيَّن، وإسحاق بن أحمد بن زِيرَك الفارسي، ومحمد بن قُتَيبة البخاري، وأبو بكر الأعين، ومن الكبار الآخذين عنه من الحُفَّاظ: صالح بن محمد الملقَّب جَزَرة، ومسلم بن الحجَّاج، وأبوالفضل أحمد بن سَلَمة، وأبو بكر بن إسحاق بن خُزَيمة، ومحمد ابن نَصر المروزي، وأبو عبد الرحمن النَّسائي، وروى أيضاً عن رجل عنه، وأبو عيسى التِّرمذي وتَلْمَذَ له وأكثرَ من الاعتماد عليه، وعمر بن محمد البُجَيري، وأبو بكر بن أبي الدنيا، وأبو بكر البَزَّار، وحُسَين بن محمد القَبَّاني، ويعقوب بن يوسف بن الأخرم، وعبد الله بن محمد بن ناجية، وسهل بن شاذَوَيه البخاري، وعُبَيد الله بن واصل، والقاسم ابن زكريا المطرِّز، وأبو قريش محمد بن جُمْعة، ومحمد بن محمد بن سليمان الباغَنْدي، وإبراهيم بن موسى الجَوْزي[1]، وعلي بن العباس المَقَانعي[2]، وأبو حامد الأعمشيّ، وأبو بكر أحمد بن محمد بن صَدَقة البغدادي،

---

(١) تحرَّف في (س) إلى: الجويري.

(٢) تحرَّف في (س) إلى: التابعي.

وإسحاق بن داود الصَّوّاف، وحاشد بن إسماعيل البخاري، ومحمد بن عبد الله بن الجُنيد، ومحمد بن موسى النَّهْرتِيري، وجعفر بن محمد النَّيسابوري، وأبو بكر بن أبي داود، وأبو القاسم البَغَوي، وأبو محمد بن صاعد، ومحمد بن هارون الحضرمي، والحسين بن إسماعيل المحاملي البغدادي، وهو آخرُ من حَدَّث عنه ببغداد.

ذكر رجوعه إلى بُخارَى وما وقع بينه وبين أميرها، وما اتَّصل بذلك من وفاته

وقال أحمد بن منصور الشِّيرازي: لما رَجَعَ أبو عبد الله البخاريُّ إلى بُخارَى نُصِبَت له القِبَابُ على فَرسَخٍ من البلد واستقبله عامَّةُ أهل البلد حتى لم يَبْقَ مذكورٌ، ونُثِرَ عليه الدراهمُ والدنانيرُ، فبقيَ مدةً، ثم وقع بينه وبين الأمير، فأمرَه بالخروج من بُخارَى، فخرج إلى بِيكَنْد.

وقال غُنجار في «تاريخه»: سمعت أحمد بن محمد بن عمر يقول: سمعت بكر بن مُنِير يقول: بَعَثَ الأميرُ خالد بن أحمد الذُّهْلي والي بُخارَى إلى محمد بن إسماعيل: أن احمِلْ إليَّ كتاب «الجامع» و«التاريخ» لأسمع منك، فقال محمد بن إسماعيل لرسوله: قل له: أنا لا أُذِلُّ العلمَ ولا أحمِلُه إلى أبواب السلاطين، فإن كانت له حاجةٌ إلى شيءٍ منه فليَحضُرْني في مسجدي أو في داري، فإن لم يُعجِبْكَ هذا فأنت سلطانٌ فامنَعني من المجلس ليكونَ لي عذرٌ عند الله يوم القيامة أني لا أكتمُ العلم، فكان سببَ الوَحْشَة بينهما هذا.

وقال الحاكم: سمعتُ محمد بن العباس الضَّبِّي يقول: سمعت أبا بكر بن أبي عمرو يقول: كان سببُ مُفارَقة أبي عبد الله البخاريِّ البلدَ أن خالد بن أحمد خليفةَ آل طاهرٍ سأله أن يَحضُرَ منزلَه فيقرأ «التاريخ» و«الجامع» على أولاده، فامتَنَع من ذلك وقال: لا يَسَعُني أن أَخُصَّ بالسَّماع قوماً دون قوم، فاستعان خالدٌ بحُرَيثِ بن أبي الوَرْقاء وغيره من أهل بُخارى حتى تكلَّموا في مذهبه، فنَفاه عن البلد، قال: فدَعَا عليهم فقال: اللهمَّ أرِهم ما قَصَدُوني به في أنفسهم وأولادهم وأهاليهم، قال: فأما خالدٌ فلم يأتِ عليه إلّا أقلُّ من شهر حتى وَرَدَ أمرُ الظاهرية بأن ينادَى عليه، فنُودِيَ عليه وهو على أتانٍ، وأُشخِصَ على إكَافٍ، ثم صار عاقبةُ أمره إلى الذلِّ والحبس،

وأما حُرَيث بن أبي الوَرْقاء، فإنه ابتُلِيَ في أهله فرأى فيهم ما يَجِلُّ عن الوَصْف، وأما فلانٌ فإنه ابتُلِيَ بأولاده فأراه الله فيهم البلايا.

وقال ابن عديٍّ: سمعت عبد القُدُّوس بن عبد الجبار يقول: خرج البخاريُّ إلى خَرْتَنْك، قريةٍ من قرى سَمَرْقَند، وكان له بها أقرباءُ فنَزَلَ عندهم، قال: فسمعتُه ليلةً من الليالي وقد فَرَغَ من صلاة الليل يقول في دعائه: اللهمَّ قد ضاقَتْ عليَّ الأرض بما رَحُبَتْ، فاقبِضْني إليك، فما تمَّ الشهرُ حتى قَبَضَه الله.

وقال محمد بن أبي حاتم الوَرَّاق: سمعتُ غالب بن جِبْريل ـ وهو الذي نزل عليه البخاري بخَرْتَنْك ـ يقول: إنه أقام أياماً، فمرِضَ حتى وُجِّه إليه رسولٌ من أهل سَمَرقند يلتمسون منه الخروجَ إليهم، فأجاب وتهيَّأ للركوب ولَبِسَ خُفَّيه وتَعمَّمَ، فلما مشى قَدْرَ عشرين خطوةً أو نحوها إلى الدابة ليركبها وأنا آخذٌ بعَضُدِه قال: أرسلوني، قد ضَعُفْتُ، فأرسلناه فدعا بدَعَواتٍ ثم اضطَجَع فقَضَى، فسالَ منه عرقٌ كثير، وكان قال لنا: كفِّنُوني في ثلاثة أثوابٍ ليس فيها قميص ولا عمامة، قال: ففعَلْنا، فلما أدرَجْناه في أكفانه، وصَلَّينا عليه ووضَعْناه في حُفْرته فاحَ من تراب قبره رائحةٌ طيِّبة كالمِسْك ودامت أياماً، وجعل الناسُ يختلفون إلى القبر أياماً يأخذون من ترابه إلى أن جعَلْنا عليه خَشَباً مشبَّكاً.

وقال الخطيب: أخبرنا عليُّ بن أبي حامد في كتابه، أخبرنا محمد بن محمد بن مَكِّي، سمعتُ عبد الواحد بن آدم الطَّواويسي يقول: رأيتُ النبيَّ ﷺ في النوم ومعه جماعةٌ من أصحابه وهو واقفٌ في موضع، فسَلَّمتُ عليه فردَّ عليَّ السلام، فقلت: ما وقوفُك هنا يا رسول الله؟ قال: أنتظرُ محمدَ بن إسماعيل. قال: فلما كان بعد أيامٍ بَلَغني موتُه، فنظرتُ فإذا هو قد مات في الساعة التي رأيتُ فيها النبيَّ ﷺ. قال مَهِيب بن سُلَيم: كان ذلك ليلةَ السبت ليلةَ عيدِ الفِطْر سنة ست وخمسين ومئتين، وكذلك قال الحسنُ بن الحسين البزَّار في تاريخ وفاته، وفيها أرَّخه أبو الحُسَين ابن قانعٍ وأبو الحُسَين بن المنادِي وأبو سليمان بن زَبْر وآخرون، قال الحسن: وكانت مدةُ عمره اثنتين وستين سنة إلّا ثلاثة عشر يوماً، رحمه الله تعالى.

آخر المقدِّمة، والحمد لله رب العالمين، وصلى الله على سيّدنا محمد أشرف المرسلين وآله وصحبه أجمعين وحسبنا الله ونعم الوكيل.

وقع الفراغ من نسخها يوم الأربعاء ثالث شهر صفر من شهور عام إحدى وخمسين وثمان مئة على يد فقيرِ رحمة ربِّه وأحوجهم إلى مغفرته محمد بن صدقة المالكي، داعياً لمالكها أبي الحسن إبراهيم بن عمر بن حسن الرباط بن علي بن أبي بكر البِقَاعي الشافعي، زكّى الله علمه وغفر له ولوالديه آمين. والحمد لله رب العالمين(١).

(١) هذه الفقرة من الأصل المعتمد فقط.

فهرس الموضوعات

الفصل السابع

الفصل الثامن

الفصل التاسع